

السودان

حروب الموارد والهوية

د. محمد سليمان محمد



هذا الكتاب فريد من نوعه فهو يتخطى المفاهيم السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة فى السودان ، القارة الدموية ، وذلك باعتماده على رؤية تحليلية جديدة وشاملة لمسار الصراعات المسلحة الشئ الذى يمكنه من اقتراح حلول جذرية قائمة على دراسة الجوانب المتعددة لهذه النزاعات : الاقتصادية والبيئي منها وكذلك السياسى والاجتماعي والثقافي.

هذا الكتاب محاولة رائدة فى مجال علم (الايكولوجيا السياسى) يقدمها الفكر السودانى محمد سليمان محمد يدعو فيها إلى إعادة النظر والتمعن فى منشأ الحروب الأهلية فى السودان ومتغيراتها التى تفرض اطاراً بديلاً لمحاولات الحلول العادية والشاملة.

هذا الكتاب ضرورى لكل السودانين والسودانيات الذين يهتمهم أمر السلام والتنمية والديمقراطية فى وطنهم. هو ضرورى ، أيضا لقراء العربية الذين يودون فهم أسباب الحروب الأهلية ووسائل حلها لا فى السودان فقط وانما على نطاق القارة الأفريقية قاطبة.



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان

ناشرون وموزعون ووسطاء - دور نشر

السُّـودَان
حروب الموارد والهوية

الدكتور محمد سليمان محمد

السُّودَان

حروب الموارد والهوية

تحقيق وإستهلال الدكتور صلاح آل بندر



دار نشر والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى: ٢٠١٢

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشؤون الفنية.

محمد، محمد سليمان.

السودان: حروب الموارد والهوية/ محمد سليمان محمد: تحقيق صلاح آل بندر . - ط٢ . - الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٤٧٢ ص : سم

١ - السودان، الأحوال الاقتصادية

أ - آل بندر، صلاح (محقق)

٣٣٨، ٠٩٦٢٤

ب - العنوان

الكتاب : السودان حروب الموارد والهوية

المؤلف : د. محمد سليمان محمد

رقم الإيداع : ٢٠٦٠٤ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠١٠ الطبعة الثالثة

ردمك : ٨٦ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة ولا يسمح بإعادة

نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من

أشكال النشر إلا بإذن كتابى

الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة .

ت : ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩ +)

التوزيع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

azzaph @ yahoo.com

بريد إلكترونى

صورة الغلاف: أرجل محارب، «حركة تحرير شعوب السودان»،
منطقة جبال النوبا، ولاية جنوب كردفان. عدسة ديفيد سميث.

المحتويات

i	توطئة
1	إستهلال
69	الفصل الأول النزاعات الأفريقية: العقلاني واللاعقلاني
113	الفصل الثاني السودان: قارة من النزاعات المسلحة
163	الفصل الثالث الجنوب: صراع حول الموارد
203	الفصل الرابع جبال النوبا: نهب الموارد وإشكاليات الهوية
275	الفصل الخامس شرق السودان: ضيق الحدود والآفاق
337	الفصل السادس دارفور: الواحة في مواجهة الصحراء
391	الفصل السابع النازحون: بعيد عن القلب... بعيد عن العين
427	الفصل الثامن مسارات الحرب والسلام... السودان إلى أين؟
	فهرس

الإهداء

إلى الرواد

جوزيف قرنيق

جمال محمد أحمد

التجاني الماحي

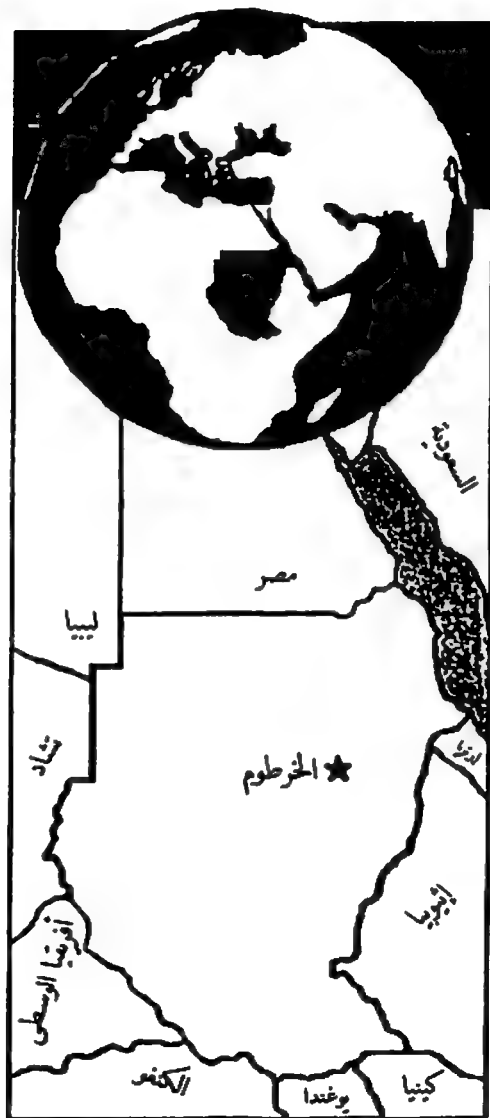
وخالدة زاهر الساداتي . . .

الذين أصبحوا بفكرهم وعملهم رموزاً للسودان الحديث،
نهدي هذا الكتاب عرفانا ومعزة لمواقفهم من أجل السلام
والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولجهودهم في مجالي العلم
والثقافة .

الحرب القادمة ليست بالحرب الأولى
فقد سبقتها في التاريخ حروب وحروب
أنتهت الحرب السابقة بمنصرين ومهزومين
عند المهزومين جاع عوام الناس
وجاع عوام الناس أيضا عند المنتصرين

برنولد برشت
(ترجمة الدكتور محمد سليمان)

شكل (1): السودان قلب أفريقيا وغودجها المصفر.



توطئة

السودان قارة من الصراع الدموي حول الموارد والمهوية. فالموارد تسلب وتقتل بطرقه نهية، والهويات (الثقافة، الدين والعرق) تقطع وتدخل قسراً في بوتقة الهوية العربية-الإسلامية. منذ أول السبعينيات من القرن الماضي شددت النخبة التجارية السلطوية (مؤسسة الجلابة) هجموها على الموارد الطبيعية للبلاد وعلى التراث الروحي والثقافي للقبليات السودانية غير العربية أو غير المسلمة.

الهجمة على الموارد

شاء حظ البلاد العائر أن يزامن أول قروض البنك الدولي لإنشاء مؤسسة الزراعة الآلية (1968) مع بداية موجة الجفاف الطويل والعميق الأثر في منطقة الساحل الأفريقي (1967). شكل الحداث ضلعي مقص حاد ترك جراحاً عميقة في الرف السوداني. فقد أزيلت الغابات وتدهور الغطاء النباتي نتيجة التوسع الجائر في الزراعة الآلية المطرية (18 مليون فدان زراعة آلياً تملكها حوالي 8 آلاف أسرة في مقابل 9 ملايين فدان زراعة تقليدية يملكها 4 ملايين مزارع صغير) ونتيجة لإنخفاض معدل هطول الأمطار إلى حوالي $\frac{1}{2}$ متوسطها السنوي. وبحلول العام 2003 مستقرض كل الغابات الممتدة في كل شمال السودان (6 مرات مساحة فرنسا).

فقد السودان 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) نتيجة لعمرة التربة جراء الزراعة المطرية الآلية النهية، وأضحى أكثر من 6 ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر حتى بالنسبة للمقاييس السودانية؛ بينما نزح حوالي 4 ملايين من مناطقهم إلى أواسط البلاد حيث الأمن الغذائي أفضل نسبياً، بالإضافة إلى 3 ملايين شخص فقدوا أرواحهم بسبب الحرب والجاعة.

منحت الحكومات المتعاقبة ملايين المكافآت (الأفدنة) للصنفة السودانية وشركائها الإقليميين والعالميين على حساب سكان الرف وذلك في شرق السودان وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبا وأعالي النيل... الخ في حزام السافانا الواقع بين خطي عرض 7-15 شمالاً. ودون ضجيج تقوم حكومة الجبهة الإسلامية بتوزيع ملايين أخرى على مناصريها. وكما قال فقد منح شخص واحد ما يقارب $\frac{1}{2}$ مليون هكتار (1,040,000 فدان)، بل وقبل الشروع في حفر قناة جوقلي بزمان طويل كلنت الحكومة شركة هولندية بعمل دراسة جدوى إقتصادية للتخطيط الزراعي لمنطقة السدود. وبالفعل أنجزت الشركة تخطيط حوالي 8 ملايين هكتار (17 مليون فدان) مستذهب بما عليها من بشر إلى مؤسسة الجلابة والمتعاونين معها. أزاء هذه الهجمة على موارد الرف رفع أهله السلاح مدافعين عن وسائل عيشهم.

الهجمة على الهوية

يأتي معظم أفراد الصفوة الشمالية المسيطرة على الدولة والسوق من رجال المجموعات العربية (والمستعربة) المسلمة المستقرة وسط السودان على ضفاف النيل (شايقية، دناقلة، جعليون، نوبون ... الخ). ولإحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية سعت هذه الصفوة إلى فرض هويتها العربية-الإسلامية على بقية أهل السودان: الإسلاموعربية هي أيديولوجية مؤسسة الجلالة ونشرها جزء لا يتجزأ من عملية الهيمنة على البلاد، مواردها وأهلها. هذه الأيديولوجية تبرر معاملة غير العرب وغير المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية، وتتيح للصفوة من مؤسسة الجلالة إسلااب أرضهم ومواردهم بما عليها وتبرر "حق" هذه الصفوة في إستقلال قدرة عملهم بأنمان بخسة. ان الهجمتين، على الموارد والهوية، وسيلتان للهيمنة التامة على كل السودان مواردا وشرا.

مؤسسة الجلالة لا تود ان تنهم ان التوع الثقافي والديني والعربي يثري جميع قوميات السودان، وان التداخل والتمازج بينها يمح السودان مزيجاً و"تكهة" حضارية مميزة. فلنأخذ مثلاً النوبا والبقارة (مسيحية وحوازمة) في منطقة جبال النوبا وسط السودان. بعد 200 عام من التداخل والتمازج لم يمد من الممكن الحديث عنهما ك مجموعتين أحاديي الثقافة (mono-cultural)، كذلك لا نستطيع وصف مجتمع الجبال بأنه مجتمع متعدد الثقافات (multi-cultural). إن الهوية شبكة من العلاقات الإجتماعية المتق عليها من جميع الأطراف؛ وهي تشكل خلال العمليات الإجتماعية (التاريخ) غير الساكة وغير الجامدة. لذلك ليست هناك هوية نوباوية أو بقارية ثابتة في المكان والزمان. بل لعله من المفيد حقاً الحديث عن هويات (ثقافات) متداخلة (hetero-cultural). فالعلاقات النوباوية-البقارية سواء أكانت تجارية، أم زيجية، أم دينية، أم فكرية. . الخ لها جانبيها، التعاوني والتاحري؛ والجانبان يعملان على إثراء عمليات التداخل الثقافي؛ فكل بقاري به شئ من النوبا وكل نوباوي به شئ من البقارة. ان القتال بين النوبا والبقارة يترك جراحا جميمة هناك حيث لتحمت القوميتان وحيث أثرتا ببعضهما بعضاً.

جبهات القتال

اندلعت الحرب الأهلية الثانية (1983 وحتى اليوم) للدفاع عن موارد الجنوب (الأرض، النفط، المياه) ضد هجمة مؤسسة الجلالة ودولتهم، وهي في المقام الثاني تبر عن دفاع الجنوبيين عن هويتهم (العرق، الدين والثقافة). أما الصراع المسلح عالي الوتيرة (high intensity) والدائرة رحاه في جبال

النوبا فقد فجرته محاولة النخبة المسيطرة على الإقتصاد والدولة الهيمنة على موارد الجبال خاصة الأراضي الزراعية في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تجرى عمليات طمس هوية النوبا الثقافية والروحية وذلك بنشيتهم خارج الجبال وفرض الثقافة العربية الإسلامية قسراً وقهراً.

أما شمال دارفور، في منطقة جبل مرة، فيدور صراع متوسط الوتيرة (medium intensity) بين مزارعي جبل مرة وأغلبهم من قبيلة الفور وبين المجموعات "العربية" وأغلبهم من الرعاة. الفور يدافعون عن "حقهم التاريخي" في دارهم والرعاة يبحثون عن ملجأ من الجفاف والتصحر، الذي أضربهم ويحيطوناتهم، في الجبال المخضرة المطيرة. إنه صراع الضعيف ضد الضعيف، وأسدت آثاره جنوباً حتى أصبحت القلاقل الصفة المميزة للحياة في شمال ووسط دارفور.

ومع بداية العام 1997 قامت قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" بفتح جبهة جديدة في شرق البلاد. وهو نزاع تتراوح حدته بين متوسط الوتيرة وقليلها (medium to low intensity)؛ ويبدو الصراع هنا كعمل عسكري/سياسي ساخن بين دعاة الدولة المدنية الديمقراطية من جهة وبين السلطة الدينية الديكتاتورية من جهة أخرى. لكنه في المقام الأول صراع دموي حول السلطة في الدولة. ذلك ان سلطة الدولة في السودان، كما في معظم بلدان أفريقيا، هي المبرر الأساسي للسيطرة على الإقتصاد والموارد الطبيعية وتعمير آخر فزان سلطة الدولة هي أم الموارد جميعها.

تؤكد الأبحاث التي قمنا بها لدراسة الصراعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي عامة والسودان خاصة ان الناس لا يلجأون لحمل السلاح إلا حين يهدد الآخرون ومساقل بقائهم المادي وعصب كيانهم الروحي والثقافي. حقاً يرفع المقاتلون في سبيل مواردهم وهوياتهم شعارات العدالة الإجتماعية والحرية والمساواة... الخ لكنهم يبتغون تحديداً حقهم في البقاء والنماء وفي الحفاظ على ديارهم وثقافتهم ودينهم وعرقهم.

لقد بدأت الحرب الأهلية الثانية بالمحوم على حفارة قناة جوقلي وضرب منشآت شركة شيفرون لإستخراج النفط. لقد تصدى "جيش تحرير شعوب السودان" للحيولة دون تسلط مؤسسة الجلالة ودولتهم على موارد الجنوب المتجددة منها وغير المتجدد. لكن وبعد مضي 17 عاماً على الحرب مازال هنالك عدد كبير من الجنوبيين وكثير من السياسيين والصحفيين في بلدان الغرب يقولون بأن الحرب تدور حول "الأسلمة والعرونة" وأنها صراع بين الجنوب المسيحي/الأفريقي وبين الشمال المسلم/العربي. إن نقل أسباب الحرب من مجال المصالح القوية (الطبقية) المادية إلى مجال الأيديولوجية والهوية يغفل الأسباب الحقيقية للحرب (الأرض، النفط، المياه)؛ وهذا بالتحديد ما تود مؤسسة الجلالة ترسيخه في الأذهان

وتصيفه. إن عائد النفط أهم عند حكومة الجبهة الإسلامية في الخرطوم بما لا يقاس من أسئلة آلاف الجنود.

انقلاب الوعي

إصرارنا على أن الأرض والبتول والمياه هي السبب الأول للحرب الأهلية الثانية لا يعني أن نغفل السبب الآخر، الصراع من أجل الهوية. بل إننا لاحظنا أن دور الهوية يزداد مع استمرار التناحر والقتال. فكلما طال أمد الحرب كلما أخذت قضايا الهوية مكاناً متقدماً في وعي، فهم، إحساس، إدراك المقاتلين من الجانبين.

بل وفي مرحلة معينة في كل صراع تنقلب الهوية من كونها إدراكاً (perception) أو فهماً للقتال إلى سبب مباشر له؛ هكذا ينتقل الوعي بالحرب من مجال المفاهيم المجردة إلى سبب مادي لها (inversion of perception). بمعنى آخر: أن الوعي ينقلب إلى مورد إجماعي محدد يأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان استمرار القتال. يبدو أنه كلما طال أمد القتال وزادت خسائر الجانبين المادية والبشرية كلما نمت إمكانية تحول الوعي إلى سبب مباشر للصدام وكلما أضفى الحل السلمي أكثر صعوبة وأقسى مثلاً.

إن السرعة في حل المنازعات والإقتال ضرورية ليس فقط لحقن الدماء في التوالحظة بل هي ضرورية أيضاً للحيلولة دون تعميق المراتات والكراهية والرغبة في الإقتام؛ ومعنى آخر، للحيلولة دون تحول أو إقلاق الوعي إلى سبب مادي للصراع الدموي.

وهم الكونكورد

أكشف علماء سلوك الحيوان حقيقة طريفة؛ وهي أن الحيوانات إذا عرفت أنها تسير في طريق مسدود وأنها لن تدرك غايتها أن واصلت السير فيه - البحث عن الماء أو الغذاء مثلاً - لذا فأنها تهجر هذا الطريق وتسلق طريقاً آخر مهما كان الجهد الذي بذلته في المحاولة الفاشلة كبيراً.

لكن معظم البشر يصرفون على التقيض من هذا السلوك "الحيواني". فالبشر يسبقون وراء وهم الكونكورد (Concorde Fallacy) محددين سلوكهم بالجهد الذي بذلوه في محاولة الوصول إلى هدفهم. وهذه الظاهرة منسوبة إلى إصرار كل من بريطانيا وفرنسا في المضي قدماً في مشروع طائرة كونكورد المعلقة رغم فشله إقتصادياً لأنها، حسب قولها، لا يستطيعان التوقف وإنهاء المشروع بعد

كل الجهد الذي بذلناه.

حين يدرك البشر أنهم قد وصلوا إلى طريق مسدود، وأنه لا فائدة من مواصلة الجهد الضائع (مواصلة الحرب مثلاً) فإنهم في الغالب يرفضون هجران (ترك) هذا التوجه الفاشل؛ بل يصرون على مواصلة الجهد لأنهم لا يستطيعون التراجع الآن "بعد كل الخسائر المادية والبشرية" التي بذلوها أو لأنهم "لن يخونوا" شهداءهم الذين ضحوا من أجل القضية" . . . الخ من التبريرات. وهكذا كلما أثار الحرب وزادت خسائرها كلما ازداد إصرار معظم المقاتلين، من الطرفين، على مواصلة النضال والمضي قدماً في الطريق المسدود ذاته. إن انقلاب الوعي بالحرب إلى سبب لها مرجعه في اعتقادنا إلى تعلقنا بهم الكونكوردي الذي يلقي بظلاله الداكنة على جبهات القتال في جميع أنحاء السودان.

قد تعرضنا في هذا الكتاب إلى النزاعات الدموية في جنوب السودان وغربه وشرقه، محاولين فهم أسبابها ومسارها في الماضي وفي المستقبل. وعلى الرغم من التباين بين هذه النزاعات إلا أن هنالك عوامل مشتركة كثيرة تساعدها على بعض التعميم. لا غرو أن نجد التمايز والخصوصية في الصراعات المسلحة في السودان؛ فحتى في بداية التاريخ البشري نستطيع أن نلاحظ جدل التمايز والخصوصية هذا.

التمايز والخصوصية في الصراعات المسلحة

في أرض وادي النيل شديدة الخصوبة كانت الحياة تتبع نظاماً ثابتاً ومكرراً بأسطة في الزمن مكان مقدراً منذ الأزل. كان الآلهة أقوياء دون أن يكونوا مفرطين في العنف. وكانت الخلافات فيما بينهم وخلافاتهم مع البشر (غير الخالدين) تحل عادة بالطرق السلمية. لكن في بلاد ما بين النهرين (ميسوبوتاميا) الوعرة التي تنهبها الرياح فإن المجلس المقدس للآلهة وظله الإله مردوك اضطر لخوض غمار حرب يائسة ومسعورة ضد القوى الهائلة للفوضى والتحلل التي تمثلها تيامت، الأم التي أنجبت الآلهة والشياطين بطريقة مسرقة جعلت عطاءها اللامحدود يبلغ حد تهديد وجود الكون نفسه، إلى أن قتلها مردوك ومزق جسدتها إرباً إرباً.

ذلك يعني على أن ندرك أن الحضارتين لم توصلتا، حتى في مهد الإنسانية، إلى رؤية متطابقة لمعنى الكون وبالطبع لم تمانيا من المشكلات الوجودية نفسها؛ كما انهما بالتأكيد لم تتفقا تماماً على أنجح الطرق لمعالجتها. ففي وادي النيل كان الحل المدرج الودي بين المتنازعين والمتنافسين والخصوم من الممارسات المعتادة في مواجهة النزاعات، بينما سادت المذاحم وعمليات الإبادة بلاد ما بين النهرين منذ تلك الحقب وإلى يومنا هذا. وفي وادي النيل أُعبر "أغدود" إله الفوضى والتحلل صديقاً ومتعاوناً إذ أنه هو الذي أنجب

الشمس الخالقة مانحة الحياة؛ بينما كانت قوى الفوضى في بلاد ما بين النهرين تعتبر قوى معادية للحياة. لقد هاجم مردوك الأم العظيمة تيامت برحشية ومزق جسدها إلى آلاف الأشلأه.

إن الحضارتين، وادي النيل وبلاد ما بين النهرين، تمثلان طرفتين (أو آليتين، إن شئت) شديدتي التعارض في حل النزاعات. كيف في إمكاننا إذن، ونحن نعيش في زمننا المضطرب والمعدّد، أن نثر على الحيط الأحمر الرفيع الذي يجمع ويمر عبر كل مظاهر هذا السلوك الاجتماعي شديد التعقيد والمتنوع مثل الصراع الجماعي المسلح؟

بالطبع، فإن التعقيد والتنوع في الأسباب واشكال الإدراك والتجليات لعنف الجماعات يجب ويتخطى المعالجة العقلانية. كما أن العمليات والظواهر الاجتماعية المعقدة، والتي تعتمد هي نفسها على العديد من العوامل الذاتية والموضوعية تضفي سراً من عدم اليقين على فهم دوافع العنف وتشرح عمليات الصراع المسلح وبالتالي علي قدرتنا بل محاولتنا لفهم هذه النزاعات بوصفها سلوكاً فعلياً لبشر حقيقيين.

وعلى أعقاب الألفية الثالثة، الساحة في ترويم حضارة وادي النيل الزماني، كما نمتد بأننا ساترون نحو التقدم والعيش الرغيد إلى ما لا نهاية، وإن عهد المجاعات والحروب المسجية والعصية المقيّدة قد ولى إلى غير رجعة. ولكن استمرار مسلسل المجازر التي ذهب ضحيتها الملايين من الناس زرع نخساً بإمكانيات التقدم الاجتماعي سريح الوائثر. ففي المقاربة الأولية يبدو العنف سلوكاً مهبجياً لاعقلانياً وكارثياً لا يباذعه منازع. يؤكد من ذلك بشاعته على المستوى الإقليمي كما شهدناه في القرن الأفريقي، وعلى الساحة الدولية كما عاصرته الشعوب الأوربية والآسيوية واللاتينية خلال حروب عالمية ونزاعات داخلية دامية. لكننا الآن ندرك أن الكارثة تدل على وضع متأصل يسمح لنا بتبين نسق متكرّر وإن الصدفة والضرورة تملآن، بكل تأكيد، ملازمين في نسج جذلي شديد الإساق. وحتى على المستوى الاجتماعي فإن الضرورة الباطنية المتأصلة تقدّم نفسها على شكل صدفة. لذلك فليس من المستغرب أن نجد أنه وفي الطاق نفسه الأكثر تعقيداً للعنف الاجتماعي فإن البعد الذاتي لم يقض تماماً على البعد الموضوعي، وإن انساقاً معادة ومألوفة وسمات متشابهة ربما يصبح من الممكن إدراكها وتمييزها.

ونحن لا نمتد بأن البشر يحلون بشكل قطري في اعماقهم جرثومة الصغية الذاتية والاستماع بفواجع مجتمعاتهم، بقدر ما لا تفهم لماذا يعتقد بعض أن روح الإنتقام والتشاؤم تسيطر على مستقبل حياتنا وعلى أبعادها المادية والروحية. حقيقة أننا لا نستطيع تقديم تبريرات عقلانية للعنف على مستوى الأفراد، لكننا نملك حظاً أوفر في سبر غور الظاهرة إذا حاولنا فهمها كسلوك جماعي وإذا ربطنا المناهج المتعلقة بالبحث الاجتماعي بطورات النظريات العلمية العامة للمعرفة مثل "نظرية الفوضى"؛² لأن ذلك يمنحنا

فرصة مناسبة لفهم بعض جوانبها النامضة بوصفها سلوكاً لاعتقائياً ذي واثق منطقية، لكنه سلوك يمكن فهمه واستيعابه، أيضاً، كرد فعل لأوضاع الجماعات الإنسانية التي تتعرض لشئ أنواع الضغوط والسيوز والعنف.

حول هذا الكتاب

هذا الكتاب يحتوي على عدد من الأوراق العلمية التي قدمتها في مؤتمرات متخصصة خلال الفترة ما بين العام 1992 (ورقة الحرب في الجنوب) والعام 1998 (ورقة جبال النوبا) حاولت فيها فهم ومن ثم شرح أسباب هذه النزاعات الدموية وسارها في تاريخ السودان الحديث.

هذا وقد قام الدكتور صلاح آل بدير بتحقيق هذه الأوراق وإعادة ترتيب بعض موادها؛ وقد أثرى صلاح الكتاب بالمحواشي والأشكال والمراجع الإضافية وبكتابته فصلاً عن النزاع في الشرق وقدم للكتاب باستهالة جامعة فله مني كل الشكر وكل التقدير.

قام بترجمة الأوراق الأساسية الأستاذ سيد أحمد بلال وساهم في ترجمة بعضها الأستاذ الزين الجمري فلهما شكري وعرفاني. والشكر، أيضاً، لزوجتي دكورة فاطمة بابكر محمود لتقدمها الناقب وتشجيعها الودود؛ ولالأستاذ أحمد عثمان عمر الذي ساهم معي في كتابة ورقة الحرب في شمال دارفور.

تقديري لمؤسسة السلم السويسرية ولجامعة زيوريخ التقنية لدعمها بعض الأبحاث في إطار مشروعيها البحثين "البيئة والصراع المسلح، ENCOP"؛ "البيئة والصراع المسلح وحل النزاعات، ECOMAN".

أخيراً أود أن أشكر جوتتر بشل Günther Bächler، وفرلي جونز Beverley Jones وسارة هيوز Sarah Hughes للملاحظات وتشجيعهم.

الدكتور محمد سليمان محمد
لندن، المملكة المتحدة.
مايو (تيسان) 2000.

حواشي وإحالات

1- هذه الاستشهادات مأخوذة من:

Before Philosophy, By H. Frankfurt, J. Wilson and T. Jacobsen, Pelican Books, Harmondsworth, UK, 1954.

2- نظرية الفوضى: هي مجموعة الأفكار التي تحاول ان تكشف الحبيثات والمباكل غير المنتظمة وغير الدورية وغير المتوقعة في وقت واحد للنظم الإجتماعية والطبيعية. وهي ناتجة من عدم الإقناع بأن التحولات التي تم دراستها تم في اتجاه رأسي، فهذه النظرية تهتم باكتشاف الواقع مع الوضع في الاعتبار عدم الانتظام وعدم الترتيب الدوري للتحولات. لمزيد من المعلومات راجع:

Chaos: Making a New Science, Minerva, London, UK, by James Gleick, 1996.

إستهلال

هذا الكتاب

هذا الكتاب مساهمة متميزة، إذ يقدم مسألة الحرب والسلام في السودان من منظور مختلف؛ ولعل هذا ليس هو كل الجديد فيه. فهو يؤكد، أيضاً، الحاجة الماسة لقراءة جديدة لمسارات الحرب والسلام في السودان ولارتباطها الوثيق بنظام حكمه وخيارات أهله.¹ فالمفكر محمد سليمان يحاول أن يستعرض بصورة متكاملة، ولأول مرة في سجل الدراسات المتعلقة بالحرب الأهلية، بين أبعادها المكانية في مسارح العمليات في جنوبه وغربه وشرقه وتراكباتها الزمانية كما هي ماثرة خلال 5 عقود من تاريخ البلاد. وهو يقدم إطاراً أعرض يشمل كل جوانبها، ويضع مسألة العوامل التي ساهمت في تغيير طبيعتها والفئات المستفيدة من استمرار محرقها في بؤرة الضوء.

ويصير هذا الكتاب وبكل المقاييس رائداً في مجاله، وهو ما أصطلح على تسميته مؤخراً علم "الإيكولوجي السياسي" *Political Ecology*، حيث يبحث عن الخيط الرفيع الذي يربط بين جميع إحدائياتها وعلى كل جبهات القتال كما تقدمها تجليات الصراع على الموارد بروحها الباردة منها والساخنة. فالمعالجات السابقة، وبأي لغة شئت، تناولت قضايا الحرب والسلام في السودان بصورة مُجزأة - في شكلها وخلاصتها - واقتصرت على مفاهيم إغزالية تتعلق بالهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الإستعمارية وعزلت تداعياتها عن السياقات الاقتصادية والبيئية وآثارها الباقية وأبعادها المستقبلية.² وفي كلياتها لم تربط بين الحرب ومسبباتها ودروب البحث عن السلام الدائم والديمقراطية الراسخة والعدالة الاجتماعية. لذلك فبئر هذا الكتاب، أيضاً، مساهمة متميزة لما قد تثيره إجهاداته من حركة في برك حياتنا الفكرية المستسلمة في عمومها لترديد المألوف والسائد عن الحروب الأهلية السودانية.

الحروب الأهلية السودانية هي الحدث الأهم في تاريخ واقتصاد وجغرافية البلاد. وبسببها تعرضت المنطقة إلى متغيرات عميقة غيرت وجهها وحياء مواطنيها بشكل غير مسبوق. وقبل إشتمال قتيلا في منتصف القرن الماضي إنشغل أهل السودان بالترتيبات القانونية لخروج المستعمر وبكيفية الوصول إلى معادلة دستورية تحفظ للقرى السائدة مصالحها في استمرار إستنزاف موارد ساحات الحرب الحالية كما خططت لها مصالح المستعمر البريطاني من دون رقيب أو حسيب. فمسارح العمليات للحروب الأهلية السودانية لم تشهد سلاماً واستقراراً نسبياً كباقي أنحاء القطر، وواجه أهلها بشكل متواصل نيران تجريدات السلطات المركزة الحاكمة لإستغلال مواردها من دون إقطاع أو هدنة - دون مبالغة - منذ 5 قرون.

من جهة ثانية فإن غالبية البعثة في شؤون الحرب والسلام السودانية والممارسين مجالها - بشقيهم العسكري والسياسي - يلتقون في أغليتهم الساحقة عند القول بأن أس البلاء في جوهره، ككل شيء، هو

في النهاية سياسي؛ ولن إنتهاء الحرب كنظام قائم متكامل لا يمكن أن يكون إلا سياسياً³. ونحن نضم صوتنا إليهم، كما نتفق أيضاً مع رأي أبرز المؤرخين العرب عبد الرحمن بن خلدون، الذي يطبق على السودان وعلى غيره، ويقول لن عصب جهاز الدولة الذي يشرف بشكل مستمر على إدارة أمر الحروب الأهلية السودانية (الساخنة والباردة) خلال 1/2 قرن من الزمان يخفي في ثناياه مصالح فئة متعككة متنفذة كانت ومازالت تقف خلف السياسات التي حكمت أطرها وغلفت تحت رايات القومية والمصالح الوطنية والثقافية هوية المستفيدين من استمرار محرقها. ليس ذلك فقط بل عملت على تمويه دور المستفيدين من استمرارها ومسامرتها والمحافظة على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداعمة لعناصر تأجيجها. ونحن هنا لن نحاسبها وأنفسنا على سياسات الإرث الإستعماري (والموضع برمته خارج نطاق الإهتمام الأساسي لهذا الكتاب) ولكن على ما مارسه هي نفسها بعد إستقلال السودان في العام 1956 بشكل حقيقي ونسي.

صراع الخيارات

تغير الأنظمة وتزول، بهذه الطريقة أو تلك، وحدها الأوطان تبقى. ولكن استمرار سعي الحروب الأهلية يصبح جريمة، العقاب الصارم والبلغ فيها هو ما هو واقع وليس ما سيقال! فالحروب الأهلية التي تعيشها لم ولن تكن في مصلحة عموم أهل السودان (جدول 1)، بل هي لمصلحة بعض السودانين، وبعض دول الجوار الطامعة فيه أو الخائفة من أثره الحضاري وتقاليد الديمقراطية الراسخة؛ بالإضافة إلى تلك التي تطمح للسيطرة على إمكانياته الهائلة وتخشى قدرة أهله على التكيف واحتواء الأنواء وعلى الإستيعاب والتقدم.

وفي ظلنا، بناءً على تجربتنا المتواضعة، أن الحياة السياسية في السودان وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمتد بتجارها الهائلة ومنعرجاتها الحرجة وتراكمتها خلال العصور والحقب وراء قدرة الباحث الأكاديمي على كشف حقيقة الماضي وتداعيات الحاضر وتحد من امكانية إستشرافه للمستقبل. إنها تتجاوزة لتجسج بخياله نحو اللامعقول وتقدم بالتشبيهاً المتناقضة والإضطرابات الحيرة والصور المربكة. ولكنها أيضاً تنبسط بأريحية مذهشة أمام المراقب الملتزم بمصالح أهلها الإستراتيجية وآفاق أنهم القومي ودروب سعادتهم الأبدية. إنها تحفره وتستقره ليسرح بفكره وحواسه، ويجمل حالة البلاد والعباد موضع المركز من إهتماماته وآماله التي توافق مع المعنى الذي تنطوي عليه تضحيات أهله الجسام ومعاتهم التي فاقت كل إدراك وتصور. وهو معنى يتجسد - دون شك - في مجتهد دون وجل عن السلام المعادل والديمقراطية الراسخة والعدالة الاجتماعية. ثلاثة محاور لا بد ان يرتكز عليها أي مشروع

جدول (1): الحرب الأهلية في السودان

خلفية تاريخية	الأسباب	حوادث عسكرية	مؤثرات خارجية	تدبير الاخطار	حل النزاع
شارك المبالغة الشماليون في محاربة الرقيق منذ القرن الماضي وما زال هذا الاتجاه عازلاً على عدداً لا يحصى من الأديان.	أولاً: بيئة الزراعة الأرية استغنت الربة في الشمال، صدقوا الهدد الدولي بفتح جنوبا، ثم سقطت الشاننا بالثبات والتصور.	جيش تحرير شعوب السودان حوالي 100 ألف مقاتل وتغير تنظيم من الديكتا وهم محزون، تفرق، حزب عصانات الجيش الحكومي 150 ألف جندي ومقاتل. جيد التجهز ولكن سيويات أفرادها بائسة.	معارضة لنظام الحكم في الخرطوم إيزوبا + أرفغندا + إثيوبيا + العرب قوات التجمع الوطني للمعارض قوات الحامات (500) + لواء السودان (1500) + ليبيا (300) + حرية لغوي (500)	عليها تشت كل المطارات التي قام بها ممثلون داخل البنية البرية الإسلامية.	عليها تتكون البلاد + نسبة كبيرة من الضحايا من المدنيين. الحاجة والأراضي والأشياء تهدد حياة الملايين.
حل التباين على البرهانين في الإدارة في الجنوب + بدأت الحرب الأهلية الأولى (1955) حادة ثانياً التي علب على كينيا الاستوئين.	ثانياً: اقتصادية المزاد في الجنوب وحزام الساقا مروجع النفط + الأراضي + المياه + ثالثاً: اجتماعية فرض قوانين الترقية + العرب + المسلمة + الترقية العربية. رابعاً: سياسية: التجمع الوطني الليبوالوي + حركة تحرير شعوب السودان معان لاقاة سودان يتعدالي علاني.	المليشيات الشمالية (قوات المدفع الثقوي 500 أنابا + المراسل 60-100 أنابا) المليشيات الجنوبية: يثير ولاهما باستمرار وقتب معانها الى جانب الحكومة. تحرض عناصر غربا فيما بينها. ثانياً 2 (30 أنابا) + لغوي (60 أنابا).	مساندة الحكومة البنية الإسلامية + التنظيم الدولي الإخوان المسلمون + إيران + العراق + ليبيا + الصين + دول الخليج + تناد + أفريقيا الوسطى أطراف موافقة متذبذبة مصر + دول الشرق الأوسط + كينيا + زيمبر +	أقلها أفريقيا (تيجيريا) + أنادو IGAD المعزومة الليبية إنشئت عازلات رسائل عالميا غرب أوروبا + نيجيريا + كينيا ... الخ إنشئت كل المطارات	الممثلات الخارجية والشعبة الكافس + مركز كارز + حقوق الإنسان + مراكز الأبحاث (راحت في قيد الطريق أم السلام من الداخل)
إعادة قسم الجيوب ومعارلات هيئة التماسال على النفط + اندلاع الحرب الأهلية الثانية (1983)، اقسام دارفور + ليبيا + واتسنا واليها + التجمع الى الحبار السكركي					

للإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي والتغيير الإجتماعي في السودان، تقبض بتلابيب بعضها، وتتدخل دوائرها وتتداح صدورها ومبوطا هزيمة وإتصاراً⁴.

ورث السودان اليوم، ما كان في السودان الأسر القرب والبعد، من خصوصيات سياسية وصلابة (اثنية) ولغوية ودينية وثقافية بحيث غدا كل منها خصوصية إجتماعية تبحث عن حيز زمني ومكاني التعبير عن ذاتها . ولعل التحدي الحقيقي هنا يكمن في ان فهنا الواقع السودان المعاش هو على أساس التفاعل الجدلي بين عناصر متعددة مكونات البلاد ومعطياتها وتداعيات الحاضر نحو تشكيل المستقبل . ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحباكة المثينة للسيج السوداني بألوانه المختلفة عرقياً وسياسياً وديناً وثقافياً والذي لازم البلاد كعنصر قوة وإن كان البعض يرمده عنصر ضعف . فلقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها، ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان؛ نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا تجلى الوحدة الوطنية من دونه . إذن، ما زال المخرج هو إقامة وطن يستند إلى قواعد التعددية باشكالها كافة بما فيها السياسية حيث تصبح مصدر منعة وليس سبباً للخصام، وضمانة دورها تجسد فيما عبر عنه الدكتور الشفيع خضر سميد، القيادي البارز في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بإيجاز شبه هنا :

"إذا كانت حقيقة التعدد القومي والعرقي والثقافي والديني لم تكن تعني شيئاً كبيراً فيما سبق بالنسبة للكثيرين، فلماذا الآن صارت معترفاً بها - ولو لفظياً - من قبل الجميع . لكن الحك ليس في الاعتراف بالتنوع للوقوف عنده فحسب بل التقدم بصياغة للحقوق الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تترتب عليه، وفي الوقت نفسه إدراك عوامل وحدة المجتمع السوداني والتي تراكمت عبر القرون . فوسائل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والفرقة، إذا صاد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها"⁵.

فالتعددية هي السمة الغالبة على عالمنا اليوم . وهناك حوالي 12 دولة فقط في كل هذا الكوكب يمكن ان نعدها متماثلة عرقياً وديناً وثقافياً، ولو بمقدار، أي ما يقل عن 10% من دول المعمورة . ولا شك ان السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة، تسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية؛ وتجرحه التاريخية للتعايش والتفاعل والداخل بين مكوناته تؤكد، ليس فقط انها لا

تشكل بالضرورة عوامل اقسام وتفرق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري وإجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل. وكما عبر الدكتور جون قروق، رئيس "حركة تحرير شعوب السودان" بحق عن أهمية توظيفها كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للانفصال:

"تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة... لا يمكن إرساء دعائم مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غزلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتنامية، تقطع الطريق على سدود التناكب، وتمتدح سبيل التجانس على مصراعية".⁷

هذه اللكيات لغزلة مسلمات الماضي وجدت صياغتها المتدرجة في الأساليب الوفاقية لوقف نزف الحروب الأهلية والبحث عن أسس للإجماع على إطار نظام ديمقراطي يتخدم تعددية البلاد وحقوق مواطنيه، وبدعم من امكانات الوفاق الوطني ويضع ركائز بناء الدولة الديمقراطية. والتي يمكن إستخلاصها من الرؤى المشتركة للجمعيات السياسية في تاريخ السودان الحديث. فلإنجازاتها تمثلت في وقفات فارقة في قرارات مؤتمر جوبا العام 1947، وفي إتفاقية الحكم الذاتي العام 1953. وإعلان الإستقلال في العام 1955، ومؤتمر المائدة المستديرة العام 1965، وخلاصة مناقشات لجنة الإثني عشر العام 1967، وإعلان يونيو (حزيران) للحكم الذاتي للجنوب العام 1969، وميثاق الدفاع عن الديمقراطية العام 1985 وإعلان كوكادام والإعلان السوداني لحقوق الإنسان العام 1986، ومشروع الوفاق الوطني العام 1988، وتجسدت في إنضمام "حركة تحرير شعوب السودان" إلى التجمع الوطني الديمقراطي العام 1990. هذا الواقع التعددي وبكل المتنايس - دون شك - لن يكون نهائياً ولا ثابتاً، بل يظل متجدداً على الدوام على قاعدة موروثات السودان العريقة في فنون الحكم وإدارة الثروة وشبكة العلاقات الإقليمية وخيوطها "السرية والعننية" في إطار أشمل هو ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". نظام "كوكبي" تتداخل فيه أمور السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة والسلوك الإنساني دون إعتداد يذكر بالحدود والسيادة أو الإلتواء إلى وطن محدد أو دولة معينة. نظام جديد-قديم كان من أبرز سماته ما يسمى "الوحدة الثالثة" التي تمخضت عن ميلاد 15 دولة جديدة.

دولة موحدة أم دويلات عدة؟

إن السودان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو يكابد جراحات إنفجار كل "مشروع قومي" تم طرحه

باعتقاد أنه سوف يوحد أهله حول حد أدنى يحفظ مصالحهم الاستراتيجية ويعزز أمن بلادهم القومي. فقد سقطت كل المشروعات القومية التي طُنحت على سطح حياتهم - باختلاف ألوان الطيف السياسي - منذ نهوض الثورة المهدوية (1885-1898) مروراً بجهود الديمقراطية الكسيحة والديكتاتوريات العسكرية المقتبة ونهاية بصورات "الحزب الغالب" أو "الكيان الجامع" أو "اتحاد قومي الشعب العاملة"، وإلى زمن الحقبة الإقطاعية الحالية التي لم تجد ما تسلمه من تجارب الإرس والجن غير استساخ نموذج التجربة التركية البغيض وفرضه على البلاد والعباد.⁸ وما زالت أحزاب وتجمعاته السياسية - شمالاً وجنوباً - تنظر إلى قضاياها الأساسية من زوايا مختلفة وبمناظير مختلفة، وليس على صعيد أوضاع الماضي فحسب، بل على صعيد أوضاع الراهن والمستقبل.⁹

ومن جهة أخرى، إنهارت وحدة "حركة تحرير شعوب السودان" SPLM تحت ضغوط التآمر الداخلي والإقليمي والدولي وتفرقت شيعاً منطاحة؛ وكما نجح سحب وحدها رقماً صلباً إضافياً تستند إليه قوتي التغيير والحديث في جنوب السودان، بل في كل السودان. فهي طرحت، ولأول مرة بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة السودان ككل وتجاوزت النظرة الإقليمية لمشكلة جنوب البلاد، وقدمت برنامجاً قومياً للتصير عن قضايا أهل السودان بأسره وتغيير أوضاع البلاد على عمومها. وكان يبدو للوهلة الأولى أن أهل الجنوب حققوا في العقد الأخير من القرن العشرين إنجازين ساطعين: الفيدرالية وحق تقرير المصير، حيث أجمعت عليهما تقريباً الحكومة والمعارضة رغم اختلافاتهم إلى حدود غير قليلة حول دلالاتهما ومضمونها وما يشملهما.¹⁰ ولكن تبددت الآمال حين إنجذرت أمام عيون كل السودانيين والعالم صراعات كامنة ومنفلتة، تغلي دائماً تحت السطح، لم تكن فكرة أو مبدئية بقدر ما كانت تحكمها عوامل اجتماعية وتاريخية، وأخيراً وعلى نحوٍ متزايد شخصية.¹¹ وخرجت بالصراع إلى العلن وكسبه بلبوس عنصري كالح؛ وعبرت عن نفسها، فضلاً عن أماكن أخرى، خلال موجات الإقتال الشرس العنيف في ما عرف "بمثلث الموت". فقد قدرت أكثر من جهة أن الحساسات البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة ربما تفوق مرات ومرات عدد الذين سقطوا في المارك ضد الجيش الحكومي ومليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت العام 1983 وحتى الآن.¹² وتبادلت قيادات "حركة تحرير شعوب السودان" المنشقة، السياسية والميدانية، التصفية والإتهامات والتجريح.¹³

وحول بعض ساسة الجنوب وعسكريه المنشقين عن "حركة تحرير شعوب السودان" ساحات العمل الوطني إلى رمال متحركة نتيجة تحالفاتهم المتقلبة في كل يوم، وما عاد في وسع المراقب القدرة على متابعة تقلب مواقفهم وآثاره على واقع الحرب والسلام. ووظف بعضهم الرموز الشائنة والدينية والعصية القبلية حيث نجد أسوأ تجلياتها في جنوب البلاد اليوم.¹⁴ ويزيد الأمر تعقيداً حالات التعاون الواسع

والمشاركة غير المسبوقة لأبناء وبنات هذه المناطق المهمشة المنكوبة في التشريع والتخطيط والتنفيذ والتشيل الدبلوماسي والسياسي والعسكري لمشاريع سلطة يَتهما كل من فقد تفوّده أو منصبه أو مصلحته بأقذع النعوت؛¹⁵ وبعض هؤلاء إستمرت مشاركتهم في أعلى المناصب التشريعية والدستورية والتنفيذية لأكثر من 3 عقود من الزمان، وبإختلاف العهود.¹⁶ وتراجع بريق عدالة قضية المواطنة والمساواة والديمقراطية في السودان لأحرار العالم وشعوبه كي يناصروا قضية صارت مبلّية بنار التعصب العشائري، وإقتاد قسط كاف من وحدة الهدف، وسيادة مناهج الإتهازية السياسية والقاشية معا . وبات من الواضح ان دول الجوار تعمل على استعمال "ورقة الجنوب" ضد السودان وليس من أجل مناصرة قضية الجنوبيين أنفسهم. وصارت أرض السودان مباحة ومستباحة يدخلها غلاة التعصب الديني في الشرق (من أسأل بن لادن) والغرب (البارونة كوكس) والإرهابيون (كارلوس) وتجّار السلاح، أنى شائوا، وحبيشا شائوا، وكيفنا شائوا .

يستقبل السودانيون الألفية الثالثة بمحصاد نزف الحروب الأهلية المتواصل وقرر أهله المدقع وتاج بانس لسياسات وأوهام نخبة عهد الإستقلال وما بعده وتحف لا يصدق عقل يتسل في لا عقلانية موت مواطنيه بالعطش وهم يعيشون على ضفاف أطول نهر للمياه العذبة في العالم، وموتهم بالجوع في وقت تُصدر فيه حبوبه الغذائية ومنتجاته الزراعية تلحف بها الحيوانات في الدول المجاورة، ويعيشون في حضيض الفقر ويتحكم فيهم قلة تجاوزت أرصدتهم في البنوك (الإسلامية أو الغربية الكافرة، لا فرق!) مليارات الدولارات.¹⁷

وساد جو من التشويش والإبهام في المواقف - بمقدار البعد أو القرب من السلطة - بصدد الحل المنشود للقضايا المصرية . ودفعت مسارات الأحداث بالسياسي الجنوبي بونا ملولال رينق إلى ان يظهر لأول مرة موقفه الإقتضالي بشكل سافر ويوظف كل تاريخه وشبكة علاقاته الدولية من أجل التبشير به بأعتبار ان طرقي المعارضة الجنوبي والشامي ممثلا في التجمع الوطني الديمقراطي:

"مارسا لعبة سياسية على بعضها... كثر فيها القادة الشماليون شعاراتهم الفارغة عن تقرير المصير لجنوب السودان، في حين أكد الجنوبيون انهم يناقشون من أجل وحدة البلاد... من السخف من القيادة الجنوبية الإصرار على الحفاظ على وحدة البلاد... من الواضح تماما ان القيادتين الشمالية والجنوبية لا تعنيان ما نقولان، وانهما تهدفان إلى الحصول على ميزات سياسية... ان القادة الجنوبيين بدورهم يريدون ان يدوا أيضا من ذوي الذكاء المضاعف

بأن يكسبوا خصومهم باعلان مواقف لا يؤمنون بها. انهم يواصلون السير في هذه الوجهة على رغم انها ضارة بصورتهم امام جماهيرهم. لقد فشل هؤلاء في توضيح المطلق وراء هذا التوجه لمؤيديهم وهي تبدو لعبة خطيرة... ايا كانت اللعبة التي تدار باسم الشعب، يجب ان يكون واضحا الآن لأي جنوبي متعلم ومطلع ان زمان المزايدة بموضوع الوحدة انتهى. لم يعد بإمكان سكان الجنوب دفع ثمن الحفاظ على وحدة السودان... من المهم للقيادة العرضية للجنوب طرح مطلق الانفصال وحججها ضد الوحدة لتوفير الترجيح الصحيح للجماهير عندما يحين موعد إختيارها. نحن نعلم في ان يؤيد متغفون الجنوب الدعوة للانفصال بصورة سافرة والتبشير بها وسط مواطنيهم، هذا هو معنى القيادة الحققة¹⁸.

ومن المؤسف ان آفاق الحل لقضايا الحرب والسلام في السودان صارت تتأرجح، في أحسن حال، بين سيناريوهات (عوالم) الانفصال والكوفيدرالية.¹⁹ ولعل جهات عدة قد عزمت على ان لا يخرج إطار الحل السوداني العام عن تصورات "المشروع الأمريكي" لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي تم إختياره خلال وبعد الحرب الأهلية اليوغسلافية.²⁰ وهو يهدف إلى تقبيل الدول العربية الأكبر والأقوى بإمكانياتها (لبنان، مصر، السعودية، العراق والسودان) إلى كاتوتات أصغر، ثم إعادة صمها في شكل كوفيدرالي. وهو مشروع مسند بدراسات تفصيلية يقترح ضمن أشياء أخرى، تقسيم السودان إلى دولة شمالية للمسلمين وأخرى للأفارقة في الجنوب وربما ثالثة في جبال النوبا ورابعة في ديار الفونج وخامسة في دارفور؛ ثم يباد بتجميعها في كوفيدرالية أفريقية-عربية، ذات صبغات إسلامية ومسيحية تسمح بالتبشير النشط وسط المجموعات الإحيائية التي مازالت تحافظ على معتقداتها الأفريقية (شكل 2). الأمر نفسه مطروح لتقسيم العراق إلى 3 كاتوتات (شيوعية في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال)، وتقسيم أرض الحرمين الشريفين إلى دولتين (منطقة شرقية شيعية تضم إليها البحرين، وأخرى غربية سنية تضم إلى الأردن تحت قيادة هاشمية) بالإضافة إلى مصر التي من المفترض تقسيمها إلى 3 دويلات (مسلمة في الشمال، قبطية في الوسط، نوبية في الجنوب) وعلى النيج نفسه يخطط لديار الأزرق العامرة.²¹

ولكن رغم كل ذلك ما زال هنالك تيار - رغم خفوت صوته - في جنوب البلاد يرى ان منطق التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى المصالح المباشرة، ما زال يمكن توظيفه إيجابيا ليعمل في صالح

حاربت فكرة الانفصال أثناء الحرب الأهلية وتمسكت بالوحدة فظلت أقوى دول العالم. والشاهد أيضاً في نيجيريا نفسها التي ارتقت القيدرالية ورفضت فكرة الانفصال أثناء مشكلة Biafra... فالمستقبل كل المستقبل للسودان الواحد ليصبح قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية عظمى لها وزنها دولياً.²²

وهي روح وحدوية، بأي حال، لا يمكن دعمها بشكل كبير من أطراف خارجية. إن ما يحدث داخلياً لا يمكن التحكم فيه من الخارج؛ بل على العكس من ذلك فإن ما يحدث في داخل السودان يرتبط أساساً بالتأثير على الخارج وتوجهاته. وخير دليل على ذلك أن "اللجنة السودانية الوطنية" التي أعلنت عن نفسها في القاهرة (مصر) في سبتمبر (أيلول) 1992، بأنها ستعمل من أجل الوحدة وتدعو لرفض الانفصال وتوحيد القوى السياسية الجنوبية خلف ذلك المشروع، لم يتجاوز تأثيرها دوائر الأجهزة المصرية التي شجعتها ودعمتها وروجت لها.²³ ولم تؤسس مصداقية تؤكد أنها ستجفع في "كشف العناصر السودانية الجنوبية والأجنبية التي تعمل على خلق الفتنة والانفصال" على حد تصريحات قائدها جوزيف فلمون ماحوك. ولم تعامل معها أطراف معنية بالموضوع باعتبارها صنيعة أجهزة لها تاريخ في إستغلال واجهات وطنية ورشوها تحقيقاً لمصالحها المباشرة. ومع ذلك فلا مفر من ضرورة بروز اتجاه رأي عام جنوبي قوي يدعو للوحدة على أسس عادلة على مستوى الوطن السوداني على أمل أن تحول إلى إستراتيجية دائمة أو طويلة الأمد. وإن كان هذا يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن.

ويبدو المتبصر وكأن أزمة السودان وزعرته صارت مزمنة، وإن قدر أهله ما زال يدور على كف أكثر من عفرت. وبعد ما يزيد عن 10 سنوات من حكم الإنقاذ لم تمكن بعد من أن تحصل على مجرد الاعتراف بها كقوة مركزية غالبية وقادرة على ضبط إقطاع النزاعات الأهلية من ناحية، وأنها كانت تبشر دائماً بأن برنامجها صاحب آلية توحيد جبارة من ناحية أخرى.²⁴ فقد تداعت محاولاتها المستتية خلال ما يزيد عن 10 أعوام للقبض على زمام الصنف في يديها ككيان يمثل الدولة، واستمر إتهام احكامها للقوة المسلحة وقتلت في إيقاف الحروب الأهلية. ومنذ العام 1990 تكررت الدعوات - بشكل مل - بأن السودان سائر إلى زوال أو مهدد بالإهيار تارة تحت سيناريوهات "البنتنة" ومرة "الأفنتنة"، و"الصوملة"، و"البقنتنة"، وفي مرات "العرقنة" نسبة إلى نموذج العراق. بل تصاعدت فيه حدة الإستقطابات إلى حد يجعل الكيئين من الدارسين والمراقبين يشيرون إلى فكرة "حتمية إتهياره" وشككه أو موته - لا حالة - بالسكة القلبية أو السكة الدماغية (لا فرق، أيضاً) عليه أن يختار بين مصير باس أو مصير شع.²⁵ خياراً مفروضاً ومراً لأوضاع مريرة، بل إن أحلامها علقم.

سلام ميت ... مهانة مستمرة

إن كان الاختلاف على نواقص الدولة السودانية وإنجازاتها - وبأوجهها المدنية والعسكرية - من لدن الإستغلال وإلى الآن مازال واسعاً وشاملاً، فمن الضروري أن يصبح عسيراً الإتفاق على الدواء الناجع الشامل والدائم هو الآخر. فمحركة الحرب التي كانت محصورة في جنوبه، إستعت عاويرها شمالاً إلى وسطه وخاصرتيه.²⁶ وبالضرورة، أيضاً، نؤكد هنا أن ولج آفاق السلام ليس أمراً سهلاً. فسرد وفتات ومحطات التفكير والتداول بين أهل السودان خلال 5 عقود من الحروب الأهلية واجبة مع إتساع الحوة بين الأطراف (انظر الفصل الثامن). وحصرها - في وقت مازالت كاتب الدفاع الشعبي والعسكري من الجانبين في خنادق المواجهة - هو من قبيل الإقرار الضمني بأن الهيمنة السياسية قائمة والإستغلال الاقتصادي مستمر وأن المساواة والعدل لم يتحققا بعد. وهي بادية دون غموض وعلى رغم إستمرار مجاهدات ردم الحوة الفاصلة بين قري الحرب وقري السلام والعدالة في شرق البلاد وجنوبها، غير أن المحاولات هذه قد فشلت، إذ أن القتال في ميادين الحروب الأهلية مازال مستمراً. بل ارتبط إستمرار لحيها، من نواح كثيرة، بتطور هيئة المؤسسة العسكرية وتركزها وإتساع نفوذها وتعدد وظائفها.²⁷

ولا يمكن طمس هذه التحولات على الرغم من محاولات أجهزة إعلام الحكومة السودانية الساعية إلى إن ترسخ في أذهان العباد أن إستعادة الأراضي المحتلة من قبل "المتمردين" هو دليل الإقتراب من آفاق السلام. وفي تقديرنا هذا هو الجانب السهل من إشكالياتها، إذ أن مساحة الأراضي المحررة تقاس بالكيلومترات، في وقت يتعدى فيه وجود مقياس متفق عليه لمفهوم "السلام" الذي تبشر به وتوعيته. فالجرب تراوح مكانها منذ إشتمالها في منتصف القرن العشرين في مستنق الكُر والقر، من دون حسم.²⁸ في حين يصعب علينا إصدار أحكام على مقدار تقدم أو تراجع فرض تمكين سلام مجتمعاتنا وحمايتها. فقد برهنت التجربة السودانية على أن الإعتماد على كاتب الحسم العسكري والإستناد على مُعطياته لدفع مسار المفاوضات للوصول للسلام لم تكن إستنتاجاً صائباً في ظروف الحرب الأهلية الحديثة والمتعسلة، وإن المنطق الصحيح هو على العكس من ذلك تماماً.²⁹

لقد جرب طرفا الحرب الأهلية الإعتماد على العمل العسكري لكسر ظهر الطرف الآخر وفرض واقع معين عليه. فقد ظلت القيادة السياسية والعسكرية "لحركة تحرير شعوب السودان" تتعد خلال الفترة 1984-1992 أن إبتصاراتها العسكرية هي المنصر الأساسي في خدمة برنامجها وإستناد موقفها التفاوضي. بل صار من الشائع أن الكلاشكوف هو أداة "الحركة" المفضلة في إدارة محادثاتها مع حكومات الخرطوم المتعاقبة. ومساد الإطباع إنها لا تفرق بين عهد وعهد ولا بين حكومة وحكومة ولا بين حزب وحزب، فالكف في نظرها أعداء! من جهة أخرى لم تقدم الإبتصارات الكاسحة للحكومة السودانية وتجربتها

"صيف العبور" و"سيوف الحق" و"خاتمة المطاف" و"صيف السلام" و"صيف التمكين" خلال 10 سنوات متواصلة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القضاء على "حركة تحرير شعوب السودان" أو في دعم موقفها التفاوضي في كل المباحثات.³⁰ فقد ظلت "الحركة" رغم هزائنها المبررة قادرة على التمسك بجد أدنى من إعلان المبادئ في كل من أبوجا ونairobi وكيبالا والإرغاد... الخ. إن مثل هذه الروح لن تحقق سلاماً. وما لم تتغير المطلقات والدوافع، فإن قدر البلاد أن يواجه أهلها المزيد من الإحتراب. فالقتال سينجدد أجلاً أو عاجلاً، مالم يعالج الخلاف من جذوره. ودون شك، لن سلاماً يأتي على فروحات البنادق وفوق جماجم الضحايا الأبرياء ليس إلا هدنة مؤقتة.³¹

الفرق في مستنقع الدم

التأمل في وقائع الحروب الأهلية السودانية يجد أن مناهج البحث عن السلام لم تتغير، وإستراتيجية أظلمته المتعاقبة لم تبدل على طاولات المباحثات أو في مسارج العمليات العسكرية. والخطوات المحصورة في مسارات الحرب والسلام في السودان إلا في بعض محطاتها بفضل تجربة معاصرة مجتمعة وأليمة، فتنازع تخفي وراءه لعبة تمكين واستمرار مصالح الفئة المتحكمة والمتنفذة بطبقات متفحة في شكلها المتبدل والمبتسر نفسه. الأمانى نفسها والوعيد والوعود والإتفاقيات والمعاهدات، مرة تلبس الخوذة ومرات تلبس العمامة، ولكنها تظل في جوهرها واحدة: المراوغة ونقض الموائيق والتعهدات.³²

ونحن هنا لا نغفل دور بعض سياسي الجنوب الذين قبلوا بترتيبات مجزأة نيابة عن جماهيرهم، ووقعوا الإتفاقيات مع مؤسسات لا ترحم شنت عليهم حروب الإبادة والجهاد مدة تقارب 2/3 قرن من الزمان؛ وفي وقت يعاني أهلهم أقسى أفانين البطش والإرهاب وعتف المشاق والحن وعلى شتى الأصعدة. وقد يبدو من السذاجة القول أن التجربة النياسية الجنوبية لم تستطع حتى الآن أن تواجه ذاتها بالتساؤل المخرج داخل ميدان ممارساتها العسكرية والسياسية: "من هو العدو الأساسي؟" لكن النتائج الراهنة، كلبية بتبرير صحة هذا التساؤل المبدئي. وفي تقديرنا أن الربكة في إستراتيجياتها عائدة في جوهرها - في مرات كثيرة - إلى عدم القدرة على الرؤية الواضحة في تحديد هوية العدو. هذا على الرغم من أن تاريخ الحركة السياسية الجنوبية حافل بنكسات وهزائم على يد قوى سودانية وإقليمية تصورها على أنها "صداع نصفي" ومصدر خطر تهديدي مزمن لمصالحها واستقرار بلادها ووحدة أراضيها.³³

وبغض النظر عن الحبيثات التاريخية التي نشأت في سياقها القوى السياسية الجنوبية أو كخصوصيات تأسيسها، فإن ثمة حقيقة أخرى ساحطة أصبح من الواجب مجابهتها، إذ لا بد من التساؤل حول ما إذا كان العمل السياسي الجنوبي على وجه الخصوص، والوطني عموماً، يعاني من "أزمة تمثيل" لمصالح

القالية؟ أي نوع من القادة هؤلاء الذين يصفون صفقاتهم مع الأنظمة الديكتاتورية بأنها انتصارات سياسية في الوقت نفسه الذي تستمر فيه جماهيرهم في تحمل المهانة المتواصلة والإستغلال البشع؟ من هم الأسوأ والأكثر قسوة ومخاتلة: "صانعو السلام" من أمثال الإمام المخلوع النيري وسدنته، والمرحوم الزبير محمد صالح، نافع علي نافع، ومحمد الأمين خليفة أم المواطن جوج ككفور أروب وألدو أجو ورياك مشار، وأشول دينق والمرحوم أروك لون، والمرحوم كاريبو ولأم أكول وصحبهم؟ وهل يمكن تبرير كل ذلك تحت مقولة "فن الممكن"؟ في تقديرنا إنه من الإحتقار للسياسة أن يقال إنها فن الممكن، لأن عمل الممكن ليس بأي صورة أو حال فناً سياسياً. فالسياسة عمل متميز يمارس في ضوء علاقة المستحيل والممكن بالظروف المكانية والزمانية، وفي إطار يجمع بين الواقع وقدر مناسب من التصور الفكري يساعد على التغيير في إطار من الممكن، وحيث يحدث نوع من تلاقح الفهم والصورات الممكنة التطبيق والحقائق الراسخة بعيداً عن أوهام "التفكير الرغوبي". أن السياسة - في الحقيقة - هي فن الممكن في الزمن المستحيل. فكل منطقة من عالمنا لها خصوصيتها، وجنوب السودان ليس إستثناء، حتى يبدو بعض قاداته السياسيين والسكركين تناوهم مع كل الأنظمة تحت بند "الممكن".

ففي الجنوب من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي أفرزت عدداً من الإحتلالات وكرست نوعاً من المستحيلات وبلورت له شكلاً من السياسة إذا تطور أصبح قادراً على إحداث تغيير وتهيئة واقع جديد يتزعمه من رحم القديم وفك المستحيل ويؤسس به ركائز فن الممكن في زمن المستحيل. لهذا فإن تساولنا ما زال قائماً: هل كانت هناك ضرورة مطلقة لتقديم تنازلات هائلة كهذه مقابل المردود الضئيل؟ إن التمعن في حصاد إنهيار إتفاقية أديس أبابا (1972) ومراقبة تداعيات تصدعات إتفاقية الخرطوم للسلام (1997) يستفز المراقب للتساؤل: من هو الراجح ومن هو الخاسر في كل هذه الصفقات؟ بنظرة بانورامية لمجريات الواقع، توصل إلى أن مضمون الإتفاق في كل مرة وبصيفته النهائية أحال معظم تفاعلات الحرب الأهلية إلى حالة تجسيد مؤقت. وأعاد تقريباً أطراف الإتفاق، منخنة بالمجراح إلى مواجهة القضايا الجوهرية: أي نوع من السلام، مرتبط بأي نوع من نظم الحكم، وبأي برنامج للتنمية، وفي أي اتجاه يمكن السير به نحو العدالة الإجتماعية. "ولذلك صار الإتفاق سلاماً مؤقتاً دون تحقيق أهداف جوهرية تحدث تحولاً بشكل قطيع مع ما كان عليه موقعه في الجنوب منذ خمسينيات القرن العشرين. وفي الحالتين لإتفاقية أديس أبابا العام 1972، وإتفاقية الخرطوم للسلام في العام 1997) نخلص إلى إدراك أن هناك أنواعاً كثيرة من "السلام" كما أن هنالك أنواعاً كثيرة من "الحرب الأهلية"، وإن لكل نوع نتائجها وانعكاساته وبعثاته.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب التي واجهت نيران الحروب الأهلية يمكن أن نقدر كيفية الخروج من دائرتها الشريرة واستبصار الحلول الجدية التي توفر الإستقرار السياسي إن لم تقل التكامل الإجتماعي

والإقتصادي.³⁵ فالنزاعات تبدو وكأنها من سمات التطور البشري على مر العصور. فعلى سبيل المثال، نجد ان نتائج الحرب الأهلية الأمريكية (1861) كانت تغطي أسس المعادلة القديمة المبينة على القهر وفتح امكانية بناء مؤسسات وتطوير مجتمعات أكثر ديمقراطية وارساء عمليات وظفت لفرز ركائز نظام سياسي مستقر ومنفتح وهيكلي إقتصادي جبار. بينما كان حصاد الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) إرتداد وإنتصار للقوى المحافظة ومزمنة للقوى التجديدية صاحبة المشروع الديمقراطي، وحنطت نتائجها المجتمع الإسباني ودفعت به إلى قاع قائمة مثيلاته الأوربية وإلى يومنا هذا. وقس على ذلك محصلة الحرب الأهلية البريطانية والفرنسية... إلخ. أما نماذج الحروب الأهلية، في عالمنا المعاصر، من لبنان، وقبرص، وليبيريا، وأفغانستان، وتشاد، والعراق، وكينيا، وأنجولا، والصومال، واليمن وموزمبيق وكولومبيا إلى يوغسلافيا ونيكاراجوا فإن الأطراف التي شاركت فيها خرجت كلها مهزومة ومستنزفة لسجرتها عن تخطي ذواتها، وتمسكها بمواثيق سياسية شديدة المشاشة؛ بالإضافة إلى فشلها في تقديم بدائل مقنعة ودخولها في نفق التدمير المنهجي لإمكانات الوطن وإعتمادها على السند الخارجي، بل وتحولت إلى عالة عليه.

ومن المفيد للتاريخ والإستثمار ان تذكر حصاد هذه الحروب جميعها؛ فهي في نهاية المطاف، تمخض حصادها في تركز مجتمعات مفككة الأوصال منطوية على نظم سياسية مبنية على أساس الدين والطائفة والحل والملل والعصية المقيتة. لا نبالغ إن زدنا وقلنا إنها حملت، وما زالت، تحمل في طياتها جرثومة التفتت والقابلية للإشتطارية مما يمهّد الطريق إلى مزيد من التجزئة للقطر الواحد؛ ودونكم الصومال وسيراليون وليبيريا ويوغسلافيا وما يتفاعل داخل أحشاء جارتنا الشقيقة إثيوبيا.

وفي تقديرنا إنه ما زال من الممكن تعايش أهل السودان بإختلاف جهاتهم تحت ظل عدالة ومساواة مرتكزة على قاعدة سياسية واحدة محركها الأساسي مصالحهم المشتركة ومصيرهم الواحد. فالتجربة الأمريكية وهي تعكس مسار مجموعات عرقية متباينة نحو بناء أمة تدل، أيضاً، على ان مشكلة تعايش المجتمعات في وحدة واحدة ليس العرق أساسياً فيها، وكذلك تجربة الإتحاد الأوروبي، وهي تجمع أمم متباينة، بالإضافة إلى دلالاته على ان اللغة ليست هي الأخرى شرطاً لقيام تكامل ناجح موحد ذي لغات متعددة. ومن المفيد ان تذكر هنا أيضاً أن من مجموع ما يزيد عن 180 دولة تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة هنالك حوالي 130 دولة ظهرت إلى الوجود بعد عقود من الزمان من ظهور الدولة السودانية بمحدودها الحالية. وقد صمدت إلى حد كبير حدوده الحالية أمام النزاعات السلافية والعرقية وحروب الحقبة المهدوية وأمام أطماع الهجمة الإستعمارية لإقتسام موارد القارة الأفريقية. وإلى من يحاولون أن يرددوا أن السودان كيان "مصطنع"، نذكرهم بأن الأردن والمند ونيجيريا وكندا والولايات المتحدة

وبلجيكا وسويسرا وبرطانيا (أم الكبان) نفسها كيانات مصطنعة. فحجج الذين يتحدثون عن ضعف وحدة الكيان السوداني تنطبق على كل دول العالم تقريباً. فأي طريق ياترى مستود إليه محرقة الحروب الأهلية السودانية؟

سلام المنتصرين ومعاملة المهزومين

ويبقى الأمر، بعد كل رحيل المعاناة المائل، أبعد من وصف الأحوال وأعق من تشخيص الداء؛ بينما الحاجة جد ماسة إلى محاولة إعادة التفكير الشامل في معطيات الواقع السوداني والمساهمة بحلول عملية جدية بالتأمل.³⁶ وهي في جوهرها تتمكّن بشكل حاد على وقائع حياتهم بشكل يومي حين يجد أهلها، ضمن يقين مزعج بالمستقبل، أنهم مازالوا يقفون في مواجهة سؤال يحمل معنى رمزياً لا تخفي دلالته، كان قد واجههم في بدايات القرن الماضي وعبر عنه مؤسس الصحافة السودانية الحديثة أحمد يوسف هاشم (1903-1957) على صفحات مجلة النهضة في يناير (كانون الثاني) 1932 قائلاً:

"يجول الإنسان بظوره في أنحاء العالم طراً فلا يجد أمة من الأمم شرقية كانت أم غربية لها من المرافق الحيوية والإستعداد القطري مثل ما لنا ثم هي في الخفيض العمراني والاجتماعي والمالي الذي نرسم في أغلاله. ويحار الفكر في أمرنا كيف يعال هذا الخلل الذي نخر عظامنا وأبلاها وحال في الماضي والحاضر، وأنخس أن يحول في المستقبل، بيننا وبين التقدم في هذه الحياة. إننا أمة قديمة ولولاً حد محدود، كد أباًؤنا وأجدادنا وسعوا سعيًا حثيثاً للرفاهية والسعادة، وهانحن على أثرهم نكد ونكح لهذه الغاية نفسها. وللأسف ضاعت تلك الجهود وهذه بلا جدوى، ومازلنا رغم زعمنا التقدم واقفين عند قفلة الإنبداء؛ فما هو السر الذي حرمانا نعمة التقدم والسير إلى الأمام أسوة بالأمم الأخرى؟ ونحن وكثيراً مذرعون بالأسباب نفسها أو بأسباب أقوى، ومع ذلك فهم متحركون ونحن جامدون، وهم منعمون ونحن متحسرون".³⁷

ولعل أحد أسباب الجمود والحسرة التي تتلف حياتنا هي أننا وفي كل منعرج تطلّع فيه إلى السطح تحركات ودعوات "السلام" و"المصالحة" و"الوفاق" الوطني نجدها تزامن بشكل مدهش مع اتساع ثغرات في وضع القوى المعارضة لمشروع الثقات المستقيدة من الحرب ومخططاتها "الصحيوية" و"الحضارية".³⁸ وتوافق دافعاً مساعياً نداءات حكومة الخرطوم عن ضرورة "السلام والوفاق" مع فشل القوى البديلة في

تحقيق وحدة فعالة ومؤثرة ونشاط جماهيري ملموس.³⁹ حتى صار كل مازق للحكومة مأزقاً للمعارضة. وفي زماننا الراهن نجدتها تتصاعد مع كل إقتراب لخطوط "مجموعة العشرة" الحاكمة في الخرطوم من ترتيب أوضاع البلاد على النسق "التركي"، وتطفو على السطح كلما ابتعدت من الأفق مطالب بسطاء الناس في السلام والديمقراطية والعيش الرغيد.⁴⁰ ونلاحظ، في الوقت نفسه، ان رسل الطليع مع حكومة الخرطوم ينتمون إلى فرقة فيها من يستصعب مواصلة السير نحو سودان تحكمه معادلة جديدة، أو تحتوي على مجموعات لا تحبذ ولا تؤمن أصلاً ببرامج الإصلاح الديمقراطي والإجتماعي في السودان وهي، في الوقت نفسه وعلى أكثر من صعيد، على قناعة تامة بمطلقات وأفكار ومرجعيات المجموعة الحاكمة في الخرطوم، بطرق وعناوين ومفردات مختلفة؛ لا يفرق لن كان اسم من يشر لها أو يسوقها جورج أو أشول أو أوهاج أو دنيج أو محدين. إن مشكلة الحكم في السودان صارت تبدو للسائل المتأمل وكأنها مشكلة نهج وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات، والحريات بالقمع، والمواطنة بالبيعة في المنشط والمكروه، والقانون بإرادة رئاسة الجمهورية.

ولعل من حسن الطالع إن العالم كله - شرقه وغربه، جنوبه وشماله - يعيش فترة مراجعة شاملة لكل جوانب الحياة. وما عاد الناس يتسمون بالشائع المألوف من الآمال والرغبات والحلول، أخذوا يطلمون في لفة إلى حياة خصبة عليا، تليق بالطامحين الباذلين الأتقياء. فقد شهدت مفاهيم "التنمية" ومدارسها وأسس الحكم ومناهجه وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتقدم الإجتماعي مراجعات مواصلة على المستويين النظري والتطبيقي في كل أنحاء المعمورة. كما توسعت أبعاد "صفات" معالجة مشاكل الفقر والتقدم الإنساني لتشمل التوظيف الإبداعي لمكونات وقدرات المجتمع المدني والإهتمام بدور أكبر للموروثات الأخلاقية والفكرية والثقافية والروحية للمجتمعات في عملية التقدم والتنمية. وعكست حلقات ومندوبات عامرة بالعلماء والسياسيين والتنفيذيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على مراجعة عمليات الحكم وصيورتها، وتخصيص شبكة العلاقات التكاملية المتداخلة بين التنمية والتطور والنمو الاقتصادي وكيفية تجاوز حواجز العوز، والتواصل مع مفاهيم العدالة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. والسودان بأي حال من الأحوال ليس ببعيد من عواصف التغيير، بل هو متفاعل بها وصار منفغلاً بمجيباتها أقبيا ورأسياً بشكل غير مسبوق.

تحالفات مع الخصوم وخصومات مع الأشقاء

من دون شك أن جذور التمردات المسلحة الواسعة الحالية ذات السمات العشائرية والجهوية تمتد، أيضاً، إلى عمق واقع الحياة السياسية في أواسط وشمال السودان. فقد عبرت عنها سلبيا من دون طائل ظاهرة الكيانات الجهوية والعشائرية (مؤتمر البجا، إتحاد أبناء جبال النوبا، رابطة أبناء المسيرية، إتحاد الفونج،

جبهة فضة دارفور . . الخ) التي نبئت على سطح وفراغات الحياة السياسية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964، تمييزاً عن طموحاتها وتمرداً على هيمنة حزبي الأمة والإتحادي وسندهما الطائفي والتحرر من عسف الإدارة الأهلية الجائرة؛ وبالإضافة إلى عزوف قياداتها الانضمام إلى رصيد الأحزاب اليسارية. ولم ينقص من عدالة قضيتهم وخصوصيتها الحديث المسطح عن أنها لا تخرج من حيز مشاكل التخلف العام الموروث في البلاد، أو اتهامها بالإقليمية والعنصرية.⁴¹ وشهدت به القائمة الطويلة للسهمين: أمام محاكم أمن الدولة وساحات الإعدام طوال فترة الجاهلية المأبوية (1969-1985)، والفترة التعددية الثالثة (1985-1989) ونمايشها بشكل يومي خلال الفترة الحالية. وعلى الرغم من أن محاولاتهم لتوحيد فضالهم مع الحركة الديمقراطية في كل السودان، دون أن يتنازلوا عن خصوصية قضائهم أو ذوابها في الأزمة العامة للبلاد ما زالت تترصها عقبات ومشاكل عدة وحواجز؛ إلا أن الشواهد العامة خلال العقد الأخير تدل على إقترابهم خطوات وخطوات بجذر نحو الارتباط العضوي بتيار التغيير على المستوى القومي العام.⁴²

ولكن رغم كل شيء، ففي القطب الآخر من بوصلة الحروب الأهلية السودانية تشكل وتجمد وتبطلر ببطء شديد، ولكن بخطوات واثقة، توازع القوى القادرة على تقديم نظام بديل فاعل يسعى إلى تقديم نظام الحرب السوداني وتجاوزه. وتعتبر الجهود التي راقت إعلان كوكادام (إثيوبيا) في مارس (آذار) 1986 وورشة عمل أمبو (إثيوبيا) التي نظمت في فبراير (شباط) 1989 وإعلان أسمرا (إريتريا) في ديسمبر (كانون الأول) 1994 وما أعقبه من قرارات صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في يونيو (حزيران) 1995؛ محطات فاصلة وضعت الخطوط العريضة لاتفاق التحالف لهذه القوى الوطنية على المدى الطويل.⁴³ ولذلك في تقديرنا فإن مسألة "قضى اليهود" صارت محمّدة لأن استمرار أو هدام الحديث عن الأمانة والالتزام بالمواثيق السياسية والاتفاقيات يحصر كل الأمر في حدود الأخلاق، وفي وقت وضحت فيه للجميع إن الضمانة الحقيقية لأي إتفاق هو في توازن القوى ومصصلحة كل قوة سياسية شاركت فيه؛ تلك وحدها هي قاعدة الردع المادية والضمانة التي تمنع التراجع عنه وتقتل طريق التصلب من التزاماته ومن ثم خيائته. إن الاتفاقيات كافة خاضعة لتغير أبعادها وحتى محتواها وطبقاً لقوة كل فريق. والحروب الأهلية تستمر حتى يقدر لهذه القوى أن تكشف أن الطريق نحو السلام العادل لا يتحقق إلا عبر اقتات الاجتماعية التي لها مصلحة فيه.⁴⁴ فالحلل النظرية كثيرة، ومطروحة من قوى عدة - وطنية وأقليمية ودولية - ولكن أفضلها هو الحل القادر على وقف نزف الدم وإحلال السلام والعدالة الاجتماعية، والقادر على إقناع السودانيين أن مكاناً لائقاً بنصحياتهم الجسيمة ينتظرهم، أفراداً ومؤسسات، في إطار الديمقراطية والتسمية.

كل ذلك والمراقب من العالم العربي (والإفريقي) مازال مصاباً بالدهشة من حالة التمزق، الحقيقي وليس المجازي، التي يعيشها المواطن السوداني في ديار الإغتراب - الطوعي والقسري - إزاء قضايا ومشاكل مصيرية صارت جزءاً لا يتجزأ من واقع الحال السوداني. ومن المعلوم، فإن استمرار الحروب الأهلية السودانية، على النحو الذي سارت وتسير به، لن يحقق لأي طرف من الأطراف ما يسعى إلى تحقيقه من أهداف آتية.⁴⁵ وعلى الصعيد ذاته، على أعقاب الألفية الثالثة، يجد المراقب، أيضاً، أن شرط "السلام الدائم" صار أمراً جوهرياً لبقاء الكيان السوداني ورفاهية أهله. ولهذا نضيف، بإصرار، أن شأن السلام هو من شأن "العدالة الإجتماعية" الجوهرية اللازمة لاستقراره وتقدمه؛ هذه من تلك، حذو النمل بالنمل. فقد استمرت محرقة الحروب اللينة بغض النظر عن نوع الأنظمة الحاكمة (مدنية، عسكرية، أو هجينة) وفي مواقع وفترات مختلفة، وظروف متباينة. حقاً، تحقيق السلام لم يعد مشروطاً بإسكات المدافع أو بإعادة السلام إلى مدن وغابات الجنوب فحسب؛ إذ أصبح الشمال والشرق والغرب أيضاً بحاجة إلى تطبيع الحياة فيها. ما لم يأت الحل شاملاً لكل أرجاء الوطن، فإن السلام سيظل حلماً بعيد المنال.

تجليات الآلية الوطنية

وفي تقديرنا أن السودان يعيش محاض مرحلة جديدة (وليس فترة جديدة) تحيط بمحانها سيناريوهات التفرع وشبح التدخل المباشر لقوات حلف الأطلسي (الناق) ما من شأنه أن ينتهك حرمة أراضيه ويعرض حياة شعبه للتبديد.⁴⁶ فاحتمالات تدويل القضية السودانية صارت أمراً واقعاً لا محالة، حيث توفر مآسي الحرب وأوضاع ضحاياها من المدنيين مبررات كافية لدعاة التدخل الأجنبي في السودان.⁴⁷ يُسهل من مهمتهم استمرار آليات التمييز في المجتمع السوداني؛ فما يزال مفهوم الموالي والأعاجم وأهل الذمة بما يستنبطه من إستراتيجية وإمداد لحق المواطنة، سأكماً في ثنايا قيادات تنفيذية وعلى أعلى المستويات.⁴⁸ ويزيد من إذكاء نار التدخل حملات التضامن مع المجموعات الثقافية المضطهدة ومهرجانات دعاوي الإسترقاق وهجينة مليشيات المراحل العربية في إختلاف العشرات من الأطفال وذوهم⁴⁹ والفتاوى الدينية التبيرية المهيبة.⁵⁰ والتدخل الأجنبي، على كل حال، لا يجد اعتراضاً من بعض القوى السياسية النافذة؛ بل هي تسمى إليه ليلاً ونهاراً.⁵¹

ويقف عموم أهل السودان الآن عند منعطف طرق حاسم وخطير. وتتلو الفضاء السياسي والفكري السوداني بأسئلة عدة تذهب في شتي الاتجاهات تحاول أن تستكشف الأفق وتترجح حبال اليقين. ونحن على قناعة بأن ما ستفرزه التفاعلات الهيكلية السياسية والاقتصادية والإجتماعية الكامنة والساورة سيكون له بالغ الأثر، على أكثر من صعيد، في رسم ملامح الجغرافيا السياسية وزلزلة مستقبل المنطقة

بأسرها - دون مبالغة - على إمداد حزام السافانا إلى شاطئ الأطلسي غرباً وإلى مضيق الخليج العربي شرقاً، ومن شواطئ المتوسط شمالاً وإلى منطقة البحيرات في عمق القارة الأفريقية جنوباً. فالدول الغربية (خاصة بريطانيا وأمريكا) باتت مقتنعة وبعد تجارب مريرة أن السودان من الدول ذات الاعتبار (Key country) يتوقف عليها وما كامل استقرار منطقة شمال شرق أفريقيا بغض النظر عن نوع النظام الحاكم في الخرطوم. واقتنعت أكثر أجهزة الأمن القومي فيها أن الإستراتيجيات السابقة التي كانت تصور أن ملفات ترتيب أوضاع المنطقة يمكن إدارتها من القاهرة وأديس أبابا ونairobi، بل من أسمر ما عادت لها معنى وتجاوزتها الأحداث ولا تستجيب لمعطيات الواقع. بل على العكس تماماً، فالسودان وبشكله الذي طال تجامله وبعد انهيار كل مشروعات إضعافه وتهميشه، أصبح يمتلك مفاتيح استقرار المنطقة ومن خلاله يمكن زعزعة مصر إقليمياً ويحتوي على مصالح حيوية للغرب يند شرقاً إلى الخليج العربي وغرباً عبر البحر الأحمر إلى دول حزام السافانا وجنوباً إلى منطقة البحيرات وشمالاً إلى البحر المتوسط.

ومن جهة أخرى تبدو المجهودات الوطنية والإقليمية والدولية متفاقلة في كبح جماح المعطيات الخلاقة للإستمرار سعي الحرب وتقل من فرص دفع البلاد في إتجاه الحل العادل والشامل لأزماتها بل وتعمل لعم البلى الأنحاء كافة. فقد ذكرت لصديق أفريقي مرة بأن السودان القطر الوحيد في العالم الذي يعاني من آثار 3/4 قرن من الحروب الأهلية وهجماتها، مدعومة اليوم بقيادات ميدانية بما يزيد عن 20 مليشيا مسلحة. ولأن أرضه ما زالت تعاني من مكائد وجراحات نزاعات الفصائل الإرهابية والإثيوبية والتشادية واليوغندية والكفولية، والتي تجاوزت في فترة من الفترات 45 فصيلاً مسلحاً؛ وما زالت تتحرك بين ظهرانيه كوكبة من "الأفغان العرب" من محققي الإرهاب والموسم الديني من مصر وفلسطين وتونس والجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى إرهابيين محترفين من أفغانستان وكشمير والشيشان وجنوب أفريقيا والبوسنة.⁵² فضحك وقال لي:

"أنتم أحسن حالاً! على أرض جارتكم الكفو الآن وصل عدد الجيوش الأجنبية التي تحارب فيها إلى 7 تنتمي إلى 7 دول أفريقية، تختلف في سياساتها ومصالحها، وتبائن إرتباطاتها مع الأطراف الكفولية المتناحرة، وكل منها مستعدة بدولة غريبة وعدد كبير من شركات عالمية وإحتكارات الأسلحة؛ بالإضافة إلى 10 مليشيات كفولية متمردة على نظام كابولا تتوزع ولائها على مموليها من خارج الحدود والظالمين في مناجم البلاد، فأهيك عن تواجد قوات 4

مليشيات كبيرة مناهضة لحكومات كل من السودان ورواندا وأنجولا ورواندا في فترة قحاة واستجمام وتدريب... قتائل!

يحدث كل ذلك في جو من أحاسير عاتية تهب على البلاد من جهات عدة وتحكمها سباريروها (عوالم) تتجاوز تصفية الحسابات مع حكومة الخرطوم الحالية لمس السودان كياناً وموارداً. وهذا في حد ذاته يجب أن يكون دافعا وحافزا للكثيرين للمشاركة في عبور الموانع الصعبة، خاصة تحت أجواء الخلاف وحلات الحشد المنوي المحمية، والتدخلات والتقاطعات الإقليمية والدولية التي تعوق الإجماع السوداني فيما يتعلق بمصالح أهله الاستراتيجية وأمن البلاد القومي. وفي وقت تبدو فيه قياداته السياسية محاطة بالحيرة والفضوض، ومجالات تفاعلهم صارت ميادين لتسابق التناقضات وتصارع التوازن المتبادلة المتناحرة.³³ في وقت بلغت تكلفة الحرب خلال الفترة 1989-1999 من خزينة الدولة المركبة ما يفوق 7 مليارات دولار، وقدر من جانبها إنها كلفت خزينة "حركة تحرير شعوب السودان" ومناصريها ما يفوق 3 مليارات دولار.³⁴ وبالنظر إلى جانب واحد فقط يتعلق ببقاء أهله في مستقبله نكشف عمق الآثار التي تركتها الحروب الأهلية على واقعه بشكل يتجاوز ساحات القتال وتكلفة تسيير دولابها وحجم خسائرها. فالتقارير الاقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية تصف السودان ضمن قائمة دول أفريقيا الأكثر طردا للاستثمارات.³⁵ في الوقت نفسه الذي تم تهريب أكثر من 100 طن من الذهب، وقدرت المصادر الرسمية السودانية بحجم أموال السودانيين المستثمرة بالخارج بأنه يتجاوز 49 مليار دولار، بينما قدرها الصادق المهدي (رئيس وزراء الفترة التعددية الثالثة) بما يتجاوز 70 مليارا موزعة بين مصر ودول خليجية عربية إضافة إلى دول أفريقية مثل كينيا ونيجيريا وإثيوبيا وتشاد.³⁶

يتأمل أهل السودان وأهل عمومته في أرجاء العالم العربي (والأفريقي) في حصاد إقتحارات الحروب الأهلية السودانية والمتناحرة قبل أكثر من 5 عقود من الزمان، واستحالة الحيلولة دون استمرارها إلى أبد الآبدين، على زعمهم، ولا يجدون طائلا ذرائعا في ديموتها أو في حصيلة إنجازاتها المزمعة. ولا يفقهون تبريرات إشعالها حتى باعتبارها تقديرا محمدا في ميزان الأحلاف ودعاوى الدفاع عن "العقيدة الإسلامية" و"الهوية العربية" والظروف والمساكنات.

لكن نحن نقول للذين يتصورون أن "الصحة الإسلامية" تمر عبر معسكرات الدفاع الشعبي وإعلان الجهاد واستغلال حاجة وجوع أهل السودان إلى حصيلتهم - بعد عقد من الزمان في كرسي السلطة والقيادة، وخلال 3 عقود في ركب السدة والصحاب - لا تتأدل أبداً أرواح ضحاياهم أو شهدائهم. ودلينا ما يحدث على نطاق القارة الأفريقية التي تميش توجهها نحو الإسلام يرتكز على الدعوة والإبلاغ والكلمة الطيبة. فالإسلام أصبح دين الأغلبية في أفريقيا من دون الحاجة إلى حشد طواير الجهاد

المسكوبة أو المزايدة على مشاعر العباد الدينية. فقد بلغت نسبة معنقي الإسلام 52% من إجمالي سكانها الذين تجاوزوا 800 مليون نسمة؛ ودخل الإسلام خلال 5 سنوات الماضية ما يتجاوز 32 مليون أفريقي. كما تشهد دول مثل غينيا وتشاد توجهاً متسارعاً نحو، وتكاد أن تشكل صورها بأن تصبح من الدول الإسلامية الخالصة في القارة.³⁷ يحدث ذلك بهدوء من دون ضجيج أو تصفيات جسدية أو إعلان للجهاد على أبناء وبنات الوطن الواحد. إن السلام الأهلي السياسي والإجماعي في السودان يحتاج إلى تغيير جذري في الخطاب والثقافة السياسية السائدة، يأخذ بها إلى الإيمان بفكرة التعامل والتفاعل والتعايش الودي مع الآخرين، وهذه مسألة ضرورية لم يقدروا دعاء "السلام" من الداخل أو الخارج، ولا تسهل معالجتها في زمن قصير.

الشراكة الخاسرة والجرح النازف

مهم كثيرة يعاني منها السودان في الوقت الراهن إلا أن أقلها عليه هو مَهْم السلام المنشود الذي ظل يُورق أهله على مدى 5 عقود من الزمان، إحْدثت فيها معارك تهدأ أحياناً وتستمر أحياناً أخرى. لكن مهما كانت المبررات لا نجد سبباً كافياً لإستمرار نزفها، ومستظل الحروب الأهلية السودانية لعنة تلاحق جيلنا الحالي.

فدائرة الصراع حول موارد السودان صارت هي ساحة الخصام الوطني. ونجحت تداعيات الأحداث في أن تظهر يوماً بعد آخر إن ساحتها تجبه من الأطراف المهمشة نحو أواسط البلاد، عُددة بخطوط العرض الأضيّق من حدوده الدولية. وصارت الحروب الأهلية يوماً بعد آخر تحصر تراكمتها السياسية وإحتقاناتها الاقتصادية حول سيناريوهات (عوالم) من يمين على فوافض البلاد وخيراتها. وتضيّق ساحة الوعي لتحصر في المنطقة الخصبية والمعدلة الملائح والكثيفة السكان الواقعة بين خطي عرض 7-15 شمالاً، في مساحة لا تزيد عن ¼ مساحة هذا البلد الحار والجاف والمترامي الأطراف (انظر شكل 3). مساحة محصورة توقف عليها كامل حيوية الكيان السوداني نفسه، ومبالغ عموم أهله ورفاهيتهم أينما كانوا وفي كل أنحائه ومستقبل أجياله القادمة، وتحدد على إنبساطات وديانه معنى وقيمة وقدرة أسهم القومي.

في هذه المنطقة المحصورة بين خاصريته (بيت الكلاوي، على حد التمييز السوداني) يوجد بها 95% من إنتاجه الزراعي وتمر بها 95% من موارده المائية، وكل مناجمه المعدنية وكل حقول بترولها و85% من ثروتها الحيوانية، وكل مصادر طاقته الكهربائية، و70% من قاعدة صناعته الوطنية. في هذه المنطقة، في أواسط البلاد، والتي لا تزيد عن ½ مليون كيلومتر مربع (تعادل مساحة اليمن تقريباً) تتركز بشكل كثيف

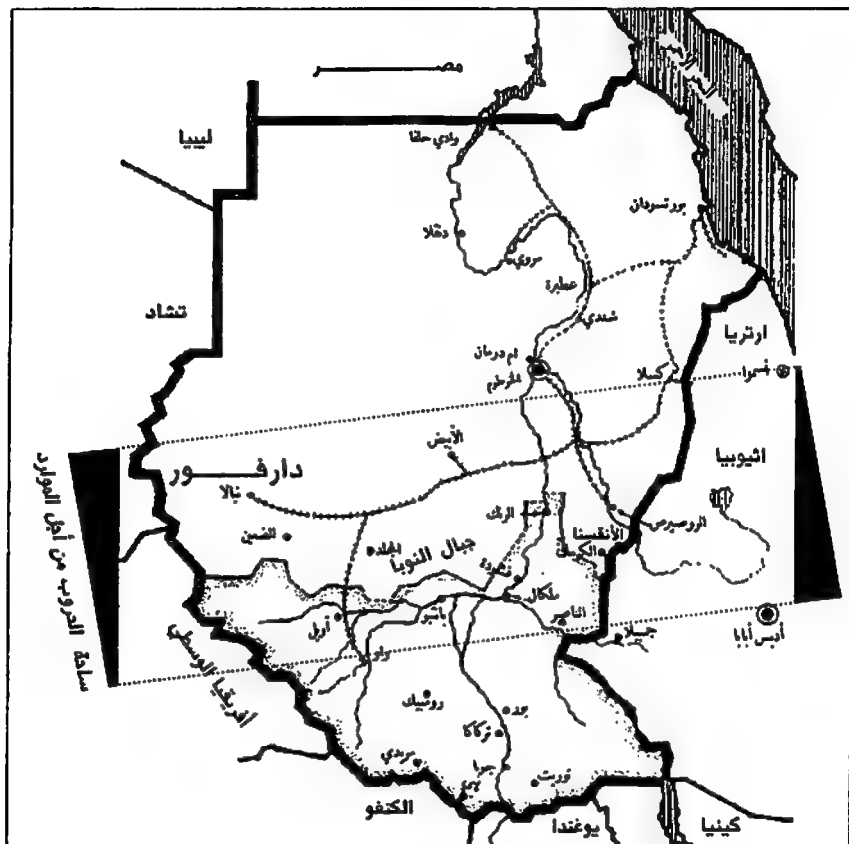
وتتخلط شلالات نزف الدم الأحمر بسبب الحزوب الأملية مع تيارات وسيول الذهب الأزرق (المياه) الجارفة، ومع راتحة الذهب الأسود (النفط) ومع مناجم الذهب الأصفر وحقول الذهب الأبيض (القطن) ومع كل مشاريع الإنتاج الغذائي وحقول قصب السكر وغابات الصنغ العربي الفنية وكل مراعي السافانا الرحبة بشكل لا يوجد له مثيل في أي مكان آخر على وجه الأرض.

في هذه المنطقة المحصورة بين خطي عرض 7-15 شمالاً، بلغ الناتج الزراعي العام 1998 ما يفوق 5 مليارات دولار، محققاً المركز السادس بين الدول العربية. ويمكن تصور الفواض الزراعية الكامنة فيه وإمكاناته الهائلة والتي تنتظر الاستغلال الأمثل إذا علمنا بأن دولاً أقل مواردً حققت مراتب أعلى. فقد جاء العراق - رغم ظروف الحصار والحرب - في المرتبة الأولى حيث وصل ناتجه الزراعي إلى 27 مليار دولار، وتعبه مصر، ذات الإمكانيات الأقل، بقيمة 13 مليار دولار.³⁸

فالسودان غني بموارده، وأراضيه الخصبة الصالحة للزراعة تعادل مساحة دولة الكويت 50 مرة. فهناك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة أي ما يعادل مساحة أيرلندا 12 مرة وهي بلد يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة في صادراته. وبالمقارنة الولايات المتحدة التي تعد معظم دول العالم بالغذاء، والسودان إحداهما، تزرع فقط 36 مليون هكتار؛ بالإضافة، أيضاً إلى أن السودان يعتبر من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والتي تقدر بحوالي 103 ملايين رأس من الماشية. وقد حددت برامج الإستراتيجية الشاملة (1993-2003) التي وضعتها الدولة في مايو (آيار) 1992 أن تزيد الرقعة المزروعة في مجال الزراعة المروية إلى 3 أضعاف، وزيادة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية إلى 10 أضعاف ومضاعفة إنتاج الحبوب الغذائية إلى 6 أضعاف والحبوب الزيتية إلى 5 أضعاف وبتنوع المحاصيل الأخرى ومضاعفتها مرتين على الأقل كالتبائنات الطيبة والمطربة مع زيادة الكوادر المؤهلة لخدمة القطاع الزراعي إلى 5 أضعاف. وفي مجال الثروة الحيوانية هدفت الخطة إلى زيادة عددها إلى 3 أضعاف ومضاعفة صادراتها ومنتجاتها 20 ضعفاً مع تطوير صناعة الأسمالك. ومن المدهش، مرة أخرى، أن أهداف هذه الخطة الطموحة لم تتجاوز في أفعالها المكانية التي وصفناها "بيت الكلاوي"!

المأمول أن يحسن أهل السودان قراءة دلالات هذا الواقع الجديد، وأن يتجهوا مباشرة ويعزم نحو إعادة ترتيب أولوياتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وإن لم يدرك قادة السودان السياسيون والعسكريون وخبراء أمنه القومي أن طلقات الرصاص في قرية كايا (أقصى الجنوب) أو قرورة (أقصى الشرق) أو قرية أم دافوق (أقصى غربه) لم تعد تهتم بمرقع الوعد أو المشاركة في إدارة تلك المناطق

شكل (3): بيت الكلاوي وساحة الخصام الوطني.



الثانية؛ وإن لم يتقنوا بتغيير مفاهيمهم بأن تضحيات أهل تلك المناطق الجسام لا يمكن حصرها في مصطلحات مجردة تتراوح بين "التنمر" و"العصيان" و"الصدادات القبلية" و"التهب المسلح"، وتدويرها في مجالس "الأجاويد" التي يحددها في تحديد الديات والتعويضات المادية والعينية؛ فإنهم يحثون عن سلام سراب. وإن لم تنفع أهل له إن ترويج بعض القوى الخارجية لمشروع الكوشيدالية يهدف إلى تقسيم السودان إلى دولتين: إحداهما جنوبية تضم ولايات الجنوب وأجزاء أخرى من الشمال وتحتوي على جل الموارد المائية والزراعية والنفطية؛ والثانية شمالية جرداء يترك أمرها لحكومة الخرطوم لفرض مشروعها

"الحضاري"، فنحن نرتكب جريمة في حق الأجيال القادمة. وقد عبر عن ذلك أفضل تمييز الدكور منصور خالد، مستشار العقيد قرق وأحد أبرز العاملين بشكل مباشر لوقت دمار الحروب الأهلية السودانية، حين ذكر في أكتوبر (تشرين الأول) 1985 أن المصالح الحقيقية لموم أهل البلاد، بل وأفريقيا، ترتبط بتدعيم أسس الاعتماد المتبادل وتحقيق القدر الأقصى من المنفعة بين أقاليمه والمحافظة على وحدة السودان:

"خطورة هذا الإقسام أن السودان لن يفصل إلى جنوب وشمال وإنما سيؤدي ذلك إلى تمزق في أجزاء أخرى من السودان مثل الغرب. وفي الواقع يجب أن يدرك السودانيون أن الجنوب لا يمثل رصيداً للسودان فقط وإنما لكل أفريقيا؛ بدليل أن التقارير الدولية حول القحط في أفريقيا تشير إلى أن المنطقة الوحيدة التي مازالت غنية ولم تتأثر بالتصحّر هي جنوب السودان. ثم إن أهمية جنوب السودان تنبع من أنه معترك دولي، خاصة فيما يتعلق بالثروة المائية والبترونية".⁹⁹

ولأن لم نستوعب - بعد كل هذه السنوات من الحروب الأهلية - أن تلك الرصاصات تستهدف في جوهرها الإقسام العادل للثروة والموارد مع الفئة المسيطرة على فواض هذه المنطقة المحددة، فلنأخذ سير نحو مستقبل مظلم، وتصبح كل تفضيحات مواطنيه بلا جدوى ولا مقابل. ولن فأتنا إدراك كل ذلك - قبل وبعد - ووضعه في الاعتبار للوصول إلى معادلة جديدة تخرج بالبلاد من مأزقها التاريخي فلا سبيل إلى وقف محرقة الحروب الأهلية السودانية.

نهر الحياة... نهر الموت

وعلى مستوى أشمل يمكن أن نذكر قضية أخرى تتعلق بمسألة حرب الموارد السودانية لها إنكاساتها الخطيرة على المستويين الوطني والإقليمي، بل وتداعياتها الدولية؛ وتستوجب منا وقفة تطالع عددها إلى المستقبل والتفكير على المستويين المتوسط والبعيد. فاستقراء مستقبل المنطقة حق مشروع، واستشراف ملامحه واجب حضاري. ويتطلب من مستودعات الفكر ومراكز الدراسات السودانية الإهتمام بدراسات مستقبلية وتحديد العوالم (سيناريوهات) المحتملة للتطورات ودور البلاد كفاعل إقليمي، واستعراض القوس والمخاطر المحيطة والمحملة حتى نحافظ على الإنجازات المتواضعة التي حققناها.

من نافلة القول لن كل القضايا المطروحة على السودانيين شائكة وصعبة ومعقدة. حيث يعتقد عدد من المراقبين أن هناك ضرورة لفترة إنضاج طويلة للكليات (الطرق) التي يمكن معالجة هذه الملفات بها؛ خاصة فيما يتعلق بالدور السوداني على ساحة التفاعلات الإقليمية، وكذلك بالصورتان الخاصة بمستقبل

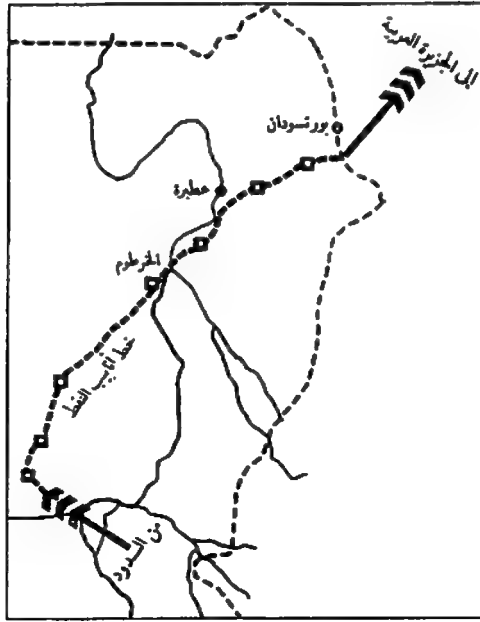
البلاد. فعلى سبيل المثال نجد ان التحديات السودانية على بعدها الداخلي والخارجي تتطلب على المدين المتوسط والطويل اصراراً دائماً على تمتين إمكانيات التنسيق والتعاون الثلاثي المباشر بين السودان ومصر وإثيوبيا. ومع ان لكل من هذه الدول الثلاث تصوراتها واستراتيجياتها القومية الشاملة، إلا ان تجذير أسس التنسيق والتعاون حول المنافع المشتركة وبناء جسور الثقة المتبادلة - بغض النظر عن نوعية الأنظمة الحاكمة فيها - تجعل من الضروري التوصل إلى قواسم مشتركة. بمعنى الوصول إلى أرضية مشتركة نجد فيها كل دولة إمكانية تحقيق مصالحها الوطنية، ليس بالمعنى المطلق، ولكن بالمعنى النسبي الذي يجعل نصب عينيه أهمية النظرة الواقعية التي ترفض أفضل المالح أو تمثل كما سبق ان ذكرنا أحسن الممكن في الزمن المستحيل.

ففي العام 2025 سيكون تعداد أهل السودان حوالي 60 مليوناً، وفي جارتنا الشرقية الشقيقة إثيوبيا سيصل تعداد السكان إلى 130 مليوناً، وفي شقيقتنا الشمالية "أرض الكعكة" سيزيد العدد إلى نحو مئتين عن 120 مليوناً؛ أي ان مجموع سكان هذه المنطقة التي لا تزيد مساحتها عن 4.6 مليون كيلومتر مربع سيعادل مجموع سكان كندا والولايات المتحدة الآن، وسيكون أكثر من نصفهم أقل من 15 عاماً. مع ملاحظة ان سكان كندا وأمريكا يعيشون تحت مظلة مساحة تزيد عن 19 مليون كيلومتر مربع وغنية بالموارد وتتمتع بتقدم تكنولوجي وعمراني فائق لا يمكن مقارنته بواقع الحال في ديارنا! ومع ملاحظة، ان إثيوبيا تسيطر على مفاتيح النيل فهي مصدر أكثر من 80% من مياه وادي النيل حيث تنحدر منها 8 أنهر؛ بينما مصر تستع بموارد بشرية عالية الإنتاجية والتدريب. ولكن موارد السودان الطبيعية هي الأكثر وهو الأغنى بالنسبة للقطن. فمصر تزج حالياً قرابة 3.2 مليون هكتار سنوياً لمقابلة تزايد سكان بمتوالية شبه فلكية. وفي الوقت الذي قاربت كثافتها السكانية 150 شخصاً للكيلومتر المربع نجدها 120 شخصاً في إثيوبيا بينما هي لا تتعدى حاجز 30 شخصاً للكيلومتر المربع في السودان. والمساحات القابلة للإستصلاح، في مصر، من واقع المخطط الرئيسي للشارع العملاقة (كما نصفها أجهزة الإعلام) للواردات الأرضية والمائية في توشكي وشرق السويس وسيناء وجنوب الصعيد - في حدها الأقصى - لا تزيد عن $1\frac{1}{2}$ مليون هكتار حتى العام 2017. كل ذلك مع الوضع في الاعتبار ان مصر قد دخلت مرحلة "الفقر المائي"، فنصيب الفرد يعادل $\frac{1}{2}$ نصيبه قبل 20 عاماً وسيخفض بهذا المعدل نفسه بعد 20 عاماً أخرى.⁶⁶ من جهة ثانية، فالسودان غني بموارده؛ فهناك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة - أي ما يعادل مساحة هولندا 24 مرة - يمكن زراعتها دون مجهود كبير بواسطة الري الإسباني أو المطري الرخيص. لذلك فإن السودان هو محط أنظار جيرانه ولا تقل أطماعهم (حتى لا يغضب بعض). لا خلاف على ذلك ان كانوا جراً أم أفارقة، دون تجاهل شلالات الهجرة الأفقية

النشطة خلال العقود الأخيرة من دول غرب أفريقيا نحو وادي النيل الأوسط. ولا يمكننا، من أن تجاهل دور هذا العامل في تقييمنا للمصالح المتقاطعة التي لا تدخر وسعاً في إضعاف الكيان السوداني وإبعاد فرص الوصول لحل يوقف نزف الحروب الأهلية السودانية، بل تسعى - علانية وسراً - لتأجيجها ولأن تظاهرات بغير ذلك.

ولعل من المفيد هنا توضيح المعاني الخفية لإحدى جوانب هذه التحديات. فقد قابل الكثير من المراقبين إستثمارات الحكومة السودانية لنقل النفط من خلال خط أنابيب طوله أكثر من 1600 كيلومتر من مناطق الإنتاج إلى ميناء التصدير في البحر الأحمر باعتبارها تبديداً لا يمكن أن يكون له مردود إقتصادي يبرره على المدى الطويل. وبصيف، بعضهم أن معلوماتهم تؤكد أن إحتياطي النفط السوداني محدود ولن يديم أكثر من 5 إلى 10 سنوات على أفضل حال يكون مصير الأنابيب بعدها الصدا. وبصبره بعض بأنه لا يتعدى مجرد عمل دعائي سياسي كمنيلاته الأخريات ويدل على سوء تخطيط بين. لا جدال بأن الإستثمارات في معدات هذا المشروع فاقت 3 مليارات دولار - دون حساب تكاليف الحملات العسكرية التي أمتت خطه (شكل 4) أو حتى وضع إعتبار معنوي للأرواح التي فقدت على جانبيه بواسطة أطراف الحروب الأهلية في السودان. لكن لا نعتقد بأن من تقذره هم هذه السذاجة التي يصورها البعض أو التشامة التي حاولوا تصويرها. فمن المعلوم أن المنطقة قد تخرج قريباً من الحقبة النفطية تدخل الحقبة المائية بامتياز. وفي تقديرنا إن للأنبوب مآرب أخرى، بعيدة النظر فانت على الكثيرين من الخبراء! الهدف الإقتصادي الإستراتيجي للحكومة السودانية هو تخصيص مياه النيل الزلال وبمائها لمن نشاء وبالطريقة التي تريد. خط أنابيب النفط وتعديل بسيط وتكلفة أبسط، يمكن أن ينقل مياه النيل المحملة بالطين والخصوبة الفائقة من قم قناة جوقلى المغطلة عبر البحر الأحمر ليحول صحاري الجزيرة العربية إلى جنة خضراء. وهو أرخص بكثير من مشروع أنابيب المياه التركي لدول الخليج الذي يكلف 20 مليار دولار ويشترط مشاركة إسرائيلية، وأرخص بكثير من مشروع نهر القذافي الذي يكلف 25 مليار دولار ويضمن إمدادات المياه لمدة لا تزيد عن 50 سنة لزراعة مساحة لا تزيد عن 180 ألف هكتار. وتبلغ كمية المياه المدفقة على طرفى مستنقعات السدود في منطقة جوقلى 30 مليار برميل سنوياً إلى يوم الدين! وليس هناك ما يمنع السودان من القيام بذلك حتى في نطاق بؤد الإفقافية الحالية لمياه النيل. ومن نافلة القول، أيضاً، ان مياه النيل مورد حياة المحروسة وتشكل محور أمنها القومي، أصبحت في هذا الزمن أهم وأعلى من النفط! قدول الخليج تستورد الآن مياه معلبة وتعمل على تحلية مياه البحر بتكلفة يقارب سعر برميلها من المياه سعر برميل النفط. وكل التقديرات تشير إلى أن سعر برميل المياه سيتجاوز سعر برميل النفط عدد العام 2010 بشكل ثابت. ومن المعلوم ان الطاقة الإستيعابية

شكل (4): خط أنابيب المياه [النفط] السوداني.



لأنبوب النفط السوداني هي مليون برميل مياه يومياً يمكن رفعها إلى مليون دون عناء يذكر. وتكلفة نقلها بسيطة لا تقارن بالبدايل المتاحة حالياً؛ فعلى سبيل المثال البرنامج السعودي لحلية مياه البحر من خلال محطة عملاقة لم تتجاوز طاقتها الإنتاجية اليومية القصوى مليوني متر مكعب، وبكلفة مهولة! . يمكن أن ندعم هذه الفرضية بتذكير القارئ بأن سعر قارورة المياه المعبأة سعة لترين في أسواق جدة، بالمملكة السعودية، هو ريالان؛ بما يعني أن برميل المياه المذبة سعره قد يعادل 50 دولاراً. ولعل ما بين هذا الإستقرار عن واقع الحال في منطقتنا والعجز المائي المتوقع في شمال الوادي علاقة مينة لها آثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية أشمل وأبعد مما ذكرنا لا يمكن تجاهلها؛ كما لا يمكن التغلغل من مخاطرها على مستقبل الحكم في البلدين.

ولعل من التبسيط أن نقوم بعملية "تخقيب" للتاريخ؛ ولكن تلك هي سنة الحياة، وما نشهده نتجاوز بواكير "الحقبة المائية". فالماء صار بمثابة "البلوكز" الذي توقوف عليه كامل حيوية الكيانات السياسية في هذه

المنطقة من العالم. وسنخر بعض الخبراء الحاقدين على المنطقة بأن مواطنها سيواجه تحدياً حقيقياً لا يجد فيه ما يكفي لوضوئه، تاهيك عن ري أراضي. بل يتباون بأن المنطقة تسير بخطى حثيئة نحو "حرب المياه". فقد حذر من وقائها الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية السابق، في العام 1985 حين قال:

"الحرب القادمة في منطقتنا سوف تكون بسبب مياه النيل، وليس لأسباب سياسية. ولا تأخذ ذلك واشتجطن على محل الجد، لأن كل شئ بالنسبة للولايات المتحدة يتعلق بإسرائيل والنفط والشرق الأوسط. وهم يدركون البعد الأفريقي لمشكلتنا، لكن ليس لهذا البعد ببساطة أولوية لديهم... لا يمكن حل مشكلتنا بالصيغ التقليدية. ومن دون وجود خيال سياسي مبدع سوف تتحول مصر إلى بنغلاديش جديدة منكوبة بالتحط والمجاعة. ولكن بئارق واحد، فبنغلاديش الجديدة هذه سوف تكون على شواطئ البحر المتوسط. على بعد 2 1/2 ساعة فقط بالطائرة من الأغنياء في الشمال!"⁶¹

يزيد من احتمالات حرب الموارد هذه إشتمال نيران المواجهة وتأجيج الخلاف القديم بين السودان ومصر حول السيادة على مثلث حلايب الحدودي التني بالمعادن. فقد جاء التصعيد على خلفية منح الحكومة السودانية شركة كندية في شهر يناير (كانون الثاني) 1992 حق التنقيب عن النفط. وقد دفع الحكومة المصرية إلى تكريس إحتلالها والشروع عملياً في حملات إبعاد قسرة للسودانيين والبدء في مشروعات توطين بديلة تهدف إلى فرض الأمر الواقع على المدى الطويل. ومع ان إعتراضات الحكومة المصرية التي عمتها على شركات النفط العالمية إن السودان، وبحسب إتفاقية 1898، لا يملك حق الدخول في إتفاقيات تنقيب عن الحام خارج حدوده السياسية المخططة عند خط 22 درجة شمالاً؛ غير أن عددا من المصادر النفطية أشارت إلى ان دوافع القاهرة تجاه وقف التنقيب الإستكشافي هو حرص الحكومة المصرية على تنشيط التنقيب المشترك مع شركات غربية أخرى عن النفط في سواحل البحر الأحمر تشمل مثلث حلايب المتنازع عليه. وهكذا نرى ان هناك تحدياً آخر من نوعه ويمتد إلى الأساسيات التي تمس كيان السودان ومستقبله. المستهدف من السودان وفيه هو الثروات والموارد الحام التي لا تزال في أرضه. والمستهدف الأبعد من ذلك هو زعزعة إستقرار الإقليم، حيث أصبح خط العرض 22 علامة التحسس السوداني-المصري التي ستمكس آثارها على آصرة أعرق من كل مظاهر الخلاف تشمل في مورد آخر هو شريان الحياة: نهر النيل الخالد.

وبافتراض صحة تقديرنا هذه وسدادها، نجد ان الصراع حول الموارد صار سبباً لمزيد من الفرة والقلق ليس بين أهل السودان فحسب، بل بينهم وبين أهل الإقليم في أرض الكنانة وفي إثيوبيا . بل صارت الموارد هي مجال للتآمر عليهم على أقل تقدير، وصارت الموارد هي إحدى إحداثيات احتمال إستمرار إشغال نيران الحروب الأهلية السودانية.⁶² والذي أشتباه في السطور السابقة أكثر من مجرد دعوة مغلظة إلى رفع حواجز بصيرتنا صوب العقود القادمة، فهو أمر حاسم وواجب للربط بين ما يحدث اليوم وما نزرعه من "قنابل موقوتة" وما يحصد أهلنا في القدر. وهو توجه لازم وضروري لتأسيس جسر بين إرادة الحاضر واحتياجات المستقبل وتحدياته. وفي ظننا، أن الفائدة الحقيقية لما ذكرنا هو إثارة الإهتمام وتأسيس الوعي بمعطيات المستقبل وإحتمالاته.

رائحة النفط ... حرب الموارد

صار السودان في عين عاصفة المصالح والإستقطابات الدولية بشكل مباشر في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين. وزادت من ذلك رائحة النفط النفاذة، الذي أكدت وجوده تجربات شركة شيفرون الأمريكية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. لكن الأمر في جوهره لم يكن جديداً على واقع السودان، والإهتمام التاريخي بموارد الهائلة من قبل القوى الأجنبية. فقد كانت الموارد السودانية هي عصب أطماع الخديوية المصرية العثمانية منذ القرن السابع عشر. وقد كانت الموارد البشرية ممثلة في تجارة الرقيق (العلاج الأسود) وحملات الإسترقاق، والموارد الطبيعية ممثلة في مآث الأطنان من سن القبل (العلاج الأبيض) والصمغ العربي والذهب وقطعان الثروة الحيوانية هي الأهداف المباشرة للتجريدات العسكرية التي حددتها القرارات الخديوية بشكل حاسم. وتمثلت في مبعوثها - دون كل - لإكتشاف منابع النيل وتوسيع دائرة نفوذها وعزمها الإستحواذ على مصادره. فقد كانت الموارد دوماً على رأس قائمة إهتمامات الغزاة وممثلهم في روع البلاد منذ قرون سلفت، تشهد عليها جداريات الأهرامات والبرديات الميولوجرافية في المتاحف وبنود إتفاقيات "البط" الشهيرة بعد الفتح الإسلامي وقوافل درب الأربعين الصحراوي المتجه شمالاً.⁶³

وفي زماننا المعاصر كشفت المطامع الدولية عن نواياها في الدور النشط الذي قام به المرحوم تاجي رولاند، رجل الأعمال البريطاني الأخطبوط الذي يملك شبكة واسعة من المصالح في أفريقيا.⁶⁴ فقد ارتبط اسمه بمشاريع الحقبة النميرية منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين. وتكثف إهتمامه بالسودان منذ إندلاع شرارة الحرب الأهلية الثانية العام 1983 للسيطرة على الموارد، وهي التي لم تحف دماؤها حتى هذه اللحظة. فقد عمل على التوسط بين الجنرال نميري والعقيد جون قرنق، قائد "حركة التمرد" على خلفية

الاتفاق الإسطوري الذي وقعه رجل الأعمال عدنان خاشقجي مع الحكومة السودانية وقتها لتأسيس "شركة البترول الوطنية".⁶⁶ ومن خلال هذه الاتفاقية دخل السودان إلى عالم الصراع الدولي بكامله، ليس فقط بأبعاده السياسية والإستراتيجية، وإنما أيضاً بالعامل النفطي الذي كان غائبا في الماضي. وحظي النفط لأول مرة بمكانة متميزة ذات أبعاد سياسية على رأس قائمة الموارد السودانية.

ولأن أعين المليونير رولاند وشركائه كانت على الموارد على الدوام فإنه لم يتردد في الإهتمام بالجبهات التي تملك على الأقل مغايرتها. ولعب رولاند - مرة أخرى - دوراً أكثر وضوحاً في دعم "جناح الناصر" المنشق عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكرس نفوذه المالي والسياسي لترير صيغة حل خلال الوساطة النيجيرية في العاصمة أبوجا تتيح له الأفراد باستيازات إستغلال النفط واليورانيوم في الجنوب السوداني.⁶⁷ وفتح بذلك الطريق للحكومة السودانية لتبلور بصورة أوضح خطى إستراتيجيتها بالتركيز على تكتيكات السيطرة على منطقة أعالي النيل الفنية كهدف أساسي بتركس الجهود لكسب "جناح الناصر" وبأي ثمن.

إلا أن أوضح تمييز عن أن السيطرة على الموارد صارت هي "الفريضة الغائبة" على طاولة مباحثات السلام هو ما حدث في دهاليز المبادرة النيجيرية في العاصمة أبوجا. فقد قدمت وقتها الحكومة النيجيرية مقترحاً شاملاً في الأسبوع الأخير من سبتمبر (أيلول) 1992 لأطراف النزاع، ضمنته لأول مرة بنوداً تضع تحت سيطرة "حكومة الجنوب السوداني" بالكامل كل ما يتعلق بالزراعة والغابات ومصادر الأسماك وملكية الأراضي ورعايتها وصيانتها وتنمية مصادر المياه والمراعي. وأضاف المقترح النيجيري إلى ذلك سيطرة حكومة الجنوب الكاملة على إدارة عمليات التعدين بما لا يضر بحقوق الحكومة الفيدرالية في الخرطوم في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمعادن. ودعم الاقتراح النيجيري من إمكانات "حكومة الجنوب" بأن حدد ان تكون من سلطاتها توقيع الاتفاقيات الدولية بما يشمل رأس المال الأجنبي لأغراض الإستثمار، والإعانات التنموية من الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.

لقد أصاب الاقتراح النيجيري مفاوضي الحكومة السودانية بهلع بالغ، إلى الدرجة التي دفعهم إلى الكشف عن نواياهم الإستراتيجية دون مواربة.⁶⁸ فأنسقطت الحكومة السودانية المقترح النيجيري من حساباتها دون حتى الإهتمام بمجرد مناقشته لاحقاً مع أي جهة كانت. بل سارعت بتقديم بديلا عنه تمسكت به بصورة لا لبس بها تنادي بأن الإستثمارات الأجنبية والأرض والثروات الطبيعية بما فيها المشاريع الزراعية والغابات المركبة ورسم سياسة حماية البيئة والمياه العابرة بل والطرق العابرة للولايات لا بد من ان تكون في يد السلطة المركبة في الخرطوم. وحتى تتجنب إثارة الموضوع ومن أي زاوية ممكنة قررت الإبتعاد

تدرجياً - دون إثارة الريبة - عن المبادرة النيجيرية، دون إعطاء الإطّلاع بأنها غير جادة في الوصول إلى تسوية؛ وشرعت بكل طاقتها في السير في خطى "ثاني رولاند" والبحث عن أقصر الطرق إلى الوصول إلى تسوية مع "مجموعة الناصر" تمكّنها من السيطرة على الموارد .

ركزت الحكومة مجهوداتها بسرعة في اتجاه كسب "جناح الناصر"، بعقد مباحثات مكثّة في مايو (آيار) 1993 في نيروبي (كينيا) مستخدمة جميع الوسائل ومهدت الطرق نحو إتفاقية الخرطوم للسلام التي عقدت في أبريل (نيسان) 1997. ومن خلال بنود هذه الإتفاقية وضعت مسألة التعدين والعمليات الإستثمارية والممرات المائية كاملة في يد حكومة الخرطوم (الفيدرالية)، كما قيدت الإتفاقية بشكل واضح سلطات الولايات في إدارة الأراضي والزراعة والغابات بأن تكون جميعها خاضعة لأولويات التخطيط القومي والحفاظة عليها كما تقرر السلطات الفيدرالية ودون المساس بأي من قرارات السلطة المركزية. وقد أكدت الإتفاقية أن تكون المشاريع التنموية الفيدرالية ومشاريع التعدين الكبرى والبتول بمثابة ثروة قومية، وتم إدارتها على المستوى الفيدرالي من الخرطوم دون أي تدخل من الولايات. وتم لاحقاً في مارس (آذار) 1998 تعيين الأمر من خلال إحازة "دستور جمهورية السودان" حيث نص الفصل الثاني الخاص بإقسام السلطات الاتحادية (المادة 110، م + ن) على أن:

"تمارس الأجهزة الاتحادية السلطة تخطيطاً وتشريعاً وإقناعاتاً في الشؤون التالية: الأراضي والموارد الطبيعية الاتحادية والثروة المعدنية وثروات باطن الأرض ... والمياه والمعابر".

ومن المثير للمعجب نجاح حكومة الخرطوم في تمرير "أجندتها الخفية" المتعلقة بالسيطرة على الموارد على كل أطراف المبادرة النيجيرية ولم تشر إليه لا من قريب ولا من بعيد أي من البيانات أو التقارير الصحفية. وفاتت الفرصة على "حركة تحرير شعوب السودان" لكي تكشف المرامي البعيدة لحكومة الخرطوم لإشغالها بإجراءات التفاوض حول حق جبال النوبا والأنتسنا في تقرير المصير وآليات المشاركة في السلطة السياسية. بل أثّرت ضجة مقصودة عن تجاوز مندوبي "الحركة" لصلاحياتهم وتخوض أمرهم "للمتد قرق"، وبرز على السطح الخلاف حول مشروع "الكوثفدرالية" وانطلقت حملة إعلامية من داخل السودان وخارجه تدّين مشروع "المتد قرق" لتقويض وحدة البلاد، وتمنت "الحركة" وغضوض أهدافها ... الخ.⁶⁶ ولكن وعلى الرغم من ما أثّرت من دخان ومواربة وخداع تبقى مسألة الموارد ومن يسيطر عليها هي الحاجز الذي تسبب في إنهاء الوساطة النيجيرية.

وهناك أمر آخر حدث قبل محادثات أبوجا الأولى بأسابيع معدودة قد لا يبدو ذا علاقة مباشرة بما

حدث فيها، ولكنه يركز الضوء على عوامل الصراع حول الموارد الذي أصبح يطفو على سطح الأحداث مرة بعد أخرى بشكل ثابت. والذي لا شك فيه هو أن انهيار نظام منجستو الإثيوبي في مايو (آيار) 1991، كان خسارة فادحة "لحركة تحرير شعوب السودان"، ليس فقط كحليف سياسي وعقائدي بل كحليف إقتصادي من الدرجة الأولى.⁶⁹ والمعالم انه بانهيار ذلك النظام حل محله نظام موال للحكومة السودانية وقدت "الحركة" مصدر تمويل أساسي ومحطة إستثمارات ومنفذ تجارة خارجية كبير.⁷⁰ زاد من مضاعفات ذلك إنشقاق "مجموعة الناصر" بعد أسابيع معدودة في أغسطس (آب) وحرمان "الحركة" من جزء كبير ومهم من مواردها الداخلية. فالمناطق التي سيطرت عليها "مجموعة الناصر" هي - دون منازع - الأغنى في الجنوب كله. وبدأت "مجموعة قرق" في بحث محوم عن بدائل لتعويض خسارتها. لذلك كان ضمن المهتم الرئيسية لمؤتمرها الإستثنائي في مدينة توريت (شرق الإستوائية) في سبتمبر (أيلول) 1991 هو دعوته علناً للمرة الأولى لرجال المال والأعمال للدخول في مناشط إستثمارية في المناطق التي كانت تحتلها.⁷¹ وقامت، بعد ذلك، بدعوة عدد من الشركات الغربية والأفريقية للقيام بإجراء دراسات جدوى لما قبل الإستثمار نشطت في كل أنحاء جنوب السودان.

لقد كان قرار "الحركة" بدعوة الشركات الأجنبية للإستثمار في الجنوب دافعاً قوياً للحكومة السودانية للإسراع بتوظيف الدعم الإيراني⁷² والعمل على توحيد "مجموعة الناصر" ودفعها بموجات حملة "صيف العبود" التي انطلقت في مارس (آذار) 1992. وسارعت تحت راية إنتصاراتها السريعة على "حركة التمرد وكسر شوكتها" بإعلان أن عدداً من رجال الأعمال العرب بدأ تنفيذ مشاريع صناعية وزراعية في الجنوب لإستثمار ما يزيد عن 4.2 مليون هكتار من أخصب أراضي جنوب السودان، أي ما يعادل 2/3 مساحة دولة الإمارات أو 4 أضعاف دولة قطر، أو 3 أضعاف مجموع مساحة المشاريع المصرية "العلاقة" إلى العام 2017!⁷³ وحاولت أجهزة الأمن الخارجي السودانية رصد كل إتصالات "حركة التمرد" بشأن مشروعاتها الإستثمارية. وعندما شعرت أن التعامل الصامت ومن وراء الكواليس قد يشجع بعض الدول على غض الطرف عن رغبة رعاياها في الإستثمار في المناطق التي تحتلها قوات "حركة قرق" أصدرت في منتصف العام 1994 بياناً تحذيرياً حرصت على توصيله لكل من يهيم الأمر وسجلت فيه علناً إدانتها لما أسمى:

"تخطط ببناء التمرد يستهدف ثروات السودان الطبيعية... [وعبرت

عن قلقها عن أن الحركة] تخطط لرهن الثروات الطبيعية في جنوب

السودان لدى شركات أجنبية مهمة بهذا المجال لكي تتمكن من شراء

أسلحة وعتاد ويهدف تأمين التمويل الذاتي للحركة".⁷⁴

ما هدفنا اليه من إستعراض عوالم (سيناريوهات) أحداث المياه والتفت وربطنا لها بقضايا حروب الموارد الأهلية السودانية وإبادة الإقليميه ما هو إلا إختيار - ولو بشكل مبسط - لتصوراتنا المسكنة الحالية في ضوء نظرة مستقبلية. وقد حاولنا رفع إشارات التحذير إلى عموم أهل السودان، القابع منهم في نيم حكومية الخرطوم والواقف منهم على جسر المعارضة. حاولنا أن نخفهم ان يجعلوا إستراتيجيات أمن الموارد تتقدم على إستراتيجيات الأمن السكوي. وحاولنا بشكل غير مباشر، أيضاً، إبراز أهمية وضرورة الإنفاق فيما يتعلق بمسألة قراءة "المصالح القومية" وتحديد كيفية إدارة أولوياتها، وإمكانية خلق رأي عام موحد حولها يمكن توظيفه وراء تلك المصالح وهي تواجه طوفاناً من التآمر والأطماع.

ولعله من قبيل السذاجة أن تجاهل تعارف وخبرة المؤسسة التي تتولى مقاليد الأمن القومي الآن وتجربتها في تحديد مصادر تهديده. فهي تعلم إنها تعمل في محيط إستراتيجية شاملة تضيق حلقاتها كل يوم وتربط بالبيئات المتداخلة بدوائر إهتماماتها، وما تفرضه عليها أولوياتها الداخلية. ونحن نذكر بديهية ما لديها من خطط للتعامل مع التحديات والمهددات الخارجية في إطار ما تملكه من قدرات وما يتيح لها الواقع الإقليمي والدولي من قدرة على الحركة على وجه التحديد.

وفي ظلنا أنها ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على العقيدة الأمنية التي أرسى ركائزها المؤسسة الأمنية النصرية، وما زالت بعد ما يزيد عن عقد من الزمان توضع من ندي خبراتها وكوادرها الأساسية. ولكن بنظرة سريعة نجد ان دوائر صنع القرار (مؤسسة رئاسة الجمهورية)، والدوائر المؤثرة على صنع القرار (قيادة الجيش)، ثم الدوائر المرتبطة بالدوائر المؤثرة على صنع القرار (خاصة كوادر المؤتمر الوطني الحاكم) صارت تختلف في قراءة المصالح القومية السودانية، وتمايز مواقفها حول إدارة الأولويات أو كيفية تحقيقها وتسير بشكل حيث نحو المفارقة حولها. إننا هنا نشير إلى هذه المسألة باعتبارها تتحكم في مفاتيح الحروب الأهلية السودانية بشكل مباشر في ظل الظروف الراهنة والسائدة والمحتملة. من دون شك، الأمر لا يمكن طرحه بمعزل عن مشروع إعادة هيكلة الوضع السياسي الراهن في إطار قومي، فأني تغيير في الخرطوم له بالضرورة تأثير متبادل على قوى المعارضة بشعبها الشمالي والجنوبي. ولكن في الوقت نفسه لا نعتقد إنه يمكن تأجيل الحديث عنه إلى حين إنجاز ذلك الهدف.

الذي حاولنا التركيز عليه في السطور السابقة لا يتجاوز حدود الإصرار على وضع موضوع الموارد في "فترة الضوء" من أحداث الحروب الأهلية السودانية؛ بالإضافة إلى تحفيز ما يمكننا من النظر إلى آفاق السلام بمنظار مختلف بما يساعد على تجاوز ما حصلنا عليه من مجرد إستصاء أحداث الماضي بالفيش في أجوائها. ونلمس فيما أثبتنا هنا أكثر من مجرد إزداد تأثير الأبعاد الإيكولوجية والإقتصادية المتعلقة

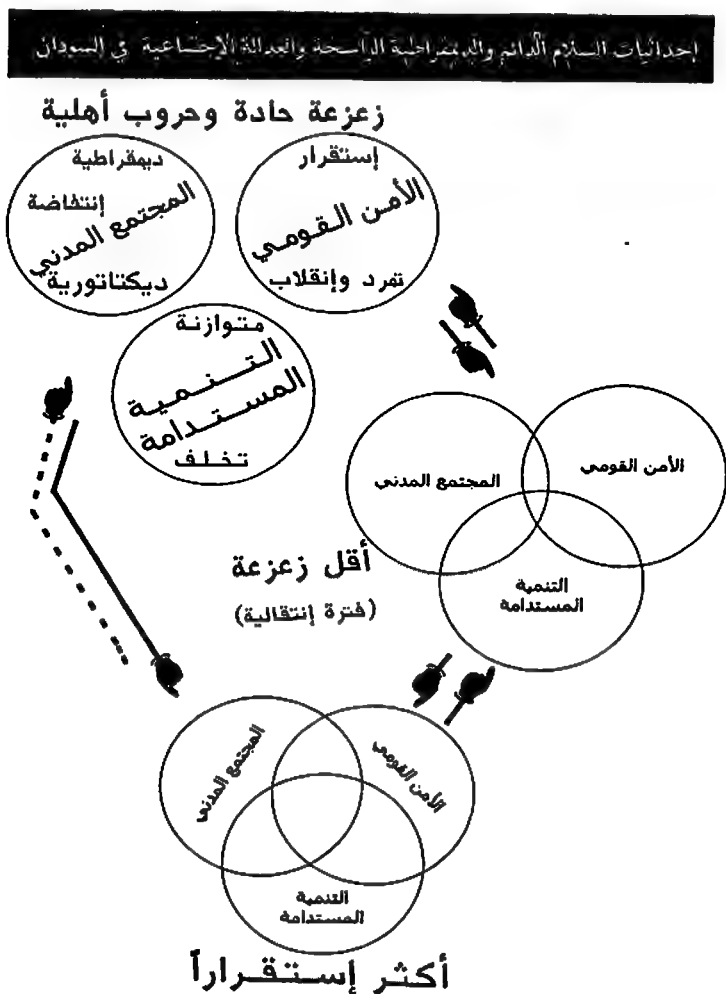
بالسيطرة على الموارد على استراتيجية الأمن القومي السوداني في إطار الجغرافيا السياسية للمنطقة؛ ومعه احتمالات أن تؤدي مسائل المياه والنفط وما يرافقهما من بنات هيكلية واستثمارات إلى تغيير جذري وشامل وعاجل لتحديد وتقييم المهددات والفرص الإستراتيجية للدولة السودانية وشبقاتها شرقاً وشمالاً على أقل تقدير، من دون تجاهل ما يحدث غرباً وجنوباً. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الإنتاجية سواء الخاصة بالتخزين أو النقل (للمياه أو النفط، لا فرق) عرضة للهجمات العسكرية في حالة نشوب أي صراعات على المستوى الإقليمي. ومن دون شك، أيضاً، سيشكل كل ذلك إمكانية الاستقرار أو الزعزعة لأهالي السودان من حيث طبيعة المخاطر والقيود على تخطيط إستراتيجيات مجابهة مهددات الأمن القومي المحيطة أو المحتملة.

الثالث المقدس

تدل تجربة السودان على أن مؤسسته العسكرية تطلع إلى الحفاظ على شكل الدولة وحدودها والجبال السرية التي تربط بينها وشبكة التنظيمات السياسية والمصالح الاقتصادية في المجتمع. وتشير كل الدلائل إلى أن دورها في الهيمنة على مستقبل البلاد باق، على الأقل في الأمد المنظور.⁷⁵ من جهة ثانية تواصل محاولات المجتمع المدني السوداني بمكوناته كلها (أحزاب، تنظيمات، نقابات، إعلام...) على ترسيخ الأسس الأولية لتأمين مسار العملية السياسية بعيداً عن هيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها، وتمايز تصوراتها لتطور السودان وتقدمه. لكن في تقديرنا أن الحد الأدنى لاستقرار السودان وضمان عدم زعزعته يتوقف على مقدار التداخل بين الدوائر الثلاث واتساع قاعدتها المشتركة (انظر شكل 5) متمثلة في أمنه القومي ومجتمعه المدني وتنميه المستدامة.⁷⁶ وتبرز ضرورة الإهتمام بالترابط والتكامل والتوازن الوثيق بين عناصر الأمن القومي ومصالح أهله الإستراتيجية مع دعم نمو ركائز المجتمع المدني في علاقتها ببرامج للتنمية المستدامة. فهي علاقة أساسية وخطوة نحو وقف استمرار الحروب الأهلية وفرض النزاع والتمثال إلى وضع سلمي تنموي. ومن هنا تصبح قضية الديمقراطية واشتداد عضد الأجهزة التشريعية والتنفيذية ودور منظمات المجتمع المدني في التعبير عن الإرادة الشعبية وتداخل مصالحها هي في مركز تقاطع الدوائر الثلاث جزءاً لا ينفصم من حلقات السير نحو الاستقرار والسلام الدائم والعدالة الإجتماعية. يرافق كل ذلك مع إعادة تشكيل وهيكله أجهزة دفاعية وأمنية محترفة في إطار مفهوم قومي شامل لمعنى الأمن القومي ينعكسها عن مزالق العمل السياسي والحزبي. وعلى قدر ما تضيق أو تتسع الأرضية المشتركة لدوائر هذا الثالوث بقدر ما يمكن أهله من الإطمئنان على مستقبلهم واستقرار بلدهم. وإذا كان فهم حكومة الخرطوم ومناصرها أو معارضيهما في الداخل أو الخارج لا يربط بين الأمرين (السلام والعدالة الإجتماعية) في إطار أضلاع المثلث الذي تقدم ذكره (المجتمع المدني، الأمن القومي،

التنمية المستدامة)، لا يعد عن بعضها إلا قليلاً وتدرجاً، صار موقفها من قضية التغير متطابقاً؛ فيما في نهاية المطاف ميان. تقعدو بذلك المعارضة بجميع ألوان طيفها نافلة، وزائدة من الزوائد؛ وتصبح

شكل (5): العلاقة بين مكونات الثالوث المقدس للإستقرار في السودان.



مساعي حكام الخرطوم نحو السلام تافلة من النوازل. ويتوافق مصير نوعية السلام (بجزءاً ومقيداً ومشروطاً ومؤقتاً) الذي يسعى إليه الحكم والمعارضة؛ ويتجمع سدتها على أمر واحد هو استمرار فعالية قتال الحروب الأهلية الموقوتة، ومن قبل مواصلة زرعها باختلاف الأساليب، كناية أو علانية أو في غالب الأحوال سرا. وتصبح مبادرات ومباحثات وإتفاقيات السلام عبارة عن آلية للإستسلام ورديفا لتككيكات "التمكين" التي توظفها مؤسسة "الجلابة" وعقليتها المحجرة ودولتها النهابة لإستمرار الهيمنة السياسية والإستغلال الإقتصادي.

ورغم تجربة بلادنا اثره منذ الإستقلال - على الأقل - في مواجهة العقبات وتجاوزها، إلا ان تجارب العقد الأخير كانت أكثرها تحدياً في أهمية استكشاف الذات والإستناد إلى واقع البلاد وخبرة مفكرها والإبتعاد عن هيمنة المفاهيم الغربية والشرقية السائدة المخرج بمجتمعاتنا في السودان من وحدة التخلف ونزف الحروب الأهلية. وليس من دليل أوضح لهذا الإتجاه من هذه المساهمة التي يقدمها لنا المفكر محمد سليمان والتي تتحدث المفاهيم السائدة عن طبيعة الصراعات والنزاعات المسلحة في كل أنحاء السودان. وتقدمها من خلال تصور ومطور جديد يستشرف أسس الحل من واقع بواث الحروب وعقبات السلام ووضعها في دائرة الضوء على خلفية الأبعاد المتعددة للصراع حولها، وتحليلاته في الخطاب السياسي السوداني العام تحت مسميات "الموت" و"اقتسام السلطة والثروة" وما نتج عنها من أنهار الدم التي سالت خلال العقود الخمسة الماضية في السودان.

في يقيننا، لا يمكن ان نفهم أسباب إندلاع عرقه كبرى كالحروب الأهلية السودانية ان لم نأخذ بعين الإعتبار شبكة الحيشيات بشكلها الكامل ومنظومة بواعثها الإيكولوجية⁷⁶ والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.⁷⁸ فالحروب لا تشتعل من فراغ ولا تبقى معلقة في سماء التجريد تحت دعوات "حماية العقيدة والقراب الوطني". فالحيشيات بمنزلة بالواقع السوداني المحيط ومشروطة به؛ إنها تأثر به وتؤثر عليه. وكل ملقة رصاص - لا يهم من أي جانب - هي رد فعل لأسئلة مطروحة في أحشاء الواقع السياسي المضطرب لبلاد السودان. ومهما حاول أن يصفها البعض بأنها مجرد سلوك مجنون يتحرك "ضغائن تاريخية وعسالة لمصالح أجنبية" فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تنخر في أحشاء الكيان السوداني ويترق كل من همه مستقبل البلاد في البحث عن السلام - بعد جهد جهيد - من دون ان يجدوا له مخرجاً. لذلك ينبغي أن نطرح جانباً الأسلوب الذي يستعرض وقائع مراحل الحروب الأهلية منذ إندلاع شرارتها الأولى في العام 1955 حتى اليوم من دون ربطها بالظروف والعوامل - المائلة للبيان والحفية - التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإيكولوجية المحيطة بها.⁷⁹

سفر الروى

يضم هذا الكتاب خلاصة مجموعة من المساهمات البحثية قدمها باللغة الإنكليزية المفكر محمد سليمان محمد في عدد من المنابر الأكاديمية والمختصة في غرب أوروبا في فترات متعاقبة خلال السنوات الماضية؛ طالب خلالها بالتوقف لحظة للتفكير في كيفية إعادة ترتيب أجددة الحرب والسلام في السودان عبر قراءة جديدة لبواعثها وتجلياتها على ضوء معايير مختلفة عن السائدة.⁸⁰ وقد قمنا بإعدادها وتوثيقها وزدنا عليها معلومات وخرائط ودعمنها بمجواش وإحالات من الإرشيف الخاص بوحدة توثيق "مؤسسة المجتمع المدني السوداني" بهدف تسهيل متابعة منطقتها ورؤيتها على القارئ، وتبسيطها حتى يستطيع إدراك بشاعة النزاعات المسلحة. وحاولنا، قدر المستطاع، أن تكون الحواشي ذات دلالات من مطبوعات من داخل السودان وخارجه حتى يمكن أن تخفف من آثار العزلة التي تعرض لها القراء والقارئات في السودان من جراء الخطر والمصادرة؛ ونحاولنا أن تكون الحواشي عبارة عن "خلفية" مفيدة للقراء والقارئات العرب الذين حالت ظروف المكان والزمان من أن يتاجروا عن كتب تفاصيل أحوال السودان. كما كان هدفنا أيضاً توجيه أنظار كل من يتابع الشأن السوداني نحو دائرة المهددات الأساسية لأمنه القومي، وكيفية الإقتراب من فرص الحل الشامل والمادل لجراحاته ووضعه في موقف الإحاطة بإطارها العام. هذا السفر يشتمل على 8 فصول:

يبدأ الفصل الأول بإعطاء خلفية عامة (بانوراما) عن العوامل السياسية والاقتصادية لمعطيات النزاعات والصراعات الأفريقية والمناهيم السائدة لتفسير بواعثها، ويربط كل ذلك بأبعاد الواقع السوداني من خلال شبكة عناصرها المباشرة وغير المباشرة. ويميز آليات الصراع الاجتماعي الناتجة عن تلك التبدلات وموقع القوى الاجتماعية المسيطرة فيها. ثم يتناول الفصل الثاني مرتكزات الواقع السوداني وإندياحاته على الأصدمة الإيكولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ كما يسلط الضوء على القوى الاجتماعية المستفيدة منها والتي تقف خلف تأجيج سعي الحرب الأهلية وتعمد مصالحها على استمرارها.

أما الملاحح الأساسية للمسارح الرئيسية للمواجهات والصدامات والنزاعات المسلحة في واقعا الجمهوري (المكانى) فقد أشتملت عليها الفصول من الثالث إلى السادس، حيث تقطعي الجنوب وحبال النوبا والأقسننا وشرق السودان وصدامات وإليات دارفور غربا؛ وحيث يتم تشريح نظلها وخصوصيتها الزمانية والمكانية وطبيعة العوامل النشطة والمتحركة في توسيع أو حصر دائرة حرقها.

ويتناول الفصل السابع الآثار الرئيسية للحروب الأهلية والظروف المناخية وما أفرزته من إقتلاع ونزوح مجموعات سكانية كبيرة متباعدة في خلفياتها الثقافية والإجتماعية. بينما يحاول الفصل الأخير أن يحدد بشكل موجز معالم المفهوم الذي يدعو اليه الدكتور محمد سليمان والذي يشكل إطاراً جديداً لإستيعاب جدلية الحروب الأهلية وآفاق السلام في السودان؛ ويلخص المؤشرات الرئيسية المتجددة التي تفرض نفسها وتحكم بشكل مزائد محاولات الإقتراب من دائرة الحل العادل والشامل لظلالها فترات الجاهلية السودانية خلال القرنين الماضيين.

لن هذا الكتاب، إذن، محاولة لفهم النزاعات الدموية بين الجماعات بشكل عام بتجلياتها الأفريقية ومن خلال تفصي مظاهرها في بعض مناطق السودان خصوصاً. وليست هذه المساهمة "سجلاً" كاملاً لحالة الحرب والسلام في السودان، وإنما تسعى لتحديد السمات العامة للظاهرة في كل جزء من أرجائه مع الحرص على توثيق بعض الأمثلة المحددة التي يشكل فيها ذلك إبرازاً للسمات أو إستثناء لها. ويحاول الكتاب في الوقت نفسه أن يوجه كثيراً من الإهتمام للآثار الإجتماعية الذي ينشأ نتيجة لتحولات السلبية التي تعرض لها البيئة الطبيعية الشيء الذي يعتبر من العوامل التي تضاف إلى الشبكة المعقدة من الأسباب التي تفسح النزاعات الدموية. ومادام التريبي البيئي وشح الموارد يؤثران بصورة فعالة على طريقة حياة الناس وعلمهم فإن من الضروري معالجة الشؤون الإقتصادية والقرارات السياسية ذات الصلة بها وذلك لتقييم أثرهما على العنف في المجتمع.

بشارات الظل واليقين

يفجر هذا الكتاب - بفصوله الثانية - بين مسطوره تساؤلات جوهرية تتعلق بمجال شائك من مجالات السلوك الإجتماعي، والصراع الجماعي المسلح، ولا يدعي بأي حال أنه يقدم "فصل المقال" فيها. ويقدم في إطار مفهومه لجدلية الحرب والسلام حزمة من المعايير منها ماهو في مرتبة المبادئ والثوابت، ومنها ما هو في جِدَّة النواحي، ومنها ماهو في عداد الأمور المتشابهات. ومع الأسف الشديد فإن السودان يعتبر واحداً من بضع دول في العالم تعاني، الآن، على نطاق واسع من هذا النمط من الصراع الدموي العنيف. ولعل في الإستمرارية الحالية لجدليات النزاعات الأهلية المسلحة في السودان وتداعياتها اليومية في جبهات المواجهات العسكرية أو خلف ساريس صانعي السياسات ومتخذي القرارات التنفيذية وتنوعاتها ما يضع هذه المساهمة في نهاية المطاف تحت طائلة كل النواقص التي تترتب على عملية التقييم، وتستلزم الحاذير نفسها الواجب إعتادها عند تناول الأحكام والتقديرية الواردة بها.

وللأسف الشديد، فإن غالبية الكتب التي تناولت موضوع الحرب والسلام في السودان لم تخرج عن النص

المعروف في تمسكها بأسلوب الرصد والتوثيق السردى من دون التفكير التحليلي أو إعمال منهج نقدي في تداعياتها.⁸¹ لكن بعد مرور ما يقارب 2/3 قرن على اندلاع الحروب الأهلية نجد أن الأمور قد تشابكت بصورة يصعب معها التفرق بين الأهداف السياسية لكل طرف من أطراف الحرب وبين البواعث الحقيقية لقيامها. وإلى حد ما ما زلنا نواجه كل يوم طوفاناً من التفسيرات التي تهدف إلى تزييف الواقع، وبعضها غير قادر على التمييز بين الشخصيات الوصفية الموضوعية لحالة الحرب والسلام في السودان، وبين الحكم القيمي أو الذاتي.

لقد تحمسنا لنشر هذا الكتاب لنوفر عنصرين مهمين في سياقاته. العنصر الأول يتعلق بمحاولة تقديم رؤية تحليلية جديدة مختلفة في تناولها عن الأفكار السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في السودان، والثاني يمكن تسميته بالجانب التوثيقي لها. فاستهدفنا تجاوز النقص المغيب في المراجع المتعلقة بأهم تحديات تواجه كيان السودان ببعديه الوطني والقومي واستمرار لحرب أكبر عنة داخلية تعرض لها في تاريخه وتقديمها في صورة شاملة للمهتمين والدارسين في جميع أنحاء العالم العربي. فالمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً قيادياً في مجال تنمية الكوادر القادرة على دراسة علم "حل النزاعات" والتعرف بمجال "دراسات السلام" ونشر ثقافته وتوطئتها، بما في ذلك دراسة جوانب النزاعات والصدامات والحروب التي باتت تهدد مجتمعات كاملة بمخطر الفناء.⁸² ومن هنا كانت أهمية هذا الكتاب ليساعد الطالب والباحث على تنمية مفاهيمه عن تفسير النزاعات وأبعادها وتحفيزه على الإهتمام بها، وتشجيعه على التفكير في البحث عن عوامل التعايش السلمي والتعاون الودي ضمن مجتمعاتنا وبين دول منطقتنا. فالكلم المائل من المعلومات والبيانات التي تشملها كتب ومقالات ودراسات وتحليلات بجانب تصريحات وتلميحات تملأ وسائل الإعلام عن عوامل الحرب والسلام في السودان ما زالت في غالبيتها الأعم منشورة باللغات الأجنبية (الإنكليزية خاصة) وغير متوفرة لقراء العربية على النطاقين السوداني والعربي.

ونتيجة لهذا الكتاب، أيضاً، نحو الذين لا يجدون ما يكفي في مدونات الصحف السيارة وبرامج القنوات الفضائية حتى يدركوا أبعاد الحروب الأهلية السودانية وحيثيات الواقع المائل. كما ونقصد به المساهمة في خلق رأي عام ضد الحرب وبشاعتها ومع السلام الشامل والديمقراطية والعدالة الإجتماعية. ولا يخفى على الجميع ما أحدثه غياب الوعي ببراهين النزاعات عامة والحروب الأهلية السودانية خاصة، من إختلاط المفاهيم أو تبني تصورات متحيزة أو أحكام جاهزة خارج المعطيات الذاتية والموضوعية المرتبطة بالعمليات على جبهات القتال أم في طاولات البحث عن حل سياسي لها.

إن تراكمات الأحداث ومؤثراتها تدل جميعها على أن النزاعات السودانية مستمرة خلال العقد الحالي،

على الأقل، وستتأقم معها معضلة عدم التمكن من نزع قتل تلك العواقل التي تهدد وحدة المجتمعات السودانية. لكن في هذا الكتاب يرجه المفكر محمد سليمان أبارتا إلى أن وقف الإستنزاف للإمكانات البلاد، وإسقاط مناهج إقتصاد الفقر وسد الرق، ووقف إزهاق أرواح شبابها وشبيها وترويع مواطنيها لن يتم إلا باستيعاب المتغيرات التي حكمت معطيات الحرق السودانية. فالحرص على وحدة الكيان السوداني وحمايته من التفت يتطلب الإقناع بأنه لا واحدة من الأحزاب أو الجماعات أو من الفصائل قادرة بمفردها أو عبر تحالفات جانبية ثمانية على الوقوف أمام هذه التحديات الجسام. لن الأولوية اليوم هى المحافظة على السودان، الكيان المعنوي والشخصية الإعتبارية والمؤسسية التي تجعل إستقرار هذا البلد أمراً ضرورياً لأهله وللكن الإقليمي.

يؤكد الكتاب في ثانياً فصوله الثمانية أهمية العمل السياسي الرشيد، والتعلم من جراحه والحرص على ألا يعود إلى تكرار فترات الماضي على تنويعات جديدة، كانت من أهم أسباب حروبه المتكررة المتناصلة. أن ذلك البعد الضروري والحيدوي هو الذي لا يتركنا غافلين عن الإعراف بأمكنة التفرق بين مقتضيات الصراع السياسي ومقتضيات دعم المكانة الإستراتيجية للوطن وحماية مصالح أهله وأمنهم القومي بمفهوم قدي ورويا واقعية تقض مصالح المستفيدين والمتقنين من تأجيج نيران الحروب الأهلية في السودان. ويزيد من قيمة هذه المساهمة المهمة هو تقديمها للقارئ في وقت تزدد كل يوم فيه العواقل باستمرارية مؤسسة عسكرية لا يبدو أمر الحرب بالنسبة إليها إلا مجرد "تمرد" تمارسه مجموعة من الخارج مدعومة من الخارج؛ وتتعدد الأمور بتحالفها مع مؤسسة سياسية تتصرف بشكل قسفي وتستمر في التثبيت بتأويلها المركزي الصارم لفهم الأمة-الدولة. وتستمر، في الحيز الزماني والمكاني نفسه، نيران حروب أهلية صارت حملتها العسكرية مقدسة هدفها إستئصال "المتوردين" المرافقة وكسر شوكتهم، بل صار تحت راياتها ذبح المواطن البري مهرواً باسم حماية "الترجة الحضارية".

ولعل في ثانياً هذا الكتاب أيضاً ما يتطلب منا إعادة النظر، ضمن أشياء أخرى،³³ في تعريفات ومفاهيم الأمن القومي السوداني. فهو ما عاد يعني الرصد والإستعداد الوقائي ضد العدوان المسلح أو تأمين النظام وإختراف دوائر معارضيه.³⁴ وفي إعتقادنا أنه أصبح في حكم الإجماع أن مفهوم الأمن القومي السائد والذي أكسب صفة عسكرية خالصة قد تجاوزته منطق التاريخ والجغرافيا؛ وعلى أن الأمر صار قضية ذات أبعاد تصف بالشمول، وتتقاطع فيها وتلتقي السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية بشكل غير مسبق. فلا بد أن يتسع مفهوم الأمن القومي السوداني من الناحية العملية ليشمل مجالات كان وجودها هامشياً في القرن المنصرم. فقد برزت مصادر جديدة للخطر، من طمع وانحسار في الموارد وإلى الزحف الصحراوي، وإلى تخريب المراعي وتجهيف المنايع المائية، بالإضافة إلى تحولات إيكولوجية عميقة تترك

آثارها المباشرة على النسيج الاجتماعي السوداني. وهي بذلك لا تهدد المصادر الطبيعية ولا تهدد اقتصاد البلاد وأمنها فحسب، بل تهدد استقرار الكيان السياسي برمته. وأدى ذلك، في تقديرنا، إلى تغيير طبيعة التحديات التي تواجهها البلاد مما يتطلب أهمية تغير النطاق الأقليمي والرأسي الذي يجب على صانعي سياساته والخبراء التخطيط في إطاره. بإيجاز أكثر، تبقى الموارد هي الثوابت الرئيسية ومحددات مستقبل بقاء الدولة السودانية وساحة الخصام الوطني والإقليمي والدولي. فالتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي في الألفية الثالثة يحتاج إلى رؤية ثابتة تعالج التحديات الرئيسية التي تواجه السودان وتسمح بتعظيم الموارد والتوظيف الأمثل للثروات وحمايتها.

لقد أصبح الأمن القومي السوداني يرتبط بمدى استنصار كوادره لمقدرة التأمين والحفاظ على موارد البلاد من المهددات الداخلية بمحاورها الإيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛ ويتطلب تأمين مكسبات الوطن الحبيبة ونزع قتل "الغزال الموقوتة" لتفجير نزاعاته الجمعية الداخلية قبل تركز الإهتمام برصد المهددات المطلقة عبر الحدود أو من عواصم أجنبية.⁸⁵ وبروجه عام يمكن إعتبار استراتيجية أمن السودان القومي مدخلا جديدا ومحورا أساسيا لترتيب أوضاع البلاد من كل النواحي حول هذه الحقيقة الجوهرية، وهي كافية أن تضع السودان في سبيل التحرر من صراعات المجموعات المختلفة وحده تنافساتها بجسم مسألة القتات المستبعدة من الحرب. بالإضافة إلى أنها تبين للجميع أن مصير السودان وكيانه يقتضي إخضاع صراعاتنا فيما بيننا لصراعنا الأكبر ضد القوى الظالمة في مواردنا. وإلى أن يحدث كل ذلك - وقبله أيضاً - سيكون قوالب حصد الأرواح في مسارح العمليات العسكرية، بالرصاص أو بالمجروح أو بالأمراض الفتاك أو بالأوبئة الخفية، الصخرة التي تكسر عليها أمواج آمالنا في وطن عادل وشعب سعيد.

فصول هذا الكتاب الثمانية تتجاوز بمجرد تقديم منظور جديد بل تدعونا إلى أن نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً: متى نستطيع أن نرجع تحدياتنا إلى جذورها الأصلية؟ وبعد ما يقارب 3/4 قرن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأولى وما أحاط بها من سلام مؤقت، ورغم التورية المتباطئة والمصلحة المتواضعة لإبغائنا القومية على كل الأصعدة، نجد أن أوضاعنا لا ترقى إلى ما قدمت ضحايا الحروب الأهلية من طرفي النزاع ولا تعادل ما قدمه عموم أهل السودان! هذا الكتاب، من الجانب الآخر، يقدم دليلاً على أنه رغم التحديات فإن هنالك جسوراً يمكن عبورها ودعائم للتعاون يمكن بناؤها وضمانات للنجاح يمكن الإنفاق عليها. ولعل التأمل بعنق في معاني الإنشاقات الشعبية المباشرة التي جرت عبر ساحات القتال قد تلهما وتفتح آفاقاً للتأمل على المستوى الوطني العام (انظر الفصل الرابع). لا سبيل، إذن، إلى تطويق نيران المحرقة إلا في خطوات ذاتية من الفرقاء السودانيين، ولن تجدي مساطات الأنشياء والأقارب

والأبدن، ما لم يتوصلوا الى معادلة تنهي هيمنة المستعبد من إستمرارها.⁸⁶

وعلى الرغم من إدراك الجميع ان التجوة في المواقف ما زالت تفرض وجودها وأن سجل وترتيبات بناء الثقة في شقيها العسكري والسياسي وبمدها الأمنى تقف حاجزا عصبياً أمام أي فرصة لوقف نزف الحرب، لكننا مازلنا نتسك ببعيص الأمل. ومن فوق هذه الأرضية التي يكثفها الإحباط والغموض وتختلط فيها الأوراق يقدم المفكر محمد سليمان مساهمة عن سبل الخروج من محركة الحرب، هم الأمة السودانية الرئيسة، يؤرقه ضرطها ويزعجه إفراطها. وهو عندما يقدم على ذلك بهذا الاقتدار والتوسع والتبع الفاحص، إنه يتاج شؤون السودان في أكثر من مجال أكاديمي وتخصصي. يترافق كل ذلك مع معاشه الحميمية منذ مطلع العقد السادس للقرن العشرين لمعطيات الحروب الأهلية السودانية في خضم السياسة السودانية العارم، بجانب ما أتاحه وجوده في قلب أحداثها في مطلع الثمانينيات إبان عمله الأكاديمي في جامعة جوبا - عاصمة أكبر مسرح لتراجيديا الحروب الأهلية السودانية - من معاشة يومية في فترة من أخرج معرجاتها السياسية والأمنية.

ومساهمة المفكر محمد سليمان محمد التي بين يديك، مع رصيد عمره الذي وظفه تماماً لأجل وطنه وشعبه، تتوافق معانيها - المباشرة وغير المباشرة - مع كلمات شاعر الوطنية السوداني محمد علي أبو قطاطي:

غنا ثروات بالحاصل نوري الفينا

نحكي نسانا للدائرتا والمناينا

في السلام والوثام ولدوتنا وإترينا

فهو يدعونا بين سطور كتابه هذا، بجانب كوكبة مساهماته الأخرى،⁸⁷ أن ندرك أن محور عطاء مفكري ومستقي السودان الأساسي هو أن يحلوا على عاتقهم مسؤولية إزالة ظلمات شعبهم المديدة والمساهمة العملية في الخروج من دائرة الحرب والتخلف من دون الإشتغال بصورات أكاديمية مجردة أو الإرتحال في أبراجها العاجية. مساهمات عملية تفتن بالتسامح الذي يواجه التعصب، والإبتداع الذي يواجه الإلتعاج، والفكر الذي يواجه النقل.

لن المفكر محمد سليمان في هذا الكتاب يتم بالتركيز على الممكن القرب قبل ان يتطلع بنا إلى الصعب البعيد؛ يبدأ كل ذلك من مجرد الإشارة إلى طرق الخروج من دائرة الموت وضعضة نسيج السودان الإجتماعي ووقف زرع الضغائن والقتل وزعزعة أمنه القومي. لن محور همومه وعطائه هو الإنسان السوداني، حقوقه الأساسية ومصالحه المشروعة. لا يستخف بتلك الحقوق اعتماداً على مبررات واهية،

ولا يغامر بهذه المصالح من أجل شعارات عقائدية، ولا يدعو لإتهام قيم أو مبادئ تحرير رؤية سياسية قاصرة وموقوفة أو تحقيق مغفم عابر. وقد تداخلت عنده شخصية السياسي مع الأستاذ الجامعي وصبر وتأمل الباحث الأكاديمي؛ ليجعل من القيم المعنوية حاجزاً أعلى من الحسابات العابرة. فهو باحث-فكر بأفضل معاني الكلمة، يتصرف ضمن أعراف عريقة رسختها الحركة الديمقراطية السودانية. ديدنه كان دائماً الإلتزام بفراض البحث الصارمة وسنن الوطنية النبيلة والإلتزام عن دائرة الضوء الجاثرة.

اليقين الغائب

لن ما تحويه فصول هذا الكتاب يتدم سوداناً يكابد واقعاً مضطرباً وفجائماً متكرراً زادته أحداث العقد الأخير إلحاساً وغموضاً. الكارثة هي أن نخدع بوم دوام الأزمة العابرة، الشئ الذي يبدو، في ظاهره صحيحاً صحة البدايات. لكن هذا الظاهر، في قميننا، يكتم أمورا أعنف من بشاعته البائنة؛ وأول هذه الأمور أن التغير قادم لا محالة. لن ما كان ممكناً في أواخر القرن الماضي، لم يعد ممكناً أو مقبولاً اليوم. فالغالبية من أهل السودان باتت مقتنعة بأهمية التغير عميق الجذور في أسس المعادلة القديمة، ومطالبها بالتغير تعدت مجرد رغبتها فيه والتبشير به إلى تقديم أفواج الشهداء والمحاربين، فضلاً عن مواصلة التفكير في بلورة بدائل ممكنة وفي تطوير قناته التنظيمية السياسية لتسع ديمقراطياً على نحو يستوعب تناحراتها، ويعيد تدويرها في النطاق المؤسسي. وتؤكد، في الوقت نفسه، مجموعات متزايدة من أهل البلاد تمسكها بالحفاظ على وحدة السودان الوطنية باعتبارها مدخلاً لا ينفصم لرفع الأذى والجيف والغبن عن كاهل عموم أهله. يتم كل ذلك في ظل مناخ إقليمي وعالمي يترج باطراد نحو التعايش السلمي والتعددية ودعم الديمقراطية وبشدة العدالة والتقدم.

نحن على قناعة بأن كل عصف الحاضر وزعرعته وآسبه وإحباطاته هي تجليات البحث المتواصل عن سودان السلام العادل الشامل والديمقراطية المستقرة والعدالة الإجتماعية. ولكن مهما كان المستقبل فلربما تعين الأخذ بدروس واحد هو أن حكومات التمسك والاستبداد تنهدم ولا تطور نفسها. فتاريخ الديكتاتورية العسكرية الأولى (1958-1964) والديكتاتورية الثانية (1969-1985) في السودان لا يفضي إلى شئ أهم من هذا، وربما يقدم تاريخ الشعوب كلها الشئ نفسه. ومن هذا المنظور بتحديد، فإن لإحدى أهم دروس الحروب الأهلية السودانية التي تربط سطور هذا الكتاب حيثياتها بشكل لا تحفظه البصيرة قد تكون ثروة للغاية ومفيدة في آن معاً. فقد بات من الواضح أن أي دعوة لأنني مشروع مستقبلي للبناء وإعادة التعمير لا بد أن يتجذر إطلاقاً من جدلية مماثلة هي: أن الطريق الديمقراطي إلى الوحدة (أرضاً وشعباً)، لا بد أن يكون هو نفسه الطريق الوحيد إلى الديمقراطية.

هناك، أيضاً، تاريخ جديد تراكمت إحدائياته خلال العقود 5 الماضية؛ يمثل وجهة التغير والتحول ويشير إلى بزوغ الحركة الوطنية السودانية في طورها الثاني، المازمة على تجاوز نواقص وقصور الحركة الوطنية الأولى سليمة حركة 1924 ومؤتمر الحريجين وما بعده، والتي عجزت عن أداء دورها وأخذت تتراجع وتفقدها لقيادة المجتمع تدريجياً منذ إقلاّب نوفمبر (تشرين الثاني) 1958 واستمرت تنحبط في عجزها إلى يومنا هذا. لذلك مازلنا على إيمان عميق لا يزعزع وعلى قناعة راسخة بأن السودان، أكبر قطر في العالم العربي والقارة الأفريقية، سينهض ليلعب دوراً مهماً في أفريقيا والعالم العربي. فهو القطر الذي كان وما زال، رمز الحضور الأفريقي في الجسم العربي، والجسم العربي في الواقع الأفريقي؛ وعبره تمتد حلقة الوصل والقطع بين العالم العربي وأفريقيا.

لا يمكن أن نستكين ونترك القوى المستبدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية تواصل تقطيعها لأوصال هذا الترابط والتداخل والتكامل، تحت أي رايات أو مسميات كانت. بل سيكون السلام العادل، الذي يدعو إليه هذا الكتاب، هو الصخرة التي ستكسر عليها مخططات - تاريخية ونشطة وصامتة - تستهدف قطع الصلة وعزل التواصل الثقافي والإجتماعي والاقتصادي والسياسي بين شمال وغرب أفريقيا عن شرقها. ولكن، دون شك، كل هذا الحصاد المرير - مثل التفاعلات الإنسانية كلها - يمكن تجاوزه من خلال مواصلة البحث عن الطرق التي توحد شعب السودان حول حد أدنى من قوانين المعاملة تحفظ حقوقهم ومصالحهم. ويتوقف كل ذلك على استمرار التبشير بإمكانية التغير وجدوري التضحيات نحو صياغة مشروع قومي سوداوي - العلم واللين والراعة - يوحد أهلها، كياناً ومصيراً. ويتدعم بإعمال الفكر وفقاً للاستجدات الراهنة والمقبلية، وتأسيساً على إطار مرجعي يتحرر من التجمية للمناهج الغربية سواء على مستوى فهم معنى تحدياتنا أو على صعيد إستيعاب النماذج.

اليقين الحاضر

وما بين المساحة التي يحتلها اليقين الغائب ووعينا بالحاضر وقاؤولنا بالمستقبل ندعم، أيضاً، يوماً بعد آخر فرص وقف نزف الدم بشكل نهائي وتقريب تبشير توهبط نظام ديمقراطي راسخ وتتلور أسس عدالة اجتماعية شاملة. تلك هي الملل والتحديات التي تقف عتبة أمام إطلاق المارد السوداني؛ والتي جبر عنها محمد عشري الصديق (1908-1973)، أحد طلائع البقطة السودانية على صفحات "حضارة السودان" في أكتوبر (تشرين الأول) 1929، قبل 7 عقود من الزمان، ولم تفقد معناها بالتقادم:

"لني الآن لأصور السودان طفلاً جباراً يحاول التيقظ... فلا

اختلاف أديانه، ولا اختلاف عاداته، ولا اختلاف شعوبه، ولا

اختلاف أجوائه وظروف الماش فيه، بمحاولة دون تحقيق هذه الأمنية

العدراء، وليس يمكن أن تكون الأمم في بدء تكوينها غير ذلك.
فالمصالح المشتركة، والتفاهم المتبادل، وأحداث التاريخ، تقرب شقة
الإختلاف وتصل الأبعدين برابط متين... فإذا تكاثفوا، واتبعوا
غرائزهم العاقلة، ووحى ضمائرهم وعملوا في سبيل إصلاحه أدياً
ومادياً، أوصلوه إلى الذروة العالية من العظمة والجد".⁸⁹

منذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في النهر السوداني، لكن في هذا الكتاب يحاول المفكر محمد سليمان أن
يستلهم مرة أخرى الروح التي حوتها كلمات الناشط السياسي محمد عشري بعد انصرام مايزيد عن 7
عقود من الزمان. ويحتنا هو، أيضاً، على أن لا ننفلت بترامات عداوات الحروب الأهلية وينبغي أن نلتقط
الخط الذي يربط ماضينا بحاضرنا وبشكل ملأح مستقبلنا وبوجهنا نحو التحصين بالحل الدائم ببعديه
الوقائي والتدخل الذي يقودنا نحو التعايش السلمي. ونعني بالحلول الوقائية هنا كيفية معالجة البواعث قبل
أن تتحول إلى نزاعات ومواجهات صدامية دموية عنيفة تقف فيها الدولة السيطرة على زمام الأمور، بينما
نعني بالحلول التدخلية استمرار الإجراءات والمباحثات لوقف استمرار الدمار. ومن هذا المنطلق تصبح
مهمة خبراء السلام في دوائر جهاز الدولة السودانية أبعد من تكبيكات "إطفاء الحريق" السائدة حالياً
لتشمل إستراتيجيات تحصين البلاد من الإبتلاءات الزائفة بالبحث عن مكان "القنابل الموقوتة" التي يتم
زراعتها الآن وقبل اشتعال حرائق الحروب الأهلية "القادمة" في المقام الأول.⁹⁰

وعلى النطاق المباشر توأصل فصول هذا الكتاب دعم روح التفاؤل بالمستقبل الواعد وتدعو إلى أن تكون
جذوته متقدة بشكل ينسجم مع تضحيات أهل السودان الجسام التي قدموها، وما زالوا، من أجل السلام
الشامل والديمقراطية الراسخة والعدالة الاجتماعية. يبقى أن نقول، أخيراً، إن عمليات التخريب والهدم -
للأسف الشديد - لكيان وطننا المتقل بالأماسي ومكتسبات وآمال شعبنا يرافقها الصخب والدخان
والإزعاج والفبار الذي يججب الرؤيا، وشتت التركيز عن المساهمة الإيجابية في تدفق شلال الخيارات
النافعة والحلول الناجمة. أما المساهمات الرصينة مثل ما يقدمه المفكر محمد سليمان في هذا الكتاب فهي
كعملية النمو الواعدة الصابرة، رغم نشاطها الفائق لا صوت لها ولا يحس بها إلا القليل؛ فمن سمع ياترى
صوت نماء الشجرة السامقة الوارفة الظلال!

صلاح آل بندر
كبير دج، المملكة المتحدة
مايو (آيار) 2000

حواشي وإحالات

1- لمزيد من التفاصيل عن تحديات الحروب الأهلية على المجتمع المدني وأهمية الإعلان العالمي لحقوق الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة وشعار الحروب الأهلية الغربية، انظر المقالة التي أجراها معنا الصحفي المصري نيل نجم الدين: "عدد ضحايا الحروب الأهلية جاوز المليون في 3 دول عربية تقط"، [الشروق الأوسط، 1993/3/6].

2- انظر المحاضرات التالية 78 و79 و81.

3- فرانسيس ماديون دين (ديكا، غرب كردفان): "الجماعة مسيحية كاف لوجوب إنهاء الحروب الأهلية في السودان"، [الحياة، 1998/11/18]، والتي عبر فيها لأول مرة على أن حركة تحرير شعوب السودان بقيادة فرق:

"أكدت قدرة عسكرية مثيرة للإعجاب، إلا أنها أضفت من أن توفر الحماية لشعبها، وأقر من أن تقدم لهم مساعدة مادية".

وانظر أيضاً رد الدبلوماسي عبد الله عمر محمد (سفارة السودان بالكويت) عليه: "ما يحدث في جنوب السودان عمود له تاريخ وليس حرباً أهلية"، [الحياة، 1998/11/28]، والذي ركز فيه على أن حركة:

"المرء لم تعد تمثل حداً أدنى لتطلعاتهم القبلية، وإنما تحولت إلى عثرة لأبنائهم في ميدان الحرب، ووالا اجتماعياً وإقتصادياً على أهلهم بالداخل... بعد أن صارت أداة منفذة لأجندة قوى أنيلية وعالمية".

وطالب فيها من الدكتور دين:

"ألا يرجع إلى مروج التبسيط السياسي للحالة الجنوبية وإنما إن يسهم بمخططات تتصرف بالواقع الجديد وتأخذ في الاعتبار، سعيها في ذلك بما اكتسب من تجربة في السودان وما تال من مكانة في المؤسسات الدولية".

كان دكتور دين سفيراً للسودان في واشنطن ووزيراً للشئون الخارجية خلال حكم الجنرال نوري، وهو يعمل حالياً مديراً لبرنامج الدراسات الأفريقية في مؤسسة بروكينغز الأمريكية.

4- صلاح آل بدير، "3 صوم تحدى أهل السودان في القرن 21"، [الزمان، 2000/1/4].

5- الدكتور الشفيق خضر سعيد: "المعركة الحضارية السودانية: جوهر واحد ومظهر متعدد"، بحث قدم إلى ندوة التبع الثاني وبناء الدولة الوطنية في السودان، 1-2 أبريل (نيسان) 1995، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

6- اسمها باللغة الإنكليزية Sudan Peoples' Liberation Movement (SPLM) وجناتها العسكري هو Sudan Peoples' Liberation Army (SPLA). كما ورد في برنامجها (منسّق) الصادر العام 1983، وفي تقديمها إلى الترجمة الصائبة للاسم وبكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات هو "حركة تحرير شعوب السودان" و"جيش تحرير شعوب السودان"، رغم شيوع استخدام الترجمة الخطأ "الحركة الشعبية لتحرير السودان" حتى على أنسنة مناسباتها.

7- مقابلة مع الدكتور جين قرق، [الحياة، 1995/11/14].

8- النموذج التركي لجهاز الدولة وشكل الحكم هو المثل الأعلى الذي كان له بالغ الأثر على أفكار الحلقة الأساسية التي غطت ودبرت انقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيادة الجنرال عمر البشير. وهو النظام الذي أسقط الخلافة الإسلامية وفرض في تركيا بقوة ومن أعلى بواسطة مصطفى أتاتورك وعصمته ولم يتكرر نموده في إيران على يد رضا شاه، وأدى في الحالتين إلى قيام نظام دكتاتوري مستبد. وفي البلدين لم يزد إلى المساواة بين المواطنين ودعم حرياتهم ونسبة حياتهم، بل كان على النقيض، فأدى إلى تضييق القوارق بينهم على أسس طائفية وعرقية وثقافية وجمهورية ليس أوضاعها سيطرة نخبة حضرية تحكم السلطة والثروة وجماعية زادت تمسكها وامتدت عن مسارات الحياة العامة إلى قاع الفقر والتخلف.

9- صلاح آل بدير: "السودان بين القرون العاتقة والبدائل المتاحة"، [الحياة، 1991/4/16].

10- صلاح آل بدير: "حق تقرير المصير: دروس الماضي وتحديات الحاضر"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، فبراير (شباط) 1994]. التصريحات السياسية عن حق تقرير المصير والمطالب السائد في الإعلام الآن صار مشياً بروح العداء وإرث الصراع، وتخرج منه روايات المدة والمثقة. الاعتراف بحق تقرير المصير قد لا يكون ضماناً في حد ذاته للبرغم السلام الدائم والعدل. في الصحراء الغربية (قيادة البوليساريو) أعتد أمر حق تقرير مصيرها قبل ¼ قرن من الزمان، إستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 621 عشية إنهاء نظام فرانكو في إسبانيا. لكن وبعد 4 أعوام تأخيراً على قيادة الأمم المتحدة وعمليات تحفيز نشطة منذ العام 1988 لم يجر الاستفتاء. جد ولم تخط الإجراءات مرحلة تحديد معايير حرية الأشخاص المزمعين للمشاركة فيه. والمشكلة الكشميرية نموذج آخر، على النقيض، لتكتيكات الحرب والسلام. المدعش في المقابلة في ثدروما يرجع إلى أن أسراراً إيجابية الحرب والسلام تشرف عليها غالباً مجموعة من السكركين ثدروما تحت قيادة نفس المدارس الفكرية والمناهج العسكرية والفضيدة الألفية مع اختلاف دول العالم الثالث. وجهة نظر عاتقة فيما يتعلق بالسودان انظر ساحة الدكتور محمد إبراهيم خليل:

Self-Determination: An alternative strategy, Spotlight, SCF, Cambridge, UK, 1997.

11- أشارت صحيفة واشنطن بوسـت قلاً عن مصادر الإستخبارات الأمريكية إلى أن السودان ضمن الدول الأكثر عرضة لسنوات قادمة لمخاطر النزاعات العرقية. فقد كان في العام 1995 أكثر من 20 دولة تشهد نزاعات عرقية حادة، معظمها أفريقية أو تعيش فيها غالبية إسلامية وهي: الصومال، أفغانستان، السودان، إريتريا، بوسنة، العراق، باكستان، إيران، طاجيكستان، إذربيجان، بالإضافة إلى تنزانيا وأنغولا وبورندي وزائير ورواندا وجورجيا وإثيوبيا وسيراليونكا، [شدة وكالة الصحافة الفرنسية AFP، باريس، 1994/12/16].

12- مناج قوات وراك والحركة الشعبية في مكث الموت (وات، كنفور، أبود) وخاصة المذاج التي هذتها قوات البوير ضد قبيلة الديبكا في مطقني بور (عشيرة بور) وكنفور (عشيرة البوك)، وسقط رأس قرق. تم تعطيل الموضوع في عدد من الصحف العربية والفرنسية بالتصليل، انظر [الشرق الأوسط، 1993/3/31، 1998/10/12؛ الحياة، 1994/7/31، 1995/9/23، 1995/10/10، 1995/11/14؛ الأهرام، 1993/5/17؛ والتحقق المصور للصحفية عفاف زين "مكث الموت السوداني"، [الوسط، 1993/8/30]، والتقرير "Tribal Hatreds Fuel Sudan's War of Rebels", *Sunday Telegraph*, 26/1/1992.

كما يمكن متابعة رصد أجهزة الأمن الحاربي السودانية للمناجح في جنوب السودان من خلال تقرير "الصراع السياسي والقبلي داخل حركة التمرد"، الذي خصه الدكتور فتح الرحمن القاضي، في صحيفة السفارة السودانية، لندن [السودان، 1995/2/22]. ووفقاً على آثارها البشعة الباقية خلال زيارتنا الميدانية المتكررة لمساح السليبات في جنوب السودان خلال الفترة ما بين نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 وسبتمبر (أيلول) 1998. انظر أيضاً مقابلاتنا الصحفية مع الدكتور لأم أكول، "مسيب وقف المزايدات بحق تقرير المصير، وقرق ليس هو المسلك الوحيد لجنوب السودان"، [الخرطوم، 1995/12/29].

13- انظر حزمة النعوت والصفات التي أطلقها السياسي برأ ملوال ديق (دينكا، بحر النزال) على ريباك مشار تيدورقون (نور، أعالي النيل). اعداد نشره صحيفة السودان الديمقراطية (Sudan Democratic Gazette)، خاصة خلال الفترة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) 1991 إلى ديسمبر (كانون الأول) 1999.

14- في مقابلة مع جيك بير لأكو (باري، الإسنائية)، [السودان الحديث، 1992/5/10]، قال: "أما قرق فليس أكثر من عبل عاش وحيث خارج التاريخ، وينظر مقعده في منزلة التاريخ مع أشباهه؛ وأما القارة فسبني ثروة وكثرة مها أحسنها الحاراج... وأدعو لمخ جائرة نوبل لقرق الدفاع الشجي التي بذلت القروس وقدمت الشهداء... وأمل أن أرى ابني متوقفاً في مدرسة الوطن المييب وباعها صلباً صلداً على خطى شيخ عبيد ختم الشهيد!"

كان جيك من صفار المولطين في مدينة جوبا قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989. وتم تعيينه بقرار سياسي محافظاً للخرطوم (1991-1993)، ثم قرق بعد ذلك ليصير نائباً لوالى بحر الجبل ووزيراً للمالية فيها. وفي العام 1995 عين عضواً في المجلس الوطني (البرلمان)، وروشح عنه العام 1996 لرئاسة الجمهورية!

انظر أيضاً إلى دور الأسقف قيرال ورويك جوبو (دينكا، برول، بحر النزال)، وزير الدولة للشئون الخارجية منذ يوليو (تموز) 1992 وهو أيضاً مسؤول الكنيسة الأنجليكانية (البريطانية) الأولى في السودان. كان يعمل في الاستخبارات العسكرية منذ 1970 ظل منها إلى إدارة التعليم الديني في مدينة جوبا ومنها إلى بيروت لدراة علم اللاهوت. تم تعيينه بعد ذلك في المجلس الوطني الانتقالي بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989. تم توظيفه بعد مرحلة التدويب في كسب الرأي العام المسيحي للتصدي لمحاولات الكنائس الغربية عن الوضع في السودان ولترتيب زيارة بابا الفاتيكان في فبراير (آذار) 1993 إلى السودان، ودعوة الدكتور جورج كيري رئيس أساقفة الكنيسة في بريطانيا، والإشراف على تنظيم مؤتمر "حوار بين الأديان" الذي عقد في الخرطوم، أبريل (نيسان) 1993. وكان قد شفى في عدد من التصريحات تعرض المسيحيين في السودان إلى الإضطهاد [القدس، 11/10/1992]. انظر أيضاً تصريح الأسقف قيرال (الشرق الأوسط، 1993/5/18): "الإهمامات الخاصة بقضية انتهاك حقوق الإنسان غير حقيقية... مقصود بها محاصرة السودان".

انظر أيضاً مقالة دينج وريمان (دينكا، بحر النزال)، [القرات المسلحة، 1992/8/11]: "لقد تكشفت حقيقة قرق قبيلة الدينكا... ان معظما لا يتيمه الآن وحتى بالنسبة لنا كسلبين في قبيلة الدينكا فإن أعراف القبيلة ترفض مماوسات جون قرق".

المدير بالذكر هنا ان جون قرق وريباك مشار كليهما مسيحيين وينتميان إلى المذهب الكاثوليكي.

وضع الكيسة في السودان انظر تقرير
 "Sudanese Christians Forced to Convert", *The Times*,
 17/10/1992.

15- انظر مقالة عثمان إبراهيم الطويل (مجنن، الإستراتيجية)، "المجربين بين كاشة الزحديين
 والإصماليين"، [الإقصاد الوطني، 1994/5/2] والتي ذكر فيها:

"إن المحرف أساسا يصعب الآن من أن تحول القيدالية إلى أوضاع
 توظيفية اعاشية... فالمجربون قد نالوا نصيب الأسد في التوظيفات
 القيدالية الحالية، فمن بين 26 ولاية كان نصيبهم 10 ولايات و11
 ولاية و72 وزيرا وما يزيد عن 46% من عدد المحافظين في البلاد
 بجانب المناصب المقدمة في مؤسسة رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني
 ومجلس الوزراء بجانب وزراء الدولة بالوزارات المركزية وأعضاء
 مجالس ادارات البنوك والمؤسسات المالية التابعة للدولة. فهل يمكن أن
 يكون هذا التمثيل مجرد مساواة في الحقوق السياسية أم هو
 إمتياز... فالمجربون في ظل هذه الثورة يمكنهم الأغلبية ولذا نجد
 اتجاهها جنراليا نال من التمثيل ما ناله المجرب في ظل هذه الثورة...
 لنأخذ وضع الأقليات في العالم كيف يتم تمثيلهم؟ هل لهم وجود جده
 الأعداد الضخمة؟"

مثل المجربون 40% ثريا من نسبة المشاركين في كل المؤتمرات التالية: "المحوار الوطني" الذي عقد في
 سبتمبر (أيلول) 1989، المؤتمر الاقتصادي أكتوبر (تشرين الأول) 1989، مؤتمر "الديمقراطية"،
 ديسمبر (كانون الأول) 1989؛ "الإعلام"، فبراير (شباط) 1990؛ "النظام السياسي"، أغسطس
 (آب) 1990؛ "الناظرين"، فبراير (شباط) 1991؛ وشارك 1000 جنوبي في أعمال مؤتمر
 "الإستراتيجية القومية الشاملة"، الذي عقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1991. وكل ذلك كلف
 مصاريف للضفافة تعد بالملايين من الدولارات. مجلس تنفيذي للمجرب يتكون اليوم من رئيس بدرجة
 مساعد رئيس الجمهورية وأبيه و13 وزيرا و10 ولاية و3 مستشارين، وهو مؤسس على الإسترضاء
 والتوازات القبلية والمجهرية والرشوة السياسية كما علق عدد من المراقبين.

16- يعتبر السياسي أحمد أبو دينق (ديكا، بحر الغزال) رجلا كل التصول في السياسة السودانية بلا
 منازع. فقد كان سكرتيرا لحزب سائر في الفترة التعددية الثانية وأتيا برلمانيا في العام 1968. التحق
 بركب ستة أحزاب الجنرال نمري في مايو (آيار) 1969، وشارك طولا وعرضا في كل مؤسساتها
 التشريعية والأقليمية والمركزية (نائب رئيس مجلس الشعب الإقليمي وعضوا في كل مجالس الشعب
 المركزية الخمسة) والتفذية (مفوضا ثم نائب حاكم بحر الغزال)؛ ثم قفز إلى ركب التعددية الثالثة أتيا
 برلمانيا ممثلا لحزب الجمع السياسي لمجرب السودان (SSPA) وانضم إلى تشكيلات حكومات
 الصادق المهدي ووزيرا للري والطاقة مايو (آيار) 1986 ووزيرا للواصلات في كل من وزير (حزبان)
 1987، ومايو (آيار) 1988، وصار نائب رئيس الوزراء ووزيرا للزراعة في مارس (آذار)
 1989؛ وقد تم فصله من حزبه عندما رفض الإستقالة من الوزارة لتسير عن احتجاج المجرب على
 سياساتها في فبراير (شباط) 1987. وواصل يسيره بانضمامه للمجلس الإنتقالي المنع بعد إقلاب
 يونيو (حزيران) 1989، أتيا لرئيسه وكان رئيسا للجنة حقوق الإنسان فيه في فترة من أسلاك فترات
 الإنتهاكات في تاريخ السودان، وواقع في كل المحافل مجلسا عن سياسات الحكومة [الإقصاد الوطني، 30
 1992/5؛ السودان الحديث، 1992/8/4]. ولم يكشف بشاعتها إلا عندما رفض لملاحه بأن
 يمن في وظيفة سياحية قيادية (حسب رواية مصادر صحفية)، فقفل إلى ركب المعارضة في ديسمبر
 (كانون الثاني) 1993، وطلب اللجوء السياسي في بريطانيا، وحاول إنشاء منظمة للإغاثة، هدفها

"تكتلة الجهد الذي يذله السودانيون في مجال حقوق الإنسان"، [المحرطم 1994/11/23]. انظر أيضا الحياة والشرق الأوسط، 1994/1/12، المحرطم 1994/1/15، ومقابلة مع صحيفة الأهرام، 1994/1/17، بالإضافة إلى مقالته "وحدة السودان: دومة المبادئ المتنافسة"، [المحرطم، 1994/11/10] وحواره مع حيدر طه وإفانج عباس، "هذا النظام لا يسقط إلا بالثورة"، [المحرطم، 1995/1/3]. السيرة الذاتية لسياسيين آخرين من الجنوب مثل ماثيو أبود أباتق (ديبكا، بحر الفزال)، وأنجلو باجبارو ييدا (زائدي، الإستوائية) بجانب اللواء جوزيف لاقو باقا (أمادي، الإستوائية) تقدم نماذج أخرى تدعو للتأمل.

17- صلاح آل بندر: "حصاد الوهم: 1989-1994"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، يوليو (قوز) 1994].

18- صلاح آل بندر: "بوا لمولاد وبق"، [اتفاق جديدة، العدد الخامس، يوليو (قوز) 1993]. وهو ابن أحد سلاطين قبيلة الدينكا (عشيرة ملول، بحر الفزال)، سياسي وباشير. كان وزير اعلام الجبرال نيري لمدة 7 سنوات ونيف، مارس فيها دوره بامتياز كضابط "علاقات عامة" للنظام على حد وصفه - إلى الحد الذي ليس فيه العمامة والجلباب والعباءة (زبي أهل الشمال) لتسويق العبيدية في برطانيا [الشرق الأوسط، 1992/6/25]. يمكن التعرف على تطور آراءه في كتابه:

The Sudan: A second challenge to nationhood, Thornton, N York, USA, 1980.

ولفاحباته الشهيرة في غازية السودان الديمقراطية *Gazette* خلال الفترة بين يونيو (حزيران) 1990 وفبراير (شباط) 2000، لفترة طويلة نجح السياسي بوا لمولاد في المراوغة بموقفه من قضية الوحدة والاتصال. هذه هي المرة الأولى التي يحدد موقفه هذا بوضوح. انظر

"Why South Sudanese Should And Are Right To Call For Separation", *SDG*, September 1998.

19- صلاح آل بندر: "السودان وخيارات الشرعية الدولية"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، ديسمبر (كانون الأول) 1993]. انظر أيضا مقالنا "مرة أخرى: مسؤولية المجتمع الدولي"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، مارس (آذار) 1994].

20- اطلعا على تفاصيل "المشروع الأمريكي" لتكوين وإليات خلال فترة عملا كدير لإبرامج الأمانة الدولية، منظمة "حقوق الأقليات" (MRG) Minority Rights Group، ومقرها لندن (برطانيا). وقد أثبت الاستقالة، غير تادين، من تلك الوظيفة القباية المفرة إشهادا عن الشبهات في مارس (آذار) 1993. ومن حسن الحظ تكتشف بعض مناهل من خلال معارضة محاولة المنظمة بمساعدة الدكتور محمد الدين إبراهيم (مدير مركز ابن خلدون، عضو أمانة المنظمة) إقامة مؤتمر عن "الأقليات في العالم العربي" في القاهرة في منتصف مايو (آيار) 1994، وما راقها من جدل واسع في الصحف المصرية والعربية وتوقع 13 شخصية مهمة على وثيقة إدانة له. وشككت في نيات الجهات الأجنبية التي "ترد استخدام مصر جسرا وقطة لإطلاق لفظا أو ترتيبات اقليمية بم الحضر لها في الخفاء"، [الحياة، 1994/4/24]. انظر أيضا [السودان الحديث، 1994/4/19؛ المجلة 5/22/1994].

21- انظر مشروع جون فرتق [الشرق الأوسط، 1992/11/15] عن كوكثيرالية تقوم على أساس دولتين في السودان تحتفظ كل منهما بمحيش خاص ومؤسسات مستقلة، طرح أثناء المبادرة السبعينية للسلام في أوجبا 92/10/2. انظر مقالة الأستاذ فيصل محمد صالح "الكثيردالية إتحصال

صرح ولجهاز مشروع السودان الجديد، [الخرطوم، 1998/1/3]. وتشكك عدد كبير من المراقبين في سلامة تطبيق النظام الفيدرالي، بل يعتقد البعض ان نتائج ذلك ستكون أسوأ من الكونفيدرالية.

طرحته الجبهة القومية الإسلامية موضوع الفيدرالية كخروج من مأزق تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب لأول مرة في برنامجها "ميثاق السودان" الذي أصدرته في ديسمبر [كانين الأول] 1986. وتم تنقيته بإصدار سلسلة من المراسيم بعد انقلاب يونيو [حزيران] 1989 كان أولها في فبراير [شباط] 1991 بتأسيس الحكم الفيدرالي وأخيراً المرسوم الدستوري 13 "أجهزة الحكم الاتحادى" الصادر في ديسمبر [كانين الأول] 1995. تتميز تصريحات الدكتور منصور خالد المذكورة عن الموضوع من أوضاع العلاقات، الحديث عن الفيدرالية وسيلة لتطبيق قوانين سبتمبر بعد تقسيم السودان إلى ولايات، [الشرق الأوسط، 1989/10/21]؛ وفي حوار مع الصحيفة الفلسطينية هدى الحسيني [الشرق الأوسط، 1989/11/5] ذكر:

"الدعوة من جانب أي حزب شمالي الآن، تبني الفيدرالية هي دعوة مشكوك فيها؛ لأن الأحزاب الشمالية اعتبرت هذه الدعوة خيانة منذ 1953... أنا متع بأن الفيدرالية هي أسلم أسلوب لحكم السودان، لكن هم يعتقدون ان الفيدرالية ستكبح من فرض آرائهم، وفرض قوانين سبتمبر (الشريعة) بعد تقسيم السودان إلى ولايات... أهم شيء في الفيدرالية هو موضوع التوازنات... ان أهم شيء سييس موضوع الفيدرالية هو موضوع الجيش، لانه القوة الفارية... أمانا التجربة الهندية والتجربة الأمريكية. الأمر يتطلب إعادة هيكلة كاملة للجيش... وما يدعو اليه البعض لا علاقة له بالفيدرالية في واقع الأمر".

وأضاف توضيحاً آخر [الحياة، 1991/2/11] عندما ذكر بأن:

"قيست الفيدرالية قضية الأقليات إنما هي السلطة المركزية، وفي أي نظام فيدرالي يتقن الناس أولاً على طبيعة السلطة المركزية قبل التحدث عن الولايات أو الأقليات".

وصرح بعد ذلك [الورد، 1991/6/23] ان:

"فيدرالية الجبهة شريرة ومشهورة".

وأكد مرة أخرى [الحياة، 1991/6/30] بأنه:

"لا استقرار في السودان اذا لم تحسم قضية الدين والدولة".

وفي حوار مع الصحيفة المصرية أمانة النقاش [الأهالي، 1992/10/2] قال لما:

"الفيدرالية التي يدعو اليها البشير منشوشة".

الجدير بالذكر ان اثنان الجاني عام 1991 المادة 5(3) إستتت الولايات الجنوبية من مواد المحدود التسع (الجلد، القطع، الصلب... الخ) للشريعة الإسلامية.

22- مقالة معه، [السودان الحديث، 1992/5/30]. كان باولير كيدا (بارا، الإنشوائية) نائباً للدائرة 3، تركاك، عن حزب الشعب التقدمي خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989). انضم لاحقاً إلى ركب الإتحاد بعد انقلاب يونيو [حزيران] 1989. اظهر مقاله "لجميعيين: كانوا ينادون بالإتصال واصبحوا ينادون بالإتحاد"، [الأبام، 1988/5/6].

23- جوزيف، رئيس المجموعة هو إن فلدين ماجوك، أحد كبار السياسيين الجنوبيين وعضو أمانة الجنوب بحزب الأمة [أخبار السودان، 1992/10/6]. وكان بحرك قد استقال من المعارضة وعاد

إلى الخرطوم من القاهرة في سبتمبر (الجلد) 1993 بعد أن وضع يدها على وكالات الأنباء ذكر فيه:
 "أن التفاصيل تجمع بما فيها حزب الأمة وقت في احسان اجتهاد
 محاربات دولة سادية... وإن حركة فرق ثبت لها تسعى لقتل
 الجنوب وتفتت وحدة السودان".
 [سواء، السودان الحديث، الإتحاد الوطني، 1993/9/7].

24- صلاح آل بدر: "الجهة القوية الإسلامية السودانية: بين الحكم والمشاركة"، [صوت الكويت،
 1991/6/3 و1991/6/4].

25- انظر كتاب خير الشئون السودانية في برطانيا الدكتور بيتر وودورد:
Sudan, 1898-1989: The unstable state, by P. Woodward,
 BLR, London, UK, 1990.

أو ملخصه "السودان الدولة المضطربة"، [الشرق الأوسط، 1992/1/12]. انظر أيضا رأي
 الدكتور مدثر عبد الرحيم (مدير جامعة امدردمان الإسلامية وعضو المجلس الوطني بعد انقلاب يونيو
 (حزيران) 1989، وإستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) عن الوضع بعد [انقلاب البشير [الخرطوم،
 94/9/29]:

أصبح المجتمع السوداني منقسماً على نفسه انقساماً عميقاً وحاداً،
 إذا لم يتم تلافى ذلك الانقسام فسجاءز نتاجه كل خلاف وخضام
 وقع في تاريخ السودان الحديث... إنه انقسام لا أعلم له نظيراً إلا
 الشقاق العميق الذي حدث في عهد الخليفة عبد الله التامشي
 (1885-1898) وسجاءز في خطورة ليس هذا الجليل فحسب
 ولكن الأجيال المقبلة أيضاً... إن تلك الكوارث تجر في أذيالها تصدع
 الكيان السياسي الذي نبش في إطاره بل انهياره من أركانه.

وما صرح به العقيد جين فرقي، قائد "جيش تحرير شعوب السودان"، [الحياة، 1995/11/14]:
 "أخشى ما نخشاه، ولج السودان التفتق الإتحادي الذي عواقبه مائلة
 أمامنا في عدد من دول قارتنا منها ليبيا والصومال: حين نهارت
 الدولة نهائياً وغدت القوضى سيده الموقب".

راجع أيضاً مقالات المعلق السياسي المخضرم الأستاذ محمد الحسن أحمد بصحيفة الشرق الأوسط
 للتعرف على نبض الشارع عن شوار المغرب والسلام في السودان وترومتر الرأي العام الشمالي خاصة
 فيما يتعلق بأحداث الجديب. والجدير بالذكر هنا أن عدد من السفارات ومراكز الأنباء المختصة
 والاستخبارات تحرس على ترجمتها فوراً كل ثلاثة (كانت في الماضي كل سبت) وتوزيع ملخصها
 على المبعين بالشأن السوداني في غرب أوروبا وشمال أمريكا وإسرائيل. عبر المقالات التي نشرت في
 1991/11/30، 1992/9/8، 1992/10/13، 1993/4/13، 1993/5/18، 1994/7/7،
 نماذج يمكن الرجوع إليها عن تجديد آمال الإتحاليين ومطالبة تحريك وحدة السودان
 ومطالبة تجميع تحت مظلة تدخل دولية بشانف التآمر الكسبي وسريلية نصب الجهة الإسلامية
 الحاكمة في الخرطوم). ختم مقال 1992/10/13 ملحقاً:

أنتي شخصياً أحس عجز عن عيني وأكاد أرى أناسي بلاداً في طريقها
 إلى زوال دون أن يلبس المرء أبه بألفة لمل في عمل شئ (استاذاً،
 فالمحكمة سائرة في غيبها وخيبرتها والممارسة حائرة خائرة وكل
 أصدقاء السودان وضرو أيدهم عنه وأداروا له عقودهم بل أنفسهم
 في صفوف المتربعين!".

وقتها سألتني مسؤول برطاني مكلف بتابعة الشأن السوداني:

"ماذا تمتد، هل بأنفسهم هذه بقصد؟ نحن سنتر الحسن أم بقصد مصر أم العربية السعودية؟"

كانت إجابتي:

"بالطبع، أنه بقصدكم أتم بالدرجة الأولى، شركاؤنا في الجريمة".

وعندما سألتني أحد أقرائي: "بالنهي... إنا محمد الحسن ما قصد مصر؟" قلت له - دون تردد - "حسني مبارك".

يجانب أن الحكومة السودانية تستخدم الموضوع كرقرقة ضغط على مصر والدول العربية من وقت لآخر. انظر تصريح الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل (وزير العلاقات الخارجية) لوكالة الشرق الأوسط [الأهرام، 1999/7/30]:

"أعيايا الأصدقاء والأصدقاء ومن مهمهم أسر السودان في إطار المنهج الجماهيري للأنس القوي والالتصبي إلى أن يدعوا تصدي الحكومة لمحاولات تشكيل السودان ومحاولات الإقصاء من وحدته".

26- في هذه المرحلة من النزاع السوداني، هناك أكثر من مليونين مائتا ضحايا لهذه الحرب، هذا أعلى رقم وصل إليه نزاع في أي مكان في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. هناك أكثر من 350 ألف لاجئ مسجّل في دولها في الدول المجاورة، وحوالي 5 ملايين نازح من مناطق الحرب إلى أجزاء أخرى من السودان. بالإضافة إلى مايزيد عن 100 ألف لاجئ مسجّل في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وإستراليا. بينما هناك حوالي 1 ½ مليون سوداني غادروا البلاد إلى دول لا تمنحهم عادة صفة "اللاجئ" مثل ليبيا ومصر ودول الجزيرة العربية.

27- انظر مقالة الدكتور نادر عبد اللطيف محمد:

"*Militarisation in Sudan*", *Armed Forces and Society*, 19(3), 1993.

ودراسة العبيد أحمد التميمي عبد الرحمن: "بحث رفع مستوى الإدارة، حالة القوات المسلحة السودانية"، بحث رقم 12045، الدورة الخامسة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. وانظر أيضا دراسة التقدم ماشم علي عمر: "تعدد مصادر السلاح وأثره على القوات المسلحة السودانية"، كلية القادة والأركان، وزارة الدفاع (دون تاريخ).

28- صلاح آل بدير: "الحرب الأهلية: بين لبنان والسودان"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، مايو (آيار) 1995].

29- صلاح آل بدير: "فضلا الحرب والسلام: 1955-1995"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، أغسطس (آب) 1995].

30- صلاح آل بدير: "مسك الحقام وأحلام السلام"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، ديسمبر (كانون الأول) 1994]. علق الدكتور منصور خالد على حملات الحكومة العسكرية [الشرق الأوسط، 1992/4/18] قائلا إن الحملات:

"برمتها هي تخليق سياسيين وليس عسكريين. وأشهر القادة ستكشف أن أكبر مجزرة حدثت في تاريخ الجيش السوداني لم تحقق غرضات الذين أرتكبوها وشغلوا لها".

31- صلاح آل بدير: "مؤتمر أممنا: هل يجدل المسار في إتياء الوصول إلى المائدة المجيدة؟"، [الحرطيم، 1995/7/20] والذي ذكرناه فيه:

"تجاوز ضحايا النزاع المرر 4 أضعاف ضحايا قنبلة هيروشيا النووية وسلاطين التازحين والمشردين والكجنين، يمثلون اليوم 70٪ من جملة لاجئ أفريقي. وصرف دافع الضرائب السوداني ما يزيد عن 10 مليار دولار لتمييز حملات الحكومة العسكرية فقط، ما هيك عن الدمار المادي وفقدان عائد الموارد المدنية والبتولية والزراعية في مناطق السليبات، بل أفزرت مضاعفات تهديد الكيان السياسي للسودان نفسه وصارت البلاد رمزا للجمع والمرض والفقر والإجهاار السياسي والاقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في دوائر الإعلام العالمي... ولكن 40 عاما تمر وأهل البلاد مازالوا يبحثون عن أول الطريق للخروج من المأزق. ولعل في قرارات مؤتمر أجميرا الأخير ما قد يُمدل المسار في اتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة التي تدخل السودان في رحاب الوطن الواحد أو شرطه في إطار حسن الجوار".

32- راجع شهادة مولا ايل الير "جنوب السودان: السادي في قس المواقف والعهود"، محمد بشير سعيد (ترجمة)، مبدلات الحدود، المملكة المتحدة، 1992. يعتبر هذا الكتاب، الذي انجزه بعد 5 سنوات من التحضير في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 وجهة نظر سياسي بارز شارك في صنع الأحداث على المسترئ الإقليمي (رئيس المجلس الحاكم في الجنوب لمدة 9 سنوات) والمركزي (نائب رئيس الجمهورية لما يقارب 10 سنوات). وهو ينسب الي قبيلة دينكا برد (أعالي النيل) وأحد مؤسسي والكوثير العام لحزب "جبهة الجنوب"، ومثلها البرلماني (1965).

33- صلاح آل بدير: "وزارة الدفاع المصرية: بيان المحدثات الرئيسية تعامل الحكومة المصرية مع الشؤون السودانية"، ملخص لدراسة اشرف عليها الجنرال صالح عبد الصمد صالح، خبير الأمن القومي المصري، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، [المستلة، 1996/7/8 و 1996/7/15].

34- صلاح آل بدير: "أزمة الاقتصاد السوداني: الجذور وروايج الإصلاح"، ومقالة "أزمة الاقتصاد السوداني: تحولات المفترق"، [الحياة، 1990/10/17 و 1990/10/18].

35- صلاح آل بدير: "تسار الأحداث تجاوز الدعة للتصالح والوفاء"، [الحياة، 1997/3/28].

36- صلاح آل بدير: "المطلوب تنفيذ قائمة خيارات، سودانياً، تأمين المستقبل"، [الحياة، 3/27/1997].

37- أحمد يوسف هاشم: "هذا الخلل في حياتنا"، [النهضة، 1932/1/24].

38- صلاح آل بدير: "فرص السلام في السودان والجهود الدولية"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، فبراير (شباط) 1993].

39- انظر مقالة الدكتور عمرو عبد السميع معنا، "قراءة في أوراق المعارضة السودانية: سر عملية تشكي"، [الأهرام، 1995/9/23].

40- صلاح آل بدير: "علي عشان محمد طه: الرجل الذي فقد ظله"، [الزمان الجديدة، أبريل (نيسان) 2000]. "مجموعة المشرّة" هي مجموعة الأفراد التي تسمى الي تأسيس دولة في السودان على خطى النموذج التركي. وهي دولة يرتكز نظامها على تمثيل مصالح الفئات المستعبدة منه وظيفياً

في عدد محدود من التيارات السياسية المرخص لها من قبل الدولة، وقد أعطيت حق احتكار تمثيل قطاعاتها في مجال التحكم في اختيار قياداتها وفي الآليات التي تعبر من خلالها عن مطالبها وتأييدها للنظام القائم. وتستند إلى كوادر "بالمهجة القومية الإسلامية" بقيادة الحزب الأسي أحمد عبد الرحمن محمد (وزير داخلية الجنرال غبري، 1980-1984) ومن أهم عناصرها كل من الدكتور إبراهيم أحمد عمر (مساعد رئيس الجمهورية) وعوض أحمد الجاز (وزير الطاقة والنفط) وأرفع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية للسلام) وغازي صلاح الدين السباني (وزير الإعلام) ومحبوب الحليفة (والي الخرطوم) ومحمد طاهر آبل (وزير الطرق والمواصلات) وأحمد علي كرتي (ممنق قوات الدفاع الشعبي) وسكي علي بلال (وزير التجارة الخارجية). وتعتبر هي الحلقة القيادية التي يتحرك من خلالها علي عثمان محمد طه (نائب رئيس الجمهورية) وعثمان خالد مضي (رجل أعمال) في صراعهم مع الدكتور القزافي وبجموعته، التي خسرت جولة أساسية في الصراع على السلطة نهاية العام 1999، من خلال مؤسسة رئاسة الجمهورية بقيادة الجنرال عمر البشير [لقب "المهجة القومية الإسلامية"، وحدة الوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- نمواذج الإدانات المتكررة لها بالعنصرية يمكن مراجعته على سبيل المثال في [الشرق الأوسط، الأعداد 1985/10/29، 1984/11/25، 1985/10/1، 1985/12/19، 1985/12/30]؛ ومقابلي السياسي فيليب عباس غبرش (نواب، جنوب كردفان)، رئيس الحزب القوي السوداني مع مجلة [Sudanow، فبراير (شباط) 1986 وأغسطس (آب) 1987]. وصلة العنصرية هي السائدة في الخطاب السياسي لمؤسسة المجلة في السودان خلف عدد كل منحنى يشير إلى نهوض للجموعات الثقافية المهشة في السودان. وقد أوجز أمرها الدكتور منصور خالد (دبلوماسي وخير إستشار من شمال السودان) المستشار السياسي للشيد جين فوك حين كتب:

"والعنصرية هذه... هي صفة بالصفها أهل الشمال بكل صاحب حق بعض للسلطة بمقتضى من عناصر السودان غير العربية، وكلها أما حقوق سياسية أو اقتصادية لا شأن لها بالأصل العربي أو الميت. وفيما يبدو فإن التصحية العرقية عند بعض أهل الشمال لم ينج منها حتى الذين ينسبون منهم للصحة الإسلامية، علما بأن الإسلام دين لا يتفاضل عربه على عجمه إلا بالتقوى".

انظر كتابه "الخبية السودانية وإدمان التشل"، ص 261.

42- مؤشرات ذلك هو أنها تجتمعت خلف شعار "القوى الجديدة" بقيادة الصادق المهدي (1966-1969) وخلال الفترة النبرية (1970-1985) عبرت عن نفسها في تسويق مواقف نواب دارفور مع إقتاضات 1979-1980 وفي موقفها من أمر الحكم الإقليمي ككل ورئيسية في مجالس الشعب الإقليمية والمركزي؛ بالإضافة إلى انضمامها في 1986/1/27 إلى جبهة واحدة "تضامن قوى الريف" مكونة من 13 تجمعا وحزبا من جبال اتريا ودارفور والأحسا والجوب وشرق السودان، انظر [الأيام، 1985/12/20، Sudanow، Feb 1986].

43- صلاح آل بدر: "ماذا بعد مؤتمر أسمر"، غازية السودان الديمقراطية (SDG)، يوليو (تموز) 1995؛ وانظر أيضا مقالنا "مؤتمر التجمع بأسمر... ثم ماذا بعد؟"، [الخرطوم، 7/4/1995].

44- صلاح آل بدر: "هل يخرج السودان من زمن الطائفية إلى عصر الوطن؟"، غازية السودان الديمقراطية (SDG)، أغسطس (آب) 1994.

45- صلاح آل بدر: "تسكسات إعلان نيروي"، غازية السودان الديمقراطية (SDG)، مايو

(آل 1993).

46- صلاح آل بندر: "السودان: مرحلة جديدة أم فترة جديدة"، غازية السودان الديمقراطية (SDG)، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993.

47- تسارع خطوات تدخل المسألة السودانية منذ أن عبت اطاره كلفتين في 1999/8/28 هاري جونسون، عضو مجلس النواب السابق عن ولاية فلوريدا، كبحوث خاص. واعتبار مرجعية السياسية يبدو الأمر أكثر خطورة. فهو معروف علاقته مع التيار المتشدد في الحزب الديمقراطي وذو ارتباطات مسيحية أصولية، وقد زار الجنوب أكثر من مرة للتحقق من دعاوى الإشتقاق وانتهاكات حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى نجاح الحكومة الأمريكية في نقل سياسات العقوبات بمسئرها الاقتصادية والسياسية والسكينة من النطاق القروي إلى الجباي على قاعدة قرار مجلس الأمن 1044 الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996 و1054 في أبريل (نيسان) 1996، والتي ضاعف من حدتها قرار الرئيس الأمريكي في 1997/11/4، بتوسيع نطاق العقوبات على الحكومة السودانية ليشمل فرض حظر اقتصادي كامل. يشرح منه في تحديداً عدم بلورة موقف سياسي جديوي مرحد تجاه الشمال لتقرر مستقبله والحرك تحت مظله على المستويين الداخلي والإقليمي والدولي. والمخلفات مازالت عميقة وقابلة للزبد من التخريب والتزوق من جراء كسب الحكومة لعدد كبير من أعداء "حركة تحرر شعوب السودان" لجانها، ونجاحها في ربط التدخل بمشاريع تقسيم السودان بعد أن صار مرفوضاً بشكل واضح من الدول الغربية، والآثار السلبية للقصف الأمريكي لمصنع الشاء واستشاره لدفع قمة الإرهاب بالإضافة إلى سعيها نحو المصالحة مع حزبي الأمة والإتحادي ودول الجوار. انظر أيضاً مقال الأستاذ محمد الحسن أحمد "ظاهرة الإحتلال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تمزج وحدة البلاد"، (الشروق الأوسط، 1998/11/24) والذي كان له أثر كبير، بجانب التعصبات بين الديبكا والنبر وأحداث وواندا، في بلورة موقف مضاد للإحتلال في دوائر الأمن والمخارجية البريطانية.

48- صلاح آل بندر: "مشكلة الأقليات في السودان والشرعية الدولية"، غازية السودان الديمقراطية (SDG)، يناير (كانون الثاني) 1993. ونظروا الذي نشر في 1993/2/10 عن مأساة أقباط السودان بواسطة أفريقيا ووتش:

"The Copts: Passive Survivor Under Threat", Africa Watch.

ومقانا:

"Copts of the Nile Valley", Outsider, April 1993.

ونذكر هنا على سبيل المثال، أيضاً، رأي الدكتور أحمد علي الإمام، مستشار رئيس الجمهورية عمر البشير لشؤون التاصيل الإسلامي (كان مدبراً لجامعة القرآن الكريم، دكتوراه من معهد الدراسات الإسلامية بأثينا في أسكتلندا 1982). فهو لا يجد تحريماً في موضوع فرض الجزية على غير المسلمين في السودان باعتبارها عقد الذمة، وخياراً أن يترك المقاتل غير المسلم القتال، مع احتساب دخوله في الإسلام. وهو يرى إسقاطها قطعاً عن غير المسلمين الذين يشتركون مع الجيش ويزودون خدمات عسكرية، تطبيق الشرعة الإسلامية في مجتمع متعدد الملل واللحل والثقافات الجعرة السودانية، (قرارات سياسية، مركز دراسات الإسلام والملا (الولايات المتحدة) العدد 4، صيف 1994). وعن اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم نشرت نيويورك تايمز تقريراً مطولاً في 1998/4/5. وانظر أيضاً مواصلة الاعتداءات على الكنائس وعدما في ولاية الخرطوم باعتبارها عشوائية بيت دون تراخيص (الأهرام، 1999/8/12). المجدد بالذكر هنا أن التعديلات بشرف عليها جبر عثمان مرعي (دور سلم تشدد) مدير قطاع الكنائس، وزارة التخطيط الإجتماعي.

49- صلاح آل بندر: "منظمة الشؤون الدولية تدعو إستمرار التحذيب في السودان"، إغازية السودان الديمقراطية (SDG)، مارس (آذار) 1993.

50- دتري المرحوم الشيخ الشعراوي (تاه تفرزتي، القاهرة، 1993/7/30) فيما يتعلق بالآثار من عمليات الإسترقاق وسي النساء في ساحر الصليات في السودان:
 "كأن الإسلام يبيع الإسترقاق في الحرب، وإن الأسرى رجالاً ونساء
 يترقون. وقد شيع الله ذلك ليشجع المحاربين على عدم قتل المشركين
 عند القوز بهم والتدرة عليهم، فيكون الرق هو إيقاظاً لهم من الموت.
 وعلى ذلك فلا ينبغي لمن جاءهم الإسلام أن يأتوا من السودية
 والقتل. أما معاشرة النساء الأسيرات معاشرة الأزواج ففي هذا
 تكريم لمن إذ يفعل من السيد ما يفعله مع زوجته".
 انظر أيضاً [القدس العربي، 1993/11/2].

51- انظر "السودان واحتمالات التدخل الدولي"، موضوع غلاف، [الجلية، 1993/4/21].
 تحزني على مقابلات مع الساتور فرايك ووف، عضو الكونغرس الأمريكي؛ وهو من أكثر المتحمسين
 للتدخل الأمريكي في السودان، و3 سياسيين. ذكر برنا ملول (قيادي في جبهة التحرير سابقاً، وعضو
 القيادة العليا للجمع الوطني الديمقراطي) أن:

"بدأ التدخل مزيج لبد مستقل، ولكن إذا كانت حكومة البلد غير
 مكترية لموت الشعب بالبليلة... فن التليبي ان يكون للتدخل
 انكاسات إيجابية لأنه سيؤدي إلى وقف الموت الجماعي ضمن إطار
 المسؤولية الإنسانية، لأن أهمية المحافظة على المواطن تروق أهمية ما
 تدعيه الحكومات حول حق السيادة".

وذكر مبارك المهدي (وزير الداخلية السابق، وقيادي حزب الأمة، والأمين العام للجمع الوطني
 المعارض) ان التدخل الدولي:

"يخرج من دائرة احتمال توقيه إلى وقوعه بالفعل منذ مارس (آذار)
 1992، عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
 قرارات لم تكف لإدانة السودان لإتهامه حقوق الإنسان، وإنما
 اشترت مقروا ليذهب وينقب في أعمال الحكومة... وليس سرا
 ان هناك اتصالات ومشاورات لترجيح الخيار العسكري لأن ذات
 الأسباب التي أدت للتدخل في الصومال والعراق ستوفره بالنسبة
 للوضع في السودان".

وذكر التوم محمد التوم (وزير الإعلام، الفترة المتعددة الثالثة، قيادي في حزب الإتحادي الديمقراطي) ان:
 "التدخل أمر حتمي ولا خيار للمعارضة فيه. ولا أحسب انه
 سيؤدي إلى تفريق وحدة السودان إذا تم بالطريقة التي تم بها في
 الصومال".

وختم التحقيق علي باسن (سفير الحكومة السودانية في بريطانيا) قائلاً:
 "اتفق كثيرون رغم اختلاف وجهات نظرهم على الدعوة إلى التدخل
 ولكن أمداده المتأخرة. المعارضة تدعو إليه بعد ان ينست من منازلة
 الحكومة واستقاطها... هذه الحكومة لن تسلم ولن تسمح بأن يمد
 التاريخ قسه، وإن السلطة لن تعود إلى أولئك إلا على إحصاء هذه
 الحكومة".

52- صلاح آل بندر: "صفحة كارلوس وتعدديات في صدد دور حسن الترابي المفتي-المعلن"، [الحياة، 1994/8/26]. انظر أيضا "صفحة كارلوس: مؤشرات وانكسارات"، [إغازية السودان الديمقراطية (SDG)، سبتمبر (أيلول) 1994].

53- لمعلومات تفصيلية عن جذور الخلافات في "حركة تحرير شعوب السودان" انظر كتاب بيتر أدوك نيايا:

The Politics of Liberation in South Sudan: An insider's view, by P. Nyaba, Fountain Publishers, Kampala, Uganda, 1997.

54- التدابير مبنية على أكثر من مصدر رسمي وإعلامي وأكاديمي. جميعا اتفقت على أن التكلفة البيئية هي مليونا دولار. بالإضافة إلى أن الرقم شبه ذكره مولانا أيل ألير في كتابه (تقضى المهود، النسخة العربية، ص 272) وأكده السياسي أبو أنجر، [المحيط، 1995/1/3]، ومن موقع مشاركتهما الشخصية في دهايز الحكم، انظر أيضا تصريح الأستاذ عبد الرحيم حمدي، وزير المالية الأسبق، رئيس مجلس إدارة سوق الأوراق المالية ومالك الإستثمار [الشرق الأوسط، 4/28/1992]:

"عندما نتحدث عن الحرب في جنوب السودان لا نتحدث عن فواتير وتكلفة لأن أولوياتنا حسم الحرب مهما كلفت من أرواح وأميك عن المال".

المدير بالذکر منا أن ميزانية العام 1993 رصدت 62 مليار جنيه قطاع الأمن والخدمات السيادية و300 مليون جنيه (ما يعادل 150 ألف دولار أمريكي) لخدمات التعليم بجميع مراحله.

تكلفة "حركة تحرير شعوب السودان" مبنية من واقع مواجهة المديانة والإستسلام من بعض الأشخاص ذوي الصلة بمواجهة بدو الصرف على ميزانيتها المرسدة للسلطات والإدارة المدنية والمكاتب الخارجية في 13 دولة حول العالم، وجيش من المحاربين والمناصرين يقدر بحوالي 100 ألف، وكوادر إدارية وسياسية تقدر بحوالي 5 آلاف شخص. بالإضافة إلى سجلات الملح والإعانات التي تقدمها المنظمات الطوعية الغربية والدول الداعمة وتجارها الداخلية والمحاربة واستشاراتها في شرق أفريقيا وغرب أوروبا وشمال أمريكا ومصر.

55- تقرير منظمة الوحدة الأفريقية، [المحيط، 1995/6/6].

56- انظر تصريح محمد عبد الرحمن أبو شورة، سوق الأوراق المالية، عن أسوأ السوفاتين المستشرة بالخارج، [المحيط، 1997/8/14]؛ وانظر مقالة الصادق المهدي: "السوفان إلى أين؟"، [الشرق الأوسط، 1996/7/15].

57- محمد يوسفي: "صحراء إسلامية تم أفريقيا والعربية لم تعد لغة إقليمية فيها"، [الشرق الأوسط، 2000/1/21].

58- صندوق النقد العربي: "تراجع العجز الفئائية العربية"، ملخص التقرير منشور في الأهرام، 13/1999/9/، وانظر ملخص تقرير "الإستراتيجية القومية الشاملة"، [الشرق الأوسط، 5/26/1992].

59- انظر مقابلة مع الصحفية اللبنانية نورا فاخوري: "سوفان... أم أكثر؟"، [الجملة، 10/2/1992].

[1985].

60- انظر ملخص خطة الحكومة المصرية، "استعداداً للقرن 21: استراتيجية جديدة للقبلة"، [الأهرام، 1999/8/23].

61- انظر مقابلة مع الدكتور جويس إسماعيل، خبيرة الموارد، برنامج الشرق الأدنى، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة جورجتاون، واشنطن (أمريكا) في إنترناشيونال هيرالد تريبيون: "Egypt is African and its principal problem is water", *International Herald Tribune*, 22/2/1985.

تحصل مصر حالياً على 55 مليار متر مكعب من مياه النيل مستغليها بالكاد لتغطية إحتياجاتها، بل مستحقين في حاجة ماسة لما يعادل 5 مليارات أخرى العام 2025 لم يتوصل بعد إلى كيفية الحصول عليها. وما زاد الطين بلة تخط مشروعات جوفلي. انظر مداخلة الفريق كمال حسن علي، وزير دفاع ورئيس وزراء مصر الأسبق، "النيل غير قابل للتفاوض مع إسرائيل"، ندوة متطلبات الأمن المصري، تاليف [الشرق الأوسط، 1992/3/27]. وخلال 40 عاماً لم تنجح مصر في إستصلاح أكثر من 1.3 مليون هكتار، وتصل الحكومة على أكمال مشروع منخفض توشكي الذي بدأ العمل فيه يناير 1997 بتمويل مصرية تبلغ 120 مليار متر مكعب، إضافة إلى 160 مليار يقوم بتأسيسها البنك العالمي. تبلغ تكلفة مشروع توشكي 90 مليار دولار ويضيف أرضاً زراعية في مرحلته الأولى لا تتجاوز 330 ألف هكتار. بالإضافة إلى مشروع شرق السويس الذي يضيف حوالي 8.5 ألف هكتار بتكلفة 300 مليون دولار. الجدير بالذكر أن خطة مصر هي رفع النسبة المأهولة من البلاد من 5٪ تتركز حول النيل إلى 58٪ بحلول العام 2017، كيف؟ الله وحده يعلم!

62- صرح الدكتور حمدي البني، وزير النفط المصري، أن مصر طرحت أكبر مزايده تطلوها في تاريخ القطاع النفطي بين الشركات العالمية للتقيب عن النفط والغاز وتشمل 17 منطقة منها حلايب [الشرق الأوسط، 1992/4/11]. انظر وجهة نظر سودانية عبر عنها الدكتور شرف الهادي، وزير النفط خلال الفترة 1978-1985، "النفادات ومشكلة حلايب إبان عهد نغمي"، [الحياة، 1993/1/13]. من جهة أخرى، كانت منظمة الوحدة الأفريقية واحدة لنقض المنازعات، كما تقوم منظمة الإنماء بتطوير قدرات دول القرن الأفريقي الكبير لمواجهة النزاعات من خلال البات مدعومة من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة. للأسف الشديد لم تنجح أي منها إلى الآن في الوصول إلى السلام في كل من الصومال والسودان.

63- لمزيد من المعلومات عن تطور التجارة الخارجية السودانية، انظر المراجع التالية:

* *Export Performance and Economic Development in Sudan 1900-1967*, by A. Beshai, Ithaca, London, UK, 1976.

* *Egypt in Sudan, 1820-1881*, by R. Hill, OUP, London, UK, 1959.

64- تاني رولاند (1917-1998): رجل أعمال بريطاني من اصل ألماني، كان سجيناً في بريطانيا لإتهامه بتبديد ممتلكات شركة ليزو (لندن-روسييا) التي ارتبط اسمها بالأقلية النصرانية في المغرب الأفريقي. اشتهر بالصلوات التجارية سببه السمعة إلى حد أن وصفه إدوارد هيث (رئيس وزراء بريطانيا سابق) بأنه الزعم السحيق للرأسمالية. كان من أوائل رجال الأعمال الذين ارتبطوا بالجنرال النميري بعد فشل انقلاب يوليو (توز) 1971 الليساري. لمزيد عن التفاصيل عن دورها في السودان انظر الفصل التاسع:

Lonhro: Portrait of a multi-national, by S. Cronje et al, PB,

London, UK, 1976.

وكر تايي وولاند منذ العام 1983 على دعم "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة فرقت طعماً في موارد الجنوب، وشجع منذ العام 1991 "مجموعة الماصر" على الإشتاق ودعمهم مالياً. قام بدور الوسيط بين حكومة البشير ونظام جنوب أفريقيا المنصري [الشرق الأوسط، 6/9/1991]، كما قام بالوسيط بين حكومة البشير وإسرائيل في مايو (أيار) 1990 لإطلاق سلاح عبيلي موساد من السجن السودانية. انظر

[Evening Standard, 30/4/1993]

انظر تقرير "رولاند يذبح تفاصيل صفقة سرية مع البشير لإطلاق عملاء الموساد"، [العالم اليوم، 5/15/1993]؛ وانظر أيضاً التحقّق للطلّ عن الموضوع "شامير طلب رولاند وتوسط والبشير قد: كيف أفرجت الخرطوم عن عبيلين إسرائيليين شاركوا في تهريب القلاشا"، [الوسط، 6/21/1993].

65- لتفاصيل الإتفاق بين عدنان عاشقجي والنميري، انظر تقرير كلن تيريم: "Sudan Gives Saudi Financier Broad Rights to Exploit Resources", *International Herald Tribune*, 31/10/1984.

وانظر أيضاً تقرير باتريك سيل الذي حضر التوقيع على الإتفاقية في الخرطوم: "Revealed-New Peace Moves to End Guerrilla War", *The Observer*, 12/12/1984.

وانظر أيضاً شهادة الدكتور منصور خالد عن الموضوع في كتابه "السودان والتفكك العظيم: قصة الفساد والاستبداد"، دار إدام للنشر، مالطا، 1985؛ خاصة الفصل الرابع.

66- انظر تقرير الصحفي البريطاني معاوية يس، "دور خطير لرجل أعمال بريطاني لإبرام صفقة أوباما تسبب قوت"، [الحياة، 1992/5/26].

67- انظر العقيد محمد الأمين خليفة: "تخطى السلام خلال عشرة أعوام 1989-1999"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، ص 123-139. العقيد خليفة (برقي، غرب كردفان) كان المسؤول الأول عن ملف السلام لمدة تجاوزت 10 أعوام، باعتباره رئيس دائرة السلام والملاقات الخارجية بمجلس انقلاب يونيو (حزيران) 1989، ورئيس وفد الحكومة للمفاوضات، والأمن العام للمجلس الأعلى للسلام (1996-1997). ثم إبعاده بواسطة "مجموعة العشرة" وتسليم الملف إلى الدكتور تافع علي تافع حال ظهور برادر إغيازه إلى مجموعة الدكتور الترابي.

68- تمثّر مقالات الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة (السعودية) في غالبها نموذجاً للكتابات التي تشر لهذا المعنى في أوساط الإعلام العربي. تتعلّق للدلالة هذه الفترة من إحدى مقالاته [الشرق الأوسط، 1992/7/24]:

"خطر الجبهة الإسلامية التي كانت وما زالت ترى أن للسلام طرماً واحداً هو إخضاع فرقت بالقوة وجره إلى ساحات الحوار وهو يرض. الزاية إن لم تكن البيضاء ناهياً فلكي غشاء اللون... كان فرقت بموقفه من الديمقراطية... وقبلها موقفه من الديكتاتورية يؤكد لكل مبصر أنه رجل بلا أهداف وطنية، وإن وجدت له أهداف فهي غامضة، وأنها غامضة فهي مشبوهة، وأنها مشبوهة فهو يتجمل عن الإنصاح عنها بوضوح".

والتي عبر عنها أيضاً الأديب محمد المكي إبراهيم (السودان) قبل ذلك بأيام في مقاله "ليس أمام فرقت إلا

المروبي"، (القوات المسلحة، 1992/7/16):

"مران المتمرد استند إلى مطالب جنوبية أو مطالب وقدمت للجنوبيين لما ترددت الجماهير الشعبية في الجنوب في تأييده ودعمه ولكنه استند إلى أفكار غامضة".

ويكرر الصدي نفسه في كتابات عدد من مثقفي شمال السودان؛ لم يكن آخرها مقالة الدكتور يوسف نور عوض (برطانيا): "أوجها الثانية وموقف الماوضة في إعلان تيروبي"، (الحياة، 1993/4/28)، الذي ذكر فيه:

"يجتهد جون فرق في أن يكون موقفه محايداً بالنزوح، وعلى الرغم أنه يعود حركة عسكرية في السودان منذ سنوات خلت، إلا أن احداً لا يستطيع حتى الآن أن يقل على وجه الدقة ما هي أهداف فرق وما الغرض النهائي الذي يسعى إليه؟ إذ أن أصعب جوانب التعامل مع فرق كونه رجلاً بدون أهداف محددة".

وانظر مقالة الدكتور كزار التهامي (مصر)، "حكاية جون فرق" (الخرطوم، 1994/6/11):

"حرب الجنوب هي مقبرة القادة قصيري النظر في الشمال... تلك هي القناعة التي جعلت معارضة الشمال تفض عينيها على كل هفوات وزنواات جون فرق ذلك العسكري الذي تمرد وهرب من كينيت لأسباب مالية وانضباطية وأصبح بفضل مثقفي الشمال "جيناارا الثابة والصراة"، الذي سينشر العدل والتعددية؛ لم ينجوا بماحية فرق السياسية والفكرية ولم ينجوا - إلى اليوم - أهدافه ومراميه... زغبوا التاريخ بسببه وصوروا مزاجه في الحرب والتدبير للوطن وتملكاته بأنه من باب الحرس على إتخافية الوحدة التي خرقها النظام في الشمال".

انظر أيضاً رسالة المواطن السوداني موسى رحمة الله (ليبيا): "فرق لا يسعى إلى تمزيق السودان بل يهد مصر أيضاً"، (العرب، 1997/6/4). ولا ننسى هنا الإشارة إلى مجموعة مقالات الأديب المرحوم صالح أحمد إبراهيم (فرنسا) عن مشروعية وضرورة هزيمة فرق وأهمها "منزى انتصارات الجيش السوداني الأخيرة في الجنوب"، (الحياة، 1992/2/25).

69- على الدكتور منصور خالد على التشير في إثيوبيا وآثاره على "حركة تحرير شعوب السودان" (السودان، القاهرة)، 1991/6/30 [تأليف]:

"[هناك] فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الإثريي ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفين وبعض القوى السياسية وهم يرددون أن الحركة معارضة خارجية... الحركة تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أي قوى أخرى على إقليم واحد داخل السودان".

70- كان من أوائل المشاريع التجاوبة التي قامت بها "الحركة" هو تصديرها ما يقارب المليون رأس من الأبقار عبر الموانئ الإثريية إلى دولة كونا ومقايضتها بالدمع العسكري. انظر الجوال مساعد البوري أحمد: "تجربة القوات المسلحة في حرمها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987، ص 25.

71- انظر القرار رقم 8 (اقتصاد)، قرارات مؤتمر قريمت، الإستراتيجية، بيان القيادة العامة "لحركة تحرير شعوب السودان" في 1991/9/12.

72- دعمت إيران الحكومة السودانية بما جادل 1.2 مليار دولار، شكلت 600 مليون دولار منها تقطبة التعاضد على صفتين مع الصين للحصول على أسلحة ومعدات عسكرية. بجانب ما قدر بحوالي 15 ألف خبير وعامل في هندسة الطرق (ربلنجر) وتحديث ميناء بورتسودان وتدريب الدفاع الشعبي. لمزيد من المعلومات عن تفاصيل الدعم الإيراني، انظر مقالة ريتشارد داودين في صحيفة الإندبندنت

"Sudan Steps Up War On Rebels With Iran's Help", *The Independent*, 12/3/1992.

انظر أيضاً تقرير "طهران تتجاوب مع طلب الخرطوم مساعدتها عسكرياً لإتمام تمرد قرق"، [الحياة، 1992/7/29]. وتم رصده في صحف عربية عدة بشكل عام، انظر خاصة [الحياة، 1992/5/18، 1992، 1992/5/23؛ الشرق الأوسط، 1992/6/28؛ صوت الكويت، 1992/7/10].

73- انظر تصريحات الدكتور محمد خير فقير، مدير ترويج المشاريع في الهيئة العامة للإستثمار، مستشرقين عرب يبدأون بتنفيذ مشاريع زراعية في جنوب السودان، [الحياة، 1992/7/2]. 327 مشروعاً إستثمارياً للزراعة بأعالي النيل، [الإتحاد الوطني، 1992/5/2].

74- انظر "مخطط يستهدف ثروات السودان"، [السودان الحديث، 1994/5/24].

75- صلاح آل بدور: "من التدخل العسكري إلى الحكم المدني... فترة الانتقال المحرجة"، ورقة محورية، مركز الدراسات الأفريقية، جامعة كيبورج، بريطانيا في 1992/8/17. راجع ملخصها في تقرير صحفي [الشرق الأوسط، 1992/8/21؛ 1992/8/25]. انظر أيضاً دراسة العقيد عبد الرزاق الفضل: "دور القوات المسلحة في الحركة الوطنية"، فرع البحوث العسكرية، بحث رقم 9003، 1987؛ وبحث العقيد صلاح محمد سليم: "الكتلة العسكرية والتعبئة والاستقرار السياسي في السودان"، دورة الزمالة الرابعة (بحث 6097)، 1989؛ وتقرير لجنة القيادة العامة للجيش السوداني بإشراف العقيد عصمت عبد الرحمن زين العابدين: "العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري"، كلية القادة والأركان، 1989.

76- لمزيد من التفاصيل انظر مداخلاتنا في ندوة صحيفة الزمان (لندن) والتي أجراها معنا الدكتور أسامة مهدي، التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض، مسلسل على 6 حلقات [الزمان، 8 1993/3/11-1999/3/].

77- يتحدث خلط في اللغة العربية في كثير من الأحيان بين مفهومَي الإيكولوجي (Ecology) والبيئة (Environment). فملم البيئة هو علم يبحث في المحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والذي يفسن بمناه الأوسع العوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقتها بوقاها. بينما علم الإيكولوجي، أحد فروع علم الأحياء يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه، ويدرس قدرة تحمل النظم البيئية المختلفة للتغيرات السلبية المطارة عليها.

78- أهم المساحات التي قدمها مقنن جنوب السودان عن قضايا الحرب والسلام انحصرت في موضوع "الحربة" ومناقشتها في إطار التاجر بين العروبة والأفريقية أو التافس الديني. انظر كتاب الدكتور فرانسيس ديني:

War of Visions: Conflict of identities in the Sudan, by F. Deng, BI, Washington DC, USA, 1995.

وكتاب السياسي برتا ملوال ريتن:

People and Power in Sudan: The struggle for national stability, by B. Malwal, Ithaca, London, UK, 1981.

وكتاب الدكتور دسني وآي:

The African-Arab Conflict in the Sudan, by D. Wai, Africana, N York, USA, 1981.

79- انظر نماذج لهذه المجلات في كتابي المرحوم الدكتور محمد عمر بشير:

• *The Southern Sudan: Background to conflict*, by M. Bashir, Hurst, London, UK, 1968.

• *Southern Sudan: Regionalism and religion*, by M. Bashir, KUP, Khartoum, Sudan, 1984.

80- الأوراق البحثية المختارة والتي شكلت محتوى هذا الكتاب هي:
3 فصل (1، 6، 15)،

* Introduction

* The Rationality and Irrationality of Violent Conflicts.

* The Boran Solution.

من كتاب

Ecology, Politics and Violent Conflict,
Mohamed Sullman (editor), Zed Books,
London, UK, 1999.

بالإضافة إلى فصلين هما:

* Civil War in Sudan: the Impact of Ecological Degradation.

* War in Darfur: the Desert versus Oasis Syndrome.

وكلاهما تم نشرهما في كتاب:

Environmental Degradation - as a Cause of War, ENCOP project, Vol 2, Verlag Ruegger, Zurich, Switzerland, 1996.

بالإضافة إلى فصل عن جبال النوبا،

The Nuba Mountains of the Sudan: Resource access, violent conflict and identity.

المشور في كتاب:

Cultivating Peace: Conflict and collaboration in natural resource management, Edited by D. Buckles, IDRC, Washington DC, USA, 1999.

وقدنا من جانبنا بكتابة الفصل الخامس "شرق السودان: ضيق الحدود والاتفاق".

81- انظر كتاب الدكتور مارتن دالي (أمريكي) ودكتور أحمد العرض سيكجا (سوداني):
Civil War in the Sudan, by A. Sikainga and M. Daly, BAP,
 London, UK, 1993.
 ومر بنظري الفترة إلى العام 1990. وأيضاً كتاب الدكتور بيتر نيوت كوك (بنمبا، بحر النزال)، أساذ
 القانون السابق في جامعة الخرطوم والقيادي في "حركة تحرير شعوب السودان":
Governance and Conflict in the Sudan:1985-1995, by P.
 Kok, DOI, Hamburg, Germany, 1996.
 فهما لم يتجاوزا الإطار التقليدي السروي لنهم حيثيات الحروب الأهلية السودانية.

82- من المدعش ان موضوعات "حل النزاعات" و"دراسات السلام" لا وجود لها على قائمة أي
 منهج دراسي أو تدريبي في مايزيد عن 25 مؤسسة للتعليم العالي في السودان. في بلد تكاد تكون
 النزاعات وزعموها لسلامة امله عاشا حروباً خلال ما يقارب ½ قرن من الزمان. وعليها المحاولة
 التي قاست في كل من جامعة جوبا (مركز دراسات السلام والتنمية) وجامعة الدليم (مركز دراسات
 السلام) ما زالت ضعيفة للغاية ولا تأثير يذكر لها حتى داخل دائرة وجودها. أما على نطاق العالم
 العربي فلا يوجد (إلا كورس دراسي واحد في الجامعة الأمريكية، بيروت (لبنان). في الغرب توجد
 مناهج دراسية كاملة تمنح شهادات تخصصية إلى مستوى الدكتوراه ومراكز أبحاث كثيرة لا شاغل لها
 غير البحث في الموضوعين والتحصين في تفاصيل التفاصيل.

83- هناك قضايا عدة نطرحها فصل الكتاب تحتاج كل منها إلى دراسات تفصيلية لعل من أهمها:
 ملكية الأرض في السودان واستخدامها؛ العلاقة بين السياسات الولائية والإتحادية في استخدام الأرض
 كسلة استشارية؛ اعتبار الإكولوجي عاملاً أساسياً في سياسات التخطيط القومي؛ مستقبل وحدة
 القوى السياسية على المستوى الولائي وتمثيلاتها الإتحادية؛ مراجعة وتطوير سياسة قومية للسكان؛
 مراجعة استراتيجيات الإسكان... الخ.

84- لزيد من المعلومات عن المنهج السائد عن تحديثات وأوليات الأمن القومي السوداني انظر
 الدراسات التالية:

- اللواء (ركن) مساعد النبوي أحمد: "تجربة القوات المسلحة في حروبها
 ضد الحركة الشيوعية لتحرير السودان"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني،
 الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987.
- اللواء (أمن) عمر محمد الطيب: "الأمن القومي لواءي النيل"، رسالة
 دكتوراه، أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990.
- اللواء (ركن) أحمد محمد أحمد: "دول الجوار وأثرها على الأمن القومي
 السوداني"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا،
 الخرطوم، السودان، 1991.
- اللواء (ركن) رمضان زايد كوكو: "التمرد بجنوب كردفان وأثره على
 الأمن القومي"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية
 العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- عميد (شرطة): علي عبد العزيز مسند: "المشاكل الأمنية بولاية
 دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة الثامنة، كلية الدفاع
 الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) حسن صالح بيومي: "جهاز أمن الدولة تجربة الأمن
 والمخابرات في السودان"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1992.

- عميد (أمن) محمد عبد العزيز وعميد (أمن) هاشم أبوربات: أسرار جهاز الأسرار: جهاز الأمن السوداني 1969-1985، نشر شخصي، لندن، بريطانيا، 1993.
- العميد (رئيس) العباس عبد الرحمن الخليفة: الدفاع الشعبي في السودان، الدورة الحادية عشرة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1995.
- عميد (أمن) حسن صالح ميري: مخلفات الأمن والسياسة في السودان، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1998.

85- انظر كتابا: الأمن القومي السوداني: هواجس مستقبلية، دار كمبروج للنشر، المملكة المتحدة (تيد الإعداد).

86- طالت المباحثات والتداول حول السلام خلال 11 سنة الماضية عواصم عدة (انظر الفصل الثامن). أيرغا (نيجيريا)، كيبالا (بورغندا)، اتالاتا (واشيجيلن (أمريكا)، بيرين (الفروج)، لندن (بريطانيا)، نيروبي (كينيا)، فرانكلورت (ألمانيا)، القاهرة (مصر)، طرابلس (ليبيا)، برشلونة (إسبانيا)، أديس أبابا (إثيوبيا)، هراوي (زيمبابوي)، جوهانسبرج (جنوب أفريقيا)... الخ.

87- للمفكر محمد سليمان مساهمات عدة في مجال الدراسات الإيكولوجية والسياسية والآداب منها:

* عشرة مدخل في ضرورة الإقتصاد السياسي لعلوم البيئة، السديم، الخرطوم، 1986.

* العلاقة بالبيئة في الأثر الأفريقي، آفاق جديدة، لندن، 1993.

* *Alternative Strategies for Africa: Environment and women*, IFAA, London, UK, 1990.

* *Greenhouse Effect and its Impact on Africa*, IFAA, London, UK, 1990.

* *Civil War in the Sudan: The Impact of Ecological Degradation*, ENCOP, OP (4), Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1992.

* *Civil War in the Sudan: From Ethnic to Ecological Conflict*, *The Ecologist*, Vol 23(3), May 1993.

* *War in Darfur*, IFFA Publications, London, UK, 1994.

* *War in Darfur, in Environmental Degradation as Cause of War*, by G. Baechler and K. Spillmann, VR, Zurich, Switzerland, 1998.

* *Revisiting the War in the South: Time for Solidarity and Justice*, *al-Fajr*, 1998.

* *Inversion der Ethnizität: Von Wahrnehmung zur Konfliktursache*, with Axel Klein, VR, Zurich, Switzerland, 1998.

* *Ecology, Politics and Violent Conflict*, Zed Books, London, UK, 1999.

* *The Nuba Mountains of the Sudan: Resource, access, violent conflict and identity*, 1999.

* ميلان القلعة.

* برشت شاعر الجدل: قصائد من اللامية، دار القاري، بيروت، لبنان، 1999.

88- انظر الحمار الذي أجراه منا الصحفي العراقي نضال اليشي، "منطقة القرن الأفريقي: فشل تقاسم الموارد ساعد على اختيار الدولة القوية وإتماش النضحية القبلية في أفريقيا"، [الزمان، 2/11/2000]. قطع السودان سافرات طويلة نحو همة موقعه لدور أفريقي عند العرب ولدور عربي عند أفريقيا، واستطاع أيضا رغم السليبات أن يرسس لدور اسلامي يستفيد منه الطرفان. يشهد على ذلك الملح التعليمية والتدريسية لجامعته ومؤسساته التعليمية وكلياته العسكرية، والمصرف العربي للتعليم في أفريقيا، ومعهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية للتاطقين بغيرها، جامعة أفريقيا ومنظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى ضيقه لعدد من المؤتمرات ومتدربات الحمار العربي-الأفريقي.

89- محمد عشري الصديق: "هضة الوطن وتكاثف أباته"، [حاضرة السودان، 10/30/1929]. الناشط محمد عشري هو أول رئيس تحرير لصحيفة "صوت السودان" في العام 1940! وقد اسهم في تحرير مجلات النهضة والتجديد وحاضرة السودان، كما كان مقروا للجنة دستور 1956.

90- من المهم أن نشير هنا إلى أن ملف السلام وما يرتبط بأولويات الأمن القومي السوداني ترعاه أبادي عيراه جهاز أمن الجبهة القوية الإسلامية بالكامل وجميعهم تدربوا في إيران، بل إن جميعهم من خارج المؤسسة العسكرية. فالدكتور نافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السلام، مدير جهاز الأمن السابق، محاضر بكلية الزراعة جامعة الخرطوم، دكتوراه في وراثت نبات السمسم من جامعة كلينفورد-وورسبايد، 1980) ومساعدته الدكتور مغرور الصديق علي التبري (طبيب بشري، خرج كلية طب جامعة الخرطوم، دةمة 1980) ومنسق جهاز الاستخبارات هو يحيى حسين (اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 1980) والدكتور قطي المهدى أحمد (وزير التخطيط الإقتصادي، مدير الأمن الخارجي السابق، سفير السودان في طرابلس، خرج كلية القانون جامعة الخرطوم 1971، صحفي بالخط، دكتوراه فلسفة، كندا) ومنسق نشاطهم جميعا الدكتور الطيب ابراهيم محمد خير (مستشار البشير للشؤون الأمنية، طبيب، خرج كلية الطب جامعة الخرطوم، دةمة 1979). لا يميز من الوضع تعيين الجنرال القاطع الجيلي (كلية الشرطة، جهاز امن دولة الجنرال نميري) في مارس (آذار) 2000 مدبرا للأمن الخارجي وهو كان بعيدا عن دائرة الفعل منذ حل جهاز امن نظام نميري بعد انتاضة 1985، ولا شك وجوده من هيئة الحلقة المحدودة المشرفة على ملفات الحرب والسلام في عهده منطقة القرن الأفريقي وشرق البحر الأحمر وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الأول

النزاعات الأفريقية

النزاعات الأفريقية

بين العقلاني واللاعقلاني

لاتوجد في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة في القارة السوداء نزاعات عنف مسلحة ملتهبة بين الدول - أي بين جيوشها - باستثناء انتحارات الوضع، من وقت لآخر، في القرن الأفريقي. ولقد انحصرت، في عمومها، النزاعات التي تغذيها الاتجاهات القومية التوسعية والإنصالية؛ كما تشهد نهاية صراعات مرحلة الحرب الباردة التي كانت تخاض بالوكالة، وتحولت مكافحة التمييز العنصري في الجنوب الأفريقي إلى سلسلة من التسويات والإجراءات القانونية والإدارية السلمية؛ بينما صارت حروب التحرير من معالم الماضي. لكن نزاعات العنف الداخلية ضمن الدول، أي بين مجموعاتها، بدأت تستمر وألسنة الحروب الأهلية تشتد ويتم عددًا وضراوة في بقاع عدة من أرجاء القارة؛ وتهدد مجتمعات كاملة بانفجار نسيجها الاجتماعي والإقتصادي وبالجماعات والأمراض والمهجرات الجماعية.

وتعيش القارة منذ العقد السابع للقرن العشرين معاناة حقيقية؛ وأوضاعها تزداد سوءاً بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي والتجاهل الدولي، مما جعلها نموذجاً للتخلف ورمزاً للعنادة ومثلاً للشققة. فلا يحلّو بلد أفريقي من "التمرد" و"المتمردين" من شمال القارة، وعلى امتداد ساحلها الشرقي، مروراً بأواسطها جميعاً إلى ساحلها الغربي. وتشهد مجموعة من الدول الأفريقية، وباختلاف درجة تطورها، ابتداء من الصومال ومصر والجزائر مروراً بموريتانيا والنييجر وإتاهاء بيسرايون غرباً وأنجولا جنوباً، بالإضافة إلى السودان تناحرات مقلّة مستمرة لا تفتيح عن البال (شكل 6). وصار قدر شعب دولة من أغنى دول العالم موراداً مثل الكونغو، ثالث أوسع الدول الأفريقية مساحةً وسكاناً (بعد مصر وينجيريا سكاناً، والسودان والجزائر مساحةً)، أن تكون عبأً ثقبلاً وجرحاً تازفاً بدل أن تكون نموذجاً رائداً للسلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لقد أصبحت الحروب الأهلية ملازمة لمرحلة ما بعد الاستقلال في كل الدول الأفريقية تقريباً. وتتنوع الأسباب، لكن ظاهرة "التمرد" تبدو للشاهد العابر وكأنها تدور حول كل شيء: الحقوق والحريات وطريقة الحياة، والهوية، والكرامة، والعدالة بالإضافة إلى مطالب المشاركة السياسية وحق تقرير المصير والإمتصال¹.

ورغم خطورة هذه النزاعات ومئات اللآلاف من ضحاياها وملايين النازحين واللاجئين، فما زالت هناك معرفة محدودة لطبيعة هذه الصراعات وأسبابها الموضوعية والذاتية. فالتحليلات التقليدية للنزاعات الدموية والتي تستند بصورة كلية تقريباً إلى التمايز السلالي (الإثني) والديني والثقافي (أي عناصر الهوية) لم

تعد قدرة على تفسير ظاهرة إشتار النزاعات الداخلية؛ كما فشلت في تقديم مساهمة ذات قيمة تذكر في أكثر مجالات البحث في شؤون النزاعات أهمية، وأعني به علم "حل النزاعات". ويزيد الأمر سوءاً غياب مؤسسات مؤهلة على إستيعاب معطيات الواقع ومكوناته وقادرة على إستصاص آثاره وتطوير إدارة قادرة على حل النزاعات وتسويتها تناسب مع مستوى تحدياته.

شكل (6): أفريقيا قارة النزاعات الأهلية.



ان هذا المدخل التقليدي في التعامل مع نزاعات العنف كثيراً ما يخلط بين أسباب النزاعات وأشكال ادراكها وتحليلاتها والعناصر المساعدة على تفجيرها ومحفزاتها.² وتشكل النزاعات المسلحة والصراعات السياسية والتفكك للنسيج الاجتماعي عوائق رئيسية للتنمية؛ ويات فابروس النزاعات وكأنه قد تمكن من الجسم الأفريقي وأصبح علاجه مستصعباً. فخلال الفترة الممتدة من العام 1960 إلى 2000 إندلعت

أكثر من 25 حرباً أهلية في أفريقيا، بينما هناك في الوقت الراهن 12 نزاعاً أهلياً متلباً في عدد من بلدان القارة. وبلغ عدد الذين قتلوا خلال الفترة 1960-1990 ما يزيد عن 7 ملايين شخص، فيما زاد عدد اللاجئين على 20 مليون شخص وهو ما يعادل تقريباً $\frac{1}{2}$ عدد اللاجئين في كل العالم.³ بينما يمثل عدد النازحين أكثر من $\frac{1}{2}$ عدد النازحين في العالم البالغ عددهم 26 مليوناً.⁴ ورغم هذا الحصاد المؤلم إلا أن قوام الأزمة الأفريقية الراهن لا يشير بعد بأي أمل في الإنحسار. فالحروب الأهلية الضارية في أنجولا وجنوب السودان ونيران الحقد المشتملة بين الموتى والتوتسي وحرب الكفو وتوسع مداراتها جعلت كثير من المراقبين يؤمنون بديمومة نزفها إلى عقود قادمة. فالرئيس الكونغولي، ساسو نغويسو، يصور المرحلة التي تعيشها القارة بأنها زلزال مستمر:

"الحدود المصطنعة هنا أكثر منها في أي قارة أخرى. وعلينا أن نتذكر أن التنافس الاستعماري الجديد استمر حتى يومنا هذا... فعلى سبيل المثال في أنجولا، الدولة الجارة ما زال سافيمي وحركه يوفينا يخوض حرباً من غلظت الحرب الباردة ما عادت مبرراتها قائمة. طبعاً هذا لا يعني الصفوة الأفريقية الحاكمة من حصتها من المسؤولية. فقد كان القادة الأفارقة مسؤولين بدرجة كبيرة عن إيجاد نظم استبدادية وغالباً فاسدة عبثت بثروات بلدانهم ودمرت التآلف الإجتماعي الأفريقي. ونستطيع القول أن أفريقيا ما زالت تعاني من خط زلازل سياسي يبدأ من سواحل البحر الأحمر مروراً بالسودان ثم منطقة البحيرات العظمى إلى الكفو الديمقراطية وما جاورها إلى أنجولا والمحيط الأطلسي. هذه المنطقة كلها غير مستقرة تحكمها أنظمة أفضل ما يقال عنها إنها معرضة للإهتزاز. بل انظر إلى القارة بشكل عام فهناك دول يمكن ببساطة اعتبارها أصفر جداً من أن تقوم فيها إقتصادات يعتد بها. وثمة دول أخرى كبيرة جداً تضم تركيبها الداخلية العديد من النزاعات التي يستعصي على دولة واحدة أن تحلها".⁵

ولعله من ناقل القول الحديث عن تردّي الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية؛ ولنا بحاجة إلى الإستناد إلى المؤشرات أو الإحصاءات للتدليل على المخاطر الجمة التي تترصد للقارة.⁶ وتشارك جميع هذه العوامل السلبية التي ذكرناها في تهمة الأرضية المناسبة لإندلاع نزاعات دموية كارثية. ولكن غالباً ما

ينزع النهج البحثي التقليدي السائد إلى تليب عامل واحد أو عاملين من عوامل الشبكة المعقدة لأسباب النزاعات الأفريقية والتي عادة ما تكون تجلياتها المحسوسة العرقية أو الثقافية أو الدينية. ورغم أنه من الطبيعي أن درجة إقسام المجتمع على أي صعيد كان، لغوياً سلباً أم عشائرياً أم دينياً... الخ تزيد من قابليته للصراعات، وتزيد من تفاقمها. لكن، في تقديرنا، أن هذا المطلق الضيق لم يساعد المدخل التقليدي في فهم أهمية العوامل الاقتصادية والبيئية في تأجيج نزاعات العنف⁷. وحجبت مظاهره الصاخبة المصاحبة عن أعين بعض المراقبين تفاعلاتها المستترة، كظاهرة تدثر خلفها العديد من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية ذات الطابع الأساسي والمتراكم. ويتم بذلك التعامل مع النزاعات في إطارات احادية تختزل الصراع وتغصره في دوائر منفصلة: يعبر عنها البعض تحت لآليات الهوية والدفاع عن العقيدة والموثريات. وهي بذلك تحشد إمكاناتها، في أغلب الأحيان، خلف حلول تستند إلى الموارض والمظاهر، لا على المستببات والجذور فتتحول بمجهوداتها من الوصول إلى السلام العادل الدائم إلى التوقيع على وثيقة للهدنة مؤقتة. لذلك في هذا الفصل، ذي الطبيعة البانورامية، سنحاول أن نعيد تركيز الأذهان والأبصار من خلال إستعراض التجربة الأفريقية، على إستيعاب معقول لطبيعة ونمط النزاعات، ومعنى الحروب الأهلية وتجلياتها، وكيفية إدراك أسس النزاعات وتحويلها إلى ركائز للوصول إلى سلام دائم. وبذلك قد تساعد على فتح المداخل للوصول إلى إستراتيجيات وسبل وآليات تعين على إدارة حل الصراعات، والسعي إلى محاصرتها ومقادي توسعها وديمومتها.

خلفية تاريخية

عندما أدخلت القوى الإستعمارية إقتصاد السوق في أفريقيا في بداية القرن الماضي قيدت في الوقت نفسه إمكانيات تطور أهل أفريقيا الأصليين لتسكن من إحكام سيطرتها السياسية والإقتصادية على القارة الأفريقية. أما بعد نيل البلدان الأفريقية إستقلالها فإن "نخبة" وطنية بدأت في النمو كطبقة اجتماعية تحاول الخروج من تلك الإطارات المقيدة لطموحاتها وتنشط في مجال التجارة الأولية لزعم لنفسها التحرر من السيطرة الإستعمارية؛ وتعمل على تطويع ظروف بلادها بشكل يسهل من إستغلالها الفواض الإقتصادية والطبيعية الكامنة فيها. فظهرت إلى الوجود مؤسسات ومنظمات متأثرة بالواقع والميراث الإستعماري التجزئي فشلت جميعها في ربط الحاكم بالمتجمع أو الرف بالحضر أو ماضيها مع حاضرها. وقامت على جثث مواطنيها أنظمة إستبدادية متركزة على أعمدة النكسة والقائد المؤسس "الملهم" والحزب "الغالب" الواحد.

ومع ذلك، كانت هناك أيضاً بعض الحواجز التي تحول دون نمو وتقدم الفئات التجارية الأفريقية التي حققت مثيلاتها الأوربيات نجاحاً في ترتيب أسس المجتمع والإقتصاد لكي تشكل من تحقيق الثورة الصناعية.

فقد كانت الطبقة التجارية في أفريقيا تنظر إلى العناصر الأساسية التي يحتاجها التصنيع وهي رأس المال والمعرفة التقنية والعلمية والأسواق القادرة على استيعاب إنتاجها، وبالتالي فإن تركيزها انتقل من التصنيع إلى استخراج الثروات الطبيعية وإنتاج المواد الأولية. إن انهيار المحاولات في مجال التصنيع البديل المحلي قاد إلى استغلال الثروات الطبيعية بطريقة جائرة تنقصها الدراية والواجب الأخلاقي، مما هدد المجتمعات الزراعية والرعية التقليدية في عدة أجزاء من القارة الأفريقية.

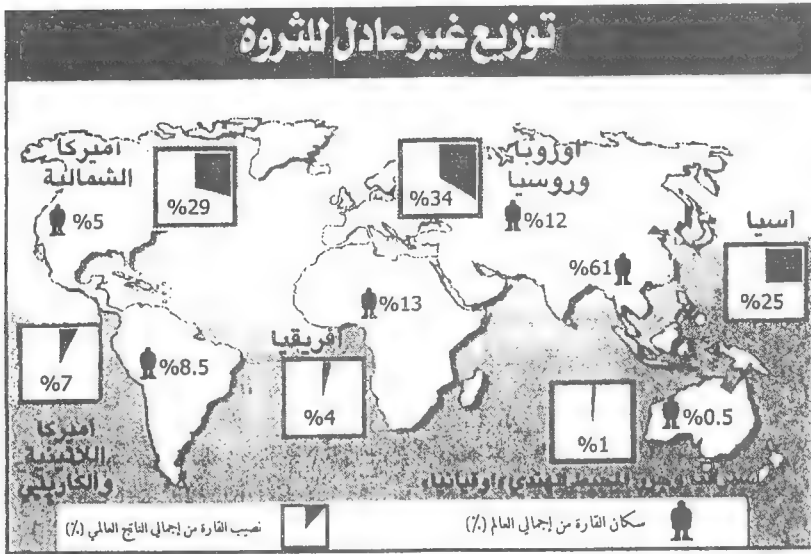
ومنذ سبعينيات القرن الماضي عانت أقطار أفريقيا من شروط تجارية في غير صالحها في ظل نظام تبادل عالمي يمر بأزمة عسيرة كانت لها آثارها السلبية على البلدان الأكثر فقرا في جنوب العالم؛ ويتجلى ذلك في الشروط المجحفة في مجال التجارة، ومن تسديد الديون للمؤسسات المالية الغربية، ومن برامج إعادة الهيكلة لإقتصادياتها والحروب المتواصلة لرؤوس الأموال.⁷ وواجهت فشلا حقيقيا في تحقيق أي تنمية أو تقدم محسوس، بل إن مستوى حياة شعوبها تراجع بالمقارنة مع فترة ما بعد الاستقلال (شكل 7).

قد حوَّلت النخب الحاكمة هذه الضغوط لتع وطأها على كاهل شعوبها وعلى البيئة الطبيعية لبلادها. فالشروط المجحفة في مجال التبادل التجاري العالمي انكسرت على المستوى الوطني في شكل شروط تجارية غير عادلة وقادت إلى المزيد من الاستغلال الوحشي للثروات الطبيعية. وكما درجت الدول الفقيرة النامية على استيراد منتجات أقل وتصدير منتجات أكثر فإن المزارعين والرعاة الأفريقيين أُجبروا على أن ينتجوا أكثر ويشتروا أقل في السوق المحلية. وقد تسبَّب ذلك في رفع معدلات استغلال كل الثروات الطبيعية المتاحة. فمثلا، أزيلت الغابات بسبب التوسع في الزراعة الممكنة (الآلية) على نطاق واسع وبسبب قطع الأخشاب لأغراض تجارية وعمليات حفر المناجم واندلاع النيران وتأجيج الحروب وتزايد الطلب على حطب الوقود. وحيثما ترقق الحطب الذي يصنعه البشر بلك التي تأتي بها الطبيعة كما هو الحال في "الساحل الأفريقي" يحفاه الطويل (شكل 8) فإن الإقتصاد الوطني القائم أساسا على الإعاشة المباشرة لمواطنيه يبدأ في الانهيار.

إن احتواء النخب الأفريقية في اقتصاد السوق العالمي من خلال دورها المقيّد باستخراج الثروات الطبيعية وحده تشجيعا هائلا من دوائر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعتبارها تمثل دواء سحريا للقضاء على الفقر والبؤس.⁸ وصارت شروط الصندوق والبنك لمخ القروض تتطلب بصورة ملحوظة إعادة هيكلة توظيف الثروات الطبيعية بعيدا عن الإحتياجات المحلية والسوق المحلية لتتجه نحو تلبية حاجة السوق العالمية.⁹ وعلى الرغم من الزيادة المتصاعدة في حجم الأراضي المستصلحة للزراعة والزيادة في معدلات التصدير فإن الأثر الإجمالي للسياسات ذات التوجه نحو التصدير يمتد سلبيا. ومن

سوء حظ أفريقيا ان هذه الإستراتيجية قد ثبت فشلها منذ وقت طويل. لأن قيمة البضائع الأولية تشهد تردّياً مستمراً في السوق العالمية بينما تزايد حالات الفقر سوءاً في أكوخ الصفيح في أحزمة المدن العشوائية أو في الأرياف الأفريقية.¹⁰ وإلى الآن وبعد مرور ما يزيد عن العقدين على بدء تنفيذ هذه السياسات ما

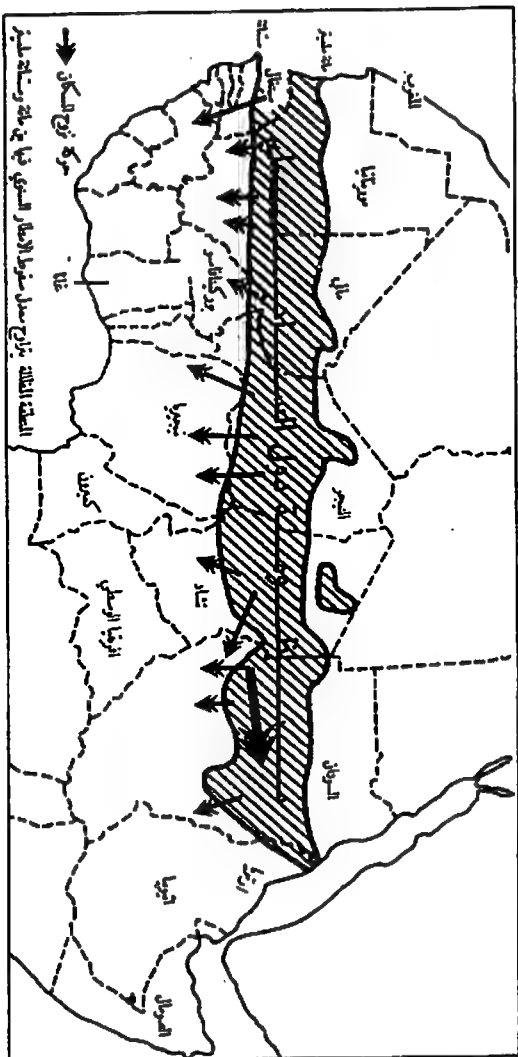
شكل (7): الثروة والنظام العالمي الجديد .



زالت الدول الأفريقية عاجزة عن الخروج بموازنات مالية إيجابية، وحتى تلك التي شهدت بعض النجاح (غانا وبوغندا مثلاً) كانت لها جوانبها المظلمة. فهناك أكثر من 30 دولة أفريقية تجرعت دواء "الإصلاح الهيكلي"، وفي حين تمكن بعضها من تحمّل تجرّع هذه الوصفة المرة، فقد منى معظمها بالفشل، وأدت إلى إشعال العديد من الإضطرابات راح ضحيتها عشرات المواطنين.

لكي تزدهر النخب الأفريقية صارت تحتاج للمزيد من التصدير، ولكي يستطيع قراء أفريقيا البقاء على قيد الحياة أصبح عليهم تعلم أفضل الطرق لإنتاج احتياجاتهم الضرورية من مصادر ثروة طبيعية

شكل (8): منطقة الجفاف والمصح في حزام دول السافانا.



تقلص باضطراد . وتقاقم حدة الأزمات الاقتصادية والتي تدفع بلدان أفريقيا ببساطة إلى حافة الإفلاس؛ وتزداد شعوب القارة فقرا عاما بعد عام. " ففي الوقت الحالي يتساوى الناتج القومي الإجمالي لمجموع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (ما عدا جنوب أفريقيا) والتي يبلغ إجمالي عدد سكانها ما يتجاوز 800 مليون نسمة مع الناتج الإجمالي لدولة صغيرة مثل بلجيكا بسكانها البالغ عددهم 10 ملايين نسمة فقط . وتشير كل التوقعات أن يستمر تدني معدلات نمو اقتصاديات القارة كثيرا؛ بل سيستمر انخفاض متوسط دخل الفرد الأفريقي و سيزداد حدوث تغييرات درامية في مستوى التفاوت الاجتماعي مما كان عليه الحال في القرن المنصرم؛ وتشهد أفريقيا ضغطا متزايدا وعقبات في تفعيل برامج التنمية فيها، وفي مواجهة التزامات فوائد ومستحقات ديونها البالغة 350 مليارا من الدولارات. وتواجه تراجعا في مداخيلها من الصادرات. فقد انخفضت في خواتيم القرن الماضي بما يتجاوز 18 مليار دولار. وكان لانخفاض الطلب العالمي على منتجاتها وتدني الأسعار العالمية لها وانكاسات الكارثة المالية التي حلت باقتصاديات الدول الآسيوية وتذبذب أسعار النفط أثر عميق في زعزعة استقرار القارة ومن جميع النواحي. زاد عليها عدم اندماج اقتصاديات إفريقيا في شبكة الأسواق المالية العالمية مما حرما من إستثمارات رؤوس الأموال الخاصة.¹² وخلال هذه العملية توجه النزاعات للتكاثر ويتسع نطاقها. ان هذا البعد الاقتصادي البيئي الذي يتخلل النزاعات الدمية السائدة تزايد أهميته باضطراد كسبب لنشوب النزاعات وكحرض عليها أيضا .

أوجاع بلا نهاية

معلوم ان النزاعات في جوهرها ناتجة من منافسة مختلفة الدرجات للحصول على أو إشباع الحاجات المادية والروحية والجاه والنفوذ تقوم بين فئات أو مجموعات ذات مصالح متناقضة. فالنزاعات هي عمليات تاريخية متغيرة وليست مجرد أحداث ساكنة وتنبوع في أهدافها النهائية على سلسلة من العمليات المترابطة من تحييد قوة، إلى التوق عليها وهزيمتها والميمنة على مواردها. وبالتالي فإنه حينما تتناقص ثروات شعب ما نتيجة للتصاعد الشديد في معدلات إستخراجها ومقليصها فمن الممكن الافتراض ان هذا الوضع ستكون له تبعات سلبية عميقة الأثر على الصراعات ضمن هذا المجتمع وبين مكورياته على المستوى القومي. ان الإستمرار في التعامل مع النزاعات في أفريقيا على أساس انها نزاعات عرقية أو قبلية أو دينية خالصة؛ متجاهلين في هذا السياق حقيقة ان التأثير المتنامي للقيود أو الحرمان من فرص الإستفادة من مصادر الثروة والتردي البيئي المتزايد وإستنزاف مصادر الثروات الطبيعية المتجددة يمكن ان يقود في نهاية المطاف إلى فهم مشوه لحقيقة الأوضاع وبالتالي إلى الحد من فرص الوصول لحل حقيقي ودائم لها . فالوعي بأسس حل النزاعات ووسائلها مسألة رئيسية في إدارة صراعات الحاضر وإمكاناتها على مستوى يحدد مع

من إنتقالها إلى حالة حرب دائمة وعداء مستمر؛ ويساعد في الوقاية من اقتجارها مرة أخرى في المستقبل.

يحمل الناس السلاح - كملاذ أخير - للدفاع عن وجودهم ذي الجانبين، الموارد والهوية؛ مهما قالت الشعارات المرفوعة. ان تحليل أسباب الحروب الأهلية في السودان في هذا الإطار يؤكد مصداقية هذا المدخل والحاجة لتوسيع استخدامه ليشمل النزاعات الأخرى في أفريقيا.

ان التردّي البيئي في شمال السودان والذي جاء نتيجة للتوظيف الجائر والعشوائي للمكنة الواسعة في الزراعة كان له دور حاسم في عودة الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، وفي الخلطة الواسعة للزراعة التقليدية والرعي في معظم المناطق المأهولة بالسكان في وسط السودان.¹³ بالإضافة إلى ان السودان يقدم نموذجاً رئيسياً في كيفية تخصيص صفوة (نخبة) سياسية أفريقية في استنزاف مصادر ثرواتها مما أدى إلى تردّي أساس هذه الثروات للدرجة التي صار فيها التوسع والزيادة في الاستنزاف وسيلة ضرورية لتبرير وحشيتها ضد شعبيها وجيرانها (الفصل الثاني). كما يوضح لنا بصورة جلية دور هذه الصفوة ومدى إستعدادها لإستغلال النزاعات - دون وازع - ودفعها إلى أفاق كارثية وفي إتجاهات وقنوات مستحدثة تكسب احتياجاتها الذاتية ومصالحها ومستقبل زعامتها. ويمكننا، أيضاً، من استكشاف كيفية تحقيقها لمكاسب في مجالات قد تبدو متنافرة، وتبرير سياساتها الإستغلالية وتشرعاتها القمعية.

قرن من العنف المتصاعد

واجه سكان الريف الأفريقي، في العقود الماضية أوضاعاً معيشية متدهورة مما دفعهم للانتقال إلى مناطق مناخية أفضل يمكنهم اللجوء إليها بسهولة. قد ضاقت القرعة الآن وصار مثل هذا المخرج محدوداً لدرجة كبيرة خصوصاً في مناطق حزام السافانا (جنوب الصحراء الكبرى) ومنطقة القرن الأفريقي بسبب التدهور العام للوضع البيئي؛ مضافاً إلى ذلك إرتفاع درجة الكثافة السكانية والتوسع في مكنة الزراعة مما قلص من حجم الأراضي المتاحة بالإضافة إلى تزايد وطأة الفقر على المجتمعات الريفية. ان ضعف السيطرة الحكومية على الأمن لم يترك أمام العديد من السكان من حل سوى الانضمام إلى الميليشيات المترعرة ومساندة قادتها من المدنيين أو المتمردين لتحدي الحكومة المركزية والصل على زعزعة استقرار الدول المجاورة والمجوع على التجمعات السكانية ضعيفة الحماية أو التعيش، ببساطة، على جبايات السلب والنهب المسلح وأرباح التهريب.

لم تلجأ المجتمعات الأفريقية العشائرية إلا نادراً إلى وسائل عنيفة واسعة النطاق كوسيلة لحل نزاعاتها مع

المجتمعات المجاورة. فالمشاهد السينمائية الخادعة التي تقدم محاربين متوحشين قساء تحافي الحقيقة كثيراً؛ ويجب ألا نقرنا بالأعتقاد بأن تاريخ الإنسانية كان مجرد معركة متصلة من أجل البقاء للأقوى؛ منذ أن بدأت كتابة التاريخ أهم المؤرخون - ومازالوا - بالحرب أكثر من اهتمامهم بالسلم. وكأن تاريخ الإنسانية ماهر إلا سلسلة من الصراعات الدموية المتواصلة.

من جهة أخرى، نحن ندرك أن التجربة الإنسانية تشير إلى أن طريقة الاختلاف وآليات حله المتوفرة هي الأساس في نمو وتطور أي صراع أو محاصره. ويتطور البحث الدائم بين الأطراف المتصارعة عن كيفية إدارتها لخلافاتها، في ظل الإهتمام بكبح جماح العنف والوقاية منه وتهدة الأوضاع المتفجرة. بل امتدت البصيرة الإنسانية إلى العمليات التي تعود إلى ترتيب إجراءات السلم بين الأطراف وضمانات بما يؤمن نزع قتال الحرب بشكل دائم وتهدة الأجواء وتطويع آفاقه وحمايته. لذا فنحن ندري قبل أمد طويل من بروز لعبة "لفز السجين" أن البشر قد تعلموا من خلال تجاربهم القاسية الدرس المهم الذي يؤكد بأن التعاون، في آخر المطاف، يعود بأحسن النتائج لكل الأطراف. وإن التفرقة الأساسية ليست في أن نقتل وإنما في أن نحافظ على الحياة؛ فقد سادت، عبر التاريخ، الخشية والخوف من التهور والعنف كوسيلة مهمة للحفاظ على سلامة المجتمع.

قد كانت المجتمعات الإنسانية "البداية" خلال كل تاريخها، أشد تعاضداً وجماعية، فالتجارب فيها تنقسم بالتساوي، كما كان للتضامن والمنفعة المتبادلة مرتبة سامية وسط الجماعة. ولم يكن للعنف بينها دور بارز لا على المستوى الفردي أو الجماعي في حياتها؛ قد كانت تمتلك طاقة عنف كامنة، لكن لم يكن هناك ما يستدعي استخدامها في العدوان. حقيقة، قد كان الإنسان البدائي "الوحش" مسالماً.

إن العنف الإجتماعي برز في كل مكان نتيجة للتقسيم الإجتماعي للعمل وظهور العائلة، وتنافس الجماعة على الثروات المادية والثقافية. وحتى في تلك الأزمنة كان الناس، في معظم الأحيان، ينزعون لخيار التعاون لأنه يسر، على المدى البعيد، فوائد جمّة؛ بينما تخوض المواجهة مشاعر الإستقام. ول سوء الحظ فإن بعض البشر لا يمتثلون للتعاون في كل الأوقات؛ ويميلون إلى التقليل من قيمة الفوائد والأضرار المرجأة إلى مستقبل الأيام. لقد قدم روبرت فروت في كتابه "الحماس في إطار العقل" دليلاً سايكولوجياً على أن الناس لا يوازنون عادة بين فوائد الوقت الراهن والفوائد المستقبلية. لهذا فإنه في الوقت الذي يمكن فيه الحصول على فوائد حقيقية من وراء التعاون على المدى البعيد فإن الإغراء بالحصول على فوائد عاجلة تصعب مقاومته.¹⁴ وحيثما يخالف الناس قواعد اللعب المتبعة ويمارسون الخداع. وقد يتجبر العنف ليس لأنه سيمود بالفائدة المبتغاة على المدى البعيد، ولا لأن الأضرار في المستقبل ستكون أخف وطأة

ولكن لأن اغراء الفوائد التي يمكن الحصول عليها في الوقت الراهن لا يمكن مقاومته. ان معظم مخططي الانقلابات يخسرون في حينهم أو على المدى البعيد لكن برق المكاسب الآتية لم يمنعهم من تكرار محاولات الانقلاب على النظم المدنية.

الدولة النهابة والديمقراطية الجائعة

لا خلاف على ان أفريقيا تمر بأزمة عميقة ومزائدة الحدة، تشمل جوانب حياتها كافة وتلقي بآثارها ليس فقط على مشروعية أظلمتها الحاكمة ولكن على حقيقة وجودها ذاته. ومعلوم ان سياسات الإستقطاب والمهاور على الصعيد العالمي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي عاد بالكثير من الفوائد على الأقطار الأفريقية حديثة الإستقلال. ولقد أقدمت الحكومات على توظيف علاقاتها مع القوى الكبرى المتنافسة في سبيل جذب عون تدمري أو معدّات عسكرية. وبينما استطاع سياسيون مراوغون من أمثال الرئيس الصومالي المرحوم زياد بري وحاكم زائير المرحوم موبوتو سيسي سيكو تأسيس نظم سياسية معقدة، تقدّم فيها الإمتيازات من قِمة السلطة مقابل الولاء السياسي. فإن ذلك قد أدى، من خلال تشجيعه للطائفة والتشرد، إلى تقويض القاعدة المؤسسية والجهد التنموي معاً، مما عاد بنتائج وخيمة على الإستقرار الداخلي للعديد من الأقطار. وعندما تراجع انسياب الثروات في العقد السابع من القرن العشرين تحت التأثير المزدوج لصدمة إرتفاع أسعار النفط وتراجع أسعار المواد الخام الأولية، وهي البضائع الرئيسية التي تصدّرها الدول الأفريقية، لم تعد العديد من النظم "الأبوية" الإستبدادية لهذه الدول قادرة على تلبية مطالب المواطنين الملقاة على كاهلها. وبينما كانت الفئات الإجتماعية التي تقود الدولة منذ الإستقلال تحكّر السلطة والثروة ومسؤولية التحديث وتفرض سيطرتها على الإقتصاد، كانت هناك آليات قليلة تابعة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني قادرة على امتصاص صدمات الكساد الإقتصادي التي تمرّ بها الدولة.

ان العديد من النظم الأفريقية التي فشلت في الوفاء بوعودها التنموية تعرّضت لمزيد من الدمار بسبب سياسات وبرامج إعادة الهيكلة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ إذ واجهت أزمات عميقة نالت من شرعيتها. فوقعت أسيرة لوصفات البنك الدولي على أمل إخراجها من أزمتها، من خلال تحرير اقتصادياتها من الهيمنة الحكومية وتشجيع الصادرات. وكان يتعين عليها لتحقيق ذلك ان تخفّض قيمة عملاتها بشكل حاسم وتحرر الأسعار والمواجز التجارية وتخفّض الأجور وتقلل عدد الموظفين في جهاز الدولة وتزبد الضرائب. غير ان السكان الفقراء - كما ذكرنا سابقاً - هم الذين دفعوا الثمن الغالي لهذه السياسات، في مواجهة رسوم دراسية مقابل التعليم الأساسي وأخرى لمواجهة نفقات العلاج... الخ إلى حد تزايد معه عدد الأفارقة الذين عادوا إلى الإعتماد على صفات الدجالين ومقوص وبركات

المشعوذين بالشفاء العاجل. وفي الوقت نفسه إنجّمت مجموعات عديدة، استبعدت من التمتع بخيرات البلاد، إلى جمل السلاح لدعم مطالبها في الحصول على نصيبها من الثروات المضخلة والمنافس عليها؛ محققة أحيانا تضامنا ودعما عالميا لها في مساعيها. ولقد تواصل تقديم هذا الدعم بالقدر الذي كان يتناسب مع مخططات استراتيجية الحرب الباردة. وعبر أفريقيا كلها كان قادة حركات "التمرد" ومسياسيو الحكومات قد بلغوا درجة عالية من المهارة في عرض قضاياهم بلغة الأيدولوجيات المتصارعة من بين ويسار في الشرق وفي الغرب.

قد حرم انحسار رياح الحرب الباردة وإفهار المعسكر الشرقي (الإشتراكي) بعض السياسيين الأفارقة من المنافع التي كانوا يجنونها من وراء ذلك الإستقطاب والتجاذب المحوري. ولقد تقلص انسياب العون في الوقت الذي انحسرت فيه الأهمية الإستراتيجية لبلدانهم وقل الغرب المنتصر، والجهود من تقديم العون، طموحاته الاقتصادية نحو دول خصمه السابق. وصار، لسخرية القدر، على دول مثل موزمبيق وأثيوبيا التنافس على إعانات الدول والمنظمات المانحة مع دول مثل روسيا وكوريا وبولندا وسلوفاكيا والمجر كانت في الماضي تمنحها المموّلات المجانية والدعم الفني سخاء متقطع النظير.

أما في أفريقيا فإن الحروب الأهلية وأشكال التمرد والنزاعات الأقل حدة ظلت مستعرة ولم يخبذ أوارها. وبدأ الحللون في الدول الصناعية يبدون النظر في تقييمهم للحروب الأهلية الأفريقية لمواكبة التحولات الهائلة التي حدثت منذ ما سمي بـ"نهاية التاريخ".¹⁵ وفي خواتيم القرن العشرين سادت 3 مدارس فكرية في الغرب لتفسير وتحليل مجال النزاع المسلح في أفريقيا، وهذه المدارس هي: مدرسة أولوية الجورم الثقافي ومدرسة الماتوسية الجديدة ونظرية الكارثة الثقافية.

ان مقترحي نظرية الجورم الثقافي¹⁶ أرجعوا النزاعات في أفريقيا إلى الاختلافات العرقية وغياب مؤسسات سياسية راسخة فيها، ووجود نزوع متأصل في مجتمعاتها إلى العنف. وفي إطار الإقسام الكرنبي إلى معسكرات ثقافية أبعدت أفريقيا بوصفها حالة بدائية وصورت الدولة الأفريقية كضحية ضعيفة لانتهاكات إقصائية ثابتة.

تستند المدرسة الثانية إلى ما توصل اليه الماتوسيون الجدد¹⁷ الذين ربطوا التقلب في السياسة الأفريقية بالتدهور المتزايد في استخراج الثروات الطبيعية المتجددة غير المتوازن أو المستدام؛ والذي بدوره يمكن إسناده إلى زيادة في النمو السكاني وضمف التوسع الاقتصادي. ويصبح مؤيدو المدرسة "الماتوسية الجديدة" القوى الأوربية بالمساعدة في خفض الاستغلال غير المتوازن (المستدام) للثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة خاصة التربة والمياه والغابات، وتخفيض معدل الزيادة السكانية في هذه الأقطار كملاج

للنزاعات الدموية الضارة. يؤكد هذه النظرية العلاقة المباشرة بين النزاعات والمجاعات وزيادة السكان باعتبارها آليات طبيعية وحتمية حتى تستعيد هذه المجتمعات توازنها. لكن خطأ هذه النظرية يكمن ببساطة في أن بلادا عالية الكثافة السكانية محدودة الموارد مثل بنجلاديش والصين وغينيا وبلجيكا وجامايكا وهولندا وكوريا الجنوبية وفيتنام... الخ من المفترض أن تكون غارقة في حمامات الدم نتيجة للحروب الأهلية والمجاعات؛ بينما نجد أقطارا مثل إثيوبيا والسودان وموزمبيق وبورغسلافيا والشييان تعرض الطبيعية أفضل نسبيًا من كثير من الدول مثل إثيوبيا والسودان وموزمبيق وبورغسلافيا والشييان تعرض لمحركات مزرعة من العنف ودوام النزاعات الإجتماعية الحادة ولا تتم سلام دائم منذ زمن بعيد!

أما مدرسة أولوية الجوعر الثاني فانها تسمح بالإسلاخ من هذه الشبكة المبهمة من المشاكل وتعتبرها نسبيًا من صنع الذات. وهي إذ تخرج الحروب الأهلية الأفريقية بوصفها أثرًا جانبيًا لتقاوة وضبعة؛ فانها تحكم على مشروع التنمية بالفشل وتفضل أن توظف الثروات المتناقصة في مجالات تبشر بالعطاء. ان أشكال الإرتياب قد صيغت بصورة تتسد فيها على مرجعية وجود أسباب ذاتية تسبب في تبيد الثروات في أفريقيا الشئ الذي يعني السلطات الإستعمارية وسلطات مابعد الإستقلال من أي مسؤولية تاريخية في هذا التبيد.

وللهذه الأولى يقدم منظرو الكوارث الطبيعية الراسخون في مجال صناعة التنمية قراءة متخاطفة.¹⁸ هنا ينسج الاتجاه الإنساني ويدمج في التوجه التنموي. فتؤيد هذه المدرسة، بتقاولهم المبالغ فيه، يعتبرون النزاع إنكاسا مرحليا في سياق العملية التنموية؛ على عكس الإعتبارات المتعلقة بالكوارث الطبيعية، يد انهم يحصرن أنفسهم في آليات الحل نفسها ويقلون لإجراءات معالجتها نفسها مثل شحنات الإغاثة الجوية واقامة مراكز التوزيع وتوفير السلم الأساسية.

ان الفصول التالية من هذا الكتاب ستحاول ان توضح، من خلال التركيز على واقع التجربة السودانية، ان المدارس التي تسعى إلى إختصار هذه الظاهرة الإجتماعية بالغة التعقيد - والتي يمثلها فعليا النزاع الدموي - وإرجاعها إلى سبب موضوعي أو ذاتي واحد لمي جد قاصرة. كما انها، في الوقت نفسه، تشجع حلولاً مضللة قصيرة المدى. انا نغظر هنا إلى النزاع الدموي بوصفه نتيجة لعمليات سياسية واقتصادية واجتماعية وايكولوجية، ذات صلة لصيقة ومتداخلة ببعضها البعض، تعبر عن نفسها في لغة وفي إطار نسج تاريخي وثقافي وروحي.

ان الشعوب الأفريقية، حتى في مناطق الترقى البيئي وفي الاوساط الإجتماعية الفقيرة، وفي أكثر البقاع كثافة سكانية، تفضل التعاون السلمي على مواجهات العنف الدموية.¹⁹ ان تضافر العديد من العوامل

السلبية هو الذي يدفعهم فقط لتجاوز العتبة الفاصلة بين الحرب والسلام. ويعتبر أكثر هذه العوامل ضرراً هو حرمان الناس من نصيبهم العادل في السلطة، أو تضيق فرص استقادتهم من الثروات الطبيعية في وقت تشع فيه دوائر الترتيبي.

الحرمان من الثروات ... شلالات الدم

ازدادت تحذيرات الخبراء بأن هذا القرن سيشهد صراعاً على الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق.²⁰ وإن أوضح ملاحظ المتغيرات الدولية تتمثل في أن القارة الأفريقية ستكون أحد المصادر الرئيسية في ذلك التنافس بالنظر إلى ثرواتها البكر. ومن جهة أخرى، أظهرت الأبحاث التي قامت بها جماعات عدة في مجال البيئة والنزاعات المسلحة، أن الترتيبي البيئي يمكن أن يكون له دور المسبب أو المحرض على تفجر هذه النزاعات.²¹ لكن تبعات الترتيبي البيئي نالت من الإهمام، في مجالات البحث هذه، أكثر مما نالت عمليات الحرمان أو تضيق فرص الناس للاستفادة من الثروات الطبيعية المتجددة. هذا الاتجاه يبالغ في خطورة دور التدهور البيئي للموارد المتجددة في النزاعات الإجتماعية الشئ الذي يغني، اهتماماً خاصاً بأسباب الترتيبي البيئي، كالتوسع المتسارع لأعداد السكان والحيوانات والمتغيرات المناخية وغيرها.

إن مثل هذا التحليل للنزاعات بين المجموعات المختلفة يندرج إلى حصر حلولها في معالجة أسباب الترتيبي البيئي فقط؛ وهو بهذا يقلل من أهمية العوامل الأخرى مثل تضيق فرص الشعوب في الاستفادة من مصادر ثرواتها الطبيعية الحيوية. إن الآليات المقترحة لحل النزاعات، بتركيزها على الترتيبي البيئي كقطة مركزية تعتبر مجرد وصفات فنية في جوهرها أكثر منها طرقاً إقتصادية أو سياسية لمعالجتها.

إن هذه المدرسة تركز على موضوعات تتعلق بالمحافظة على البيئة وإعادة تأهيلها كآليات لمعالجة النزاعات. فمثلاً تشرع تحسين إدارة تنظيم المياه والمحافظة على التربة وتأهيل المراعي ووقف الزحف الصحراوي وإعادة إنبات الغابات وتنظيم الأسرة لكبح النمو السكاني. وفي هذا السياق يتم تجاهل القضايا الحاسمة في مجالات الإقتصاد وشكل السلطة السياسية وسياساتها والقوانين عليها. وهذا الاتجاه يبعد عن دائرة الضوء الظلم المتواصل في طريقة توظيف الثروات والذي تترافق أبعاده إقتصادياً وتتداخل سياسياً؛ كما أزعج عن دائرة الضوء أيضاً دور المنفعين من الوضع السائد والمفسدين من ممثلي الأوضاع القائمة.

لكن ومن أجل الوصول إلى تقييم صحيح لآثار حرمان أو تضيق فرص الناس في الاستفادة من مصادر ثرواتهم في أقطار أفريقيا، التي يقتصر اقتصادها على إنتاج المواد الأولية، فإن موضوعات بالغة الأهمية مثل برامج الإصلاحات الهيكلية لإقتصاديات دول القارة وتصدير المنتجات الزراعية وانهايار شروط

التجارة، نتيجة لدهور أسعار المواد الأولية؛ والتبعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدين الاجنبية، وهروب رؤوس الاموال، وتقلب اتجاهات الاستثمار وغيرها، يجب ان تؤخذ كلها بعين الاعتبار بوصفها تركيا مترابطة بين على فهم أسباب النزاعات الدموية بغية الوصول لحل نهائي وعادل لها .

خلال تأملنا لكل النزاعات الدموية بين الجماعات المتصارعة في السودان وفي أقطار القرن الأفريقي لاحظنا ان القضايا التي تتعلق بالتوزيع العادل للثروات الطبيعية والاجتماعية والمشاركة السياسية الديمقراطية على قدم المساواة والتنمية المكاثرة، تنف على رأس قائمة مطالب من يحملون السلاح. ان الأنجاث في مجال النزاعات تلج مساحة السياسة والاقتصاد ونظام الحكم من خلال موضوع إتاحة الفرصة للاستفادة من الثروات، ولم تمد الحلول الفنية وحدها مفيدة في مجال معالجة أوضاع النزاعات الدموية. ان النظر لأي قضية من قضايا البلاد الأفريقية مهما كانت طبيعتها دون وضع الاعتبار الكافي لدور القاتل المستفيد من هذه النزاعات تعتبر نظرة قاصرة. بمعنى آخر، يجب أن لا نعالج تحديات النزاعات ومسبباتها معالجة فنية مجردة، وتجاهل آليات الهيمنة والسيطرة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ومن دون شك، أن المعالجات الفنية لأي مشكلة لمى في منتهى البساطة اذا ما قورنت بشمول معالجة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن مجال تحليل النزاعات وإيجاد حلول ناجزة لها يتطلب مراجعة نقدية للمعالجات التقليدية في هذا المجال ويجب أن يتجه لإستخدام أنظمة معرفية متكاملة ومداخل.

العامل الإيكولوجي

ان الثروات الطبيعية المتجددة، وخصوصا الأرض الصالحة للزراعة، والمياه العذبة وثورات البحار والغابات صارت أهميتها في تزايد مستمر كسبب أو عنصر محفز للنزاع المسلح، خصوصا في البلدان النامية. لكن ندرة مصادر الثروات الطبيعية كالتربة والمياه والحيوان والنبات لا تقود بصورة حتمية إلى المواجهات الدموية، بل ربما تجلب معها تعاونا سلميا يعود بالنفع على الأطراف جميعها. لكن في الحالات التي تتفاقم فيها هذه الندرة بفعل الكوارث الاجتماعية أو الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لكثير من أقطار العالم الثالث الفقيرة ومعظم أقطار أفريقيا، فإن عنصر المواجهة يسود على غيره من العناصر. وبالرغم من تنامي الأثر الذي تحدته محدودية الموارد البيئية فإن الباحثين في مجال البيئة والنزاعات مقتنعون الآن بأنه لا يبدو ان يكون سوى عامل واحد ضمن شبكة من العوامل تؤدي جميعها إلى التعجيل باندلاع النزاعات الدموية.

ان شح موارد البيئة يؤثر في إطار نسج متشابك ذي مستويات تاريخية واقتصادية وسياسية مختلفة؛ ويزيد أثره عندما يرافق مع ضغط الإقترار السكاني وتكاثر قطعان الحيوانات بعدم المساواة بين المواطنين

في فرص الاستفادة من الثروات الطبيعية. بيد أن محدودية الموارد البيئية تعتبر الآن حقيقة ماثلة على نطاق واسع في بلدان أفريقيا.²² من جهة أخرى تعتبر البيئة في أفريقيا هشة في تكوينها، فالمشاهد السياحية في صالات السينما أو على التلفاز التي تظهر القارة السوداء بوصفها مساحات خضراء واسعة هائلة الخصوبة مشاهد مضللة. وفي الحقيقة فإن البيئة الأفريقية هي الأكثر هشاشة على وجه الأرض. وقد بلغت أقصى درجات هشاشتها وتدهورها خلال 100 عام الأخيرة. ورغم أن الأرض والسكان قد أبدوا في معظم الأحيان قدرة هائلة على التكيف في أوقات الحزن إلا أن الاستخدام غير المتوازن (المستدام) للثروات الطبيعية المتجددة كانت له، في كثير من الأحيان، أبعاد مدمرة للغاية؛ وتبع عن ذلك تناقضا في الكوارث التي حلت بالبيئة وبالناس.

لم تمان قارة أخرى مثل ماعاته أفريقيا من الإفتراق والتعارض بين منشطى الرعي والزراعة؛ ولا تملك قارة أخرى مثل ما فيها من نسبة عالية من الأراضي القاحلة والقابلة للتدهور السريع؛ ولا تملك قارة أخرى مثل ماتملكه من مناخ يصعب التكيف به. أن هذه العوامل، التي زاد من فعاليتها تضاعفها المتزامن قد أصاب الزراعة في أفريقيا بشلل كبير.²³

وتتأثر مناطق واسعة من القارة بالتصحر في الوقت الحاضر. وتحول مئات الآلاف من المكثارات من الأراضي الخصبة إلى صحارى، بما يعطى الإطلياع لن أفريقيا تخوض معركة خاسرة لصد زحف الرمال. ومنذ العقد السابع للقرن الماضي استمر زحف الصحراء نحو الجنوب بمعدل يتراوح بين 18 إلى 40 كيلومتراً في العام. وازداد الأمر سوءاً في أكثر مناطق وسط وشمال القارة وعلى الأخص في حزام دول السافانا من السودان وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وإلى السنغال؛ على الرغم من إشقاق ملايين الدولارات على حملات إعادة التشجير ووقف الزحف الصحراوي. فقد غطت الكثبان الرملية الصفراء الداكنة مناطق واسعة من المراعي الخصبة التي كانت تكفي لإعاشة ملايين من قطعان الماشية وتيسر حذاً معقولاً من الفلاحة كل عام.

فالجناف والتصحر صارا وجهان لعملة واحدة في أفريقيا، وأصبعا المم الأكبر لمعظم شعوب شمال القارة؛ وصارا يتقدمان كالغول يهشم أراضيها الخضراء ويحولها إلى مناطق قاحلة. فأكثر من 50% من أراضيها مصنفة إلى صحارى حارة جداً أو مناطق يسودها الجفاف وذلك بسبب القس الشديد في هطول الأمطار بهذه المناطق (شكل 9). وقد تحولت بتأثيرها القارة تصبح أكثر مناطق العالم صحراوية، حيث تمثل نسبها 45% من إجمالي شبه المناطق الصحراوية على المستوى العالمي. وعلى الرغم من احتواء أفريقيا على أكبر نسبة من عدد الأنهار الكبرى على مستوى العالم لكنها مهددة

بالعش؛ ويزيد من تأثيره التباين والاختلاف الواضح في توزيع مصادر المياه على مناطق القارة. فرغم وجود 17 نهرا، إلا أننا نجد أن 50٪ يستأثر بها حوض نهر الكونغو وحده، ولبن 75٪ من إجمالي الموارد المائية في أفريقيا تتركز في 8 أنهار فقط. مما يتطلب اهتماما أكثر من الدول الأفريقية لتبني استراتيجيات تنظيم واستغلال مواردها في ظل استمرار زيادة رقعة التصحر.

بالإضافة إلى كل ذلك وفي إطار شبكة الأسباب الرئيسية التي تعجل من نشوب النزاعات الدموية في أفريقيا تعتبر محدودية الموارد البيئية (التي تعرف بأنها تروء المصادر الثروات الطبيعية المتجددة والحرمان أو الحد من فرص استغلالها)، أكثر العوامل أهمية، بمعنى ان النزاعات الدموية تنشأ بصورة أساسية من التدهور البيئية والإقتصادية.

شكل (9): استغلال الغابات في أفريقيا.



ان الافتراض التاريخي بأن النزاعات الدموية في أفريقيا هي نزاعات حول الهوية تتدلع من الاختلافات العرقية-القبلية والدينية أو الثقافية يعتبر افتراضا ناقصا وفي غاية المحدودية. ففي ماعدا النزاعات

"القديمة" أو ما يسمى بالنزاعات "التقليدية" فإن الإقسامات العرقية والسلالية تبدو نتيجة أكثر من كونها سببا لقيام هذه النزاعات. ولاشك أن الإقسامات العرقية والدينية والثقافية ذات أثر شديد في تشكيل وعي الناس وطرق إدراكهم للنزاعات الدموية؛ وهي طرق إدراك يتزود بها المشاركون في النزاع على جبهتي القتال، لكن عناصر الهوية هذه ضعيفة أو لا وجود لها كأسباب جذرية لنشوء نزاعات "جديدة". بيد أنه بقدر ما يستمر النزاع بقدر ما تدخل هذه العوامل الدينية والثقافية حلبة الصراع. وفي الصراعات القديمة، وحتى حين تلاشى أسباب إندلاعها أو تنتهي فإن تلك الإقسامات العرقية والسلالية والمرجعية الفكرية التجريدية قد تصبح قوة مادية اجتماعية. وكما قال الباحث جون ماركاكيس محقاً:

"بين كل الأسلحة الفكرية التي استُخدمت في الحروب الأفريقية:
الوطنية، الاشتراكية، الدين، العرقية؛ أثبتت الأسباب السلالية
(الاثنية) أكثر من غيرها، أنها الأكثر تأثيراً كقاعدة للتضامن
السياسي ولتحشد القوى كما أكدت أثرها كقوة سياسية
مهيمنة".²⁴

ويصير الصومال من الدول التي تمتاز بوحدة عضوية نادرة الوجود في القارة الأفريقية. فهي تكاد تخلو من التمايز الديني والعرقي والثقافي؛ فالسكان كلهم من أصل عرقي واحد ويدينون بدين واحد (الإسلام) ويتبعون مذهباً واحداً (سنة) ويتكلمون لغة واحدة. ومع ذلك فإنه حين تصاعد الصراع من أجل السيطرة على السلطة والاقتصاد ومن أجل الحصول على نصيب أكبر من مصادر الثروة الطبيعية المتجددة وعلى رأسها الأرض والمياه، إنجذمت المتنافسون لتأجيج الخلافات بين البطون والشاشر والأفخاذ، وخاضوا الحرب على أساس هذا البعد العشائري والولاءات القبلية لتحقيق المكاسب الاقتصادية وإحكام سيطرتهم على مقاليد الحكم.

لقد أثبتت التجربة الإنسانية أنه من النادر أن تنجح الحروب عن دوافعها الحقيقية، الشيء الذي لم يختلف فيه الحرب الأهلية الصومالية عن غيرها، لكن إذا استمر النزاع الدموي في الصومال لبضع سنوات أخرى فإن الحواجز العشائرية الرخوة بين الصوماليين ستصطب وتتحول إلى عناصر إقسام عرقي قوي، وستصير هي قسماً، بالتالي، عناصر تجميع لمتف جديد. وهذا ما يجعل من عملية إيجاد تسوية أي نزاع جديد مهمة أكثر سهولة من الوصول إلى تسوية نزاع قديم.

حالة القرن الأفريقي

منظومة دول القرن الأفريقي منطقة تخيم عليها أجواء النزاع لقرون عديدة، لكن أسباب الحروب والأطراف المشاركة فيها تغيّرت بدرجة ملحوظة مع مرور الزمن.²⁵ وتبّيزت المنطقة بحكومات فقيرة، منعدمة

الكفاءة، وسوء التخطيط الاقتصادي، والقمع السياسي، والبنية الأساسية الهزيلة والزراعة الدائمة. واليوم تواجه أقطار القرن الأفريقي أنواعاً من النزاعات الكاسية والمؤجلة بالإضافة إلى عدد من النزاعات المتوقعة وعلى المستويات كافة مثل النزاعات الإقليمية والنزاعات القبلية والعرقية ذات البعد العشائري. ان أقطار مجموعة الإنقاذ IGAD لا تنتمي فقط إلى أكثر الأقطار فقراً في العالم (جدول 2) ولكنها في سجل مؤشرات التنمية البشرية تسجل أدنى الدرجات.²⁶ ان أنواع مختلفة من المشكلات البيئية مثل الجفاف وشح المياه وتعرية التربة والتصحر واختلال دورة هطول الأمطار والاستغلال الجائر لمصادر الثروات المتجددة ترك آثارها أيضاً على هذه البلدان؛ بالإضافة إلى حروب الماضي القريب وانتشار الفقر المدقع والتريدي البيئي تشكل مثلثاً يترك كل ضلع من أضلاعه أثره على الضلعين الآخرين بشكل مباشر وعميق.

جدول (2): أوضاع دول منظمة الإنقاذ ودرجة ترتيبها بالنسبة لمجموع 191 دولة في العالم.²⁷

الدولة	النسبة البشرية	المسوى التعليم	التغذية الكافية	وفات الأطفال	متوسط العمر
إثيوبيا	168	138	189	175	182
لرتريا	168	138	189	175	182
السودان	176	179	176	146	165
الصومال	184	188	185	175	181
كينيا	144	128	165	126	138
برغندا	163	158	167	151	161
جيبوتي	181	190	176	168	175

ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات التي تمرّتها الحروب وتتردى مصادر ثرواتها يمكن ان تتناقم فيها نزاعات طويلة الأمد وتخلق حوافز لإندلاع صراعات جديدة وتؤدي في نهاية المطاف إلى اشتباكات عنف دموية وإلى حروب. وفي هذا الوضع الذي تتعدّد فيه أسباب الصراعات فإن النزاعات الناشئة عن أسباب بيئية يمكن تمرّرها بأنها نزاعات تتعلق بتريدي البيئة تظهر في معظم الأوقات متلازمة مع عناصر أخرى إقتصادية وعرقية وسياسية وإقتصادية.²⁸

وعلى الرغم من ان النزاعات الناشئة عن أسباب بيئية تظهر على شكل نزاعات سياسية وإجتماعية

واقتصادية وعرقية ودينية أو نزاعات حول الأرض فإنها تختلف عن الحروب التي تنشب حول السيطرة على مصادر الثروات غير المتجددة. لأن النزاعات حول مصادر الثروة غير المتجددة كالنفط والغاز والمعادن، معروفة في التاريخ، لكن النزاعات الناشئة حول المصادر المتجددة للثروات لم تصبح معروفة إلا مؤخراً، أو أنها على الأقل لم تكن معروفة على المستوى الكوني. وفي الحقيقة فإن مصدر النزاعات لا يمكن في التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية المتجددة أو ندرتها فقط وإنما ينبع كذلك من تودي هذه المصادر بالتلوث أو الإستنزاف المتواصلين.

ان ضعف موارد البيئة والذي كان دائماً نتيجة ملازمة للمضيق والحروب ووسيلة وظفت لخدمتهما، صار مؤثراً هو نفسه مصدراً للمف في كل أقطار مجموعة الإنماد. ان حرمان أو تضيق فرص الناس في الحصول على مصادر الثروة المتجددة وشح المياه وتعمرة التربة هي المهددات الرئيسية للأمن البيئي في بلدان القرن الأفريقي. وتعتبر النزاعات في منطقة جبل مرة بولاية شمال دارفور في غرب السودان، مثلاً حياً لنزاع ناشئ عن أسباب بيئية (انظر الفصل السادس). فعلى وجه التحديد، منذ جفاف 1983-1984 زاد الرعاة الرحل من ضغوطهم على المزارعين من قبيلة الفور إذ صاروا يتسللون بقطاعاتهم أكثر فأكثر ولقنرات أطول وباعداد أكبر إلى مناطق الجبل الرطبة والخضبة. المثال الآخر هو النزاع بين الرعاة من قبائل عرب البقارة في ولاية جنوب كردفان والديبكا من ولايات منطقة شمال بحر الغزال بجنوب السودان؛ المثال الثالث هو هجرة المزارعين من منطقة المرتفعات ذات التربة المردية في إرتريا إلى منطقة المنخفضات في أودية نهري القاش وسيت حيث احتجت أقلية الكوثاما على التهديد المتنامي لنزوح أعداد متزايدة إلى الإقليم من خارجه (قرية باريتو والقرى المجاورة مثل شامبيكو). ومن جهة ثانية، فإن ضغوط عشيرة هويه في شرق أوغادين هي مادة النزاع بين عشيرتين صوماليتين هما أوغادين من إثيوبيا وإسحاق بن شمال الصومال؛ وفي الشمال الصومالي فإن صراعاً صارياً على الأرض مازال مستعراً بين الجماعات الرعوية المتقاتلة من عشائر البيسي الصومالية وعفار.

أحادية النشاط السكاني

ان النزاعات الدمية المسلحة والتي نشبت بمنطقة القرن الأفريقي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ظلت تفسر بوصفها نزاعات سلبية-قبلية أو دينية-ثقافية. وبينما استخدمت هذه التصنيفات كأوصاف مقبولة ظاهرياً لنزاعات سابقة، ولوما مازال لها بعض الأثر على الطريقة التي تخاض بها الصراعات الحالية، إلا ان أسباب النزاع في الواقع تنحو للتغير والتنوع. ان التنوع في الخلفيات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والبيئية يؤثر بالتدريج ولو بدرجة ضئيلة على طبيعة النزاعات. لذلك فإنه من الأخرى ان نضع في الاعتبار بأن التغييرات البيئية عميقة الأثر التي أصابت منطقة القرن الأفريقي كان لها

تأثيراً هاملاً على النزاعات الإجتماعية في المنطقة. ان شدة جفاف المناخ وطول حقبة والإستغلال الجائر المكثف للتربة والمياه والغابات وغيرها من مصادر الثروة المتجددة إضافة للزيادة الهائلة في أعداد السكان والحيوانات أدت إلى تفاقم الترتبي المتأصل في البيئة المهشة للمنطقة مما جعل النزاعات التي تسبب فيها أو تخترض عليها هذه العوامل البيئية المركبة حتمية الوقوع. وخلاصة الأمر ان هنالك 4 عوامل ساهمت بقدر كبير في بلورة هذا الوضع هي:

④ ان أقطار المنطقة ظلت تعاني خطأً في معدلات التنوع الهيكلي لإقتصادها، بمعنى ان هناك أعداداً كبيرة من السكان تقوم بممارسة المهنة نفسها والنشاط الإنتاجي البسيط. ولقد قلل هذا التنوع، بدرجة كبيرة، من فرص شعوب المنطقة في الحصول على فوائد من أي نشاطات أخرى عدا الزراعة والرعي التقليديين.

⑤ ان الإقتصاد القائم على قاعدة ان أعداد صغيرة من السكان تمارس المهنة نفسها يعنى من آثار الممارسات التي تضر بالبيئة. ولقد صار الضرر الواقع على البيئة يتدعم ويتفاقم سنة اثر أخرى بسبب طرق استخدام الأرض. فضعف تنوع النشاطات الإنتاجية عمل أيضاً على الحد من وجود إمكانية لإقحام الأوضاع الإقتصادية المتردية، تأتيها من قطاعات اقتصادية أخرى في حالات الطوارئ والأزمات التي يتعرض لها قطاع إقتصادي بعبه. مثال ان يساهم قطاعا الصناعة والخدمات في إشغال القطاع الزراعي من أزمته.

⑥ بينما تظل ثروات الأراضي تعاني من الضعف والمخاشاة وتستمر الكثافة السكانية في الإزدياد فإن معدلات النمو السكاني مقارنة بالثروات تشهد إزدياداً مستمراً. وكنتيجة لذلك فإن طاقة إحتمال النظام البيئي الإقليمي قد بلغت أقصى درجاتها (نسبة الموارد على السكان).

⑦ ان أكثر نتائج هذا الضعف والمخاشاة على كل من النظام الإقتصادي وأصول الثروات الطبيعية تظهر في تدهور الأمن البيئي. ففي منطقة القرن الأفريقي يبدو ان ندرة الغذاء واقتجار النزاعات يسيران معاً كما تتبع السور الضياع. وهكذا فإن الأمن البيئي يعتبر، على نحو مباشر وان كان

غير قاطع، مرآة تمكس درجة إستغلال أصول الثروات؛ والتي بدورها تعتمد على ما يستخرج بصورة رئيسية من الثروات الطبيعية المتجددة وعلى عدد الأفراد المتنافسين على هذه الثروات (أي بنسبة عدد الأشخاص إلى حجمها). ان توزيع الثروات يعتمد على طبيعة النظام السياسي وطريقة تملك الأراضي في كل بلد. ويدفع التوسع الهائل في الزراعة للأغراض التجارية وبصورة أساسية لأغراض التصدير، بصورة متزايدة، أعداداً كبيرة من السكان وحيواناتهم إلى النزوح خارج مناطقهم التقليدية ويعرضهم لتنافس جشع مع بقية المفقرين للاستحواذ على ثروات تزداد شحاً يوماً بعد يوم.

ان أنظمة الإنتاج والتوزيع تأخذ شكلها، على نحو كبير، من التقنية التي تستخدمها (كعامل خارجي) ودرجة العدالة الاجتماعية المتوفرة (عامل المجتمع المدني). وعلى سبيل المثال، في مشاريع التنمية التي تعتمد على إمكانيات شجيرة، من المياه والتربة، ترفع وتيرة التنافس على هذه الموارد الشيء الذي قد يجعلها سبباً أو عنصر تخوض نشوب نزاعات اجتماعية. وعلى وجه العموم، فإن جهود التنمية، التي لا تترعى إحتياجات المجتمعات المحلية أو تلك التي تمنح حظوة لمجموعة محلية على غيرها، لا تقلل من إحتالات نشوب نزاع ما ولكن ربما، تقوي من احتمال نشوبه.

ان الوضع في عموميتة يعتمد أكثر بسبب ان الماح من الثروات في منطقة القرن الأفريقي بعيد كل البعد عن ان يكون مثاليًا. فسكان المرتفعات في غرب السودان مثلاً يعتمدون بوفرة نسبية من منسوب هطول الأمطار وتربة جيدة، بينما جيرانهم القريون الذين يعيشون في السهول يعانون من جفاف متواصل والعكس صحيح تماماً في إرتريا وإثيوبيا (انظر الفصل السادس). وتزداد هذه الثنائية من احتمال نشوب نزاعات جهوية ذات طبيعة مناخية مضادة والتي سميها في نزاع جبل مرة بظاهرة "نزاع الصحراء مع الواحة".

ان كل هذه العوامل تترك أثرها على شكل انقيار مزمّن لكل من البيئة الطبيعية والاجتماعية. ويأتي لإنقيار البيئة الاجتماعية نتيجة لأن الحاجات المادية للسكان بالإضافة إلى ثقافتهم وإحتياجاتهم الاجتماعية والروحية لا تتوفر لها أي أمان، بينما تعاني بيئتهم الطبيعية من الإنقيار بسبب ان الإستخدام المستدام للنظمية البيئية ظل يعاق باستمرار نتيجة لأن أعداداً متزايدة من السكان تمارس المهنة نفسها (الزراعة والرعي) في مناطق تعاني طبيعتها من المشاشة والضعف. وفي الحقيقة فإن التردّي البيئي في منطقة القرن الأفريقي كان من الشدة بحيث جعل الوسائل التقليدية لتسوية النزاعات المحلية غير مجدية في كثير من

لكل ما ذكرنا فليس من المستغرب ان نجد ان الكثير من النزاعات القائمة الآن لا تقع على الحدود السياسية التقليدية وإنما على الحدود البيئية التي تفصل بين المحاور المناخية الغنية والفقيرة. وهناك على الساحة الأفريقية حالياً مخاوف شديدة لزواء احتمالات استمرار النزاعات على طول وعرض هذه المحاور؛ الأمر الذي يجعلها بمنزلة الخطوط الملتهبة التي تذكى الصراعات والنزاع تتجاوز الدولة الواحدة إلى نطاق الدول المجاورة. ان هذه الحقيقة تؤكد ضرورة إيجاد مدخل أوسع للتحليل والتفسير للنزاعات المسلحة القائمة الآن والمحتملة الوقوع في المنطقة تحليلاً يأخذ في اعتباره ضعف موارد البيئة والتفاوت المناخي داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود السياسية لمجموعة الدول المتجاورة (السودان-لبريريا كمال) بحيث يمكن الأطراف المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي من التعامل بفعالية مع وضع أصبح يزداد حدة وتقيداً.

ان الإستمرار في التعامل مع النزاعات في أفريقيا بوصفها نزاعات دينية-ثقافية أو عرقية-قبلية، مع تجاهل الأثر المتنامي لقردي وتقليص أصول الموارد الطبيعية المتجددة يقود إلى تشويش الوعي بالوضع الحقيقي ونتيجة لذلك فإنه يحد بصورة فعالة من إمكانية الإقتراب من السلام والتوصل إلى حل حقيقي عادل ودائم للنزاعات السائدة.

الأرض سلعة إستثمارية

وهناك أمر آخر يضاف إلى حمولة التدهور الإقتصادي والإجتماعي وتردي البيئة الطبيعية وسيادة روح المسكرة وتنظيمات المليشيات على فقراء الريف، وهو سياسات إبعادهم عن الأراضي التي إعتدوا عليها في كسب عيشتهم عليها. فالحياء تمحور في أفريقيا حول الأرض؛ وعندما تضعف خصوصيتها أو يصعب الحصول عليها أو تنعدم فرص حيازتها فإن مستوى حياة الناس يتأثر بصورة مباشرة. وحينما يترافق كل ذلك مع عوامل الزعزعة الأخرى مثل الضغوط السياسية والصراع المسلح والنزاعات العرقية وتدهور الخدمات الأساسية وانهايار البنى الميكانيكية بالإضافة إلى فقدان الأمان الشخصي؛ فإن أهالي الريف يشرعون إما في التزوج بحثاً عن الحماية في المناطق الحضرية (انظر الفصل السابع) أو يجهون إلى حمل السلاح ضد من يتبرهنهم أعداء لهم.

ان التحولات التي يشهدها استخدام الأرض في أفريقيا والنظم القانونية التي تحكم ذلك لمي من أهم أسباب تأجيج النزاعات فيها. وقد لعبت توجهات سياسات هيكلية إقتصاديةها في إطار وصفات البنك الدولي المعروفة دوراً أساسياً في تحويل الأرض إلى سلعة إستثمارية بواسطة الحكومات الأفريقية. فمن

المعلوم ان جزءاً كبيراً من الأراضي في القارة تعيش عليها مجموعات رعوية مترحلة، يمارس بعضها نشاطات زراعية محدودة.²⁹ وتحكم مسارات (مراحل) هذه المجموعات الرعوية نظم بيئية ومناخية ترتبط بشكل حاسم مع علاقاتها الإجتماعية وطرق استخدامها للأرض وتوظيفها لثرواتها الطبيعية والحيوانية. ففي المناطق الجافة (القاحلة) حيث تكون المساحات التي تتحرك فيها هذه المجموعات السكانية كبيرة نسبياً، نجدها تمارس شكلاً فضفاضاً ومروناً للحق التارخي في استخدام الأرض. فاستحوذوا على المراعي يكون جماعياً تحكمه أعراف القبائل والعشائر ويتوقف تماماً عند حدود حق الاستخدام والترحال؛ بينما تتسك بملكية مصادر المياه وأحزمة الواحات. وفي المناطق الأقل جفافاً، خاصة في حزام السافانا، تهتم القبائل بتأمين حقها في حدود مساراتها بحثاً عن المراعي (صيفاً وخرافاً) وملكيها الجماعية الحق التنقل فيها مع حيواناتها. وفي هذه المناطق توجد دائماً إمكانية نشوء نزاعات وكذلك إمكانية حلها القائم على ميراث غني من آليات حل النزاعات يستند إلى تقاليد تمتلئ عبر الأجيال وعلى وازع أخلاقي جماعي. لكن هذه الجماعات الرعوية تواجه الآن ضغوطاً متزايدة من جهاز الدولة لتحويل هذه الأراضي إلى أغراض أخرى خارج دائرة النشاط الاقتصادية والمصالح المباشرة لها.

يزداد أثر وتعبيد هذه التحولات في أشكال الملكية للأراضي في أفريقيا إذا علمنا أن 2/3 عدد الرعاة في العالم يعيش في القارة الأفريقية، وغالبيتهم يتركزون في منطقة حزام السافانا الواقع في نطاق محور الصومال وإثيوبيا وكينيا والسودان. ويحتل التوازن إذا علمنا، أيضاً، أن الأعداد القليلة نسبياً لهذه المجموعات الرعوية المتنقلة تستخدم مساحات واسعة من الأراضي، بينما المجموعات المستقرة الزراعية تكون تجمعاتها السكانية كبيرة وكثيفة العدد وتحمل دائماً حيزاً أقل من الأراضي. لذلك نلاحظ ان المجتمعات الرعوية تتوافق قدرتها على التنقل في مساحات المراعي المتوفرة مع الظروف البيئية ودرجة الجفاف في المناطق التي تقع فيها. وبذلك تصبح أهمية ملكية الأرض أقل نسبياً كلما كبرت المساحات التي تتحرك في ظلها هذه المجتمعات الرعوية. وعلى العكس، تقل قدرتها على الحركة كلما انحصرت مساحات المراعي المتوفرة في أراضي السافانا، والتي تكون استخداماتها أكثر ثباتاً كلما تصاعدت أهمية التمسك بملكية الأراضي.

من هنا تبرز أهمية التركيز على كيفية تأثير المتغيرات الإيكولوجية للمراعي على نظم ملكية الأرض التي يتحرك فيها الرعاة الرحل. والمشكلة الثانية تتعلق بكيفية تأثير الزادات السكانية والقرارات السياسية للسلطات المركزية على المجتمعات المستقرة نسبياً وحقوقهم في هذه المراعي وعلى شكل ملكيتها. فنجد، مثلاً، في شرق أفريقيا ان قبائل الماساي تسيطر على مساحات معينة من المراعي بغض النظر عن فصول السنة وتضارب مناخاتها. بينما نجد في غرب أفريقيا ان مسارات قبائل الفولاني (مراحلها) ترتبط

فقط بموسم الرعي. حيث تحرك مجيئاتها في فصل الحريف نحو الأراضي الصحراوية الجافة وإلى حزام الأراضي المزروعة بعد موسم الحصاد وتجه جنوباً نحو الغابات والأهوار في فصل الصيف. وفي هذه الحالة يكون الحق هنا مؤقتاً مكسباً بالإستحواذها على الأراضي خلال فترة استخدامها كمرعى للحيوانات. ولعل المرونة والتسبب الدقيق بين المجموعات الرعية المختلفة في استخدام المراعي يرتبط بشكل حيوي باستراتيجيات الموامة والمرونة التي توظفها للمحافظة على مصالحها وقضاياها للنزاعات. خاصة إذا ربطنا هذه المرونة بحقيقة إنها تعيش تحت رحمة الطبيعة بالكامل؛ فالاختلافات في معدلات سقوط الأمطار وتغيرات المناخ من عام لآخر بل من موسم لآخر هي أحد التحديات التي يواجهونها بشكل متواصل.

وبصورة عامة يمكننا التعرف على مؤشرات عامة تميزت بها استخدامات وملكية أراضي المراعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في أفريقيا حيث نلاحظ استمرار زيادة تنوع الأصول العرقية والثقافية للمجموعات السكانية التي تستخدم حيزاً معيناً من المراعي بتأثير المبعثرات الأقبية والرأسية؛ وتراجع الأهمية المطلقة بالتالي في الإستحواذ على الأراضي واستخدامها وإرتباط ذلك بزيادة النزاعات حول هذه المراعي (انظر الفصل السادس). ومن جهة أخرى، نجد أن التنافس بين الدلائل الاقتصادية لإستثمار الأرض في أفريقيا التي تطرحها السلطات المركزية تفرض السؤال الحاد التالي: هل من الأفضل استمرار استخدام هذه الأراضي دون تحديد مسؤولية من يحافظ عليها أم الأجدى تحويلها إلى حيازات لحظائز التربية الحيوانية أو مشاريع للزراعة الآلية؟ وفي تقديرنا أن طرح السؤال بهذا الشكل فيه إجحاف بحق هذه المجتمعات. فطرق استخدام هذه المجتمعات للأرض وإشكال ملكيتها الجماعية يرتبط وإلى حد كبير بظروف حياتها وبكيفية توظيفها للمناشط الإنتاجية المناسبة والمرتبطة بشرعية تواجدها التاريخي على هذه الأراضي. وهي دائماً تمكس استخدامات اقتصادية راسخة وإستثمارات ثقافية بواسطة هذه المجتمعات ارتبطت بمساراتها في هذه المراعي ولأجيال عديدة بقدر لا يمكن إخضاعه لحسابات التقييم النظري أو الإستشاري المباشر؛ بالإضافة إلى إرتباطها الحميم بأنسجتها الإجتماعية وهياكلها الاقتصادية ومؤسساتها السياسية.

لكن على الرغم من كل ذلك فلنا نلاحظ اندفاعاً لا مثيل له نحو تخصيص أراضي المراعي وتحويل ملكيتها العشائرية الجماعية إلى ملكية فردية تحت سيطرة جهاز الدولة. وفي أفريقيا تشهد أراضي المراعي الآن انتقالاً سريعاً من سيطرة الدولة إلى ملكية أفراد لآلاف الهكتارات. ففي إثيوبيا وتنزانيا والسودان، بالإضافة لأقطار أخرى، حدث تغيير واسع تشريعي وسياسي فرض أشكالاً جديدة بتحدد التعريفات والحدود القانونية للملكية الأراضي.³⁰ وتحت غطاء مشروعات الإستثمار والتنمية تقوم أجهزة الدولة

المركبة، وفي مرات كثيرة دون تنسيق مع السلطات المحلية، بتوزيع الآلاف من المكارات دون رادع. ومن المهم أن ندرك أن هؤلاء المخطوطين في غالب الأحوال ذوو علاقات سياسية أو اجتماعية مع هذه السلطات. ويتم تمثيل كل ذلك بإصدار التشريعات المستعجلة التي تتجاوز الأعراف القبلية والعشائرية التي نظمت الاستخدامات الجماعية لهذه الأراضي خلال القرون الماضية. ويتم إلى حد كبير تقييد حق المجتمعات الرعوية في استخدام هذه المراعي وتوظيف مواردها أو التوطن فيها أو الانتقال عبرها. بل في كثير من المرات يتم دعم المشاريع الجديدة بقروض وإعانات على حساب مجتمعات رعوية كاملة ويتم حراستها بإمكانيات جهاز الدولة وقواتها المسلحة.

الإختلافات السلالية

لمشوات السنين ظلت فكرة الخلاف السلالي (القبلي) والعرقى هي التكرة السائدة في معظم محاولات تفسير أسباب اندلاع النزاعات الدموية في مناطق أفريقيا. ومن خلال ربط التنوع السلالي والعشائري الكبير الموجود في القارة بثقافة المنافسة التي فرضتها البيئة القاسية وضيق القوس المتاحة للاستفادة من الثروات الطبيعية والاجتماعية، اعتبرت النزاعات السلالية موضوعاً مسلماً به.³¹ وحسب وجهة النظر هذه فإن النزاع السلالي هو جزء لا يتجزأ من الإرث التاريخي الذي حملته الدول الحديثة معها كنتاج ومؤشر لاجتاهات المحافظة الثقافية والنظرة التقليدية التي يفترض سيادتها في المجتمعات الأفريقية.

لكن التفسير المياري للعشائرية في أفريقيا بوصفها إحدى مخلفات الأوضاع القطرية تعرض للنقد منذ ستينيات القرن الماضي وما بعدها. فقد وجه علماء الاجناس (الأنثروبولوجيا) إنتاداتهم للافتراضات الواجبة التي تتعلق بالعشائر (القبائل) كأصل الهوية الإنسانية وذلك إستناداً إلى مرجعية تتركز على ظواهر مثل الهوية الثقافية والهوية الطرقية والتنوع غير الموازي للسلكية الثقافية وإبتكار التقاليد.³² ان العشائرية، بعيداً عن أنها تمثل إحدى المخلفات التاريخية فقد ظلت صياغتها تباد بوصفها ظاهرة جديدة تشكل مع إعادة تشكل الأشخاص قبلياً في مواجهة التحديات، لذلك لم يعد ينظر للعشائرية كسبب وإنما كعاجل للحروب.³³ ولكن مع مرور الزمن فانه من الممكن ان تبدل الأصول العشائرية من كونها نتيجة لتصور سببا من أسباب الحرب.

ان الإقسامات العرقية والدينية والثقافية تؤثر تأثيراً فعالاً في عملية إدراك الناس للنزاعات الدموية. وبينما تعتبر هذه الإنتطارات ضعيفة كأسباب جذرية للنزاعات إلا أن أثرها يتزايد كلما طال أمد النزاعات، إذ تقضي العنف حتى بعد ان تلاشى أسبابه الأولية. ان تضافر عوامل مثل التنوع المناخي والزائدة في اعداد السكان وثرواتهم الحيوانية وسيطرة نخبة الدولة على الثروات التقليدية تسبب في هجرة الناس من

تختلف أنظمة الإنتاج البيئية إلى ممرات "غير مأهولة" ساهمت سابقاً في الفصل بينهم.

تبعاً لذلك فإن التأقلم على بيئات إيكولوجية متنوعة ينتج اختلافات على صعيد الثقافة المادية ومظاهر التنظيم الاجتماعي والملبس واللغة. وتصبح هذه الاختلافات خطيرة بمجرد أن تنفجر نزاعات حول الموارد الطبيعية والثروات الاجتماعية. ونتيجة لذلك فإن الأراضي التي تحوي هذه الثروات تصبح في بعض الأحيان نقطة تركز لأوسع أشكال النزاعات بين المجموعات المتجاورة. وبينما يبحث كل منافس عن وسائل لجذب الحد الأقصى من المساندة له فإن الإثراء العرقي يعتبر أكثر صرخات الحشد المعنوي دويّاً. وكما ذكرنا سابقاً فإن ملاحظة الباحث ماركاكيس فيما يتعلق بأن من بين كل الأسلحة الأيدولوجية التي استخدمت في الحروب الأفريقية فإن السلبية (العشائرية) اثبتت إلى حد كبير أن لها القدر المعلى كبدأ للتضامن السياسي ولحشد المناصرين، بالإضافة إلى كونها قوة سياسية مهيمنة.³⁴ والنتيجة أن النزاع حول الثروات المادية إذا ما تدثر برمزية الصراع من أجل البقاء العرقي وتعدى بالدائرة المفرغة للإتقان فإنه يمكن أن يظل محمداً لفترة أطول حتى بعد أن تتم تسوية القضية التي كانت في البدء سبباً لتفجير الصراع.

العشائرية من إدراك إلى سبب للنزاعات

تستمر الكثير من النزاعات السلبية لفترة طويلة من الزمن، لذلك فهناك ضرورة لمعرفة مايفعله الزمن في هذه النزاعات وأشكال إدراكها وتجلياتها. أن مجرى الزمن يترك أثره على بعض العمليات، يضد بعضها ويطلق البعض الآخر طمساً كاملاً. ونحن لا نستطيع غير التمكن بنتائج أفعالنا التي تقوم بها اليوم خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ما تحدته العوامل الذاتية والإمكانية الفعلية لأن يتحول احد هذه العوامل الذاتية إلى عامل موضوعي والعكس صحيح أيضاً.

سنحاول هنا، فقط، الإمكانية عميقة الجذور في النزاعات الدمية طويلة الأمد وهي أن بعض عوامل الهوية كالعرقية والإثراء الثقافي والديني، والتي هي في الأساس تصديقات أيدولوجية أو فلسفية مجردة تؤثر مباشرة على نطاق الإدراك والحس، يمكن أن تتحول، مع الزمن، إلى قوى موضوعية (مادية) واجتماعية. أن العشائرية، على سبيل المثال، والتي تفرز أحياناً كنتاج للصراع الدموي يمكن أن تصبح في نهاية المطاف سبباً موضوعياً لنزاع قائم أو مستقبلي خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الآثار قد تتحول مع مرور الزمن إلى أسباب والعكس صحيح أيضاً.

أن إمكانية مثل هذا التحول قد ظهرت للبيان بالفعل خلال النزاع المسلح في ولاية شمال دارفور (غرب السودان) بين قبائل الفور بمنطقة جبل مرة وقبيلة الزغاوة وبعض القبائل الأخرى. لقد ذكرت في موقع آخر

مايلي:

"أن الأعداء الذين يواجهون بعضهم بعضاً في هذا النزاع الدموي لم تاريخ طويل من التعاون الحذر. وتعتبر مواقفهم الراحنة في إطار الإستقطاب السلافي التنافسي الواضح إحدى نتائج الحرب أكثر منها سبباً من أسبابها. أن الحواجز السلافية الرخوة بين فقاء اليوم كانت تنخلها مشاعر الصداقة، وهي حواجز سهلة الإجتياز عبر الزيجات المتبادلة وغيرها من عمليات التذويب في مرونة تبادل الإلتواء السلافي".³⁵

لن عقد أي نزاع تقوم على سلسلة متصلة تفاعلية وتراكمية من ردود الأفعال السلبية. وهي في البداية قد تكون في رصد الاختلافات البسيطة التي تثير الحواجز وتعمل على تمتعها بين الأطراف، مما يدفعها نحو التضامن في إطارها في مواجهة الآخر المتحيز بها الطامع في مواردها. ومع مرور الزمن ينخد النزاع بعداً مستقلاً عن الذين بدأوه وتتمو مجموعات ذات مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية ذات مصلحة في ديمومتها. لذلك نجد بعد مرور 15 عاماً على اندلاع النزاع بين قبيلة الفور وما يسمى "تجمع القبائل العربية" في غرب السودان أن الإقسام العرقي بينهما قد صار حقيقة اجتماعية صلبة مضيفة نصيبها في تأجيج النزاع. وكلما امتد عمر النزاع ازداد الإقسام العرقي صلابة وتفاقم فقله كسب ملموس يعزز عناصر الصراع الأولية والتي ربما قد تفقد بالدرج أهميتها لتبقى الخلافات العرقية هي السائدة.³⁶

الحدود البيئية والعرقية

كثيراً ما تقدر الحدود البيئية حدوداً عرقية وثقافية؛ ذلك أن الحوار البيئية المختلفة تتطلب أنظمة إنتاج اجتماعية مناسبة. وعلى الصعيد الأفريقي يفسر هذا المطلب وجود أنظمة مختلفة لإستغلال الأرض. وفي المناطق شبه الجافة يعتبر شكل الإنتاج الرعوي شكلاً قابلاً للتطبيق وملك القدرة على الصمود في الصراع من أجل البقاء. وعبر السنين تبلورت السماء الثقافية والسلافية المحددة لرعاة الرحل والتي تميزهم عن جيرانهم الزراع المستقرين. أن الحدود البيئية تحولت من خلال التمايز في أنماط الإنتاج إلى خطوط تمايز عرقي وثقافي يلتقي السكان من على جانبيها للتعاون أو للإقتال.

كان الإتجاه السائد في الماضي هو أن يتعاون الناس من جانبي الحدود البيئية والثقافية لإستغلال المصانع والخدمات ويتقاسمون أصول الثروة المتجددة. وكانت الحدود مناطق عبور للتعاون وليس لمواجهة العنف. لكن التنافس على الثروات الطبيعية والخدمات تزايد بسبب الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية وانتقل التوازن بين الحرب والسلام تدريجياً حيناً وفتجائماً حيناً آخر، نحو المواجهات. وفي هذا السياق يغترق السكان والحيوانات والدبابات والجوارات هذه الحدود البيئية

والعرقية والثقافية. لقد دخل الرعاة الرحل من قبيلة الزغاوة وغيرهم، والذين عانوا من جفاف دام طويلاً في السهول، إلى منطقة جبل مرة (ولاية شمال دارفور) على أمل الإقامة فيه لأمد غير قصير. أما قبائل البقارة العربية فإن رغبهم تركزت في الحصول على الإمتيازات نفسها لأنفسهم في مناطق جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان). ويقدم نزاع قبائل الطوارق في دولة مالي ونزاع عشائر الكازامانس في السنغال والاضطرابات في منطقة البوران بجنوب إثيوبيا أسئلة للنزاعات دموية علية مشابهة.

وهكذا فإن النزاعات على الثروات الاقتصادية والطبيعية المتجددة توصف، في بعض الأحيان خطأً، بأنها نزاعات عرقية-ثقافية ذلك لأن الجماعات المتحاربة تأتي من خليقات عرقية-ثقافية مغايرة. وهناك عنصر تعقيد إضافي هو انتشار الأسلحة الحديثة التي حولت مظاهر الحرب الأهلية في أفريقيا من مجرد إستعراض للقوة إلى إقتال على نطاق واسع. أن الأسلحة الحديثة تقتل أعداداً كبيرة من البشر بسرعة فائقة مما يقتل كثيراً من حجم الزمن المتاح لإجراء وساطات (أجوايد) والتدخل للحيلولة دون إندلاع وتوسع سيرها، الشيء الذي يضعف من الصعوبات التي يواجهها من يتصدون للوصول إلى السلام وتسوية النزاعات الداخلية الراحنة.

إشكالية الدولة

بعد قرون عديدة من الإستغلال برزت للوجود الدول الأفريقية المستقلة كحامل لمشعل التسمية من أجل تحديث وتغيير مجتمعاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة. وباسم "التحديث" ونحت شعارات "التسمية" تم تتيير أنظمة حياة الأرض - كما ذكرنا سابقاً - لدعم الملكية الخاصة وبدأ العمل في الزراعة المسكنة (الآلية) وتكثف إنتاج المحاصيل النقدية وتأسست الصناعات الأولية.

وعلى عكس ماكانت تقدمه الخطابة السياسية والتي كانت تزعم أنها تبذل المساعي في سبيل "التسمية الوطنية" فإن الإستراتيجيات الاقتصادية سرعان ما جعلت أولويتها سيطرة "النخبة" الوطنية على المصادر الحيوية للثروة. وفي وجه قطاع خاص ضعيف القدرة صار لسيطرة الدولة على أجهزة الحكومة أهمية حاسمة في إحداث رفاهية إقتصادية بينما أصبحت الدولة التي تضعفت أو أفقرت خلال محاولات "التحديث" هذه بمثابة حارس على الثروة الوطنية توزعها على من تشاء. ولقد تصاعدت النزاعات بين النخب المتنافسة على السلطة نتيجة لدهور الإقتصاد وتقلص "الكهكة" بهدف تقليص منصرفات الحكومة.

لقد أدى فشل مواسم الحصاد الزراعي ودورات الجفاف والإنخفاض المستمر في المجال التجاري لعائدات منجمي المواد الأولية إلى تصاعد الصراع من أجل السيطرة على المركز بين النخبة الأفريقية. وتوسعت

المجموعات التي انتمست في هذه المنافسة لتطال سيطرتها أجزاء كبيرة من البلد. وتقوم الحكومات الوطنية، بدعوى التنمية الوطنية وبالتشجيع الثقافي أحياناً والمساندة المالية أحياناً أخرى من منظمات المانحين متعددي الجنسيات، بالاستيلاء على الثروات الطبيعية لإعادة توزيعها بين أفراد النخبة (الصنوة). ودون الالتفات للمطالب المحلية طبقت الإستراتيجيات الاقتصادية التي مكنت قلة ضئيلة من الحائزين عليها من الإثتاع بالأرض على حساب المزارعين التقليديين والرعاة الرحل.

ولعل أحد أسباب ذلك، أيضاً، هو حقيقة أن أباً من أقطار القارة الأفريقية لم يشهد شكل "الدولة-الأمّة" بعد؛ أي النموذج المركزي على النسق الأوروبي المستند إلى الوعي القومي المتجانس الذي يتجاوز مجرد الإثتاء الجهوي أو العرقي أو الديني ووسمو إلى فكرة الأمّة كالتعبير السباقي عن القاعدة الثقافية المشتركة للمواطنين. ولم تترسخ فيها فكرة الدولة من حيث هي الإطار المؤسسي لتقنين علاقات الأفراد فيما بينهم، وفق تعاقب يضمن الإرادة "المشتركة" داخل نظام دولي يمنع التدخل في شؤونها الداخلية ويضمن وحدتها وسيادتها. وترافق ذلك مع إفلاس المشاريع التنموية وتزدي الحالة السياسية وانسداد الأفان إقتصاديًا وتشققها اجتماعيًا، واشتعال الحروب الأهلية. ونتيجة لذلك أصبحت الدولة في بعض أنحاء أفريقيا عاجزة حتى عن احتكار العنف، ووصلت أحوال البلاد والعباد إلى مرحلة متفاقمة من التذني مما دفع إحد مفكرها المرموقين في خواتيم القرن العشرين إلى الدعوة من دون مواربة إلى عودة الإستعمار "الحديد" للقارة من خلال قوود دولة بحورية إقليمية تبسط سيطرتها على الأطراف المفككة الواقعة في مسار مصالحها (مصر في حالة السودان المستضعف!). وبرر حجته بأن ذلك هو الخيار الوحيد لاتساعها من حالة التفكك والانهيار التي تسير إليها بحظلي حثيثة.³⁷

وبينما كانت الدوائر السياسية في الخرطوم وأديس أبابا ومقدشو، كلها، - تشهد بجله انتكاسة مشاريعها الوطنية وطموحاتها على مستوى القرن الأفريقي - تتكلم على التذمرات الوشية فإن الإحتجاجات تحولت إلى إنتفاضات عنيفة شملت حتى المناطق الحضرية وصارت بدورها نزاعات ضد الدولة وضد تصوراتها التنموية والتحديثية. ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال هجوم "جيش تحرير شعوب السودان" على مواقع المنشآت في قناة جوتلي بالسودان (انظر الفصلين الثاني والثالث)، وفي إنتفاضة الجماهير السودانية الحضرية في أبريل (نيسان) 1985. وأيضاً تقاطعت الخلافات القطاعية مصافدة مع خطوط التصدع الطائفية فإن النزاعات التي تجت عنها أكتست شكلاً أيديولوجيًا؛ في السودان حيث يحارب "مسلمو الشمال مسيحيي الجنوب"، أو كما كان في إثيوبيا بعدما حارب الإرتريون وقوميات التيفري (5٪ من عدد السكان) والأورومو (30٪) من أجل مستوى أعلى من الحكم الذاتي ضد دولة الأمهرا (20٪) في المركز. وعجود أن اقلت النزاع من عقالة فإنه أخذ يتقام

بسبب المصالح الخارجية كمصالح القوى الكبرى خلال حقبة الحرب الباردة ومصالح الجبهة القومية الإسلامية في السودان التي تحصل على دعم كبير من منطقة الخليج في وقتنا الراهن تحت شعار حماية "دولة الإسلام" من "مجمعات القوى الصليبية".⁸

وبعنا يثير برق الثروات الطبيعية إهتمام الحكومة المركزية، كخلف نخبه سودان وادي النيل الأوسط التجارية في ولاياته الجنوبية والغربية، فإن المناطق قليلة الأهمية اقتصادياً وسياسياً تتعرض للإهمال وكثيراً ما تترك لحالها. لكن مثل هذه المناطق (أشباه الدول) لا تملك وزناً اقتصادياً وشرافاً يسمح لها ان تؤمن استقلالها الاقتصادي والسياسي لفترة طويلة (ما عدا، ربما، دولة أرض الصومال) لهذا فانها تنزع لأن تنمو إما باتفاق مبادل وأما بالتهايم بعضها بعضاً، مما يجعل منها وصفاً فعالة في إثارة النزاعات الدموية تجد مثلاً لها في الإقتال بين مجموعات الثوار الإرتريين في الماضي وما نشهده الآن من تصفيات بين فصائل المليشيات الجنوبية و"جيش تحرير شعوب السودان" وفي ما بين العشائر الصومالية المختلفة.

تصنيف النزاعات الدموية

لقد صارت الحروب الأهلية الساخنة داءً أفريقياً عضالاً. وساهمت الحكومات وقيادات الحروب الأهلية أينما كانوا، بالقلل أو بالعجز، في تذبذب بذور الإشتاقات والإضطرابات والمواجهات في كل مكان من أرجاء القارة. وأصبحت كل محاولات إكساب القارة حداً أدنى من السلام الإجماعي من خلال مؤتمرات القمة الرئاسية أو آليات فض النزاعات التقليدية عديمة الفائدة؛ ولا تخرج عن دائرة الوعظ والإرشاد بأهمية الوحدة الوطنية، وبمجرد المساعي الحميدة والمجاملات الدبلوماسية الشكلية. ومن المدهش ان قضية النزاعات الأفريقية لم تطرح بشكل جدي على أجندة "منظمة الوحدة الأفريقية" إلا خلال مداوات مؤتمر القمة الأفريقية في دورته 31 الذي عقد في يونيو (حزيران) 1995 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقد وصف حينها سالم أحمد سالم - أمين عام المنظمة - دورها في خلق آلية أفريقية قاتلة:

"ان آلية فض النزاعات التي دخلت حيز التنفيذ منذ العام 1993، واجهت في البداية تحفظات من دولتين، قالت إحداهما بعدم مقدرة المنظمة فعلياً وفتياً على التصدي للنزاعات، والدولة الثانية قد أبدت تخوفاً من ان تفتح الآلية الباب للدخل في الشأن الأفريقي... وهناك سوء فهم، أو عدم إدراك متكامل لطبيعة عمل هذه الآلية. وهذا أورد ان أوضح بعض الحقائق: ان إيجاد الآلية تم أساساً لتقادي واستبعاد

عامل التدخل الأجنبي في النزاعات الأفريقية. ولأن أفريقيا لم تفكر في إنشاء قوة أفريقية عسكرية دائمة؛ بل إنشاء صندوق للسلام لتحويل هذه الآلية وأن التركيز سيكون على الدبلوماسية الوقائية.³⁹

في استعراضنا لأوضاع الحرب والسلام في أفريقيا نستطيع أن نميز 4 أنواع من النزاعات المسلحة:

① النزاعات الوطنية، وهي نزاعات تنشأ بصورة رئيسية حول السلطة السياسية للدولة (المركز).

② النزاعات الإقليمية، وهي نزاعات تنشأ عادة حول السلطة السياسية في الإقليم المعين (المركز الإقليمي).

③ النزاعات المحلية، وهي نزاعات تنشأ حول الثروات الطبيعية المتجددة، وعلى نطاق المجتمع المحلي المباشر.

④ نزاعات السلب والنهب المسلح.

فالنزاعات الوطنية هي نزاعات بين من يسمون أنفسهم بالنخبة (الصفوة) الوطنية. وهي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزة والتي، تنمي إلى حد كبير، السيطرة على عصب السلطة السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى كل أدوات القهر. إن سجل الحروب الأهلية في كل من ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) والصومال تقدم أمثلة ساطعة لهذا النوع من النزاع. ولقد بقي هذا النوع اهتماماً كبيراً من الرأي العام العالمي، وحظي باهتمام أكبر في أوساط الحكومات الغربية التي تتبع حكمتها الخاصة بجمل مثل هذه النزاعات؛ والتي تلتخص في أن الوساطة بين الأطراف المتنازعة مصحوبة بتدخل دبلوماسي أو عسكري مباشر واستخدام سياسات الجزرة والعصا الاقتصادية سيقود لإحراز نتائج تحدد مصالحها في النهاية. ومن المؤكد أنه توجد إمكانية لإخضاع مثل هذه النزاعات باستخدام طريقة الوساطة والتدخل، لكن هذه الإمكانية لا تصل إلى درجة حل هذه النزاعات حلاً جذرياً. وفي بعض الحالات يتم حل النزاعات مؤقتاً نتيجة لحدوث انتفاضة شعبية كبيرة ما تعقبها عملية إحواء جديد على أيدي أحد أطراف (ثلاث) النخبة.

إن معظم عمليات التغيير في السلطة التي حدثت خلال تسعينيات القرن العشرين كانت أمثلة لهذا النوع من النزاعات. وفي العادة توصل الأطراف المتصارعة من النخبة الوطنية إلى إتفاقيات بينها لإقسام سلطة الدولة السياسية. فعلى سبيل المثال تركزت إتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية والثوار الجنوبيين (العام 1972) على إقسام السلطة السياسية، ولم تحط الإتفاقية لحقوق المواطنين الأساسية والتنمية أو للثروات الطبيعية أي أهمية في بردها. وفي مثل هذا النوع من النزاع فإن إتفاقيات السلام التي

يتم التوصل إليها بين أطراف النخبة المتصارعة يكون من السهل إبرامها كما يكون من السهل النكوص عنها.⁴⁰ وفي كثير من الأحيان يزحف عدم الرضا، دون تباطؤ، للاخلال بالتوازن المش، وتستأنف الحرب من جديد (العام 1983). ان النزاعات الدموية بين النخب الأفريقية الوطنية تستمر بقدرا تستمر القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تحت السيطرة الكاملة لسلطة الدولة المركزية.

ومن المفارقة فإن النوع الثاني من أنواع النزاع، أي النزاع الإقليمي، يعتبر أحد نتائج ضعف السلطة المركزية خاصة في البلدان ذات المساحة الشاسعة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان. ففي جنوب السودان كان الصراع بين صفوة (نخبة) ولايات الإسمائية ونخبة قبيلة الدينكا النيلية للسيطرة على مقاليد الأمور ذا أثر كبير على مناسط الحياة السياسية والاقتصادية والسياسية والإجتماعية.⁴¹ أما بالنسبة للأجزاء الفقيرة فإن الدولة والتجار يحملون الأقاليم ضعيفة الأهمية إقتصادياً وسياسياً فتترك لتواجه مصيرها المأزوم وحدها. وبوجه العام، فإن القيادات المحلية في هذه المناطق قد تعود إلى آليات الحكم التقليدي محرزة بعض النجاح، لكن المشكلة ان شبه-الدول هذه من الصغر بدرجة لاتمكنها من تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي لفترة طويلة، والإلتجاء العام في أوساطها هو ان تنمو بالإتفاق المتبادل أو بأن تلتهم احدها الأخرى، وهي حالة لابد ان تؤدي لاندلاع النزاع الدموي مرات ومرات.

يقع النوع الثالث للنزاع بين الفرقاء الذين يتنافسون على الثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة أساسية على الأرض الخصبة والمياه والنباتات والحيوانات بعد ان صارت نادرة نتيجة للتزدي البيئي أو من خلال التضييق على الناس أو حرمانهم من حق إستخدام هذه الثروات. وكما ورد سابقاً فإن هذا النوع من النزاع هو الذي يحتاج إلى فحص أدق إذ يكاثّر عدده، خصوصاً في منطقتي الساحل (Sahel) والقرن الأفريقي؛ وتعتبر النزاعات على طول منظومة دول حزام السافانا في السنغال ومالي والبيجر والسودان وإثيوبيا والصومال وغيرها أمثلة لهذا النوع من النزاع.

عندما واجه الناس، في الماضي، تزدباً في الأوضاع الطبيعية إنتقلوا إلى المحاور البيئية القريبة منهم. وكانت هناك، حينها، مساحات خالية وافرة لإقيم فيها أحد؛ أما الآن فلا يوجد شيء من ذلك. ان التغير المناخي والزراعة الممكنة (الآلية) واسعة النطاق لأغراض التصدير والتي تشجعها برامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي وتطالب بها سياسات البنك الدولي، بالإضافة للزيادة الهائلة في أعداد السكان والثروة الحيوانية تكالبت جميعاً لتقليص حجم الثروات الطبيعية أو للحرمان من فرص التمتع بها. وهكذا فإن هذه الأراضي البور التي لايسيطر عليها أحد أخذت تفقد تدريجياً تميزها السابق بوصفها حدوداً للتعاون تصبح حدوداً للمواجهات.⁴²

الآليات المحلية لحل النزاعات

تنتهى، من دون شك، مقاربات الحروب الأهلية، في عزمها، عند انتظار الحل السياسي. لكن السعي نحو هذا الحل السياسي غالباً ما يقفل الموضوع الأساسي، وهو تحديد دور وقاطعات كل من العوامل المحلية والإقليمية والدولية في السير نحو السلام (انظر الفصل الثامن). لذلك نحن نشارك كثيراً من الباحثين، في مجال حل النزاعات، في الإعتقاد بأن الوسائل المحلية المستندة إلى معطيات الواقع المكاني والزمني لحل النزاعات أكثر جدوى وأهمية من الوسائل المفروضة من تجارب مجتمعات بعيدة عنها، ومجربة من واقع مفاير. فالمكوّنات المساعدة للوصول إلى بنود اتفاق بين أطراف أي نزاع والسير به نحو السلام لا تخرج إلا من بين أطراف الصراع الدامي نفسه. ومن بين ثابا رماذ نبرائنا تعلم الأطراف المشاركة فيها قيمة ومعنى السلام. لذلك يجب الخروج بها من دائرة التسويات المؤقتة والتي لا تدور ان تكون مجرد هدنة مؤقتة تعود بعدها الأسباب القديمة لتشعل حروباً جديدة.

ان نقطة الإطلاق يجب ان تكون دائماً هي: اذا ترك أمر الناس لهم وحدهم فإن معظمهم سيختار التعاون معظم الأوقات، أما اذا ما قدمت لهم المساعدات الصحيحة فانهم جميعاً سيختارون التعاون في جميع الأوقات. ان معظم الناس يدرك ان التمايز بينهم لا يلغي ضرورة التعايش السلمي بل يؤكد. وهم أدري من غيرهم بأسباب النزاع وأقدر منهم إلى الوصول للحلول عادلة ودائمة له.

وهكذا فإن الحلول المباشرة والمحلية للنزاعات لها الحظ الأوفر في النجاح. ويجب، حينما كان ذلك متاحاً، ألا يكون الفراء عن النزاع أطرافاً أساسية في عملية الوصول إلى حلول لها، فالنخب (الصفوة) على جانبي الصراع تتجه عادة لتفضيل مصالحها الخاصة. فمثلاً، جرت العادة ان يتفاوض ممثلو النخب، كلما سمحت لهم الفرصة، حول كيفية اقتسام السلطة في ما بينهم بدلاً من التفاوض حول التقسيم العادل والاستخدام المتوازن (المستدام) للثروات المتنازع عليها. وسدحاول في الفصول القادمة تقديم أسئلة جبة لهذا النوع من الصفقات من واقع التجربة السودانية خلال العقود الماضية.

نحن، عموماً، نؤيد أيضاً، الإقتسام المتوازن (المستدام) والعاذل (وليس بالضرورة المتناسق أي النصف بالنصف) للثروات المتنازع عليها. وللوصول إلى نجاح في هذا السعى فانه يجب عدم التسك بالصّور الغربي للملكية الخاصة الذي يصرّ عليه المتعلمون والقانونيون تحت دعوى مايسمى بالحقوق التاريخية أو الملكية الخاصة. ان غط الاتاج الأفريقي التقليدي يستند إلى الملكية الجماعية للموارد التي فهم بأنها حق استخدام هذه الموارد وليس الاستحواذ عليها.

إن الإصرار على الحقوق التاريخية والأفكار المشابهة لها في مجال ملكية الثروات الطبيعية لا تقدم شيئاً

سوى تأجيج الوضع. فمثلاً يعتبر إصرار "نخبة" قبيلة الفور على أن منطقة جبل مره هي ملك خاص بهم، وأنها كانت وستظل دائماً ملكاً لهم، لتشكيل حاجزاً ضخماً يواجه جهود السلام في تلك البقعة من السودان في الحاضر وفي المستقبل. لكن من جهة ثانية، نجد أن عشائر البوران في جنوب إثيوبيا استطاعت حل النزاع الدموي مع جيرانهم من خلال المشاركة غير المتناسقة معهم في الثروات. لقد اعترف الجيران بحق البوران التاريخي في الأرض (وهو اعتراف بحقوقهم في الاستخدام بدلاً عن الحق في الاستحواذ عليها)؛ بينما قبل البوران حق جيرانهم وحيواناتهم في الحياة وفي تجنب التهلكة الشيء الذي سمح لهم بمشاركتهم الموسمية في استخدام خيراتهم. هكذا جعلت ملامحة الحقيق (حق استخدام الموارد وحق الحياة) من السلام عملية ممكنة (انظر الفصل السادس).

نميد ونكرر، بإيجاز هنا، أن الترقّي البيئي والتوسع في إنتاج المواد الأولية لأغراض التصدير، وزيادة في عدد السكان والثروات الحيوانية، وعدم مرونة الثروات الطبيعية والإقتصادية، واتجاه معظم السكان لممارسة النشاط الإقتصادي (الزراعي/الرعي) نفسه، كل هذه العوامل وغيرها تكالبت لزيادة المنافسة على مصادر الثروات المتجددة التي تنافس باضطراب. أن ما يسمى بالمرات الأمنية لم تعد خالية من السكان إذ لم يبق من فضاء غير مأهول، وفي منطقة الساحل الأفريقي (Sahel) كما في منطقة القرن الأفريقي أحلى التعاون مكانه للواجهات. وفشلت كل مقترحات ومبادرات واتفاقيات السلام بسبب تركيزها على تقادي أسباب النزاع السابقة، دون اهتمام باستجلاء انعكاساتها على الصراعات الكامنة الأجد وعلى وضع الحاضر وتوازاته وانعكاساته على المستقبل الذي قد تكون عوامل انفجار الحرب فيه مختلفة عن السابقة.

رغم ذلك فإنه من الممكن حل النزاعات السياسية عن طريق التفاوض والإقناع والوساطة. لكن النزاعات الإقتصادية-البيئية والتي يتأبنا الشعور بأنها ستسود على المسرح الأفريقي خلال السنوات القادمة تحتاج إلى اهتمام أكثر، ليس فقط لفهم أشكال وعيها وإدراكها وتحليلاتها وإنما في المقام الأول لفهم واستيعاب أسبابها العميقة. فالوصول إلى جذور ومسببات هذه النزاعات ضرورة أساسية لوضع لبنات التعايش السلمي والتعاون المستقبلي؛ فحل النزاعات يختلف عن إدارتها. أن هذه النزاعات الدموية الأهلية، ضمن الدولة، هي مأساوية بصورة خاصة لانه في الإمكان تخاشي إنذاعها؛ فاقصاء أفريقيا يمتد بصورة حاسمة على الثروات الطبيعية المتجددة، وتهدد السياسات الإقتصادية والبيئية السيئة قدرة سكان الريف على البقاء والسمود. واستجابة للتدهور الإيكولوجي والإقتصادي حمل العديد من الناس السلاح لمحاربة من اعتبروهم أعداء لهم مع انهم، في معظم الأحيان، ليسوا سوى جيرانهم الأقربين. وفي هذا المضمار يجب أن يكون الأساس العادل للسلام مبنياً ليس على وقف نزف الدم وغياب الإقتال

(السلام السلمي) فحسب، بل يتجاوز ذلك من حيث الإهتمام بربط بنود الحل بوجود عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية بين الأطراف وعلى المستويين الإقليمي والجوهرى والوطني المركزى.

لن سجل النزاعات الأفريقية وحلها التقليدية المطروحة لا يدعو للتفاؤل على المدى البعيد. ¹³ لكن بعد عقود من نزف الدم أصبح من الجوهرى الإهتمام بكيفية البحث عن الطريق الذى يؤدي إلى السلام الدائم فى عالم السودان (على الأقل) وواقع اطاراته السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية. وهذا يتطلب وعياً وجهوداً كبيرة تتجاوز المرحلة الحالية من التمزق اللاعقلاني والإقتال المدمر. ومن دون شك، سيكون من الضرورى والتجسس الزعم بأن هذا الكتاب قادر على تقديم الحل النهائي والشامل لمأساة الحروب الأهلية السودانية. لكن نحن على ثقة بأن الفصول القادمة ستساهم فى إستجلاء خصائص النزاعات المسلحة فى السودان - على الأقل - فى إطار المنظور الذى نبشر به، وسنحاول استقراء مسارات رؤية جديدة لتحليلات تفاعلاتها مع قضية المشاركة فى السلطة السياسية وفى علاقاتها بالتوظيف العادل للموارد (البشرية والطبيعية). ونحن على ثقة بأن وقائع وأحداث الحروب الأهلية السودانية خليقة ببلورة منظور جديد لحينياتها، تتركز عليها خصوصية علاقات أجدى وأتم بين مجتمعاتها. ويبنى عليها واقع أصح وأروح. فهدفنا المباشر هو استخلاص مؤشرات قد تنقذ فى احتواء سعي الحروب الأهلية السودانية وفتح الطريق نحو سلام عادل ودائم يؤدي بأهله إلى البش الرغيد وإلى الإزدهار المفقود.

حواش وأحالات

1- لمائة رصد النزاعات حول العالم وأرقبا النظر:

The Fighting Never Stopped: A comprehensive guide to world conflict since 1945, By P. Brogan, Vintage Books, N York, USA, 1990.

2- للزبد من المعلومات عن المسارات الممكنة لحل النزاعات وللوصول إلى السلام، انظر

Approaches to Peace: An intellectual map, By Thompson et al, USIP, Washington DC, USA, 1991.

ومجموعة المقالات التى حررها الباحث السريالتي كومار روسينتي

Internal Conflict and Governance, edited by Kumar Rupesinghe, St Martin's Press, N. York, USA, 1992.

كما يمكن مراجعة وجهة نظر أكاديمية سوفيتية تقليدية فى كتاب

Ethnic Problems of Tropical Africa: Can they be solved? By R. Ismagilova, Progress Publishers, Moscow, USSR, 1978.

وللتعرف على وجهة نظر دبلوماسي بوزارة العلاقات الخارجية السودانية فى هذه وجهة النظر الغربية فى

105 النزاعات الأفريقية

التعامل مع النزاعات الأفريقية رابع مقالة محمد التزالي التجاني سراج "تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوائدة"، [دراسات استراتيجية، أكتوبر (تشرين الأول) 1998].

3- انظر "فشل النزاعات المسلحة في أفريقيا: 7 ملايين قتيل وأكثر من 20 مليون لاجئ"، [الإحصاء الدولية، 1994/11/15].

4- انظر مقابلة مع الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية "النزاعات الأفريقية الرزوت 12 مليون لاجئ وشرد واقتصاد القارة سيبنى رهين أسعار المواد الخام"، [الشرق الأوسط، 1991/11/9]. راجع أيضا "6 ملايين لاجئ في أفريقيا"، [المغرب، 1995/6/3].

5- انظر مقابلة الصحفي الإيراني أمير طاهري مع ساسو نجويسو، أقوى الكبرى والصناعة المحلية تقاسم مسؤولية أزمات أفريقيا، [الشرق الأوسط، 1998/12/2].

6- انظر سلسلة المقالات التي كتبها الدبلوماسي السوداني الحارث إدريس الحارث، "أفريقيا في عصر حروب المليشيات المسلحة"، 5 حلقات، [الجبهة، 10-14/4/1997] ومقاله "الكفوف: القبيلة تبارح دولة كايلا"، [الجبهة، 1998/9/9].

7- انظر كيب روبرت ماكمارا إلى "معرفة أفريقيا"، مدينة أوتا، نيجيريا، 1990/6/21: "Africa's Development Crisis: Agricultural stagnation, population explosion, and environmental degradation", by R. McNamara, Africa Leadership Forum, Ota, Nigeria, 1990.

8- انظر مجموعة المقالات التي حرروها الأساذ بن تروك (جنوب أفريقيا) عن الدين والديمقراطية في أفريقيا:

Alternative Strategies for Africa: Debt and democracy, edited by B. Turok, IFAA, London, UK, 1991.

9- انظر المرجع في حاشية رقم 8.

10- تلخيص مركز عن العلاقة بين التجارة العالمية والفقر في أفريقيا راجع كتاب لود تيمبرليك *Africa in Crisis: The causes, the cures of environmental bankruptcy*, by L. Timberlake, Earthscan Publications, London, UK, 1988.

11- من مجموع 64 دولة مصنفة ضمن البلاد ذات الدخول المنخفضة للغاية في عالم اليوم توجد منها 39 في القارة الأفريقية. انظر تقرير البنك الدولي للعام 2000، خاصة الصفحات 130 و 290: 291-

Entering the 21st Century: World development report 1999-2000, World Bank, IBRD, OUP, Oxford, 2000.

12- انظر تقرير الأمم المتحدة، "إنجازات وسياسات في الاقتصاد العالمي"، خاصة الصفحات 65-73 عن أفريقيا:

World Economic and Social Survey 1999: Trends and

policies in the world economy, United Nation, N. York, USA, 1999.

13- انظر

Civil War in the Sudan: The impact of ecological degradation, by Mohamed Suliman, ENCOP Occasional Paper, No 4, Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1992.

14- انظر كتاب روبرت فرانك

Passions Within Reason, by R. Frank, Norton, N. York, USA, 1991.

15- انظر كتاب فرانسيس فوكوياما: "نهاية التاريخ وشمات البشر"، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993. المزيد من المعلومات عن تجربة حل النزاعات الأفريقية انظر كتاب

Conflict Resolution in Africa, By F. Deng and I. Zartman, BI, Washington DC, USA, 1991.

16- المزيد عن نظرية الجيومر الثاني انظر

"The Clash of Civilisations", by S. Huntingdon, *Foreign Affairs*, Issue 72, 1993; and "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation and Disease are Rapidly Destroying the Social Fabric of Our Planet", *Atlantic Monthly*, Feb 1994.

17- لمراجعة معلومات إضافية عن نظرية المالتوسيين المجدد انظر

"Pivotal States and US Strategy", by R. Chase, E. Hill and P. Kennedy, *Foreign Affairs*, vol 75, 1996; and "Environmental Scarcities and Violent Conflict", by T. Homer-Dixon, *International Security*, vol 19(1), 1994.

18- للتغصين مركز عن الموضوع انظر بحث الدكتور عمار عجيبة (أساذ الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية) حول "أسباب كارثة الجماعات ونتائجها في أفريقيا: السودان نموذجاً"، [الإتحادي الدولية، 1993/11/30]. وكتاب

Conflicts in the Horn of Africa: Human and ecological consequences of warfare, By T. Tvedt, EPOS, Uppsala, Sweden, 1993.

19- لمعلومات عن البيئة وعلاقتها بالأمن، انظر مثالة:

"Ecoregions, State Sovereignty and Conflict", *Bulletin of Peace Proposals*, vol 22(1), pp 65-76, 1991.

107 النزاعات الأفريقية

20- انظر ملخص تقرير البنك الدولي للعام 1995 "الموارد الطبيعية موضوع الصراع في القرن القادم"، [عكاظ، 1995/9/3]. ومقالة:

"Climate, Ecology and International Security", *Survival*, vol 31(6), pp 519-532, 1989.

21- انظر مقالة الخبير الأمريكي آرثر وستنج:

"Environmental Security and its Relation to Ethiopia and Sudan", by A. Westing, *AMBIO*, vol 20(5), 1991.

22- انظر تقرير:

World Resources: A guide to the global environment, WWI, Washington DC, USA, 1995.

23- انظر كتاب

The Greening of Africa by P. Harrison, Paladin Books, London, UK, 1987.

24- انظر كتاب

Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa, by K. Fukui and J. Markakis, JC & OUP, London, UK, 1994.

25- انظر بحث الرائد وشدي سيد جمال: "القرن الأفريقي بين الحرب والسلام"، دورة قادة كاتيب، رقم 50، فرع البحوث العسكرية، القيادة العامة، وزارة الدفاع، الخرطوم، السودان؛ بحث رقم 6021، دون تاريخ.

26- "الإفاد" IGAD هي المنظمة عبر الحكومية للتنمية، وهي الاختصار للاسم الإنكليزي *Inter-governmental Authority for Development* والتي تضم في عضويتها كلا من السودان وإثيوبيا وارتريا وكينيا وجمهورية والصومال وروغندا. قامت أساساً بهدف التعاون بين دولاً لمكانة الصحراء والجفاف وأخيراً الاهتمام بموضوع حل النزاعات في المنطقة، وهو ما لم يتحقق منه شيء بعد تسخنها من جراء الخلافات بين دولها.

27- هذه المعلومات تستند إلى نظام تم تطويره بواسطة خبراء الأمم المتحدة لقياس مستويات التنمية البشرية؛ إحصائياته النسب المتوية لكل من الأمية والأشخاص الذين يموتون قبل سن الأربعين ومدى الحصول على مياه نظيفة وخدمات صحية وأوزان الأطفال الأقل من 5 سنوات. ثم ترتب ما مجموعه 191 دولة تتأزلاً من الأفضل إلى الأقل في كل مؤشر. انظر كتاب:

World Reference Atlas, DK, London, UK, 1994.

وتقرير الأمم المتحدة:

Human Development Report 1999 by UNDP, N. York, OUP, Oxford, UK, 1999.

28- انظر تقرير

"The Concept of Environmental Security: Political Slogan or Analytical Tool?" By K. Dokken and N. Graeger, *Royal*

Ministry of Foreign Affairs, Oslo, Norway, 1995.

29- انظر مثالة:

"Rangeland Tenure and Pastoralism in Africa", by J. Galaty in *African Pastoralist Systems*, edited by E. Fratkin et al, 1994.

وكاب:

Herders, Warriors and Traders: Pastoralism in Africa, by P. Bonte and J. Galaty, Westview, Boulder Ca, USA, 1991.

30- لمائشة تمصيلة لموضع ملكية الأرض والمجتمعات الرعوية انظر كاب:

Land in African Agrarian Systems, by T. Bassell and D. Crummey, UMP, Madison WI, USA, 1993.

وكاب:

Searching for Land Tenure Security in Africa, edited by J. Bruce and S. Migot-Adholla, KHP, Dubaque IA, USA, 1994.

31- انظر مرجع نوكرى وماركاكيس في الماشية رقم 24.

32- للزبد من المطومات راجع الكتب التالية:

**Ethnic Groups and Boundaries: The social organisation of cultural difference*, edited by F. Barth, Universitetsforlaget, Bergen, Norway, 1969; *The Invention of Tradition*, by E. Hobsbawn and T. Ranger, CUP, N. York, USA, 1983.

**Comparative Anthropology*, by L. Holy, Blackwell, Oxford, UK, 1987; *Ethnicity and Nationalism: Anthropological perspectives*, Pluto, London, UK, 1993.

33- انظر مرجع نوكرى وماركاكيس في الماشية رقم 24؛ بالإضافة إلى كاب

Ethnic Conflict in World Politics by T. Gurr and B. Harff, Westview Press, Boulder co., USA, 1994.

34- انظر مرجع نوكرى وماركاكيس في الماشية رقم 24؛ بالإضافة إلى كاب

"Environmental Conflict: Management approach and implementation", in *The Horn of Africa*, by G. Bächler, S. Bellwald and M. Suliman, ETH, Zurich, Switzerland, 1996.

ومثالة

"Environmently Induced Conflicts", *Bulletin of Peace Proposals*, vol 22(2), 1991.

35- راجع

109 النزاعات الأفريقية

"War in Darfur", by M. Suliman in *Environmental Degradation as Cause of War*, edited by G. Bächler and K. Spillmann, VR, Zurich, Switzerland, 1996.

36- لمزيد من التفاصيل راجع كتاب

Avoiding War: Problems of crises management, By A. George, Westview Press, Boulder VA, USA, 1991.

37- انظر مقال الدكتور علي مزروعى:

"Decaying Parts of Africa Need Benign Colonisation", *International Herald Tribune*, 4/8/1994.

وقد أثار المقال جدلاً واسعاً في أوساط النخبة السودانية. انظر رد الدكتور محمد زين العابدين عثمان، "رؤية المزروعى حول إعادة الاستعمار لأفريقيا بعيدة عن الواقع"، عن استعمار مصري حميد للسودان [الشرق الأوسط، 1998/7/15؛ الحياة، 1998/5/27].

38- انظر مطبوعات "منظمة الدعوة الإسلامية" السودانية لجميع التبرعات من دول الخليج العربي، [ملف "منظمات إسلامية سودانية"، وحدة الوثائق، منظمة المجتمع المدني السوداني، كيبجرج المملكة المتحدة]. وقرارات المؤتمر العالمي الأول حول "الإسلام في أفريقيا"، الذي انعقد في الخرطوم في 4/17/1992. توصل المؤتمر إلى أن "مستقبل الإسلام في القارة السوداء لا يبشر بالخير". انظر ملخص المؤتمر [الشرق الأوسط، 1992/4/29].

39- برزت فكرة إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية بالطرق السلمية وفق أهداف سيأتى منظمة الوحدة الأفريقية في توصيات مؤتمر القمة 28 الذي انعقد في داكار (السنغال) في يونيو (حزيران) 1992. وتم تأسيس آلية مركبة لتفض النزاعات في أعقاب قرارات مؤتمر القمة 29 الذي انعقد في القاهرة (مصر) في يونيو (حزيران) 1993 تحت إشراف الأمانة العامة بأديس أبابا (إثيوبيا). انظر "مشروع قرار في الكونغرس بتبني برنامج مع النزاعات الأفريقية" فيما يخص بصراعات كل من السودان والصومال وليبيريا، [الخرطوم، 1994/10/5]. وانظر "جهاز تفض المنازعات الأفريقية يبحث تطورات الأوضاع في السودان"، [الخرطوم، 1994/10/18]. انظر أيضاً مقابلة الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة مع الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، "آلية تفض المنازعات"، [الشرق الأوسط، 1995/7/15].

40- للتراجع عن الاتفاقيات انظر كتاب مولا آيل ألير، "جنوب السودان: السادي في قض الموائيق والعيود" محمد بشير سعيد (ترجمة)، سيدبا لايت، المملكة المتحدة، 1992؛ الصفحات 231-244 الخاصة باتفاقية أديس أبابا.

41- للمزيد من المعلومات عن الصراع حول السلطة في جنوب السودان انظر حاشية 40؛ خاصة الصفحات 173-199.

42- فيما يتعلق بالموضوع انظر

War in Darfur, by M. Suliman, IFAA Publications, London, UK, 1994.

43- يمكن إعادة النظر في إستراتيجيات الحرب والسلام في أفريقيا بمراجعة الإطار النظري الذي قدمه

مجموعة من الباحثين في كتاب

The Violence Within: Cultural and political opposition in divided nations, edited by K. Warren, Westview Press, Boulder, USA, 1993.

الفصل الثاني

السُّودان

السُّودَان

قارة من الفزاعات المسلحة

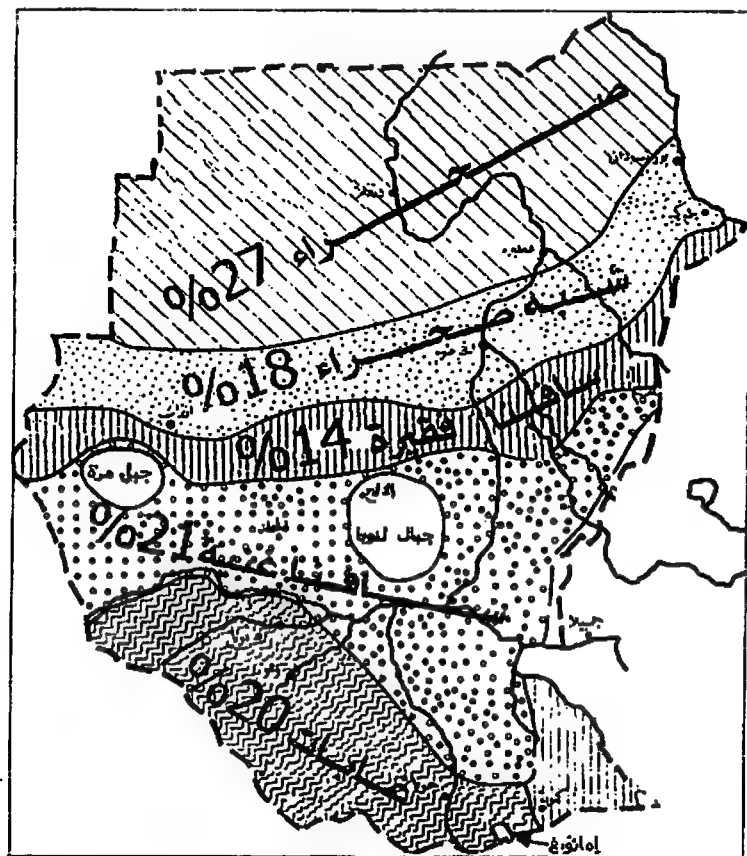
السودان، أو بلاد السود، اسم أطلقه العرب في القرون الوسطى على امتداد حزام السافانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويطلق الآن على جمهورية السودان، التي تحدها شمالاً مصر، وجنوباً الكنفو ويوغندا وكينيا، وغرباً جمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى، وشرقاً البحر الأحمر وارتريا وإثيوبيا. وتُقلّ البلاد، من حيث الحجم والتدج الجغرافي والسكاني، صورة مصغرة للقارة الأفريقية بأسرها، إذ يتجاوز التماثل بينهما مجرد تفاصيل الخارطة الجغرافية (انظر شكل 1). ففي شمال السودان، كما في منطقة شمال القارة، يقطن بشكل غالب العرب المسلمون، أما الجنوب المداري فيقطنه الأقارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية. وهكذا فالخارطة العرقية والدينية والثقافية للبلاد شديدة التعادل. إذ تقيم الغالبية العظمى من سكانه البالغ عددهم 31 مليوناً في المناطق الريفية، وهم يتكونون من نحو 50 مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو 597 عشيرة متميزة تحدث 114 لغة مكتوبة أو منطوقة؛ تعيش في بلد تبلغ مساحته $2\frac{1}{2}$ مليون كيلومتر مربع.

ويقيم السكان من ذوي الأصول الزنغية المتخالفة في مناطق السافانا النائية بالولايات الجنوبية التي تشع بمسبب عال من الأمطار بينما يقطن ذوو الأصول العربية الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال. ويقيم خليط من القبائل الزنغية المستعربة (الزنجبار) بمناطق حزام السافانا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار. فالتركيبة السكانية والتوزيع السكاني-القبائلي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي. ففي أقصى الجنوب، حيث تنمو الغابات توجد مجموعات أفريقية خالصة لم تتأثر مطلقاً باللغة العربية ولا بالإسلام. وبلي ذلك منطقة الحشاش الطويلة والسهول القبيضية، حيث توجد مجموعات أفريقية تأثرت جزئياً بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلغاتها الأم، بينما نجد في سهول السافانا ضروب متقاربة من الإمبراطور والإختلاط بين السلالات من جهة، وبين الثقافات المختلفة من جهة أخرى، وهي في الغالب مجموعات اعتنقت الإسلام وتبنت اللغة العربية بدرجة انحسرت فيها لغاتها المحلية. وتلجها مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد ما بلهجتها العربية وديانتها الإسلامية وكذلك سبل كسب عيشها؛ وهكذا تندرج حالات الانصهار إلى أن نجد على بعض حدود أراضيه الشمالية القاحلة مجموعات عربية خالصة لم تتزوج بالسكان المحليين، ولا تختلف ملامحها أو لهجاتها عن مثيلاتها في الجزيرة العربية.

ويقع السودان بأكمله في المنطقة الحارة، ويحتمل الجزء الأوسط والأكبر من حوض نهر النيل. ويؤدي عدم

وجود حواجز جبلية تعوق مجرى الرياح إلى وجود تحول تدريجي في الطقس طبقاً لمخطوط العرض. ويتراجع مستوى هطول الأمطار السنوي من 1200 ملمتر في العام في مناطق السافانا الجنوبية (خط العرض 4 شمالاً) إلى الإندام التام للمطر في الصحراء النوبة (خط العرض 22 شمالاً). ويمر نهر النيل وروافده الرئيسية مسافة طولها 2258 كيلومتراً من حدود السودان الجنوبية إلى حدوده الشمالية، كما يلتقي النيل الأزرق (الأسود) القادم من إثيوبيا بالنيل الأبيض عند عاصمة السودان القوتية: الخرطوم (شكل 10).

شكل (10): التوزيعات المناخية والنباتية.



السكان

كان تعداد السودان في العام 1904 مليوناً و870 ألف نسمة فقط، وتضاعف عدد سكان البلاد 3 مرات منذ الإستقلال، حيث لم يتجاوز تعدادهم 11 مليوناً عند العام 1956، وأصبح 21 مليوناً عند العام 1983؛ وتناقص التعداد السكاني الرابع في أبريل (نيسان) 1992 أشارت إلى أن تعداد السكان بلغ 24 مليوناً و940 ألف نسمة (جدول 3)، ورصدت توقعات الأمم المتحدة للزيادة السكانية أن تعداده سيصل في العام 2025 إلى حوالي 60 مليون نسمة.¹ وتشير الإحصائيات السكانية في السودان إلى أن نحو 40% من السكان يمكن تصنيفهم كعرب ثقافياً أكثر منه عرقياً، إذ أن السودانيين ذوي الأصول العربية يتكونون من خليط من العرب والنوبيين وغيرهم من المجموعات الحامية الأخرى.

جدول (3): توزيعات نسب المساحة والسكان.²

المنطقة (عدد الولايات)	% المساحة	% السكان 1983	% السكان 1993	الكثافة السكانية تحت
الشمالية (2)	19	05	05	2
الشرقية (4)	16	16	↓ 12	7
الأوسط (2)	03	14	↑ 22	30
كردفان (3)	07	15	↓ 13	7
دارفور (3)	20	15	↑ 19	7
الخرطوم (1)	01	09	↑ 14	67
الجنوب (10)	34	26	↓ 15	9

أن قبائل السودان وادي النيل الأوسط، كالشايقية والراطاب والجعلين، تشكل بصورة رئيسية من مزارعين يفلحون أراضيهم على ضفاف النيل بينما تسكن بعيداً عن النيل بعض القبائل العربية معتمدة في معاشها على الرعي والزراعة المطرية. أما مناطق السافانا الفقيرة في شمال وغرب السودان فيستغل فيها رعاة الأبل كالشكرية والكبابيش والكواهلة، كما يعيش إلى الجنوب الغربي عدد من القبائل منهم عرب البقارة الذي يعتمدون في معاشهم على رعي الأبقار (شكل 11).

يمثل السودانيون الشماليون، من غير العرب، نحو 30% من السكان، وهم يتكونون من النوبيين في أقصى الشمال على الحدود مع مصر والبقا (7% من السكان) في تلال البحر الأحمر والنوبا في منطقة الجبال

السودانيين الإسلام.

ان سكان جنوب السودان والذين يشكلون، هم أيضاً، نحو 30% من السكان يتكونون من مجموعتين رئيسيتين احدهما المجموعة النيلية التي تمتد في معيشتها على رعي الأبقار وتضم قبائل الدينكا (12%) من سكان البلاد) والشلك والنوير الذين يعيشون في مناطق الحشائش الغزيرة الوسطى. وبينما تمتد المجموعة الثانية التي تضم قبائل الزاندي والباربا والآتوكا والمورلي والتبوسا وغيرهم على الزراعة في الغابات على امتداد الحدود الجنوبية. ويصبر تأثير الإسلام والمسيحية على هذه المجموعة أكبر من تأثيرهما على جيرانهم النيليين.

مؤسسة الجلابية

تعد فئة الجلابية خليطاً من عناصر كثيرة، ومتعددة عرقياً شملت حتى الأقليات الوافدة من أهل الشام والماليك واليونانيين والأتراك. وهم يمثلون اليوم بشكل رئيسي شبكة الداخل الاجتماعي بين أهم المجموعات العرقية السودانية بغض النظر عن أصولهم القبلية أو الجهوية. وهم يمثلون، أيضاً، الطبقة التجارية المحصورة التي انتشرت في جميع أرجاء السودان وميض الدول المجاورة له. و"الجلابية" تمثل أكثر المجموعات الشمالية ثراءً إذ تمتع أفرادها بتأثير إقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان الحديث. وقد نشأت من خلال عمليات التحول التاريخية والإجتماعية والإقتصادية بالسودان منذ أواخر القرن الرابع عشر.

ويسند "الجلابية" بشكل رئيسي إلى أحفاد وتراث التجار العرب الذين كانت حضارتهم الإسلامية مهتأة لأحداث تغيير ثوري كبير قبل حوالي 10 قرون من الزمان، خلال المرحلة الأولى من الخلافة العباسية، لكنها بدلاً من ذلك انقلبت على نفسها واتكست. فقد شهدت الفنون والحرف المختلفة إبان تلك الحقبة، تطوراً متسارعاً. كما ظهرت في الفترة ذاتها طفرة جديدة في الأدب قادها شعراء الحدادة مثل أبي نواس ومشار بن برد؛ وبرزت المدارس العلمانية في الفلسفة كالمتزلة وأخوان الصفا، وهي ذات الحقبة التي تخلت فيها اللغة العربية عن زخرفها وملحق بها من بلاغة شكلية. وكان يبدو ان هذه المنجزات الثقافية تهمد الطريق لتحول تاريخي كبير. ولكن بالرغم من إرماسات النهضة الوشيكه فان الثورة لم تتحقق. لقد غمر الإقطاعيون العرب في ولاياتهم ورفضوا التغيير، واستقدم الخلفاء مرتزقة من الأتراك والسلافيين لأرب تصدع إمبراطوريتهم الإسلامية المتفككة، لكنهم لم يستطيعوا تحقيق نجاح حاسم في ذلك.

وبدلاً من التنوع في الإنتاج السلمي على طريقة الدول الأوروبية الصناعية لاحقاً، انجذبت النخبة العربية إلى

التخندق في "مؤسسة الجلالة"؛ وليصير افرادها مجرد موردي بضائع (جلابة) بدلاً عن ان يكونوا منتجين لها. وكان اسلافهم قد درجوا منذ آلاف السنين علي مزاوله اشكال التجارة القرية والبعيدة، وهكذا فضل الجلابة الإشتغال بصنوف التعاملات التجارية بدلاً من الإستمرار طويلاً الأمد في المؤسسات الإنتاجية التي كانت بالنسبة لهم نشاطاً مجهولاً لا يدرون عنه سوى القليل. وقد تطور الحال إلى ان أصبح مصطلح "مؤسسة الجلالة" مفهوماً سياسياً تعرف قلة اجتماعية لعبت دوراً تاريخياً محدداً ولا زالت تقوم به في المجتمع السوداني.

وقد لعبت سياسات البنك الدولي ومشاريع في السودان وحصاد إنجازات الدولة السياسية والاقتصادية منذ العقد السادس من القرن العشرين في توسيع عضويته شبكة الجلابة لينضم إلى ركب التجار فيه مجموعات متميزة من الأجيال الجديدة من عائلات الإدارة الأهلية والقاتل المهنية (مدنية وعسكرية) وقيادات التنظيمات السياسية الحاكمة في الولايات. ومن أوساطهم خرجت القيادات الإجتماعية والدينية للمجتمع السوداني، وأصبحوا فيما بعد قوة سياسية لعبت دوراً مقدماً في بلورة وجود فعال له خصوصيته وعنصر توحيد لصفوة القبائل المختلفة متجاوزة بذلك هيمنة الشيخ والممكوك والسلطين. واكسبوا عبر الزمان مرونة لا تضاهي للتلاقم مع المتغيرات؛ وعندما تعرضت في بعض الفترات مصالحهم للخطر استطاعوا استعادة قبضتهم على جهاز الدولة أما عن طريق هياكل ديمقراطية زائفة (شكلاً ومضموناً)، أو عن طريق البدئية؛ متقنصين حيناً شخصية دكتور جاكيل وحيناً آخر شخصية مسرر هابيد حسب مايتطلبه الوضع.

ان قلة الجلابة قطاع منظم وسريع التأقلم وذلك بحكم شبكة علاقاتهم التجارية وإتسارهم الجغرافي في كل أنحاء السودان. فقد كانوا على مر العصور الوسيط لعمليات التبادل التجاري الأجنبي داخل البلاد، وتصرف لإنتاج الموارد المحلية مثل ريش النعام والصنع العربي وسن القيل (الماج) وأخشاب الأنبوس والرقيق من السودان إلى الخارج. ولم يعط الباحثون بعد لمواهبهم السياسية التقدير الكافي في احيان عديدة. خاصة بعدما تحولت مراكزهم التجارية (دقلا، بربر، شندي، أمدرمان، الدويم، الكاقلين، سنار، كوستي، رفاعة، الأبيض، نيالا، ديم الزير، جوبا... الخ) إلى دوائر ارتكاز إدارية لأنظمة الحكم المتعاقبة منذ دخول الإسلام إلى السودان في العام 1318 ميلادية وبرزوز فيدرالية سلطنة الفونج العام 1504، مروراً بالحكم العثماني (التركي، 1820-1885) وإلى زماننا الراهن.

وباكتشاف النفط في منطقة باتيو، ولاية الوحدة، تعرف الجلابة على نوع آخر من انواع الثروة في الجنوب يضاف إلى ثروتهم الأرض والمياه. أما في مايتعلق بمشروع قناة جوقيلي فإن العمل فيها خلال هذه الفترة

كان يسير متوازياً مع وجهة التوسع في الزراعة؛ ومع نهاية السبعينات من القرن العشرين، انتقل الجنوب المهمل نسبياً، ولزمن طويل، إلى مركز دائرة اهتمام مؤسسة الجلالة التجارية ودولتهم.

وبجرد التذكير هنا نقول لقد أُعيت، مرة أخرى، خطط مؤسسة الجلالة، وبدأت تظن على سطح الأحداث الدعوات العلنية والمسترة لتعصيب حكومة قوية على البلاد نجد آذاناً صاغية كمنهجر وحيد لمشاكل السودان. وبوقوع انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو (حزيران) 1989 وجد الدعاء لحكومة باحشة ماكانوا يبحثون عنه ماثلاً أمامهم. خاطب الملحق الإعلامي لسفارة السودان في لندن، الدكتور عبد الوهاب الأنندي، وممثل حكومة الانقلاب في منتدى أسالا، بالسود، والذي عقد في أغسطس (آب) 1991 معبراً دون تردد، عن ذلك الإنجاء قائلاً:

"إن الثقات وزعماء الطوائف وكبار التجار وزعماء العشائر صاروا اقرباء، لدرجة كبيرة، في غياب وجود دولة فعالة. ان المنصر في الصراع الطويل من اجل السيطرة (على الدولة) يجب ان يعرف هدفه بوضوح، وان يسعى اليه في صرامة وقسوة وليس بأي وسيلة اخرى".

وأضاف:

"ان العائق الأساسي امام اقامة دولة فعلية في السودان هو رفض الجنوب التعاون ... ولقد اضعفت مقاومة الجنوبيين الدولة وحرمتها من شرعيتها".³

ان نظام "الجبهة القومية الإسلامية" العسكري كثف من معاملته القاسية للجنوبيين، بما في ذلك الذين فروا من الحرب. واستخدم الخلافات القبلية وبعض "المتقنين والمتعلمين" الفاسدين لتوسيع شقة الخلاف بين الجنوبيين أنفسهم. كما انه حطم، بشكل كبير، الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة الذي كان في السابق يشكل عنصر تهديد محتمل، أو عائق متوقع، امام تطبيق مؤسسة الجلالة لأهدافها.

الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة في السودان 88 مليون هكتار (200 مليون فدان) لا يستغل في الإنتاج سوى ثلثها، وذلك بسبب معوقات ناتجة عن عدم توفر الاستثمارات المالية أو سبل الري الكافية أو فقر التربة في بعض الأماكن. وهناك 100 مليون هكتار أخرى (240 مليون فدان) من الأراضي تستخدم في الرعي، وحوالي 18 مليون هكتار (42 مليون فدان) من الثابات الطبيعية. ومن مجصر

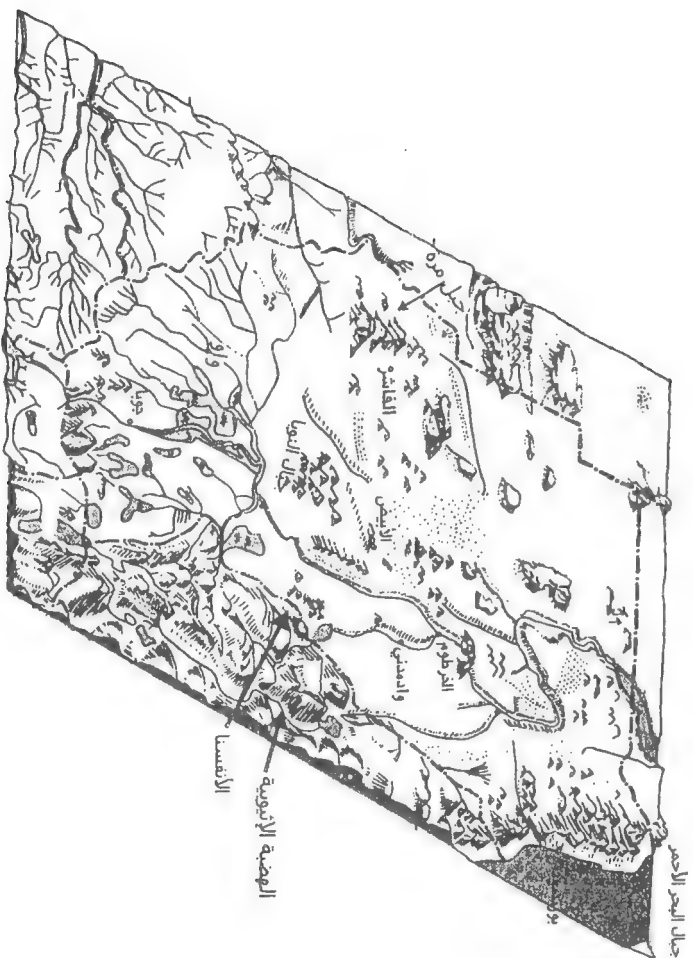
$14\frac{1}{2}$ مليون هكتار ($34\frac{1}{2}$ مليون فدان) المزروعة فعلاً هناك حوالي 2 مليون هكتار ($4\frac{1}{2}$ مليون فدان) تروى رياً اصطناعياً (بمِل مشروعى الجزيرة والمناقل نصفها) وتعتمد على مدخلات حديثة (آليات وبذور محسنة وأسمدة ومبيدات . . الخ)، وحوالي $8\frac{1}{2}$ مليون هكتار (20 مليون فدان) من الزراعة الآلية تعتمد على الري المطري وتوظف الآليات الحديثة في تحضير الأرض والزراعة والحصاد، بينما هناك 4 ملايين هكتار (10 ملايين فدان) تخضع لأساليب الزراعة التقليدية.

وتعتبر كل أنهار السودان فروعاً لمياه نهر النيل. فبالإضافة إلى النيلين الأزرق والأبيض، الفرعين الأساسيين، تصب أيضاً أنهار بحر العرب والدندر والرهيد وعطبرة في المجرى الرئيسي للنيل. وفي ماعدا نهر العرب فإن فروع النيل الأخرى تنبع إما من خارج السودان وإما من جنوبه، مما يجعل لهذا الوضع المهم أثراً كبيراً في الحروب الأهلية التي تجرى الآن في البلاد. وتتميز الأمطار، مصدر المياه الآخر، بالتنوع في منسوبها على خط الطول ذاته خلال الفصل الواحد. وهذا يؤثر على المنسوب المائي سواء كان فوق الأرض أم جوفياً (التسرب). وتتفاوت إنتاج الحبوب وصلاحية المراعي بدرجة كبيرة وفقاً لوتائر سقوط الأمطار. وتعتمد الزراعة في الولايات الشمالية، حيث يستقر السكان على جانبي النهر، على النيل وحده؛ وفي الولايات الجنوبية على الأمطار؛ بينما تعتمد على الأمطار والري معا في الولايات الشرقية وبعض المناطق الأخرى.

تسود التربة الحجرية المختلطة بالحديد في الجنوب بينما يتميز وسط السودان بالتربة الطينية الخصبية، وتغطي الرمال الجبهات الصحراوية الواسعة في الشمال والشمال الغربي. أما المناطق الجبلية الرئيسية فهي جبل الإمازق في أقصى الجنوب وتلال البحر الأحمر في الشمال الشرقي والتي تمتد من مثلك حلايب حتى تندمج جنوباً في هضبة الحبشة، ومرتفعات منطقة جبل مرة البركانية في الغرب وتلال الأنقسا في الشرق وجبال النوبا في الوسط.

وتتمتع أواسط السودان بقرية طينية سوداء، توجد في حزام يمتد من شرق البلاد من جنوب نهر عطبرة لتغطي باتجاه الجنوب ولايات الجزيرة والقضارف وسنار والنيل الأزرق وأعالى النيل، وتمتد غرباً نحو جنوب كردفان وجنوب دارفور وشمال بحر الغزال. وإذا أضفنا إليها تنوع المناخ ومناسيب هطول الأمطار وتوفر المياه الجوفية وروافد الأنهار نجد أن أرضه هي الأقل تكلفة والأنسب للزراعة. لذلك تعتبر نشاطاً اقتصادياً رئيسياً للمواطنين السودانيين إذ يعمل نحو 72% منهم في مجالي الزراعة ورعاية الحيوان. وقد مثلت الزراعة إلى المقعد السادس من القرن العشرين أكثر من $\frac{1}{2}$ الناتج القومي الإجمالي؛ ورغم انخفاض مساهمتها تدريجياً إلا أنها ما زالت تدر بمجوالي الثلث وتشكل العمود الفقري لإقتصاد

شكل (12): تضاريس السودان.



البلاذ وبذلك تكون هى أكبر قطاعات دعم الإقتصاد الوطنى ومصدراً تمويلياً لتنمية القطاعات الأخرى. وتعتبر الذرة المحصول الرئيسى للغذاء، بينما يمثل القطن والقول السودانى والسهم والصنع العربى المحاصيل النقدية.

وتأتى الثروة الحيوانية من الأبقار والضأن والأغنام والجمال فى الدرجة الثانية من حيث الأهمية الإقتصادية. يقدر حجمها حالياً بحوالى 27 مليون وحدة حيوانية وهو أعلى من المعدل العالمى الذى يقدر بما يعادل 22 مليون وحدة حيوانية (الوحدة الحيوانية تساوى بقرة وعجلا أو مائساوهم)، ولا تشع بمثلها أية دولة فى أفريقيا أو الشرق الأوسط. كما توجد فيه أنواع كثيرة من الحيوانات البرية والمتوحشة. وتشكل المراعى 50٪ من مساحة السودان، وتنتج علفا يقدر بحوالى 77 مليون طن فى العام؛ ولكنها تواجه قلصا مستمرا بسبب التوسع المطرد فى مشاريع الزراعة الآلية، وإزالة الغابات وتقلص معدل هطول الأمطار وارتفاع معدل الحرائق التى تلتهم العشب إذ يبلغ ما تحرقه نحو 30٪ من إنتاج العلف السودانى⁵.

لقد أزيلت، أيضاً، مساحات واسعة من الغابات فى شمال ووسط البلاذ من جراء التوسع الأفقى فى الزراعة الآلية على حساب أراضي الغابات والمراعى الطبيعية، وزيادة الطلب على حطب الوقود. وفاقت الآثار الكبيرة لذلك آثار الجفاف والزحف الصحراوى. والمعروف ان حطب الوقود يسهم بنحو 84٪ من حجم الطاقة المستهلكة بالبلاذ، أى بما يقدر بحوالى 64 مليون متر مكعب. وفى الوقت الحالى يزيد معدل الإزالة السنوى عن 2.1 مليون هكتار (5 ملايين فدان)، بينما لا تزيد المساحة التى تزوع غابات سنوياً عن 9.2 ألف هكتار (22 ألف فدان). ومقارنة المعدل الحالى لاستهلاك الأخشاب مقابل الإحلال والتشجير من جانب واستمرار إزالتها من الجانب الآخر يمكن الإستنتاج أن كل غابات شمال السودان ستزول بحلول العام 2003⁶. وقد ذكر مدير غابات ولاية النيل الأزرق لإحدى مساحات حرب الموارد) فى العام 1994 لن إستمرار المعدل الراهن يهدد المصادر النباتية للطاقة فى السودان. وذكر ان سياسات الإستثمار الزراعى التى تبنتها الدولة منذ العام 1989 تعد أحد الأسباب التى تهدد وجود الغابات بالبلاذ؛ فغابة خور دينا (جنوب الولاية) تعد لإحدى الغابات التى تقدم مثالا حيا لذلك، حيث كانت مساحتها تزيد عن 64.2 ألف هكتار (152 ألف فدان) فأصبحت لا تتجاوز فى أوائل التسعينيات 4.2 ألف هكتار (10 آلاف فدان).

ان اكتشاف النفط بكميات تجارية فى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وضع البلاذ فى عين المصالح الدولية؛ وأدى إلى تصاعد الآمال بشأن حل أزمة البلاذ الإقتصادية، ولكن النفط لم التقيب عنه

وأستخراجه، بصورة أساسية، من حقول في جنوب البلاد. أما في مايتعلق بأستغلال العائد المتوقع من المياه بانجاز مشروع قناة جوتيلى المتوقعة بسبب استمرار الحرب الأهلية، فإن النجاح في ذلك يعتمد على إكمالها وعلى بسط السيطرة الأمنية على المنطقة (انظر الفصل الثالث).

حزام الزراعة الآلية

زاد حجم المساحة الكلية للأراضي المروية رباً إصطناعياً ومطرياً، والتي تحمل ترخيصاً حكومياً، من أقل من 2/3 مليون هكتار (مليون فدان) العام 1968 إلى نحو 5 ملايين هكتار (9 ملايين فدان) العام 1986؛ وتزعم الطريقة نفسها، مساحة مساوية لذلك دون موافقة من إدارات الدولة المختصة بزراعتها (عشوائية، خارج التخطيط).⁷ واستحوزت هذه المشاريع الواسعة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التقليدية، ومن مواقع المياه والمراعي وسارات قطعان الماشية مما أدى إلى نزوح الملايين من المنتجين الصغار منها. لقد أزيلت مساحات كبيرة من الغابات (بما فيها 95% من مساحة غابات شرق السودان) لإنساح المجال للمشاريع الزراعية كبيرة الحجم، ومع القضاء على الأشجار ضاعت موارد محلية حيوية من مصادر الدخل كحطب الوقود والصنع العربي. كما كان لذلك تأثير سلبي على نسبة الرطوبة بالجو وبالتالي على معدلات هطول الأمطار سنوياً، وسارع من تشكل التربة وعلى زحف الكثبان الرملية جنوباً.

يجدر بالذكر هنا أن "مؤسسة الزراعة الآلية" قد انشئت العام 1968 بطلب من البنك الدولي وذلك كضمان لأول قروضه لما يسمى بقطاع الإشراف وتسهيل توفير إسيارات الإسدانة لأصحاب المشاريع الزراعية الخاصة. بعدها أشرفت مؤسسة الزراعة الآلية على توسع الزراعة في ولايات جنوب كردفان والنيل الأبيض وأعالى النيل. وبحلول العام 1975 كان البنك الدولي قد خصص 2/3 حجم القروض المرصودة لكل القطاع الزراعي لدعم مناطق الزراعة الآلية التي تعتمد على الري المطري.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقبل دخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى السودان بشكل كبير، كان الإنتاج الزراعي يتجه، بصورة رئيسية نحو السوق الداخلية لتلبية الحاجات المحلية الأساسية. لهذا السبب استطاع السودانيون تحمّل تبعات الجفاف الشديد خلال أعوام 1972-1975 من دون ظهور مجاعة على مستوى واسع. ولكن، منذ منتصف السبعينيات ودخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شريكاً مباشراً في رسم سياسات الدول، خاصة في القطاع الزراعي، فإن الأوضاع تغيّرت بشكل حاسم نحو الأسوأ.

قد حدث تحول كبير في أوساط مجموعات الجلاّبة (التجار) منذ بداية الإشتاح على الدول الغربية الذي

أُسْتُهِلَّ في العام 1972 (سياسة الباب المفتوح)، وصاحب ذلك تحول الإهتمام من السوق المحلية إلى السوق العالمية. وفي منتصف السبعينيات أطلقت على السودان صفة فضاضة (سلة غذاء العالم العربي)، ووضعت الخطط للتوسع في الزراعة الآلية غرباً باستخدام الترويض المتاحة من اموال النفط العربي دون قيود.⁸ ولعل معارضة هذه السياسات قد أضحت ظاهرة للبيان حيث تجلّت في التمردات التي تفجّرت في أوساط المجموعات الزراعية من سكان هذه المناطق، كما وقعت محاولتان انقلابيتان، الأولى بقيادة المقدم حسن حسين عثمان العام 1975 والثانية بقيادة العميد محمد نور سعد العام 1976 وكلاهما دعمت بواسطة ضباط وجند لم يرتبطات وثيقة بمناطق السخط والإحتجاج - الصامت والعلمي - على استمرار هذا النهج الاستغلالي للشعب لموارد هذه المناطق التي اشرنا اليها سابقاً.

احتلت الذرة (الغذاء الأساسي لأهل السودان) الموقع الثالث من الصادرات السودانية العام 1981؛ وصارت خلال العام 1982 ثاني أكبر صادرات البلاد. وكان سبب الزيادة في صادراتها يعود، بصورة رئيسية، إلى واردات دعمها المملكة العربية السعودية لإنتاج علف الحيوان، إذ دفعت 220 دولاراً سعراً للطن المتري من الذرة السودانية مقارنة بـ 170 دولاراً فقط للطن المتري للذرة المستوردة من تايلاند؛ صاحبها ضغوط صندوق النقد الدولي على حكومة السودان كي يستمر تصدير الذرة، من دون انقطاع، حتى خلال سنوات المجاعة 1982-1985. فخلال تلك الفترة صدرت البلاد 621 ألف طن متري من الذرة، الشيء الذي أثار إعجاب ممثلي صندوق النقد الدولي في السودان مشيداً بها "كقصة نجاح باهر" لسياسات الصندوق ووصفها بأنها:

"مثال مهم عن الدور الإيجابي لتخفيض قيمة العملة وتشجيع الصادرات غير التقليدية".⁹

وقبل تطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية كانت البلاد تستطيع تغطية 48% من احتياجاتها من القمح. أما بعد البدء في تطبيق الإجراءات (1978-1987) فإن النسبة تراجعت إلى 28%. وكان ذلك نتيجة مباشرة لتحيز صندوق النقد الدولي ضد إنتاج القمح لأنه يعارض مع إنتاج محاصيل تصديرية مُرمحة مثل القطن. وقد خفضت المساحات التي كان يزرع فيها القمح من أجل زيادة مساحات القطن المزروع. وكذلك منح صندوق النقد الدولي تأييداً كبيراً لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة وغيرها من مشاريع زراعة القطن في المناطق المروية. لكن ونتيجة تدهور اسواق القطن فإن السودان لم يجن العائد المتوقع من العملات الأجنبية، كما فقد، أيضاً، قدرته على الحفاظ على أمنه الغذائي.¹⁰

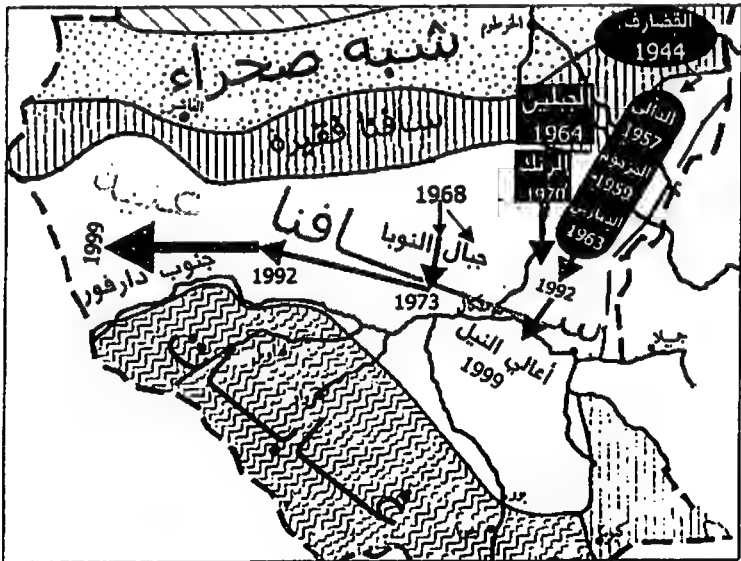
التوسع جنوباً

لقد بدأت مشاريع الزراعة الآلية بولاية القضايف في العام 1944، ولم تزد المساحة المزروعة عند العام

1956 عن 2½ ألف هكتار (6 آلاف فدان)؛ قفزت في بداية العقد السادس من القرن العشرين إلى 507 ألف هكتار (1200 ألف فدان). وتوسعت الزراعة الآلية حتى بلغت جنوب كردفان ومنطقة خزان الرهد في أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين. وبحلول العام 1989 صارت 60% من أراضي منطقة خزان الرهد خاضعة لمشاريع الزراعة الآلية العشوائية (خارج التخطيط). وتم تبني وضعيّة تلك الحيازات عندما وافق مجلس الوزراء في أغسطس (آب) 1992 برئاسة الجنرال عمر البشير على اقتراح الجنرال الزبير صالح بإلغاء حجز أراضي مشروع الرهد في شمال ولاية الجزيرة والبالغ مساحتها حوالي 190 ألف هكتار (450 ألف فدان) وتخصيص حيازتها للإستثمار.¹¹

واسسرت امتداداتها بالتصديقات الجديدة لمشاريع الزراعة الألبية منذ منتصف العام 1992 وتعددت حياتها عاماً بعد آخر إلى أن وصلت حزام السدود الفيضية جنوباً وحدود السودان مع إفريقيا الوسطى غرباً (شكل 12). ومن دواعي الدهشة ان الحكومة زوّدت هذه المشاريع غير المرخصة بالخدمات الزراعية، بل وبأنصبة خاصة من النفط المدعوم.

شكل (13): الزحف جنوباً والإمتداد غرباً.



ان التوسع الشديد الذي شهدته الزراعة الآلية في اواسط وجنوب شرق البلاد أدى إلى انهالك مضطرد للربة. وفي الأراضي ضعيفة التربة هبط متوسط انتاجية القدان من محاصيل الذرة والدخن والقول السوداني إلى حوالي 80%، كما تزدت 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) بسبب تربة التربة. وفي بعض المناطق استنزفت الأرض خلال 3 إلى 4 سنوات بسبب التوسع الزراعي الآلي المتقل، والذي يتدحرج ككرة النار على الأرض مدمراً سطح التربة قبل ان يغادرها إلى غيرها. ان شبيهة لأراض جديدة لا يمكن اشباعها، كما ان وجهته كانت هي التمدد جنوباً؛ وتواصلت بحاور التوسع لتتجاوز مشاريع المقيص والجبلين والطياره والرك والبقير وأكاكا... الخ، زاحفاً بسرعة شديدة نحو الجنوب ساعياً لالتهام أراضي ولاية أعالي النيل.¹²

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في مساحة الأرض المزروعة وزيادة حجم الصادرات فان الأثر الكلي للسياسات الجديدة الموجهة نحو التصدير كان سلبياً. لقد تراجعت قيمة المواد الأولية في السوق العالمية بصورة تكاد ان تكون منتظمة منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، بينما تصاعدت اسعار النفط وغيره من المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج. واصبح حجم الدين يزايد بسبب حلول موعد سداد فوائدها والخدمات المالية المتعلقة بها. وتفاقت الأزمة الاقتصادية إلى ان بلغت قمته العام 1978 عندما تدخل صندوق النقد الدولي ليتفاوض مع الحكومة السودانية بشأن اول برامجه الإصلاحية العديدة. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى العام 1984 وقع الصندوق 5 إتفاقيات مع السودان.

هدفت برامج صندوق النقد الدولي للإصلاحات الهيكلية نحو وقف تزايد تضخم الميزانية الحكومية وتشجيع قطاع الصادرات، وبصورة اساسية عن طريق الترويج التفضيلي لتصدير الحبوب، وتخفيض قيمة العملة السودانية. لقد تسبب التشجيع الهائل للتوسع في الزراعة الآلية، وتقليص رقعة الأرض المتاحة للمزارعين التقليديين والراحة مما أدى إلى انخفاض مدخولهم المالية، وتقليل الدعم للإحتياجات الأساسية والخدمات الإجتماعية، في انهيار الصرح العظيم للزراعة والرعي التقليديين والقاعدة الاقتصادية لحوالى 14 مليون مواطن من السودانيين. ولأن الزراعة ماعدت توجه كلياً نحو السوق المحلي فان الأوضاع المعيشية والقدرة الشرائية للطبقات المنتجة لم تعد هم الحكام والتجار الأول.¹³

طبيعة الأراضي الجافة

من البديهي القول ان الحياة في السودان، كما في اجزاء أخرى من العالم، تعتمد الحياة على وجود توازن دقيق بين التربة والمناخ والماء والنبات. فلقد كانت الأجزاء الجنوبية لمنطقة شبه الصحراء السودانية تتمتع بقدر كافٍ من الأمطار تمكن من زراعة الدخن وغيرها من المحاصيل الأخرى التي تقاوم الجفاف؛ لكن

حتى مثل هذا الإنتاج المعيشي المباشر صار صعباً جداً بسبب فترات الجفاف الثلاث التي مرت خلال 20 عاما الماضية.

وتغطي السافانا 35٪ من مساحة السودان إذ تشكل مايسمى باراضي الري المطري الوسطى حيث تعتبر ممارسة الرعي والزراعة التقليدية معا هي الطريقة الأساسية لاستخدام الأرض (شكل 10). ويصل متوسط الأمطار إلى 800 ملميتراً في العام عبر هذا الحزام من الحشائش وأشجار السط؛ حيث تزرع الأرض الأكثر خصوبة بالذرة والدخن والسمسم والقطن والفول السوداني. خلف ذلك تمتد اراضي السافانا الغنية (معظم جنوب السودان) عماد الاقتصاد الرعوي وحيث تسمح التربة الصالحة بالزراعة المكثفة. وعدا ذلك فإن الأجزاء المتبقية من ولايات الجنوب السوداني هي عبارة عن غابات مدارية ومستنقعات، وهناك اجزاء كبيرة من الغابات المدارية الإستوائية غير صالحة لتربية الحيوانات بسبب وجود ذبابة السي سي. ومن جهة أخرى فإن هشاشة الأرض الجافة وشبه الجافة لتخفى على البيان.

"أن الوعي بقلب الفصول، والحرص في استخدام الموارد يُدعم بتوع قوي وباستخدام متميز لبعض عناصر الفنى في البيئة خلال فصول معينة من العام ... وتستند وتأثر بناء الأمن البيئي إلى اللجوء لتوظيف المناطق الجنوبية الغنية عند حدوث فترات طويلة من الجفاف".¹⁴

ان عملية انتقال الناس وقطعان الماشية، هذه، من محاورها الإيكولوجية إلى منطقة تحتلها مجموعات عرقية مغايرة هي وصفة جاهزة للتوتر والصدامات والنزاع يحتاج تخفيف حدتها ومعالجتها إلى مفاوضات وتنازلات من الجانبين. وفي الماضي كانت الأطراف المتنازعة تتوصل إلى اتفاقات ذات شروط محدّدة، وذلك، حينما كان الاحتياج لاقسام استخدام الأرض احتياجاً جارحاً ومؤقتاً، أما الآن وقد أوشك ان يصبح احتياجاً دائماً فإن المعوقات قد تضخمت. وفوق ذلك غطت المناطق العازلة بين شبه الصحراء والسافانا بدرجة عالية الكثافة من الزراعة الآلية حتى بدأت كل أنماط الحياة الزراعية-الرعية تهاوى.

التدهور البيئي

نشأت في الطرف الشمالي الغربي لمدينة أمدرمان (ولاية الخرطوم) حيث احدثت خلال سنوات الطفولة، في حقبة الأربعينيات من القرن العشرين، على قضاء أوقات الظهيرة بنابات السط المجاورة في مطاردة الحيوانات الصغيرة والبحث عن الحشرات الملونة وجمع الفواكه البرية. قبيل مغيب الشمس كنت أوجه عائدًا إلى البيت وأنا اعرج من الألم التي يتركها الشوك على قدمي الحافيتين ومسرعا في الوقت نفسه خوفاً من الضياع التي تظهر دائما من منطقة التلال المجاورة. كثيرا ما كنت اسمع ليلا عواها المميز والنجاح

الشرس لكلاّب الجِلّة (المنطقة) رداً على ذلك المراء .

لقد تبعت البيئة الطبيعية بشكل ملحوظ في العقود الأربعة الأخيرة. فبنهاية العام 1972 كان خط أشجار السط تلك يقف على بعد 90 كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة أمدرمان، أما الآن فهو يبعد 800 كيلومتر إلى الجنوب. والجدير بالذكر هنا، أن دراسة نشرت نتائجها وزارة الطاقة السودانية العام 1983 توصلت إلى أن معدل الإستهلاك الحالي في مقابل عمليات التجديد والإحلال وزراعة المناطق الغائبة سيؤدي إلى إخلاء مناطق الغابات في شمال السودان بنهاية العام 2003، أي تحرمة منطقة تعادل مساحتها 6 أضعاف مساحة فرنسا !

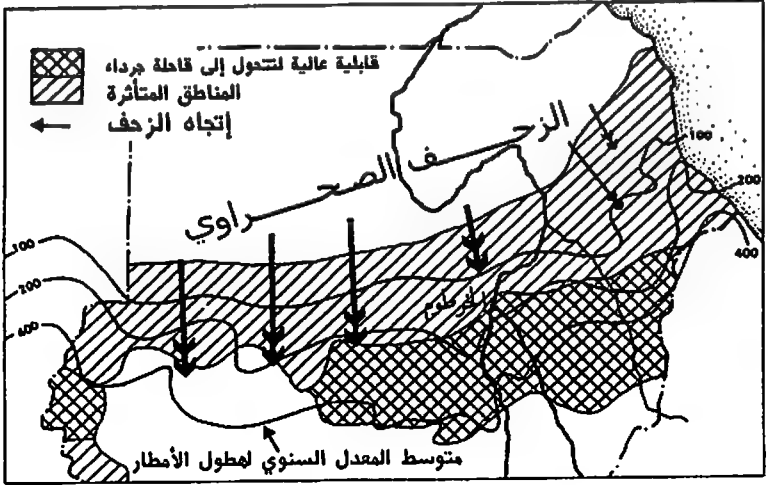
التحرمة البيئية الواسعة النطاق بالإضافة إلى حرمان السكان من الإستفادة من الموارد الطبيعية والإجتماعية إلى جانب التنافس والصراع الناتجين عن ذلك على ثروة البلاد الآخذة في التضاؤل، أدت في مجملها إلى تحويل أكبر قطر في القارة الأفريقية إلى ساحة للصراعات الدموية المتواصلة، بمعنى آخر: فإن هذه النزاعات نشأت في الأساس من التشوهات البيئية والإقتصادية.

تتميز المناطق الجافة وشبه الجافة، والتي تشكل معظم شمال السودان، بارتفاع كثافتها السكانية رغم أن متوسط الكثافة العامة لا يزيد عن 10 أشخاص لكل كيلومتر مربع. ويعود هذا الوضع إلى أن معظم السكان يتركزون في المناطق التي تتوفر فيها مياه الشرب والأرض الخصبة الصالحة للزراعة. وعبر القرون طوّر سكان مناطق حزام السافانا الأفريقي، الذي يمتد من تلال البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، آليات عديدة للتعامل مع الزحف الصحراوي ومواجهة فترات الجفاف التي تشهدها المنطقة بين الحين والآخر (شكل 14). لكن، منذ العام 1967 ظل معدل سقوط الأمطار، يتراجع من المتوسط السابق، الذي كان مستقراً لفترة طويلة الأمد؛ وتعرضت الإستراتيجيات المكتسبة لمواجهة فترات الجفاف إلى ضغوط فوق طاقة احتمالها بسبب استمرار حالات الجفاف لفترة أطول. وسجل معدل هطول الأمطار عجزاً يتراوح بين 40 و50% بالمقارنة مع ما كان عليه خلال 15 عاماً السابقة.¹⁵

كان هناك اعتقاد واسع، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بأن الجفاف في منطقة حزام السافانا الأفريقي قد نتج عن طريق أُنستزافي بفعل الإنسان؛ إذ تدهور المرحى بسبب تزايد معدل الرعي، وأزيلت الغابات للحصول على الأخشاب وحطب الوقود. ولكن ومنذ منتصف الثمانينيات اجتمعت آراء الاختصاصيين نحو تغليب وجهة النظر القائلة بأن التغيرات في درجة حرارة المحيط الأطلسي، والتي يسبب فيها ارتفاع درجة حرارة الأرض هي العامل الرئيسي.¹⁶ ولكن كلا التفسيرين الحاصلين، الإقليمي والعالمي، يعتبر في النهاية من نتائج تدخل الإنسان وتأثيره السلبي على النظام

الإيكولوجي. وبالإضافة للجفاف فإن الطرق غير الرشيدة والمخاترة لاستخدام الأرض كالرعي المكثف والتوسع المطرد في استخدام أساليب الزراعة الآلية في مناطق الري المطري يسلن على تدمير النظام الإيكولوجي لمنطقة حزام السافانا السوداني التي يسكنها 70% من سكان البلاد.

شكل (14): أخطار التصحر والجفاف الصحراوي.



ان الدراسة السابقة ذكرها تؤكد ان اقتصاد الإعاشة في منطقة الساحل الواسعة هذه، قد تأثر إلى درجة لا يمكن معالجتها سريعاً نتيجة للنشاط الإنساني المخاترة والتغير المناخي. بالإضافة إلى أن العملية (الطبيعية) البطيئة للحلل والإندثار قد تسارعت كثيراً بسبب استغلال مؤسسة الجلابية، الذي لم يسبق له مثيل، للموارد الطبيعية والذي أجبه اندماجهم في نشاطات السوق العالمي وفي اخلاصهم للدور الحدود المناطقهم كاستغلال الثروات الطبيعية الأولية. بالإضافة إلى ذلك فإن شروط الإقراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - كما ذكرنا سابقاً - تشجع بصورة ملحوظة هذا التحول في استخدام الموارد الطبيعية الأولية بعيداً عن حاجات الناس وحاجات السوق المحلية، وذلك بتوجيهها بصورة أساسية نحو تلبية احتياجات السوق العالمية.

خلال هذه العملية وفي نطاق سياقاتها كان للتراجع في الشروط العادلة للتجارة العالمية، الذي حدث بسبب انهيار أسعار المواد الأولية، أثره السلبي على السوق المحلي؛ حيث تدهورت، أيضاً، شروط التجارة فيه.

وصار على الرعاة والمزارعين، لكي يحافظوا على مستوى معيشتهم، ان يزيدوا الإنتاج من أراضي متناقصة الإمكانيات، وان يستهلكوا بشكل متصاعد مواردهم الطبيعية، فإذا لم يفلحوا في ذلك أجبروا على الهجرة من مناطقهم والإضمام إلى الملايين من الفقراء المعدمين (انظر الفصل السابع).

ان حياة الإنسان والحيوان تعتمد على وجود توازن دقيق بين التربة والماء والنبات، إذ يؤدي اختلال أي من هذه العناصر الحيوية إلى تزد أكيد. ان عوامل مثل التغير المناخي، وانهاك التربة من خلال سوء الاستخدام أو المبالاة فيه، والنمو السكاني أو الزوج، والتغيرات السلبية في طريقة تملك الأرض، والحروب أو تصدير الموارد الطبيعية، تسبب اضراراً بعيدة الأثر على البشر والحيوانات والبيئة. ولقد حلت كل هذه العوامل الضارة على البلاد مجتمعة خلال حقبة زمنية لا تزيد على حياة جيل واحد:

① تغيير مناخي على المستويين المحلي (الأصغر) والإقليمي (الأكبر)؛
عليا، هناك جفاف مستمر في منطقة حزام السافانا الأفريقي منذ
العام 1967.

② انخفاض معدل هطول الأمطار وتذبذب؛ $\frac{1}{2}$ معدلها قبل العام
1967.

③ زيادة عدد السكان إلى ما يقارب الضعف خلال أقل من $\frac{1}{4}$ قرن؛
من 15 مليوناً العام 1970 إلى 25 مليوناً العام 1995.

④ الزوج الداخلي والهجرة واللجوء الخارجي لنحو 6 ملايين
شخص.

⑤ تضاعف اعداد الثروة الحيوانية خلال 20 عاماً.

⑥ ازالة الغابات على امتداد مساحات شاسعة.

⑦ تجدد الحرب الأهلية في الجنوب بينما تتوسع رقعتها الآن شرقاً
وغرباً.

⑧ التوسع المضطرد، بالطرق القانونية وغير القانونية، للزراعة الآلية
التي تعتمد على الري المطري من حوالي $\frac{1}{2}$ مليون هكتار (مليون
فدان) العام 1967 إلى 8 ملايين هكتار (18 مليون فدان) العام
1989.

"من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع"

لا شك أن إشكالية ملكية الأرض، بمكوناتها المختلفة، تعتبر مسألة محورية في تطور المجتمعات السودانية

عبر القرون. فهي تخترق التراكيب الاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية معاً وتربط بشكل جوهري مع الصراع على السلطة. ففي السودان، كمشيلاته في دول العالم الثالث، شكلت الأرض ونظم ملكيتها أرضية التحولات الأساسية للإنتاج وقاعدته في المجتمع؛ وارتبطت بشكل حميم بحركة التطور الباطنية لمجتمعاته. ويمكن من خلال متابعة التبدلات التي رافقت نظم ملكيتها من ملكية "الصرف" وحيازة المشاع إلى أشكال الملكية "الخاصة" السائدة حالياً أن نستشف مقدار تأثيرها على مجتمعاته المختلفة ذات الأنماط المتعددة في الإنتاج الزراعي واستكشاف الآثار العميقة للسير بها نحو نمط الإنتاج الرأسمالي وتوحيدها بحزمة من التشريعات ونصوص القوانين الضامنة لها.¹⁷

وعرف نظام حيازة الأرض في السودان تطوراً وأساليب مختلفة من منطقة إلى أخرى. وكان لأنظمة الري والمياه وللعامل الجغرافي وللتركيبة الاقتصادية-الاجتماعية القبلية بصفة خاصة، ولدور السلطة السياسية القائمة على حكم البلاد وإدارة المجتمع السوداني أثرٌ بين في تنظيم حيازتها. فقد مرت أشكال "ملكية" أو حيازة الأرض والتبدلات الاجتماعية التي رافقتها بمراحل عدة استندت إلى حق الإستعمال وحق الإستغلال وحق الصرف وحق الشفعة. والشواهد الماثلة تشير إلى أن المجتمع السوداني تدرج فيه التحول من القبيلة والعشيرة كمالك للأرض حيث لأفرادها حق الصرف أو التسع والانتفاع بالاستخدام إلى ظهور وثبات نمط الإنتاج الزراعي المرتبط بالسوق العالمي. عندها تحولت الأراضي إلى ملكيات وحيازات خاصة (مطلقة) ذات صفة السلعة التي تشتري وتباع وتورث وتورث.

ورغم التبدلات التدريجية في نظم حيازة الأرض في السودان منذ القرن الخامس عشر من ملكية سلطانية وحاكورات وملكية "وقفية" وأراضي مشاع استخدامها أو حيازة "وضع اليد" أو وبار (متروكة). وكان لا يحكم التعامل فيها وينظمها النصوص الفقهية للشريعة الإسلامية فحسب، ولكن ارتبطت أيضاً وإلى حد كبير بالمرور الحلي السائد. وقد كانت القنلة الفارقة قد حدثت خلال حكم الجنرال نيمري (1969-1985). فلكني تمهد الدولة السودانية الطريق لتغيرات عميقة الأثر في قوانين حيازة الأرض وفي الممارسات التقليدية المتعلقة بذلك أصدرت قانوناً جديداً للأراضي العام 1970.¹⁸ ومن خلاله تم اعتبار كل الأراضي غير المسجلة في ذلك العام المستقلة منها وغير المستقلة ملكاً للدولة؛ وأسقط ذلك القانون إمكانية حيازتها طبقاً لطول الإستخدام. كما تبعتها حزمة من قوانين "تشجيع" الإستثمارات وعلى محاور قطاعية مختلفة (صناعية وزراعية وإقتصادية)، كان لها أثر عميق في تعقيد مسألة ملكية وحيازة الأراضي في السودان باعتبارها قطباً رئيسياً في عمليات ترويج مشاريع الإستثمار في البلاد. واستبان بشكل واضح خطوات التخصيص للأرض والمسار الذي اختارته الدولة لنقل ملكيتها، وعلاين الهكارات، بعد ذلك إلى الأفراد والشركات بصورة لم يحدث لها مثيل في تاريخ السودان (جدول 4).

فقد صدر العام 1973 أول قانون خاص بالاستثمار في المجال الاقتصادي، تبعه العام 1976 أول قانون مختص لتنظيم وتشجيع الاستثمار الزراعي. ثم صدر بعد ذلك القانون الموحد لتشجيع الاستثمار العام 1980 والذي ارتكز على اعتبار رسوم الاستثمار مورد مهم لموازانات الدولة.

وعلى الرغم من أن موضوع الأرض قد كان قضية محورية منذ منتصف العقد السابع للقرن العشرين، إلا أنه لم يجد أي اهتمام من الحكومة خلال الفترة التعددية الثالثة (1985-1989). فقد تم طرح الموضوع لأول مرة في اجتماع عاصف للجمعية التأسيسية (البرلمان) في الإسيح الأول من مارس (آذار) 1987 بعد تسويق مقصود. أعقبه فقط نزوح الأراضي التي منحت لشركة تيراد بما عليها من ثروة طبيعية وحيوانية؛ ولكن كان معبر الأراضي المنزوعة التقسيم مرة أخرى للمحظوظين الجدد من مفاصري النظام الجديد ولم تجد طريقها إلى أصحابها الأصليين.

جدول (4): نماذج لحيازات الأراضي في حزام الحروب الأهلية السودانية بولاية النيل الأزرق.

الشركة	المساحة المصدقة (هكتار)	% المساحة المنتشرة	تبادل مساحة
الدامزين للإنتاج الزراعي	211 ألفا (½ مليون فدان)	12	موريشس
السودانية-المصرية للتكامل	105½ ألف (¼ مليون فدان)	30	10 مرات قطاع غزة
الوادي الأخضر	63½ ألف (150 ألف فدان)	19	البحرين
الأمان	32 ألفا (75 ألف فدان)	13	½ البحرين
تسرياد	422 ألفا (ملين فدان)	0	½ لبنان
الوفا	25 ألفا (60 ألف فدان)	27	مالطا

كانت نقطة التحول الفارقة الثانية في نظم استخدامات وحيازات الأراضي هو إصدار قانون "تشجيع الاستثمار لعام 1990" والمعدل في مارس (آذار) 1991 والمعدل مرة أخرى في أبريل (نيسان) 2000، والذي أقر إنشاء "الهيئة العامة للاستثمار" وأقر ميزات غير محدودة وتفضيلية حولت الأرض لأول مرة إلى سلعة استثمارية. فتم إنجاز خريطة استثمارية شاملة بتحويل مقداره 6 ملايين دولار من البنك

الدولي حصرت ثروات وموارد البلاد. فني يونيو (حزيران) 1992 فرغت مصلحة المساحة من تخطيط حوالي 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) بولايات السودان المختلفة. ويتبع ذلك تصريح المدير العام للهيئة العامة للإستثمار في نوفمبر (تشرين الثاني) إنهم يتعاملون مع 3 آلاف طلب للإستثمار الزراعي لمساحات تقدر بما يزيد عن 21 مليون هكتار (50 مليون فدان). وقد كان من نتائج هذه الفترة الهائلة في توزيع الأراضي زيادة حدة الإستقطاب وبروز مشكلة الحقوق "المكسبة" للسكان المحليين بشكل غير مسبوق على طول مناطق حزام السافانا.¹⁹ ورغم أن نسبة حجم الأراضي التي يملكها أفراد "ملكية خاصة" من مجموع حجم الأراضي المزروعة بالمحاصيل الغذائية والمراعي لا تتجاوز 1% إلا أن التغيير الذي طرأ على كيفية استقلال "أراضي الدولة" بتوزيعها على ملاك مشاريع كثيرة غائين عن مواقع الإنتاج شجع على توجه الإنتاج لأغراض التصدير.

ولقد توافقت هذه الخطوة مع اتجاه سياسات الدولة نحو الإلتحاق الكامل بالسوق العالمية، التي تفضل المحاصيل النقدية على المحاصيل الغذائية. وبذلك انتقل تركيز الإنتاج الزراعي من خدمة السوق الداخلية إلى تلبية احتياجات السوق الخارجية. ولقد شكل ذلك مؤشر اضطراب عميق وخلخلة النسيج الإجتماعي والنظام الإيكولوجي في السودان، وأدى إلى تقليل قدرة سكانه القليلين نسبياً على كسب معاشهم فيه على الرغم من أنه قطر شاسع المساحة وذاخِر بموارده الطبيعية؛ فنصف سكانه يعيشون فيما لا يتجاوز 15% من مساحته.

لعبت حيازات الأراضي دوراً رئيسياً في تغذية أسباب حروب الموارد الأهلية السودانية؛ من دون إقرار صريح بذلك من قبل الفئات المستفيدة من استمرارها. وشكل الصراع للاستيلاء عليها واستثمارها (ظاهراً وباطناً) صفة لازمت اتجاراتها ودرجة إشداد الصراع حولها لينتقل إلى صراعات مسلحة في مناطق عديدة من البلاد. وهكذا أصبحت مسألة حيازة الأراضي وتوزيعها واستخدامها تشكل إحدى المداخل الأساسية والأكثر قدرة على تفسير وفهم الوضع الإقتصادي والإجتماعي وتداعياته السياسية في جميع مراحل الحروب الأهلية السودانية (شكل 15). بل تشمل عموم البلاد، المجتمعات المستقرة منها على ضفاف النيل أم المتجربة والمدمرة على طول مسارب العمليات الحربية على حزام السافانا وما بعده (انظر الفصل الرابع). وصارت هي بذلك جوهر النزاع خاصة في مناطق التماس حيث صارت تسود الحكمة السافرة "من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع".

القنابل الموقوتة

السودان بلد شاسع استطاعت قبائله، خلال أزمنة طويلة، أن تعيش في حيز مناطقها الخاصة بمنأى

شكل (15): مقارنة عن حيازات الأراضي الزراعية في السودان.

لإعطاء صورة تقريبية لمسألة الأرض الزراعية نختار النماذج التالية وندعوك للتأمل فيها

النموذج الأول: الإنقاذ الوطني 13/4/1993 إعلان
قضية رقم 92/1811 محكمة الخرطوم الجزئية، المجلس ناصر
صليمان عبد ملاك السليمان 143 الكرت حسب أمر القاضي
لنسيم حنيفة حسن القاضي جزئي الخرطوم، الدرجة الأولى
حكم حسب المادة 161 إجراءات مدلت لعام 1983 في 15
مارس (أذار) 1993 بتقضي بفرض تقسيم من السائدة والبالغ
نحوها 0.4 هكتار (1/2 فدان)، وأرفق سعيها قائمة بأسماء المدعى
عليهم (36 شخصا).

النموذج الثاني: إعلان من محافظة مدينة أمدردان، من محمد
شرف عوض (ضابط مجلس ريفي أمدردان) يعلن فيه أن المواطن يونس حسن
وقيم الله قد تقدم بطلب للتصديق له بقطعة أرض زراعية بمعلقة أبدية (غرب
أمدردان) مساحتها $8\frac{1}{2}$ هكتار (20 فداناً). وطلب فيه من كل الجهات
والأفراد التي تدعى لها حق الاعتراض أن تقدم كتابة إليه خلال اسبوعين من
تاريخ نشر الإعلان.

النموذج الثالث: [الإنقاذ الوطني 20-23/4/1993]:
إعلان من محمد أحمد عثمان (بالنيابة عن مدير عام الهيئة العامة
للإستثمار) يخاطر فيه المواطنين بموافقة الهيئة على منح المشاريع
الزراعية وفق القائمة. وقد تمت فيه منح جلال الدين عيسى
مصطفى ما يعادل 439 ألف هكتار (1,040,000 فداناً)!
وهي مساحة تزيد عن 3 أضعاف مساحة مشروع الرهد
الزراعي (تقريباً $\frac{1}{2}$ لبنان). وشملت القائمة على 400 إسم
حصل كل منهم على مشاريع تراوحت مساحتها ما بين 211
ألف هكتار ($\frac{1}{2}$ مليون فدان) إلى 420 هكتاراً (1000
فدان). [تلف الزراعة الآلية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]

نسبى عن بعضها بعضاً؛ مما جعلها تمتع بالحرة في تطوير عاداتها وقيمتها الثقافية الخاصة بها . لكنها لم تواجه ثقافات أخرى وتخلط بمجموعات بشرية أخرى إلا بعد ان اجبرت على مغادرة مناطقها وحيزها الجغرافي التقليدي من جراء التردى البيئي أو أشدّاد الإستغلال الإقتصادي أو الزعزعة الأمنية أو الإكراه السياسي . وكانت نقاط الإتصال بين هذه الهويات الثقافية المميزة سواء كانت (عرباً) أم (زنجياً)، هي أيضاً مواقع للإحتكاكات والصدامات وحلبة محتملة لنزاعات ذات مستويات توتر عال أو منخفض.

عندما يكون الجنوبيون في نزاع مع الشمال فإن هويتهم الإقليمية وصورتهم كزنج خُلصن تأتي في المقام الأول، بينما على المستوى المحلي يسود الإرتباط القبلي القوي (انظر الفصل الثالث) . ان الوحدة الظاهرية أكثر تعقيداً مما تبدو عليه، وقد أدت النزاعات المحلية المريرة والطويلة في كثير من الأحيان إلى خلق الحواجز النفسية بين المجتمعات المتجاورة . وفي الشمال وعلى الرغم من وجود ولايات إقليمية وقبيلية ماثلة للبيان إلا ان التمايز السائد يقوم على أساس جهوي مكانياً أو على أساس طبقي/قوي (اجتماعياً) .

ويشكل الجلالة والمتعلمون العلمانيون وضباط الجيش ما يطلق عليه الباحث البريطاني اليكس دي وال²⁰ المجموعات المسودنة . وتشترك هذه المجموعات الثلاث في تشكيلة عقوقية ذات ملامح مشتركة كاللغة (العربية) والدين (الإسلام) والتميز الثقافي المشترك الذي هو هجين من القيم الثقافية لسكان ضفاف وادي النيل الأوسط وفي شمال البلاد . وتقيم قبائل سودان وادي النيل الأوسط المسلمة (العربية والمستعربة) على الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية في السودان . فهم يسيطرون، من دون منازع، على الوظائف القيادية في الخدمة المدنية، وأغلبية المقاعد في كل الهيئات التشريعية والدستورية القومية وقيادة الجيش والمؤسسات التعليمية والثقافية والإتحادات والنقابات، ويحتكرون تماماً قطاع الأعمال والصناعات والخدمات والتجارة الخارجية . بالإضافة إلى أن التجار الجلالة يسيطرون تاريخياً مسؤولين في النطاق المحلي عن تجارة الرق وتجردات الإسترقاق في ولايات جنوب البلاد وغربها؛ والتي حولت الحدود الثقافية بين قبائل الشمال (العربي) والقبائل الجنوبية (الزنجية) من حدود للتبادل الثقافي والمطاء المتبادل والتكامل إلى حواجز يتبادل الطرفان من خلفها إطلاق الرصاص .

قد تعايش الممالك المسيحية السودانية خلال القرون الوسطى، جنباً إلى جنب مع جيرانها المسلمين على امتداد نهر النيل . وفي القرن السابع عشر حلت سلطنة الفونج (1504-1820) بحدود مكان الممالك المسيحية المتداعية في الشمال بينما صعد نجم مملكة قلبي (1580-1899) في منطقة جبال النوبا وسلطنة دارفور (1638-1916) في الغرب . وفي القرن التاسع عشر غزا حاكم مصر العثماني (التركي) محمد علي السودان (1821) فهزم سلطنة الفونج المتداعية، وبدأ تدريجياً في توسيع سيطرته

نحو الجنوب والغرب. ولقد تعاون الجلابة ومليشياتهم الخاصة مع الحكام الجدد في التسلّل إلى الجنوب ونهبه.

ان تجارة الرق،²¹ ومؤسسة الإسترقاق التي وأكبتها نشأت بصورة أساسية عبر مرتزقة الشمال من الجلابة، وما تزال ذكرها حية في ثقافة الجنوب. لقد أدت هذه التجربة الوحشية التي قام بها العرب المسلمون ضد الأفارقة الزوج إلى استنهاض مقاومة جنوية للإسلام، وسهل من عمليات التبشير وتبني الديانة المسيحية التي اعتبرها الجنوبيون حليفا لهم ضد الظلم البين الذي تعرّضوا له. وعندما تدخلت القوى الإمبريالية ضد تجارة الرق خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر تسبب ذلك في استحالة أزمة اقتصادية ساهمت في انتحار الثورة المهدوية التي استطاعت إسقاط الحكم التركي العام 1885. وإلى يومنا هذا ما زال الأغلبية في الشمال تقضّ الطرف عن الإرث المخزي والسجل سيئ السمعة لمؤسسة الجلابة بدلاً من الإقرار به، مفضلين الإدعاء بأن واقعة تجارة الرق حدثت في زمان ومكان آخرين على الرغم من أن اتجاه نت كل من ينسب إلى القبائل الزنجية بصفة "العبد" ما زال مستمراً.²² ان تجارة الرق ضخمت وحوّرت الاختلافات الثقافية والعرقية وتوتكت أثراً غائراً من المراتر وفقدان الثقة.

لكن، لا الحكم التركي المصري (1821-1885) ولا الفترة المهدوية (1886-1898) استطاعت أن يحدثا تغييراً جوهرياً في البنية الأساسية للإقتصاد، فبقي على حاله اقتصاداً معاشياً بسيطاً يلزمه بعض النشاط التبادلي في مجال الزراعة التي اعتمدت على استخدام السخرة والعبيد بالإضافة إلى خلق بعض الصيالات التجارية الخارجية مع مصر وبلدان الشرق.²³

في العام 1898 استطاعت قوات التحالف البريطاني-المصري إسقاط الدولة المهدوية، وإعادة احتلال السودان مكونين دولة حكم ثنائي استعماري (1898-1956) سعت لتأسيس لبنات الإقتصاد السوداني على النهج الرأسمالي الحديث، الذي لايسمح في الوقت نفسه، بقيام مثل هذه المؤسسة على المستوى المحلي لأنّ ذلك سيخلق، على المدى الطويل، تهديداً له. وعلى المستوى السياسي انشأت السلطات الإستعمارية خلال عشرينات القرن العشرين إدارة محلية على أنقاض هيكل الدولة المهدوية.²⁴

ومن جهة أخرى ولكي يخمد الحكام الجدد تمرد الشمال ويتكون من حكمه منحوا تفوّداً اقتصادياً وسياسياً كبيراً لكل من السيد علي الميرغني (1879-1968) زعيم طائفة الختمية، والسيد عبدالرحمن المهدي (1885-1959) زعيم طائفة الأنصار تمثل في الإعفاءات الضريبية ومنح الأراضي والدعم المالي المباشر وضمان التسهيلات البنكية... الخ. فضل السيد عبدالرحمن المهدي على إعادة تشكيل طائفة الأنصار على أسس حديثة، إلى حدّ ما؛ الذي شكل فيما بعد الهيكل العظمي لحزب

الأمة. بينما منح السيد على الميرغني رعايته لقطاع من المتعلمين (الخريجين) ذوي التوجهات التحديثية والمتطلعين لملازمة خاصة مع مصر، والتي برزت بقيادة اسماعيل الأزهرى (1900-1969) رئيس الوزراء السابق؛ وحث مؤيدي السيد علي الميرغني من طائفة الختمية إلى توفير القاعدة الجماهيرية لتشكيلات عدة تمخض عنها فيما بعد الحزب الإتحادي الديمقراطي.²³ وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين شهدت النشاطات السياسية الوطنية في الشمال تطوراً ذا وتائر سرعة؛ وبفضل بعض التطورات الداخلية والخارجية، ذات الصلة بالحرب العالمية الثانية، تمكن السودان من الحصول على الاستقلال العام 1956.

أسس استقلال البلاد العام 1956 الشروط السياسية التي سمحت للجبلية بالتخلص من الموعات المباشرة للسياسات الإستعمارية؛ ومع حلول العقد السادس من القرن العشرين انتقل اهتمامهم من مشاريع القطن القائمة على ضفاف النيل، كشرايع منطقة النيل الأبيض، إلى مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة التي انتشرت في الخمسينيات لزراعة محاصيل التصدير مثل الذرة والسمسم في المناطق المطرية. وانتشرت هذه المشاريع في مناطق شرق السودان وامتدت جنوباً حتى ولاية النيل الأزرق ثم غرباً إلى جنوبي ولايات كردفان ودارفور.

وتبلغ الآن مساحة الرقعة التي تنح بتراخيص للزراعة الآلية المطرية أكثر من 7 ملايين هكتار (أكثر من 18 مليون فدان)، متجاوزة بذلك مساحة مناطق زراعة الري المطري التقليدية البالغة حوالي 4 ملايين هكتار (9 ملايين فدان). وبذلك تهيمن على الزراعة الآلية المطرية نحو 8 آلاف أسرة أغلبهم من أصحاب التراخيص المتخيين عن الزراعة مباشرة، بينما يعتمد حوالي 4 ملايين من فقراء المزارعين على الزراعة التقليدية المطرية.

قد بدأت أنماط الزراعة المتوافقة مع الوعي التي تستخدم أدوات تقليدية في الإنتاج بالداعي في سهول الأرض الطليبية وسط وشمال السودان. وتزايدت أعداد الفقراء الذين يمتدون في بناتهم على بيع قوة عملهم. وهاجر العديدون إلى المدن بما زاد من أعداد الفقراء في المراكز الحضرية. وعلى عكس الهجرة الفلاحية الأوروبية، أبان حقبة الثورة الصناعية، فإن الهجرة في السودان لم تكن نحو المراكز ذات الإنتاج الاقتصادي الوفير، وإنما إلى المناطق التي يوفر فيها الغذاء أكثر من غيرها خصوصاً من خلال عمليات الإغاثة. وهكذا أعاد التاريخ نفسه لا كهلالة وإنما كأماسة لا يمكن تجاهلها. أما الأثر الثاني للإحتار المتسارع للمزارعين والرعاة التقليديين في شمال السودان فهو تراجع الأساليب المناسبة والمعدلة نسبياً في استغلال الطبيعة واستبدالها بأساليب شرمة استنزافية تقتض أن الموارد الطبيعية غير محدودة (لا

(نضيف).

ان ربط السودان باقتصاد السوق العالمي، وما نتج عنه من نشوء فئة اجتماعية ذات توجه كامل نحو استنزاف الموارد الطبيعية، أفقر، بطريقة واضحة السكان الرثين وألحق الضرر بيسهم الطبيعية التي يعتمدون عليها كمصدر اساسي في سبل كسب معاشهم وصراعهم من أجل البقاء. ففي خلال الفترة ما بين 1978-1984 التحق نحو 5 ملايين شخص بالجيش الجرار من الذين يعيشون تحت حزام الفقر ومن تبددت مدخراتهم؛ وفي الوقت نفسه:

"لم تتعمق، فقط، الأزمة في الأوساط التي يسود فيها اقتصاد الإعاشة، متسببة في تنامي الفقر على مستوى جديد، من دون ان يتواجد الدعم الذي كانت تقدمه الطرق التقليدية في إعادة التوزيع وتبادل المنافع، وإنما أعيد توجيه الاقتصاد نحو الأسواق الخارجية مما جعله يزداد هشاشة مع استمرار تفاقم الأحوال. وكانت النتيجة ان وقعت في البلاد مجاعة العام 1984-1985 التي تناقلتها وسائل الإعلام كافة".²⁶

ان الضغوط الإيكولوجية والاجتماعية التي سببها التوسع الكبير في الزراعة الآلية معروفة وموثقة بصورة جيدة ويمكن تحميلها مسؤولية 3 أنواع من النزاعات:

⑤ النزاع بين المزارعين التقليديين وملوك المشاريع الكبيرة، الذي وثقه الباحث عبدالغفار محمد احمد:

"اجبر المزارعون على بيع اتاجهم بسعر منخفض وإزج الرعاة الرحل من أغنى مناطق رعيهم التقليدية. أما الذين يزاولون الرعي والزراعة معا فاتهم اجبروا على التخلي عن أحد النشاطين، فتحولوا عمالاً زراعيين يتقاضون اجورا منخفضة واصبحوا ذوي مستوى معيشي وضعيف".²⁷

⑥ النزاع بين السكان المحليين الذين يقيمون على مقربة من المشاريع بسبب تقلص حجم الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وإعاقة مسارات قطعان الماشية أو بسبب البحث عن مراعي جديدة.

⑦ وبالطبع فان أكثر النزاعات خطرا هي تلك التي تقع بين الدولة كحامية لأصحاب المشاريع من جانب، وصغار المزارعين والرعاة من

جانب آخر. وتعارض الدولة، في اغلب الأحيان، إعادة الإسيطان التلقائي لمثل هذه الجماعات حينما تتعرض لفترات جفاف. وتعتبر مواقع مشاريع الزراعة الآلية الواسعة وتنتجها مصادر لتكرار المواجهات واستمراريتها.

"أن مجرد وجودها (المشاريع) في الأراضي الوسطى الواقعة بين قطاع الأراضي شبه الجافة ومناطق السافانا الننية يعتبر عنصرا يحل في طياته احتمالات النزاع. وقد تحولت كل مناطق الأراضي الوسطى إلى ساحة للنزاع، ليس فقط بين النجيين التقليديين وإنما، أيضاً، بين المستويات المختلفة من القطاعات الحديثة والتقليدية في النظام الزراعي".²⁸

ومن المثير للإهتمام هنا أنه خلال الفترة التي شهدت أكثر وتائر التوتر والنزاع تصاعداً في مناطق الزراعة الآلية بين العام 1970 و1985 حيث تم عند أكثر من 20 مؤقراً قبلياً إقليمياً لحل نزاعات ذات صلة بالأراضي بين مختلف الجماعات العرقية في مناطق الزراعة المطرية الوسطى.

النزاعات المسلحة

يعانى السودان، مثل بقية دول القارة الأفريقية، من معضلة التحلف والإضطراب الإجتماعي؛ وفي واقع الأمر، فإن البلاد تتج بمختلف أنماط النزاعات المسلحة (انظر جدول 5). ففي الجنوب ما زالت الحرب مستمرة منذ العام 1983 (الفصل الثالث)؛ كما أن منطقة جبال النوبا، في ولاية جنوب كردفان (الفصل الرابع)، ومنطقة الأنقسا في جنوب ولاية النيل الأزرق تشهد نزاعاً مسلحاً مدمراً ظل مستعراً منذ العام 1984. وابتداء من يناير (كانون الثاني) 1997 انضم شرق السودان إلى بقية مناطق النزاع الأخرى حيث لجأ "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى حمل السلاح ضد نظام "الجبهة القومية الإسلامية" الحاكم في الخرطوم (الفصل الخامس). وانتشر كذلك النزاع المسلح من منطقة جبل مرة إلى منطقة شمال ووسط دارفور، إذ أصبحت هذه ساحة للصراع الدامي وقطاع الطرق والنهب المسلح مع الإندام التام للأمن (الفصل السادس). تعدد أسباب النزاعات المذكورة وتفاوت من حرب اقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاع حول الموارد بصورة أساسية كما هو الحال في منطقتي جبال النوبا والأنقسا إلى نزاع حول العيش والبقاء في شمال ووسط دارفور ثم مؤخراً النزاع السياسي المسلح في ولايات الشرق.

جدول (5): النزاعات المسلحة في السودان

الخاتمة لتوضيح	الأسباب الرئيسية	أنواع النزاع	الفترة الزمنية	حدة النزاع	النزاع
استغلال بسطا فيد رالي ج-كو فيد رالي	* نزاع موارد الأرض + المظن + المبدأ * نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + عثاني	جيش تحرير شعب السودان ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + القوات المسلحة (ثانيا) + ميليشيات القبائل	سنة 1983	حرب	جنوب السودان (10 دهور)
انقاذ فيد رالي	* نزاع حله الموارد أراضي الزراعة والرعي عمرية رئيسية + ثمانية حطة البطل * انقسام عرقي مزمن	جيش تحرير شعب السودان (صالح الفتح) (القبائل) ضد الحكومة + ميليشيات القبائل البرية + الدفاع الشعبي	سنة 1984	نزاع شديد للحدود	جبال النوبا (دولة جنوب عربي)
انقاذ فيد رالي	* نزاع حله الموارد 1 أراضي الزراعة والرعي + عثاني * انقسام عرقي مزمن	جيش تحرير شعب السودان (صالح الفتح) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي	سنة 1984	نزاع شديد للحدود	الأقضية (دولة قبل الحدود)
انقسام الموارد التنافس عليها	* نزاع حله سيطرة الجيش + الأرض * انقسام عرقي قديم	التمر والزراعة والسياسة ضد العرب	سنة 1987	نزاع متوسط للحدود وتسليم	ولايات دارفور (دولة)
انقسامات الجمع بلهية (عشائر) بمقام السلطة	نزاع سياسي حله سلطة الدولة	الجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	سنة 1997	نزاع شديد للحدود (عشائر) وتسليم	شرق السودان (دولة قبل الحدود، قبل الحدود)

راح ضحية النزاع المسلح في جنوب السودان أكثر من مليوني شخص بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى في بقية جبهات النزاع؛ كما أقعدت هذه النزاعات المسلحة التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلاد، فالنظام الحاكم في الخرطوم يوجه $\frac{3}{2}$ جملة عائدات الدولة إلى المجهود الحربي.²⁹ وأصبح الإقتصاد في حالة فوضى وانعكس ذلك على أوضاع السكان بصفة عامة خصوصاً في الرف حيث يواجهون خطر الحرب والجفاف والزعف الصحراوي. نتيجة لذلك اضطر حوالي 4 ملايين شخص إلى النزوح بحثاً عن ملاذ آمن نسبياً في المدن، وهرب عبر الحدود إلى الدول المجاورة ما يقدر بحوالي مليون لاجئ، كما هاجر مليوني مهني وعامل البلاد للميش والعمل في الخارج (الفصل السابع).³⁰

و بصورة عامة ليس هناك سوى بصيص أمل في وضع نهاية لهذا البؤس في المستقبل القريب. بل على العكس، إذ أن الأوضاع تزداد سوءاً بسبب ضلوع السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نزاع دول الجوار مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وبنغالا إلى جانب تدخله المستمر في تأجيج النزاع الإثيوبي-الإريتري. يضاف إلى ما سبق حقيقة أن التدهور البيئي يزداد سوءاً باستمرار مع تراجع قدرات السكان في الإستفادة من الموارد الآخذة في التدهور أصلاً.

حربان أهليتان في الجنوب

أدت إزالة الغطاء النباتي والصحراء والتشوهات البيئية المتزايدة في شمال السودان إلى الاتجاه نحو استقلال موارد جديدة خصوصاً في جنوب السودان؛ حيث بدأت مجموعة من المشروعات لاستغلال النفط والمياه والتوسع في الأراضي الزراعية تحت لائحة "التنمية"، غير أن عائد هذه المشروعات سيذهب في الأساس إلى نخبة الجبلية في شمال البلاد.

توقفت الحرب الأهلية الأولى العام 1972 بتوقيع اتفاقية أديس أبابا (العاصمة الإثيوبية)، التي منح جنوب السودان بموجبها حكماً ذاتياً إقليمياً. إلا أن الإتفاقية المذكورة ركزت أساساً على اقتسام السلطة السياسية بين النخبتين اللتين تمثلان طرفي النزاع في الشمال والجنوب. فالمواطن الجنوبي حرّم، في واقع الأمر، من فوائد السلام الذي حققته تلك الإتفاقية، لتندلع الحرب الأهلية مجدداً بعد 11 عاماً عندما تصاعدت رائحة النفط من حقوله وعندما حرق الجنرال جعفر نميري الإتفاق الذي وقع عليه بإصداره قراراً العام 1983 ينص على إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي. فلكل مرة منذ عهد تجارة الرقيق أصبح الجنوب ذا جاذبية اقتصادية بالنسبة للنخبة الشمالية المرتبطة بقطاع المال والأعمال. لكن الأوضاع باتت أكثر توتراً بفرض نميري القوانين الإسلامية ومحاولة إنشاء مصفاة للنفط في الشمال ثم تصديره عبر ميناء بورسودان في الشرق. استهدفت الهجمات الأولى لحركة تحرير شعوب السودان، التي تكونت آنذاك

قيادة العقيد جرن قرق، منشآت قناة جوقلي ومواقع التقيب عن النفط.

تزامنت الحرب الأهلية الثانية مع أكبر هجمة، حتى ذلك الوقت، للنخبة الشمالية المرتبطة بقطاع الأعمال على موارد الجنوب واقتصاديات الماشية للمجموعات النيلية الجنوبية.³¹ وفيما اجتذبت هذه النخبة مجموعة نافذة من السياسيين والعسكريين الجنوبيين، خللت الغالبية الساحقة ثمانى من انعدام الأمن واشتداد الجوع الذي تسارعت وتأثرو بسبب انهيار البنى الإجتماعية التي اضعفها سنوات الإهمال.

ان افضل وسيلة صائبة، في تقديرنا، إلى التوصل إلى فهم حقيقي للحرب الأهلية الدائرة في مناطق مختلفة من البلاد تكن في النظر إليها كنتاج لمناهج سياسية متعارضة حول ملكية واستغلال الموارد وحول السيطرة على منابعها الراحنة أو الكامنة. لذا فإن البحث عن سلام دائم في السودان يستوجب بالضرورة فهم هذا البعد الجديد للنزاع. فالحرب الأهلية الأولى في الجنوب (1955-1972) كانت في الأساس نزاعاً عرقياً-سياسياً؛ فيما تعتبر الحرب الأهلية الثانية (1983- حتى اليوم) نزاعاً على الموارد (الأرض، المياه، النفط) يوحجه التمايز والإقسام العرقي والديني والثقافي.

الأسباب التي تضافرت لجعل الجنوب ذا أهمية عسكرية واقتصادية بالنسبة للجلابة الشماليين يمكن إجمالها في محاولات توسيع دائرة زحف الزراعة المطرية الآلية نحو الجنوب نتيجة التدهور الإيكولوجي في الشمال، ثم اكتشاف النفط في منطقة باتيو (ولاية الوحدة) وإمكانية إضافة مصادر المياه من قناة جوقلي إلى جانب أراضي منطقة السدود التي يمكن استغلالها في الزراعة الآلية؛ وأخيراً الأهمية العسكرية لفتح طريق برى يربط الشمال مروراً بالجليلين والرنك عبر مستنقعات السدود باتجاه مدينة جوبا، مركز إدارة ولايات الجنوب؛ تقوم بتشيدته مجموعات إرهابية جهادية على نفقة الحكومة الإيرانية.³²

ومن المهم هنا ملاحظة أن مجموعة الدكتور (مهندس) رباك مشار والدكتور (مهندس) لام أكرل، التي انفصلت عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكونت ما يطلق عليه "مجموعة الناصر"، كانت تسيطر تحديداً على المناطق التي اجتذبت اهتمام الجلابة بصورة رئيسية، إذ لم يكن من قبيل الصدفة أن تسعى حكومة الخرطوم وراء مشار وأكرل بصورة ملحّة ومستمرة. ولم ينش حكومة الخرطوم عن السعي وراء جناح أكرل ومشار وإعلانها الصريح والواضح انها يقاثلان من أجل إستقلال الجنوب. وبالفعل قد نجحت الحكومة السودانية بمساعدة خارجية في ترتيب سلسلة من اللقاءات مع المنشقين الجنوبيين، بما في ذلك لقاءات فرانكفورت الحاسمة العام 1992 ونيفوي العام 1994، إذ قادت هذه اللقاءات إلى إتفاق "الخرطوم للسلام" العام 1996.

في ذلك الوقت كان الذكور مشار والذكور أكرل بالنسبة لنظام الجبهة القومية الإسلامية أهم من كل القادة الجنوبيين الآخرين مجتمعين بمن في ذلك الذكور چون قروق. ومن هذا المنطلق لم يدخر نظام الخرطوم جهداً في استماتهما، إذ توحدت هذه الجهود بما أطلق عليه "السلام من الداخل"؛ وهكذا فإن هذا الجزء من الجنوب ذا الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لنخبة الجلابة أصبح أخيراً في متناول اليد. ولكن رغم نجاح الحكم في استمالة بعض القادة الجنوبيين وأتباعهم و استدراجهم إلى خارج دائرة المعارضة الجنوبية، فإنه قد فشل في تحويل ذلك إلى تحالف فاعل. ما حدث نتيجة هذه السياسات تمثل في: إما انقسام المجموعات الجنوبية مرة أخرى وإما عودة بعضها إلى أحضان "حركة تحرير شعوب السودان". يضاف إلى ذلك أن النزاع بين قادة واتباع هذه المجموعات وصل إلى قمته العام 1997 عندما تحدى الجنرال باولينو ماتيب سلطة الذكور مشار، إذ تطور هذا النزاع إلى مواجهة وأعمال عنف مسلح بين أتباع الفريقين في المناطق التي يسيطر عليها الفصل في الجنوب وحتى داخل العاصمة الخرطوم.³³

ميليشيات القبائل العربية

صاحبت عملية استمالة بعض المجموعات العرقية عملية تسليح للقبائل ذات الأصول العربية التي تعمل في مجال النشاط الرعوي.³⁴ بدأ العمل بهذه الإستراتيجية في عهد الحكومة المدنية السابقة برئاسة الصادق المهدي وذلك بفرض صرف مجموعات الرعاة الرحل وشغلها عن واقع الإحباطات الاقتصادية بزجها في قتال مع محاربي "جيش تحرير شعوب السودان" في بعض مناطق الجنوب وحبال النوبا؛ ذلك أن مجموعات الرعاة المذكورة اضطرت إلى ترك مراعيها التقليدية بفعل الجفاف إلى جانب فشل محاولات التنمية الاقتصادية. واستغلال الحكومات السودانية المتعاقبة للعداوات العرقية والدينية أدى إلى انتهاك ميليشيات البقارة للعلاقات التاريخية بينهم وبين جيرانهم من الدينكا والنوبا، الشيء الذي أفضج نيران العداوة والضغينة وجعل من مناطقهم ميدان حرب بعيدة الآثار (انظر الفصلين الثالث والرابع).

تكوّنت أولى هذه الميليشيات العام 1985، إذ قامت الحكومة في ذلك الحين بتسليح قبائل البقارة ذات الأصول العربية بصورة غير رسمية إلى أن صدر العام 1990 قانون الدفاع الشعبي.³⁵ كانت هناك اغراءات قوية للانضمام إلى جانب الحكومة وبالقدر نفسه كانت هناك تهديدات واضحة من مغبة رفض الانضمام إلى ركبها. فقد وصلت الإغراءات إلى حد تزويد الزعامات القبلية بالسيارات والمنازل ولكن في الوقت نفسه كانت هناك تهديدات بالسجن ومصادرة الأملاك إزاء خيار الرفض. وإعلان الجهاد ثم إعفاء الميليشيات من الإلزامات المبرمة ومن الإلتزامات القانونية والأخلاقية. ففي منطقة جبال النوبا، على سبيل المثال، أنهم معظم السكان من المسلمين والمسيحيين على السواء بالتعاطف مع "جيش تحرير

شعوب السودان" ومن ثم تم تصنيفهم نتيجة لذلك كأعداء للدين. وقد نسف قيام هذه الميليشيات دعائم التعاون والتعايش بين المجموعات المتجاورة على اختلاف ثقافتها. أما بالنسبة للحكومة، فإن تأسيس الميليشيات المذكورة يحقق أغراض متعددة يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

⑤ هدم قاعدة الممارسة المسلحة المنظمة لمقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" في المنطقة.

⑥ تخويف أي مجموعة تحاول الوقوف في وجه النمو التجاري، أي التوسع في الزراعة الآلية والتعقيب عن النفط.

⑦ تخفيف الضغوط الواقعة على الرعاة الرحل بفعل الجفاف وإغلاق المراعي وطرق النقل الموسمي وذلك بالسماح لهم ضمناً بالغازات وعمليات النهب ضد مجموعات الديكا والنوبا.

ترتب على هذه الإستراتيجية بصورة مباشرة نشر العنف وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في تلك المناطق، غير أنها أكلت وبالأعلى منفذها، ذلك أن عمليات الإغارة والنهب المسلح أصبحت نمطاً للحياة انعكست آثاره المدمرة على الاقتصاد الريفي بأكمله.³⁶ يضاف إلى ذلك أن سكان ولايات دارفور وجنوب كردفان يعانون الآن من انتشار ظاهرة قطاع الطرق والنهب المسلح والنزاعات القبلية العنيفة (انظر الفصل السادس).

الجبهة الشرقية

إنجبه "التجمع الوطني الديمقراطي" تحت إلماح عضويته وضغوط "حركة تحرير شعوب السودان" إلى فتح الجبهة الشرقية في يناير (كانون الثاني) العام 1997، إذ تلقى نظام الجبهة الإسلامية ضربة مؤثرة نتيجة ذلك. فقد نسف هذا التطور في النزاع الدعاية العسكرية للنظام الذي ظل يردد أن الحرب في الجنوب "جهاد ضد الكفار". أصبحت جبهة الحرب الآن أكثر قرباً من العاصمة القومية، كما أن غالبية المقاتلين في الجبهة الجديدة من الشماليين المسلمين. يضاف إلى ذلك أن التطور الجديد في شكل النزاع يعني تخطيط حاجز نفسي رئيسي، ذلك أن المعارضة الشمالية رفعت السلاح ضد نظام يزعم أنه يطبق الشريعة الإسلامية. وبذلك يمتدح فتح الجبهة الشرقية ضد نظام الجبهة الإسلامية مطلع العام 1997 بمثابة نقطة اللاعودة، إذ على الرغم من أن المكاسب العسكرية التي حققتها قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" لم تكن، إلى الآن، كبيرة فإن الخطوة في حد ذاتها توذن بإمكانية وضع نهاية حاسمة لحلم الجبهة الإسلامية القومية للإفتراد بالبلاد (انظر الفصل الخامس).

دفع نظام الجبهة الإسلامية بالرجال والمعاد إلى الجبهة الشرقية على أمل سحق التمرد وعلى وجه السرعة،

غير أن جهود النظام باءت بالفشل. ولمناقرة فإن فتح الجبهة الجديدة في شرق البلاد وفشل النظام في سحق قوات التجمع منذ البداية دفع بعض قادة النظام إلى التفكير بجدية في اقسام السلطة مع المعارضة أو مع جزء منها على الأقل. وارتفعت كذلك الأصوات الداعية إلى المصالحة الوطنية، أما الاقسام والاحلاف الواضح الذي بدأ في الظهور منذ ذلك الحين بين قيادات "الجبهة القومية الإسلامية"، فيعود بدرجة كبيرة إلى اتجاه "التجمع الوطني الديمقراطي" نحو خيار العمل المسلح في الشمال.

قدم "جيش تحرير شعوب السودان" 3 آلاف مقاتل، كما قدم مالك أجار،³⁷ قائد قواتها في منطقة الأتسنا (ولاية النيل الأزرق)، عدداً مماثلاً. ويتراوح عدد قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" حالياً ما بين 10 و 15 ألف مقاتل لهم قدرات قتالية وتدريبية متباينة في مواجهة قوات الجيش الحكومي ووحدات الدفاع الشعبي المتمركزة في المنطقة. ويذكر هنا أن قيادة "التجمع الوطني الديمقراطي" كانت قد وافقت مبدئياً على وضع الميليشيات الحزبية تحت قيادة موحدة، إلا أن هذه الخطوة التنسيقية المهمة لم تطبق بعد بشكل كامل.

أفضل القوات تدريباً وإعداداً هي تلك التابعة لحركة تحرير شعوب السودان (3-4 آلاف مقاتل) تليها قوات الحركة التابعة لمنطقة الأتسنا بقيادة مالك أجار وتعتمد الأخيرة على السكان المحليين الشيء الذي يؤهلها لمضاعفة عددها إذا توفر التدريب والسلاح اللازمين. وتلي قوات "جيش تحرير شعوب السودان" من ناحية الإعداد والتدريب قوات حزب الأمة ثم قوات التحالف، بقيادة العبيد عبد العزيز خالد، ثم مؤتمر البجا وقوات الجبهة الديمقراطية التي تتكون من أعضاء الحزب الشيوعي وحلفائه.

لم تعقب العمليات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي في مرحلتها الأولى تحركات سياسية وعسكرية حاسمة وفشل التجمع في جعل المناطق المحررة مثلاً للسودان الجديد، إذ كان هناك قص كبير في الأغذية والإمدادات والخدمات الأخرى بالنسبة لسكان المناطق المحررة. فقد عرقلت صعوبات التدريب وتوفير السلاح والجوانب الأخرى ذات الصلة بالإمداد والتأمين وحرية الحركة تقدم العمليات العسكرية، أضف إلى ذلك أن عدم توحيد العمليات العسكرية لميليشيات الأحزاب كان له أثره في هذا الجانب.

كما تأثر تطور العمليات العسكرية سلباً بالنزاع الإثيوبي-الإرتري الذي بدأ في مايو (آيار) 1998، إذ قلصت إثيوبيا دعمها للتجمع الوطني الديمقراطي وحركة جيش تحرير شعوب السودان، كما سمت حكومة أديس أبابا في الوقت نفسه نحو "تطبيع" علاقاتها مع نظام الجبهة القومية الإسلامية. كانت تلك بمثابة فرصة لا تعرض لتلقفها نظام الحكم السوداني بكلتا يديه. وبنهاية العام انسحبت القوات الإثيوبية من مدينة الكرمك السودانية الحدودية التي حاول الجيش السوداني استعادتها من دون نجاح مكبداً خسائر

كيرة، كما تكررت ذات المحاولات الفاشلة لاستعادة مدينتي أولو وما بان. وأثبتت تلك التطورات أن قوات التجمع الوطني الديمقراطي وجيش تحرير شعوب السودان يمكن أن تقاوم لوحدها، الشيء الذي كان بمثابة نكسة أخرى لآلة الدعاية الحكومية التي ظل نظام الخرطوم يكرر من خلالها أن النجاحات المبكرة لقوات "التجمع الوطني الديمقراطي" في الجبهة الشرقية كانت نتيجة للدخول المباشر للإثيوبيا وإرتريا.

الإخضاع السياسي والخصخصة

أدت نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن المنصرم إلى تقليص الأهمية الإستراتيجية للسودان بالمعنى الكوني، لكن بعض الاعتبارات برزت وأصبح لها وزنها. فالحركة الأصولية السودانية لها شبكة من العلاقات الإقليمية وصارت لها طموحات توسعية؛ وشعب الجارة الشمالية مصر صار له طلب متزايد على المياه وأرغمت أهميتها لتصدر قائمة هموم محططي أممها القومي.³⁹ وعلى الرمال المتحركة للسياسات الجديدة في المنطقة أجبر كل المشاركين، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على إعادة النظر في أساليب عملهم، وبالطبع لم يشذ "جيش تحرير شعوب السودان" عن غيره في هذا المضمار.

إن النزاع الداخلي الذي تقام في السودان منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وما بعدها يعتبر عن المقاومة المتنامية للملايين الفقراء والمعدمين ضد النظام الاقتصادي الجديد الذي يستند إلى تصدير الموارد. وفي سبيل تطبيق مثل هذه السياسات، بآثارها المنيعة على جماهير تعرض لشظف العيش، فإن المصالح المالية والتجارية لقطاع كبير من الجلالة كان يحتاج لدولة من طراز جديد، تكون تحت السيطرة الكاملة لخدمة تابعة له تملك قدرات أكبر على السيطرة والتفويض.

كانت الوسائل التي أخضع بها المزارعون التقليديين والرعاة للسياسات الجديدة صارمة وشديدة القسوة. وعندما تحرك ضحايا الجماعة والجفاف صوب مناطق مطيرة مجاً عن بدائل تساعدهم على البقاء أعيدها بواسطة الجيش، مرات عديدة، من حيث أتوا. وصار الخيار متاح امامهم هو التحرك نحو الحضر ومراكز الإغاثة ليمارسوا وجوداً غير كريم يعتمد على التسول والإحسان والعمل المتقطع أو السرقة والدعارة. ولقد عومل هؤلاء الناس، حتى في المدن، بوصفهم مواطنين من الدرجة الثالثة. فشنت الشرطة حملات عشوائية عليهم في ما عرف "بالكتشات"، والتي كانت تهدف إلى إعادة النازحين إلى مناطقهم السابقة، من دون اعتبار لحقيقة أن الأرض لم تعد قادرة على تأمين معاشهم (انظر الفصل السابع). وقد صار هؤلاء المتكلمين، الذين لا مأوى لهم، يعرفون في خطاب مؤسسة الجلالة باسم "الشماس" والذي يعني، حرفياً، "الذين لا سقف على رؤوسهم يقيهم الشمس".

أن عصف أجهزة الدولة فُتقِم بموازاة فُتقِم الفقر والمقاومة. وفي شهر سبتمبر (أيلول) العام 1983 فرض الجبرال نميري منظومته القاسية من قوانين الشرعة الإسلامية، وقد فُتقِم خلالها عقوبات البَر على 200 شخص خلال 18 شهراً، وكانت الأغلبية الساحقة منهم من النازحين "الشماسة".

واستمرت المقاومة، واشعل "الشماسة" الشرارة التي قادت لإنتفاضة أبريل (نيسان) العام 1985، في تحالف غير رسمي مع فئات الطبقة الوسطى، ذات الإوضاع المعيشية المتدهورة، من موظفين حكوميين ومعلمين ومهنيين، إلى أن استطاعوا إسقاط نظام نميري العسكري. وفي العام 1986 استعبدت الديمقراطية البرلمانية، لكنه لم يمر وقت طويل حتى عرف المواطنون أنه لم يتغير سوى القليل، وأنه لن يتغير سوى القليل، مادامت الجماعة الحاكمة تواصل تطبيق السياسات نفسها التي كانت تفُتقِم في السابق.⁴⁰

وأخيراً - وبعد مرور 3 سنوات فقط على فترة التعددية الثالثة - قد صبر أكبر شرائح نخبة مؤسسة الجلالة الحاكمة شراسةً وضائق ذرعاً بالعوائق التي خلقتها أمامهم المناخ الديمقراطي، وإجراءات المحاسبة في جهاز الدولة والجهاز القضائي، وتزايد فرص حدوث تسوية في الجنوب توقف نزف الدم وتتيح الوصول إلى حل سلمي للنزاع. وقد أرادت هذه الشرائح الطفيلية تشكيل النظام وتخطيطه بحيث لا يتمكن من استعادة عافيته من جديد. وهكذا، أعدوا انقلاباً عسكرياً في أواخر شهر يونيو (حزيران) 1989 أطاح بالحكومة المدنية التي كانت، في الأصل، كسيحة، وزادوا من تأجيج الحرب.

تقييم الأخطار

يُعتبر السودان قطعاً شامساً إلى درجة أن غالبية القبائل ظلت تعيش فيه وفترات طويلة في حوزة نسبية عن بعضها بعضاً. شجعت هذه العزلة تطور هويات قوية توحس تجاه كل غريب أو دخيل. جزء من هذا السلوك يمكن رده إلى حقبة تجارة الرقيق عندما أغار الجلالة الشماليون على مناطق جبال النوبا وجبال الأفيضا والجنوب مسرقين الآلاف من سكانه؛ كما أطبقت العزلة على الشمال والجنوب بفعل ما أُطلق عليه الإستعمار البريطاني "السياسة الجنوبية". وهي السياسة التي أفرزت شكلاً من نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) تمثل في "قانون المناطق المقفولة" الذي صدر العام 1922 ليشمل مناطق جنوب كردفان ودارفور وحبوب النيل الأزرق وحبوب السودان. وفي ظل استمرار مناهج انعدام الثقة والتشكيك حل الشماليون عقب الإستقلال في مواقع الإدارة الإستعمارية لينفضر النزاع العرقي بصورة عنيفة في أغسطس (آب) العام 1955 ويستمر حتى عشية توقيع اتفاقية أديس أبابا العام 1972. كما أعملت في ذلك العام كل المحاولات التي هدفت إلى الإستقلال عن رأس المال الأجنبي. بالإضافة إلى أن الإثتلاب الذي فُتقِم مؤقتاً بقيادة الضباط الأحرار ومساندة الحزب الشيوعي السوداني في يوليو (تموز) العام

1971 أثار صدمة لدى الجلاية الشماليين لإعلانه عن برنامج جذري للتغيير يحل بأسس المعادلة القديمة السائدة في السودان. إلا أن الإقلاّب أحبط بمساندة دولة تستر القوى القديمة ممسكة بزمام سلطة الدولة. ثمن ذلك الإقلاّذ المؤقت تمثّل في إسقاط كل مزاعم ودعاوى الإستقلال عن السوق العالمية ورفع الحواجز أمام رأس المال الأجنبي و"التعاون المشترك" بإعلانه سياسة "الباب المفتوح".⁴¹

صعود الإصولة الإسلامية

قد بات من الواضح تماماً أن أحد التعقيدات الناجمة عن الإجراءات القاسية وعمليات تخفيض قيمة العملة التي تبعت عن برامج "الإصلاحات الهيكلية" لصندوق النقد الدولي هي إقثار الطبقات الوسطى والإستقطاب الواضح بين مجموعات الجلاية أنفسهم. وفي إطار المناخ الإقتصادي الجديد صار من غير الممكن تحقيق أي نجاح إقتصادي دون ارتباط قوي برأس المال وسلطة الدولة.

"نتيجة للربحية المتناقصة للنشاطات الإقتصادية قد تزايدت أهمية المضاربة في السلع وتخزينها واستخدام أجهزة الدولة لتحقيق المصالح الشخصية... وكان الطرف القائد لهذا النظام الإقتصادي الجديد هو نظام البنوك الإسلامية الذي ظهر أول مرّة في السودان مع افتتاح بنك فيصل الإسلامي العام 1978. ولقد وجد هذا المحى من التطور تغييره السياسي في الجبهة الإسلامية الإصولة".⁴²

وعلى المستوى العالمي، دفع نجاح الثورة الإيرانية في 1978 إلى الأمام بآمال وطموحات كل الحركات الإصولة الإسلامية في العالم. وأضحت هذه الحركات تتمتع، لدرجة كبيرة، بتأييد مادي خاصة من دولة مثل إيران على قدر لا بأس به من الثراء، وهو المنصر الذي كانت تقفده لزمّن طويل.

تتكون قيادة الحركة الإصولة في السودان من متقين، شماليين، ذكور، من أهل الحضر، ذوي ارتباطات وثيقة بقطاعات المال والأعمال.⁴³ وهم على الرغم من ارتباطاتهم العشائرية القوية يتسمون بتحيز واضح ضد الرف. وقد تبوّأ أساليب غريبة على الواقع السوداني في اكتناز الأموال الطائلة خاصة من توظيفها في مجالات استثمارية ذات عائدات سرعة. إن التكديس الإجرامي للأموال يحتاج أحياناً إلى دولة إجرامية وأشخاص على قدر عال من التصميم وانعدام الرحمة. ويتوجب أن تكون المرجعية الفكرية التي تستند إليها الحركة بسيطة وأصولية ومطلقة ومدعّمة بكوكبة من العقوبات القويّة الرادعة في تدبيرها لما تعتبره من الآثام والمروق من الملة (قانون جنابات ديني أو قانون جنابات فاشستي).

إن السرعة المذهلة التي تحوّلت بها "الجبهة القومية الإسلامية"، من إطار جماهيري عرض للإخوان

المسلمين في السودان إلى منظمة شبه عسكرية، لا يمكن تفسيره إلا بأنه يمثل انتقالاً لشريحة الجلافة التي تمثلها "الجهة القومية الإسلامية"، من المناهج الليبرالية للترأكم الرأسمالي إلى هذا التراكم الوحشي المعتمد بالحديد والنار والمتركة على القوائد السريعة وقصيرة الأجل، والذي تجلّى خلال 10 أعوام الأخيرة.

الإنفتاح السياسي

تغيير المسميات السياسية والظهور، من وقت لآخر، بطبقات تنظيمية متفحة لمواحد أهم الأدوات التي ظل يستخدمها تنظيم "الأخوان المسلمين" في السودان كلها ضاقت به السبل. فقد أدى الدور الاقتصادي وتروى الوضع العسكري إلى جانب حمل "التجمع الوطني الديمقراطي" السلاح في وجه الحكم، إلى اقتناع قيادة "الجهة القومية الإسلامية" بالدخول في مساومة مع التجمع الوطني الديمقراطي وحركة تحرير شعوب السودان. بدأ النظام محاولاته في هذا الاتجاه بإغراء التجمع بالدستور الجديد الذي يسمح بـ "الشمولية التعددية"، إذ أن ما يسمى بدستور التواليا أكد إمكانية تسجيل وممارسة نشاط الأحزاب تحت إشراف وسيطرة الجهة الإسلامية. ليس ثمة شك في أن الجهة الإسلامية تعرضت إلى تحولات واضطرت إلى تحويل اسمها إلى "المؤتمر الوطني" الذي ترأسه الجنرال عمر البشير مع استمراره رئيساً للجمهورية رغم أن الدستور لا يسمح بذلك. أما الدكتور الترابي، فقد كان يطمح في الهيمنة والإقتراد بزعماء الحزب الجديد، إلا أن تدابير من أطلق عليهم "مجموعة العشرة" داخل قيادة الجهة الإسلامية حالت دون تحقيق ذلك مؤقتاً.⁴⁴

سارع أنصار الترابي إلى إعادة انتخابه رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) على الرغم من أنه أعلن قبل بضعة أيام فقط من تلك التطورات أنه لن يترشح لرئاسة المجلس. ومن الواضح أن "مجموعة العشرة" المذكورة والملتقة حول الجنرال البشير تدرك جيداً خطورة الوضع العسكري والسياسي للنظام؛ فقد أعربت عن عدم رضاها عن عزلة السودان خصوصاً عن حلفائه التقليديين في الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة. جاء رد فعل المجموعة سريعاً ومفاجئاً، ففي خطاب أرسله إلى الإدارة الأمريكية، بواسطة رجل الأعمال الأمريكي من أصل باكستاني منصور إعجاز، وآخر إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي، وعد البشير بطرح مقترحات افترض أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيجعلانها مقبولة. جوهر مقترحات البشير المذكورة يمكن تلخيصه فيما يلي:

- ① سيسمح النظام للجنوب بالاتصال وبناء دولته المستقلة.
- ② يمكن للمعارضة الشمالية أن تنضم للحكومة الحالية تحت ظل رئاسة البشير شرط ألا تحاول تغيير الوضع الراهن من خلال إقلاق دستوري.

❶ أظهرت الحكومة السودانية نواياها الجادة بإقدامها على تجحيب
الوحد الإبراني في البلاد.

❷ أعرب السودان عن رغبته في العودة إلى دوره كصديق نشط
للولايات المتحدة والغرب في المنطقة.

❸ أبلغت رسالة مماثلة إلى كل من الرئيس الكونغولي لوران كابيلا
والإثيوبي مليس زيناوي خلال زيارتهما إلى السودان.

فاجأت هذه الخطوة غالبية السودانيين كما أثارت كذلك غضب المعارضة وشكوك "حركة تحرير شعوب السودان" التي لم تبد أي اطمئنان تجاه هذه المستجدات، فقد اعتبرت هذه الأطراف مجتمعة أن نظام الجبهة الإسلامية إنما يحاول فقط المناورة للخروج من وعته ووضع الحرج وكسب الوقت بصورة مؤقتة إلى حين التمكن من ترتيب أوضاعه.

الأمر الأكثر إثارة للإهتمام هو أن الدكتور الترابي، زعيم التنظيم السياسي، حاول ركوب الموجة فوراً؛ غير أن الأسباب التي سافها للتنازلات الكبيرة التي أعلنها النظام كانت غير دبلوماسية الشيء الذي كشف النقاب عن حقيقة ما يجري بالفعل داخل أروقة السلطة. ففي مقابلة أجرتها معه القناة الفضائية القطرية "الجزيرة" أوضح الترابي السبب في إمكانية فصل الجنوب بقوله:

"صوت كل الجنوبيين لوحدة السودان لكنهم الآن تركوا جبهة الإقناذ (المؤتمر الوطني). حذرناهم من مغبة ذلك وما ينطوي عليه من مخاطر كبيرة على الوحدة والتسامح! لا يمكن أن نحافظ على الوحدة بهذه الطريقة بل إننا سنقتل إلى قبائل وحتى القبائل ستعرض إلى انقسامات أكثر. نريد في المؤتمر الوطني أن نحقق الوحدة الوطنية بين الشماليين والجنوبيين، بين المسلمين والمسيحيين لتوحيد كافة طوائف المسلمين... الخ".⁴⁵

لم تكن تلك في واقع الأمر هي المرة الأولى التي يحاول فيها الترابي استعادة الود المفقود مع الإدارة الأمريكية؛ فقد بعث فور ضرب مصنع الشفاء برسائل إلى الرئيس كلينتون وبعض السياسيين الأمريكيين اقترح فيها الطبيع الكامل للعلاقات ملتصاً إلى إمكانية استعداد السودان للمشاركة في محاربة الإرهاب الإسلامي. وافقت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، على عروض الترابي وأمرت بعودة البعثة الدبلوماسية إلى الخرطوم، بيد أن مستشاري الرئيس كلينتون للأمن القومي نصحوا بعدم اتخاذ هذه الخطوة التي رفضها الأخير.

نظام "الجبهة القومية الإسلامية" متمرس في سياسة المراوغة التي تكشف عن الكبر من الإتهامية والتظاهر بالالتزام المرن وغير المتشدد في تطبيق الشرائع الإسلامية. فقد ضحى النظام بالإرهابي المعروف كارلوس لإرضاء الفرنسيين وطالب أسامة بن لادن بالمغادرة إرضاء للولايات المتحدة، وكبادرة حسن نية للتقارب مع الغرب أغلق نظام الجبهة الإسلامية مكتب ممثلة إيران التجارية في مدينة بورتسودان؛ بل دعت أجهزة الأمن الأمريكية إلى فتح مكاتب لها في الخرطوم.⁴⁶ وطلعت إلى السطح مرة أخرى سيناريوهات الحديث عن وفاق وطني للمصالحة تسع دائرتها ونضيق بتناغم مع موجات ثقافتهم أزمة الحكم في الخرطوم أو إقراجاتها المؤقتة.⁴⁷

وبانسحاب ممثلي غالبية الأحزاب الجنوبية، التي وقعت على "اتفاقية السلام من الداخل"، من حزب الجبهة الجديد - المؤتمر الوطني - تراجعت احتمالات أن يصبح المؤتمر حزبا سودانيا مهماً.⁴⁸ وبما أن الجنوبيين قد أصبحوا عبئا، فمن الأفضل إذا التخلص حتى ولو بأجزاء من الجنوب حتى يصبح بالإمكان السيطرة على الجزء الثقي بالموارد في الشمال والإبقاء عليه كدولة إسلامية.⁴⁹ وتعتقد "الجبهة القومية الإسلامية" أن التسليح بفصل الجنوب خطوة تكتيكية وسناورة ذكية، فالغرب قد يعتبرها تغييرا جذريا في نظام الحكم، كما من المحتمل أيضا أن يرى في ذلك نهاية دولة الإرهاب، الشيء الذي سيقود إلى إضعاف الثورة الإسلامية العالمية وبداية نهاية الإرهاب الإسلامي.

الأطراف الخارجية

ازداد تأثير القوى الخارجية مع تراجع نفوذ السلطة الحكومية، فقد أقدمت النزاعات والحروب المستمرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبحت علاقات البلاد ضعيفة مع الجهات الخارجية التي تقدم المعونات وكذلك مع الشركاء التجاريين. وعلى الرغم من أن الأطراف الخارجية تحف بصورة عامة إلى جانب وحدة البلاد، فإن نظرتها إلى السودان تنقسم بالتباين. ففي دول الخليج العربي تؤيد جماعات الأخوان المسلمين تحرير الجنوب الذي يعتبر في نظرهم بمثابة أرض بكر للإسلام والثقافة العربية.⁵⁰ كما أن هناك أيضا من ينظر إلى القارة الأفريقية بمجملها كتراب ساحة للتبشير يتنافس فوقها الإسلام والمسيحية والعالم الإسلامي والغرب.

وقمة تصور آخر يقوم على أساس أن غزو جنوب السودان بالقوة إنما يعتبر خطوة دفاعية لحماية المصالح المشروعة داخل هذه الساحة كمنطقة نفوذ متعددة. يضاف إلى ذلك أن شبكة العلاقات الشخصية بين الشماليين والعالم العربي تجعل علاقات المرجعية الفكرية وروابط الثقافة أكثر ممانعة. فقد تمكنت مجموعات الأعمال السعودية-السودانية المشتركة من إنشاء مشروعات في البلدين إلى جانب تدفق رأس

المال من الخليج باتجاه بعض المشروعات في السودان، خصوصاً في قطاع النفط والأعمال المرتبطة بالزراعة. لذا فإن المصالح الدينية والثقافية والاقتصادية في مجملها تضافرت في تشجيع سياسة متشددة وغير مهادة من طرف الحكومة السودانية تجاه الجنوب.

تصدرت حكومتا العراق وليبيا التأييد الموالي للإسلام والعروبة، إذ وجدت في السودان تحت ظل النظام الراهن واحداً من بضع شركاء محدودين في عزلة العالم. وفيما يُعتبر تأييد العراق وليبيا سنداً قيماً ومهما بالنسبة لقطاعات الجيش والنظام الحاكم، فقد أثار قمة بعض القوى العالمية كما انضج في الضربة التي تعرضت لها العاصمة السودانية بصواريخ كروز الأمريكية في 20 أغسطس (آب) 1998. إذ أن الولايات المتحدة قصفت مصمماً زعمت واشتبهطن أنه ينتج أسلحة كيميائية ويملكه الإرهابي أسامة بن لادن وذلك رداً على تجنير سفارتها في نيروبي ودار السلام في مطلع الشهر نفسه. وتجلت في التعرّيب الذي وجهت به المبادرة الليبية للتوسط بين أطراف الحكومة والمعارضة.⁵¹ الأهم من ذلك أن السودان، بوصفه مسانداً "معروفاً" للإرهاب العالمي، أصبح غير مؤهل لتلقي المعونات الخارجية كما لم يعد له استثمارات تجارية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما الشقيقة مصر، التي تعتبر شريكاً مهماً ذا قتل كبير في المنطقة العربية، فإنها لا تريد بأي حال التوجه الإسلامي المتشدد في السودان؛ فهي نفسها تعاني من الضغوط الخطيرة التي تشكلها الحركة الأصولية في الداخل. بالإضافة إلى أن أهم أولويات مصر على الإطلاق، تكمن في تأمين انسياب مياه النيل التي تعتمد عليها بشكل حاسم ومصري. وفي حالة مصر فإن التطلعات الإسلامية وتوسع الثقافة العربية تعتبر أموراً ثانوية بالنسبة لأولويات العيش والبقاء. ويمكن القول هنا أن الطموح التاريخي للدولة المصرية ظل متركزاً على الدوام في تأمين الاستقرار والتعاون على امتداد حوض النيل، لذا فهي تحتفظ بروابط مع كل الأطراف المعنية بالصراع في السودان، إذ أنها لا تزال محتفظة بعلاقاتها مع نظام الجبهة القومية الإسلامية وتساند في الوقت نفسه لقاءات واجتماعات المعارضة السودانية في القاهرة ودول الجوار.⁵² وفي هذا الجانب فإن تأثير مصر ساهم في دفع العقيد جعفر نوري، زعيم "جيش تحرير شعوب السودان"، إلى إعلان تأييده، المتكرر، للسودان الموحد رغم مطالبة بعض أتباعه بانقصال الجنوب.⁵³

القوى الموازية للمصالح العربية والإسلامية في الشأن السوداني تشمل في حكومات إريتريا وإثيوبيا وبوغندا، ذلك أن الحكومات الثلاث تعارض بشكل مبدئي سياسات "الأسلمة والتعريب" التي ينتهجها نظام الجبهة الإسلامية وتواجه خطر هذا التوجه على نطاقها الداخلي كذلك؛ أما كينيا فهي تتأرجح في موقفها بين الحكومة والمعارضة. بينما نجد أن إثيوبيا، من جهتها، ظلت تساند "جيش تحرير شعوب السودان" منذ

نشأته كما أنها ظلت تزد غلبة الجناح العسكري داخل الحركة. أما إرتريا، فقد ظلت تزود "الجمع الوطني الديمقراطي" وقوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا بالقواعد، الشيء الذي مكّن هذه القوات من نقل الحرب إلى شمال السودان.

أما فيما يتعلق بموقف الغرب من النزاع في السودان، فإنه ظل يلعب دوراً مزدوجاً بتأييده الحكومة والمتمردين على السواء؛ إذ في الوقت الذي تقدم فيه الولايات المتحدة دعماً سراً لجيش تحرير شعوب السودان، تزود فرنسا نظام الجبهة الإسلامية بالسلح والمعلومات الإستخبارية.³⁴ كما أن مواد الإغاثة التي تقدمها المنظمات الطوعية (غير الحكومية) لدرء المجاعة في جنوب السودان تجد طريقها إلى قوات الحكومة ومقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان"، إلى جانب دعم المجموعات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة لبعض أقسام المعارضة بصورة مباشرة. كما أن المصالح الخارجية على المستويين اقليمى والدولي تلعب دوراً له خطورته في استمرار النزاع.

ووفقاً لما تقدم فإن مسارات الحرب والسلام في السودان تمر ومن دون أدنى شك بتطورات مثيرة للإهتمام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية كافة (انظر الفصل الثامن).

حواش وإحالات

1- انظر السودان: 33 مليون تعداد السكان المرفع عام 2000م، (الخرطوم، 1994/6/28).

2- انظر "24.9 مليون تعداد السكان بالبلاد"، (الإتحاد الوطني، 1993/8/22).

3- انظر مداخلة الدكتور عبد الرحاب الأندلي

"The State, Politics and the Southern Question", in *The Current Situation in the Horn of Africa*, edited by M. Salih, Scandinavia Institute of African Studies, Uppsala, Sweden, 1991.

4- راجع مطبعة

Sudan Environmental Profile, DANIDA, Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, Denmark, 1989.

5- ورقة غير منشورة للدكتور عاصم المغربي

Unpublished paper by A. Mougrabi, Hydrobiology Unit, University of Khartoum, Sudan, N.D.

6- راجع كتاب الدكتور محمد سليمان

Greenhouse Effect and its Impact on Africa, by M. Suliman, IFAA, London, UK, 1990.

انظر أيضاً تصريح عبد الحميد إبراهيم موسى، مدير غابات النيل الأزرق "غابات شمال السودان ستفرض بحلول عام 2000م"، [المحرطم، 1994/8/6].

7- راجع الفصل الخامس بالدكتور محمد صالح

"Environmental and Social Insecurity in the Drylands of Sudan", in *Security in African Drylands* edited by A. Hijortaf-Ornas, RPEIS, Uppsala University, Uppsala, Sweden, 1992.

8- عن مشروع "سلة خبز العالم العربي" ومصوره راجع دراسة الدكتور تيسر محمد أحمد علي "زراعة الجوز في السودان"، محمد علي جادين (ترجمة)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1994. الدراسة عبارة عن تتبع جذور سياسات التنمية الزراعية واتساعاتها على الدولة وتختلف البلاد إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين.

9- راجع المقال الذي يناقش سياسة البنك الدولي تجاه العرض وتخصيص العملات

"The IMF Supply Side Approach to Devaluation: A response", by Nashashibi and Clawson, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, February 1986.

والورقة المتأخرة لباحث ريتشارد براون عن سياسات البنك الدولي إلى الإقراض العام 1985:

"On the Rationale and Effects of the IMF Stabilisation Programme in Sudan Under Nimeiry: 1978 to the April 1985 popular uprising", by R. Brown, by R. Brown, *Geoforum*, vol 19(1), 1988.

10- انظر الفصل الذي كتبه الدكتور محمد نور الدين

"Food Security and Adjustment Programme", in *The Conflict in Environment and Women*, edited by M. Suliman, IFAA, London, UK, 1991.

11- وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم 1992/8/2 على اقتراح المجرى الزير محمد صالح وزير الداخلية بإلغاء حجز أراضي الرهد بفرض تحقيق الإستثمار واحداث توازن بين احتياجات سكان تلك المناطق الزراعية بما يضمن حقوق المستثمرين [الإقراض الوطني، 1992/8/3].

12- أعلن المهندس عبد الله محمد عمر، المدير العام لمصلحة المساحة ان هناك 5 فرق خاصة بأعمال التخطيط توجّهت إلى أعالي النيل لتخطيط مليون فدان بأعالي النيل 1/4 مليون فدان بمنطقة الدمازين [السودان الحديث، 1992/4/22]. انظر أيضاً حديث أحمد إبراهيم السلاوي، مدير ادارة الولايات الجنوبية بالبنك الزراعي، "الإعطاء جدياً لتحفيز الأرض وشاقم خطوط التنمية"، [السودان الحديث، 1992/7/28]: "تقلّ تجربة الزراعة في القضايف إلى أعالي النيل". [الإقراض الوطني، 1994/7/22]. وكان بدر الدين طه، مدير البنك الزراعي قد صرح ان البنك قد وضع خطة طموحة للمساهمة في تنمية الولايات الجنوبية. انظر "البنك الزراعي يضع خطة

لتنمية الولايات الجنوبية، [الإثارة الوطني، 1992/4/6]. وتم مباشرة فتح فروع بكل من مدينة جوبا [1992/4/18] ومدينة ملكال (1992/4/19) ومدينة وار (1992/4/21). الجدير بالذكر ان البنك الزراعي تم افتتاحه العام 1959 وله 30 فرعاً بالشال. وتبعه في نوفمبر (تشرين الثاني) 1992 بنك فيصل الإسلامي بفتح فروع في الجنوب. وقد ذكر عبد الله حسن احمد (مدير عام البنك، ومدير بنك السودان لاحقاً):

كان الجنوب من ضمن اولوياته في الانتشار على اساس ان البنك يحصل رسالة المصارف الإسلامية وان نشر هذه الرسالة لا بد ان يكون على نطاق السودان كله ولا يقصر على شمال السودان فحسب ومن هنا قام بنك فيصل بفتح فروع بمدينة جوبا العام 1982 وفي 23 نوفمبر 1992 سَكنل منظرة بنك فيصل بفتح فرع وار وفي نفس اليوم يباشر فرع ملكال العمل وستقوم بإذن الله بفتح فرعين في الركن ومدينة رابا يمر التلال وفرع ثالث بولاية الاستوائية في احد المدن الحرة بعد التشاور مع الجهات المسؤولة.

الجدير بالذكر ان بنك فيصل تم تأسيسه العام 1977 وله 40 فرعاً بالشال. انظر "بنك فيصل الإسلامي وعطرات جادة نحو التنمية والسلام بالجنوب"، [السودان الحديث، 1992/11/23]. كل هذه التسهيلات شكلت رأس الروح لمؤسسة الجلالة للإجتهاد جوبا في مجال الزراعة الآلية. ففي أبريل (نيسان) 1995 أعلن بروفيسور احمد علي قنيف، وزير الزراعة المركزي ان هناك خطة لزراعة 253 ألف هكتار (600 ألف فدان) بالجنوب خلال الموسم بكلفة قدرها 1 1/2 مليار جنيه سيقيم القطاع الخاص بزراعة 75% بينما سَكنل الحكومات الولاية بزراعة 6% بينما 5% تنفذ عن طريق القوات المسلحة. وتقوم المنظمات التطوعية بزراعة 6%، بينما 8% عن طريق السكان المحليين خلال الزراعة التقليدية الماشية. انظر "خطة لزراعة 600 ألف فدان بالجنوب خلال موسم 1995-1996"، [الخريطة، 1995/4/17].

13- لما تبعه أثر توجه الزراعة نحو التصدير والتجارة الخارجية انظر مجموعة التقارير الربع سنوية والسورية التي تصدرها دار نشر "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" بانتظام
Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Sudan, The Economist, London, UK, 1980-

14- المرجع نفسه في الحاشية رقم 6.

15- عن آثار تغير معدلات هطول الأمطار انظر "Recent Rainfall Changes in Central Sudan and their Physical and Human Implication", by A. Trilsbach and M. Hulme, Tans Inst Br Geogr, vol 9, 1983.

وتحقيق عن "الموسم الزراعي ومياه الري"، [السودان الحديث، 1992/7/26]. الجدير بالذكر ان الدكتور تافع علي تافع، وزير الزراعة والموارد الطبيعية، قد صرح في العام 1998 ان التصحر يهدد السودان وان المشكلة أضرحت حتى ذلك الوقت بحدود 75% من السكان. وقال تافع خلال ندوة دراسية ان 1/2 ولايات السودان 26 والتي تغطي مساحتها حوالي 51% من مساحة أكبر قطر في أفريقيا تضررت من مشكلة التصحر. وصرح ان مشكلة التصحر تسببت في نزوح حوالي 20 مليون نسمة أي 1/4 السكان ودفعهم الى حافة الفقر الجلاء، [1998/10/28].

16- المرجع نفسه في الحاشية رقم 6.

17- لمزيد من التفاصيل عن أنواع ملكية الأراضي وتطور تشريعاتها انظر مقالة
"Land Law and Registration in Sudan", by S. Simpson, J.
of African Administration, no 7, 1955.

ومقالة الدكتور محمد هاشم عوض
"The Evolution of Land Ownership in the Sudan", by M.
Awad, Middle East Journal, No 25, 1971.

وكتاب الدكتور سميد محمد المهدي
A Guide to Land Settlement and Registration, by S. M. al-
Mahadi, KUP, Khartoum, Sudan, 1971.

وتقييم حديث بواسطة البنك الدولي انظر
Land Tenure in the Sudan, by the Sudan Land Tenure
Task Force, a report submitted to the World Bank,
Washington DC, USA, 1985.

وعن السيرة الذاتية لعلاقات الأرض السائدة في السودان اليوم والتي لا يمكن اختزالها في القرن التاسع
عشر غابته وفي سجلات دولتي الفتح الثاني انظر الكتاب المشار للأساذ محمد إبراهيم قد "علاقات
الأرض في السودان: عواش على وثائق قديمة الأرض"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر،
1993.

18- كان من أول أهداف المستمر إنشاء لجنة في العام 1899 لمراجعة أنواع ملكية الأراضي.
أصدرت الإدارة الإستعمارية البريطانية بعدها قانون 1905 لتحديد ووسع التسجيل الإجمالي
للحيازات حتى تشكل من نوع السيطرة على الأرض وتوطئتها لخدمة سياساتها لصالح المشاريع
الزراعية المروية. ثم أصدرت قانون 1918 والمخصص بتقنين التصرف في الأراضي وألغت بعد ذلك
قانون 1925 الذي اعتبر أن أي أرض لم تسجل كملكية لأفراد تعتبر ملكية عامة للدولة. وأُسُـر
الحال كما عليه إل أن صدر قانون الأراضي غير المسجلة العام 1970 وقانون الحكم الشعبي المحلي
1971 والذي صادر عن الملكية القبلية ودور رجال الإدارة الأهلية في الموضوع، والتطور اللاحق
الذي فني بواسطة قانون المعاملات المدنية العام 1984.

19- انظر تصريح المهندس عباس محمد خير، مدير عام المساحة بالإدارة التوسع في الإستثمارات
الزراعية: الترخيص من مساحة 40 مليون فدان في الولايات، [السودان الحديث، 1992/6/1]؛
وتصريح الدكتور فيصل مراد عثمان، المدير العام للهيئة العامة للإستثمار "تزايد الطلبات لإقامة مشاريع
استراتيجية، [الإقادة الوطني، 1992/11/26]. وفيما يتعلق بإعترضات المواطنين على المشاريع
الزراعية المصدقة في مناطقهم انظر "700 ألف فدان تم توزيعها"، [الإقادة الوطني، 1992/11/23].

20- انظر مداخلة الدكتور الإسكندر دي وال
War in Sudan: An analysis of conflict, by Alex De Waal,
Peace in Sudan Group, London, UK, 1990.

21- راجع كتاب الأساذ محمد إبراهيم قد "علاقات الرق في المجتمع السوداني"، طبع خاص،
القاهرة، مصر، 1995.

22- انظر كتاب "سنة العوزة"، سلسلة البصرة، مؤسسة المجتمع المدني السوداني، كيمبرج، المملكة
المتحدة، 1999.

- 23- لمعلومات عن التجارة الخارجية راجع إستهلال، حاشية رقم 63، صفحة 60.
- 24- انظر "الحكم اللامركزي في السودان: حاضره ومستقبله"، العجب أحمد الطرقي (محرر)، مجلس دراسات الحكم الإقليمي، جامعة الخرطوم، 1989.
- 25- لرصد مجالات التعاون وتأكيد الولاء للسلطات البريطانية وكل من عبد الرحمن المهدي وعلي الطرقي راجع الكتاب القيم الذي ألفه الباحث محمد أبو القاسم حاج حمد "السودان: المآزق التاريخية وأفاق المستقبل"، دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1982؛ خاصة الفصل الرابع "برطانيا والقوى الثلاث".
- 26- مرجع حاشية رقم 6 قسه.
- 27- راجع مساهمة الدكتور عبد الغفار محمد أحمد "National Ambivalence and External Hegemony", in *Agrarian Change in the Central Rainlands*, edited by M. Salih, SIAS, Uppsala, Sweden, 1987.
- 28- مرجع حاشية رقم 6 قسه.
- 29- راجع حاشية رقم 54 في صفحة 58.
- 30- راجع حاشية رقم 26 في صفحة 53؛ وحاشية 31 في صفحة 54.
- 31- راجع الفصل الثالث عن "الجبونية: صراع الموارد".
- 32- انظر "بدء تشييد المرحلة الأولى من طريق السلام"، [الإذاعة الوطنية، 1992/5/5].
- 33- إستمرت النزاعات المسلحة بين المليشيات الجنوبية المسلحة من دون إقطاع. انظر "قوات كاريبو تهدد الخرطوم: الحكومة تشكك في ولاء بقية الفصائل وتهاجم معسكر جبل أولياء"، [النصر، 1998/2/4]؛ والمقالة التحليلية المسماة للأستاذ محمد الحسن أحمد "ظاهرة القتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تعزيز وحدة البلاد"، [الشرق الأوسط، 1998/11/24].
- 34- أعبر تسليح القبائل العربية سياسة رسمية منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين. راجع الدراسة التفصيلية التي قدمها الدكتور شريف حرور "المليشيات القبلية أصل التفكير القومي"، في كتاب "السودان: الإثنيار أو النهضة"، تأليف شريف حرور ويبرجي تبهيد، مبارك علي عثمان ومحمدي النسيم (ترجمة)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997. بالإضافة إلى دراسة العقيد إبراهيم تامل إيدام، "تسلح القبائل وأثره على الأمن"، فرع البحوث العسكرية، معهد المشاة، وزارة الدفاع السودانية، 1988؛ ودراسة العقيد علي عثمان محمد النصري، "ظاهرة المليشيات وكيفية التغلب عليها"، فرع البحوث العسكرية، معهد المشاة، وزارة الدفاع السودانية، 1989.
- 35- لمعلومات إضافية عن الدفاع الشعبي انظر الفصل الرابع.
- 36- عن آثار التسليح القبائل في الجنوب انظر حاشية 33 وحاشية 34.
- 37- انظر الفصل الخامس "شرق السودان: ضيق الحدود والآفاق".

- 38- لمعلومات إضافية عن فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المسلحة انظر حاشية 37.
- 39- لمراجعة مسألة آثار نظام الحكم في الخرطوم على القاهرة انظر صفحات 24-28 من هذا الكتاب.
- 40- عن دور الحركة الوطنية خلال فترة التعددية الثالثة (1986-1989) راجع تقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة المنو الدولية خلال الفترة.
- 41- عن آثار فشل إقلاص يوليو (توز) 1971 راجع كتيب تقييم سكرتارية اللجنة المركزية، الحزب الشيوعي السوداني "19 يوليو"، الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996. انظر أيضا سلسلة للمقاتلات التي نشرها الدكتور محمد سعيد القفال "معالم من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن"، [الجبلة، 1998/8/4-1998/8/6].
- 42- راجع صفحة 8 في مداخلة دكتور دافيد عن الأحوال الاقتصادية للسودان في *Sudan at Crossroads*, by M. Duffield, IDS Discussion Paper No 275, Sussex University, Brighton, UK, 1990.
- 43- الهدف التنظيمي الإستراتيجي لحركة الإسلام السياسي بقيادة حسن الترابي كان دائماً خلق مركز مستقل سياسي، يقطع في منتصف الأحزاب التقليدية (الأمة والإتحادي) وليس زرع دستور إسلامي في وسط ميكل وشكل النظام السياسي القائم. فشل التنظيم في تحقيق ذلك خلال الفترة ما بين 1970-1980 دفعت قيادته لإتذرع الحكم بانقلاب عسكري في يونيو (حزيران) 1989. على المستوى الاقتصادي كانت مسألة من يحدد الرأسمالية، أي قات منها تكون هي التحكم في قيادة جهاز الدولة مسألة مازالت تحتاج لدراسات تفصيلية. الرأسمالية السودانية تتكون من قات هي بشكل عام الزراعة والصناعة والتجارة والقارة كانت تهيمن عليها حزبي الأمة والإتحادي، بينما مؤشرا برزت قطاعات النقل والمصارف والاتصالات كمجالات استثمرتها الجبهة القومية الإسلامية. انظر رسالة الدكتوراه التي تقدم بها التجاني عبد القادر حامد، (أحد كوادر الجبهة القومية الإسلامية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم سابقاً، ملبريا حالياً) إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن في أغسطس (آب) 1989
- Islam, Sectarianism and the Muslim Brotherhood in Modern Sudan: 1956-1985.*
- شهد وجد ان عدد كبير من أعضاء الحركة الإسلامية كان آبائهم فقهاء دين منهم قائدها الترابي نفسه الذي كان جده فقهاء شرفاً (قرن) 1704 ميلادية) إدعى المهدية؛ وكذلك كان حال قبايل فيها من أسال عثمان خالد مفرى وعبد صادق الكاروري وعبد الله سليمان الوض وسعاد الفلاح الديوي. وذكر الدكتور التجاني ان 17% منهم والدعم ينسب إلى طائفة الختية، 15% أنصار، 23% لا ينسب لأي طريقة صوفية، 7% سمانية، 8% قادرية و10% تجانية و2% أنصار سدة. وعلى عينة ممثلة وجد ان عضوية الجبهة القومية الإسلامية الإجتماعية والقومية تتكون من 32% مهنيين، 28% معلمين، 16% رجال أعمال، 9% موظفين، 8% مزارعين، 4% مرشدين دينيين وأقل من 2% عمال، [ملف الجبهة القومية السودانية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 44- عن قانون التوالي السياسي واتكاساته راجع ملخص ندوة التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض، سلسلة من 6 حلقات، الزمان، 1999/3/8-1999/3/11.
- 45- عن "مجموعة العشرة" انظر استهلال، حاشية رقم 40، في صفحة 55. انظر [الشروق

الأوسط، 1999/2/18]. تطورت الصراعات بين اجنحة "ثورة الإنقاذ" إلى مستوى حدوث إرتقاع قصر أبعد فيه القريب ومزيدوه عن الحكم. وقد ذكر الأستاذ علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، أن الاعتبارات وراء الإجراءات ضد القريب كالآتي:

"أولاً إثر التصرفات السالبة لقيادة المؤتمر الوطني في الأمانة على جعل الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد بصفة عامة. وثانياً تجاوز المقررات المؤسسية الصادرة من الأجهزة القيادية والتي كان يفترض تنفيذها من قبل الأمانة العامة عوضاً عن معارضتها والخروج عليها. وثالثاً هو الموقف غير المبرر من قيادة الأمانة العامة بمقاطعة دعوة الرئيس لقاء القمة الكبرى للتفكير حول طقوة تنفيذية جماعية لإنقاذ القرارات التي أصدرتها الهيئة القيادية".

تائب البشير: 3 أسباب وراء عزل القريب، [الشرق الأوسط، 2000/5/9]. انظر أيضاً التعليق التصيلي في الصحف اليومية خاصة: "إرتقاع في الخرطوم"، وتعليق "التطورات السودانية"، [الشرق الأوسط، 1999/12/14]؛ "القريب: أرض الإقصاء القسري"، [الشرق الأوسط، 2000/1/6]؛ وتعليق الأستاذ محمد الحسن أحمد على الأحداث في مقالين "انحياز المؤسسة العسكرية لصالح البشير غير توازنات الحكم في السودان"، [الشرق الأوسط، 1999/12/21]؛ "السودان إلى حكم جديد بعد العراق النهائي بين القريب والبشير"، [الشرق الأوسط، 2000/5/9]. وروحيات نظر عربية عن خلاصات الإنقاذ راجع مقالة سمير عطا الله "شراكة الزيت والماء التي فصلها البشير"، [الشرق الأوسط، 1999/12/23]؛ ومقال فؤاد مطر "السودان... وإقناذ ما أمكن إنقاذه"، [الشرق الأوسط، 2000/1/5]؛ "رؤي القدس: ثورة الإنقاذ تأكل نفسها"، [القدس، 2000/5/8]؛ [ملف التنظيم السياسي لإرتقاع بيزو (حزبان) 1989، وحدة الوثائق، منظمة المجتمع المدني السوداني].

46- دعت الحكومة السودانية الولايات المتحدة إلى إعادة فتح سفارتها في الخرطوم وإنشاء مكاتب جديدة وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الإتحادي وذلك لمراقبة أنشطة الجماعات الأضرية. انظر السودان يدعو واشيعطن قنح السفارة ومكاتب CIA وFBI، [الشرق الأوسط، 1999/5/22]. عن تأرجح العلاقات الأمريكية السودانية انظر المقالات الأربعة التي كتبها المحلل السياسي الأستاذ حسن ساني الطالب والمطلوب في العلاقات الأمريكية -السودانية، [الشرق الأوسط، 1998/9/3-1998/9/6]؛ ومقاله "وزير الخارجية السوداني: علاقاتنا مع أمريكا مثل علاقة المرض والطبيب"، [الشرق الأوسط، 2000/4/28].

47- عن مشاريع المصالحة والوساطات الإثنية انظر "الصديق المهدي يبدأ زيارة ليبيا في إطار جهود المصالحة السودانية"، [الأهرام، 1999/7/27]؛ "أمانة مصرفية للإشراف على ملف الحوار بين المعارضة والحكومة"، [الرأي العام، 1999/8/16]؛ "مقال مصري لطبي ببعاج جهود المصالحة السودانية"، [الشرق الأوسط، 1999/8/27]؛ "المعارضة السودانية تنفي رفضها للبادرة السلمية المصرية-الليبية"، [الأهرام، 1999/9/2]؛ "الخرطوم ترفض الرضا بين الإنقاذ والمبادرة الليبية-المصرية"، [الشرق الأوسط، 1999/9/5]. لمقالات تحليلية انظر الأستاذ محمد الحسن أحمد "دخول ليبيا على خط المصالحة السودانية بين المعارضة والحكومة"، [الشرق الأوسط، 1999/8/10]؛ "لويحة نظر مصرية انظر أمانى الطويل قنوق هو المصلحة: جهود المصالحة السودانية تواجه تحديات خطيرة"، [الأهرام، 1999/9/19]؛ "لويحة نظر عربية انظر تحقن المحور السياسي مقبات كثيرة تواجه الوساطة المصرية-الليبية لوضع حد للصراع في السودان"، [البقطة، 15/10/1999].

48- انظر "حزب الأمة يحدد رؤيته للحل السياسي لأزمة السودان"، [الشرق الأوسط، 9/21/

[1999]. ولمعلومات حول وجهة نظر سودانية عن الوثائق الوطني انظر مقالة الدكتور حيدر إبراهيم علي "فرض المصالحة السودانية: حسابات الانتقال إلى حل سياسي للأزمة"، [الأهرام، 22/9/1999]. ولوجهات نظر مصرية تحليلية انظر يوسف الشرف "المصالحة الوطنية في السودان...".
والهام الماحلة، [الأهرام، 21/6/1999]؛ أسماء الحسيني "هل اقترب السودان من الوثائق الوطني؟"، [الأهرام، 24/7/1999]؛ إحسان بكر "السودان... الوثائق المستحيل"، [الأهرام، 1/8/1999].

49- تطورت الساعي لتسليخ الجنوبيين من المؤتمر الوطني وتسجيل حزب "جبهة الاتحاد الديمقراطي" خارج مظلة قيادة الدكتور وراك مشار. كان بعض الفعاليات ترى في أن تسجيل حزب مستقل يؤدي إلى انشغال اتفاقية الخرطوم للسلام وذلك الارتباط القائم بين الحكومة والقضايا المرتبطة على الاتفاقية. انظر "مشار: اختلاف كبير بين أهداف المؤتمر وأهداف الجنوبيين"، [الخرطوم، 23/1/1999].
وقد كان رد فعل قيادات حزب المؤتمر المطالبة باستقالة مشار من جميع مناصبه واعتبرته تطورا خطيرا يستدعي اجراء عدد من التنحيات ومؤشر فقدان الثقة بقيادة المؤتمر التي هي قيادة الحكومة قسما. كان إنسحاب الجنوبيين من المؤتمر الوطني وانحيازهم ودعمهم لاحقا الموقف البشير ضد القراي مسألة حاسمة. انظر حاشية 51.

50- لمعرفة مراحل تطور تصورات الجبهة القومية الإسلامية لأبعاد أزمة الجنوب راجع كتاب المحرير عبد السلام "فصل في حرق الجنوب السوداني"، بيت المعرفة، الخرطوم، السودان، 1989. وانظر الفصل 14 من كتاب الدكتور عبد الروهاب الأفندي "الثورة والإصلاح السياسي في السودان"، منتدى ابن رشد، لندن، المملكة المتحدة، 1995.

51- لم تـم دراسة آثار النشاط التبشيري الإسلامي في السودان بشكل متكامل بعد، لكن راجع الفصل الرابع، المحواشي رقم 31، 32، 106.

52- انظر حاشية 47.

53- تميز تكتيكات الحكومة المصرية تجاه حكومة الخرطوم بأن عهدها هو تأمين مصالحها المباشرة، خاصة ما يتعلق منها بجلاء النيل. انظر إسبهاك، حاشية 33، صفحة 54.

54- اعلانات فرق بالمرص على وحدة السودان مكررة. انظر "خلاف قائم بين فرق" والتي تؤكد موقف مصر المبدئي بدعم وحدة السودان، [الأهرام، 1/9/1999]؛ "فرق؛ تؤكد ضرورة حماية وحدة السودان وسلاته الإقليمية"، [الأهرام، 2/9/1999]. وقد كان العقيد جون فرق قد وصل القاهرة يوم الإثنين 24/11/1997 في أول زيارة له إلى مصر منذ اعلانه الترد العام 1983 تلبية لدعوة رسمية من السلطات المصرية. وقد أصبحت باهتمام بالغ من طرف الأجهزة المصرية باعتبارها الأولى منذ تأسيس حركة قبل 14 عاما. راجع "بحرق يؤكد تمسكه بوحدة أراضي السودان وتأييده لمشروع قناة جوهلي على النيل"، [الأهرام، 29/11/1997].

الفصل الثالث

الجنوب

الجنوب

صراع حول الموارد

منذ إطلاق الرصاص الأولى العام 1983 جرى تفسير عودة الحرب بين شمال السودان وجنوبه، على وجه العموم، بوصفها نزاعاً عرقياً-دينيّاً يستند أصوله من الخلافات بين المسلمين والمسيحيين، أو بين العرب والأفارقة.¹ وهو وصف يحصر أمرها في حدود العوائق البدائية المرتبطة بأسبقية الإثراء القبلي والعرقي واللغوي وتزمت الطائفة وعامل الدين كأساس للهوية. ولقد استُخدم هذا الوصف التبسيط، أيضاً، لتصير عن مظاهر الحرب الأهلية الأولى والصدامات السابقة التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، وما زال لها بعض الأثر في مسار الحرب الحالية وكيفية فهم أبعادها، لكن الافتراض الذي نطلق منه في هذه الدراسة يؤكد ان طبيعة الحرب قد تغيّرت.

لا شك ان الصراعات المسلحة هي عمليات متغيرة ومتجددة الميكانات والآثار، وليست أحداثاً سكنية. فقد أثرت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوّرات الأحداث في السودان في طبيعة هذا النزاع تدريجياً، إذ كان صراعاً يمكن ان يوصف بأنه يمثل نموذجاً كلاسيكياً للنزاع العرقي-الديني إلا أنه قد تحوّل إلى نزاع يتمحور بصورة رئيسية حول الموارد الطبيعية. صاحب ذلك بروز الازمات الاقتصادية والسعي المحموم لكل أطراف النزاع للسيطرة على الموارد الطبيعية بوصفها، في نهاية المطاف، عناصر مؤثرة في حسم نتائج الحرب الأهلية في السودان.

هذا التحول أفسح للجلابة، كما ذكرنا سابقاً، مساراً جديداً ظل مستمراً إلى يومنا هذا للتوسع في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية البكر الواقعة في جنوب البلاد. فلقد بدأ العمل في العديد من المشاريع التنموية خاصة في مجال استخراج النفط واستغلال المياه والأرض، كل ذلك يتم باسم التنمية الاقتصادية في حين تذهب كل القوائد إلى الخيبة الشمالية. وعلى الرغم من ان الحرب الأهلية كانت قد توقفت منذ العام 1972 مع اتفاقية أديس أبابا التي واصلت تنفيذ قرارات منح الجنوب الحكم الذاتي، إلا ان الجنوبيين حرموا بصورة عامة من نصيبهم في الاستفادة من خيارات السلام. ولقد اتجمعت الحرب مرة أخرى بعد نحو 11 عاماً بعد ان قض الجنرال جعفر نميري ببرد الاتفاقية التي وقعها بنفسه بقيامه بتقسيم الاقليم الجنوبي في مايو (آيار) 1983 إلى وحدات ادارية لم يتم الاتفاق عليها مسبقاً.² وزاد من استمرار تفجر الوضع بعد ذلك قيام نميري بفرض "تشرعات سبتمبر" المشددة على نطاق القطر، وشروع حكومته في استخراج النفط في الجنوب. لهذا فإنه ليس من المستغرب ان الهجمات الأولى لجيش تحرير شعوب

السودان بقيادة الدكتور جون قرق³ تركّزت على منشآت مشروع قناة جوقلى والمنشآت التابعة لشركات استخراج النفط.

ان تجدد الحرب الأهلية يؤكد قيام تحد واضح لوقف انقراض نخبة شمال السودان على قاعدة الموارد الطبيعية للجنوب، وعلى معارضة حاسمة لمنع تدمير الإقتصادات التقليدية للجموعات النيلية من رعاة الماشية. ولقد التحق بهذه النخبة، أيضاً، عدد محدود، لكنه مؤثر، من المناطق الأخرى، بينما عانت الأغلبية الجنوبية من تقادم انهيار البنى الاجتماعية، التي كانت أصلاً ضعيفة، جزاء سنوات عديدة من الاهمال.

نشأت "حركة تحرير شعوب السودان" لتجد تأييداً كبيراً لها في اوساط واسعة من فقراء الريف والمعدمين في الشمال بسبب تبنيها مخاوف وآمال المهتمين. ولقد شكل ذلك تحولاً جوهرياً في الانقسام التاريخي للبلاد إلى شمال وجنوب؛ إذ تجاوزت الضرورة الاقتصادية البعد العرقي. فقد صار بإمكان سكان احياء الصفيح والكرتون العشوائية، متحدي الانتماءات العرقية المقيمين حول المدن ان يقدوا الآمال على "جون قرق" وحركة يبعدها السياسي والمسكري. بيد ان اقسام "الحركة" العام 1991، وميل قيادة جون قرق في يونيو (حزيران) 1992 نحو اتجاه دعاء فصل الجنوب يشير إلى ان الولايات القبلية والعرقية مازالت عوامل فاعلة على الرغم من ان الخطاب السياسي قد لا يتطابق احياناً مع الواقع. ولكن يبقى ما أكدته الأحداث خلال ما يزيد عن 17 عاماً من ان الحرب في جنوب البلاد لم، في المقام الأول، انتفاضة سياسية مسلحة ضد نهب موارد الجنوب الطبيعية ومن أجل الحفاظ على هويته وكيونه الثقافية والروحية.

"مائة عام من العزلة"

بعد الحملات التأديبية الشديدة التي شنتها الادارة الاستعمارية للسيطرة على الجنوب، اتجهت منذ العام 1930 لفرض نظام اداري مختلف عرف باسم (السياسة الجنوبية).⁴ وبينما كانت السيطرة على الاقتصاد والادارة في شمال السودان في يد الدولة وقادتها العلمانيين، بصورة رئيسية، فإن السلطة الاستعمارية في الجنوب خلقت مجتمعات قبلية ذات اكفاء ذاتي بقيادة الزعماء العشائريين (السلطين والمكرك) لهذه المجتمعات. وأصدرت قانون المناطق المفلقة (المقنونة) في العام 1922، واعتبرت بذلك كل الجنوب بالإضافة إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق (الأقسن) مناطق محظورة على الشماليين إلا بتأشيرة دخول مسبقة. وحاولت الحكومة القضاء على أي أثر للإسلام، كما شجعت البعثات التبشيرية المسيحية، واستخدمت اللغة الانكليزية كلغة تواصل ووسيط بين المجموعات المختلفة.

ولم تبذل الادارة الاستعمارية البريطانية أيّ جهد على مستوى التنمية الاقتصادية، ولم يمدّ التعليم المرحلة الابتدائية، ولم تنشأ في الجنوب أيّ مدرسة ثانوية؛ ولقد أدت السياسة الجنوبية، في أقصى تجلياتها، إلى إنشاء متعمّد لما يشبه حزام عزل تام بين الشمال والجنوب.⁵ وعطلت بذلك أيّ فرص للتداخل وإكمال القومي في السودان، بل تبادت في صلب حاجز تاريخي بين شطري البلاد إلى حد أن مهدت، أيضاً، لفصل الجنوب وإلى ظهور اقتراحات بإنشاء فيدرالية بين الجنوب وپوغندا.⁶

خلال سنوات عزلة الجنوب عن الشمال، وعن بقية العالم، حرصت الادارة الاستعمارية ان تظلّ ذكرى غزوات الاسترقاق حيّة في الأذهان، تحفّو على المشاعر والأشجان ولم تسمح بمحدث أيّ فرص للتعايش أو الاختلاط بذوّب أو يحنّف من مراراتها.⁷ ونتيجة لذلك فانه عندما سُودنت ادارة الجنوب بتعين شماليين في مواقع الادارين البريطانيين، قبل سنوات الاستقلال الاولى، وصار ابناء الجلالة تجار الرقيق حكايًا جددا للجنوبيين، تأجّبت في الحال نيران الشقاق العرقي وقتل عشرات من التجار والمهنتين والمعلمين وغيرهم من الشماليين في مذاح "تطهير عرقي" وقعت العام 1955، وعمّت جميع ارجاء الجنوب، كرد فعل لما فهم على انه استثمار شمالي.⁸ كان ذلك تذكيرا صاعقاً لحكام البلاد من الشمال بأنّ الأمر يحتاج لأكثر من مجرد التصريحات اللفظية كي يترجّح موقف عدم الثقة الراسخ، وتتمكن جسور التعايش السلمي ان تنشأ بين هويّات ثقافية مغايرة لبعضها بعضاً.⁹

الحرب الأهلية الأولى

استغرق اخضاع السودان للحكم الثنائي (الانكليزي-المصري) 4/3 قرن من الزمان، وكان امر اخضاع الجزء الجنوبي من البلاد أكثر صعوبة منه في الشمال. والحقيقة ان سلطة الدولة كانت حتى عقد الثاني من القرن العشرين تجلّى، عموماً في حملات عسكرية تأديبية دورية، وفترات مقطّعة من مواجهات عنيفة في الاجزاء المختلفة من جنوبه وغربه. وركّز البريطانيون على التنمية الاقتصادية والسياسية وتطوير البنى التحتية في الشمال، كإنشاء مشروع الجزيرة وخطوط السكك الحديدية، وإقامة ادارة مدنية عصريّة في حدود مصالحهم المباشرة. لكنهم تركوا الغرب والجنوب لحالة من الركود والتخلف تحت الادارة المحلية لزعماء القبائل وشيوخها.¹⁰

وبلغت السياسات الإستعمارية الموجهة نحو الجنوب درجة الفصل التام بينه وبين الشمال قتم تدعيم التركيب القبلي باتهاج سياسات تعتمد في تنظيمها الإداري على التقاليد والعرف والتراث الثقافي للجماعات المحلية؛ ولم يبذل جهد يذكر للتوسع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما في مجال التعليم حيث صارت الانكليزية لغة للدراسة، من دون العربية، ولغة التواصل *Lingua franca* فانه كان

تعلماً ابتدائياً في الحد الأقصى له. ولم تكن النتيجة عزل ولايات الجنوب عن الشمال فحسب، وإنما عزل الجنوب نفسه عن بقية العالم. ولم تبدأ القوى الاستعمارية في تخفيف قبضتها، في مجال السياسة الجنوبية، إلا في يونيو (حزيران) العام 1947 عندما سمحت بعقد مؤتمر جوبا حيث وافق الزعماء الجنوبيون مع القيادات الوطنية الشمالية على رفض الإتحاق بشرق أفريقيا وتفضيل قيام دولة سودانية موحدة، مع الإقرار بالواقع المختلف للجنوب عن الشمال وأن الإتصال يلحق ضرراً بلبغا بكل من الشمال والجنوب إقتصادياً وسياسياً؛ وفي الوقت نفسه بدأت المطالبة بوضع متميز في إطار من الحكم الذاتي أو الفيدرالي.

كان لصعود حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا مع تصاعد مطالب الحركة الوطنية السودانية أثر كبير في أن تغير السلطات الاستعمارية من نهجها السابق. واندفعت الإدارة البريطانية في هذا المسار التوحيدي بإصدار عدد من القرارات التي فتحت الحدود بين أقاليمه وتبيح حرية الإنتقال في أرجائه.¹¹

"إن البرنامج المتجمل لدمج البلاد، والذي طبق حينها، كان ضعيفاً ومتأخراً للغاية. وفي العام 1953 أدخل البريطانيون 800 وظيفة قتت سودتها، ولم يمح السياسيون الشماليون للجنوبيين منها سوى 4 وظائف، وكان ذلك بمثابة اهانة بالغة كما كان أيضاً مؤشراً لتخلف التعليم في الجنوب. في الجنوب كادت (السودنة) ان تصير (شموكة)؛ وفي ما كان الاستقلال يقرب شاهد الجنوبيون الإداريين البريطانيين وهم يستبدلون بالشماليين. وفي العام 1955 تمردت الكيية الجنوبية التي كانت في توريث عندما بلغتها رغبة السلطات في نقلها إلى الشمال. وشكل تمرد الكيية الجنوبية نواة حركة انبانيا الانفصالية التي خاضت الصراع في الحرب الأهلية الأولى في السودان والتي استمرت 17 عاماً".¹²

لقد كان تمرد الفرقة الإسواتية في 17 أغسطس (آب) 1955 وتسلل أفرادها إلى الغابة واعتمادهم حرب العصابات نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين الجنوب وشمال السودان. فقد كان هو البداية الفعلية لنزف الحرب الأهلية وأسست لمفهوم العصيان جدا وطنياً في الجنوب وأصبحت زادا وعغزاً للخروج على سلطة مؤسسة الجلابة الشمالية في المستقبل. وأضحت تلك التجربة ركيزة فكرة إستندت إليها مشروعية دخول قوى المعارضة الشمالية ميدان العمل المسلح ومد رقعة الحرب إلى جبهات جديدة.

نشطت الحركة السياسية الجنوبية في معارضة كل المشاريع التي تبنتها الحركة السياسية الشمالية في التنمية

المحاذاة للجزء الوسط من البلاد والعلاقات الخارجية المحاذاة لقضايا ترتبط مباشرة بمصالح الشمال وفي تبني مشروع "الدستور الإسلامي". وطلبت إلى السطح لأول مرة دعوات تهدف إلى تشكيل جبهة من شعوب وقبائل جنوب السودان ورجال النوبا ودارفور بغرب السودان وقبائل البجا في شرقه ومنطقة الأتسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق. ووافقت ذلك، من جهة أخرى، سياسات رسمية فسرت من قبل المجموعتين على أنها استمرار للمؤامرة شمالية-عربية للسيطرة على مناطقهم. ولم يتوصل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في مارس (آذار) 1965 لتلمس سبل الحل لمشكلة الإقسام الوطني إلى إتفاق يوقف تأثيراتها السلبية على كل البنية الدستورية والإدارية والإقتصادية والاجتماعية في البلاد.¹³ كل هذا عمق تيارات الإستغلاب بين الطرفين زادت من حدة الكراهية والتكك وانهار الأمن والخدمات وزيادة حدة التدخل الأجنبي نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية والنزاع المسلح بين الجانبين.

اتفاقية أديس أبابا

منذ الاستقلال في العام 1956 تبادلت حكم السودان أطقم مختلفة من المدنيين والعسكريين، وتفرقت مساراتهم في بحث غير مجدٍ عن التنمية وحل "مشكلة الجنوب". ولكن لم يخرج عن إطار الحملات التأديبية وزيادة وتيرة العنف، مستندة إلى أن ما يحدث من تمرد لا يخرج عن دائرة المؤامرات الأجنبية بروجوها السياسية والدينية. وواصلت هذه المجموعات دون توقف سياسات الإحتواء والتذويب والدمج والإصهار وفرض التطبيق بالقوة لسياسة "العرب والأسلمة".

لقد كان إقلاّب صغار الضباط على السلطة المدنية في مايو (آيار) 1969 نقطة تحول جذرية أخرى في محاولات حل النزاع المتصاعد بين شطري الوطن. فقرارات يونيو (حزيران) 1969 هي أول اعتراف رسمي بوجود فوارق تاريخية ودينية وثقافية واقتصادية بين الشمال والجنوب؛ وتم فيها قبول مبدأ منح الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان.¹⁴ لكن هذه القرارات تعرضت لمقاومة عنيفة من جهات عدة محلية وإقليمية ودولية. وعصفت بها الصراعات التي كانت قد اشتعلت في الخرطوم بين جناحي الحركة الإقلابية.¹⁵ وعندما استرد الجنرال نمري السلطة في يوليو (تموز) 1971، بعد إقلاّب أيده الحزب الشيوعي، قطع كل علاقاته مع دول "المنظومة الاشتراكية" واندفع بلهج بالثناء على الغرب وعلى الازدهار الذي تبشر به فلسفة "السوق الحرة"؛ وساعد هذا التحول في زيادة دعم الغرب له وتسهيل مهمة البحث عن اتفاق لحل "مشكلة الجنوب" المزمعة.

كان لموضوع السلام أهمية كبيرة لدى الجنرال نمري خاصة في مجال تأمين نظامه وفي انجاح مشاريعه "التصوية" الجديدة الضخمة. وفي 28 فبراير (شباط) من العام 1972، بعد مفاوضات مع الجنرال

جوزيف لاقو، الذي كان قد تمكن قبل عامين فقط من فرض قيادته على حركة الأنابانيا؛ وقعت اتفاقية أديس أبابا وبدعم مباشر من "مجلس الكنائس العالمي" و"مجلس كنائس عموم أفريقيا"، وبذلك توقفت الحرب الأهلية التي دامت 17 عاماً.¹⁶ وكان أساس الاتفاقية هو قبول مبدأ منح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً، وبناء عليها صدر قانون الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار السودان الموحد، ثم صدر في العام 1973 الدستور الدائم الذي قنن الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب. لكن الاتفاقية تركت العديد من الموضوعات الرئيسية بإجابات غير مكتملة وحلول ناقصة وسياسات متضاربة.¹⁷

ورغم أن الاتفاقية لم تحظ بدعم كامل من القوى السياسية في الجنوب والشمال وواجهت معارضة صارخة في العالم العربي (خاصة مصر وليبيا) إلا أن الأعوام 1972-1983 كانت أعوام سلام مستقر نسبياً. وبرزت إلى السطح معارضة عدد من القيادات التي كانت تنتمي إلى القبائل التي تعيش في الولايات الاستوائية غير راضية عن ما اعتبرته هيمنة قبيلة الدينكا النيلية على مقابيل الإدارة الإقليمية، والتي صارت مصدراً رئيسياً للثروة ولرفعة المكانة الاجتماعية في الجنوب.¹⁸ وقد زاد الطين بلة، أخلخل توازن السلطة بين الاستوائيين والنيليين العام 1979 بسقوط عيدي أمين في يرغندا، وعودة العديد من المهنيين والإداريين الاستوائيين إلى السودان. حينها، كان أيضاً معظم الجنوبيين مستائين من الطريقة التي فسّر بها نظام نميري اتفاقية أديس أبابا بإعادة ترسيم حدود الجنوب لضم منطقة باتيو، التي كان قد اكتشف فيها النفط، إلى الشمال. وقد تفاقم ذلك الشعور حينما تجاهلت الحكومة المركزية آراء وهوم السكان المحليين واعطت إشارة البدء لحفر قناة جويشلي عبر مستنقعات منطقة السدود.

تبعزت الانقسامات، أيضاً، في أوساط السياسيين الجنوبيين فوقف الاستوائيون ضد الدينكا والنوير، وقرء منسوبة مليشيات الأنابانيا المحرومون من الامتيازات ضد الحائزين عليها.¹⁹ حاول الجنرال نميري استغلال هذه الخلافات لمصلحته الخاصة فشرع في التدخل في مجرى الأحداث بإزاحة عدد من كبار السياسيين من مناصبهم والتدخل في كل ما يتعلق بالتشريعات والاختيار للقيادات السياسية والتشريعية والتنفيذية في الإقليم الجنوبي. وبلغت هذه المكائد اقصاها بإعادة تقسيم الجنوب في 23 مايو (آيار) العام 1983 إذ انشئت 3 أقاليم أدارية بدلاً عن الوضع السابق للجنوب كإقليم واحد، وحلت الحكومة الإقليمية. وبينما عثر الاستوائيون عن جهتهم بالوضع الجديد شعرت القيادات المنتسبة إلى قبائل الدينكا والنوير والشلك المبعدة بأنها أميت وخذعت. وأصبح شبح الحرب الأهلية يحيم على الجنوب مرة أخرى، لكن هذه المرة كانت القبائل النيلية هي المرشحة لتلعب الدور الرئيسي في الصراع. فقد كانت تواجه مناطقها ومواردها الطبيعية هذه المرة التهديد المباشر من زحف "مؤسسة الجلالة" عليها. وبذلك شهد العام نفسه، الذي أعاد فيه الجنرال نميري تقسيم الجنوب، تمردات عديدة أكرها أهمية التمرد الذي

قامت به الكتيبة 105 المتمركزة في معسكر (حامية) مدينة بور في منتصف مايو (آيار) 1983 والتي صارت، فيما بعد، نواة لجيش تحرير شعوب السودان بقيادة العقيد جون قروق.²⁰

اتفاقية كوكادام

بعد إسقاط نظام الجنرال نميري في انتفاضة أبريل (نيسان) 1985، اتبعت مرة أخرى الفرصة للبحث عن فرص السلام في السودان وعلى كل المستويات الرسمية والشعبية. وقد كانت أهم مبادرة على المستوى الشعبي في تلك الفترة هي لقاء مندوبي "التجمع الوطني لإنقاذ الوطن" ممثلة للقوى السياسية الراديكالية التي قادت الانتفاضة الشعبية، بممثلين لحركة تحرير شعوب السودان في 24 مارس (آذار) 1986 بمدينة كوكادام بإثيوبيا. وتوصل الطرفان لمشروع اتفاقية تمهد لخلق مناخ ملائم تضمن إقامة مؤتمر قومي دستوري بعد 3 أشهر. وقد كان إطارها العام هو التزام القوى السياسية والحكومية بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس "مشكلة الجنوب" وحدها؛ على أن تترافق معها إجراءات رفع حالة الطوارئ وإلغاء قوانين "الشريعة الإسلامية" الصادرة في سبتمبر (أيلول) 1983، والقوانين المقيدة للحريات والعودة إلى دستور العام 1956 المعدل 1964 كإطار دستوري مع إلغاء المعاهدات مع ليبيا ومصر والماسة بسيادة السودان. وقد أبدى كل من حزبي الأمة القومي والشبيوعي وقها اتفاقية كوكادام بينما رفضها الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية.

ولعل ما يميز إعلان كوكادام، والذي كان ميثاق (اتفاضة إبريل (نيسان) 1985 ضد حكم الجنرال نميري مرجعيته الأساسية إنه كان نقطة فاصلة في طريق البحث عن السلام والوفاق الوطني بإحتوائه لأول مرة على خطوات محددة للوصول إلى طاولة المفاوضات. ولكن كان، أيضا، تميزا بإضاقته ولأول مرة في تاريخ حقبة الحرب الأهلية السودانية لمسألة الموارد الطبيعية إلى أجندة المؤتمر القومي الدستوري. وبذلك أدى إلى أن تبرز هذه المسألة الحيوية لأول مرة كقطعة مرجعية على ساحة العمل من أجل السلام في السودان.

لكن تسارعت الأحداث وتحتل حزب الأمة ورئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي سرماً عن اتفاقية كوكادام بعد أن تمكن من النجاح في أبريل (نيسان) 1986 من إنشاء تحالف على النمط المهدي القديم بين الجلابة وقبائل البقارة بغرب السودان، وحصل على كيانات كبيرة من الأسلحة من ليبيا والعراق. وشرع الصادق المهدي في مواصلة الحرب بضراوة مستعينا، هذه المرة، بمليشيات المراحل الذين "يقوق ولاؤهم له احكامهم لسلطة القانون وللدولة".²¹

وبنهاية العام 1988 كان الحزب الاتحادي الديمقراطي قد بلغ درجة عالية من الانزعاج من نوايا الصادق المهدي واختلال ميزان القوى السياسي لصالحه فتفاوض مع "حركة تحرير شعوب السودان" حول "اتفاقية السلام السودانية" في 16 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988.²² واتفق الطرفان من حيث المبدأ على تجسيد قوانين الشريعة الإسلامية وعقد مؤتمر قومي دستوري، وتنفيذ وقف لإطلاق النار والغاء حالة الطوارئ التي فرضها الصادق المهدي العام 1987. وقد تجلّى التأيد الكبير لهذه الاتفاقية في الإستقبال الشعبي الحافل الذي لقيه زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني في مطار الخرطوم عند عودته من اديس ابابا. وفي مواجهة التأيد الشعبي الكبير لاتفاقية نوفمبر (تشرين الثاني) والادانة الضمنية لى موقف الصادق المهدي في مواصلة خيار التصعيد العسكري ومواصلة الحرب.

عند الصادق المهدي بالاحتماء على الجبهة الإسلامية لكسب تأييدها مشكلاً حكومة تحالف جديدة أبعد عنها الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد كانت الملاحظة الجديرة بالإهتمام بأن طوال فترة التعددية الثالثة (1985-1989) لم تكن هناك مفاوضات مع "الحكومة" بشكل رسمي، بل كانت المفاوضات تتم بين "الحركة" مع كل حزب سياسي على حدة. هذا إلى جانب أن قيادة الجيش كانت قد اقتضت بعدم جدوي الحرب، وفي فبراير (شباط) 1989 وجه الجيش، مدفوعاً بضغف الإرادة السياسية للحكومة، انذاراً إلى الصادق المهدي فعواه أنه إذا لم يتحقق تقدم نحو السلام، ولم يتم حل المليشيات القبلية والحزبية خلال اسبوع فإن الجيش سيتدخل.

أذعن الصادق المهدي أخيراً لمطالب قيادة الجيش المدعومة بسند جماهيري كبير، فخرجت الجبهة الإسلامية من الحكومة وعاد الاتحادي الديمقراطي لها، واستؤنفت المفاوضات مرة أخرى مع "الحركة"، وتوصل الطرفان، من دون إبطاء، إلى اتفاق بوقف إطلاق النار. وعاد برنامج "شرمان الحياة"، التابع للأمم المتحدة، عملياته لإغاثة المتأثرين بالجماعة. ووافقت الجمعية التأسيسية على تجسيد القوانين الإسلامية، وحدد يوم 18 سبتمبر (أيلول) 1989 موعداً لاحتفاء المؤتمر القومي الدستوري، وكان يتوقع أن يلتقي رئيس الوزراء الصادق المهدي والعقيد جون قروق في اديس ابابا في 4 يوليو (تموز) 1989.

لم يتحقق الاجتماع بين الصادق المهدي وقروق أبداً، ففي 30 يونيو (حزيران) 1989، وبوقت دقيق، وقع الانقلاب الذي قذته "الجبهة القومية الإسلامية" مما أجبر مواصلة العملية السلمية. وبدعاوى الجهاد دشنت مرحلة جديدة من الرعب في الشمال كما تصاعدت حملات الإرهاب في الجنوب.²³ وصعد النظام الجديد الحرب في الجنوب إلى مراحل جديدة من الوحشية مستنداً إلى دعم الحركات الإسلامية وبعض الاقليات العربية. وقد صارت إيران، بالتحديد، بجانب ليبيا والعراق مصدراً لدعم عسكري

لم يختلف واقع الحال منذ الإستقلال، فقد استمرت المواجه والسياسات قسما التي استهدفت دعم مواقع الفئات المستفيدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية. ولأن كان هذا الأمر يبدو غربيا ومدهشا إلا أن واقع الأحداث الآن يؤكد ذلك. لقد كانت الجبهة الإسلامية، قصيرة النظر ومحدودة التفكير على المستوى الاستراتيجي في طرحها لحل "مشكلة الجنوب"؛ إذ تصورت حلانهايا للمأزق التاريخي عن طريق برنامج مكثف للأسلحة والتعريب. وهى تسعى من دون كل تنفيذ برنامجها في الإسراع باستغلال موارد الجنوب تحت غطاء تكتيكات الموافقة على "حق تقرير المصير" مع القوى السياسية الجنوبية وتؤكد فيها أهمية الإتحاد للدفاع عن "المشروع الحضاري الإسلامي" مع القوى السياسية الشمالية. أما حزبا الأمة والائتادي الديمقراطي فانهما يعتبران الجنوب اسنادا طبيعيا لقاعدتهم الاقتصادية واحتياطهم من الموارد الطبيعية، وقد يفضلان عليا، على المدين المتوسط والطويل، استمرار ويلات الحرب على الاستجابة الفورية لتنفيذ إرادة القوى السياسية الجنوبية بتقرير المصير والإفصال عن السودان.

الأسباب

هناك قليل من الحروب أعلنت فيها الأطراف المتصارعة دوافعها واسبابها الحقيقية. بل العكس هو الصحيح، فمعظم الحروب تخوضها أطرافها تحت ألبية وشعارات قديمة استنادا إلى أرث نزاعات سابقة. ولأن مسببات هذه النزاعات السابقة لا تخفي حالا وإنما يطعم شديد فانها تحجب عن الحارين البواسل مجرد امكانية الشك في انهم ربما يناقون لأسباب ماعادت قائمة أو لا مصداقية لها أوحى انها، في بعض الاحيان، ضد مصالحهم. وهذا القول يطبق جزئيا على الحرب التي تجري الآن في السودان. على الرغم من ان السبب الاساسي للنزاع الآن يتركز - في تقديرنا - حول السيطرة على الموارد الطبيعية، فان معظم المقاتلين من الجانبين ظلوا وما زالوا مقتنعين بأن حرهم تدور حول قضايا ترتبط بأصولهم العرقية وهويتهم الثقافية وقناعاتهم الدينية. وسنحاول في مايلي شرح أسس هذا التحول الذي طرأ على طبيعة النزاع وذلك من خلال عرض ومناقشة عناصره الأساسية.

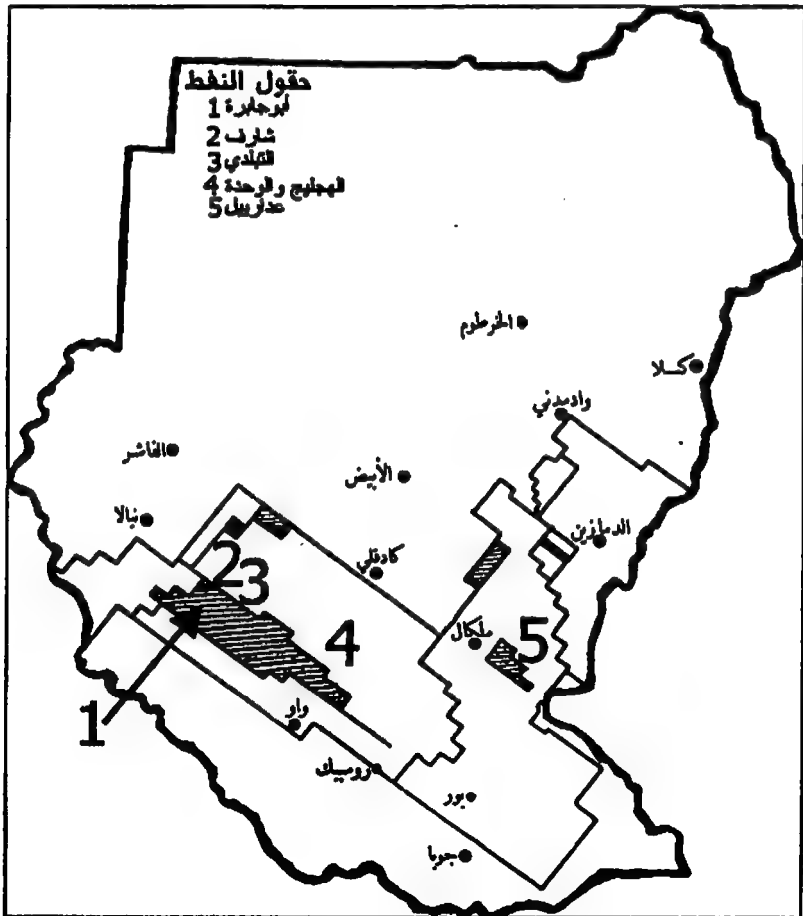
الثالث المحرم

النفط

ظهرت بوادر اكتشافاته في عدد من الإعلانات الأولية عن حقول مناطق الجلد (جنوب كردفان) ومنطقة باتيو (أعالي النيل) في العام 1979، وفي ابريل (تيسان) 1981، أعلنت شركة شيفرون الأمريكية انها

اكتشفت وجوده بكميات تجارية في حقل الوحدة بالقطاع الجنوبي الغربي لمناطق استكشافها (شكل 16). وقدّر حجم احتياطي النفط، الذي يمكن استخراجه من حقل كايكانق وحقل الوحدة وحقل المجلج المجاور له، رسميًا، بنحو ملياري برميل، يمكن ان يعود على البلاد بنحو 50 مليار دولار، أو ينطلي احتياجات الطاقة المتوقعة لعقدين من الزمان (شكل 17).

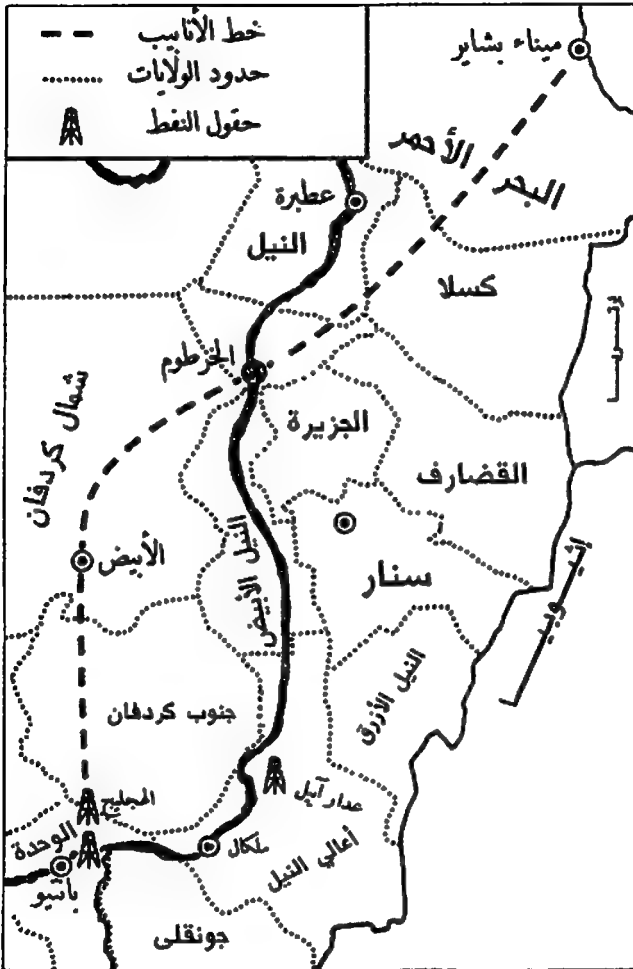
شكل (16): مناطق امتياز البحث عن النفط.



Map of the Hama region in Syria, showing the Orontes River and various towns. The map includes labels for towns like Hama, Latakia, and Tartus, and features like the Orontes River and the Hama Dam. A scale bar at the bottom indicates distances in kilometers.



شكل (18): خط أنابيب النفط.



وكان قد سبق ذلك تقديم الدكتور حسن الترابي (النائب العام وقتها) بمخاض إلى مجلس الشعب (البرلمان) يطلب إضافة منطقة باتيو الفنية بالنفط إلى الشمال بإلحاقها بإقليم كردفان؛ ولكن أجبرت المعارضة الشعبية الجنوبية الجنرال فكري على سحب مشروع القرار؛ ولكن ما حدث كان كافياً لإثارة الشكوك

⑤ خسائر السودان من توقف عمليات استخراج النفط بسبب الحرب بلغت أكثر من 6 مليارات دولار خلال الفترة 1986-1992. متوسط تكلفة استيراد البلاد النفطية تقدر بحوالي 350 مليون دولار سنوياً. ⑥ حصلت شركة شيفرون في مطلع العام 1992 على تصريح من الحكومة الأمريكية لمن 1.3 مليار دولار، بعد أن أعلنت أن استثماراتها في السودان كانت خاسرة. وتمازلت عن استثماراتها في ونيو (حزيران) 1992 لشركة سودانية (كونكروب) يمتلكها محمد جبار الله، عضو بارز في الجبهة القومية الإسلامية، بـ 19 مليون دولار. كانت الشركة مجرد واجهة استخدمت لاختراق شيفرون من السودان وتسليم كامل مقاديرها لشركة كندية يمتلكها رجل أعمال باكستاني مرتبط بالجبهة الإسلامية.

⑦ في فبراير (شباط) 1993 تأسست "الشركة الوطنية للبترو"، تحت سيطرة بنك فيصل الإسلامي، ملك الشلال الإسلامي، البنك السعودي الإسلامي، ملك القاصم الإسلامي، شركة الرواسي، شركة فوكس هول، الأمين الشنقيطي، مصطفی، النور زروق، الطيب النور، عبد الله عبد الباسط، الأمين الشنقيطي، محمد جبار الله، علي كرتي، عثمان خالد ماضي، محبوب عروبة، محمد وصف محمد... الخ وعدد إضافي من قيادات الجبهة القومية الإسلامية.

⑧ قامت الحكومة السودانية بإجراء اتفاقيات تعاون في مشروعات قطعية مشتركة (كشفاً وإنتاجاً وبتلاً وتكريراً) مع كل من جنوب أفريقيا في فبراير (شباط) 1992، إيران في يوليو (تموز) 1992، وال عراق في يوليو (تموز) 1995، ومصر في أغسطس (آب) 1999.

⑨ اشترت "شركة النيل الكبرى للبترو" في ديسمبر (كانون الأول) 1996 العمل، وهي كونسورتيوم (اتحاد مالي) لجموعة شركات تضم شركة الصين الوطنية للنفط (40٪) والشركة المصرية الوطنية للنفط (30٪) وشركة تلسان الكندية (25٪) وحكومة السودان (5٪). ⑩ تبلغ مساحة منطقة الأنياس 170 ألف كيلومتر (تبادل تقريباً مساحة سودانية)، ويستخرج النفط من 6 حقول في هجليج والوحدة وكابكاق. يبلغ إنتاجها نحو 170 ألف برميل يومياً وترفع معظم العام 2001 إلى 1/4 مليون برميل ويرفع خلال سنتين إلى 450 ألفاً. وقدرة احتياطي السودان من النفط أكثر من مليار برميل وفق الأرقام الرسمية، أي ما يعادل 50 مليار دولار تقريباً. ⑪ غرق باستكشاف حقول حدارويل بأعلى النيل شركة الخليج للبترو، وهي شركة تم تأسيسها في أغسطس (آب) 1995 بين شركة قطرية (60٪) وكونكروب (20٪) وشركة البترول الوطنية (20٪). خدر الاحتياطي الكلي للمنطقة بحوالي 200 مليون برميل، أي ما يعادل 4 مليار دولار.

⑫ وقع عقد تنفيذ مشروع خط الأنابيب النفط من حقول هجليج في أعالي النيل إلى ميناء شابر على البحر الأحمر، الذي يضم مستودعات سعة 2% مليون برميل، في فبراير (شباط) 1998 وأكمل العمل فيه عام (كانون الثاني) 1999. منبر أضيف حقلات المشروع أنبياً وتبلغ سعة التخزينية أكثر من مليون برميل. ⑬ دشنت أول ماخرة عمل 600 ألف برميل من خام النفط اشتراكاً شركة شل العالمية منجبه إلى سفن نفط في 30 أغسطس (آب) 1999. وبذلك لم يعد السودان مجرد دولة زراعية ولكنه أصبح كلال دولة منتجة ومصدرة للنفط. وحدثت عاصمتها تصدروه بالفعل زيادة بنسبة 20٪ في واردات الحكومة.

⑭ تمخضت الشركات الأجنبية العاملة في السودان لاتفاقيات حادة من قبل أمريكا وبلدة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي. كما لفتت الحكومة الكندية إلى احتمال فرض عقوبات عليها لأن مزاعم ذكرت أن الحكومة السودانية تستخدم عوائد النفط لنرض التسليم.

[ملف النفط، وحدة الترتيب، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]

حول أطماع الشمال في سلب الجنوب من التحكم في موارده. ²⁵ وأرجئت الخطط الأصلية البدء في تكرير النفط عملياً في سبتمبر (أيلول) 1981، وبدلاً من ذلك شجعت شيفرون حكومة نميري لبناء مصفاة للنفط في مدينة كوستي بأواسط السودان ومحطة نهائية للتصدير في ميناء بورتسودان، تصلها بمجرى النفط أنابيب يبلغ طولها 1610 كيلومترات (شكل 18).

وقد أثارت هذه الأحداث مرة أخرى إلى الأذهان التجاهل المتعمد والمماطلة التي مارستها حكومة الجنرال نميري تجاه عودة مطلقتي حفرة النحاس الفنية بمعدن النحاس ومنطقة كافيكيجي الفنية باليورانيوم من ولاية جنوب دارفور إلى إدارة بحر الغزال (الجنوب) كما كانت سابقاً قبل الإستقلال الشيء الذي تم الإنفاق عليه خلال مباحثات إنفاقية أديس أبابا العام 1972. ²⁶ وجاء التعديل المفاجئ للخطط الأصلية لإنتاج النفط ليبتبه أهل الجنوب - مرة أخرى - بوجود نوايا خفية للجنرال نميري ومؤيديه من مؤسسة الجلالة وراء هذا التغيير. وكانت أول أهداف "جيش تحرير شعوب السودان" هو الهجوم على مواقع عمل شركة شيفرون الأمريكية في حقول البحث عن النفط بالقرب من ملوط في 28 يناير (كانون الثاني) ثم الهجوم على رئاسة الشركة في منطقة ريكوتا بالقرب من باتو (ولاية الرعدة) بجبرين الشركة على إيقاف عملها نهائياً في التقيب عن النفط في جنوب البلاد في فبراير (شباط) 1984. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى الرغم من ضغوط نظام الجنرال نميري وكل الحكومات التي أعقبته فإن العمليات التي تتعلق باستخراج النفط في جنوب غرب السودان قد توقفت عملياً لمدة تزيد عن 10 سنوات، إلى أن أسقطت بواسطة الحكومة الحالية (شكل 19).

المياه

منذ بداية القرن العشرين، ظلت فكرة حفر قناة تجذب مياه منطقة السدود في جوتيلى، إلى النيل الأبيض، موضوعاً للحوار في اوساط المهتمين بالنسبة والمهتمين بالبيئة. وقد جعلت الرغبة في الحصول على مياه إضافية لجري النيل، مع إستغلال المساحات الكبيرة من الأراضي الخصبة التي تقطعها المياه جعلت من مشروع قناة جوتيلى أكثر مشاريع المياه ترضاً للبحث والتحصيل في العالم. ²⁷ لكن الذي ظل غائباً على الدوام هو عمل تقييم جذبي لمدى تأثير المشروع المباشر على السكان المحليين الباق عددهم نحو 1,700,000 (مليون وسبعمائة ألف) نسمة من قبائل الدينكا والنوير والشلك وبصورة غير مباشرة على قبائل المورلي والباريا والاوراك، ومعرفة الآثار، المباشر أو غير المباشر، للمشروع واستكشاف موقفهم منه ومدى انعكاسه على حياتهم وحيواناتهم. ²⁸

في العام 1974 تم توقيع إتفاقية خاصة بين الحكومتين المصرية والسودانية لتنفيذ المشروع (شكل 20).

وبدأ العمل الفعلي في المرحلة الأولى للمشروع بحفر القناة العام 1978، وكان العمل في المشروع مشتركاً بين السودانيين والمصريين بالتعاون مع مجموعة شركات سي سي أي Compagnie de Constructions International الفرنسية. وفي العام 1984 أجبر منفذو المشروع على وقف العمل الذي كان يهدف إلى توفير نحو 4 آلاف متر مكعب من المياه التي تضيع سنوياً نتيجة للتبخّر، بعد أن أكملوا خلال 6 سنوات حفر 260 كيلومتراً من المساحة الكلية المقترحة التي تبلغ 360 كيلومتراً، وذلك في أعقاب عدد من الهجمات التي شنتها "جيش تحرير شعوب السودان" على مواقع العمل.

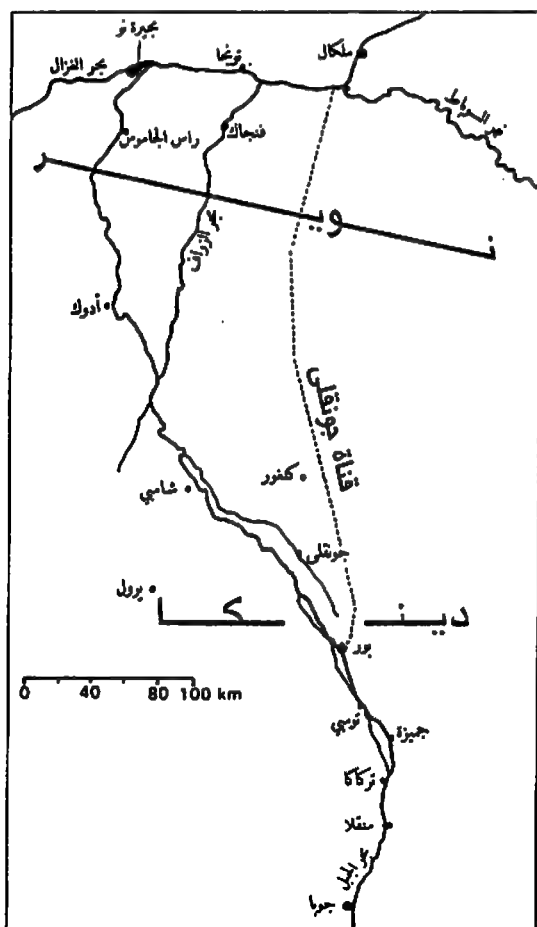
كانت الحكومة المصرية ترغب بشدة في توفير مياه إضافية لها، معبرة عن ذلك بمشاركة في تحمل $\frac{1}{2}$ التكلفة في تنفيذ حفر قناة جوقلى، وذلك بهدف تأمين أمنها الغذائي لسكانها المتزايدين عدداً. ولم يكن السودان يواجه الاحتياج الملح نفسه للحصول على الماء التي واجهته مصر. لكن، ومنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وبعد التوسع الهائل في الزراعة الآلية صار الماء هو العنصر الذي يحد من توسع الزراعة في عدة أجزاء من شمال السودان، وبالتحديد توسع المشاريع المروية التي تحتاج إلى مياه كثيرة. وعلى الرغم من ذلك وبدعم مالي من الحكومة الهولندية قامت شركة أيلاكو (Ilaco) الاستشارية في العام 1972 بدراسات جردوى إقتصادية في حزام مساحته مقدارها 7 ملايين هكتار (حوالي $16\frac{1}{2}$ مليون فدان) لإقامة مشاريع للزراعة الآلية حول قناة جوقلى بعد تجفيف السهول الفيضية الخصبة.²⁹ وهي مساحة تساوي تقريباً مجموع مشاريع الزراعة المطرية في كل شمال السودان.

تخوف سكان منطقة جوقلى الذين يتحدرون أساساً من قبائل الدينكا والنوير البالغ عددهم 450 ألف نسمة، والمتأثرين مباشرة بالقناة، من حدوث تغييرات كبيرة في البيئة تؤثر على طرق حياتهم القائمة على الهجرة، خلال موسم الجفاف، إلى مراعي منطقة السدود (Toic) حيث يجردون الأسماك ويحسّنون من مستوى ألبان أبقارهم. كذلك تخوف سكان المنطقة من قدوم غزراء ليقبوا بينهم، واحتمال وقوع نزاعات معهم. ونتيجة لكل هذا تجمّعت مظاهرات طلابية في مدينة جوبا في أكتوبر (تشرين الأول) 1974 أشعلتها شائعات ترددت بأن مليونين من المزارعين المصريين سيوطون في منطقة القناة، وإن مشروع القناة ما هو إلا مجرد مؤامرة من الحكومة الشمالية بالتزامن مع مصر يقصد منها تغيير الخريطة السكانية للجنوب. كما كانت التظاهرات فرصة، أيضاً، لبعض سياسي الجنوب للضغط وتصفية الحسابات مع حكومة أبيل أيلر الإثيوبية التي كانت محل اتهام بالضعف والتخاذل والتآمر والتجسس للشمال بموافقتها على حفر القناة، وتفرطها في حقوق جنوب السودان بتنازلاتها المتكررة للسلطة المركزية في الخرطوم.³⁰

لقد كانت الحرب الأهلية الأولى عائقاً أمام الاستمرار في إجراء أي أبحاث كافية عن آثار شق القناة على

البيئة والمجتمع المحلي منذ العام 1955. ولم تستأف شكل جدي إلا مؤخرًا في العام 1976. وواجهت صعوبات وعواقب سياسية ومالية بعد ذلك. لعل أكثرها حساسية هو توقيع ميثاق التكامل في العام 1982 بين مصر والسودان وما سمح به لمواطني البلدين من حرية التنقل وتملك الأراضي وتواجهه من اتفاقيات عسكرية. لكل ذلك فقد ساد إحساس بعدم الثقة لدى الجنوبيين بالمشروع وكان له ما يترده،

شكل (20): قناة جوتيلى.



فالجنتيون رأوا ان الشمال ومصر سيستيدان بينما سوف تتغير حياتهم نحو الاسوأ. وان تخفيف منطقة السدود سيقال من الثروة السكبية ويدفع بها نحو الشمال، وكذلك سيقال البحر ويؤدي إلى تثير المناخ وسيساعد على القضاء على الغطاء النباتي، ويضعف من وجود الحيوانات البرية التي يصطادونها للغذاء، وسيجعل المنطقة تحت رحمة توسع الزراعة الآلية التي يسيطر عليها الجلالة والزاحفة نحوها من جهة الشمال (انظر شكل 13، ص 125)؛ كما سيسمح أيضاً للجيش بتحريك آلياته وقواته العسكرية إلى الجنوب بسهولة وسر. وهكذا، فإن "الحفار" المختص الضخم لحفر المشروع، والذي يُعدّ الأضخم من نوعه في العالم، غدا من أول الأهداف العسكرية لمقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" وتم نسفه في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 1983 مما أثار كدر الحكومتين السودانية والمصرية، وما أجبر الشركة الفرنسية على توقيف عملياتها تماماً في فبراير (شباط) 1984 والرحيل عن السودان.³¹

الأراضي

ان سهول السافانا الخصبة، التي تميز بأشجار السنط والحشائش الطويلة، هي الأرض الموعودة بأن تكون "سلة الغذاء"، فنسب اطوارها شبه ثابت كما انه يحملها مناسبة لانتاج الذرة والدخن والذرة الشامي والبقول السوداني والقطن (انظر شكل 10، ص 114).

جدول (6): أقاليم جنوب السودان.

الأقاليم	الولايات (العاصمة)	السكان / لكل الجنوب	المساحة كلم / لكل الجنوب	تبادل مساحة دولة
أعالي النيل	أعالي النيل (ملكا)، جوتقلي (ور)، الوحدة (باتير)	1,343,691 [%30]	236,180 [%36]	غانا
بحر الغزال	شمال (أوبل)، غرب (راو)، وأراب (أوراب)، البحيرات (روبيك)	1,708,901 [%38]	213,751 [%33]	ضعف إرتريا
الإستوائي	شرق (كيتا)، غرب (إسيي)، بحر النيل (جوبا)	1,465,059 [%32]	198,120 [%31]	السنغال
الجملة	10 ولايات	4,517,651	648,051	افغانستان

ان التوسع المائل في الزراعة الآلية، في جميع الاتجاهات، يحتاج إلى أرض جديدة باستمرار. لقد امتدّت الزراعة الآلية إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور وإلى الأجزاء الشمالية من ولايات جنوب السودان.

وبعد ان انهك ملاك مشاريع الزراعة الآلية مساحات كبيرة من الاراضي في الشمال اندفعوا، دون رحمة، جنوباً لاستغلال اراض تعيش فيها القبائل النيلية ذات الاقتصاد المعروف باعتداده الرئيسي على رعي الابقار (جدول 6). وبسبب علم السكان المحليين بما حدث لتبائل النوبا، في جنوب كردفان (انظر الفصل الرابع)، من ضيق وارهاب وتفرق وتهجير نتيجة لتوسع الزراعة الآلية، فاتهم قابلو هذا الغزو بالمداء والتصدّي. رداً على ذلك توخّه شباب قبائل جبال النوبا للالتحاق بصنوف "جيش تحرير شعوب السودان" بأعداد كبيرة، وقاموا بمهاجمة وحرق عدد كبير من مشاريع الزراعة الآلية؛ واقتجر عداءً مماثل عند أهالي الاتسنا، جنوب محافظة النيل الأزرق؛ وفي شمال ولايات أعالي النيل وبحر الغزال هاجم مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" قوات الحكومة واجبروا أعمال الزراعة الآلية على التوقف.

"حركة تحرير شعوب السودان"

أعلنت الحركة، على خلاف حركة الإثيوبيا الأولى، انها لا تحارب من أجل استقلال الجنوب، بل ان هدفها الاساسي هو اقامة سودان إشترأكي موحد ديمقراطي علماني.³² واعتبر جيش تحرير شعوب السودان (الجناح العسكري) نفسه جزءاً لا يتجزأ من صراع كل المجموعات المهتمة في السودان بما في ذلك قبائل النوبا والفور والاتسنا. ولقد دعا الدكتور جون فرقة مراراً لعقد مؤتمر قومي دستوري للاتفاق حول دستور علماني-ديمقراطي يستظل به القطر كله. لكن، ظل هناك، على الدوام، تساؤل عما إذا كان جيش "الحركة" سيظل قادراً على الالتزام بهذا الموقف في وجه معوقات عملية وحواجز نفسية هائلة من بينها ان معظم قواته قتال بدوافع عرقية-ثقافية.

كان دعم الحكومة الإثيوبية - وقتها - عاملاً حاسماً بالنسبة لحركة تحرير شعوب السودان خلال الفترة الاولى من عمرها (1983-1991). ولأن إثيوبيا كانت لها مشاكلها الخاصة مع حركاتها الداخلية الداعية للاستقلال فانه لم يكن متوقفاً ان تشجع الحركة السودانية الوليدة في أي مسعى لإعادة ترسيم الحدود الدولية. وبالفعل، منذ سقوط السكر - الديرك - في إثيوبيا في مايو (آيار) 1991 استطاع الإثريون إعادة ترسيم الحدود الدولية. وكان انهيار الديرك، أيضاً، ذا أثر كبير على مسار الأحداث في جنوب السودان (وشماله) حيث ارتبطت معه "الحركة" بشبكة واسعة من العلاقات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية.³³

ولكن مسار الأحداث وتفاعلاتها، على المستويين الوطني والاقليمي، لم تحفظ للحركة وحدتها العسكرية. ووصل النزاع الداخلي في جناحها العسكري إلى اقصاه في أغسطس (آب) 1991؛ إذ دعت (مجموعة الناصر) التي انقسمت عنها إلى اسقاط العقيد جون فرقة من القيادة وفصل جنوب السودان، منخلين عن

كل طموح ببناء دولة سودانية موحدة وعلمانية. ومع أن (مجموعة الفاصر) لم تستطع خلع قرق إلا أنها أحبت فكرة أن يكون لتقرير المصير الأولوية على الوحدة، وعبروا عن اتجاه الرأي العام الجنوبي القائل بأن الخلاف بين نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في الخرطوم وأحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي المعارضة لا يعدو أن يكون محدوداً وثأوتياً لا يتعدى في جوهره غير الثاني والتدرج في تنفيذ السياسات نفسها (مسألة توقيت)، وإن كل الشماليين لا يركن إلى الثقة بهم.

من جهة أخرى، لم تقتنع مجموعات واسعة من الجنوبيين بعد بأن الخطوات التي تقوم به حكومة الخرطوم لتنفيذ الحكم الاتحادي (الفيدرالي) كافية. فجوهر الإطمئنان إليه يتوقف على حصيلته تنفيذ ما يتعلق به من تفاصيل توزيع السلطة والثروة ونوعيتها؛ في وقت مازال المركز (خلال سلطات رئيس الجمهورية الواسعة) هو المنحكم الوحيد في اختيار الولاة والجهاز التنفيذي في الولايات ورسم السياسات. بل يمتد قوته إلى السلطات التشريعية والتعليمية والثقافية وتوزيع الموارد والثروة... الخ. وحتى المجموعات التي ارتضت بالعمل داخل الأطر التي حددتها الحكومة وقبلت بما وفرت لها من وظائف وغنائم بعد توقيع الميثاق السياسي في أبريل (نيسان) 1996 بين الحكومة و"حركة استقلال جنوب السودان" بقيادة الدكتور مشار والحركة الشعبية (بجر الغزال) برئاسة الجنرال كاريكو كواين بول لا تثق في إستمرايته. ولعل في مسلسل التحالفات والإشقاقات المتكررة والإرتدادات التبادلية بين أطراف هذه الحلول خير دليل على ذلك.³⁴

وخلال السنوات الأخيرة حدثت متغيرات عميقة على الخريطة السياسية والعسكرية للوضع في جنوب السودان. وانداحت وتداخلت وتنافرت دوائر أقليمية ودولية ذات مصالح مباشرة في ترتيب أوضاع المنطقة. وطلعت إلى السطح مرة أخرى دعاوى الانفصال وحق تقرير المصير. واختلطت، مرة أخرى، أوراق الاطماع والمصالح والنفوذ مع المشاعر القومية والوطنية، المتعصبة والمشروعة. فقد تسأل الدكتور غازي صلاح الدين (وزير شؤون رئاسة الجمهورية وقتها ووزير الإعلام الحالي) عن: "من هم أفراد شعب جنوب السودان؟ وهل يشمل ذلك أبناء الجنوب الموحدين في الشمال؟ وما هي الأسس التاريخية التي تملئ علينا إجراء إستفتاء في جنوب السودان؟ وهل كان جنوب السودان دولة منفصلة تشبه المثال الأرترقي؟ لا أعتقد ذلك، وعليه لا نرى بوجود شعب اسمه شعب جنوب السودان".³⁵

وقد أصبح الآن مطروحا، بشكل ملح، التساؤل الآتي: إلى متى يستطيع قرق ومزيدوه الإستمرار في الحفاظ على شعاراتهم التي طرحوها عند الفترة التأسيسية واحتواها البرنامج الأساسي (المنفستو)

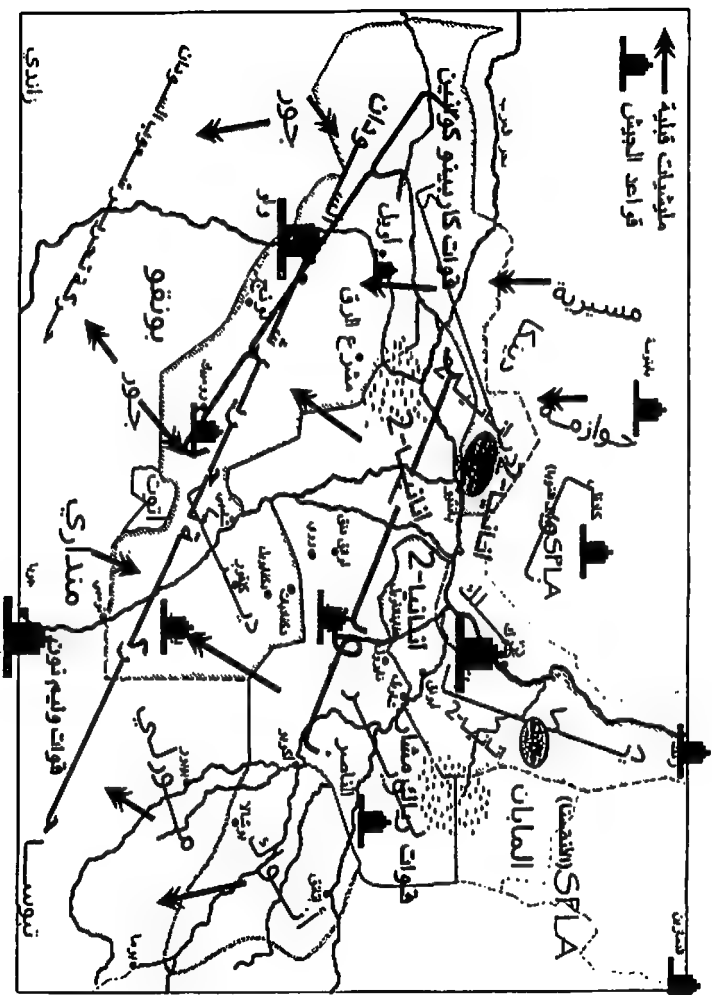
للحركة الصادر في يوليو (تقوّن) 1983³⁶ لكن على منفع الرمال المتحركة للسياسات الجديدة في المنطقة أجبر كل المشاركين، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على إعادة النظر في اساليب عملهم، وبالطبع لم يشذ "جيش تحرير شعوب السودان" عن غيره في هذا المضمار.

الصراع الجنوبي - الجنوبي

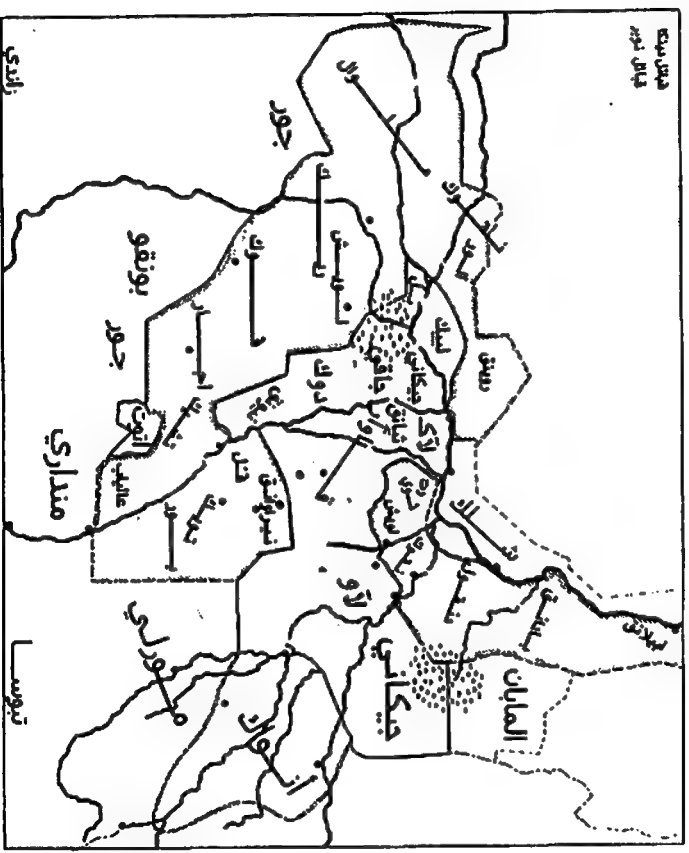
عندما تقبض القوات الحكومية على أسرى حرب من "جيش تحرير شعوب السودان" فانها، في العادة، تقوم باعدامهم، فلم يعرف عن الجيش السوداني طوال تاريخ الحرب الأهلية احتماظه بأسرى حرب أو محاكمتهم (سراً أم علنياً). وتؤكد منظمات مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة راصد أفريقيا (أفريفا) ووترش حقيقة وجود عمليات اعدام خارج نطاق القضاء، يصل عدد ضحاياها الآلاف، خصوصا في مناطق جبال النوبا والجنوب.³⁷ ولقد ارتكبت الانتهاكات ضد السكان المدنيين، ليس فقط من قبل القوات الحكومية وإنما، ايضا، على يد "حركة تحرير شعوب السودان" وبواسطة عدد من مليشيات القبائل (المراحيل) التي تتكون من أفراد ينتمون إلى قبائل "عربية" في غرب السودان كالزريقات والمسيرية الحمر والمسيرية الزرق والحوازمة؛ وهي قبائل ظلت تاريخيا تدخل في مناقشات حول المراعي مع جيرانهم من قبائل الدينكا. ولكن في السابق لم تتطور، أبدا، مثل هذه النزاعات وتوسع لتبلغ مستوى النزاع العنيف والشامل. وكانت التسويات السلمية لهذه الصدامات القبلية تجدد طرفها نحو مجالس التسوية (الاجاويد) بسرعة كافية، عن طريق مؤتمرات الصلح القبلية واستنادا إلى زخيرة من التقاليد الراسخة في فض النزاعات.

وأدى اتساع نطاق الحرب إلى أن كوّنت القبائل الجنوبية الصغيرة، والتي لا يثق بهيمنة الدينكا على جيش "الحركة"، مليشيات تابعة للحكومة. وتنبع خلافات بعض هذه القبائل وحرصها على انشاء مليشيات خاصة بها ومعارضتها للحركة الشعبية من المعاملات القاسية التي تلقاها على أيدي مقاتليها.³⁸ ولقد جاءت ردود الفعل، على هذا النحو، عند قبيلة المنداري بمنطقة تركاكا وعند قبائل التبوسا والأشولي واللاوكا واللاسادي والزاندي في الاجزاء المختلفة من ولايات الاستوائية (شكل 21). وتندش بقايا قوات أنيانيا-2 ومليشيات قبيلة المورلي في أعالي النيل، كما صارت عشائر القرية العنصر الرئيسي في "قوات الدفاع الشعبي" التابعة للحكومة في بحر الفزال. وهكذا فإن نظام الخرطوم يدفع القبائل الجنوبية لبصارع بعضها بعضاً. على الرغم من ان النزاع الشمالي-الجنوبي يفقد تدريجياً طابعه العرقي الذي كان سمة رئيسية له، فإن النزاع السلافي (القبلي) على المستوى الأصفر (الجنوبي - الجنوبي) مازال حياً وفتاكاً ويجد الدعم المتواصل والتاجيع من مؤسسة الجلالة.³⁹

شكل (21): التوزيعات العسكرية الميدانية في ولايات الجنوب.



شكل (22): التوزيعات القبلية في منطقة الصراع حول الموارد في ولايات الجنوب.



ولعل أوضح مثال لذلك هو سعي الحكومة السودانية المتواصل في تركيز مجهوداتها للحلف مع قيادات حركة الأنانيا-2، واستخدام جميع الوسائل لتمين أوامر تحالفاتها بشكل يكاد أن يكون يومي. لقد كان منتصف العقد الثامن من القرن الماضي نقطة تحول حاسمة تمكنت فيها قيادة الجيش مسئلة في الجنرال مصطفى محمود والجنرال مساعد النويري من الإمتصال بقيادة الأنانيا-2 التي كانت تمسك بالقرب من مدينة واط في غرب أعالي النيل (ولاية جوقلي) وتوصلت إلى بنود حلف أصبحت بواسطته هذه الميليشيات تشكل امتدادا للقوات المسلحة باعتبارها "قوات صديقة". ورغم تعرض هذا الإتفاق لامتحانات قاسية إلا أنه مازال فاعلا ومنذ أكتوبر (تشرين الأول) 1984.⁴⁰ فاهمية هذه الميليشيات لا تنفصل عن رغبتها الدفينة في تأمين حصولها على الموارد الجنوبية (النفط والمياه والأرض) وبأقل التكاليف. فالصراعات والصفيات المتواصلة التي دعمتها القيادة العامة للقوات المسلحة كانت تسير في إتجاه تحويلها إلى مليشيا خاصة بقبائل النوير. واستخدامها في المرحلة الأولى كترياق مضاد للوجود الطاعخي لقبائل الدينكا في قوات "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة الدكتور قرق. وهي كانت تهدف إلى تحويل الحرب إلى حرب جنوبية-جنوبية، بحيث تقاوم الفصائل والميليشيات المختلفة بعضها بعضا. وقد ساعد على نجاح خطتها التدريب الواسع والتسلح المتقدم والإستعداد القطري لقبائل النوير واستخدامها تاريخيا لنظام حشد وتعبئة عسكرية مرن ومتقدم.⁴¹ ثم تدرج بعد ذلك ليصبح الحلف منحصرا في بعض عشائر قبائل النوير التي تواجد حول آبار النفط في ولاية الوحدة (انظر شكل 22).

ان الانقسام الذي وقع في صفوف "جيش تحرير شعوب السودان" في سبتمبر (أيلول) 1991 والمذابح البشعة التي أعقبت ينف دليلا آخر على نجاح خطة التناحر الجنوبي-الجنوبي. ومع ان الانقسام تمحور حول سياسات وقيادة الحركة السياسية إلا ان القوة المحركة للنزاع كانت تستند، بدرجة عالية، إلى التوتر القبلي مدعومة بالاتهامات الجهوية لأطرافه (شكل 22). وحينما أعلن الدكتور رباك مشار (النوير) والدكتور لام أكول (من الشلك) اطاحة قائم الحركة الدكتور جون قرق (الدينكا) فإن محاولة إطاحته فشلت؛ لكنها افسحت في الوقت نفسه الطريق لاندلاع سلسلة تراجيدية من الاقتتال القبلي مما أدى إلى تعميق إرث العداوات الموقلة في القدم.⁴²

ان الانقسام في صفوف "حركة تحرير شعوب السودان"، وتبني المنشقين الدعوة لإقامة دولة مستقلة في الجنوب يمثل تبرزا، واسع النطاق، من تبعات الاطروحات السياسية والمرجعية الفكرية للحركة (شكل 23). واعتبروا ان الهدف المعلن لإنشاء دولة سودانية، ديمقراطية وعلمانية موحدة، هدف مثالي (طوباوي) بعيد المنال.

"تمسكت حركة تحرير شعوب السودان بهدف مبدئي هو القتال من

أجل السودان موحد، وحتى تحاشى سوء الفهم وسوء التأويل، يجب أن تقرر وتكرر دون أى لبس أن الوحدة التي تحدث عنها إنما هي وحدة بمواصفات خاصة، إنها لا يمكن أن تكون وحدة من أجل الوحدة، الوحدة السودانية يجب أن تقوم على أسس جديدة ترتكز على حقيقة أنها لا طائفية، السودان الموحد يجب أن يكون سودانياً ديمقراطياً وعلمانياً ومتعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد اللغات ومتعدد الديانات. هذا ما ندعوه السودان الجديد".⁴³

إن تشكل منظومة الاتحاد السوفييتي وصعود الحركات القومية شجعاً دعوة الانفصال وصار الاغراء الذي ظل حاضراً على الدوام في القول "لماذا قتلت ونمت من أجل الشمال الذي لم يعاملنا على قدم المساواة؟" يمرر عن نفسه بشكل أكثر قوة. إن المعارضة الشمالية الممتلئة في "التجمع الوطني الديمقراطي" لم تكن مدخولة في القتال ضد نظام الخرطوم بعد الانقلاب فترة تجاوزت 6 أعوام؛ مع أن مشكلة الاصولية الإسلامية هي، بصورة رئيسية، مشكلة تخص الشمال لا الجنوب (انظر الفصل الخامس). ولقد شكك العديد من القادة الجنوبيين في جدوى القتال بدلاً عن الأحزاب المعارضة في الشمال.⁴⁴ ولأن كانت الحركة بقيادة العقيد جون قرق قد أكدت في اجتماعها الموسع في كينيا (شرق الإثيوبية) في أغسطس (آب) 1991 على تمسكها بأهدافها ومطالبها المعلنة منذ يوليو (تموز) 1983، إلا أنها أصدرت بعد أقل من أسبوعين في سبتمبر (أيلول) 1991 قرارات توريث (شرق الإثيوبية) تطرح فيها بدلاً يشمل على حلين هما الكفيدرالية بين دولتين مستقلتين ذاتي سيادة، أو حق تقرير المصير من خلال إستفتاء على مستقبل العلاقة بين شمال وجنوب البلاد.⁴⁵ ولقد اتجه أخيراً الدكتور جون قرق اتجاهاً واقعياً بطرحه احتمال تكوين دولة كوفيدرالية، إستجابة لمشاعر القوي التي تطالب بالانفصال من خلال دعوته لحق تقرير المصير للجنوب؛ الشيء الذي يدعم من مشروعية السياسة ويحقق له حيزاً أكبر للمناورة، بالسماح له بأن تكون الاحتمالات كلها مفتوحة أمامه. ومن جهة أخرى، إندفعت الحكومة السودانية في استشارة عائلات اتفاقيتها مع القيادات المنشقة عن "الحركة" في تأمين حملتها لإستعادة المبادرة ودحر "المتردين" إلى أقصى الحدود الجنوبية للبلاد.⁴⁶

حواشي وإحالات

1- يمكن مراجعة هذه المقالات (عرب/أفارقة، مسلم/سبحي) في غالبية الدراسات التي تناولت مسألة النزوح والحرب الأهلية في السودان. انظر إستفلا، حاشية 78 وحاشية 81. راجع أيضاً على سبيل المثال

The Secret War in the Sudan: 1955-1972, by E. O'Balance, Faber & Faber, London, UK, 1974.

The Southern Sudan: The problem of national integration, Edited by D. Wai, Frank Cass, London, UK, 1973.

Dynamics of Identification: A basis for national integration in the Sudan, by F. Deng, KUP, Khartoum, Sudan, 1973.

ومن الدراسات باللغة العربية انظر "فصل في حقوق الجنوب السوداني"، الحبيب عبد السلام، بيت المعرفة، الخرطوم، السودان، 1989؛ "حوار الثقافات وقبالة الحوار: مشكلة الهوية في السودان"، الدكتور عبد الرؤوف محمد آدم، دار المحكمة، لندن، المملكة المتحدة، 1999. الجدير بالذكر أن الجنرال البشير في الحوار الذي أجراه مع الوفد الاعلامي السوداني رفض محاولات اظهار حروب الجنوب بأنها من الاسلام والمسيحية مؤكداً انها تعود لأسباب ادارية واستعمارية. انظر "البشير: حروب الجنوب اسبابها ادارية واستعمارية"، [السودان الحديث، 1992/7/28].

2- عن آثار قرار تقسيم الجنوب بواسطة نيري على استقرار الجنوب راجع شهادة الدكتور منصور خالد، افضل الساج، الانقلاب في الجنوب، صفحات 374-384، "السودان والشرق المظلم: قصة الفساد والاستبداد"، إيدام للنشر، مالطا، 1985. انظر أيضاً شهادة أميل أثير في كتابه "جنوب السودان: السادي في قض المواقف واليهود"، بشير محمد سعيد (ترجمة)، ميدلايت، لندن، المملكة المتحدة، 1992. راجع الفصل 14، صفحة 239 حيث ذكر أن الجنرال نيري كان يبحث عن وسائل تلحق سلطات الإقليم الجنوبي فأنجحه نحر الجنوب:

" في العام، 1981 ووجد هناك 4 من السياسيين هم جوزيف لاقو، ولويجي أدوك، وأوليفر أليينو وفيليب أوماق فجعلهم يرقعون على عريضة موجهة إليه، طالبين بتقسيم الجنوب. وكان هؤلاء الرجال قد هزموا في الانتخابات في العام 1980 كما هزم الإرتريون الذين تضامنوا مع هيلاسلاسي في العام 1961. وحدهم بأن التقسيم يؤدي إلى مزيد من الوظائف في الجنوب".

الدهش أن أغلبية من قام ذلك القرار إنضم لاحقاً إلى ركب الجنرال نيري إلى الإطاحة به في العام 1985. وعاد غالبيتهم للتعاون مع الجنرال عمر البشير والجنوب اليوم مقسم إلى 10 ولايات.

3- ولد الدكتور جون قرتق دي سييد العام 1945 ودرس مراحله الأولى في بحر الفزال. غادر الجنوب إلى تنزانيا العام 1964 وسها العام 1965 إلى ولاية أورا بالولايات المتحدة للدراسة الجامعية في مجال الاقتصاد. عاد إلى تنزانيا العام 1969 ليعمل مديداً بجامعة در السلام. إنضم إلى منظمة الاتنيا وتم إستيماها العام 1972 بالجيش السوداني. تم إيفاده للتدريب العسكري بالولايات المتحدة وعاد العام 1975 ليعمل باحثاً في أكاديمية العلوم العسكرية بالخرطوم. وأبنت جد ذلك إلى جامعة ولاية أورا الأمريكية للحصول على الدكتوراه وكان موضوعها عن مشروع قناة جوتقلي وما يرتبط به من مشاريع تنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

- 4- *Identifying, Selection, and Implementing Rural Development Strategies for Socio-Economic Development in the Jonglei Project Area*, PhD Thesis, Iwoa State University, USA, 1981.

وقد كانت دراسته التقنية تحاول البحث عن استراتيجيات التنمية الريفية مطابقة مع رغبة سكان المنطقة والأهداف القومية وتأسيس مبادئ زراعية تهدف نحو تغيير حياة السكان وليس مجرد تحسينها. واقترحت الدراسة خطة تطوير أعمال الري وكيفية ادخال حزمة تقنية مناسبة واشكال جديدة للملكية الأرض وبشروع اعادة توطين السكان في مجتمعات ريفية متكاملة.

عاد جيون قرقى إلى السودان العام 1981، وعمل في قسم التخطيط الزراعي بالقادة العامة للجيش، ثم تانيا لمدير فرع البحوث السكرية وحاضرا متواترا في الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة الخرطوم. خرج في مايو (آيار) 1983 ليعلن بالكتابة 105 برر وصحح منذ يوليو (تموز) 1983 قائدا لحركة تحرير شعوب السودان.

- 4- لمزيد من التفاصيل عن "السياسة الجبرية" التي اتبناها الإستعمار البريطاني في جنوب السودان انظر كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم

Imperialism and Nationalism in the Sudan, Clarendon Press, Oxford, UK, 1969.

وكتاب الدكتور محمد عمر بشير

The Southern Sudan: Background to conflict, CHC, London, UK, 1975.

لم تقدم مسألة الموارد كمصدر من مصادر النزاع (إلا في منتصف الثمانينات. ولم يتعرض لأي باحث للسياة كمصدر من مصادر النزاع على الرغم من أن مشروع فتاة جبرقلي كان قيد الاعتبار منذ العام 1936. كما تجاهل الباحثون دور الموارد الطبيعية الأخرى في تغيير طبيعة النزاع إلى الحد الذي ذكر فيه الدكتور محمد عمر بشير:

"قد سبق أن ساد الاعتقاد بأن الجنوب مليء بالمعادن. وعلى الرغم من أنه لم يثر بعد إلا على كميات قليلة من النحاس والذهب إلا أنه لا يمكن القول بأن من المتوقع وجود كميات هائلة من المعادن سلكا يوجد في وسط وشرق وجنوب أفريقيا مثلا.

انظر ص 15، "مشكلة جنوب السودان"، القاهرة، مصر، 1970.

- 5- رغب الإستعمار في خلق حزام عازل بين الجنوب والشمال منذ وقت مبكر. واستغل في ذلك التباين الجغرافي والعرقي والثقافي والتاريخي. وقد كان جوهر سياسته الفصل العنصري (الأبارتيد) عن طريق تقسيم البلاد إلى مجموعات عرقية تتميز بطابع ذاتية على اساس العادات والتقاليد والأعراف المحلية. وسعت الإدارة الاستعمارية بشكل خاص إلى إبعاد قوة الإسلام والعروبة من الجنوب. وقد ذلك عليا من خلال تأسيس الفرقة السكرية الإستراتيجية العام 1910، يمكن جنودها من الجنوبيين وضابطها من الإنكليز وولاؤها للدين المسيحي. وكان ذلك بترس إبعاد الجنود والضباط ذوي الأصول العربية والديانة الإسلامية من الجنوب، فقد تم ترحيل آخر فرقة عسكرية شمالية من الجنوب في ديسمبر (كانون الأول) 1917. بل كان ويحث باشا قائد القوات الاستعمارية يرى ان "الفرقة الجنوبية تشكل تراثا مضادا لري "انتفاضة عربية" في السودان. وتم في العام 1922 إصدار قانون المناطق المنقطة (المقفلة)، ولكن فشلت عليا في عزل الشمال عن الجنوب أو الجنوب عن الشمال عندما اضطر الإستعمار البريطاني إلى العدول منذ العام 1943 من سياسة الإصطالية لإزدياد الشعور الوطني والوعي القومي. ولتأهات بشكل خاص بعد مؤتمر جوبا العام 1947.

6- قام اقتراح تأسيس فيدوالية بين الجنوب ووغندا على أن حدود السودان الجنوبية لم تأخذ شكلها الحالي إلا في أوائل العام 1914 حينما ضم الجزء الجنوبي من منطقة اللادو إلى ووغندا، بينما استمرت منطقة الباري واللاكوكا جزءاً من السودان حيث كانت الضفة اليسرى للنهر وحتى خط عرض 5 شمالاً تدار من ووغندا بمراكها في غندوكرو ونيغلي. وقد شرعت الإدارة الإستعمارية لفصل الجنوب وضه لاحد بلدان شرق أفريقيا بناءً على مذكرة لجنة ملتر المؤرخة 1920/3/14. وعلق وقتها حاكم المديرية الإستراتيجية على الفكرة قائلاً:

"إنني لا اعتبر فصل جنوب السودان وضه للأقاليم المجاورة سياسة عملية تخدّم مصالح الجنوبيين أنفسهم. إذ أنهم لو تم ذلك سيكتفون سندرات (Cinderella)، يبالغون باهتمام وعطف ربما أقل من ما يستحقون أكثر غربة وضياحا مما هم عليه الآن. وبصرف النظر عن أي رأي أو شعور سبق أن أبديته أو عبرت عنه فيما يتعلق بهذا الموضوع في الماضي، فلا بد لي من التسليم بأن التطورات الأخيرة في السودان وفي شرق أفريقيا قد أقمعتني بأنه ليس من الممكن الآن ضم مدريات السودان الجنوبية إلى البلاد المجاورة جنترها، كما أنه ليس من الممكن فصلها عن الشمال بأي حال من الأحوال".

انظر صفحة 68، كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم "مشكلة جنوب السودان"، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1965.

7- عن تجارة الرقيق والاسترقاق في السودان راجع الفصل الثاني، السودان، حاشية 21. أثرت مسألة الاسترقاق خلال ما قام به الدكتور عشاري محمود ورفيقه الدكتور سليمان بلدم من رصد لمذبة الضمير الشهيرة خلال عهد التدبيرة الثالث (1985-1989) وقد كان معقلاً منذ ذلك الزمان إلى انقلاب يونيو (حزيران) 1989 وظل معقلاً لعامين آخرين وسرع من السفر بعد إطلاق سراحه حتى العام 1997.

وكان خلال فترة مباحثات أبريل العام 1993 قد ذكرت بعض الأنباء أن سعر البند يتراوح بين 10-38 دولاراً. وقد اضطرت الحكومة السودانية بعد ضغوط دولية متزايدة إلى تشكيل لجنة التحقيق في قضية الاسترقاق أو الإغطفات العام 1997 ولكنها لم تنشر تقريرها إلى الآن. هناك عدد من المنظمات مثل "المفوق الأفريقي" التي تؤكد أن الحكومة السودانية ضالعة في جرائم كبيرة ليس من بينها تجارة الرقيق. بينما تدعي منظمة "التضامن المسيحي الدولي" السوسرية ومقرها مدينة زيورخ (سويسرا) قد دفعت ما يقرب من 1 ¼ مليون دولار خلال الفترة 1995-2000 لتحرير (عق) 25053 عبداً تم اختطافه بواسطة مليشيات القبائل العربية بواقع 50 دولاراً للبد الواحد، [الزمان 2000/2/2]. ويتم عدد من المرافقين (يقيم حقن هذا الكتاب) منظمة التضامن المسيحي وديينها الباروتة كوكس بأنها تسعى إلى الإثارة الرخيصة وتكسب من مميم هذه الإدعاءات. وكانت المحدثة باسم صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة (يونيسيف) انتقدت منظمة التضامن المسيحي وقالت:

"لا يمكن بأي شكل تأييد طريقة عمل هذه الجمعية لأن شراء أي إنسان هو تصرف غير مسموح به من حيث المبدأ... إن شراء الأشخاص بشجع هذه التجارة ويزيدها كما يندى تجارة السلاح في الحرب الأهلية... فعصرل التجار على المال الفدي، وعصروا على الدولارات بئذي شراء الأسلحة".

انظر "السودان يدعو اليونسيف التحقيق في تجاوزات الرق في أراضيه"، [الحياة، 1999/2/6]. وكانت اليونسيف قد سلست الحكومة السودانية بعد ذلك أدلة على وجود ممارسات الرق ولكن رفضت الحكومة على لسان أحمد علي النصري، رئيس لجنة التحقيق حول اتهامات الرق والاختفاء.

القصري واستمرار تجارة الرق في السودان. انظر السودان يرفض اتهامات اليونسيف حول استمرار تجارة الرق، [الشرق الأوسط، 1999/3/15]. وكانت قد احتجت الحكومة على بيان اليونسيف بواسطة الدكتور حسن عابدين، وكيل الخارجية (والسفير في برطانيا حاليا) حين ذكر: "ان القوانين السائدة في المجتمع السوداني ترفض اي شكل من اشكال الاسترقاق والعبودية وان الممارسات السلبية الناجمة عن الحرب الأهلية والصراعات القبلية التي تحدث في بعض المناطق لا يمكن تصنيفها بأي شكل من الأشكال كبيع من الرق".

انظر "السودان يبلغ اليونسيف استياءه من بيان المنظمة حول الرق"، [الشرق الأوسط، 3/18/1999]. الجدير بالذكر ان الدستور السوداني الذي اعتمدته الحكومة يحرم بصورة واضحة الاختطاف والمجزع والاعتقال غير المشروع كأفعال إجرامية يعاقب عليها بالسجن. كما ان السودان من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية التي تحرم الرق مثل معاهدة الرق العام 1926، الممدلة بواسطة بروتوكول نييبروك العام 1953؛ والمملكة حول القضاء على الرق وتجارة الرق [ملف الاسترقاق والرق في السودان، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

8- تمرد 1370 جندي من أفراد الفرقة الإسوائية البالغ عددهم 1770 في 1955/8/18. راج ضحية احداث 1955 إغتيال 261 من المدنيين الشالين قتلهم المبردون، و75 جنوبيا على أيدي قوات الحكومة.

9- عن فرس التاميش السلي انظر حاشية 1. وراجع كتاب الدكتور فرانسيس دينج *War of Visions: Conflict of identities in the Sudan*, by F. Deng, BI, Washington DC, USA, 1995.

من الناحية السلبية تبلورت في مايو (آيار) 1994 مبادرة محددة تتعلق بمستقبل التعايش في السودان قدسها دول "الإفاد". قد لحقت ورقة المبادرة كل المحاولات السابقة لحل النزاع السوداني في خيارين، هما خيار الاتصال وخيار الوحدة. حددت المبادرة لكل خيار مسالكه مع الأمل في ان يكون خيار الوحدة هو الأسهل. بلورت المبادرة الخطوات التالية لتحقيقه:

* الضاعة بالتزام المساواة بين السوفاتين في كل شيء على أساس المرافطة.

* الالتزام بالديمقراطية التعددية سبيلاً للحكم وفصل الدين عن السياسة وتأكيد استقلال القضاء.

* تقاسم السلطة والثروة في عدالة تامة.

وذكرت المبادرة ان تحقيق ذلك سيؤدي إلى استثمار خيار وحدة البلاد وثباتها. وفيما يتعلق بخيار الانفصال فقد أكدت ما يلي:

* تأييد حق تقرير المصير لأهل الجنوب إلى المستوى الذي يمكن ان يورد إلى فصل الجنوب وتأسيس دولة مستقلة (تتوزع أوترا).

* اجتياز فترة انتالية وصولاً إلى هذه الغاية على نحو سلمي.

10- توصلت الحكومة الإستمارة إلى تطبيق نظام الأمانة الأهلية في الشمال قط لان الجنوبيين في تدبرها لم يصلوا بعد لمستوى حكم أنفسهم ذاتياً. ولعل في عدم إسباب الأمن لهم في الجنوب حتى العام 1930 سبباً آخر. فأنشأت نظاماً خاصاً للجنوب سمي بنظام "محكم زعماء العشائر" للفصل في بعض القضايا الصغيرة. انظر تقرير منظمة راسد أفريقيا

Denying the Honour of Living: Sudan a human rights disaster, Africa Watch, London, UK, 1990.

11- عن خطوات إلغاء العزلة وراجع حاشية 6.

12- انظر حاشية 11.

13- عقدت الحكومة الانتالية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964 مؤتمر المائدة المستديرة الذي انبثقت عنه لجنة 12 لمواصلة البحث عن انسب نظام لحكم البلاد. وقد قامت اللجنة برفع توصياتها إلى اللجنة القومية للدستور في مايو (آيار) 1966. وسوحت لجنة الدستور توصياتها إلى الجمعية التأسيسية (البرلمان) التي وافقت عليها وبذلك أصبحت مشروعا للدستور في يناير (كانون الثاني) 1968 قبيل نظام الحكم الإقليمي (اللامركزي). لم تتم إجازة الدستور نسبة للإزدياد حدة الاستقطاب السياسي والصراعات بما أدى لإحلال مايو (آيار) 1969.

14- كان من أول قرارات انقلاب مايو (آيار) 1969 الاعتراف بمشكلة الجنوب وبضرورة إعطائه الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد الاشتراكي الديمقراطي في يونيو (حزيران) 1969. وتم تعديله لاحقا بصدور "قانون الحكم الذاتي المحلي لعام 1971" والذي أصبح في مارس (آذار) 1972 "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمدريات الجنوبية" الذي أصبح الفصل 18 جزءا من دستور السودان الدائم لعام 1973.

15- عن صراعات مجلس قيادة ثورة الجبال غيري انظر كتاب الدكتور منصور خالد، الفصل الأول، "سنوات النشوة والتوتر"، صفحات 13-42، "السودان والتفك المظلم: قصة الفساد والإستبداد"، إعدام للنشر، مالطا، 1985.

16- تم الإلتحاق في أدبس أبابا (إثيوبيا) على منح الجنوب حكما ذاتيا كأقليم واحد، في إطار السودان الموحد والمحافظة على العلاقات الثنائية بين الجنوب والشمال، والقبول باللغة العربية كلغة رسمية مع الإنكليزية كلغة أساسية. وكان الإلتحاق عبارة عن طريق وسط حيث كان الشمال ينسك بالعودة الكاملة والجنوب يدعو للإتصال. عن تفاصيل مباحثات اتفاقية 72 انظر الفصل 5 إلى 10 من كتاب أبيل أثير، "جنوب السودان: الساعي في قضى الموائين والهدوء"، بشر محمد سعيد (ترجمة)، ميدلايت، لندن، المملكة المتحدة، 1992.

17- كان أكبر أكر يندو الإثائية اشكالية هو استيلاء 6 آلاف جندي من حركة التمرد في الجبلش السوداني. وكان اعتراض الجبهة الإسلامية لما يتعلق بما أتاحه للجنوبيين من استقلال عن المركز، بينما كان اليسار يتصور انها تخرط في وحدة البلاد. انظر "مسألة جنوب السودان"، ورقة قدمت إلى مؤتمر الجبهة الإسلامية القومية، 19 شعبان 1405 هجرية (1985).

18- عبر عن حيرة الدينكا بأن حكومة المجلس التنفيذي العالمي بقيادة أبيل أثير (دينكاري) محسوبة على قبيلة الدينكا. بل اتهمها خصوصها السياسيين بمحاباتهم في التسيات الحكومية المدنية والعسكرية، وكان يتم التمييز السياسي ومعايير الولاء على أسس عشائرية وقبيلة. وإشتغال لليب الحرب الأهلية واستمرار الحرب استمرت الدعوى بأن "حركة قرق" يمين عليها الدينكا. بل صارت القبيلة هدفا للتصفية إلى الحد الذي تأسد فيه عدد من زعماء من قياداتها العشائرية والسياسية المعبد حين فرق (دينكاري) إنهاء الحرب لأنها تهدد مستقبل القبيلة. وكانت الآباء قد ذكرت ان أبيل أثير والعقيد مارتون ملوال (عضو مجلس لإتقلاب 1989) وعلمري باولو لوقالي (وزير سابق) اجتمعوا مع فرق لمناقشة ان القبيلة بانت وقرروا للحرب. انظر "زعماء" في قبيلة الدينكا يدعون فرق إلى وقف الحرب، [الحياة، 1998/6/2].

19- تم تأسيس منظمة الأتانيا (تسمى اسم الأضي في لغة قبيلة الأنادي) كجناح عسكري للحركة السياسية في جنوب السودان في العام 1963 بشكل غير موحد وتم أول توحيد مركزي لما تحت قيادة الجنرال جيزيف لاقو العام 1970 بمساعدة إسرائيلية وروغندية في جالي التسليح والتدريب، وكان مركز قيادتها في وشكيبيل على الحدود السودانية-البوغندية. كان في قيادة تمرد الأتانيا الثاني صوبيل فاي فوت وأكرت أتيم ووليم عبد الله شول.

20- جوهر النزاع يتحور أساساً حول الأسس التي على أساسها تم إسقاط قوات الأتانيا في الجيش السوداني حيث تم الاتفاق على أن تكون القيادة الجنوبية مناصفة بين الجيش والأتانيا. تقدم للجنة الإسقاط 15,842 من المقاتلين، إستوعب في الجيش 5,979 (200 ضابط، 767 ضابط صف، 5,012 جندي) وتم ضم 1,760 إلى القوات النظامية الأخرى (بوليس، حرس صيد... الخ) وتم توظيف 5,489 بجهاز الخدمة المدنية بالجور.

تشكلت قيادة الثورة الأولى لثورة العام 1983 من الرائد كاريو كراين بول (ديكا، بحر النزال؛ قائد حامية بور) والرائد سيلفا كير ميادريت (ديكا، بحر النزال؛ حامية السيرو) والرائد وليم فون ياني (زير، أعالي النيل؛ حامية أيرد). سبقتها حدوث سلسلة من الثورات المتوالية بدأت بما مجموعة من الكتيبة 116 بجوها الإعتداء على قائدها الجنوبي الجنرال بيتر شرليو وفضا للتحرك إلى الشمال في 1974، ثم تمرد الكتيبة 104 في حامية (مسكن) أكرو وقتل قائدها الجنرال أيل شول أوتو في مارس (آذار) 1975، أحداث تمرد حامية وار في فبراير (شباط) 1976 بقيادة النقيب ألفريد أفريت، ثم تمرد سرايا الدفاع المري في فبراير (شباط) 1977، ثم احتلال مجموعة الرقيب بولي بوت لطيار جوما في أكتوبر (تشرين الأول) 1977، ثم تمرد سرية من الكتيبة 105 بور في مارس (آذار) 1983.

21- انظر حاشية 10.

22- اعتبر عدد كبير من المراقبين ان الاتفاقية التي أبرها السيد محمد عثمان الميرغني مع قائد حركة تحرر شعوب السودان جون فرق بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 16 نوفمبر 1988 عقب مفاوضات جرت بين وفدي الحركتين قد أرست الأساس للرحلة الثالثة من تطور الحركة الوطنية الاتحادية والديمقراطية في السودان. بل ذهب مؤيدوها إلى ان:

"الحركة الوطنية الاتحادية والديمقراطية جسدت مجددا قدرتها على الاستمرار في تحمل عبء المسؤوليات الكبرى وواصلت دورها كحركة واعدة في تمثيل السودانيين والتعبير عنهم، وإنجاز تطلعاتهم ومعالجة همومهم وقضاياهم والتصدي للخطر المهددة التي تواجههم وتمترضهم وتهدد بوقلة نزوعهم الدائم للسمي نحو مستقبل أفضل بشدونه".

انظر مقالة الأستاذ محمد سيد أحمد المطيب "الاتفاقية كانت تجسيدا لحمل قومي"، [الإتحادي، 29/12/1995]. ووصفها التجاني الطيب بابكر، القيادي في الحزب الشيوعي، بأنها فنزت فوق كل رواسب وتصببات الماضي، وأضاف:

"كانت المبادرة إحدى قسم تطور الحركة السياسية... واستجابة للحركة الشعبية السبيقة والواسمة بوقف الحرب الأهلية وبالوصول لحل ديمقراطي للمشاكل التي آثارها... لو قدر للبادرة ان تنفذ في حينها ولم تقابل بالتموين لكانت تحققت مكاسب تاريخية وترسخت الديمقراطية والوحدة الوطنية ولكتب ميلاد جديد لاستقلالنا ولاستكمال تنفيذ انقلاب الجبهة الإسلامية وكل ما ترتب عليه".

انظر "الطيب: المبادرة قوت فوق الرواسب ومصعبات الماضي"، [الاتحادي، 1994/11/15]. أما الشرف زين العابدين المهدي، أحد فراب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال الحقبة التي وقعت فيها الاتفاقية وردا على سؤال عن ما اذا كانت المبادرة موعلة لوضع حل نهائي لمشكلة الجنوب فقال "لا أعتقد ذلك". انظر "المهدي من المجهل ان يكون قوق مملا للمعارضة الشمالية"، [الأيباء، 19/11/1997]. وكانت اتفاقية الميرغني-خرق قد نصت على ان العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ للملام قيام مؤتمر فومي دستوري هي:

1- بما ان الموقف الثابت للحركة هو الناء قوانين سبتمبر 1983 واستبدالها بقوانين 1974 (لا انها وفي هذه المرحلة واضلافاً من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري تتفق مع الحزب الإتحادي الديمقراطي وإلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري على تجميع مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر 1983 وإن لا تصدر اية قوانين تحمي على سكر تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري والقصل ثانياً في مسألة القوانين.

2- الناء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.

3- رفع حالة الطوارئ.

4- وقف إطلاق النار.

وقد قرر الاتحاد تشكيل لجنة تحضيرية لاستعداد المؤتمر الدستوري في 1988/12/31. كما ناشد الطرفان التري السياسية كافة ضرورة الإضمام التوري لهذا الجهد "الوطني المخلص". [ملف مبادرات السلام، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

23- انظر إستيلا، صفحة 11 عن حملات الجنوب العسكرية.

24- كان الدعم العسكري العربي (المصري والإماراتي والعراقي والليبي على وجه الخصوص) حاسم في حملات الحكومة الصينية منذ اشجار غرد العام 1983. الدعم الإيراني كان كبيراً لتأهيل حملة "صيف السبور" أول حملة كبيرة جد إقلااب الجنرال البشير العام 1989. انظر "هل يتحول جنوب السودان من مقبرة لحكومات المخرطرم إلى مقبرة للمستردين؟"، [الحياة، 1992/5/18]. انظر إستيلا، حاشية 72. وفي العام 1996 دخلت اليمن طرفاً في الحرب الأهلية بتدعيمها اسلحة قيمتها 142 مليون دولار عبارة عن اسلحة اتوماتيكية ومدافع هاون وقطع غيار دبابات ت-54 وقطع غيار طائرات سيج-19 وسيج-21. انظر "اليمن طرفاً في حرب الجنوب"، [الاتحادي، 1/2/1996]. ومازال دورها يتزايد بإطراد منذ تعيين الجنرال محمد سوسسي أحد سفيرا في صنعاء.

25- أثيرت هذه المسألة لأول مرة انعام 1980 في مجلس الشعب القومي (البرلمان) من بعض ممثلي مناطق التماس بين الشمال والجنوب، حيث شمل التمديل مناطق متعددة من مناطق تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب لا تتوافق مع الحدود بين شمال وجنوب السودان كما كانت على النحو الذي اعتدت في يناير (كانون الأول) العام 1956. وهي تشمل مناطق من جنوب دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق. وقد كان دافع وكلاء مؤسسة الجلاطة في البرلمان حينها هو السيطرة على الموارد خارج سلطة الحكومة الإلليمية ممثلة في المجلس التنفيذي العالي في جوبا وحرمان جنوب السودان من ثروة قد تتجمعه في المستقبل على طلب الاتصال. كانت غالبية السياسيين الجنوبيين ترى ان التمديل كان القصد منه إضافة اجزاء هامة وغنية بالموارد بمصادره الأراضي الزراعية المحصنة في شمال أعالي النيل بالإضافة إلى منطقة باشو النية بالنط وغرب بحر

النزاع الفنية بالمعادن. وإمام الاحتجاج الجنوبي الصارخ ضد تجريد الجنوب من ثرواته اضطر الجبرال غيري أن يلغي قرار برلانه.

26- منحت الحكومة السودانية شركة إماراتية "مجموعة وادي الدودي" استيلاءاً للتقيب عن النحاس والذهب في منطقة حفرة النحاس وكانيكجي لمدة 21 عاماً قابلة للتجديد ليس من ضمنها فترة التقيب والاستكشاف البالغة 5 سنوات. التقديرات الأولية تشير إلى وجود 10 ملايين طن من خام النحاس في المنطقة يحتوي على الذهب. سبباً المجموعة التقيب في منطقة تبلغ مساحتها 16 ألف كيلومتر (تساوي مساحة دولة الكويت تقريباً) في أكتوبر (نشرين الأول) 2000. انظر "شركة إماراتية تنقب عن الذهب في السودان"، [الإزمان، 2000/4/19]. موضوع كانيكجي قا حساسية خاصة، فقد قلت هذه المنطقة في العام 1961 من بحر النزال إلى دارفور، حين علم عن تفرع معدن البراديوم فيها. أعيدت المنطقة إلى الجنوب في خفاق اتفاقية أديس أبابا العام 1972. منحت رخصة تنقيب لشركة شينرون العام 1979 وعطوفت قانون الحكم الإقليمي العام 1980 ثم قلّ تبنيها إلى دارفور مرة أخرى.

27- لمزيد من المعلومات عن مشروع قناة جوقلي راجع الكتاب الجامع *The Jonglei Canal: Impact and opportunity*, Edited by P. Howell et al, CUP, Cambridge, UK, 1988.

28- انظر حاشية 27. لم تتفق الآراء بعد عن آثار مشروع جوقلي على السكان. وبشكل عام تختلف التقديرات لعددهم لصعوبات عملية في تحديد الأسس الإحصائية التي اعتمدها فرق مختلفة من الباحثين. لكن انتقدت معظم التقديرات على أن حوالي 360 ألف نسمة سيأثرون مباشرة بالقناة. انظر صفحة 488 من كتاب بول هارل في حاشية 26. التكلفة الكلية للمشروع كانت 96 مليون دولار تقوم بتحملها حكومتا مصر والسودان بدعم من مؤسسة التنمية العربية والبنك الدولي. وأجبه المشروع معارضة شديدة. انظر

"Ecologists Oppose Plan for Canal in Sudan", *The Times*, 8/9/1977.

راجع أيضاً مقالة الباحث السوداني جورج توبي لكو "The Jonglei Canal Scheme as a Socio-Economic Factor in the Civil War in the Sudan", by G. Lako in *African River Basins and Drylands Crises*, edited by Darkoh, OSSER, 1992.

29- لمعلومات إضافية عن دراسة جدوى منطقة أعالي النيل انظر حاشية 27.

30- لمزيد من التفاصيل عن تجربة حكومة أبيل البر وضغطها انظر إسهال، حاشية 32.

31- بدأت الحكومة في إنشاء طريق بري (طريق السلام) سريع يربط الجنوب والشمال من الخرطوم إلى جوبا بطول 1108 كيلومتر في مايو (أيار) 1992. وتقوم برصفه الحكومة الإريانية على بقعها بكلفة 10 ملايين دولار [السودان المحدث، 1992/5/5]. ثم إنجاز مرحلته الأولى في يناير (كانون الثاني) 2000 [الشرق الأوسط، 2000/1/13].

32- هدفها الملان في مياهها التأسيسية (منفتحة) الصادر في يوليو (تموز) 1983 هو تأسيس السودان جديد، قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، تطوير فيه عناصر البلاد ثنائياتها

بحرية وان يكون النظام السياسي علمانياً لا ديانة خاصة كعقيدة للدولة ويتم فيه احترام حقوق الإنسان وديمقراطية مبادئ السلطة. يمكن مراجعة ملاحظات شديدة عن اهداف حركة قرق من مقالة الأستاذ بكري محمد خليل "ملاحظات حول أفكار وبرامج حركة تحرير شعوب السودان"، [الثلاثاء الوطنية، العدد 6، أبريل (تيسان) 1989].

33- لوجية نظر في العلاقات بين حركة تحرير شعوب السودان بقيادة قرق بنظام معجسو الإثيوبي انظر إستهلال، حاشية 69.

34- واجهت الساحة السياسية والعسكرية الجنوبية مشكلة قادة مثقلي الولاء. فهناك تغييرات متكررة في الاتحادات والتحالفات متكررة بدرجة كبيرة. فمؤجها الجوال كاريبو كوانين جل (ديكا، قوروال)، قد كان قائد تمرد جرد العام 1983، والرجل الثاني في "المحركة" إلى ان اختف مع قرق في أغسطس (آب) 1987 حول موضوعات تخصها كاريبو أن "المحركة" تعاني من 3 مشاكل رئيسية وهي غياب مبدأ القيادة الجماعية وغياب المؤسسات والمبادئ الإدارية والسياسية وغياب الفكر والتميز القوي فسيجه. فر من الأسر في سبتمبر (أيلول) 1992 عن طريق برغندا إلى كينيا ومنها استطاع العودة إلى بحر الغزال وتأسيس قوة كبيرة. كانت تكتيكات الجوال كاريبو كوانين وتحالفاته تسم بدم الثبات وأسلمها في كثير من المرات وغبته الشخصية في أن يكون سيطرًا على منطقة بحر الغزال لإيجاد قوات الحكومة أو قوات فصل جون قرق. عاد إلى الخرطوم العام 1996 ووقع ميثاقا سياسيا واتفاقية للسلام في أبريل (تيسان) 1997. ولعل أشهر عملياته كانت "حسان طروادة" التي حاول فيها أن يدفع بجوالي 3 آلاف جندي إلى داخل مدينة واو (ثاني أكبر مدينة في الجنوب) في يناير (كانين الثاني) 1998 تحت غطاء العودة الطوعية ثم شارك في محاولة اغتيال جون قرق في نيميري (كوبا) في نوفمبر (تشرين الثاني) 1998. فشلت العملية وكان ذلك سببا كافيا لغروبه وارجعه من الحكومة والمعارضة وأدت إلى تصفية جسديا بعد ذلك في منطقة باتير (ولاية الوحدة) في سبتمبر (أيلول) 1999 بواسطة قوات اتانبا-2 جناح الجوال بير قائد المتعاون مع "المحركة". انظر أيضا "السودان: شارك بين الجنوبيين"، [الحياة، 14/9/1995]؛ "الخرطوم تجدد تمهيا سقوط سلطات"، [الشرق الأوسط، 28/10/1992].

وكان مشار قد علق على تمرد الجوال كاريبو قائلاً إن اتفاقية السلام باقية لأن كاريبو لم يكن من صناعها [عكاظ، 17/2/1998]، وأنه لم يكن تابيا عن تخصيص في الاتفاقية لكنه تمرد لأسباب شخصية [عكاظ، 22/2/1998]. انظر أيضا رفض الدكتور رباك مشار دعوة قرق له في يونيو (حزيران) 1998 إلى العودة إلى صفوف "المحركة" ووصفها بأنها "ساذجة"، [الحياة، 6/2/1998]. وإعلانه عودته بعد ذلك إلى صفوف "المحركة" وقوله أنه "مخوف بعودته بعد سنوات من الحصار"، [الشرق الأوسط، 31/1/2000].

المجدر بالذكر هنا ان سلسل التصفيات الدورية كان مستمرا منذ الحرب الأهلية الأولى فقد اغتيل احد قادة الحركة السياسية ساتونيو لاهوري العام 1967 واغتيل زعيم حزب ساتو وليم دينق نبال في مايو (آيار) 1968. وبعد عودة النزاع إلى سطح الأحداث مرة أخرى فقد تعرض عدد من القيادات الميدانية والسياسية للإغتيال منذ منتصف الثمانينات. فاغتيل العقيد صوبل قاي توت مؤسس الاتانبا-2 العام 1983، واغتيل الزعيم السياسي أكون أقيم العام 1985، واغتيل وليم عبد الله شول، قائد الاتانبا-2 في مدينة فنجاك العام 1985، واغتيل بجوامين جل أكونك ممثل حركة تحرير شعوب السودان في أديس أبابا (إثيوبيا) العام 1985، واغتيل القائد العسكري جوزيف مالان لريت العام 1992. كما اغتيل القاتفي البارز مولا مارتق ماجير قاي العام 1993، واغتيل السياسي البارز جوزيف أودوم في كغورو العام 1993، واغتيل وليام نون باني في منطقة قنلال ولاية جوقولي العام 1996. انظر [ملف مليشيات جعفرية، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السودانية].

35- انظر إعابة الدكتور غازي صلاح الدين التباتي، وزير شئون الرئاسة وقتها ووزير الاعلام الحالي عن السؤال: هل توافقين على اجراء استفتاء يقرر بموجبه شعب جنوب السودان مصيره بنفسه؟ "قوة التدخل الأفرقية هدفها إعادة الاستعمار إلى القارة". [الحياة، 1992/6/27]. الجدير بالذكر ان قيادة حكومية الجنرال البشير كانت تردد بوضوح ان الشعب لا يقرر مصيرها مرتين وقد قرر السودانيون مصيرهم بعد الاستقلال في دولة واحدة موحدة. بل ان مبدأ حق تقرير المصير لم يطرح حتى مجرد النقاش في مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام. وكانت المعارضة قد ثبتت حق تقرير المصير بصورة حاسمة في اجتماع أممرا في رينيو (حزيران) 1995 باعتباره حقاً أصيلاً وأساساً ديمقراطياً للشعب وعرف به باعتباره ممارسة توفرحلاً لانهاء الحرب الأهلية الدائرة وتسهيل استعادة وتكرس الديمقراطية وإن مواطني جنوب السودان في حدوده المتحدة في 1/1/1956 لهم الحق في ممارسة تقرير المصير شيل نهاية الفترة الانتقالية. انظر [ملف حق تقرير المصير، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

36- انظر حاشية 31.

37- تم رصد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع في السودان بواسطة عدد من منظمات حقوق الإنسان (المنور الدولية، واحد أفريقيا، المنورق الأفرقية، منظمة حقوق الإنسان السودانية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة ضحايا التعذيب السودانية واتحاد المحامين العرب... الخ) وتم توثيقها بواسطة عدد من مراكز الأبحاث والإعلام والمقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان خلال السنوات الماضية [ملف انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

38- راجع إستطلاع، حاشية 81. يناقش الباحث الكس دي وال في فصل كامل مسألة المليشيات القبلية. انظر أيضاً الفصل الرابع، حواشي 59-62.

39- دعم الصراعات والإشغافات كان سياسة متبعة من كل أطراف النزاع في الجنوب (الحكومة، المعارضة الجنوبية) منذ اندلاعه العام 1955. وكانت هناك صدامات دامية بين فصائل الأتانيا المتنافسة خاصة بين مجموعات غرب الإسيوائية وبجر الزنزال. انظر تصريحات قبرال تاتي، القائد العام للمليشيات "القوات الصديقة تجدد تمسكها بوحدة السودان ونيل الإتصال"، [السودان الحديث، 8/24/1992]؛ "إشغافات في حركة التمرد يفرضها أجاء الديبكا"، [الإقناذ الوطني، 1992/8/25]؛ "إقسامات جديدة في صفوف حركة التمرد"، [السودان الحديث، 1992/9/2]؛ "شارك بين مليشيات جعوية موالية للحكومة السودانية"، [الحياة، 1998/9/8]؛ "16 من قادة المليشيات الجنوبية السودانية يشقون عن الحكومة ويضعون فريق"، [الشرق الأوسط، 1999/12/3]. كان من أخف هذه الصليات مؤخرًا هو النزاع بين قوات الدكتور رباك مشار "القوات المتحدة لجنوب السودان" والقوات التابعة للجنرال بولينو مايب للسيطرة على ولاية الوحدة النية بإفقط والثرودة الحيدانية.

40- انظر حاشية 38. قام وليم عبد الله شول بالتحرك إلى منطقة واط، ولاية جوتيقي وتكتت الاستخبارات العسكرية من إقناعه بالتأويل معاً كترافق مضاد لحركة تحرير شعوب السودان. تم الإقناذ في 1984/10/18 بواسطة الجنرال مصطفى محمود والجنرال مساعد التوريي أحمد وبمساعدة السفير التاج عبد الله يوسف. واستطاعت قيادة الجيش ان تدعم منذ ذلك الزمان بعض أطراف أأتانيا-2 كما إستدعى الأمر. وبعد قتل وليم شول في مشارك ضد قروق العام 1985 تولى قيادتها الجنرال غوردون كرتي وطرح بها محر حركة تحرير شعوب السودان إلى ان عصرت القيادة العامة الجنرال بولينو مايب ومكنه من حسم السيطرة على الأأتانيا-2 (القوات الصديقة) بشكل غامبي لصالح

القيادة العامة للجيش السوداني منذ انقسامه من مجموعة رباتك مشار. كان الصراع بين مشار وماتيب الحزب منذ مطلع العام 1998 قد انتقل إلى الخرطوم حيث جرت عمليات خطف ومجموع على منازل يمتلكها الطرفان. كان مشار ينهم على الدوام اطرافاً من الحكومة المركزية وقيادة الجيش بمساندة الجنرال ماتيب.

41- هناك مراجع اساسية عن منطقة أعالي النيل لا بد من الإطلاع عليها لقيم الواقع المعد الزمان للمنطقة ومن أهمها *Upper Nile Province Handbook*, وهو مجموعة من التقارير التفصيلية تم إنجازها العام 1931 بواسطة القيادات الإدارية والأمنية للإستعمار البريطاني بإشراف حاكم المنطقة خلال الفترة 1926-1931 شاولس ويليس وقام بنحرره الباحث الأمريكي دوجلاس جونسون العام 1995. وعن تطوير النور لنظام المليشيات القبيلة انظر كتاب الإداري البريطاني المكلف بالسيطرة على المنطقة برسي كوريات

Governing the Nuer: Documents in Nuer history and ethnography, by P. Coriat, edited by D. Johnson, JASO, No 9, Oxford, UK, 1993.

Nuer Prophets, by D. Johnson, Clarendon Press, Oxford, UK, 1994.

والكتاب المختص في دراسة الحملات التوسعية التي قامت بها مليشيات قبائل النور على حساب أراضي قبائل الدينكا والذي ألفه الدكتور ويعقوب كالي، استاذ علم الأنثروبولوجيا في جامعة ميشيغان الأمريكية

Nuer Conquest: The structure and development of an expansionist system, UMP, Ann Arbor, USA, 1985.

والبحث المتأخر الذي قامت به الدكتورة شاولس هتشينسون عن المشكلات التي حاصرت قبائل النور خلال فترة الثائنيات والتسعينيات في التمايز مع النفوذ والحرب وجهاز الدولة

Nuer Dilemmas: Coping with money, war and the state, by S. Hutchinson, UCP, Berkeley Calif, USA, 1996.

وحاولت فيه تحديد آثار اقتلاع قبيلة النور من جذورها الريفية بتأثير الحرب لتجد نفسها في مسكرات التنازع في الشمال بلا إخبار ولا أرض من دون احساس بالانتماء والوطنية.

42- عن "مثلث الموت" انظر إستفلال، حاشية 12.

43- انظر حاشية 31. تقديم تفسير لمعنى "السودان الجديد" ورد في ورقة حركة تحرير شعوب السودان إلى عادات أربحا للسلام الثانية، نيجيريا. انظر [SPLM/SPLA Update], العدد 10، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993.

44- انظر الفصل الخامس، حاشية 57.

45- راجع إستفلال، حاشية 21. كان منتصف العام 1991 هو نقطة البداية لإدخال مصطلح الكنفيدرالية في الخطاب السياسي السوداني. انظر "تحليل كبير في موقف فعاليات جنوب السودان: دولتان مستقلتان تتفقان أمنياً وسياسياً"، [الجلاء، 1991/9/28]. وكان جيمز قريق قد أكد انضمامه وحرصه باستعادة السودان الموحد باعتباره هدفاً مشتركاً لأغلبية الشعب السوداني، وقال ان طرح حركة موضوع الكنفيدرالية خلال مفاوضات نيروبي كان موقفاً تكتيكياً لمواجهة ما وصفه برفض حكومة الخرطوم لمطلب فصل الدين عن الدولة. انظر "قريق: طرحنا الكنفيدرالية تكتيكياً"، [الشروق الأوسط، 1997/12/1].

46- ذكر الدكتور علي الحاج محمد، الوزير بديوان الحكم الاتحادي والمسؤول عن ملف السلام لسنوات عديدة، أن قضية الحرب والسلام في جنوب السودان أصبحت مشكلة حدودية أكثر من أنها مشكلة جنوب. انظر قضية حرب الجنوب تحولت إلى مشكلة حدودية، الخرطوم، 6/12/1995.

الفصل الرابع

جبال النوبا

جبال النوبا

نهب الموارد وإشكاليات الهوية

منذ العام 1984 ظلت نيران الحرب الأهلية في منطقة جبال النوبا، في أواسط ولاية جنوب كردفان، مشتعلة بين عشائر النوبا ممثلة بقوات "حركة تحرير شعوب السودان" والقوات الحكومية المدعومة بمليشيات عرب البقارة. هكذا اتسعت محرقة الحرب الأهلية السودانية من الجنوب وتمددت السنة طيها نحو الشمال. لقد جلب النزاع الدموي خسائر فادحة وقدرًا كبيرًا من التماسه لكل سكان الجبال، وترك آثارًا وخيمة على علاقات التعايش والتراحم بين قبائل المنطقة الذين ظلوا يعمون بسلام لم يكن الوصول إليه سهلاً، خلال تعاون متبادل بين أفرادهم في جويسوده الأمان، خلال 100 عام الأخيرة.

لقد اقنعت الحكومة قبائل البقارة بالإتضام إليها في حربها ضد قبائل النوبا بتزويدها بالسلاح ووعدها بإيادها بامتلاك أراضي النوبا الخصبة بعد تحقيق نصر خاطف على النوبا. لكن الحرب استمرت دون انقطاع لسنوات طويلة وتزعزع الأمن وقد البقارة بعض أراضيهم والعديد من أهلهم وفققت الآلاف من حيواناتهم، كما انهارت تجارتهم الراجحة مع عشائر النوبا. من جهة أخرى، اجبرت الخسائر الفادحة قبائل البقارة، في مناطق عديدة، على تفضيل التفاوض المباشر مع النوبا لتحقيق السلام. ان هذا الفصل يطمح إلى تسليط الضوء على خلفية الأحداث وكشف الشبكة المعقدة لجذلية التعاون والنزاع التي تربط عشائر النوبا والبقارة؛ كما يوثق لثلاث اتفاقيات سلام توصل لها الطرفان المتحاربان.

قد ركزنا في الفصل الأول على توضيح ان الافتراض التقليدي السائد بأن النزاعات الدموية في افريقيا تنبثق أساساً عن تمايزات عرقية أو دينية أو ثقافية هو افتراض - في احسن الأحوال - ضعيف وغير دقيق ومضل. وأوضحنا، أيضاً، في الفصل الثاني ان حالة العوز والفاقة في السودان، والتي نشأت نتيجة حرمان أهل البلاد من التسع بثرواتهم، أو تضييق فرص استخدامها، مع زيادة التردّي البيئي، قد تسببت من أهم العوامل التي تفت خلف النزاعات المسلحة - المشتعلة أو الكامنة - في غلظ أنحاء البلاد. وبهما كانت درجة تعاظم الإهتسامات العرقية والدينية والثقافية في اذهان الناس - كما حاولنا ان نوضح في الفصول السابقة - فإن استمرار أمد النزاع هو الذي يدفع هذه العوامل إلى واجهة الخصام الوطني ويؤدي لأن يكون لها دور فاعل فيه. ففي النزاعات طويلة الأمد وبعداً تلاشى وتراجع إلى الخلف الأسباب الأساسية المحركة لها، يمكن للأفكار ذات المرجعية العرقية المجردة ان تطفو إلى السطح لتصبح قوة مادية واجتماعية؛ وتحول من مجرد كونها نتيجة لمثل هذه النزاعات إلى سبب مائل لها. كما ان التردّي

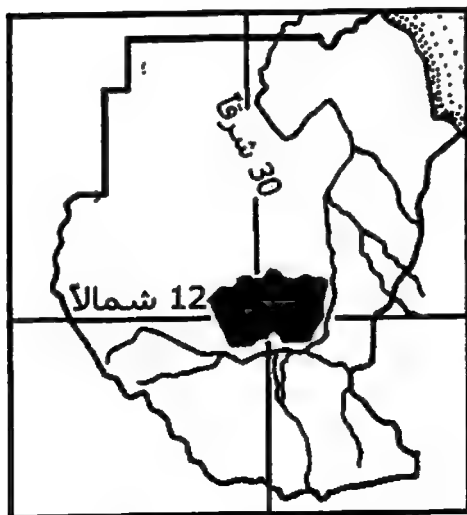
الإيكولوجي يمكن أن يكون سبباً في نشوب النزاعات أو عاملاً مساعداً في نشوئها،² ولكن التركيز فقط على تردي أصول الموارد الطبيعية يجه - في الوقت نفسه - لتأخير حلول النزاعات في حدود معالجة تجليات الأسباب المحددة لهذا التردّي مثل استخدام الأرض والنمو السكاني والحيواني والإختلافات المناخية، وبالتالي فإن طرق الحلول المقترحة تكون آليات فنية مجردة أكثر منها إقتصادية أو سياسية أو ثقافية وهي تدعو إلى تحسين إدارة شبكات الري والحفاظ على التربة وإعادة تنمية الغابات وتخطيط الأسرة... الخ. أما دور المتعتمدين بالوضع السائد والمفسدين للسلم الاجتماعي - أفراداً ومؤسسات - فلم يسلط الضوء الكافي عليه بعد. إن كل النزاعات التي تمكنا من تشخيصها في السودان أكدت لنا بصورة جلية أن الحق في استخدام الموارد الطبيعية والثروات الاجتماعية، الذي يعبر عنه في أغلب الأحيان بعبارات مثل الحرية والديمقراطية والعدالة، هي الشغل الشاغل للذين يحملون السلاح ويقدمون أرواحهم - دون وجل - من أجل الدفاع عن ما تبقى لهم من موارد، وحمايتها من أصحاب العقليات الإستيطانية والمخططات الإستصالية ومواصله العمل لتغيير أسس المعادلة الإقتصادية الإستغلالية الجائرة وتجاوز تكييكات الهيمنة السياسية السائدة.

المكان والزمان

تقع منطقة جبال النوبا بين خطي الطول 29-31 وخطي العرض 10-12، وتغطي مساحة تبلغ حوالي 82 ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل مساحة دولة الإمارات تقريباً (شكل 24). وهي تبعد عن الخرطوم، العاصمة القومية، بنحو 400 كيلومتر، وتعتبر المنطقة جغرافياً في مركز الدائرة بالنسبة للسودان، ومنطقة تماس قبائلي بين الشمال والجنوب.³ تتجاورها 5 ولايات، من الجنوب ولاية الوحدة الفنية بالنفط ومن ناحية الغرب ولاية جنوب دارفور الفنية بالثروة الحيوانية، ومن ناحية الشرق الحدود الغربية لولايتي النيل الأبيض وأعلي النيل حيث المشاريع الرئيسية لإنتاج الحبوب الغذائية، ويحدها شمالاً ولاية شمال كردفان المركز الرئيسي لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، وخلال سهول الولاية يمر خط اتايب قتل النفط من حقول المجلح (ولاية الوحدة) مروراً بمدينة الأبيض إلى ميناء بشاير على البحر الأحمر (انظر شكل 18، ص 174).

ومنطقة جبال النوبا أرض طينية تتخللها سلسلة عتقودية تكون من 99 هراً من الجبال المتفرعة، وتفاوت ارتفاعها من 500 إلى 1000 متر فوق سطح السهول المحيطة بها؛ وتشكل قمة جبل مندي بالقرب من مدينة رشاد أعلاها (4790 قدماً فوق سطح البحر). وتصف المنطقة باعتبارها من حزام السافانا الفنية (المطررة صيفاً والحارة شتاءً)، وتصف بأنها منخفضة الرطوبة، ويمتد موسم الأمطار فيها من منتصف شهر مايو (أيار) إلى منتصف أكتوبر (تشرين الأول)، وتتراوح متوسط معدل هطول الأمطار

شكل (24): موقع ولاية جنوب كردفان.



من 600 إلى 800 ملمتر بما يسمح بالرعي والزراعة المطرية الموسمية. كما تغطي المنطقة شبكة من الموارد المائية السطحية (خور أبرجيل، وأودية القلة وشلنقر، خزان المري، وأخوار العباسية والكدي والعواري وبحيرات كيلك وأبيض)، وتنتشر فيها الآبار الجوفية غير العميقة.⁴

استخدم مصطلح النوبا أحياناً ليدل على سكان منطقة جبال النوبا الذين يبلغ عددهم نحو 1 1/2 مليون نسمة، لم يتجاوز 45% منهم 15 عاماً بعد.⁵ وتسكن المنطقة أكثر من 24 قبيلة متداخلة جغرافياً وأجتماعياً؛ يشكل النوبا نحو 90% من سكانها بينما ينتمي الآخرون والذين يشكلون 10% إلى قبائل البقارة (رعاة الأبقار)، وبصورة رئيسية إلى الحوازنة والمسيوية وأولاد حميد ومجموعات وافدة من السودان الغربي (الداجو والقلانة)؛ وهناك قطاع صغير نشط من التجار ذوي الأصول العربية الذين يطلق عليهم اسم "الجلابة".

إن مصطلح النوبا يشير إلى تداخل مجتمعي من المجموعات السلافية،⁶ لم يستقر بعد تصنيف الباحثين والدارسين لهم. ولقد استطاع باحث اللغات البريطاني رولاند ستيفنسون من دراسته للمنطقة والتي استمرت 3 عقود من الزمان من تحديد أكثر من 50 لغة ولهجة (رطانة) متقاربة تنتمي إلى 10 مجموعات رئيسية تضم كل منها مجموعة من القبائل التي تشابه في لغاتها وموروثاتها.⁷ ولقد أشار العديد

من الدارسين إلى أن مصطلح (النوبيا) يعتبر تصنيفاً غربياً استخدم لوصف كل سكان منطقة الجبال باعتبارهم افارقة (زونيحا) في مقابل البقارة (العرب)،⁹ ولكن عندما يستخدم النوبيا هذا الاسم لوصف انفسهم فانهم يستخدمونه بشكل مختلف يتعلق فقط بإظهار ذاتيتهم وهويتهم بين المجموعات الأخرى. وقد علق الباحث النمساوي سايفرند نادل على ذلك بالتالي:

"يُصنف أفراد قبيلة ما المجموعات الشبيهة بهم، من المجموعات التي يعرفونها والتي يدخلون معها في تعامل مشترك، بأنها من عشيرتهم، لكنهم لا يكونون على يقين في وصف المجموعات الأخرى من خارج مجموعتهم، ففي نظر فرد من أفراد الكوروشو تعتبر كل القبائل المجاورة لقبيلته نوبيا ماعدا سكان الدليج الذين يعتبرهم عرباً".⁹

ومن جهة أخرى، يعتقد بعض آخر بأنهم يرتبطون عرقياً بمجموعات في غرب أفريقيا¹⁰، وآخرون يرجعون أصلهم إلى انهيار مملكة كوش في شمال السودان وشرق مجموعات السكانية في جميع أنحاء البلاد بما فيها جبال النوبيا. بل يؤكد باحث ينتمي إلى قبائل النوبيا أنهم أحفاد تهرافا وماغني، وأنهم يتحدرون من صلب الحضارة النيلية التي قامت خلال القرن التاسع قبل ميلاد المسيح؛ بينما يذهب باحث ينتمي إلى قبيلة الشلك هو الدكتور والتر كراينجوك إلى أن منطقة جنوب كردفان كانت تحت حكم السلطان الروحي والسياسي (رث) لقبيلة الشلك واعتبرها امتداداً عرقياً وثقافياً لها وبذلك يدلل على تبعيتها تاريخياً إلى جنوب السودان.¹¹

وعلى الرغم من المشكلة التي تنبع من استخدام المصطلح يمكن الافتراض، على نحو معقول، أن المجموعة العرقية التي تمثلها قبائل النوبيا في الوقت الحاضر، كانت واسعة الانتشار في مناطق ولايتي شمال وجنوب كردفان. لكنها أجهزت، بعد الزحف المتواصل للقبائل ذات الأصول العربية نحو الجنوب والغرب، على التراجع إلى الجبال حيث توفر المياه ويسهل التحصن من الغزوات (انظر جدول 7، ص 216). وكما ذكر الباحث والإداري البريطاني هارولد ماكمايكل:

"في الأزمنة الفارقة، ولآلاف السنين من بعدها، يثلب الفطن أن أسلاف النوبيا كانوا يسيطرون على أجزاء كبيرة من البلاد التي يطلق عليها الآن اسم كردفان، ماعدا الأجزاء الشمالية التي تنلب عليها الصحراء. ولقد تعرض النوبيا لهجمات القبائل الأخرى التي سيطرت على ضفاف النيل، ولهجمات غيرها من القبائل الداخلية، وأخيراً من العرب الرحل مما جعلهم يلتجئون إلى الجبال في جنوب

سادت على مجموعات هؤلاء السكان المتنازعين، عن طريق افعال وتصرفات فرضتها عليهم المجموعات الأخرى ذات السيطرة والمعة. وبالتالي فإن الهوية النوبوية يمكن تعريفها ذاتياً كـمايز مضاد لعرب البقارة في مناطق كردفان ودارفور (يوصفهم غير نوباً)؛ كما تحدّد موضوعياً بما يشغلون من حيز جغرافي مشترك وما يميزون به من قيم ثقافية متشابهة ونشاط إقتصادي متماثل (يوصفهم نوباً).

ولأن النوبيا لا يمكن أن يكون بعد شكلاً مكتوباً للفنهم فإن تاريخهم البعيد الذي يعتمد على المصادر الشفهية، إلى حد كبير، قد طواه النسيان. وكما لاحظ أيضاً الباحث نادل الذي يقول لن:

"تقاليد وذكريات الناس انفسهم تقدم معلومات مبثورة [عن تاريخهم]. وهي كثيراً ما تبدو وكأن التقاليد التاريخية قد اختزلت تحت التأثير القوي لتجربة حكم المهدوية خلال الفترة 1881 - 1898".¹³

وعلى الرغم من ضعف المعلومات حول التاريخ البعيد للنوبيا إلا ان معظم المؤرخين يدون مقتعين بالافتراض القائل بأن النوبيا عاشوا في المنطقة التي يحتلونها الآن منذ أمد بعيد؛ وتدل بعض معلومات الباحث نادل على ما يؤكد ذلك. وحين يسأل النوبيا عن أماكن إقامتهم في أزمنة سابقة فإنهم يجيبون: *أنا نصير منا منذ القدم*. ومن الممكن أيضاً الافتراض بأنهم خلال معظم تاريخهم الحديث كانوا مزارعين ذوي حيازات صغيرة يعيشون، أساساً، في السهول.

ومن بين جميع قبائل النوبيا فإن اهالي منطقة قلبي، في الجزء الشمالي الشرقي من الجبال والتي تمتد جنوباً حتى جبال رشاد، هم وحدهم الذين أشهروا بامتلاكهم أحسن الوثائق التاريخية بسبب الصلات القوية التي كانت تربطهم بملكية الفونج (السلطنة السوداء) في سنار والتي تأسست على يد الشيخ عمارة دقش العام 1504 ميلادية. وهي أيضاً المنطقة التي شهدت ميلاد مملكة قلبي حوالي 1570 ميلادية كأول كيان سياسي قام بالمساعدة في انتشار الدعوة الإسلامية في المنطقة والتي أخضع لاحقاً النوبايوي بادي أبو دقش في منتصف القرن السابع عشر قلبي النوبوية إلى سلطاتها. لذلك نجد ان التاريخ القريب للنوبيا يعود لمطلع القرن السادس عشر وإلى المرحلة التي بدأت فيها مجموعات كبيرة من قبائل جبهة العربية الرعوية في الزحف نحو الجنوب الغربي من السهول الشمالية من ولايات كردفان إلى ان استطاعوا أخيراً ان يدفعوا قبائل النوبيا للإلتجاء للمنطقة التي يطلق عليها الآن اسم "جبال النوبيا".

اقتصاد المنطقة

تمثل ولاية جنوب كردفان احتياطياً استراتيجياً مهماً في رصيد الإمكانات القومية للسودان. فهي تحتوي

على ما يزيد عن $2\frac{1}{2}$ مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة المخططة، وما يزيد عن $10\frac{1}{2}$ مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وبها ما يزيد عن 4 ملايين رأس من الماشية. وتوجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن؛¹⁴ وتحتوي أراضيها على احتياطي قطلي كبير لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية؛ وهي استراتيجياً تتجاوز مواقع النفط الجاري تشغيلها في المناطق الجنوبية الغربية (آبار حجليج، والوحدة) والجنوبية الشرقية (آبار عداريل)، وفي غربها تقع حقلي أبرجاية وشارف (انظر شكل 17، ص 173؛ شكل 25).

وعارس النوبيا نشاطات إنتاجية عديدة تشمل العناية بالحيوانات والصيد والبحث عن المراعي؛ ولكن الزراعة التقليدية تعتبر عماد اقتصادهم. وهي واسعة الانتشار، إلى حد ما، بين جميع مجموعات النوبيا، كما أنها تعتبر، من دون شك، أحد العناصر التي تميز النوبيا عن جيرانهم الآخرين. وتنتج منطقة الجبال نحو 6% من إنتاج البلاد من القطن، وحوالي 11% من السمسم و10% من الذرة و4% من الدخن.

محور علاقات التعاون الاقتصادي-الاجتماعي في جبال النوبيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة والرعي، وهما أهم سبل كسب العيش في المنطقة. ويعتبر التعاون في رعي الأبقار والغنم¹⁵ أساس النشاط المشتركة للوحدات السكانية أو مجموعة العائلات التي تسكن في منطقة واحدة كمصدر للمعالة ووسيلة لترشيدهم واستخدامهم الأفضل لمواردهم البشرية. لذلك تعتبر الأسرة الصغيرة، عموماً، الوحدة الأساسية للإنتاج الزراعي، وهدفها تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي لإفرادها وتوظيف جزءاً من الفائض في التبادل التجاري مع مجموعات الجبلية في المنطقة.¹⁶ ويقوم أفرادها بزراعة الأرض التي ينظر لها تقليدياً بوصفها ملكية جماعية أو أسرية. وعلى هذا الأساس يتم اختيار الحبوب التي تزرع وأفراد الأسرة الذين ستكون لهم العناية بزراعتها. أما الزراعة حول المنازل، والتي تكون في العادة داخل نطاق الأسرة، فإنها تشمل زراعة أنواع من المحاصيل التي تنضج مبكراً كالذرة والديس (عشب مائي) والدخن واللوبياء والسمسم والذرة الشامية، وتقع مسؤولية الإشراف عليها على عاتق النساء. وتخصص مزارع المدرجات على أطراف الجبال بالحبوب التي تنضج متأخرة، وتقع المزارع القصية في السهول الطينية التي ظل يستخدمها النوبيا منذ "حلول السلام" في المنطقة تحت ظل الحكم الثنائي (الإنكليزي-المصري)، ويقوم الرجال بزراعتها. وهكذا فإن حيازات الأراضي تسم بالتجزئة بما يعني أن المزارعين يستهلكون وقتاً طويلاً في التنقل بين منازلهم ومناطق زراعتهم المختلفة. ولا يعتبر استخدام الآليات الزراعية الحديثة فعالاً في مزرعة صغيرة منفردة. لكن القائدة في زراعة قطع أراضي صغيرة هو التقليل من المخاطر التي قد تصعب عن فشل بعض المحاصيل خلال موسم زراعي واحد.¹⁷

ويعارس النوبيا نوعاً من الدورة الزراعية المتتلة؛ وفيها ترزع الأرض بأنواع مختارة من المحاصيل حتى تستجد الحاجة للإنتقال إلى ارض بكر جديدة. ونتيجة لذلك فإن الطلب الدائم على اراض جديدة تعتبر جزءاً أصيلاً من دورة النظام الزراعي. ان هذا الطلب والاستخدام العاقبي بترك الأرض المستهلكة كي تستعيد خصوبتها يجد مسنده في القوانين التقليدية لإستخدام الأرض عند النوبيا. ففي كل منطقة يميز النوبيا 3 انواع من الأراضي:

- * الأرض المملوكة على اساس فردي،
- * الأرض غير المزروعة التي تملكها القرية أو مجتمع الجبل اسلاكاً جماعياً،
- * الأرض البور الشاغرة التي لا يملكها أحد. ومن حق أي فرد (عادة الذكور) من افراد مجتمع القرية التصرف في الأرض التي تملكها الجماعة؛ وعلى كل فرد (ذكراً كان أم انثى)، كي يستحق ملكية (حكم) أرض ماء، أن ينفقها ثم يزرعها.

ان دورة ووتائر الإنتاج الزراعي عند النوبيا تكشف عن استراتيجيات مكسبة عديدة هدفها التقليل من عنصر المخاطرة. فمثلاً زراعة انواع عديدة من المحاصيل في عدد كبير من الحيازات الزراعية الصغيرة المجاورة للسكنى (والمعروفة في المنطقة باسم الجباريك) يؤدي إلى حماية الأرض من ضغوط الزراعة الأحادية (تكرار زراعة المحصول الواحد على الأرض نفسها). وتتأقب مواسم الحصاد تسمح بمواسم ارتكاز تيسر للأرض استعادة خصوبتها؛ بينما تحاول الأسر ان تنتج العديد من المحاصيل لتلبية معظم احتياجاتها المعيشية. كما ان ترك مساحات كبيرة من الأراضي من دون زراعة يسمح أيضاً للرعاة بالترحال بحثاً عن المراعي دون ان يعوق ذلك إنتاج المحاصيل أو يقطع الطريق على مسارات المراحل.

وقد استحدثت في العقود القليلة الماضية نظم إنتاجية، بدعم مباشر من البنك الدولي ومؤسسات تنمية غربية، أحدثت تحولاً في العمليات الزراعية يمكن وصفه بالنظام شبه التقليدي، إذ يرتبط بالأسرة الواحدة كوحدة إنتاجية ويزرع نوع المحاصيل نفسه ويقوم على اسس الملكية والأدارة نفسها لكن مزارعه أكبر ويستخدم على الآلات. كما لم تسلم المنطقة من التوسع الهائل في مشاريع الزراعة الآلية في العام 1970 لا بالمحاصيل النقدية خاصة الذرة والسمسم والقول السوداني واعتمادها على مؤسسات التمويل والإستثمار الزراعي بقطاعيه الخاص والحكومي. فقد كانت مساحة مشاريع الزراعة الآلية في العام 1970 لا تتجاوز 169 ألف هكتار (400 ألف فدان)، ارتفعت إلى 422 ألف هكتار (مليون فدان) في العام 1992، وبلغت في خواتيم القرن الماضي حوالي $\frac{3}{2}$ مليون هكتار (1.2 مليون فدان)، وما زالت تمتد نحو الغرب مزلة مساحات واسعة من القابات ولم تسلم حتى أحزمة أشجار المشاب المتجة للصنع العربي منها.¹⁸

لكن بعد الإشتار واسع النطاق الذي بلغته، في الوقت الراهن، الزراعة الآلية فإن نظام تكامل الزراعة والرعي قد انهار؛ وتأثرت كثيراً قدرة مزارعي جبال النوبا على التعامل مع تذبذب الأمطار والتغير المناخي نتيجة للتوسع الهائل في الزراعة الآلية. وكما حدث في أجزاء أخرى من السودان، حيث ازاحت الزراعة الآلية أساليب الزراعة التقليدية، وتعرضت مبيشة قبائل النوبا وغط حياتهم لمزات كبيرة. فمشاريع الزراعة الآلية لم تفلح في تنمية المجتمعات المحلية أو تطور وتقدم إمكانياتها الإنتاجية؛ بل - على العكس - ساعدت على تسريع عملية هدم النسيج الاجتماعي والنظام الاقتصادي لعشائر النوبا.

الزحف العربي نحو الجبال

بدأت قبائل البقارة، والتي كانت تجوب سهول ولايات شمال كردفان وغرب دارفور، نحو العام 1800 ميلادية في التقدم بنشاط إلى أودية جبال النوبا بحثاً عن المياه والمرعي لحيلواناتهم المتزايدة. وتزامن قدومهم مع بداية غزوات الإسترقاق البنيضة، ولقد قيل أن قبائل البقارة اقتسمت السهول فيما بينها واجبرت قبائل النوبا على اللجوء لأعالي الجبال. وبمرور الزمن صار جزء كبير من أراضي النوبا من نصيب الحوازمة، أحدي أكبر قبائل البقارة؛ حيث تنقسم إلى 3 عشائر (خشم بيوت) رئيسية هي الرواوة وعبد المال والحلفاء، وهم يشكلون حالياً عصب الوجود العربي في منطقة شرق ووسط الجبال.¹⁹

وبعد أن أجبر النوبا على اللجوء في الجبال تحولوا للإشتغال بزراعة أراضي المرتفعات ذات التربة الجبلية الفقيرة، نسبياً. وشيئاً فشيئاً بدأت علاقات المقايضة التجارية تربط المجموعتين العريقتين في علاقة متبادلة وإن لم تكن متسقة تماماً. وقد ذكر حاكم منطقة كردفان البريطاني جون ساغار في العقد الثاني من القرن العشرين عن علاقات التعاون التي تددت على الحدود الفاصلة بين النوبا والبقارة:

"أن كل فرع من فروع البقارة يحمي، بقدر الإمكان، الجبال التي تقع

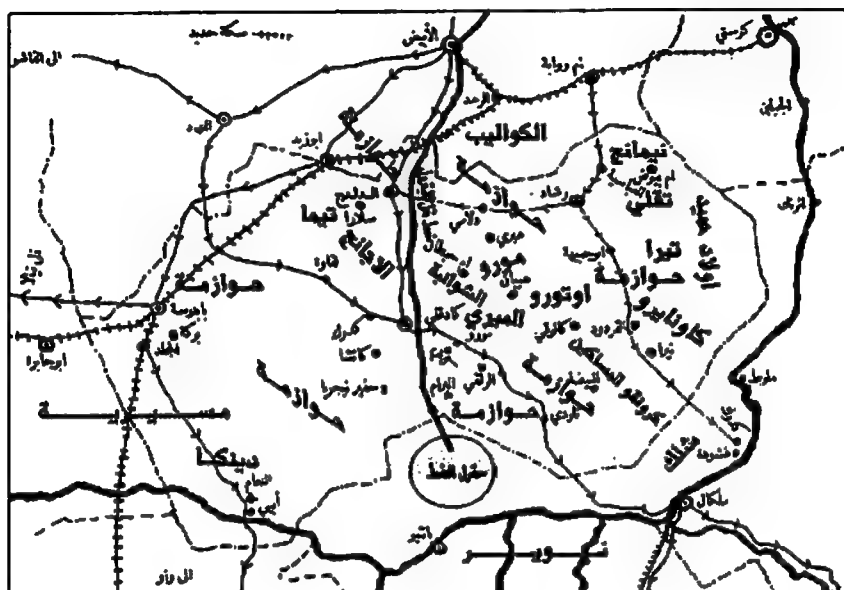
في منطقته مقابل تزويده بالحبوب والرفيق".²⁰

وقد قادت هذه العلاقات المحلية، في أحيان كثيرة، إلى خلق عداوات بين الأطراف المختلفة من قبائل البقارة حينما حاولت مجموعة منها حماية حلفائها من النوبا من مكائد مجموعات بقارية أخرى. وفي بعض المناطق بلغت علاقات النوبا درجة عالية من التمازج تتجاوز حدود اتفاقيات الحماية القائمة بينهم للحد الذي جعل بعض البقارة يتحولون لأنفسهم القابلاً ومواقع قبائل النوبا. وتشير الوثائق إلى كثرة النزاعات المتبادلة. ولكن مدى وحدود هذه الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المجموعات النوباوية وقبائل البقارة تفاوت كثيراً من منطقة إلى أخرى.²¹

إن وجود مثل هذه العلاقات الحسنة المتقطعة لا يجب أن يحجب حقيقة أن الصفة الغالبة لعلاقات النوبا

والبقارة تميزت بمجملات قبائل البقارة الدورية الشرسة وملاحقتهم للنوبا بهدف استرقاقهم. لقد ثاقمت

شكل (26): التوزعات القبلية في ولاية جنوب كردفان.



غزوات الاسترقاق، بصورة كبيرة، إبان الحكم العثماني (التركية) والتي بدأت باستيلاء حكام الخديوية المصرية على السودان العام 1821. وقد قام حكام كردفان من قبل السلطات الإستعمارية بشن العديد من الحملات العسكرية على جبال النوبا بحثاً عن الذهب في جبال شيون ولطب البيد، لكنهم لم يذلولوا أي محاولات جادة لحكم المنطقة مباشرة.²² وقد ذكر أن عدد البيد الجلوب من المنطقة في السنوات الأولى كان حوالي 20 ألفاً، ارتفعت إلى ما يقارب 40 ألفاً العام 1827، وقرّر إلى 200 ألف في العام 1839؛ وذكر أحد الرحالة بأن ما يتراوح بين 10-12 ألفاً من المخطوفين من منطقة الجبال كان يعرض سدياً في "سوق البيد" بمدينة الأبيض، عاصمة منطقة كردفان.²³ وقد لاحظ الباحث ستيفسون:

"أن النوبا استمروا يحملون فترة الحكم العثمانية (التركية) التي

جلبت لهم هذا الخليط الغرب من التجارة والإستعباد".²⁴

إشتهار النوبا برياضة الصراع قادت إلى القول بأنهم يتمتعون بمؤهلات تجعلهم "جنوداً مطيعين أقوياء" لقد عادت عليهم رياضتهم بالوفاة، لأنها شجعت على استمرار حملات الإسترقاق بهدف الحصول على جنود محاربين.²⁵ وبذلك وجد النوبا أنفسهم يحاربون خلال العهد العثماني (التركي) وما بعده ويشاركون في معارك بعيدة عن ديارهم في الجزيرة العربية وشرق أوروبا وفلسطين بل وفي المكسيك. وتحت تأثير هذه الدعوة أصبح أبناء منطقة جبال النوبا - منذ ذلك الوقت وإلى الآن - يمثلون جزءاً مهماً لكل القوات الحاربة في الجبهات المختلفة في السودان، الحكومية منها أو المعارضة على حد سواء.²⁶

وكان نفوذ الدولة المهدوية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر جلب أيضاً مشاكل جديدة لشعب جبال النوبا. فلقد أيد بعضهم الإمام محمد أحمد المهدي لإعتقادهم أنه قد يقود المسلمين إلى الخلاص من عذابهم، وبعض آخر قاومه. وقد قُدر لهذا الاختلاف في السلوك تجاه دعوة المهدي أن يعتبر من خصائص سياسات الحكومات المركزة المتعاقبة تجاه النوبا في المستقبل، وذلك بتقسيمهم إلى فئتين: فئة متردة على السلطة وفئة أخرى صديقة لها. وبعد وفاة الإمام المهدي أرسل خليفته عبدالله التعايشي حملة عسكرية بقيادة حمدان ابرعجة والنور عترة (1886، 1887)، وتجربة بقيادة عبد الباقي الوكيل (1890) وأخري أكثر عنفاً بقيادة إبراهيم الخليل (1891) لإخضاع سكان المنطقة لقبلي الآلاف من النوبا حتمهم بينما استرقت أعداد كبيرة منهم، وتم الترحيل القسري لآلاف أخرى إلى مدينة أدرمان في أواسط السودان.²⁷ لقد كانت ممارسات جنرالات الدولة المهدوية (1884-1898) ضد سكان المنطقة ذات آثار وخيمة. ومن سخرية القدر، وبعد قرن من الزمان، أعاد التاريخ تكرار المأساة (1986-1989) ووجد سكان المنطقة أنفسهم يعانون من سياسات أحفاد القيادات المهدوية!²⁸

تواصلت التحرشات المستمرة بشعب النوبا بعد هزيمة الدولة المهدوية على يد القوات المصرية-البريطانية المتحالفة وذلك في معركة كرري العام 1898. وعلى الرغم من تجربة النوبا المريرة خلال حكم المهدوية فإنهم لم يرحبوا بالإدارة الإستعمارية الجديدة أو يتحسبوا للتعاون معها. وقد لاحظ، أيضاً، الباحث ستيفنسون:

"أن الجبال التي استطاعت أن تدفع قوات المهدوية بعيداً عنها في فترات عديدة ظلت أنها محصنة من أي هجوم، وبالذات جبال دابر ونيماق وكلا وفندا وأجزاء من منطقة الكواليب".²⁹

ولذلك فقد تطلب إخضاع قبائل النوبا المختلفة وأحكام السيطرة عليهم، مثل بقية أهل البقاع الأخرى من البلاد، 30 عاماً.³⁰ وبعد أن اكتملت أخيراً سيادة الدولة الإستعمارية المركزة على كل جبال النوبا تقلص حجم النزاعات بين الأطراف المحلية وتدعم موقف ومركز الزعماء المحليين بتعيين ورعاية الدولة

لهم. وقد تم، على الدوام، توظيف الإستراتيجية القديمة-الجديدة التي تعتمد على تجنيد النوبيا "الأصدقاء" ليتولون على الدوام لإخماد إشتااضات النوبيا "المتمردين".

لقد حاولت الإدارة الإستعمارية البريطانية ان توقف آثار الزحف العربي نحو المنطقة مستجيبة إلى ضغوط المؤسسات التبشيرية الغربية ومذرعة بحجة الحفاظ على الأمن العام وحماية المجتمعات المحلية من السخرة والإستغلال بإعلانها في العام 1932 منطقة الجبال منطقة مغلقة (مقفولة) منع دخولها على سكان شمال السودان (العرب والمسلمين) قاطبة إلا بأذن خاص. ولكن تم اسقاط هذه الخطوة الإدارية وتجاوزها العام 1949.³¹

وخلال هذه الفترة السلمية نسبياً (1920-1956) بدأ النوبيا في الهبوط من الأماكن الحصينة بأعلى الجبال ليس فقط لممارسة الزراعة وحسب، وإنما رغبة منهم في الإستقرار في المناطق السهلية أيضاً. ان هذا التأقلم الطبيعي الذي يحدث عادة في ازمة السلم كان مدعوماً برغبة الحكومة المركزية في إعادة توطين النوبيا في السهول القريبة من مراكزها العسكرية بهدف اقامة شبكة ادارية فعالة لجمع الضرائب وفرض سيطرة الدولة التي انهكتها المقاومة العنيدة للنوبيا ضد النظام في الخرطوم. الشيء الذي أتاح أيضاً فرصة توسيع دائرة التفاعل بينهم وبين محيطهم الجغرافي والبشري.

أحدث النظام الجديد الذي مارسه السلطات الإستعمارية البريطانية تغيرات كبيرة في منطقة الجبال خلال فترة قصيرة نسبياً، مما ادى إلى حدوث تحول، غير قابل للكوص في العديد من وجوهه، على طريقة حياة النوبيا. وكان احد أهم هذه التغيرات هو ادخال طرق الزراعة الحديثة في زراعة القطن كمحصول تقدي في العام 1925 بفرض زيادة ايراداتها وللمحد من هجرة النوبيا إلى خارج المنطقة. وقد جلب نجاح انتاج القطن والتوسع لاحقاً في مجال الزراعة الآلية انتباه الشركات العالمية لجبال النوبيا، وبالتالي شد انتباه الجلابة السودانيين أيضاً.

أما التغيير الكبير الآخر فهو ادخال نظام التعليم المدرسي الحكومي، على الرغم من انه كان على النوبيا الإنتظار حتى العام 1940 قبل ان تدخل الحكومة نظام التعليم الإبتدائي في مناطقهم. وكان لظهور نخبة متعلمة من ابناء النوبيا آثارها الكبيرة على التاريخ اللاحق للمنطقة بما يتجاوز تأثير أي حدث منفرد أو عملية تطور أخرى. وسيبرز دور التعليم لاحقاً بوصفه واحداً من أقوى العوامل التي ساعدت على دفع عجلة الوعي السياسي ومهدت لبروز تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة، وركيزة يشيد عليها صرح شعب نوباي موحد.

هذا وقد تعرضت المنطقة - في الوقت نفسه - إلى حملة تبشيرية إسلامية مكثمة على أيدي الإداريين الحكوميين والطرق الصوفية وبأثيرات الجلابة قادت إلى انتشاره بشكل غير متناسق ليشمل حوالي 75% من سكان المنطقة. وهناك اليوم مجموعات إسلامية تتركز خاصة في المنطقة الشرقية حول محور العباسية-تفلي، وأجزاء واسعة من المنطقة الشمالية والغربية (الدليج وقاوة)، وفي الجزء الشرقي من المنطقة الجنوبية (تلودي، كالوقي، اللبري) وفي الأجزاء الغربية من المنطقة الجنوبية (الميري). كما توجد أقلية مسيحية (12%) نتيجة للحملات التبشيرية التي كان القس الإيطالي الكاثوليكي دانيال كمبوني أحد روادها منذ العام 1864 ويتركز أتباع الكنيسة اليوم في المنطقة الوسطى حول محور جبال الأطورو-اللبري ومحور تيرا-المورو. بينما توجد عشائر أخرى في كل أنحاء المنطقة ما زالت تسك بمجرباتها وعقائدها الأفريقية.³²

ومن المدهش أن هذه المعتقدات المتباينة ظلت تمارس في منطقة ولاية جنوب كردفان في جو من الداخل والتسامح الديني والتعايش السلمي اللافت للنظر بشكل لا يوجد لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط. حيث نجد أحياناً في الأسرة الواحدة كل هذه الانتماءات الدينية، كلهم يتشاركون في مائدة واحدة للطعام ويشارك الجميع بعضهم بعضاً في المناسبات الدينية ولا تميزهم إلا عندما يدخل هذا مسجداً وذلك كنيسة ويأوي الآخر جبلاً للعبادة.³³

لقد زاد استقلال السودان في العام 1956 من اقتناح جبال النوبا على كل عواصف التغيير، وشجع من اندفاع سكان أرياف جبال النوبا نحو المراكز الحضرية خاصة إلى ولايات الخرطوم والبحر الأحمر ومنطقتي الجزيرة والقضارف؛ وهاجر الآلاف لاحقاً نحو الدول الخارجية خاصة ليبيا ودول الخليج العربي.³⁴ ولقد أصبحت منطقة جبال النوبا، منذ ذلك الحين، عرضة للاستغلال الاقتصادي والتوظيف السياسي وللوكلاء الداخليين والخارجيين في مجالات السياسة والاقتصاد، ولعمليات التبادل الثقافي.

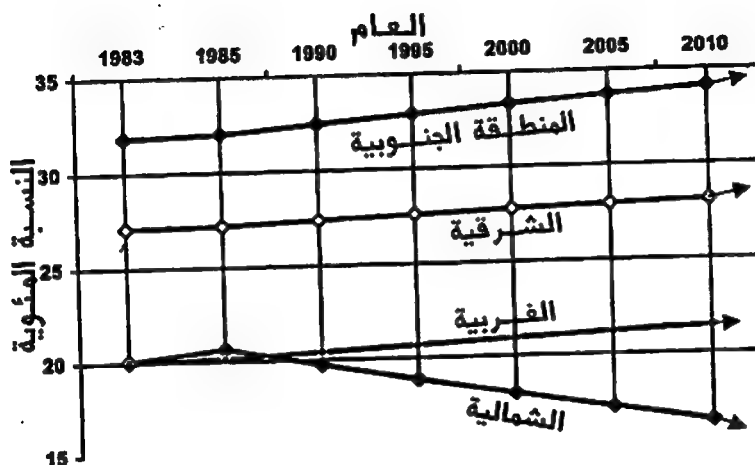
وفي ملاسلة النوبا لواقع المراكز الحضرية في سودان وادي النيل الأوسط انكشفت لديهم مقدار التخلف الاقتصادي والإجتماعي والسياسي للجبال مقارنة بالمناطق الأخرى رغم الموارد والثروات الطبيعية والمعدنية والبشرية الهائلة التي تزخر بها. واطُرحت أمامهم لأول مرة أهمية والحاح قضايا التطوير والتنمية إيسوة بالمناطق الأخرى؛ وذلك بعد حقبة من المعاناة والمآسي والاستغلال البشع والظلم القادح التي تعرضت لها منطقة جبال النوبا. أن خروج شعب ما لمعانة العالم يعني أيضاً عودته إلى دياره لوعي هويته الخاصة، ولقد أكشفت العديد منهم نوباويتهم في المدن السودانية الأخرى وفي ساحات التعليم حيث أُختزل تنوعهم الثقافي المحلي إلى هوية نوباوية واحدة.

لقد استمرت آثار حركة زحف قبائل البقارة إلى منطقة الجبال من الغرب ومن الشمال منذ بداية القرن التاسع عشر على إزاحة جدرانهم النوبيا تدريجياً إلى الجنوب، مما دفع بأعداد متزايدة منهم، كما بين جدول 7، إلى التراجع المستمر والكثس في منطقة محدودة عالية الكثافة بلغت 23 شخصاً في الكيلومتر المربع في منطقة كادقلي، مما يجعل المنطقة تشكل اليوم أعلى كثافة سكانية في ريف السودان.³⁶

جدول (7): نسبة السكان والمساحة بالنسبة إلى الكلية لولاية جنوب كردفان.³⁶

المحافظة (عاصمتها)	% السكان	% المساحة	الكثافة السكانية (كلم ²)
الغربية (قاوة)	18	44	03
الشمالية (الدليم)	23	12	11
الجنوبية (كادقلي)	32	08	23
الشرقية (رشاد)	27	36	04

شكل (27): تقديرات النمو السكاني في المنطقة.³⁷



ومن المتوقع ان تستمر هذه الظاهرة السلبية باستمرار العوامل التي تشجع من نزوح القبائل العربية وعشائر القلائد من الشمال والشمال الغربي وتدفع بالنوبا نحو الجنوب باستمرار. وإذا استمرت الأحوال على ماهي عليه فإن العقود القادمة ستشهد اندلاع نزاعات أكثر حدة وزيادة وتيرة التنافس على الموارد الطبيعية في منطقة الجبال (انظر شكل 25). فالتقديرات تدل على ان المحافظة الجنوبية مستصاعد فيها الكثافة السكانية وسوف تستمر في احتلال المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان (34٪) في العام 2010، بينما سوف تحافظ كل من المنطقة الغربية (22٪) والشرقية (28٪) على نسبتيهما بشكل عام بينما تنخفض نسبة السكان في المنطقة الشمالية بشكل ملحوظ (16٪).³⁸

مصادر النزاع

يعتبر مجتمع النوبا الراهن مثلاً جيداً لما يسميه الباحثان شيفاليه وبكليس بالجمع متنوع الثقافة.³⁹ لم يكن النوبا في يوم من الأيام مجموعة أحادية الثقافة. وهم، على العموم، على وعيٍ بين المصير المشترك والقيم التي توحد بينهم. لكنهم، أيضاً، مدركون للعوامل التي تميزهم عن بعضهم بعضاً. وبعد 200 عام من اقتسام البقارة حياة الجبال مع النوبا ومايشنهم تشكلت لديهم، أيضاً، ملامح ثقافة متنوعة شبيهة برصفاهم النوبا. ان هذا التنوع داخل المجموعة الواحدة نج من علاقات النوبا والبقارة التي تستند إلى بعضها بعضاً، وإلى العزلة النسبية للمجموعتين في مناطقيهما الجبلية القصية. ولقد تداخلت، من جهة أخرى، ثقافتا النوبا والبقارة بعضها بعضاً. وتعتبر المنطقة الشرقية من الجبال (عاصمتها مدينة رشاد) في السابق مثلاً للتعايش والتمازج والإختلاط بين القبائل العربية (المسيرية، الحوازمة، كنانة، اولاد حميد، الكواملة... الخ) والنوباوية (الكوايلب، كاوناو، لوقان)؛ بالإضافة للنوباوية التي اختلطت بالدم العربي (مجموعة قلبي، كجأكجا). ولقد صارت هناك مساحات للتفاعل بين الموروثات النوباوية والموروثات العربية-الإسلامية. فهناك قسم من قبيلة الحوازمة (عشيرة الرواوقه) يسمي "أولاد النوبا"، وذلك لإختلاطهم بالسكان المحليين؛ ويغيد أن هناك مجموعة من قبيلة الكوايلب النوباوية في منطقة أم برميطة بالتزواج واختلاط الأنساب اندمجت في قبيلة الحوازمة. وأصبح من الممكن ان نقول ان كل بقاري في المنطقة صار يشتمل على عناصر ديناميكية نوباوية والعكس صحيح كذلك؛ مما يدحض الزعم بأن نمو الثقافات السودانية وإسزاج عناصرها العرقية يسير في اتجاه واحد ويصغر في التركيز على غلبة مؤثرات الطابع العربي وسرمديته دون تلاقمه مع المجموعات غير العربية وديناميكيتها الذاتية التوحيدية وعلى الرغم مما قد يبدو بأن مثل هذا القول، في الوقت الراهن، غير مناسب سياسياً.

ان علاقات البقارة والنوبا، سواء كانت سلمية تناوبية أم علاقة تناحر وخصام، ظلت اداة فعالة في.

صياغة مجتمعاتها ذات التنوع الثقافي، لأن هذه العلاقات في انسياب مستمر. ان الهوية النوبانية وهوية البقارة هما هويتان ديناميكيتان يستحيل تجميدهما في عرقيات أحادية أو قوالب ثقافية جامدة. وتعتبر الحرب الأهلية في مجتمعات كهذه حدثاً محزناً لأنها تفتح جراحاً عميقة بين مجموعتين اختلطتا واندججتا واثرت احدهما الأخرى. وقد فرضت ظروف التداخل القبلي بمرور الزمن اللجوء إلى تحالفات ثنائية بين عشائرها (الكواليب والحوازمة، كانة وتقلي، أولاد حميد وكاويارو) تحفظ وجودها وتدعم تعايشها في حدود المصالح المشتركة بتقليل فرص الإحتكاكات بين بعضها بعضاً.

في الماضي كانت المشاكل والإحتكاكات التي تنبثق من الخلافات والتنافس على الأراضي والمياه في الماضي، يتم احتواؤها وتجد حلها في مؤتمر يعقد سنوياً بين مكوك النوبا وشيوخ العرب. وكانت هذه المؤتمرات تقام في العادة، على ارض محايدة، ويتم فيها الوصول إلى حلول مرضية وفقاً للإعراف السائدة بين تلك القبائل. وكان الطرفان يمثلان للإقتابات التي تبرم. وهكذا تمتع النوبا بعشرات السنين من السلام المستتب، وقدر لأبأس به من الازدهار النسبي. لكن أخيراً تكاثفت بعض المجموعات، المحلية وعلي مستوى المركز بل وفي تنسيق تام مع المؤسسات الدولية، وأخلت بميزان القوى مما أوقع الطرفين في نزاع دموي. وبذلك يمكن القول أن الأسباب الرئيسية لهذا النزاع المسلح والذي اندلع في منطقة الجبال هي:

① منح أخصب الأراضي لإقطاعي الأراضي من الجلالة المتعيين
عن المنطقة.

② الجفاف الذي دفع بأعداد كبيرة من البقارة ومواشيهم إلى منطقة الجبال، وحرصهم على تحويل وجودهم المؤقت إلى دائم.

③ الحصار الذي تعرضت له المسارات التقليدية للماشية شمالاً وشرقاً تحت راية ما سمي بمشروعات "التعمية" وتوسع مشاريع الزراعة الآلية.

④ تراكمات سياسات الحكومات المركزية الجائرة وتنفيذ أذرعها الإقليمية لشائته وعسف وكلاهما المحليين.

⑤ ضرورة تأمين خط أنابيب النفط العابرة جبال النوبا في طريقها إلى ميناء التصدير.

ملكية الأرض

ان الموضوع ذا الأهمية القصوى في انتجار النزاع في جبال النوبا هو انتهاك الزراعة الآلية لحزمة الملكيات

الصغيرة من الأراضي في منطقة النوبا. لقد أدى ذلك إلى أحداث تأثير ماحق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنوبا، وقاد في نهاية المطاف إلى تحطيم أواصر التعايش السلمي مع قبائل البقارة.

قامت مؤسسة الزراعة الآلية التي نشأت العام 1968 بتحويل من البنك الدولي - كما ذكرنا سابقاً- بالإشراف على نشر الزراعة الآلية في مناطق عديدة من السودان. ولم تشذ عن ذلك استمداداتها الواسعة النطاق لمشاريعها في منطقة هيبلا (بين مدينة الدلج ودلامي) في المنطقة الشمالية منذ أواخر العقد السادس من القرن العشرين، واستمداداتها في أم لوبيا، البيضاء، كوندل، القردود، توس، كركابية، كرتالا... إلخ (جدول 8). وقد قارب عددها 650 مشروعاً، يبلغ متوسط مساحة الواحد منها حوالي 422 هكتار (ألف فدان) تم التصديق بها على أثر نزوح أراضيها من أصحابها؛ لم تراع في توزيعها أي عدالة، كما أنها لم تساهم بأي قدر في تنمية المنطقة بل أن كل عائداتها يتم تحويله إلى خارج المنطقة. بل حتى مؤسسة تنمية جبال النوبا التي تم إنشاؤها في العام 1970 للمساهمة بشكل مباشر في تطوير القدرة الإنتاجية لطرق الزراعة النوبوية التقليدية لم تخصص إلا 37% من مساحة أراضيها وخدماتها إلى عشائر النوبا وخصصت ما يقارب 45% منها للقبائل العربية و19% الباقية تقاسمتها عشائر القلانة (الموسا والبرق) القادمة إلى المنطقة حديثاً من السودان الغربي.⁴⁰

ومن بين 200 مشروع للزراعة الآلية تمت مراجعتها بمنطقة هيبلا، والتي أنشئت بتحويل من البنك الدولي والتي يدعمها البنك الزراعي التابع للدولة، منحت عقود إيجار 4 مشاريع تعاونية محلية، كما منح عقد إيجار مشروع واحد لمجموعة من التجار من هيبلا، ومنحت 4 مشاريع لتجار محليين. أما البقية والتي تبلغ 191 مشروعاً فمنحت لأفراد من غير أهل الجبال من ممثلي مؤسسة الجلالة المتخيين عن المنطقة، معظمهم تجار وموظفون حكوميين وجنرالات متقاعدون من القوات النظامية من الشمال.⁴¹ وقد صرح أحد قادة المجتمع المحلي في كروتو عبدالله (جنوب شرق جبل الميري، جنوب غرب كادقلي) لمنظمة "الحقوق الأفريقية" في العام 1995 قائلاً:

"إن مشكلة الأرض مشكلة كبيرة. وفي أبوشب كانت الأرض قد أعدت للزراعة بواسطة السكان المحليين لكن الحكومة جلبت جراراتها كي تمهد الأرض للزراعة. وعندما طلبنا منهم الذهاب إلى موقع آخر رفضوا".

ووصف شاهدان من منطقة الدلامي انتشار الزراعة الآلية بالآتي:

"جاء التجار بجاراتهم وحرقوا الأرض بما عليها من زراعة كان قد زرعها السكان المحليون. وقد استطاع التجار أن يفعلوا ذلك

لأن كل من يعترضهم سيعرض للإعتقال.⁴²

جدول (8): مشاريع الزراعة الآلية في منطقة الجبال العام 1994 .⁴³

المنطقة	عدد المشاريع	المساحة ألف فدان
هيلا	309	130.4
البيضا	190	080.2
أم لوبيا	130	054.9
كوندل	10	004.2
توس	10	004.2
الجملة	649	273.9

وزودنا أحد كبار موظفي الخدمة المدنية من أبناء النوبيا (طلب عدم ذكر اسمه) بالشهادة التالية:

"للزراعة الآلية طرفتان في سلب أراضينا: هناك مشاريع الزراعة الآلية التي تخططها الحكومة وتمنعها من الخرطوم عن طريق وزارة الزراعة. ودون وضع أي اعتبار لحقيقة الوضع في المنطقة تمنح الأرض لبعض الأشخاص الذين هم، بصورة عامة، جنرالات متقاعدون أو موظفون في الخدمة المدنية أو تجار اثراء من شمال السودان. كما تمنح لجلابة محليين ظلوا يقيمون في المنطقة لفترة طويلة تمكنوا فيها من تجسس ثروات كبيرة. ولهؤلاء علاقات وثيقة بالخرطوم وبدوائر الحكومة المركزية بحكم انهم أصلاً من الشمال. ولقد حاز هؤلاء أراضي لأنفسهم ثم أوعزوا إلى ذويهم بأنهم، أيضاً، يستطيعون حيازة اراض من خلال وزارة الزراعة. وهكذا تحالفوا من اجل الحصول على مزيد من الأراضي.

ولأن النوبيا لا يملكون شيئاً ولا تفوز سياسياً لهم في مجالات انتخاب القوارات، فليس بينهم سوى تفر قليل من ذوي الصلة بمجال توزيع

الأراضي. أما الحكومة فلأنها تقوم بقطع برسم الحدود بين المزارع دون اعتبار لواقع المنطقة. ان السلطات الحكومية لاتضع أي اعتبار لما إذا كانت هناك قرى على هذه الأراضي أم لا. وقد احاطت الزراعة الآلية في منطقة هيبلا بالعديد من القرى. ولم تبق هناك ارض للنوبا، لا ارض للزراعة ولا للرعي. لقد اطبق الخناق على النوبا وصار عليهم ان يختاروا إحدى وجهتين: أما ان يتركوا المنطقة ويذهبوا للعمل في الحكومة كجنود أو يصبحوا عمالاً زراعيين في مشاريع الزراعة الآلية. وقد تناقست هذه الظاهرة لحد كبير.

وفيما عدا الزراعة الآلية المخططة هناك الحيازة غير المخططة (الشواتية) للأرض. هنا نجد شخصاً متقناً وثرناً أتى توه وأزال الأعشاب عن قطعة أرض كان يملكها اهل المنطقة بصورة جماعية. وبحكم ان الوافد الجديد مستود فإنه يزيل الأعشاب ويحضر جواراته وعماله ويبدأ في الزراعة. وفيما بعد، إذا ما حدثت أي مقاومة فإنه يذهب للسلطات محتجاً ومطالباً بتوفير الحماية له. ولأنه يستطيع رشوة السلطات فيمكنه ان يدفع ثم يفعل مايشاء. وإذا لم يحدث ذلك فقد يكون له صديق من السياسيين أو آخر من ضباط الجيش يملك من السطوة مايجعله يرسل اوامره إلى هنا لكي يحصل صديقه على الأرض. وهناك طرق أخرى للحصول على الأرض مثل ان تحرق قرية ما ويحجر سكانها على الذهاب إلى مكان آخر.

ليس هناك أي نية للإحتفاظ ببعض الأراضي للنوبا. فالأرض إما ان تمتح للعرب الرحل بفرض الرعي أو يستولي عليها الإقطاعيون الأثرياء من الشمال. ولايتى للنوبا سوى الكفاح ضد هذه الأشياء. ان على النوبا ان يبحثوا عن طريقة لحماية انفسهم. لقد بدأوا بالفعل في بناء منظماتهم السياسية وإحياء منظماتهم القديمة⁴⁴.

وفي العام 1978 تم سجن الملك حسين الأحيمر، من منطقة ريفي الدلامي، لرفضه مصادرة أراضي المواطنين لصالح مشاريع الزراعة الآلية المملوكة لتجار الجلابة. ولعل من النماذج الإستنزافية الصارخة الجديرة بالتسجيل هنا - أيضاً - هوما حدث لقرية فايو، في منطقة ريفي الدلامي. ففي العام 1981 تم محاصرتها بمشاريع زراعة آلية من جميع الجهات عائدة لأحد تجار الجلابة الذي لم يكلف نفسه حتى بزيارة المنطقة حتى ولو مرة واحدة. وبنهاية العام 1984 كانت كل أراضي القرية تحت سيطرته وعدد احتجاج الأهالي تم استخدام قوة القانون والشرطة لإبعادهم عن نطاق المشاريع الزراعية.⁴⁵

وفي منتصف العام 1999، بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان على احتجاجات الملك الأحيمر، عبر - مرة أخرى - عن هذه المخاوف المواطن النوباي فاروق إسماعيل من منطقة أرض كيتان، في منطقة جبل ليمون قاتلا:

"نحن نحارب من أجل استعادة كرامتنا، والحفاظة على ثقافتنا؛
كسبيحين نحن نقاوم نظام الجبهة القومية لأسلمتنا، وكأفارقة نحن
قاوم التعريب. نحن ننتمي إلى شعب جبال النوبا ونود ان نحافظ
على تراثنا التاريخي. العرب يريدون أرضنا لأنّها ذات إمكانيات
كامنة غنية ولعادتها وخصوبتها وثروتها الحيوانية".⁴⁶

وقد تضافرت عوامل أخرى ساعدت على زيادة حدة التوتر والإستقطاب في المنطقة، لعل أهمها هو تقلص منسوب الأنطار في غرب السودان منذ العام 1967 إلى أقل من $\frac{1}{2}$ معدله السنوي. ونتيجة لذلك نزح إلى المنطقة رعاة من القبائل العربية من غير سكانها بحثاً عن مكان إقامة لفترة طويلة الأمد أو دائمة في منطقة الجبال المطيرة الخصبة. ولقد صار إستمرار الجفاف، الذي صاحبه زيادة كبيرة في اعداد السكان والحيوانات في المنطقة، أحد الأسباب الرئيسية للنزاع.

وتسارعت الأحداث بتأسيس الجلابة اصحاب مشاريع الزراعة الآلية والبقارة الرعاة حلفاً مؤقتاً يستند إلى قوة السلاح ممثلاً في مليشيات المراحيل والفرسان التي اندمجت فيما بعد لتكون كائب الدفاع الشعبي لتشرّد سكان المنطقة والإستيلاء على أرضهم.⁴⁷ لأن من أخطر افرازات الحرب الأهلية في منطقة الجبال هو هيمنة قيادات المليشيات البدائية على المجالس الإدارية وسيطرتها على انتخابات المؤسسات السياسية والتشريعية (الحلية والإقليمية والقومية).⁴⁸ لقد كانت هذه التغيرات قطرة تحول أخرى في سلسلة اختلال ميزان القوى بين عشائر النوبا والبقارة والتي حدثت تحت تأثير قانون الحكم الشعبي المحلي الصادر العام 1971 وإعادة بناء الهياكل الإدارية في المنطقة وتأسيس وحدات الإتحاد الإشتراكي خلال

حقبة حكم الجنرال غيري (1969-1985) وهي نقطة التحول الأخرى التي تمكنت فيها القبائل العربية في المنطقة لأول مرة من ترجمة وجودها إلى وحدات إدارية معترف بها من قبل السلطات المركزية وتنظيم نفسها سياسياً في المنطقة بشكل رسمي. ان الزمن وحده هو القادر على تقييم ما إذا كان "زواج المصلحة" بين قبة الجلابة وقيادات مليشيات البقارة هذا سيقوى على تحمّل المصالح المتعارضة لطرفيه؛ الذي يتطلع كل منهما إلى الاحتفاظ بكل الكمكة لنفسه.

طلعت بوادر هذا الصراع، الذي تجاهد الحكومة على ان لا يسفر عن وجهه كاملاً، إلى السطح عندما أعلنت حكومة ولاية كردفان في الربيع الأول من العام 1992 عن كشف تلاعبات وتجاوزات خطيرة في تصديقات أراضي الزراعة الآلية بجنوب كردفان. وقد قامت بنزع 712 مشروعا زراعيا في مناطق كرتالا وهيبلا الجديدة والقديمة واليضا ورشاد وأوجيبية بحجة أن بعضها كان مملوفاً لأطفال وان بعضها تم بيعه أو تأجيرها من الباطن مخالفة للقوانين.⁵⁰ غير ان مصادر الجلابة تؤكد أن ما تم كان بغرض إعادة توزيعها لقيادات المليشيات ومشائخ قبائل البقارة مكافأة لهم لمشاركتهم في عمليات دحر "التمرد" عن المنطقة ومحاولة مكشوفة من الحكومة لخلق قواعد موالية لها في المنطقة. هناك، أيضاً، بعض الدلائل التي تشير بوضوح إلى ان مجموعات الجلابة الأقوياء، ذوي النفوذ السياسي والإقتصادي الكبير في مركز السلطة، سيستخدمون قبائل البقارة لضمان تحقيق اهدافهم ثم يجرمونهم لاحقاً من السيطرة على أجود الأراضي.⁵⁰

جدول (9): أعداد المدارس والمعلمين في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان خلال العام الدراسي 1995-1996.

الولاية	المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية	
	المعلمين	المدارس	المعلمين	المدارس	المعلمين	المدارس
جنوب كردفان	211	3332	70	728	14	46
الجزيرة	736	16291	548	3665	153	1650

ومن الناحية التاريخية نجد ان المنطقة قد عانت من التخلف المريع والإهمال والظلم الإجتماعي لفترة طويلة. ولم تتم مواجهة حقيقية لمسألة المبودية وتجارة الرقيق إلا في العام 1945 عندما أصدر الحاكم العام البريطاني "مرسوم الحرية" والذي تم بموجبه تحرير كل الذين كانوا رقيقاً عند قبائل البقارة. وإذا كان

نصيب كل جنوب البلاد 4 وظائف إدارية خلال فترة "السودنة"، عدد فجر الإستقلال (1954)، فقد خرجت منطقة جبال النوبا صفر اليدى. وما زالت تعاني قسماً واضحاً في مجال التعليم الأساسي؛ حيث لم تشهد المنطقة تعليماً ثانوياً إلا بعد مطلع العقد السابع من القرن العشرين عندما أنشئت أول 8 مدارس ثانوية في الجبال، 2 في كل من مدن الدلج وكادوقلي وأبو حبيبة وواحدة في كل من العباسية والجبلد (جدول 9).⁵¹

وعزلت المنطقة من تيارات العمل السياسي القومي بشكل واضح. ولم تبذل أي جهود جادة من قبل ركاتر المجتمع المدني الشمالية (أحزاب، نقابات... الخ) لاستيعاب طموحات منطقة الجبال، وخلت مراكزها القيادية من وجود أي ممثل للمنطقة؛ فقد أكتفى حزب الأمة بتأييد قبائل البقارة، بينما أسند الحزب الإتحادي إلى قبة الجلابة الوافدين إلى المنطقة. ولم يجد مواطنو الجبال إلا منظمات سرية أسستها جماعات زنجية خالصة ارتبطت بقضايا الخلف مثل منظمة "الككلة السوداء" التي تأسست العام 1938 وتمت محاصرتها بواسطة السلطات الإستعمارية، وتشكلت أخرى تحت اسم "منظمة الزنج الأحرار" التي أنشئت العام 1967 و"الجبهة المتحدة لتحرير السودان الأفريقي" التي أسست العام 1969، والتي خرجت من رحمها منظمة "كرومولو" السرية العام 1972. وقد لعبت "كرومولو" دوراً مميزاً في التأثير على الحياة السياسية والإجتماعية لأهل المنطقة، وشكلت القاعدة التي انطلقت منها الطلبة التي التحقت بحركة تحرير شعوب السودان. وقد كان مصير كل هذه التنظيمات المطاردة الصارمة من السلطات. ولم يجد سكان المنطقة ما ينفعهم - مرة أخرى - من نقادي تكرار فشل الحكومات الوطنية في تحقيق الأهداف القومية في التنمية والعدالة والسلام الإجتماعي غير تكوين منظماتهم السياسية العلنية الخاصة؛ فبدأت تشكل طلائعها بعد ثورة أكتوبر الشعبية في العام 1964 تحت اسم "رابطة أبناء جبال النوبا" ثم تطورت عن تجمعات عدة عبر عن تيارها الرئيسي "الإتحاد العام لجبال النوبا" خلال فترة التعددية الثانية (1964-1969) وتبلوره لاحقاً كإدار رئيس في الحزب القومي السوداني خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989).⁵²

ويعدّ الحزب القومي السوداني، بطبعاته المنفحة، محاولة للخروج بأهل جنوب كردفان من دائرة الإهمام باقضيائهم المحلية بطرحها والتبصر لحملها ولأول مرة في إطار التصدي لقضايا السودان. وبذلك انعكست في تنظيمه الروح القومية نفسها التي أملت على مؤسسي "حركة تحرير شعوب السودان" الخروج بقضية الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى ومحاولة حلها في الإطار الوطني العام. ولكن على الرغم من هذا التوجه القومي فقد وأكب مطالبات أهل المنطقة واتفاضاتهم ومناذاتهم بمحقوقهم العادلة والمشروعة - على الدوام - اتهامات متكررة بالعنصرية بواسطة السلطات المركزية والإقليمية.⁵³

تفاهم العنف

إن الأثر المدمر الذي أحدثته الجفاف وموجات الزحف الصحراوي ودفعه بقبائل البقارة للتحرك نحو الجنوب (انظر شكل 14، ص 129) واستمرار غزو الزراعة الآلية به شجب النوبيا لاحتلال استمرار مخطط إزاحتهم تدريجياً من أكثر أراضيهم خصوبة. وهكذا، فإنهم حين اندلعت نيران الحرب الأهلية الثانية في الجنوب العام 1983 كانوا، بصورة عامة، متحالفين مع الأهداف السياسية التي تبنتها "حركة تحرير شعوب السودان" وذراعها العسكري. ولقد تحرك الآلاف من النوبيا إلى المناطق "المحررة" أو هاجروا إلى إثيوبيا والتحقوا بمسكراتها. ولقد كانت نقطة التحول النوعية في مطلع العام 1984 بانضمام مجموعة من السياسيين والمتقنين من مناطق الجبال المختلفة لمسكرات "الحركة" للتدريب وتكوينهم قيادة سياسية وعسكرية على رأسها يوسف كوه مكى ودانيال كودي أنجلو وإسماعيل خميس جلاب.⁵⁴ وقد كان تأكيدهم الدائم أن انضمامهم لها لم يكن إلا لماداتها بوحدة السودان في إطار التوزيع العادل للثروة واحترام الكيانات والثقافات الأخرى وتطويرها.⁵⁵

لقد انطلقت شرارة العنف بعد تعرض المنطقة لعمليات هجوم عشوائية خلال الفترة 1984-1987 قامت بها مجموعات مسلحة من عشيرة بانزو التابعة لقبيلة الديبكا. فقد هرب من مسكرات "جيش تحرير شعوب السودان" عدد كبير من أفرادها بعد تدريبها. وقد كانت هذه العشيرة التي تسكن منطقة فاريف الجاورة للمنطقة الجنوبية من ولاية جنوب كردفان قد تعرضت ثروتها الحيوانية لعمليات نهب واسعة بواسطة مليشيات القبائل العربية منذ منتصف العقد الساج من القرن العشرين. لذلك كانت استجابتهم واسعة لحملة التجنيد التي قامت بها "حركة تحرير شعوب السودان" في المنطقة، ولكنهم سرعان ما وظفوا أسلحتهم في عمليات هجوم عشوائية - جماعية وفردية - واسعة لاستعادة أبقارهم المسروقة بل الاستفادة من تدريبهم العسكري في سرقة مواشي النوبيا والبقارة معاً.

قام "جيش تحرير شعوب السودان" بأول معاركة المنظمة في جبال النوبيا في يوليو (تموز) 1987 بعد دخول كتيبة البركان إلى المنطقة عبر منطقة طابولي وزحفها إلى محور سرف جاموس-أم دورين في منطقة جبال المورو. وبذلك دخلت مناطق شمال السودان نفاق لحبب الحرب الأهلية بدء عمليات حرب العصابات المنظمة للمرة الأولى في تاريخ السودان في كردفان. ولم يكن مستغرباً أن تكون أول أهدافه العسكرية هي مشاريع الزراعة الآلية والبساتين وأصحابها من "البلابة" والتي تطلق الأدبيات السياسية في المنطقة عليها صفة "القوة الهدامة". واستطاعت خلال فترة قصيرة أن توقف العمل في 510 مشاريع في المنطقة، تمثل حوالي 80% من جملة المساحة الكلية لمشاريع الزراعة الآلية في ولاية جنوب كردفان.⁵⁶ كما واصلت هجومها على محاور القوات الحكومية وأطواف قواتها التي توافق مسارات ومناطق إسطنبول قبائل

البقارة في خطوط التماس وعلي محور وجودها في مناطق الليري والقرود والأزرق والأحمر والأبيض (شكل 28).

دفع "الحركة" قبل دخول كيب البركان إلى الجبال بالكيب "حديد" من منطقة باتيو في القطاع الشمالي لأعالي النيل بقيادة الدكتور ريك مشار فتح خطوط عمليات وأسناد تمهيدية؛ وتم الإعلان بعدها عن اعتبار المنطقة مسرح العمليات الثانية للحركة وذراعها العسكري. ولكن على الرغم من تصدي قوات الحكومة لها إلا أن الصلاح العسكرية لهذه القوات استطاعت أن تمنح قيادات النوبا فرصة التركيز على التجديد وحشد الأنصار والخروج بهم من المنطقة إلى معسكرات بلقاف، في منطقة جيبلا بأثيوبيا لتدريبهم والعودة بهم لاحقاً تحت لواء "كوش الجديدة" في العام 1989، وتكوين شبكة هياكل تنظيمية وتأسيس قيادة لها في جبال المورو.⁵⁷

وكان قد تداولت في ذلك الوقت بعض الشائعات أن القائد النوباوي يوسف كوه مكي هو الذي قاد الهجوم خلال فترة 1984-1985، ولكن حقيقة الأمر أنه لم يدخل إلى منطقة جبال النوبا إلا في 25 يوليو (تموز) 1987.⁵⁸ وبالطبع لم تكن هذه الشائعات حقيقية إلا أن قتيات قبائل البقارة غنبن بدين انهيار وشائج الصداقة التقليدية بين البقارة والنوبا قاتلات:

يوسف كوه نسي الحق،

ودخل القرود بالقوة.

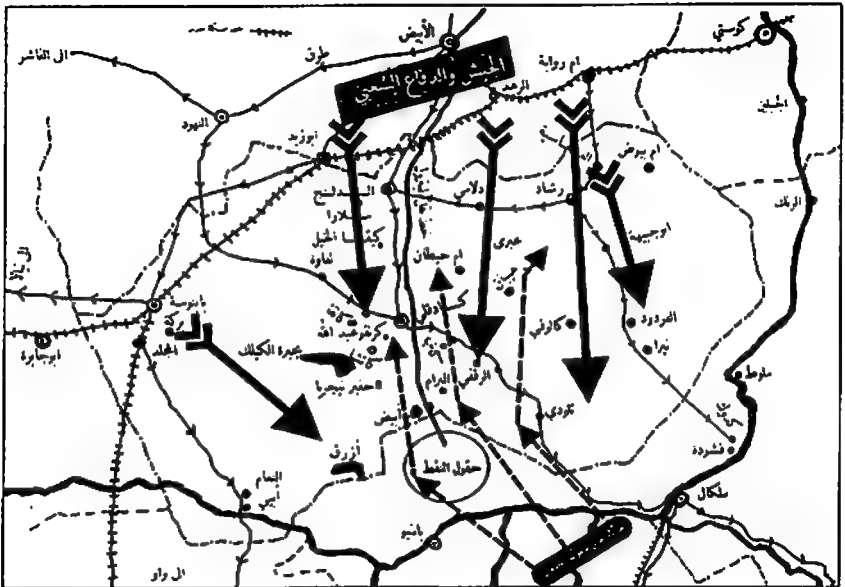
نتيجة لذلك بدأت القيادة الإقليمية للإستخبارات العسكرية في تسليح قبائل البقارة بشكل علني لأول مرة بوصفهم مليشيا صديقة للقوات المسلحة.⁵⁹ وفي يونيو (حزيران)- يوليو (تموز) 1987 قرّرت حكومة الخرطوم بقيادة الصادق المهدي تسليح قبائل البقارة، وبالتحديد المسيحية الزرق والحمر. ولقد عهد بتنفيذ هذه المهمة لوزارة الدفاع في ذلك الحين، الجنرال فضل الله برمة ناصر، والذي ينتمي هو نفسه إلى قبيلة المسيحية الزرق. ولقد أشرف على تكوين مليشيا المسيحية المعروفة باسم "المراحل" والتي نشرت الرعب في جميع أرجاء جبال النوبا.⁶⁰ وفي إحصائية رسمية في أغسطس (آب) 1993 تم الاعتراف علنياً وللمرة الأولى بأن قطع السلاح المتوفرة لدى قبيلة المسيحية وحدها تجاوزت 100 ألف قطعة. ولم يكن الدفاع الشعبي المصدر الوحيد للسلاح؛ فسياسة الحكومة الرسمية تقضي بتسليم المشاركين في "تدمير معسكرات المتدربين الأسلحة التي يحصلون عليها كعنايم".⁶¹ هكذا أصبح توفر السلاح لدى طرفي النزاع فاتحة لتواصل نزف حمامات الدم في المنطقة وإلى ساعة كتابتنا لهذا الفصل. وقد علقت منظمة "الحقوق الأفريقية" على تلك الأحداث بعد مرور حوالي 10 سنوات عليها في العام 1995 بمايلي:

"أن من أكثر الأشياء تراجيدية أن حرب البقارة الذين قتلوا الكثير

من سياسات الحكومة ضد النوبيا هم انقسامهم مجموعة فقيرة ومهمشة في السودان".⁶²

تواصلت فترات من الإشتباكات شبه الدورية والهجمات المسلحة إلى أن حدث تصعيد أساسي للحرب في مارس (آذار) 1989 عندما أقدمت قوة تابعة لجيش تحرير شعوب السودان (كثيرة كوش الجديدة بقيادة يوسف كوه) على توسيع نطاق عملياتها في المنطقة وتأسيس قاعدة ثابتة لها في الجزء الشرقي من جبال النوبيا، واستداد مسرح العمليات لتشمل منطقة أم دورين وأم كوثو ثم توسعت لتشمل منطقة هييان والكواليب وريفي البرام (انظر خريطة مسرح العمليات). وكانت هذه القوات تسعى إلى تحقيق هدف سياسي وعسكري استراتيجي يتمثل في إحتلالها للعاصمة الإقليمية كادقلي.⁶³ وكان "جيش تحرير شعوب السودان" قد أحل وقتها بصورة خاطئة المنطقة الواقعة حول مدينة تلودي وشرع في حملة تجنيد واسعة لشباب النوبيا، بالتركيز بصفة خاصة على قبائل المورو وأنقولو والأطورو وهييان والثيرا والكواليب.

شكل (28): مسرح العمليات في ولاية جنوب كردفان.



وعلى الرغم من أن مليشيات المراحل قد تكوّنت بوصفها قوات موالية للحكومة ضد جيش "تحرير شعوب السودان" فإن مليشيات قبائل البقارة كانت لها أجدتها الخاصة. لقد شرعت حالاً في القيام بمجملات تصفية مروعة وتضيق على مجتمعات الأهالي وطردهم من أراضيهم بما ضاعف من عدم ثقة النوبا بالبقارة، وفي الحكومة المركزية، بل وفي الشمال "العربي" ككل. وارتفعت وسط تجمعاتهم الأصوات التي أدانت السياسات التي اقترت وأهدرت كرامة المواطن النوباوي، وأجذبت أرضه وصادرتها وقتت ماشيته؛ ووجدت تجاروا واسعة الدعاوى التي لم يهن عليها أن تنقذ الأمان وسيادة البطش وأن يكون مصيرهم أن يصيروا قلة مستضعفة في ديارهم بعد أن كانوا أكثرية مكرومة ومعززة. لقد انعكس عدم الثقة هذا في تصاعد التأيد الكبير الذي وحده الحزب القومي السوداني وسطهم، وهو الحزب النوباوي الذي يرأسه القس فيليب عباس غبوش. "وحيث أدركت الحكومة هذا التحول في وضع النوبا السياسي بدأت في تغيير إدارة مناطقها ومسؤولي الأمن فيها بأفراد من غير النوبا، معظمهم من القبائل العربية.

"البصيرة أم حمد"

في القمص الشعبي السوداني أن البصيرة أم حمد قد استشرت في أمر إخراج رأس عجل من إزاء للماء (زير)، فنصحت بزبح العجل أولاً ثم كسر الزير ثانياً لإخراج رأس العجل! وخسر من استجاروا بها العجل والزير معاً. وعلاقة المثل الشعبي هذا بالوضع في منطقة جبال النوبا منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين بسيطة جداً. فقد كان رد الحكومة لمناشدات مواطني المنطقة بمحاصرة حرق الحروب الأهلية هو زيادة تصعيد الأزمة بكل جوانبها وزيادة لهيبها وإثارة المشاعر الدينية والعنصرية للقبائل العربية وتقادها التام لمواجهة الأسباب الحقيقية لاندلاع سعي الحروب في المنطقة.

جاء رد حكومة حزب الأمة الحاكم - زمذاك - على القلاقل وزعزعة الأمن في منطقة الجبال رداً بطوي على قدر كبير من عدم المسؤولية. وقد عبر عن ذلك الموقف حاكم إقليم كردفان عبد الرسول النور، الذي ينتمي إلى قبيلة المسيرية، عندما قام بتصعيد المواجهة بالتركيز على تكبيكات الإسططاب العرقي بإعلانه أن هدف الجيش الشعبي هو "طرد القبائل العربية" وعمل عبد الرسول على تكثيف الدعم المباشر للمليشيات قبائل البقارة والإسماعلة بقوات الأتانيا-2 الموالية للحكومة.^{٢٤}

ومن دون الرجوع للجمعية التأسيسية أقدمت الحكومة على إعادة تنظيم مليشيات عشائر قبيلة المسيرية لتشكّل منها قوة شبه نظامية باسم "قوات الدفاع الشعبي" ومنحتها قيادة شبه رسمية لتتسق تسليحاً وثيقاً مع القوات المسلحة. وبحلول العام 1988 بدأ الجيش وأجهزة مخبراته وقوات الدفاع الشعبي في ارتكاب عمليات القتل المنظم للمدنيين في جبال النوبا، رافقتها بعد ذلك خطة إعادة تنظيم قوات الدفاع الشعبي

ومحسن تدريبها وتسليحها في مايو (أيار) 1989. ⁶⁶ وقد صارت ويرة العنف هذه - الإقصاء عن طريق الإتهام - صارت حقيقة ماثلة خلال الأعوام التالية، والتي شهدت تقدم طلائع "جيش تحرير شعوب السودان" شمالاً إلى مشارف مدينة الدلج، المركز الإداري الثاني لجبال النوبا، واحتلالها لكل ريفي كادقلي والزحف باتجاه الغرب واحتلال جبال التشي وتهديد مدينة لقاة.

لم يسمح نظام الحكم الجديد بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيام أي هدنة مع النوبا، بل استمر في تقوية الإجراءات التي كان طابعها أمنياً بحتاً والتي استندت إلى تأجيج عصبية عرقية ومشاعر دينية والتي بدأتها قيادة حزب الأمة خلال فترة التمديدية الثالثة (1986-1989) بإقامة ماسمي وقتها "الحزام العربي" كحاف لكل القبائل العربية في كل ولايات غرب السودان. ⁶⁷ وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1989 أجاز النظام الجديد "قانون الدفاع الشعبي" الذي كان قد أعلن رسمياً بواسطة الحكومة السابقة التي أطاحت. ونتيجة لذلك منح النظام الجديد الشرعية والحماية والدعم المباشر للمليشيات المراحل، معماً بذلك التمييز الذي تم اختياره وتطويره على نسق نظام مليشيات "حراس الثورة" الإيرانية.

وقد كانت الفترة التي تولى فيها عبد الوهاب عبد الرحمن المسؤولية كمحافظ لجنوب كردفان نقطة فاصلة في ارتفاع ويرة وحدة النزاع في المنطقة. فقد أعلن في نهاية العام 1990 أن كل فلول المتمردين التي حاولت التسلل إلى مدينة كادقلي قد أيدت، كما "سلم عدد من المتمردين أنفسهم للقوات المسلحة وكشفوا عن كل عناصر الطابور الخامس الذين تماثلوا معهم". وكلف من حدة وتأثر العنف في المنطقة إتخاذ حكومة الخرطوم القرار بتقل ولاية الوحدة إلى ميناء التصدير من خلال أنبوب يمر بمنطقة الجبال. فوحدت الإرادة السياسية والمسلحة تحت إدارة قيادة الفرقة 5 بمدينة الأبيض وهي تابعة مباشرة لفرقة العمليات بالقيادة العامة للجيش في الخرطوم، وتم دعم كامل لمسكرات اللواء 19 مشاة في مدينة الدلج واللواء 2 بحامية كادقلي. وكان الهدف المباشر للعمليات الميدانية هو تصفية كل من يقع تحت يدها وتجميع آثار الانتفاضة المسلحة التي قامت بها قبائل النوبا منذ العام 1987، وتأمين خط مرور أنابيب نقل النفط وأنابيب ثمن وفي أسرع وقت. ⁶⁸ ولعل القسوة غير المسبوقة في كل مساح العمليات العسكرية وجبهاتها الأخرى و"سياسة الأرض المحروقة" التي نفذتها من دون رحمة أو تردد القوات الحكومية مسنودة بتجديدات الدفاع الشعبي ضد "تمرد" منطقة الجبال، والتي أدهشت كل المراقبين، راجعة في الأساس إلى هذا الموضوع.

واستغلت الحكومة الإشتقاق الذي تعرضت له "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة رباك مشار ولام أكول، وبدأت حملتها العسكرية واسعة النطاق على جبال النوبا في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني)

1991 . وبنهاية شهر فبراير (شباط) 1992 أعلن الجنرال محمد عبد الله عريضة عن أن: "القوات المسلحة تؤكد حمايتها للأرض والارض والعقيدة وبناء دولة الشريعة والإيمان في عهد ثورة الإنقاذ المنشئة بكتاب الله... وأن القوات المسلحة تساندها قوات الدفاع الشعبي المجاهدة ترفض سيطرة تامة على منطقة جبال تلشي بجنوب كردفان، واستطاعت احتلال مرتفعات شرة وسمنة حيث توجد مخازن ذخائر الخوارج والأسلحة. كما احتلت مرتفعات سعادة ورأس الفيل ولبوا وكرد لانجا مركز قيادة الخوارج. ودمرت معسكرات الخوارج في كجور ووادي نيغور وكيفا الخيل".⁶⁹

ولقد أوردت منظمة "الحقوق الأفريقية" في العام 1992 وثائق عديدة تشير إلى تصاعد كبير للنفذ ضد المدنيين في جبال النوبيا قامت به القوات المسلحة والمخابرات العسكرية، وكانت أهدافه، فيما يبدو، الشباب المتعلمين من أبناء النوبيا.⁷⁰ ويعتقد بعض ناشطي حقوق الإنسان من منطقة الجبال أن الاستخبارات العسكرية كانت قد أعدت قوائم تتضمن أسماء كل النوبيا المتعلمين في المنطقة والذين تقررّت تصفيتهم. كما حققت ووقعت عدد من مخططات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والعالمية سلسلة من الإغتيالات وعمليات تعذيب للثرى والإبعاد القسري للنوبيا من مناطقهم.⁷¹ وتمّ في فترة وجيزة تصفية 158 من قيادات الحزب القومي السوداني الذي يقوده السياسي النوباي المخضرم فيليب عباس غبوش.⁷²

وقد قامت السلطات بحملة تعبوية زادت من حدة الإحتقانات العنصرية في المنطقة بالتركيز على الخطاب الديني ضد مؤامرات مسيحية ضد الإسلام من خلال برامج إذاعة "نداء الجهاد" من كادقلي موظفة حملة اعلامية باللهجات المحلية. وأعيد مرة أخرى في يناير (كانون الثاني) 1992 إعلان الجهاد؛ فأصدر مؤتمر العلماء وأئمة المساجد ومشايخ الخلاوي والطرق الصوفية في إجتاعهم بمدينة الأبيض، في 26 أبريل (نيسان) 1992 فتوى فحواها:

"لأن المتطرفين في جنوب كردفان أو جنوب السودان قد بدأوا تمردهم على الدولة وأعلنوا الحرب على المسلمين... ولذلك يكون المتطرف المسلم منهم في السابق مرتداً عن الإسلام وغير المسلم منهم كافراً يقف في وجه الدعوة الإسلامية وكلاهما أوجب الإسلام حربه وقتاله".⁷³

وكان قد سبقها قبل سنوات إعلان الجهاد على النطاق المحلي في أغسطس (آب) 1985 بواسطة

مجموعة من أئمة المساجد في كادقلي ذات الصلة بحزب "الجبهة الإسلامية القومية"، ثم تجدد النداء مرة أخرى بإعلانه تحت سعار توحيد الجبهة الداخلية بواسطة المقدم محمد الطيب الفضل، محافظ منطقة كادقلي، في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) 1991. ⁷⁴ وكشفت الحملة التضامنية للجنة الدولي آثار إعلان حاكم ولاية كردفان الجهاد (الحرب المقدسة) لتطبيق حل نهائي "لمشكلة النوبيا"، وإصدار مجموعة من الزعامات الدينية بحرض مباشر من القيادات السياسية والتنفيذية على المستويين الإقليمي والقومي قوى دينية تؤيد الجهاد. ⁷⁵

وقد كان لرحلة تعبئة المشاعر الدينية آثارها في المركز. فتم حشد ما يقارب 70 كتيبة من قواصل الدفاع الشعبي من مناطق شمال السودان تحت رايات إسلامية (خالد بن الوليد، بدر الكبري، سلمان الفارسي، القادسية... الخ) وتوزيعها على مناطق الدلج ورشاد وكادقلي وجبال التلشي. وقد كانت مهمتها الأولى هي تأمين وحراسة ما عرف بالمزارع المسلحة في عمق مناطق الميرم وهجليجة وبحر العرب وامتدادات مشاريع الزراعة الآلية في هبيللا والدلج وقاوة وريفني كادقلي. كما كانت حارسة لمسارات العرب الرحل وشكلت بذلك طوقاً أمنياً وحسراً تمكن القبائل العربية في المنطقة من إعادة سيطرتها على المنطقة. وأنشأت الحكومة عدداً من القرى الموالية لها التي مثلت أحزمة أمنية حول المدن الكبيرة وذلك بالتوزيع المجاني للجرارات الزراعية ومدخلات الإنتاج وتوفير الخدمات بدعم مباشر من البنك الزراعي. ⁷⁶

وبالإضافة لحرق القرى واختفاء المدنيين بدأ تنفيذ خطة طويلة الأمد في أبريل (نيسان) 1992 للتجهيز القسري للنوبيا وإعادة توطينهم في مناطق أخرى، فانتشر عشرات الآلاف من النوبيا في معسكرات صغيرة في كل أرجاء ولاية شمال كردفان خاصة حول مدن الأبيض وبارا وأم روابية والنهود. ⁷⁷ وفي مواجهة النقص الحاد في الأيدي العاملة تم تشغيل القادرين منهم كعمال في مشاريع الزراعة الآلية في شمال كردفان. ⁷⁸ كما أخذ آلاف آخرون إلى مناطق تبعد عن ديارهم مئات الأميال ليتركوا فيها من دون رعاية؛ ولقد بلغت درجة التقييد والتشبيث الإجباري مستوى "التطهير العرقي". وقد كانت كل هذه الإجراءات تندرج تحت إطار تنيير التركيبة الاجتماعية والثقافية والدينية لمنطقة الجبال حيث صاحبها عمليات تبشير إسلامية مكثفة، عدداً كبير من المراقبين تهديداً لخصائص ثقافتهم النوباوية المتميزة وطمساً لهويتهم. ⁷⁹

وعلى المنهج نفسه سارت تصريحات الجنرال إبراهيم نابل لإيدام، أحد أبناء النوبيا وعضو مجلس قيادة انقلاب يونيو (حزيران) 1989 وقائد جهاز الأمن وقتها. فقد أكد عند مخاطبته لجمع من أهل الولاية في

منتصف العام 1992 قاتلاً أن السودان:

"معود بتسمية كاملة بدفق النفط في ولاية كردفان... وأن الثورة
ستدمر الأعداء بعد استغلال بترونها... وأن الثورة أوفت بما
وعدت وأنها ماضية في تطهير السودان من دنس الأعداء والخونة
والطاجور الخامس".⁸⁰

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1993 صرح الملازم خالد عبدالكريم صالح، رئيس شعبة الأمن والمتابعة
بكردفان والحارس الشخصي لحاكم كردفان الجنرال سيد الحسيني عبد الكريم خلال الفترة من مايو
(أيار) 1992 إلى فبراير (شباط) 1993 (وهو أيضاً الشقيق الأصغر للحاكم)، في مؤتمر صحافي عقده
في مدينة بيرن بسويسرا، أنه خلال 7 أشهر، قام الجيش وقوات الدفاع الشعبي بحرق 200 قرية وقتل ما بين
60 إلى 70 ألف شخص من النوبا. وأكد أن عمليات "التطهير العرقي" هذه لم تفرّق بين المسلمين
والمسيحيين، ولقد تعرضت الكنائس والمساجد ومراكز البعثات التبشيرية وخلاوي القرآن كلها، دون
تمييز، إلى القصف العشوائي وأكد أن كل ما حدث كان نتيجة "أوامر عليا".⁸¹

وخلال فترة لم تتجاوز 5 سنوات من العمليات العسكرية كانت آثار الحرب الأهلية على المنطقة لا يحس
وصنها غير أنها دمار كامل للبيئة الاقتصادية للمنطقة، وأعاد للأذهان خراب الديار والذكريات المريرة
لفزوات جنرالات الحكم العشوائي (التركي) لاصطياد العبيد وتجريدات الدولة المهدوية لإخضاعها. فقد
تضرر من الحرب بشكل مباشر $\frac{1}{2}$ مليون شخص هم سكان ريفي جنوب كردفان؛ وبلغ عدد القتلى من
مليشيات الحكومة في إحصائية رسمية نشرت في مايو (أيار) 1992 ما يزيد عن 4 آلاف مجدد و400
مفقود ونزح إلى مناطق أخرى في الولاية نتيجة للعمليات العسكرية 200 ألف شخص، ونزح إلى خارج
الولاية أكثر من 150 ألف، وهناك عدد كبير من المقاتلين لم يتم تحديده بعد، وتمثلت 156 مدرسة ما
بين ابتدائية ومتوسطة وتم تشريد 45 ألف تلميذ من مواقعهم الدراسية وضاعت عليهم سنوات من
الدراسة، وتمثل 51 مركزاً صحياً كانت تقدم خدماتها العلاجية لأكثر من $\frac{1}{2}$ مليون مواطن في
المنطقة. كما توقف العمل تماماً في 1853 مشروعاً زراعياً وحديقة لإنتاج الخضار والفاكهة وفقدان 71
ألف رأس من الأبقار وحوالي 99 ألف رأس من الأغنام.⁸² وتدهور الوضع الصحي إلى حد بلغت فيه
الإصابة بأمراض الدودة الثيبية نسبة تفوق 14% من مجموع سكان المنطقة، وتصل إلى 34% في القرى
التي دمرت آبار مياه الشرب فيها من جراء الحرب.⁸³

المحاور الرسمية لتسوية النزاع

منذ استقلال البلاد في العام 1956 تحكمت مؤسسة الجبلية على الدولة السودانية (انظر الفصل الثاني، ص 117). وهكذا، كانت قوات الحكومة ممثلة في القيادة العامة للجيش على الدوام مخوض حروب مؤسسة الجبلية بالنيابة. ومن جهة أخرى ركزت المحاولات السابقة لإيجاد تسوية للنزاعات في الجنوب والغرب جل اهتمامها، تقريباً، على صفقات اقتسام السلطة السياسية، مدعمة، في الغالب الأعم، الأوضاع الاقتصادية السائدة، بتحالفات مؤقتة مع أفراد من السياسيين المحليين. وكان هذا النوع من الحلول المؤقتة يجد دائماً ترحيباً كبيراً بين المنتسبين به من نخبة الجبلية تحت شعارات زائفة تحدث عن الوفاق ودرء عاطر التدخل الأجنبي وتلن جميع الحرب وويلاتها وتبشر بنعيم الوحدة الوطنية. فقد كرر محمد أحمد الفضل، والي كردفان، مناشدته لأبناء جبال النوبا للإسجابة لنداء السلام وقال:

"إن الحكومة تفتح أبواب الولاية لإبنائها في صفوف الحركة للعودة والإسهام في اعمار ما دمرته الحرب... وإن الولاية قد سنت الحرب والدمار الذي تسببه خاصة في البنية الإجتماعية والنفسية".⁸⁴

وعلى الرغم من هذه النداءات المتكررة ذات السمة الوطنية فقد سيطرت العقلية الأمنية تماماً على معالجات حكومة الخرطوم لانتجارات الوضع في منطقة جبال النوبا، وظلت الجبال منطقة حرب منذ العام 1984 دون أن تلقي أي عون أو إغاثة. بل تم إستثناء المنطقة من كل اتفاقيات سريان وقف النار بين القوات المسلحة الحكومية وقوات "حركة تحرير شعوب السودان" التي تحارب في الجنوب حتى تتمكن الحكومة من إحكام تأميمها لإنشاء وحماية خط قتل النفط عبر جبال النوبا.⁸⁵

ولم تسلم من نيران قوات الحكومة حتى أماكن العبادة الإسلامية (المساجد والخلاوي) باعتبار أن من يقاتلها يُعدّون غير مسلمين ولذلك يجوز شرعاً قتلهم وتدنيس أماكن عبادتهم.⁸⁶ ولم تر حكومة الخرطوم من أسباب النزاع إلا ما عدته مخططات أجنبية لمسح هوية وعقيدة منطقة الجبال الإسلامية وفتيت قدرة الولاية وزرع الفتنة وتصف الحرب الأهلية بأنها "حرب جهادية".⁸⁷ وزادت من سيمر الاستقطابات العرقية والصراع القبلي بتجنيد 40 ألف محارب ينتمون إلى تحالف ضم 28 قبيلة ذات أصول عربية خلال فترة قصيرة في كائب أطلق على مجنديها لقب "المجاهدين"، وتم تدريبها في معسكر أم جردة في شمال كردفان.⁸⁸ وتم، أيضاً، إنشاء كتيبة استراتيجية للدفاع الشعبي باسم (حمزة أسد الله) وحددت لها محاور عمليات بكل من كادقلي والدليج وأبو حبيبة وقاوة وكيلك والقولة.⁸⁹

وقد كانت الحملة التميرية لإبعاد قوات "حركة تحرير شعوب السودان" من مسار خط النفط قد شكلت

حاجزاً معنوياً إلى الدرجة التي عقدت فيها الحكومة محاكمة عسكرية فورية لرئيس وأعضاء لجنة الأمن والنظام العام ومديري البرامج الإذاعية والتلفزيونية لتهمة برتاجاً ذكر فيه ان هنالك مفاوضات بين حكومة الولاية "والخوارج في جنوب كردفان" وعدت ان القصد منه كان "زرع الفتنة وخفض الروح القتالية العالية التي تتمتع بها القوات المسلحة والدفاع الشعبي والمجاهدين". ولازمت، في الوقت نفسه، مساعي حكومة الخرطوم نحو السلام تكتيكات قصيرة النظر هدفها الأساسي هو احتواء آثار الإنتفاضة المسلحة لقبائل النوبيا عن طريق حشد وتجنيد أبناء المنطقة في كائب الدفاع الشعبي. فقد ذكر مساعد والي كردفان لشؤون السلام (!) وقتها ان:

"أبناء النوبيا تقع عليهم مسؤوليات كما تقع على أبناء المنطقة [يقصد القبائل العربية]... وهم يقاتلون الآن حركة الخوارج صفاً مع اخوانهم من القبائل الأخرى، فنجد كائب القادسية في ريفي الدلامي وهم من أبناء الكواليب وكيبية الرحمن في منطقة الغلفان من ريفي الدلج وكيبية الرجيم من ريفي سلارا وكيبية المجاهدين... ان الحركة ليس لها مستقبل وليس لها برنامج للسلام او التعير او التنمية... ولا أجد لحركة التمرد من مستقبل إلا التسليم".⁹⁰

وفي نهاية العام 1992 تسرب إلى الطن محاضر اجتماعات عقدها الدكتور نافع علي نافع، مدير الإستخبارات، مع عدد من ناشطي المنطقة طرح فيها تساؤلات تتعلق بإبتعادهم عن المشاركة في مسيرة "ثورة الإنقاذ" وشدد فيها على ان ربطهم وضع المنطقة بقضية جنوب السودان يضر بقضيتهم ويهدد باستخدام القوة لفرض السلام. وأكد، بعد ذلك، رأس الدولة ممثلة في الجنرال عمر البشير المحتوي نفسه، وأن نهج وخيار حكومته الوحيد هو فرض السلام وحمايته بقوة السلاح.⁹¹

كما شرعت الحكومة في استيعاب أفراد من نخبة مواطني المنطقة تحت وهم المشاركة في السلطة. وكان الهدف الأساسي منها هو كسر الإرتباط بين قضية جبال النوبيا ومسألة جنوب السودان. فعملت الحكومة على فتح عدد من قنوات الإتصال المتعددة المستويات (رسمية وشعبية وخليط منها) مع القيادات العسكرية الميدانية والسياسية لقوات "حركة تحرير شعوب السودان" في منطقة جنوب كردفان داخل السودان وخارجه منذ العام 1989. رافقتها دائماً حملات إعلامية عن أهمية مشاركة أهل المنطقة في هياكل التمثيل السياسي على المستويين الإتحادي والولائي، وإعلانها العفو العام عن كل المقاتلين وإطلاق سراح المعتقلين. ولتمديد رأس جسر نحو ذلك الهدف دعا الجنرال إبراهيم تابل لإيدام إلى ضرورة مشاركة أهل جبال النوبيا في الوفود الحكومية للمفاوضات مع "حركة تحرير شعوب السودان"؛ ومهدت

الحكومة، أيضاً، لذلك بإعلانها إنشاء مجلس شعبي أعلى لدعم جهود "السلام" بمناطق جبال النوبا.

ورغم استمرار محاولات الحكومة السودانية للوصول إلى سلام شامل في المنطقة (إلا أن ثمارها كانت دائماً جزئية وهامشية وموقته لا تساهم في إقناع القيادة السياسية الرئيسية لإتفاضة جبال النوبا المسلحة. ولعل أهم هذه الدجاجات الجزئية (إقناعها لمجموعة محمد هارون كافي أبوراس (رئيس اللجنة المركزية لحركة تحرير شعوب السودان، قطاع جبال النوبا) ويونس دومي كالو (رئيس هيئة القيادة السياسية لقوة السودان الجديد للسلام) للإضمام لإتفاقية "السلام من الداخل" بتوقيعها في أغسطس (آب) 1996 في نيروبي (اتفاقاً مع حكومة الخرطوم.⁹²

وقد حاولت "حركة تحرير شعوب السودان" التقليل من شأن هذه الإتفاقيات ولأتمت الموقعين عليها بأنهم ينفذون مخطط "الجهة القومية الإسلامية" لإضمااف "الحركة" وتشوية صورتها.⁹³ وهلت له، من جهة أخرى، الأجهزة الإعلامية في السودان باعتباره ركيزة أساسية في جهود إنهاء الصراع في جبال النوبا وخطوة نحو السلام والتنمية والرخاء التي تنتظر المنطقة. ولكن الإتفاق (صطدم، أيضاً، بمعارضة نافرة ورفض تام من القيادات السياسية على المستويين الإتحادي والولائي بدعوى أنه كان مكافأة كبيرة من الدولة للذين ترمدوا عليها وحلوا السلاح ضد الحكومة؛ وواجه الإتفاق ضغوطاً واعتراضات شديدة أدت إلى تعديل بنوده، بل جمده وعطلت من تنفيذه.⁹⁴

حاولت حكومة الخرطوم أن تحيط كل نداءاتها من أجل السلام بسياج من العمل الدعائي الذي استهدف بشكل أساسي اختراق وحدة قوي المعارضة في المنطقة وعلاقتها التنظيمية والفكرية مع "حركة تحرير شعوب السودان"؛ وحرصت على إعطاء الإطباع بتكامل جهدها العسكري الميداني مع مساعيها التفاوضية السلمية. فعملت منذ منتصف العام 1992 على تقديم عدد من أهل الجبال في أجهزة الإعلام ليخاطب كل منهم رأياً عاماً مختلفاً. وعلى سبيل المثال قدمت القسيس النوباوي البارز بطرس كوة للإعلام العالمي ولمندوبة صحيفة الحياة اللندنية في باريس في الأسبوع الثاني من فبراير (شباط) 1993 باعتباره من القيادات المسيحية المحلية، وكانت كل تصريحاته منصبة نحو تأكيد "الوضع المتأز للمسيحيين" والأمان الذي يتمتعون به، وفاقياً فيها حدوث أي حملات عسكرية لإبادة النوبا.⁹⁵ وكب آخر مقالاً طويلًا في صحيفة "الإقناذ الوطني" الحكومية الصادرة في الخرطوم قرط فيه بجهودات حكومة الإقناذ في "أسلمة المنطقة واستئصال داء النشاط التبشيري المسيحي منها". بل وذبل الكاتب محمد ودع حامد موضوعه عن "الممارسات الإستعمارية في جبال النوبا" بأبيات شعرية تخاطب عشائر النوبا:⁹⁶

تقدم بالأنخي وأسلم وأهلك كلهم أعليهم

وقل لني فتي مسلم دخلت الدين لم أحجيم
جبالك كلها تشهد بتوحيد العلي الأوحـد
ولولا فضله تنهد ولا يبق بهن أحد

وركزت، من جهة أخرى، على وصف نشاطات "حركة تحرير شعوب السودان" العسكرية بالوحشية والممارسات اللا انسانية. وخرج المواطن هاشم أدريس أبوعبدجة العائد إلى كادقلي والحاج عطية توتو من قرية أمشايش، جوار مشاريع الزراعة الآلية في منطقة أم لوبيا، بالقول بأن قوات "الترد" استولت على أموالهم واخذوهم بالقرّة منذ العام 1988؛ واقطعت نتيجة لذلك صلتهم تماماً بأهلهم وبما يجري داخل الوطن حيث فرضت عليهم رقابة صارمة وتمّ استخدامهم في الزراعة والأعمال الشاقة، وإن أحوال الأسرى سيئة ويعرضون للموت جوعاً.⁹⁷

وأكدت الحكومة منذ يوليو (قوز) 1992 بصورة سافرة إصنامها بتبنّي تحالفها مع قيادات القبائل العربية في جنوب كردفان. فاستقبل الجنرال عمر البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة وقتها، حريكة عزالدين أمير قبيلة المسيرية الذي آمن على دعمهم لسياسات الحكومة وتشبّهم لجاحاها في تحقيق ما عجزت عنه حكومات الأحزاب المتعاقبة خاصة موضوع الهوية وتطبيق الشريعة الإسلامية والقيدرالية.⁹⁸ وتكاملت كل هذه الجهود مع تأسيس قاعدة واسخة لتحالف قبائل البقارة العربية النازحة إلى المنطقة وتمتّن صلتها بقبائل وعشائر النوبا المسلمة تحت إشراف مباشر من قيادة الدولة ممثلة وقتها في نائب رئيس الجمهورية المرحوم الزبير محمد صالح.⁹⁹

وعلي النهج نفسه، أيضاً، أعادت الحكومة ترتيب الإدارة الأهلية في المنطقة على أساس قبلي ومنحتها صلاحيات واسعة بحيث تعمل في تنسيق تام مع الأجهزة الأمنية والقضائية والخدمية. وسارعت في تفعيل قنوات قوّدها المحلي للتعامل مع الواقع الاستيطاني لقبائل البقارة العربية والمجموعات الأفريقية المسلمة (القلالة والداجو) القادمة من السودان الغربي الذي أفرزته حوامل النزاع والنزوح والتجبر في حزام مسرح العمليات في جبال النوبا وشرعت في تنفيذ ترتيبات خنطة لصياغة خريطة سكانية جديدة للقبائل في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة.¹⁰⁰ كما غضت الطرف عن التدفق المتواصل لعشائر القلالة (الموسا والبرق) المسلمة إلى المنطقة وشجعت استقرارهم كعمالة رخيصة بدلة وحامل مساعد في توسيع وتأمين دائرة التبشير الإسلامي.¹⁰¹ وقد كان تعيينها وإلبا لجنوب كردفان ينهي إلى عشائر القلالة، هو الدككور حبيب عثوم، وتعيينه بدوره لعيد القادر حسين محافظاً لمنطقة الدلنج، وهو ينهي إلى القلالة أيضاً، دفعة قوية لمشروع تكبف هجرتهم وتوطيتهم في منطقة جبال النوبا.¹⁰²

وتواجه منطقة جبال النوبا الآن نشاطاً مكثفاً تقوم به أجهزة الدولة السياسية والأمنية والعسكرية على المستويين الولائي والإقليمي والإتحادي المركزي. وهي تقوم على تكريس مفهوم مؤسسة الجبلية الراسخ بأن الصراع قد زرع الثقة بين العناصر السكانية للمنطقة وهدد مصالحها. ولكنها لا ترى إلا مخرجاً وحيداً لإعادة الثقة والسلام الاجتماعي يرتكز على عمليات الإسراع بتذويب الفوارق بين المجموعات السكانية في منطقة الجبال وصولاً إلى مرحلة الإنصهار وفق رؤية حضارية تتخذ من الأسلمة والتعريب منهجاً.

ويستند هذا الموقف الإيديولوجي إلى التصور الذي عبر عنه القياديان في الحركة الإسلامية السودانية الخير الأمسي أحمد عبد الرحمن محمد والأساتذة الجامعي الطيب زين العابدين في مقال نشر في مايو (أيار) 1979 في مجلة الثقافة السودانية. فهو تصور يرى ضرورة فتح الباب واسعاً أمام التمازج الحضاري والتلاقي الثقافي عن طريق الأسلمة حتى يمكن الوصول إلى التكوين القومي السوداني الذي مازال ينقصه التجانس والوحدة.¹⁰³ وتصور هذه الرؤيا أن دعم انتشار وتوسيع شبكة الوجود العربي والإسلامي في منطقة الجبال وغيرها من المناطق التي يضعف فيها التأثير العربي، هو درع واق وصمام الأمان الإستراتيجي ضد أي محاولات لوقف زحف المشروع التبشيري لدولة "الجبهة القومية الإسلامية" في السودان الذي يمتد غرباً إلى المحيط الأطلسي وجنوباً إلى مدينة الكيب تاون (جنوب أفريقيا). وعلى هدى هذا التصور تم تصميم وإعداد مشاريع الترجية المعنوي وتأهيل العائدين والنازحين من جبال النوبا إلى معسكرات "السلام" التي أقامتها الحكومة في 85 قرية مختصة باستيعابهم في إطار خطة تبشيرية متكاملة كما صرح عمر سليمان آدم، مساعد والي كردفان لشؤون السلام، بالتركيز على تنمية وتوسيع:

"الوعي الإسلامي بإعتباره هدفاً في حد ذاته وإعتباره هدفاً

وسيطاً للوحدة الوطنية وتكامل عناصر المجتمع السوداني وثقوبة

الروابط الإتصالية بين هذه المناطق [جبال النوبا] وبقية أنحاء

السودان وتعرّفها وربطها بما يدور في العالم الإسلامي والعالم

أجمع".¹⁰⁴

وشرعت الحكومة في إقامة منظمات أملية بدلية في المنطقة تحت رعاية مباشرة من رئاسة الجمهورية مثل "هيئة جبال النوبا الإسلامية"¹⁰⁵ وتم في منتصف العام 1994 تسير قافلة من الولايات الشمالية في ظل حملة إعلامية كبيرة جسدت "أخوة الإيمان [الإسلامي] ووحدة التراب السوداني" كما صرح على عثمان محمد طه وزير التخطيط الاجتماعي وقتها؛ وأكد والي الدكوك حبيب محترم عند مقابلتها في مدينة كادقلي أن "حركة الدعوة [الإسلامية] الشاملة" انتظمت كافة أرجاء الولاية.¹⁰⁶ واستمرت الدولة من أجل ذلك في توظيف موارد مشاريع الدعوة الشاملة وهيئة الدعوة الإسلامية ومنظمة البر الدولية وأمانة الدعوة والمعقبة بوزارة التخطيط الاجتماعي وصدوق دعم الشريعة والتكامل الاجتماعي وجمعيات

القرآن الكريم. وحشد طاقات هذه المؤسسات بالإضافة إلى الوكالة الإسلامية الأفريقية وموفق الإسلامية وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية للعمل بكثافة وسط تجمعات النوبيا في معسكرات النازحين والعائدين.¹⁰⁷ وقد بلغت مدى مدهشاً من الشول يستهدف مجماس - لا تحسد عليه - تتبرر ظاهر وباطن المواطن النوباي إلى درجة تنفيذ مهرجانات "الختان الجماعي" للنازحين والعائدين كباراً وصغاراً تحت شعار "خمس من الفطرة مهن الختان" بدعوى إحياء السنة النبوية وربط حديثي العهد بالإسلام ووقايتهم من الأمراض السرطانية.¹⁰⁸

وقد تواصلت العمليات العسكرية في جبال النوبيا منذ العام 1984 من دون انقطاع، ومعها البيانات الميدانية من جانبي النزاع، مع مواصلة تنامي الرأي العام العالمي الإهتمام بما يجري في المنطقة. وقد كانت الحملة العسكرية للحكومة في نهاية العام 1994 خطوة أخرى نحو تحقيق أهدافها في طرد قوات "جيش تحرير شعوب السودان" من منطقة الميري وكوتو عبدالله، ومن خلال محور كادقلي إلى سرف الفروق لإبعادها عن مصادر المياه والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة. وذكرت منظمة "الحقوق الأفريقية" في منتصف العام 1995 في تقرير بحركات ميدانية من 350 صفحة إحدى على شهادات أكثر من 120 شخصية عن اوضاع حقوق الإنسان في المنطقة بالإضافة إلى 10 صور توثيقية بعنوان "نوبيا السودان ومواجهة الإبادة" لن:

"الحكومة السودانية ترتكب أعمال الإستنزاف وإنها تطلعن المجتمع

النوباي واقتصاده إلى درجة يعذر معها بقاؤه".¹⁰⁹

ونشرت صحيفة الإتحادي الدولية في أغسطس (آب) 1996 قائمة طويلة بأسماء ذكرت بأنهم ضحايا "إبادة جماعية" في محافظة السلام.¹¹⁰ واستمرت أخبار الإشتباكات والتصفيات تسرب من مسارح العمليات في جنوب كردفان حتى بعد توقيع "اتفاقية الخرطوم للسلام" في خواتيم شهر أبريل (نيسان) 1997؛ ولم توقف تجريدات الحكومة من إختطاف المدنيين وترحيلهم قسراً إلى معسكرات "السلام" ومازالت تهاجم قاذفات وطائرات هليكوبتر أهدافاً مدنية وتحرق القرى والمزق الغذائية. ونهبت منظمة "الحقوق الأفريقية" في النصف الثاني من العام 1997 إلى استمرار عمليات زرع الإنكام في جبال النوبيا وإن الحكومة مازالت تفرض حظراً مشدداً على توصيل المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وفي الأسبوع الثاني من يناير (كانون الثاني) 1999 وصلت إلى العالم تفاصيل تجريدات القوات الحكومية تحت أسم "وثبة الأجداد" و"كرتال السلام" وشنتها لهجومات واسعة النطاق على منطقة الأحير وشات البمام وجيلود كركدابة، جنوب الدلج وعلى منطقة تيماء، شمال مدينة لاو.¹¹¹

وعلى الرغم من تدخل مسارات العمل العسكري والسياسي والإعلامي للحكومة السودانية وارتباطها

صعوداً وهبوطاً بواقع الحال ومعتقدات الأمور في مسح الأحداث في جبال النوبيا؛ إلا أننا نعتد بأن كل هذه الجهود مآلها فشل الزرع ولا تقرب من وضع أسس لسلام دائم وعادل في المنطقة. وهي إلى الآن تزاوج في مكانها ولم تستطع أن توسع من دائرة تأثيرها لإقناع غالبية القوى السياسية ذات الأثر في مستقبل المنطقة. وقد علقت منظمة "تضامن جبال النوبيا بالخارج" على حصيلة الجهود الرسمية للوصول إلى سلام دائم وعادل في المنطقة قائلة:

"ترى المنظمة لزماً عليها أن ترد على محاولات السلطة الحاكمة في الخرطوم في سعيها المحموم... باستقطاب البعض من أبنائنا الذين ضعفت قنوسهم أمام المادة وأغراءات السلطة ليصبحوا بوقاً للسلطة في حجب المآسي المؤلمة التي يتعرض لها أبناء وبنات جبال النوبيا من بطش وقتل وتشريد... وما جاء على لسان [هؤلاء] مرفوض جملة وتفصيلاً فهو لا يمثل إلا حفنة مأجورة قابضة الثمن تحدث باسم السلطة الحاكمة ولا تدرك بل تنكر في خسة وزالة عمق المعاناة التي يعيشها أهاليها في جبال النوبيا، بل في روج السودان والذين تحولوا إلى رهائن ولاجئين داخل بلادهم... نحن لا نثق في سلطة مستبدة وضمت ضمن مخططاتها وجددت كل الإمكانيات من أجل إفراغ المنطقة من أهلها... على السلطة الحاكمة ألا تنساق وراء الوهم في محاولة للتجزئة على أساس "فرق تسد"... وألا تراهن على الوقت... وألا تراهن على القوة... وعلى خلق الإنشاقات وهمية أو حقيقية هنا وهناك".¹¹²

ونحن نتفق بشكل عام مع روح هذه الرسالة، ونرى أن وجهة الحل ومفتاحه تكمن في مدخل بديل يمس بشكل مباشر معطيات النزاع ويتعامل مع عوامل تجذره ودوافع استمراره. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين اضلاع المثلث: قبائل النوبيا ومجموعات الجلابية وقبائل البقارة، تضح إمكانية اقتراح مدخلين مستقلين أحدهما عن الآخر لمعالجة النزاع وإيجاد تسوية له. المدخل الأول هو أن الوسيلة الوحيدة لتسوية العلاقات بين النوبيا والجلابية هو وقف استئداد الزراعة الآلية واسمة النطاق في منطقة الجبال وإعادة الأراضي المسروقة إلى أصحابها الحقيقيين من النوبيا. وذلك يتطلب إعادة توزيعها في إطار خطة شاملة للإصلاح الزراعي بما يحقق العدالة والسلام الاجتماعي؛ والتشديد على ضرورة وأهمية مساهمة هذه المشاريع في تنمية المجتمع المحلي ووقف تسرب ريعها إلى مناطق أخرى، ودعم ذلك بإجراءات تمويلية لصالح المنتج الصغير حتى تمكنه من استغلال موارد المنطقة بشكل راشد.¹¹³

المدخل الثاني يتعلق بإيجاد تسوية عادلة للنزاع وبجابهة مسبباته الجوهرية بين قبائل النوبا وقبائل البقارة. إن كل الظروف التي مهدت لانتفجار هذا النزاع الدامي والإهدار المستمر للإمكانات المحلية والقومية وأدت إلى التنافس الجشع حول الموارد تدل على أن هناك حاجة موضوعية إلى نوع من الإقسام المؤقت والعاقل للثروات المتاحة، خاصة الأرض والمياه. ولا يبرر ذلك صعباً طالما كان بين الطرفين اتفاقيات أثبتت فعاليتها في الماضي مما أتمن بتحقيق سلام امتد لفترة طويلة. ويمكن الإستناد إلى هذه التجارب التاريخية واستلهم مؤشرات منها تساعد في تلافي آثار وحصاد القنابل الموقوتة التي تم وسم زرعها الآن بين مجتمعات المنطقة. وبالتأكيد لا يتم ذلك تحت ظروف سياسة الأمر الواقع الإستيطانية الحالية ولا تحت تهديد السلاح أو الإبتزاز والرشاوى. إن قناعتنا راسخة بأن التعاون ضروري وإن التعايش السلمي في منطقة الجبال يأتي في صلب المصالح طويلة الأمد للجموعات السكانية كافة دون تمييز.

اتفاقيات السلام الأهلية

منذ العام 1993 أبرمت العديد من الإتفاقيات المباشرة بين عشائر النوبا والبقارة منها اتفاقية البرام العام 1993 واتفاقية الرجفي العام 1995 واتفاقية الكابن العام 1996، ولكن مازال هناك سلام مزعزع مضطرب مخوف بالخطر. وخلال المفاوضات بين الأطراف وردت العديد من الأسباب التي تستدعي ضرورة إقامة سلام دائم. ومن بين هذه الأسباب:

① عبر البقارة عن فجيعتهم بفقد العديد من أهلهم وأقاربهم وعن إجبار بعضهم على مفادرة ديارهم.

② اعترف البقارة بأن الحكومة خدعهم إذ أوعزت لهم بأن الحرب ضد المتمردين لن تستغرق سوى شهر أو شهرين، لكنها الآن تجاوزت حاما العاشر.

③ ذكر البقارة أنهم يحتاجون للتجارة مع النوبا، فهم يريدون تبادل منتجاتهم بالثلال التي ينتجها مزارعو النوبا.

④ ذكر البقارة للنوبا بأن سياسيتهم، ومنهم على سبيل المثال الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، قد غادروا السودان وعملون بتنسيق معلوم مع "حركة تحرير شعوب السودان" ضد نظام الجبهة الإسلامية القومية.

⑤ أتمن النوبا على حقيقة أنهم يحاربون ضد سياسات الحكومة ولا يحاربون أبداً ضد قبائل البقارة.

⑤ وقال النوبا. انهم أيضاً يحتاجون للتجارة مع البقارة وهم يحتاجون بصورة خاصة لتبادل منتوجاتهم من الغلال بالحيوانات والملابس والملح والمنتجات الصناعية الأخرى التي يجلبها البقارة من الخرطوم.

وقد شدد الجانبان على الآتي:

- ⑥ لقد ظلوا يعيشون في سلام فترات طويلة من الزمان.
- ⑦ لقد اختلطوا ببعضهم بعضاً عبر الزواج والمشاركة في القيم الثقافية والدينية.
- ⑧ معظم مقاتلي النوبا والبقارة كانوا وما زالوا من الفقراء.
- ⑨ يبدو ان القوى الخارجية، وأساساً الجلالة الأغنياء، هم الوحيدون الذي استفادوا من الحرب.
- ⑩ كلا الطرفين فقد العديد من الضحايا والممتلكات والحيوانات من دون سبب وحيه.
- ⑪ القوى الخارجية تأتي وتذهب، لكن السكان المحليين للمنطقة الجبال هم الذين سيبقون دوماً في المنطقة، لذلك يجب إيجاد انجيم الطرق التي تجعلهم يعيشون معاً في سلام.

ان قادة قبائل النوبا يحزنون جيداً حاجتهم لكسب البقارة لجانهم في حرمهم ضد الحكومة. ففي مارس (آذار) 1989 زحف القائد العسكري للمنطقة يوسف كوه إلى الجبال على رأس 6 كائب مسلحة تسليحاً جيداً. وفي احد الحوارات معه أشار إلى انه كان يعلم ان البقارة متجمعون حول بحيرة أبيض لكنه أمر قواته أن تعرف عن طرقها بوعي كامل لتحاشي مواجهتهم. ولكن البقارة واصلوا محاولتهم وهاجموا النوبا في حنير تيجروا من دون تقدير حبيب منهم بمدى قوة النوبا. وقد لحقت بالبقارة خسائر هائلة ووقع كثيرون منهم أسرى. وبعد بضعة أيام أطلق سراح السجناء بعد ان زدوهم يوسف كوه برسائل منه إلى شيوخهم يطلب منهم إما ان يفرطوا في النضال أو ان يتراجعوا عن موقفهم الداعم للحكومة. وقد تذكر، أيضاً، قضية تاجر من البقارة يدعى عبدالله كان قد حمل رسائل إلى شيخ البقارة تقول بأن "جيش تحرير شعوب السودان" ليس في حرب معهم.

استجابت بعض عشائر البقارة لهذه الدعوات بصورة إيجابية (على سبيل المثال الشيخ سند شين)، وواصلوا الحوار مع قيادات النوبا عبر الخطابات والبحوث. وقد استطاعت قرارات قيادات النوبا، بعيدة

النظر هذه، بعدم المعاملة بالمثل والإستكفاف عن الهجوم بفرض الثأر، ان تحرز، اخيراً، نتائج باهرة. ومع ذلك فقد تطلب الأمر مرور 6 سنوات (1987 إلى 1993) من القتال والعداء، لتحقيق ابرام اتفاقية السلام الميدانية والمباشرة الأولى بين قبائل البقارة والنوبيا من دون تدخل الحكومة أو أجهزةتها.

اتفاقية البرام

حدثت مفاوضات السلام الأولى بين البقارة والنوبيا في فبراير (شباط) 1993 بمنطقة البرام جنوبي جبال النوبيا. ولقد جاءت المبادرة من قيادات قبيلة المسيرية استجابة لرسائل وجهها القائد العسكري النوباوي يوسف كزه. وتضمنت الإتفاقية شروطاً والتزامات سلام تزدد صداها في كل الإتفاقيات التي ابرمت بعد ذلك.

- ⑤ يوقف الطرفان فوراً أي أعمال عسكرية بينهما.
- ⑤ يحق لكلا الطرفين التحرك بحرية في مناطق الآخر.
- ⑤ في حالة نشوب أي نزاع أو انتهاك للسلام تدخل لجنة مشتركة لتسوية الأمر.
- ⑤ يجب إرجاع كل الحيوانات المسروقة، كما يجب معاقبة السارقين.
- ⑤ يجب التحقيق في أي عمليات قتل، كما يجب معاقبة القتل.
- ⑤ يجب حماية التجارة.
- ⑤ يتم تبادل المعلومات، خصوصاً تلك التي لها علاقة بالتحركات العسكرية.
- ⑤ يحصل المسافرون إلى كلتا المنطقتين على ممرات آمنة، وفي حالات الضرورة يحصلون على المساعدة اللازمة للوصول إلى وجهتهم.

لقد فتحت اتفاقية السلام هذه طرقاتاً تجارية إلى مدينة البرام والمناطق المجاورة لها. ولقد جلب تجار قبيلة المسيرية البضائع الأساسية مثل الملح والكبريت والملابس والأدوية، واتعشت التجارة في منطقة البرام حتى نهاية العام 1993 إذ اغارت القوات الحكومية ومليشيات الدفاع الشعبي حينها على مواقع النوبيا في المنطقة ووقفت التجارة. وعلى الرغم من ان نشاطات تجارية متفرقة مازالت مستمرة وأن سلاسل متعراً مازال قائماً في المنطقة فإن الحكومة نجحت في اضعاف الإتفاقية التي شهدت بداية موقعة للغاية. وما ثبط الحمم ان مجموعة من محاربي النوبيا في صفوف "حركة تحرير شعوب السودان" انضمت

إلى جانب الحكومة، فاستخدمتها قوات الأمن الحكومية في الهجوم على قبائل البقارة لإعادة إشعال قتيل الحرب بينهم وبين قوات "حركة تحرير شعوب السودان". ولكن، الجدير بالملاحظة أيضاً أن عدداً من البقارة حارب في صفوف قوات النوبا ضد الحكومة في منطقة البرام وواصلوا التزامهم باتفاقيتهم مع محاربي النوبا.

اتفاقية الرجفي

حازت اتفاقية مدينة البرام على عمر جديد من خلال اتفاقية الرجفي ذات 11 نقطة والتي وقعت في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995، مستعيدة ذكر الالتزامات السابقة للتعاون السلمي والمساعدات المتبادلة. وكان وفد قبائل البقارة في المفاوضات حريصاً على التأني بنفسه عن أي صلة ترطه بحكومة الخرطوم. ولقد أشار البقارة، مرةً أخرى، لحجم خسائرهم الكبير في الأرواح وفي التجارة. واتفق الجانبان على أن السلام يعتبر أمراً حاسماً لوجودهم في وضع محفوف بالمخاطر في منطقة الجبال.

من جانبها فعلت الحكومة كل ما في وسعها لتخريب الاتفاقية. واستهدفت زعماء البقارة الذين وقعوا عليها مثل عبدالله قائد المسيرية في المفاوضات والذي قتل بإطلاق الرصاص عليه، كما اغتيل بعض وأقتيد بعض آخر للسجن. وهناك قليلون من الذين ارتشوا تستخدمهم الحكومة من أجل زعزعة روح الثقة والتعاون بين البقارة والنوبا والتي كانت قد انبثت في أرجاء المنطقة.

اتفاقية الكاين

في يونيو (حزيران) 1996 قام النوبا بمبادرة أخرى لتحقيق التعاون السلمي بينهم وبين أكبر عشائر المسيرية وهي قبيلة الرواوة. ولقد إلتقى وفد مكون من 5 أفراد من النوبا مندوبي الرواوة في أرض محابدة ببلدة زقوره غرب تيبا في منطقة لقاة، ودعومهم إلى القدوم إلى سوقهم بالقرب من المناطق التي يسيطر عليها مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان". واستجاب تجار البقارة إلى الدعوة والتوا بوفد مقاتلي النوبا للمفاوضات بقيادة إسماعيل خبيس جلاب. ولقد جاءت الإتفاقية التي توصل اليها الطرفان متطابقة إلى حد كبير مع الإتفاقيات السابقة عليها. لقد تكونت هذه المرة لجنة خاصة بشؤون التجارة للإشراف على تأمين السلامة والإتصاف في التبادل التجاري بين الطرفين. ومن الجدير بالذكر ملاحظة الآتي:

① كان الرواوة مفعين بالثقة بتوطد الإتفاقية لدرجة أنهم بدأوا

بوفرون ذخائر وملابس عسكرية لتسويقها للنوبا .

② بدأ تجار البقارة في ارتياد الأسواق غير مسلحين وشيئاً فشيئاً

بدأوا في اصطحاب النساء والأطفال معهم.

⑤ وقع الاختبار الأول للإثاقية بعد وقت وجيز على توقيعها، وذلك عندما هاجم أحد العرب شخصاً آخر من النوبا، أصابه وأخذ سلاحه وهرب ظاناً أنه قد قتله. أعاد البقارة السلاح للنوبا ودفعوا مبلغاً مقابل علاج الضحية، ووعدوا بإحضار المعتدي لسلطات النوبا.

مرة أخرى عملت الحكومة على تخريب الإثاقية من خلال القتل والسجن والرشوة، وبدأ جواسيسها بالظهور في الأسواق، كما بدأ زعماء النوبا في التنبه للتمديدات التي تتعلق بالأمن العسكري وأصدروا أوامرهم بإغلاق الأسواق. وصارت الأسواق لا تفتح إلا بعد أن يتوفر لها الإشراف المناسب. وما زال السلام الحذر مستتباً في تلك المنطقة.

الدروس المستفادة والنتائج النهائية

تأثرت معاهدات السلام التي وقعت حتى الآن بالعديد من العواقب، وتعتبر المشاكل الآتية على رأس قائمة التحديات التي تواجه تأميمها وإسرايرتها:

⑥ عملت الحكومة على تخريب الإثاقيات فاستهدفت قادة الطرفين بالقتل والسجن والرشوة، خصوصاً زعماء البقارة الذين يعيشون في ظل أوضاع حرجية. فقد عزلت كل العمد والمشايخ الذين حاولوا التوصل إلى إثاقيات سلام ميدانية واعتقلت أكثر من 30 منهم. وفي إحدى الحالات منح مسؤولون حكوميون 4 ملايين جنية سوداني (بإعادل 2000 دولار) ورخصة طاحونة لأحد الأشخاص مقابل ما لا يكي يقتل أحد قادة النوبا من الموقعين على الإثاقية.

⑦ أثرت أجهزة الحكومة في مجال الدعاية والتقنين المعنوي على أطراف من الجانبين كي ينفقوا مؤيديهم لبرامج "الأسلمة والتعريب" ضد سيادة أجواء المصالحة والسلام والتعايش السلمي في المنطقة.

⑧ لم يعترف كل البقارة وكل النوبا بمعاهدات السلام. ولقد حارب ومازال يحارب العديد من النوبا في قوات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة؛ خاصة من الذين ينتمون إلى قبائل الغلفان وقلي والأجانج

والبري والميري. بل لم تشارك مناطق عدة في دعم الإنتفاضة المسلحة مثل عشائر رشاد وتلودي وقلي. وفي الحقيقة وقعت واحدة من أكبر الهجمات على مقاتلي النوبيا (هجوم الموسم غير المطير العام 1997) بقيادة ضابط من النوبيا هو الصيد محمد إسماعيل كاكم الذي يلقب باسم أسح (المساحة) وذلك لقسوته.¹¹⁴

❶ ان صعوبة التواصل بين الفرق التي تنتشر على امتداد جنوب وغرب الجبال أدت إلى صدامات بين المجموعات المسلحة التي لم تكن مدركة لوجود إتفاقيات السلام.

❷ سيطرت المصالح الأمنية والمالية، في بعض الأحيان، على سلوك بعض التجار من البقارة. فمن ناحية تاجروا مع النوبيا، بل انهم بلغوا درجة انهم باعوا لهم ذخائر، ومن الناحية الأخرى زودوا الحكومة بمعلومات عن قوات النوبيا المسلحة.

❸ مقاتلو النوبيا يعيشون في عزلة كبيرة على المستوى الوطني والعالمي، إذ يقيمون في أرض مغلقة ومقطوعة عن قوات "جيش تحرير شعوب السودان" الموجودة في جنوب البلاد. ويواجهون إشكالية الإجابة عن تساؤلات تطرح نفسها عليهم دائماً "أين يكون موطننا، هل سنصبح شمال دولة الجنوب الجديدة أم جنوب دولة الشمال القديمة؟"¹¹⁵ هذا الوضع جعل كل من النوبيا والبقارة في وضع حرج أمام ضغوط الحكومة واعتداءاتها.

❹ العداوات القديمة لا تموت سراً. لم ينس النوبيا دور البقارة في تجارة الرق وتجديدات الإسترقاق ولا معاملتهم لهم حينذاك بصف وإهانة؛ ولم ينسوا دورهم في التعاون مع السلطات قمع انتفاضاتهم في السابق؛ وأعادوا إلى الأذهان سياسات التفرج والإرهاب التي أنبعتها عبر فترات مختلفة الحكومة المركزية في الخرطوم وأجهزتها خصوصاً بعد ان سلحت حكومة الصادق المهدي البقارة بوضوح منذ العام 1987 وتركت النوبيا عرضة لإنزاز المليشيات العربية المسلحة.

ولاشك ان تطوير هذه الإتفاقيات وتثبيتها والسهر على مواصلة الجهودات لتففيدها وتسيبها دورياً من شأنه ان يدعم - على المستوى البعيد - أواصر الرماط السياسي والإجتماعي والإقتصادي بين عشائر المنطقة وان يخلق حالة من الإستقرار الدائم والأمان المتبادل.

أعلن عدد من الكوادر السياسية للمنطقة في اجتماع حاشد لهم في جنيف (سويسرا) عقد في نهاية العام 1991 رفضهم التام لدعوى الإتصال. وأكدوا في بيان لهم للرأي العام لإلتزامهم بوحدة السودان، لأن: "تجزئة السودان لن تخدم المصلحة العامة، وان المستفيد منها فئة قليلة فقط تسمى إلى خدمة مصالحها الذاتية".

ولعل في بيان "منظمة تضامن جبال النوبا في الخارج" في الإسبوع الأول من أبريل (نيسان) 1993 التالي ما يعبر، أيضاً، عن إيمان عشائر النوبا العميق بإمكانية التعايش السلمي إذا تم التوصل إلى طرق (أو آليات، إن شئت) تفتن كيفية الإستخدام الأمثل والمتبادل للموارد في المنطقة. بل تؤكد الأسس الثابتة التي دعمت الروح الإيجابية التي حكمت مناخ مفاوضات الطرفين في السابق، وستظل تؤكد رسوخ هذه الروح الواقعية التي تنشده العدالة والتسامح المتبادل وتدعم من وشائج التعايش السلمي لعشائر المنطقة - عرباً ونوباً - في المستقبل:

"على السلطة الحاكمة ان تكون جادة في سعيها من أجل الحل الذي يحفظ للجميع حقوقهم وكرامتهم وعندها ستجد منا كل التعاون والمساعدة في تقرب وجهات النظر بل الترتيب في إعادة الأمور إلى سابق عهدها بما يحفظ للجميع حقوقهم التاريخية وكرامتهم... على السلطة ان تعيد النظر في سياسة التهجير العرقي وإعادة التوطين والسطو على الأرض على حساب المواطن الضعيف... ويؤكد للأخوة أبناء القبائل العربية الأخرى وخاصة أولئك الذين تقاسموا معنا الماء والكلا والنار، يؤكد لهم انهم شركاء لنا ولا نحمل مشاعر الضغينة تجاه أحد رغم الدماء التي سكبت ونحسب ذلك درساً يمكن أن يستوعبوه حتى يدركوا خطأ سياسة المركز وأوهام التسلط على الآخرين".¹¹⁶

ورغم المآسي التي تعرضت لها منطقة الجبال إلا ان إيمان أهلها الراسخ بوحدة السودان لم تززع. وقد عبرت عن ذلك ناشطة حقوق الإنسان وابنة المنطقة الأستاذة نور تاور كافي في نهاية العام 1993 قائلة: "الشعب السوداني كله يروح تحت نيران الظلم والإستبداد...".

جدول (10): المزارع المسلح في جبال النوبة.

خلفية تاريخية	الأسباب	حوادث عنف مكتوبة	مزارع حارضية	تقدير الأضرار	حاج المزارع
<ul style="list-style-type: none"> * دخل انتشار مسلحة الميائل حوالي العام 1800 ميلادية. * شارك البشاره بشاطط في استيلاء النوبة على دقهم الى الانحاء بأغالي الميائل. * خففت الأسلحة والمسلحة من حدة التوتر كما لم تنجح في إزالة العداء الموقري. * رجع لميلودة الزواصة الآلية في منطقة الميائل. * ماتت هذه المزارع تشامد بشكل متناح منذ العام 1987. 	<ul style="list-style-type: none"> بيئية: جفاف حارم السانا اقتصادي: ركز الإزاحة الآلية وتوسعا صوب السهل. اجتماعية: لم يكن النوبة محل ثقة بل تمردوا الى الاستيلاء داخل ارضهم + ازدياد هذه الانقسام الموقري. سياسية: جذبت حركة خروج شعوب السودان اهتمام شباب النوبة + ازدياد مستوى الوعي في المنطقة + تناقل المدارس مع تشيعة النوبة. 	<ul style="list-style-type: none"> * تفرقة وكثافة جازاة الأسلحة المحلية. * التدريب والمهم المادي من جيش محرز شعوب السودان داخل مناطق قطاع جبال النوبة عدد حوالي قطاع جبال النوبة من 10 و 15 ألف فرد. * تفرقة قوات الحكومة + المزارع الشعبي + ميليشيات البشاره من ناحية المدد، تجاريس المنطقة بشكل عام ثم القوات النظامية. * قوات الحركة هناك موزعة من القوة الزينية بواسطة المزارع سانية + المزارع من طريق البرقصد. 	<ul style="list-style-type: none"> * ليس لمنطقة الميائل منذ ملي وصارت ذات أهمية اقتصادية و سياسية فنية كثيرة بمرور خط المييب البترول بها. * النوبة ليسا شائعة ولا هم جزيرون. كما انهم ليسا عروا سلبيا ولا افارقة سلبية. * تاريخا حارب النوبة ضد البشاره العرب والاثريك واليهودية والإنجليز. حاربوا ككاف ضد المييبين في الحرب الأهلية الأولى والثانية، وتقليدا لم أصدره بطلين. 	<ul style="list-style-type: none"> * دخول النوبة في عتاف صوب وغير مستترع حركة جيش محرز شعوب السودان + قطاع الانقسام امتحالا واردا. * أي قوة جفاف أخرى سبقي ال انجار المنطقة بمرورها. * المزارع الموقري الزينية قد توي الى ارتكاب أعمال عنف كرو قتل من قبل النوبة، خصوصا في مدن القسالة. 	<ul style="list-style-type: none"> * قريبا المل مرتبط بل المزارع في النوبة يسا إستراتيجية المكونة قف ارتباطا معبر المنطقة بالميرب. * هناك نجاح جزئي بل المزارع على المستوى المحلي. ف التوصل الى 3 اتفاقيات للسلام إبرام 1993. وديغني 1995 وكن 1996. * لا يحدد بعد اهتمام قف بمعبر النوبة. * السلطات الحكومية والكنائس من الأديان الميية

مقرر المصير يجب أن يتم في مناخ ديمقراطي. يجب أن يتم بعد أن يعود السودانيون إلى وطنهم حتى يقولوا كلمتهم... أعتقد مع الحركة الشعبية في موضوع عدم الثقة بحكومات المركز - مهما توفر حسن النية - لأن تاريخ السودان يؤكد ذلك، ولذلك فإن مسألة تقرير المصير أو مستقبل السياسة في السودان تحتاج إلى ضمانات كافية من حكومات المركز حتى نضمن على حقنا كمواطنين سودانيين في الحقوق والواجبات".¹¹⁷

وزاد على توضيحاتها لاحقاً يوسف كوة مكى، عضو القيادة العليا لحركة تحرير شعوب السودان وقائد قواتها في منطقة جبال النوبا:

"إن خيار الحركة الذي بدأت به ولا تزال هو الوقوف مع وحدة السودان... [وعلي قيادات السودان] أن يعملوا لتحقيق خيار الوحدة دون الإكفاء برفع شعارها... فنحن دائماً في نظر الأحزاب الشمالية متهمين بالمنصرة والشماليون وحدهم هم الوطنيون... أؤكد أن السودان بهما جميعاً ولا نريد مثل هذه التصنيفات"¹¹⁸. أنا شخصياً لم أنطرق مطلقاً إلى الدعوة إلى فصل جبال النوبا عن السودان. لقد دخلت الحركة باسم الوحدة؛ ووجودنا فيها يمثل دعماً للوحدة. ولكن إذا انفصل الجنوب سيكون لنا رأي مختلف، لأن وجودنا داخل الحركة ووقوفنا مع الجنوب والجنوبين ترتبت عليه حقوق، وإذا تحققت مطالب الجنوبيين في ظل الوحدة فذلك ما نشد، وإذا انفصل فلا بد أن نحصل على حقنا في تقرير مصيرنا ليحدد أهلنا ما يريدون أن يكونوه... إن الحركة الشعبية ملتزمة بوحدة البلاد، وأن انفصال الغالب في الحركة يؤيد بقاء السودان موحداً على النقيض مما يذكر في وسائل الإعلام المختلفة... إن انفصال الجنوب سيعني تمزيق بقية أرجاء السودان بما فيها الجنوب... لا أعتقد أن جنوب السودان سيكون بمنأى عن الحركة والتيارات التي ستحاول قيام كيانات وممالك خاصة بها إذا انفصل عن بقية أرجاء القطر".¹¹⁹

الهوية النوبايوية وأثارها

قبل اقتجار النزاع في جبال النوبا كان أهل النوبا يتوهم الكثير، على وعي كامل بأصولهم العشائرية المباشرة؛ ولكنهم لم يظنوا إلى أنفسهم كشعب نوباوي منفصل عن الإطار الكبير للقومية السودانية. ولم يبحثوا، أيضاً، عن وسيلة منفصلة تدعم توحد مشاعرهم كقومية موحدة تلتف حول قيادة سياسية تستلهم هويتها وأرضها الحضارية في انزعال عن التيار الوطني العام. وعلى المستوى المحلي كانت علاقة النوبا بجيرانهم من قبائل الحوازمة والمسيرية علاقة يسودها التسامح، وكانوا يتبادلون معهم البضائع والخدمات، كما نشأت بينهم زيجات مشتركة خصوصاً بين المسلمين منهم. وفي بداية الأحداث ضد النوبا كان هناك - وما يزال - من يؤيد سياسات ومشروعات الحكومة متصوراً أن النزاع بوصفه خلافاً سياسياً أكثر منه شقاق عرقي أو استغلال اقتصادي.¹²⁰

لقد كانت محركة الحرب الأهلية، بجانب العوامل الأخرى، عنصراً حاسماً في إبراز وتقوية شعور النوبا بالإتساء إلى جماعة عرقية أعرض هي شعب النوبا المتحد وشبه المتجانس. وكتبية لذلك تزايد الشعور وسط الكثيرين من النوبا بأن للنزاع طبيعة عرقية أو سلالية، واضطرت على تجمعاتهم بشكل متواصل مسألة الهوية الحضارية. بل بلغ الإعتقاد عند مجموعة صغيرة من النوبا حداً جعلهم يرون في إبعاد كل العرب خارج حدود مناطق جبال النوبا حلاً جذرياً نهائياً للنزاع. وقد تعدى منهم "العرقية والسلالات" عند هذه المجموعة، تماماً، غيبة اعتبارها شكلاً من أشكال الوعي بمختلفة النزاع الدموي ليصبح سبباً رئيسياً من أسباب تفجيره. وقد ما تستمر الحرب بقدر ما يكبر احتمال إغتراف المزيد من النوبا في صفوف أولئك الذين يقاتلون لأسباب عرقية. لكن إحدى علامات الأمل يكمن في أن الخلافات الراهنة سوف لا تقف سداً عازلاً وحاجزاً نفسياً دائماً بين البقارة والنوبا. وهناك قناعة قوية، بين كل الذين تحدثنا إليهم، من قياديي النوبا؛ مفاده أن السلام والتعايش السلمي والتعاون طويل الأمد بين المجموعتين يحل موقع الصدارة بالنسبة لهم جميعاً.

إن معظم النزاعات تنشأ في الأساس نتيجة للصراع على الموارد المادية، موارد فعلية أو موارد باطنية؛ ولكن بمرور الزمن، يبدو أن الإتهامات العرقية والثقافية والدينية تحولت من كونها تصنيفات فكرية وسياسية تجريدية إلى حقيقة اجتماعية ماثلة ومؤثرة. وعلى نحو هام، فإن هذه الإتهامات نفسها تغير أسانيد اجتماعية مادية في حلبة التنافس. فالتمايزات العرقية والثقافية والروحية التي تأتي كنتاج ملازم لصراعات راهنة يمكن أن تحولت، مع تطور النزاع، لتصبح سبباً نافذاً من أسبابه. ومع استمرار وتعميق حدة النزاع، تزايد درجة تعقيد فعل هذه التمايزات بمرور الزمن بما يقلل من فرص وإحتمالات معالجته وإيجاد تسوية له، بل إنها قد تؤدي إلى تأججه؛ وصير النزاع المسلح الذي يحتم على منطقة جبال النوبا

خلال كل هذه السنوات برهانا آخر حياً لهذا التقادم.

حواشي وإحالات

1- كانت منطقة جبال النوبا تدار بشكل مستقل إلى أن تم إلحاقها في العام 1913 إدارياً إلى (ولاية إقليم، محافظة) كردفان، وتحكم من عاصمتها مدينة الأبيض. تم فصل محافظة جنوب كردفان إدارياً وعاصمتها كادقلي في العام 1974، وصدر المرسوم 10 في فبراير (شباط) 1994 الذي أعيد بموجبه تقسيم البلاد إلى 26 ولاية منها ولاية جنوب كردفان وعاصمتها كادقلي، وهي تحتوي على 5 محافظات (كادقلي، رشاد، الدلج، تولي، أبوجيية).

2- لمعلومات إضافية عن النزاعات وعلاقتها بالبيئة انظر كتاب *National Integration and Local Integrity: The Miri of the Nuba Mountains*, by G. Baumann, Clarendon Press, Oxford, UK, 1987.

والدراسة القيمة
Conflict and Co-operation in the Light of Human-Ecological Transformation, by G. Beacher, *ENCOP Occasional Paper*, No 4, Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1993.

3- مصطلح "مناطق التماس" يطلق على المناطق التي تقع على الحدود الفاصلة إدارياً بين الشق الشمالي للبلاد والشق الجنوبي؛ حيث تمتد جرض البلاد من منطقة حفرة النحاس (ولاية جنوب دارفور) في الغرب عند الحدود مع تشاد ماراً بوسطها في منطقة جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان) إلى الجزء الشرقي من السودان عند مناطق جبال الأنقسا (جنوب ولاية النيل الأزرق) على الحدود الإثيوبية-السودانية.

4- كان لمنظمة البينيسيف دور كبير في إنشاء شبكة من مضخات المياه للآبار صارت ساحة للقتال الشرس بين الجيش وقوات "حركة تحرير شعوب السودان" وبين النوبا والبارة باعتبارها مصادر تموين ثابتة.

5- من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المنطقة في أقل من 25 عاماً. تعداد العام 1955 يذكر أن عدد النوبا 573 ألف نسمة، بينما كتاب

Sudan Today, UPA, Nairobi, Kenya

الصادر في العام 1974 يقدّرهم بحوالي 6% من السكان. ومن إحصاء العام 1973 يمكن ملاحظة الاختلاف الواضح في الميول السكانية وفي التكوين العرقي للسكان بتأثير الهجرة. فأكثر من 46% مثل أعمارهم من 15 عاماً بينما يشكل الذين في الفئة العمرية 30-44 أكثر من 16% من سكان المنطقة. وقد كان في الفئة العمرية 15-29 عاماً 7% للذكور و13% للإناث، وفي الفئة 30-44 عاماً 8% للذكور و10% للإناث، وفي الفئة 45-59 كانت 5% للذكور و6% للإناث بينما كانت 2% للذكور و3% للإناث لفئة أكبر من 60 عاماً.

6- انظر المرجع الأساسي ورائد الدراسات الميدانية في منطقة جبال النوبا
The Nuba: An anthropological study of the hill tribes in Kordofan, by S. Nadel, Oxford University Press, Oxford, UK, 1947.

السكوتير الإداري وحاكم كردفان (1928-1932) دوقلاس نيروولد هو الذي دعى تادل في نوفمبر 1931 لدراسة مجتمع النوبا حتى يمكن رسم إستراتيجية تحدد سياسة الدولة نحو المنطقة.

7- راجع كتاب المبشر وباحث اللغات رولاند إسبنغسون الذي وجعنا اليه كثيراً في هذا الفصل
The Nuba of Southern Kordofan: Ethnographic survey, by R. Stevenson, Khartoum University Press, Khartoum, Sudan, 1984.

عمل رولاند في مجال التبشير المسيحي الإنجيلكاني في جبال النوبا منذ منتصف العقد الخامس للقرن العشرين مديراً لمدرسة كانتا (كادقلي) التابعة لجمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية CMS. إنتقل بعدها للدراسة والبحث في مجال لغات المنطقة في معهد الدراسات الأفريقية التابع لجامعة الخرطوم.

8- راجع كتاب تادل (حاشية 6) وكتاب الباحث الألماني جيرد برومان عن المري (حاشية 2).

9- راجع كتاب تادل (حاشية 6).

10- انظر كتاب مايكل باربر:

The Republic of the Sudan; A regional geography, by M. Barbour, ULP, London, UK, 1961, p82.

ولمخيمه في صحيفة الاتحاد الدولي (1996/1/2)، أو راجع ترجمة العربية التوحيد في جغرافية السودان الإقليمية بواسطة هنري رياض وآخرين (1974). وأنظر، أيضاً، مقالة بول جاك عن "الحلقة المقفولة من التراث الحضاري العرقي السوداني"، حيث يرجع أصلهم إلى سقوط دولة كوش ومجرة غالبية سكانها إلى الهجرات المختلفة من السودان ومن ضمنها منطقة جبال النوبا، [الخرطوم، 8/29/1994]. وراجع مقالة الباحث النوباوي لآزم سليمان

"*The National History of Sudan: The neglected role of the Nuba*"

[التغير، المجلد 4، العدد 4، فبراير (شباط) 1999].

11- انظر:

"هناك محاولة تأصيل لشجرة ان منطقة جنوب كردفان كانت تحت سلطان رث الشلك. هناك دكتور من الشلك من منطقة سلكال يدعى والقر كونيچرك كان يدرس في جامعة الخرطوم، هذا الدكتور عمل دراسة في علاقة الشلك بجيرانهم وقد حاول ان يؤكد هذه الشجرة. وعلى هذا الأساس طاز الجنوبيين (حركة الترد) يزعمون ان لهم مطلق الحرية في الحديث عن منطقة جنوب كردفان وضماها للأقاليم الجنوبية بحكم ان هذه المنطقة كانت تامة لسلطان الشلك".

انظر مقابلة الدكتور عمر أبو البشر مع أمير قبائل كادقلي [السودان، 95/1/23].

12- انظر كتاب مايكل

The Tribes of Northern and Central Kordofan, by M.

MacMichel, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1912.

13- كتاب نادل (حاشية 6)، ص 4-5.

14- انظر "المطقة التي تحضن النض والحديد والشهداء"، [السودان الحديث، 1992/7/26].

15- اعتماداً في هذا القسم على تقارير المتابعة والتقييم السنوية لمشروع التنمية الريفية لجبال النوبا للسنوات 1985-1990 وتقارير مؤشرات آثار المشروع 1981-1987؛ وعلى التقرير التقييمي لنزب اسافنا (المرحلة الثانية) للعام 1991، بالإضافة لتقارير التنمية للأعوام 1984-1988. النشاط الزراعي المحكبي في المطقة بشكل ملحوظ. وأحسن مثال لذلك هو ما مورت به مؤسسة جبال النوبا الزراعية التي تم حلها في العام 1990. فقد تم تأسيسها في العام 1924 كنقصة فنان جبال النوبا (1924-1926)، وتم تحويلها إلى مؤسسة جبال النوبا الزراعية (1967-1970)، ثم إلى مؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي (1970-1990)، انظر مقابلة الميدان مع القناي زين العابدين الطيب حسن، سكوتير الثقافة والإعلام للهيئة القروية لقنابة الزراعيين "المطالبة بإعادة النظر في مؤسسة جبال النوبا الزراعية"، [الميدان، 1987/1/7].

التغير: في اللغة القصصى معنى القوم الذين ينزفون ملك أو يتأفرون في القتال. وفي اللهجة العامية السودانية يقرن عدداً كبيراً لى عمل يشترك الجميع في أدائه كبناء أو غيره [قاموس اللهجة العامية في السودان للدكتور عين الشرف قاسم، الخرطوم، 1972، ص 783].

16- انظر الورقة التي قدمها الناشط النوباوى في الملكة المتحدة الأستاذ سليمان رحال لورشة العمل عن الحرب الأهلية السودانية في كبة سانت أنتوني، جامعة أوكسفورد، بريطانيا في مارس 1993

"The Crisis in the Nuba Mountains"

17- عن الزراعة في المطقة انظر حاشية رقم 15.

18- انظر بحث الدكتور فرح حسن آدم، "أساليب الإنتاج الزراعي في السودان"، [مجلة الدراسات السودانية، المجلد 4، العدد 2، يوليو (تموز) 1974]، جدول 19، ص 75؛ والإنتاج الوطني (16/1992/11/30، 1992/9).

19- عن بدايات زحف البقارة نحو جبال النوبا راجع تقرير المخابرات السودانية المطبوع في ديسمبر (كانون الأول) 1912 بعنوان

"Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series: Kordofan and the region to the west of the White Nile".

غالبية سكان جنوب كردفان يعيشون في الريف (65٪)، وريش 12٪ في المدن و23٪ عبارة عن مجموعات رحل. وتتركز حركة القبائل العربية في المنطقة الشرقية. وقد كان إهتمام السلطات منذ إيام الإستعمار دافناً هو تلبية إحتياجات القبائل العربية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالمسارات (الرحايل) لمواشيمهم وقطاع المياه ومناطق الرعي الموسمية.

20- انظر مقالة جون ساغار، حاكم مديرية كردفان (1917-1921):

"Notes on the History, Religion and Customs of the Nuba", SNR, 5, pp 137-156.

وهو يستند إلى تجربة تاريخية حيث استخدم الجلباية قبائل البقارة في غزو وإصطاد السيد في إطار عملية التبادل التجاري في المنطقة. فالرحالة الأسكتلندي ياتريك ذكر أنه إبان زيارته المنطقة في العام 1861:

لاحظ أن حكام المنطقة من قبل السلطة الشانية (الأتراك) كانوا يصادون مواشي البقارة في منطقة جنوب كردفان كبيع من جلباية الضرائب ويتركون بيعها محلياً إلى الجلباية الذين كانوا يستخدمونها في عمليات التبادل مع قبائل البقارة في الحصول على البعير وسن الثيل والذهب.

راجع كتاب الرحالة جيمس ياتريك
Egypt, the Soudan and Central Africa, by J. Petherick, W. Blackwood, Edinburgh, UK, 1861, p 321.

21- انظر ورقة سليمان رحال (حاشية 16).

22- انظر كتاب الرحالة ياتريك (حاشية 19).

23- لمزيد من التفاصيل انظر المراجع التالية:
Egypt in the Reign of Muhammad Ali, by A. Marsot, CUP, Cambridge, UK, 1984, p 127.

Egypt in the Sudan, by R. Hill, London, UK, 1959, pp 7-8.

The History of Egypt, by P. Vatikiotis, Baltimore, USA, 1985, p 58.

Travels in Kordofan, by I. Pallme, London, UK, 1844, p 307.

Report on Egypt Candida, Parliamentary Papers, by J. Bowring, 21, London, UK, 1840, p 90.

24- راجع كتاب المبشر إسيفسون (حاشية 7).

25- انظر مقالة الدكتور حسن أحمد إبراهيم محمد علي واستخدام الأرواء السود، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، المجلد 3، أكتوبر (تشرين أول) 1971].

26- بشكل أبناء الجبال وجرماً ملحوظاً في الجيش السوداني وفي قوات "جيش تحرير شعوب السودان"، وقوات أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، كما لم يجرده واضح وسط قوات كل من دولتي البحرين وقطر.

27- لمزيد من التفاصيل عن سمات وسياسة وآثار الترحيل القسري التي اتبناها الخليفة عبد الله النابيشي انظر مقالة الباحث عثمان محمد عثمان "سياسة التهجير في عهد الخليفة عبد الله"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، المجلد 5، أغسطس (آب) 1975].

28- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة تقرير منظمة أمريكا ووتش عن الوضع في جبال النوبا الصادر في العام 1988؛ والكتاب المركز من أساسه منطقة جبال النوبا خلال الفترة 1985-1989 والتي رصد أحداثها، أعطى حقوق الإنسان الأستاذ عمر شركيان (من أبناء قرية تيمين، جنوب الدليم)

وأصدره على شتته الخاصة في سبتمبر (أيلول) 1995 في المملكة المتحدة.

29- راجع كتاب المبشر إسبينسن (حاشية 7).

30- راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها كمال الدين محمد صالح إلى جامعة لندن، المملكة المتحدة في العام 1980

The British Administration in the Nuba Mountains Region of the Sudan: 1900-1956.

ودراسة الدكتور أحمد عثمان محمد إبراهيم، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، رقم 15، والصادرة في العام 1985

The Dilemma of British Rule in Nuba Mountains: 1898-1947, KUP, Khartoum, Sudan.

31- انظر دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم نصر "الإدارة البريطانية والتبشير الإسلامي والمسيحي في السودان: دراسة أولية"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 2، المجلد 3، يونيو (حزيران) 1972] والتي أعادت طبعها هيئة الشؤون الدينية والأوقاف السودانية في كتاب العام 1979.

32- عن الوضع الديني انظر كتاب الدكتور أحمد نصر (حاشية 31). كما يمكن مراجعة دراسة الباحث السوداني ليف ماطر من المعهد الإسكندنافي للدراسات الأنثروبولوجية، أوسلوا (السويد) عن المتغيرات في الثقافة المحلية والتكامل الثقافي والإجتماعي من خلال عمليات الأسلمة والتعريب بالتركيز على منطقة الهري (محافظة رشاد) خلال الفترة بين 1979-1984

From Mountains to the Plains: The integration of the Lafafa Nuba into Sudanese society, by L. Magner, SIAS, Uppsala, Sweden, 1994.

كما يمكن الحصول على معلومات إضافية عن الخريطة الدينية للمنطقة بالتركيز على النشاط التبشيري الإسلامي الذي تقوم به كل من منظمة الدعوة الإسلامية، الجمعية الأنثروبولوجية والأمنية والطفولة، لجنة مسلمي أفريقيا الكاثوليكية، مؤسسة مرقس الخيرية البريطانية، ومنظمة البر الدولية بمراجعة دراسة عضو هيئة التدريس بجامعة كردفان (مدينة الأبيض) بن عمر عبيد الله "انتشار الإسلام في جنوب كردفان: إشارة لدور المنظمات الإسلامية 1984-1995"، مركز البحوث والدراسات الأنثروبولوجية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، 1997.

33- انظر مداخلة خيس عبد اللطيف في ندوة "قبائل التماس ودورها في ترسيخ الوحدة الوطنية"، [الخرطوم، 1994/8/28]، والتي ذكر فيها أن:

"الأستاذ خيس عبد اللطيف عضو أمانة حزب الأمة القومي مسلم بينما عمه قسيس مشهور وكذلك السياسي فهدال ميثاق مسيحي بينما والده روك ريج سلطان مسلم، وتناشط حقوق الإنسان المعروف زكريا دنج مسلم بينما شقيقه الدكتور فرانيس دنج، الدبلوماسي والباحث المعروف، مسيحي".

34- راجع دراسة الآثار الثقافية والاجتماعية للهجرة من الجبال التي قدمها الأستاذ أحمد علي سبيل "الهجرة من جبال النوبا إلى العاصمة"، إلى شعبة البحوث، المركز الإسلامي الأنثروبولوجي، الخرطوم، السودان، 1989.

- 35- انظر ملخص نتائج التعداد السكاني الرابع، [الإثاذه الوطني، 1993/8/22].
- 36- انظر تقرير الاقتصادي E. Mackey، تقرير داخلي، مؤسسة تنمية جبال النوبا، يونيو (حزيران) 1986، [ملف "جبال النوبا"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 37- راجع حاشية رقم 36.
- 38- راجع تقرير داخلي لتقييم مؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي (حاشية 35)، قام بنحرره المدير الاقتصادي المشروع، صفحة 78، [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 39- انظر دراستها عن حل النزاعات وإدارتها في مجتمع تعددي "Conflict Management: A heterocultural perspective", in *Cultivating Peace*, IDRC, Washington DC, USA, 1999.
- راجع أيضاً "النوبا بين الماضي القريب والحاضر التريب" الملف المتأز الذي أعدته أسرة تحرير حوار (العدد 2، يوليو (قوز) 1993].
- 40- عن نسب المزارعين انظر التقرير الداخلي لمؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي NMAPC/Pro/WO/16/SUD، ص 10؛ [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 41- انظر ورقة سليمان رحال (حاشية 16).
- 42- راجع تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" الصادر في يوليو 1995 *Facing the Genocide: The Nuba of the Sudan*, African Rights, London, UK, 1995.
- 43- نشرة مكتب الزراعة الآلية، الدلتج، ولاية جنوب كردفان، أبريل (تيسان) 1995.
- 44- تمخبط بصص للمقابلة واسم الشخص، وسندشر اسمه اذا سمحت الظروف الأمنية.
- 45- انظر موضوع سجن الملك حسين الاحير، [النفر، المجلد 2، العدد 1، أبريل (تيسان) 1996].
- 46- راجع تقرير بنة تسمى الحقائق إل منطقة الجبال بواسطة منظمة التضامن المسيحي في الفترة 16-22 يونيو (حزيران) 1999 [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 47- انظر تقرير التضامن المسيحي (حاشية 46).
- 48- لسرد تفصيلي لدور الدفاع الشبي في المنطقة انظر الفصل الثالث (الباب الثالث) من رسالة الماجستير المقدمة من سراج الدين عبد الفتار عمر "تأريخ الصراع في جبال النوبا: 1984-1996"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا، الخرطوم، السودان، 1996.

49- انظر "تلاعب وتجاوزات خطيرة في المشاريع الزراعية جنوب كردفان"، [السودان المحدث، 1992/3/27].

50- وانعكس أمر الصراع حول الموارد سلباً على منطقة المسيرة أيضاً باتجار الصراع بين عشائر العجارية والزرود حول منطقة جاما لمشاريع الزراعة الآلية، حيث وجهت الحكومة بتوزيعها على المقاتلين في الدفاع الشعبي؛ ورفضت عشيرة الزرود التوزيع في منطقة تواجدهم الجغرافي. انظر مقالة صلاح جلال "مسؤوليات حول الصراع في منطقة المسيرة"، [الحارطوم، 1993/9/9].

51- راجع مقالة ليليان ساندورسن عن خطة التعليم في جبال النوبا
"Educational Development and Administrative Control in the Nuba Mountains Region of the Sudan", *J. of African History*, vol 4(2), 1963.

وجاء الباحث السويسري أوزوالد إيتين في نهاية السبعينيات من القرن العشرين أن نسبة النوبا في المدارس الإبتدائية في المنطقة الشرقية من الجبال لا تتجاوز ثلث عدد الطلاب. راجع كتاب

Economic Pressures on Traditional Society: The case study of Southern Nuba economy in the modern Sudan, by O. Iten, EU Papers, Bern, Switzerland, 1979.

راجع أيضاً دراسة الدكتور أرباب إسماعيل فارس "توضيح التعليم وعلاقتها بالسلام في جنوب كردفان"، [دراسات إستراتيجية، العدد 17، أبريل (نيسان) 1999] عن الأوضاع قبل بداية الحرب في العام 1985 وإلى توقيع إتفاقية السلام بجنوب كردفان مع هارون كافي العام 1997 وما بعد توقيع الإتفاقية. في خلال العام 1998 كانت نسبة الإستمباب للتلاميذ في مرحلة الأساس 35٪ بينما لم تتجاوز 8.3٪ في مرحلة الثانوي الأكاديمي. وللمقارنة السريعة بين ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان انظر الجدول التالي للعام الدراسي 1995-1996؛ وأساس المقارنة أن مساحة جنوب كردفان تعادل مايقرب 3 مرات مساحة ولاية الجزيرة (27,549 كلم²) بينما عدد سكان جنوب كردفان حوالي 1.003 مليون يبلغ عدد سكان الجزيرة 1.706 مليون شخص.

52- لمزيد من التفاصيل عن دور منظمة "كومولو" السرية راجع مقالة عزالدین كوكو:
"The Organisation of the People of the Nuba Mountains: A brief introduction to the history of Komolo"
[الفجر، المجلد 2، العدد 86، 1999/1/3].

انظر أيضاً المقابلة المطولة مع محمد أبوعصبة أبو راس (كاتب دائرة كادقلي عن الحزب القومي، 85-1989) والتي نلخص فيها تجربة الحزب القومي خلال فترة التعددية الثالثة [الإتحادي الدولية، 12/10 1997/].

52- لمراجع عن الاتهامات بالمنصرة انظر حاشية رقم 41، في مقدمة هذا الكتاب المعنونة "تسهنل"، ص 55.

53- الخلفية الإجتماعية والسياسية لقيادات (إتقاضي النوبا المسلحة تكاد أن تكون مشاقة. وسوف كره مكبي هو مسلم ينتمي إلى قبيلة الميري، التحق بالكلية الحربية (الدفعة 21)، إنتقل قبل إكمالها للعمل في مجال الدروس الإبتدائي، ثم إنتقل إلى كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم حيث كان رئيساً لرابطة طلاب المنطقة. عمل بعدها في مجال الدروس الثانوي قبل تنخرجه للعمل السياسي نائباً لمنطقة كادقلي في مجلس الشعب الإقليمي بكردفان (1981-1984).
أما دانيال كويي أنجلو فهو من منطقة وضي هييان، ورضي إلى المذهب الكاثوليكي. عمل في مجال

الدرس لمادة التربية المسيحية قبل ان يتفرغ للعمل السياسي تأباً في مجلس الشعب القومي الرابع (البرلمان)؛ وهو عمل في مكاتب الحركة في أديس أبابا ونيجيري وكان ممكناً فترة 5 سنوات في منطقة الشرق الأوسط وسدوا لمكاتب بالقاهرة. كان فترة مستولاً عن تعليم الفئة البرية للعقيد حين فرق. القائد العسكري لمنطقة الجبال منذ العام 1993 هو [سماعيل خميس جلال. وهو جندي سابق بالجيش السوداني ينسب إلى قبيلة تيماء منطقة قارة. لمعركة وجمعة نظر دانيال كوتي في الأحداث انظر مقالته مع الصحفية سمدة عبد الرحيم المرحلة الرابعة تتطلب تصعيد النضال بالنسب للثوري المسلح، [السودان، 1994/9/1] ومقالته مع الدكتور أحمد الأمين البشير [القبحر، 2/4/1998]؛ انظر أيضاً يوسف كوت-حروريا ثلاثة أرباع [العلم كودلان، 1999/1/3]؛ ومقالة الصافي علي أحمد "جبال النوبا: أزمة المثلين أم فشل السياسين؟"، [الخرطوم، 1997/8/25].

54- انظر تصريح يميني يوسف كوتي، [القبحر، 1993/12/25]؛ "حروريا ثلاثة أرباع أقليم كودلان"، [القبحر، 1999/1/3].

55- تحذيرات مكتب الزراعة الآلية، الدلج، ولاية جنوب كودلان، أبريل (نيسان) 1995. انظر تصريح السيد إبراهيم نابل إيلام، مستشار جهاز الأمن "عقوبات وادعة لكل حزب يسمى لزعزعة الاستقرار" بجنوب كودلان، [القرات المسلحة، 1989/12/27]؛ وخطاب المقدم محمد الطيب فضل، محافظ كادقلي، [السودان الحديث، 1992/8/1].

56- مقابلة شخصية مع بواسطة المحقق في كيبوج، برطانيا، 1999/12/17.

57- لسجل الأحداث من وجهة نظر رسمية عبرت عنها تقارير الاستخبارات العسكرية والقيادة العامة للجيش انظر بحث الجنرال رمضان زائد كوتو "التردد في جنوب كودلان وأثره على الأمن القومي"، كلية الدفاع الوطني، دورة 7، 1990؛ وبحث السيد مدني عبد الوهاب محمد "الأوضاع الأمنية في جبال النوبا وأثرها على التنمية"، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، دورة 11، 1994؛ وراجع أيضاً مقابلة مع يوسف كوتي، [القبحر، 1993/12/25]؛ ومقابلة شخصية مع بواسطة المحقق في كيبوج، برطانيا، 1999/12/17.

58- انظر الدراسة التوثيقية التي أعدها العقيد إبراهيم نابل إيلام، نائب مدير جهاز الأمن خلال فترة التمديد الثالثة وعضو مجلس إقتلاب يونيو (حزيران) في فبراير (شباط) 1988 "مصلح القبائل وأثره على الأمن"، وزارة الدفاع، معهد المشاة، قادة البرية المشاة رقم 1، بحث 5020؛ وبحث العقيد علي عثمان محمد النصري "ظاهرة المليشيات وكيفية التغلب عليها"، معهد المشاة، بحث 5019، يناير (كانون الثاني) 1989. انظر أيضاً حاشية رقم 64.

59- بيان أفريقيا ووتس (واحد أفريقيا) عن الترحيل القسري، صادر في 1992/9/9.

60- انظر تصريح حامد الجبوري، عضو المجلس الانتقالي، [الخرطوم، 1993/8/4].

61- راجع تقرير منظمة "المحقق الأفريقية" الصادر في يوليو 1995 (حاشية 43).

62- انظر "قصة التردد في جنوب كودلان" كما ذكرها عمر سليمان، مساعد والي كودلان للسلام [السودان الحديث، 1992/5/10]؛ الحلقة الثانية نشرت في 1992/5/12.

63- أصبح السياسي المخضرم القسيس فيليب عباس غبوش أميناً عاماً لإتحاد جبال النوبا في العام

1964، ونجح خلال 5 سنوات في توحيد 4 منظمات تحت قيادته والتي كانت تدعي تمثيل مصالح 4 ملايين من زنج شمال السودان. فاز في انتخابات 1986 في الدائرة 36، بالخرطوم بأغلبية كبيرة (5948 صوتاً ضد 3934 صوتاً)؛ وكان عضواً في لجنة صياغة دستور السودان في العام 1968 والعالم 1997. اعتقل مرات عدة وفي مختلف الأنظمة المدنية والعسكرية بتهمة قيادة منظمات "عنصرية" زنجية، [الشرق الأوسط، 1985/10/1، 1985/10/7، 1985/12/19، 1985/12/28، 1985/12/29، 1985/12/30، 1985/12/30، الخرطوم 1994/12/14؛ القدس العربي 1998/1/24؛ الأنباء السودانية 1998/3/12]. لمزيد من التفاصيل عن التطورات السياسية في المنطقة انظر كتاب:

The Secret War in the Sudan: 1955-1972, by Edgar O'Balance, F&F, London, UK, 1977.

64- مقابلة مع عبد الرسول النور [الرابعة السودانية، 1989/5/30] وهو ينتمي إلى قبيلة المسيرية الحمر، منطقة الجداد. وكان قد شارك في حملة التمهيد لتنظيم مليشيات القبائل العربية في المنطقة (المراجل) عندما كان وزيراً للدولة بوزارة الصناعة حيث قام بطواف شمل 63 مدينة وقرة في جنوب كردفان خلال فترة 13 يوماً. وراجع مقالة عمر منصور فضل (منطقة الكركل، رضى الدليم) عن تزايد نشاط المليشيات العربية وأثرها على الأمن. الكركل آخر محافل الأمن والإستقرار تبدأ الإغتيال، [السياسة، 1989/6/13]. وانظر، أيضاً، "عبد الرسول النور يدافع عن قوات الدفاع الشعبي"، [البيان، 1989/6/1]؛ حيث ذكر:

"إن تسليح موالين للدولة والقوات المسلحة أمته ضرورة [تساع أراضي الإقليم وتشتت الموالين في مناطق الرعي والزراعة حيث تصعب الحماية الكافية خاصة وإن حكومة الإقليم لا تسطيع حماية أكثر من ألف مشروع زراعي".

وراجع "عودة إحدى كاتب أمانيا-2 إلى الأبيض" واستقبالها المحافل بواسطة الجنرال الحسيني (والي كردفان) بعد "تنفيذ العديد من العمليات الناجمة ضد المزارع"، [الإفاد الوطني، 1992/5/27]. انظر أيضاً الماشية رقم 28. راجع أيضاً مقالة عبد الرسول النور "تسطوة كاريكو وأبو جوحو ياسين"، [الاتحاد الدولي، 1999/9/21].

65- من المعروف أن الإداري حامد يوسف، ضابط تنفيذي مجلس المنطقة الجنوبية كان قد أشرف في مايو (أيار) 1989 على تنظيم وعقد أول إجتماع من نوعه لتأسيس أول قوات الدفاع الشعبي في منطقة جبال النوبا وفقاً لتعليمات علي جماع (محافظ مديرية جنوب كردفان) وفقاً لتوجيهات عبد الرسول النور (حاكم كردفان، حزب الأمة). آخر مرة تم فيها تسليح القبائل العربية لإخضاع قبائل أفريقية الأصل كانت على أيام الإستعمار البريطاني حيث تم تسليح قبيلة الكباش لمزينة دولة القور خلال العقد الثاني من القرن العشرين.

66- عن بدايات الدفاع الشعبي في المنطقة انظر [الرابعة السودانية، 1989/5/30].

67- راجع تأكيدات محافظ جنوب كردفان، عبد الوهاب عبد الرحمن [الإفاد، 1990/11/8؛ "السودان يتوقع إخبار قوات فرق وإعلان عن مكانة للمستقلين"، [القدس العربي، 1991/7/25؛ "الخرطوم: إستسلام 100 مترو"، [الحياة، 1991/7/25]. انظر، أيضاً، "الفرق البشير: عازمين على إلقاء التمرد بحوض كردفان هذا العام"، [السودان الحديث، 1991/10/17؛ 1991؛ وتصرح المقدم عبد الوهاب حسن حسين (والي ولاية كردفان بالإفاد) "إعلان جنوب كردفان منطقة خالية من التمرد قريباً"، [السودان الحديث، 1992/9/6؛ وتأكيده الجنرال سيد

المسبب (وإلى كودقان) أن هذا العام سيشهد "تطوير البلاد من دس الترد"، [الإقاز الوطني، 29/1992/9].

68- انظر إعلان الجردال عريضة، "اتصارات باهرة لقوات المسلحة والدفاع الشعبي بحرب كودقان"، [السردان الحديث، 1992/2/27].

69- رابع "الحكومة تحاصر أبناء جبال النوبا" وذكر فيه أن 320 من أبناء المنطقة "المقتن براجهون خطر الصنفة المسددة"، [الأهالي، 1993/9/1]. وأظهر ملخص تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" "المترطم عني تحقيق سياسة التطوير البرقي في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 9/9/1992]. كانت عملية إغتيال السيد آدم أحمد آدم، قائد حامية كادقلي (الواء الثاني) والملازم محمد تاور، قائد ثاني الدفاع الشعبي في المنطقة ورجح قائد الدفاع الشعبي المقدم محمد أحمد جمع الله أكبر تحيد وإجهت أجهزة الحكومة السياسية والأمنية واتصارا صغوبا كبرا (إتقاسة النوبا المسلحة؛ لكنه وفر النظام الدعائي لعمليات الصنفة المسددة لعدد كبير من المدنيين تحت دعوى مكافحة "الطابور الخافس". واستأذات الحكومة وأجهزة أمنها المختلفة (الدينية والسكرية) من سجلات "العائدين" باعتبارها مصادر أولية للسلطات منذ وقت سبكر وتوظيفا في عملياتها الرقابة والسكرية والدعاية المضادة بضالتي وفي إختيار أفراد لإعادة تجنيدهم في الدفاع الشعبي والقوات المسلحة. وقد أسست لذلك الترض إدارة عتمة للتسجيل والتحقيقات تابعة لمكب مساعد الزاوي للسلام بأشراف أمد أبناء الرواوة (حسين إبراهيم كوشوم، المستشار السياسي الحالي للشارفة السوڤانية برطانيا)، انظر "المشتقون على فرق لمطرحوا قائد قواته في جوب كودقان"، [الحياة، 8/1991/11]؛ "إشتاقات واغتيالات في أوساط الترد بحرب كودقان"، [السردان الحديث، 4/22/1992]؛ "العائدين لل كادقلي يكتفون وحشية فرق"، [السردان الحديث، 1994/7/31]؛ "الحركة عني إشتاق صفوها بجبال النوبا"، [المترطم، 1994/10/5].

70- انظر رسالة المراقبة الإرنلدية ماربون روي وزوجها "Genocide Unreported in the Sudan" [Guardian، 1992/11/1]. لمزيد من المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في جبال النوبا انظر، أيضا، نشرة "التغير" الإخبارية الخاصة بجبال النوبا التي تصدر في لندن، والشهادة الشخصية للرحالة البريطاني جويج وودجير [1993] وعنوانها *The Nuba of Kordofan*؛ ونشرات منظمة *Survival for Tribal People*؛ ونشرات منظمة العفو الدولية وتقارير منظمة أفريقيا ووتش [خاصة 1991/12/10؛ 1992/9/9]؛ وخطاب دوجلاس هوغ (وزير الدولة البريطاني لشؤون الخارجية) أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بجنيف [1993/2/9]؛ وملخص الاجتماع التضامني بمجلس العموم البريطاني مع جبال النوبا في 1993/3/4، وتقرير شميلي صادر عن منظمة التضامن مع جبال النوبا بالخارج *Focus on the Nuba Mountains* الموجه 1993/7/6، ونذا- البرلمان الأوروبي بوقت حملات التطوير البرقي بحق النوبا (أخبار السودان، 1994/1/25) والتقرير الشامل الصادر عن منظمة "الحقوق الأفريقية" *Facing Genocide: The Nuba of Sudan* والذي ينطلي الفترة 1985-1993 الصادر في يوليو (تموز) 1995.

71- تم في فترة شهر معدودة صنفية 158 من الكوادر القيادة للحزب القومي السوڤاني الذي يقوده طليب عباس غبرش [المترطم، 1994/2/13]. وقد ذكرت الشائعات وقتها أسماء عدد من المسؤولين عن هذه الصنفيات منهم المقدم محمد أحمد دقة (مدير استخبارات التركة ك)، (الأبيض) والسيد محمد عبد الكريم السيد والرائد أحمد خيس والمقدم عرض أحمد عبد الله (قائد الدفاع الشعبي، الدليج) والسيد حامد إبراهيم (قائد حامية كادقلي) والرائد محمد إبراهيم كباشي (حامية

الدليح) والملازم كمال يوسف (قائد الدفاع الشعبي، قاورا) والصعيد العباس عبد الرحمن الخليفة (قائد قوات الدفاع الشعبي). كما كانت بعض المصادر تحمل مؤسسي الدفاع الشعبي في المنطقة للملازم أحمد عبد الله محمود (الشهيد بالكس، وينتمي إلى قبيلة السيرية، تمت تصفيته بواسطة "جيش تحرير شعوب السودان") ومحمد آدم الشنغ (ينتمي إلى الحوازنة) مسئولي مذابح عدة جرت تحت مسمى وحصر السلطات منذ 1987. ولعل البلاد تحتاج لمبة للتحقيق في اتهامات "وقائع التجاوزات" التي تمت في أقرب فرصة تسح بها التطورات السياسية في السودان. انظر أيضا حوار مع الشيخ السيناتي الفرنسي دوجو دايابوردي "ما يتروى له النوبا أكثر من عملية تطهير عرقي"، [أفاق جديد، العدد 5، يوليو (تموز) 1993].

72- كان من أبرز العاملين في إزاعة الجهاد بكادقلي ولتاحة لإعلام الدفاع الشعبي في المنطقة محمد بشير القرابي والطبيب عبد الله محمد حمد وهما كاتبا من كودار حزب القبابي منذ زمن دراستهم في جامعة أدموران الإسلامية. راجع النص الكامل للفتوى "فتوى بمثل الحواج"، والتي أصدرها مجموعة من رجال الدين الذين ينتمون جميعا إلى القبائل العربية وهم موسى عبد المجيد، مشاور جمعة سهل، محمد صالح عبد الباقي، قرشي محمد الكور، الفاي أحمد الطيب وإسماعيل عبد السيد عبد الله، [حوار، العدد 3، أكتوبر (تشرين الأول) 1993].

73- انظر صرح المقدم محمد الطيب فضل لصحيفة الاتحاد الوطني وإشارته إلى أن "استجابة المواطنين لدعوة الجهاد كانت ذات أهمية كبيرة في تشريد المتعاطفين مع جيش الترد وأعيد القوات المسلحة في عملياتها ضد التردين"، [المواد تنشره في صحيفة الشرق الأوسط، 11/23/1991].

74- كانت مسيرة "أمان السودان" التي نظمتها الجبهة القومية الإسلامية في العام 1985 حيلة تحول فاصلة في تقدم النزاع الدوسي إلى الرأي العام باعتباره يستهدف الوحدة العربي والدين الإسلامي. انظر مناقشة "اتحاد أبناء جبال النوبا" للجنح الدولي الدخول ووقف سياسة تشريد إبادة النوبا؛ وعاطية رئيس وأعضاء مجلس الثورة من خلال 15 مذكرة "تحذر من تسلح القبائل العربية وإذاتها لحزب الأمة لإتهامه هذه السياسة"، [الحياة، 1991/9/23؛ Sudan Monitor, vol 3(3), Sep 1992]. من جهة أخرى تمكن يوسف كوا سكي من الحصول لأول مرة على دعم معوي كبير وسافر من القاتيكان حيث عقد في 24 فبراير (شباط) 1999 اجتماع رتبته النص وبناتو سياسات مع قيادات نافذة فيه، وقدمه إلى أركان الحكومة الإيطالية ممثلة في وكيل الخارجية ومعمد حقوق الإنسان وأعضاء البرلمان والإعلام [التحرير، العدد 4، المجلد 4، فبراير (شباط) 1999].

وكرت الحكومة السودانية حملتها الدعائية الموسعة إلى تجمعات أعالي الجبال في الخارج حيث نقلت المقالة التي نشرتها صحيفة "السودان" الصادرة بواسطة السفارة السودانية في لندن عينة ممثلة لمراسمها؛ فقد صاحبها أحد أبناء المنطقة الذين يعيشون في المملكة المتحدة مع الملك حازم يعقوب وسال "أمير أمراء منطقة جنوب كردفان" الذي قال:

إن هذا الترد طرح أنه يسمي تحرير السودان ولكنه للأشرف الشديد استهدف المواطنين السوداني ودمر البيئات الأساسية وأضر بمصلحة المواطنين السوداني ومواطني جنوب كردفان بصفة خاصة، وأقولوا جلي وجه المخصص للمواطن النوباوي إذ أنه تضرر تضررا كبيرا سلبا في قد الأرواح وفقد المستقبل، وتضررت كل أراضي الحياة. نعم إن كل القبائل التي تطل على هذه المنطقة قد تضررت من دخول الترد المنطقة، [لا أن المواطنين من النوبا كان تضرروهم أكثر لأنهم الأكثر انتشارا في

المطقة وأكثر استقراراً، فجاه التمرد فسلهم حقوقهم وشرؤهم وفب
أموالهم ومسم بأسواء أنواع العذاب، وعاملهم أفنظ أنواع المعاملة التي لا
تمت للإنسانية صلة".

الدكتور (مهندس) عسر أبو البشر، أحد كوادر "الجبهة القومية الإسلامية" النشطة في المملكة
المحددة منذ العام 1985. زار منطقة جبال النوبا في أواخر أبريل (نيسان) 1995 وكتب تحموا
تفصلياً عن رحلته في صحيفة "السودان"، إحدى مطبوعات [وإحيات] للمعركة الإعلامية بال سفارة
السودانية في لندن والتي كانت تصدرها "جمعية الثقافة والبحث العلمي" وبحرمها عمد عرض
بارودي (مدير تحرير، الزابة، لسان حال جبهة الترابي 1985-1989). ومن نماذج حملاتها
الإعلامية ما نشرته صحيفة عكاظ السعودية [1997/10/17] تحت عنوان "منطقة جبال النوبا:
بين التمرد والحوار"، وأخر إنسايغ أعداد كبيرة من أبناء النوبا من حركة التمرد [1998/3/22]
من مراسلها مجاهد خليل المعروف بصلته القوية بأجهزة الحكومة السودانية.

75- في هذا الإنجاه تم في منتصف العام 1992 إفتاح فروع جديدة للبنك الزراعي بمحافظتي الدنج
وكادقلي وفتح آخر بمحافظة تدلتي لتول الزراعة في جنوب كردفان خاصة المزارعين خارج
التخطيط، انظر تصريح محمد زين عبد الرحيم، رئيس قطاع التليات [السودان المحدث، 8/1/1992]؛
وراجع "أمين المشايخ الزراعية بمحوب كردفان وتقرير الآيات الزراعية"، [الإقآاذ الوطني
1992/8/1]. كما تم إفتاح فروع جديدة للبنك الإسلامية في أبوجبية معاً فرع ملك التضامن
الإسلامي [الإقآاذ الوطني، 1992/4/17]، وأخر لبنك التنمية التعاوني الإسلامي بالإضافة إلى
فرعه في مدينة الدنج [السودان المحدث، 1992/12/19].

76- راجع تصريح أحمد الرضى جابر (رئيس لجنة السلام، المجلس الوطني الإنتالي) "مسئول
سوداني يعترف بترحيل أبناء النوبا إلى شمال كردفان"، [الشروق الأوسط، 1992/9/22]. ركزت
الحملة الإعلامية للحكومة منذ العام 1990 على "حالة الزهر والمخ التي يعيشها التمردون والمجاعة
المفئفة نتيجة إعدامهم عن مناطق الزراعة التي توسعا القوات المسلحة والدفاع الشعبي"، [الإقآاذ
الوطني، 1992/9/27]؛ "25 ألف مشرد يسلمون أنفسهم" في أماكن مخففة بمحوب كردفان، وعزا
المقدم محمد الطيب فضل (محافظ كادقلي) أن ازدياد أعداد الماعدين من التمرد إلى الظروف القاسية
التي يعيشونها في كنف التمرد وقنذاتهم القلة في قيادتهم بسبب الإشتباكات والمخالفات التي تسود بينهم
إضافة للمبادرات السلبية والدماءات المكورة التي توسعها لهم الحكومة"، [الإقآاذ الوطني، 5/31/1992]؛
السودان المحدث، 1992/6/2، 1992/11/28، "حمية للمشاريع بواسطة القوات
المسلحة والدفاع الشعبي"، [الإقآاذ الوطني، 1992/11/28]. بالإضافة إلى قرار الرالي بالدعم
المالي لحافظات شمال كردفان لمواجهة أعباء تطمين للنوبا، [السودان المحدث، 1992/5/31].
وعندما وصفت الصحفية البريطانية جولي فلتت أحوال ومعيبر النازحين الصعب وساعة الماعدين في
قرى السلام المحكومة [النارديان، 1993/4/24] فقد علكت صحيفة القيادة العامة للجيش
السوداني استنار تدفق "الماعدين" بأعيارهم "نتيجة طيسمة للأمن والإستقرار الذي عم أرجاء البلاد
ونتيجة إلتاح من كانوا في كنف التمرد بعدم جدوى التمرد وضباية الرؤفة وغياب الهدف"، [النصر،
1994/11/9].

77- انظر "زراعة مساحات واسعة ومشكلة في السالة"، [الإقآاذ الوطني، 1992/9/20] وعن
مشاركة الماعدين من حركة التمرد في الزراعة والمصايد "آلاف الماعدين يشاركون في الزراعة
بكردفان"، [الإقآاذ الوطني، 1992/11/28].

78- انظر "منظمة لحقوق الإنسان تهم الحكومة السودانية بشن حملة ضد النوبا"، [الحرطم، 7/23]

[1995/ (تشرين الثاني) 1992] حيث نشرت قائمة بأسماء 43 شخصاً تم تصنيفهم جسدياً وبواسطة قوات الدفاع الشعبي في منطقة قارة ورجيل القولة. وعن مجازر المنطقة انظر شهادة مير شيخ الدين مير، عضو المكتب السياسي للحزب القومي [أنباء السودان، 1992/11/23]. وراجع منظمة تدعو لمنطقة آمنة لشعب النوبا في السودان، [الشروق الأوسط، 1992/11/25] حيث دعت لأول مرة منظمة الضامن مع جبال النوبا بالخارج الأمم المتحدة إلى إقامة مناطق على غرار تلك التي أنشئت لحماية الأكراد في العراق. وأنظر ملخص مخاطبة الأستاذ فاروق أبرعيسى (أمين عام اتحاد المحامين العرب) للدورة 49 لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جديف والتي (تهم فيها النظام السوداني "بارتكاب أكبر مذبحية ضد قبائل النوبا" بشتها هجومها على قبيلة الكواليب (رؤفي هيبان) بقيادة الفتيب إبراهيم عبد الله عجوب والملازم ونس الرحبية [Voice، المجلد 2، العدد 2، فبراير (شباط) 1993]، "للمارضة تهم المخطوطة بإداة 6 آلاف من النوبا"، [الحياة، 1993/2/6]. انظر، أيضاً، قرار الكونجرس الأمريكي رقم 94، الخاص بالسودان، الجلسة 103 في Congressional Record، المجلد 139، العدد 46، الصادر في 1993/4/3.

79- شهد العام 1992 عمليات تمشيط ضخمة جداً في المناب الشرقية لجبال النوبا ترافقت مع تدفق أعداد كبيرة من "العائدين"، وراجع "عمليات عسكرية ضخمة لمطاردة قوات قوت في جبال النوبا"، [الحياة، 1992/5/24]. وأنظر "أيام: السودان موعود بتسمية شاملة"، [الإذاعة الوطنية، 1992/7/16]. وعن تطورات الوضع وراجع المقالة المترجمة للصحفية البريطانية جولي فليت "مسلحة بالهبة... وبجاجة التحدي الكبير في جبال النوبا"، المنشور بالتارديان [الفجر، 1999/3/21].

وسمت حكومة الخرطوم بنشاط ملحوظ خلال شبكتها الاستخبارية المتخصصة في الإتصال بمجموعات تخلق عليهم صفة "الزلفة لفرع" من سياسي النوبا بالداخل والخارج (خاصة مصر وليبيا ومنطقة الخليج) ومستخدم في إطار الإنخراط في مشروعاتها للسلام. واستندت في ذلك إلى ما توفر لها من معلومات بعد تواصل تدفق "العائدين من حركة الترد" والتي تجاوز عددهم 4 مليون من العائدين إلى المناطق الآمنة بحزب كردقان، والتي تمكس في الوقت نفسه اتساع القاعدة المؤيدة "للترد". وتضافرت مجهوداتها تلك مع عمليات الأجهزة الأمنية الاستيعابية التي استهدفت اختراق مجتمعات النوبا في مدن شمال السودان والمهجر وتجديد أفراد الخروج هم من دائرة الرصد الأمني والرقابة والنسل الوقائي والإنذار المبكر للمشاركة في تجميع قوة قيادة عاربي المنطقة وتشويه سمعتهم في الداخل والخارج. وروجت، في غير مرة، إلى وقوع انشقاقات واعتيالات في صفوف القيادات السياسية والعسكرية لمنطقة جبال النوبا. تمت محاولات تجميعه من قبل الحكومة لإخراق صفوف تجمعات أمالي منطقة جبال النوبا في المهجر خاصة في دول الخليج وليبيا. كان من أبرز نتائجها "حرب البيئات" التي بدأت تنطلق منذ منتصف 1994 بين بعض الكوادر السياسية للحزب القومي السوداني في الخارج وداخل السودان. انظر على سبيل المثال "الحزب القومي - القيادة الجماهيرية - ينبغي تكون مجموعات عسكرية أو عقد اتفاق مع الحركة الشعبية"، والذي تضمن هجوماً شديداً على أمين فلي (نائب برلماني خلال الفترة التعددية الثالثة ووزير السياحة) باعتباره يمثل مجموعة "متناوئة مع الجبهة الإسلامية" وأدانت أي محاولات لتعاون مع "حركة تحرير جنوب السودان" باعتبار التعاون معها "م يورث النوبا غير الدمار والشرود والحرارة"، [الخرطوم، 1996/8/5].

80- انظر مقالته "تأخت أنهي في ماساء أهل النوبا قتال لي (ها أواخر عليا"، [الجلية، 1994/3/13]. وراجع "مجزرة في جبال النوبا يروح ضحيتها 6 آلاف مواطن"، [الراصد، العدد 3، يناير-فبراير (كانين الثاني شباط) 1993]؛ وأنظر شهادة مير شيخ الدين (الحزب القومي) عن أحداث قرية دلو، في منطقة هيبان في 25 ديسمبر (كانين الأول) 1992، ولأن 6 ألف مواطن قرا حتهم على

بد القوات الحكومية [الوسط، 1993/3/8]؛ ولراجعة قائمة بأسماء مسؤولي أجهزة الأمن الذين شاركوا في تصفية ناشطي المنطقة راجع نشرة Voice [فبراير (شباط) 1993]. ولزبد من التفاصيل عن إستهداف الدفاع الشعبي لمنطقة جنوب كردفان انظر نشرة Voice [المجلد 2، العدد 7، يوليو (تموز)؛ والعدد 10، أكتوبر (تشرين الأول) 1993] لمراجعة أسماء 32 ناشط نواري تم تصفيتهم جسدياً في سجن الأبيض بإشراف القتيب حسن محمد نور العاقب خلال الفترة 17-30 مايو (أيار) 1993؛ وشاهد الفيلم الوثائقي الذي تمكّن المصدر السيماني والأستروبي الفرنسي هوجو داوميري في تصويره، سوا في جبال القوبا. وتصور مشاهد جانبا من القرى التي دمرتها مارك الحرب الأهلية؛ وتحدث المواطنون فيه عن أعمال عف تعرضوا لها على أيدي القوات الحكومية، "The Right to be a Nuba"، [Voice، المجلد 2، العدد 5، مايو (أيار) 1993؛ الحياة، 1993/5/19].

ولم تتدد قيادات نافذة في حكومة الخرطوم عن التعبير للمزاج التي حدثت في الجبال، والتي عبر عنها الدكتور غازي صلاح الدين (وزير الإعلام حالياً، كان وقتها وزيراً بالمر الجمهوري) قائلا: "في زمن الحرب (اضطررة لإجراءات استثنائية ضد بعض، وهو أمر توجبه طبيعة الأمور في مثل هذه الحالات، فلا يمكن في هذا الخصوص السماح للخطوة بأن (يسرحوا ويبرحوا) في البلاد وأن يتركوا من دون ساءلة أو عقاب".

[الرابة القطرية، 1994/9/9] وأعيد نشره مرة أخرى في نشرة الراصد [فبراير (شباط) 1995]. انظر "مسئول سوداني يفي بوع انتهاكات لحقوق الإنسان"، (وكالة الأنباء القطرية وصحيفة الشرق الأوسط، 1993/5/15).

81- ملخص إحصائيات أصدرتها إدارة السلام بولاية كردفان، [السودان الحديث، 9/30/1992]. رفع عمر سليمان آدم (وزير الصحة وساعد الوالي للسلام) عدد المدارس إل 686 مدرسة [الإتخاذ الوطني، 1992/12/3]. انظر تصريح الجنرال محمد عبد الملك الفاش (وزير الزراعة بولاية كردفان) بأن العائدين يصلون في الزراعة بمحافظتي أم روابة والنهود [السودان الحديث، 1992/9/29]؛ وتوطنهم كمال في مشاريع الزراعة الآلية [الإتخاذ الوطني، 1992/9/20].

82- انظر "وفاة 820 سودانياً يمرض الكلازار في غرب ولاية كردفان"، [الشرق الأوسط، 10/7/1991]، "منطقة تضامن جبال القوبا تدعو كارت لتقديم مساعدات لمنطقة الجبال"، [الخرطوم، 9/1995/4]. وعن تصنيفات المجموعات المتأثرة بالحرب الأهلية في جنوب كردفان انظر تصريح خالد عتار عبد الصمد، المدير الإقليمي للهلال الأحمر السوداني [السودان الحديث، 1994/4/13].

83- انظر كردفان تدعو أبانها للعودة، [الإتخاذ الوطني، 1992/9/16]. وقد كانت كل مجهديات إدارة السلام، التابعة لرئاسة الجمهورية، بقيادة العقيد محمد الأمين خليفة قد اعتسدت على توظيف عدد محدود عتار بعناية من أبناء المنطقة (بقارة ونوبا). واعتسدت في عتارها السرية والعيلية على برصلة إستراتيجية، هي فك الارتباط بين قضية أهل الجبال والمناطق الأخرى من السودان بشكل عام وتكوس فصل قضية جنوب كردفان عن قضية جنوب السودان على وجه التحديد؛ وبالتالي حرماتها إستراتيجياً من أي فرصة للعمل لمطام المنطقة على المستوى القومي مستقبلاً. وكان الجنرال سيد الحسيني، حاكم ولاية كردفان قد عبر وقتها عن ذلك بأن ذكره أنه يجب عزل قضية السود في الولاية عن قضية جنوب السودان، مرضنا أن هناك نمازجا عربياً وقبلاً في الولاية [جنوب كردفان]، كما أن السود في كردفان يقود أفراد "مسليين"، وإن القضية ليست قضية دين وإنما "طروحات شخصية". انظر تصريح الجنرال سيد الحسيني عبد الكرم (والي كردفان) عن ندقات العائدين [الإتخاذ الوطني، 1992/5/25]. وراجع رواية الملازم قاروق جبريل الذي فر

يخلده من جميع التردّد عن التفاصيل الكاملة لحطّة فرق لإحتلال السودان، [السودان الحديث، 1992/9/23] والتي ذكر فيها:

"حين فرق لا يريد السلام... وإنه يتحدث عنه لكسب المظف
السياسي وتخريبه وصيده في الغرب... وإنه ينادي بالسلام لكسب
الوقت".

وعبر عن هذا النهج، وطريقة مختلفة، أحد أبناء القبائل العربية التي تغطي جبال البراء بطريقة متعالية
يتمسك فيها حق أهل المنطقة في أن يكونوا أذليّ الناس على اختيار مصيرهم وتعبير أفضى مستقبلهم،
وسبقوا تحالف عاربي البراء مع الجنوب ممثلاً في "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة الذكرى فرق
قائلاً:

"فجبال البراء ليست الجند، لأن الجند له وصف متغير، وله
مشكلته المعروفة، ولا تستوي معه الجبال في الشأن الواحد... إن
أولئك الذين حملوا سلاحهم ليقاتلوا عن جبال البراء، وانضموا إلى حركة
فرق قد خلطوا بين أمرين مختلفين تماماً... بين الثورة ضد الدولة وهو
موقف الجند الذي يبحث عن حرية سياسية، قد تمردوا إلى الإقصال
عن الوطن، وإقامة دولة خاصة به، والثورة ضد النظام وهي في
حقيقتها محلية، جهوية تفضي طلائع اجتماعية وهي دعوة متغيرة ولما
وضع مختلف لا تجتمع فيها مع طبيعة توصيف مشكلة الجند... أما
كأن الفرق الواحد يجمع الناس فهذا وهم لأننا في السودان جميعاً
مجنون، وما نحن إلا ناشئ أحداث زوانا ورووندي والبوسنيا، فلم
يكن الفرق دساساً ولا رحيماً".

انظر مقالة الأستاذ أحمد درو، "جبال البراء بين المرفق ضد الدولة والمرفق ضد النظام"، [المحرط، 1994/7/4].

84- لم تشهد المناطق التي تسيطر عليها قوات "حركة تحرير شعوب السودان - قطاع جبال البراء" أي
حملة للإغاثة الإنسانية منذ اندلاع الحرب إلا في منتصف يونيو (حزيران) 1999 عندما بدأت أول
المخططات لإرسال الأمم المتحدة لبعثة استكشافية لتقدير احتياجات السكان، الأمم المتحدة تبدأ
حملة للإغاثة الإنسانية في جبال البراء بالسودان، [الأهرام، 1999/6/24]. وراجع "المؤقر
التسليمي لولايات غرب السودان يرفض توسيع برنامج شراء الحياة ليشمل مناطق جبال البراء" الذي
استند في مدينة نيالا (عاصمة ولاية جنوب دارفور) وشدد على عدم امتداد البرنامج الذي تشرف
عليه الأمم المتحدة لجبال البراء قطاً لطريق التدخلات الأجنبية بحجة إغاثة المتضررين من الحرب
الأهلية [الأهرام، 1999/7/9]. وأظهر تصريح يوسف كوة الأمم المتحدة نسبت شعب جبال
البراء، [المحرط، 1994/7/13؛ 1995/4/9]؛ وأظهر لقاء مع والي كردفان الجنرال سيد عبد
الكريم، [الاتحاد الوطني، 1992/5/9]. انظر أيضاً مقابلة الجنرال البشير مع وفد منطقة طرودي
وسندي "استعراضه الوضع الأمني وكيفية تطوير المنطقة من مسكرات التمرد وتحت وأمين مناطق
الزراعة الآلية والرعي ومناطق الشاس القبلي"، [الفرق المسلحة، 1989/12/22]. الجند بالذكر
هنا إن منطقة الجبال لم تشهد وقت إطلاق النار منذ اندلاع الحرب ولم تشمل منطقة جبال البراء أي
إختناقيات وقت إطلاق النار بين "حركة تحرير شعوب السودان" والحكومة السودانية. فقد كانت
منازل 3 إختناقيات وقت إطلاق النار خلال الأعوام 1989، 1993، 1995 لم تشمل أي منها
الجبال [المحرط، 1995/4/9].

85- لمزيد من التفاصيل عن تدمير قوات الحكومة والدفاع الشعبي لأماكن العبادة وابع نشره سودان
وايس (Sudan Rights)، [العدد 2، أكتوبر (تشرين الأول) 1998].

86- لعل من المفيد هنا ان تسح الظروف لتحليل المضامين التي حملتها برامج إذاعة "جند الجهاد" من كادقلي وأقارمها على تصاعد العنف وانحسار التسامح. فقد لبست الإذاعات دورا سلبيا في المشهد والتوجيه المعرري الذي سبق مذابح رولندا. راجع أيضا تحقيق "أمراء وعبد وسكوك جنوب كردفان فضحون التردد"، [القوات المسلحة، 1992/8/7] حيث يروي الملك الزاكي منصور علي (منطقة الشوابية، كادقلي) كيف دخل

"المتردون لمطقة الشوابية العام 1987 ومى منطقة منظم سكانها من المسلمين... معصوا أهلها من القيام بأداء الصلاة وكسروا الأباريق التي يتوضئون بها تأكيداً لمعادتهم للإسلام ومطالبهم بالتحول إلى المسيحية".

87- انظر حوار مع والي كردفان الجديد "الحسيبي: 3 قضايا جئت من أجلها لكردفان"، [الإذاعة الوطني، 1992/5/9].

88- منذ بداية العام 1991 أخذت أحداث الحرب الأهلية في جبال النوبا تجد اهتماماً سكانياً من الرأي العام العالمي. ولعب الناشط البريطاني بيتر موسزنيكي Peter Moszynski دورا كبيرا في الحملة التضامنية بنشره سلسلة من المئات عن المنطقة كان من أهمها مقالة بصحيفة التارديان البريطانية عنوانها *Nuba People Face Extermination*، [1/18/1992]، وأشر في تريبون الأمريكية عنوانه *Saving Sudan* [5/3/1993]. وانظر "المأزوجة الأمريكية تهم الخرطوم بارتكاب مجازر في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 5/14/1993]، "تأبين بريطانيان يدعوان إلى إرسال مراقبين إلى جبال النوبا"، [الحياة، 5/19/1993]. راجع كتيبة إستراتيجية للدفاع الشعبي بكردفان، [الإذاعة الوطني، 1992/8/27].

89- مقابلة مع عمر سليمان آدم (مساعد الزاوي السلام)، ولاية كردفان، [السودان الحديث، 12/1992/5].

90- راجع "مدبر الاستعدادات السودانية يلجج قبائل النوبا باقرب"، [الحياة، 1992/12/3]؛ وأنظر تصريح البشير [الحياة، 1997/11/30]. قد صرح الجنرال البشير في أكتوبر (تشرين الأول) 1991 بأن بعناية العام سيتم إنهاء التردد في جنوب كردفان [السودان الحديث، 1991/10/17]؛ وكانت هذه التصريحات تتكرر من وقت لآخر بأن آخر مناطق حركة "التردد" سيتم القضاء عليها قريبا وإعلان جنوب كردفان "منطقة خالية من التردد". وصريح الجنرال الحسيبي (والي كردفان) في آخر من مرة أن هذا العام سيشهد تطوير البلاد من دس التردد وإشادته بالروح الجهادية التي انتقلت الولاية تحت "راية لا إله إلا الله"، [السودان الحديث، 1992/9/6]؛ [الإذاعة الوطني، 9/29/1992، 11/25/1992].

91- عن إنشاء مجلس "السلام" خاص بجبال النوبا انظر "مجلس شعبي من النوبا لدعم السلام"، [الإذاعة الوطني، 1996/7/19]؛ ولتفاصيل برنامج المصالحة مع مجموعة "مكالي ودوبي كالز" انظر "مكظم أبناء جبال النوبا يلجج عن برنامج عمل لحل قضيتهم في إطار وحدة السودان"، [الخرطوم، 31/1996/7]؛ "مكالي ودوبي يؤكدان تنازعا مع الحكومة"، [الخرطوم، 1996/8/14]. وأنظر "مكالي يدعو قبيلة أبناء النوبا لتخلي عن فريق والإضمام إلى ركب السلام"، [السودان الحديث، 10/7/1996، 1997/5/16]، وكان قد قدما شرعا لأسباب إنشقاقهما من الحركة بأنهم الحركة بأنها "تمثلت عن أهدافها الأصلية المتصلة في التسك ووحدة السودان، ورفض الترحيمات القبلية والفرقة والرجعية... ولأن الحركة وقعت إختافا مع حزب الأمة العام 1994 ضمن للجدوب حق ترمو المصير وتعاملت جبال النوبا ورغم أن النوبا هم المورد القوي للجيش الشعبي منذ إعلانه العام 1983".

وذكرت بعض المصادر:

"لأنه أشكى من تسلط قرق والديبكا على قيادة الحركة، وقال أنه من ضمن أكثر من 50 منصبا قياديا في حركة قرق لا يوجد سوى 3 من أبناء النوبا".

[المستقلة، 1996/7/8]. الجدير بالذكر هنا هو إشهار بونس دوسي كاو (سبحي كاتوليكي، ويحمل دبلوم في علم اللاهوت) إسلامه في أغسطس (آب) 1998 في مسجد القوات المسلحة في الخرطوم. وكان الدكتور القراي قد أربك مراسيم دفن أروك طون أروك بعد وفاته في حادث الطائرة مع الجنرال الزبير (نائب رئيس الجمهورية)؛ وتصريحاته المنكورة بإسلام عدد من قيادات قوة دفاع السودان التابعة لراك مشار [القدس العربي، 1998/8/3].

92- لمراجعة رد فعل "حركة تحرير شعوب السودان"، انظر تصريح باسر عريان (ممثل الحركة في إرتريا) "أبناء انشقاق النوبا عن الحركة غير دقيقة"، [الخرطوم ، : 1996/7/31]؛ "الحركة تنفي انشقاق الغربا ويتم كافي بتنفيذ عخطط الجبهة"، [الخرطوم، 1996/7/1]؛ وتقليل وصف كوة (قائد الحركة في جبال النوبا) من أهمية الانشقاق ومحدودية أثره على الأحداث "لأنها لا وجود لها في الميدان العسكري"، [الخرطوم، 1996/8/14].

93- انظر أخبار اليوم [1996/7/3؛ 1996/7/4] عن التغطية الإعلامية الرسمية للإخفاق. ورد الفعل العنيف المعارض له داخل السودان، "ثقافة جديدة بشأن جبال النوبا تعرض على المجلس الوطني لإجازتها"، [الخرطوم ، : 1997/7/31]. كما أن التعاون بين حزب الأمة وحركة تحرير شعوب السودان قد واجهته معارضة شديدة من أبناء القبائل العربية في جنوب كردفان ودارفور. انظر الرسالة الحادة التي وجهها رجل الأعمال كياشي الصافي (برطانيا) إلى مبارك المهدي عن "وحشية وجبن المتمردين قرق" وعمله مسؤولية قتل 46 شخصا من أهله في قرية فرض (ريفي أبوجيبية) المروخة 1990/12/28 [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

94- راجع "الحديث عن حملات لإبادة النوبا بسببه منحهم قرق"، [الحياة، 2/11/1993] وكانت جرحه في إطار مبادرة الكنيسة الأسقفية (شمال السودان) مع اليسيس بوناغان حماد كزكو عضو المجلس الأعلى للسلام (حكومي)؛ وتصرح الأب خيس مبارك كزكيل (مطران الكنيسة الأسقفية في غرب السودان) عن "كنيسة غرب السودان تنفي حدوث تطهير عرقي في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 1992/11/6]. انظر، أيضا، المقابلة الصحفية "كيف يرى أهالي الجبال مشاكل منقطعهم؟" مع العيد حمد عبد الكريم، عضو المجلس الانتقالي وحسن كوة، عضو أمانة المؤتمر الوطني، [السودان الحديث، 1993/4/3]. انظر، أيضا، عن حملة إغلاق الكنائس في كردفان ودرطيا بزيادة التفرد الإيراني في السودان، [الوفد المصرية، 1993/5/3].

95- راجع مقالة محمد وديع حامد، [الإتحاد الوطني، 1993/10/1].

96- قامت الحكومة بجهودات عدة في هذا المعنى حيث شكلت حملة "الأطفال المحتجزين لدى التمرد" الأناس الدعائي لحركاتها في المنطقة؛ انظر "قرق من الملل الأحمر توجه إلى جعوب كردفان"، [السودان الحديث، 1992/7/29؛ 1994/7/31].

97- انظر "أمير المسيحية يشيد بالثورة"، [الإتحاد الوطني، 1992/7/31]؛ حركة عزالدين حميدة كان ثانيا برلانيا عن حزب الأمة (1986-1989) عن دائرة قارة.

98- انظر "الواء الزير يدعو لعودة التايين لقوة الوحدة الوطنية"، [السودان الحديث، 1/22/1995]، عند مخاطبته للجلسة الإتحادية لمؤتمر النظام الأهلي. وكان الباحث أحمد عمر عبد الله قدم ورقة عن "دور القبائل العربية في إشتار الإسلام في حزام السافانا" وطالب بأهمية دعم الدولة المباشر لها حتى تتمكن من إستمرارها في أداء رسالتها. راجع، أيضا، ملخص محاضرة عن أصول وعلاقات التحالف بين القبائل العربية ودورها في المجتمع السوداني والتي قدمها الدكتور التجاني عبد القادر [السودان الحديث، 15/1/1995]، وخطاب رئيس الجمهورية الجنرال عمر البشير عند تلقيه البعثة من قبيلة البطاحين العربية ودعمها للثورات المسلحة بدد 5 آلاف عاروب والذي ذكر فيه: "عندما وقع الأمام المهدي راية الإسلام ترحلت كل القبائل للذود عنه، ونريد نحن أن نوحّد كل قبائل السودان".

[الإتحاد الوطني، 1/22/1995].

99- انظر تصريح غزاد عيد، رئيس الجهاز المركزي للشؤون القبلية، وزارة تسقيف شؤون الولايات عن ترتيبات وضع خطة لصياغة خريطة سكانية جديدة للقبائل في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة، [الإتحاد الوطني، 15/9/1992].

100- ذكرت نشرة "النفيز" [الجلد 1، العدد 4، يناير (كانون الثاني) 1996] أن الحكومة رصدت مبلغ 200 مليون جنيه لمشروع وطني لاقلاعة في منطقة جبال النوبا. والجدير بالذكر هنا أن الحكومة السودانية قد صادقت في يونيو (حزيران) 1994 على قانون الجنسية والجوازات الجديد، والذي يجري بموجبه عمليات تجنيس واسعة النطاق لما يقدر بما يزيد عن 3 ملايين من القلاعة ومهاجري غرب أفريقيا الذين يدينون بالإسلام ويحشرون في السودان دون أوراق إثباتية. وقد أزال القانون الجديد الكثير من القيود التي شرع لها القانون السابق، فألغى اشتراط الإلام باللغة العربية وقصفت فقرة الإقامة السابقة لمح الجنسية من 10 إلى 5 سنوات. وقد حدد حسن البلي، رئيس اللجنة القانونية بالجلس الوطني (البرلمان) وقتها:

"أن الجنسية والجواز المعتمدان في دولة الشريعة هي لا إله إلا الله، وأن السودان دولة مفتوحة لكل المسلمين خاصة الذين يخدمون توجّهات دولة الإسلام".

[المحرطوم، 2/6/1994].

101- حاكم ولاية جنوب كردفان (الدكتور حبيب عثمان أحمد) وعافظ الدلنج (عبد القادر حسن) وكلاما بشتيان إلى عشرة اقلاعة عملا بنشاط تنفيذ هذه الخطة. وكانت هذه المحاولات قد شغلت الرأي العام بشكل ملحوظ، بما إستلزم تصريح سارة المهدي (حرم رئيس الوزراء السابق) أن الحكم الحالي في السودان كاستمار إستيطاني".

102- وأنظر، أيضا، مقالته الدكتور عبد الطيف البرني "في مستقبل الصراع السياسي في السودان: الطرح الإسلامي يمكنه استيعاب كل الخيارات"، [السودان الحديث، 19/7/1992].

103- راجع "إدارة السلام تعلن عن أضخم مشروع لتأهيل وإيواء الماعدين"، [السودان الحديث، 30/9/1992].

104- هيئة جبال النوبا الإسلامية، [الإتحاد الوطني، 29/4/1994].

105- انظر "علي عثمان: القائلة جسدت أخوة الإيمان ووحدة القرب الوطني"، [السودان الحديث، 15/6/1994]؛ "قائلة كبرى لدعم الماعدين من الترد بكادقلي"، [السودان الحديث، 3/6/1994].

[1994].

106- لمعرفة حاور نشاطات هذه المنظمات وعاولتها الإحاطة الكاملة بالإحتياجات الأساسية للوطنين في منطقة الجبال ورحلها بمشروع الحكومة "الحضاري" رابع [السودان المحدث، 5/31/1992؛ 1995/1/14؛ الإتحاد الوطني، 1992/6/1؛ 1992/9/13؛ 1992/9/27؛ 1992/9/29؛ 1992/12/3]، وأظهر الإعلان المدفوع الأجر (مادة تسجيلية) عن نشاطات منظمة البر الدولية منذ تأسيسها في سبتمبر (أيلول) 1991 في الخرطوم والذي قدم فيه مديرها العام أحمد عبد الله أحمد وصدا لحاور عليها في السودان وأفغانستان وروسيا وروما [الإتحاد الوطني، 1993/9/30]. وهناك معلومات بأن خدماتها مرتبطة مباشرة ببرامج التبشير الإسلامي وتتمصر خدماتها على المسلمين فقط. انظر تصريح ماجد محمد، مدير الرعاية الإجتماعية بمنظمة الشهيد بالدليج؛ واتصرت أعمال الرعاية الإجتماعية وتقديم الدعم المادي والنفسي وخدماتها العلاجية على الأسر المسلمة فقط. فقد قامت منظمة الشهيد بحفاظة الدليج بإجراء مسح إحصائي لأسر "الشهداء" في أرواف المنطقة شملت فقط القرى التي يسكنها المسلمون وهي قرى الككة والخمري والحجري واليتلي والحمادي والأضية [السودان المحدث، 1994/4/8].

107- انظر مقابلة مع عمر سليمان آدم (مساعدة والي كردفان لشؤون السلام)، أكامادوني من جميع القرد، [السودان المحدث، 1992/9/29؛ 1992/9/30]، حيث شملت عمليات الختان رجالاً من ذوي جنسهم بين 30 و40 عاماً. وقد كانت أرقام جدرالات الدولة المهدوية يوسون شلخ (علامات على الحدين وفي الوجه) الرجال والنساء ///، كما يتم ختان الرجال قبل ترحيلهم قسراً إلى مدينة أدمرمان. وأهمية هذه المسألة أعين من ظاهرها. فهي تتعلق بالتأثير العميق الذي تركه على حقوق الحياة والموت والتنظيم الإحصائي لأعمار الذكور في مجتمعات القرى حتى اليوم. وهي في اعتقادهم ترتبط بعملية بث الروح وفزرها واتحافها بشيرتها وأهلها بعد الموت من جهة، وارتباط عملية الختان في الجبال بعملية إعتناق الديانة الإسلامية بشكل خاص. لذلك يضطر القرى لإجراء عملية، لا مثيل لها في العالم، لختان الموتى من الأعتقاد حتى يتم تواصل أرواحهم مع أجدادهم الذين تم شتاتهم أيام المهدوية بعد الموت.

108- انظر "Genocide Threat Hangs Over Nuba"، ملخصه في نشرة Voice [المجلد 4، العدد 7؛ يوليو (يون) 1995] وصحيفة الخرطوم [1995/7/23]. وكانت الحكومة قد وافقت في أغسطس (آب) 1994 على طلب تقدمت به منظمة العفو الدولية لزيارة وفد منها السودان في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه، [الخرطوم، 1994/8/11]. كما وعدت - دون أن يتم - بتسكين يملك المنظمات الإنسانية الطوعية لكل من السود والبروج زيارة للمنطقة للوقوف على حقيقة الأوضاع [الخرطوم، 1994/11/17]. لمتابعة تفاصيل الإحتكاكات في جبال القرى انظر نداء منظمة العفو الدولية في نهاية العام 1994 عن اختفاء مدرس التعليم الإبتدائي كرشوم ماطر عطية، ونشرة Voice [المجلد 4، العدد 1، يناير (كانون الثاني) 1995].

109- رابع "مقتل 20 شخصاً في مارك في الغرب" في مجموع على منطقة الإرحانية (غرب أبر جيبية) بإسطة قوات فرق [الحياة، 1998/10/28]. وأظهر النظام بركب جريمة بشعة بحفاظة السلام، مجزرة جماعية بروج ضحيتها عدد كبيرين الأسر، [الإتحادي الدولي، 1996/8/6]. وأظهر، أيضاً، أنوركان رايس: حرب الإبادة في جبال القرى مستمرة حتى بعد توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام، [الخرطوم، 1997/8/6].

110- انظر كشتال القتال في الجبهة الغربية، [التحرير، 1998/12/13]؛ ثناء عن مارك

ضاربة من الحكومة والحركة في جبال النوبا"، [الخرطوم، 1999/1/26].

111- راجع بيان منظمة "ضامن جبال النوبا بالحراج"، [لندن، 1993/4/4]؛ وأظنر، أيضاً، ملخص مداوات المؤتمر العالمي للسلام لمواطني جبال النوبا" المسند في 1996/4/20، [النفير، المجلد 2، العدد 1، أبريل (نيسان) 1996].

112- الجدير بالذكر هنا هو الإشارة إلى المساهمة المتميزة التي قدمها الباحث السوداني الدكتور إبراهيم كرسي محمد في أهمية إعادة النظر في الإطارات النظرية لمسألة المنتج الزراعي الصغير في القطاع "التقليدي" للزراعة السودانية، ومنهجية البحث ودراسة التطبيقية عن المزارعين الصغار في منطقة جبال النوبا. أظنر رسالته للدكتوراه:

The Effects of Capitalism Upon the Past and Future Development of Pre-Capitalist Agriculture in the Sudan: with special reference to the Nuba Mountains region, School of Economic Studies, Leeds University, November, 1981.

113- تم التوبة لأول مرة عن الدور التفاعل لأهالي منطقة جبال النوبا في مواجهة الإحتقاض المسلحة للمنطقة في العام 1992 بنصرح الجنرال سيد الحسيني (والي كردفان) أشاد فيه "بالدور التفاعل لأبناء منطقة جبال النوبا في دحر التردد مشيراً إلى أن معظم المجاهدين بالولاية منهم"، [السودان الحديث، 1992/11/22].

114- انظر مقالة الصافي علي أحمد "جبال النوبا: أزمة التملين أم فشل السياسين؟"، [الخرطوم، 1997/8/25].

115- انظر "قبائل النوبا السودانية ترفض تقسيم البلاد"، [الحياة، 1991/10/24]، وبيان منظمة "ضامن جبال النوبا بالحراج"، لندن، بريطانيا، [1993/4/4]، وحديث دانيال كوتي أنجلو (مدير مكتب الحركة بالشرق الأوسط) عن "تفصال الجنوب أمر غير واقعي ولا تسدده المقومات"، [الخرطوم، 1994/6/14]؛ ومقابلة مع محمد شيخ الدين شارف (قباذي في الحركة - قطاع النوبا) عن أن لا مصلحة للنوبا إلا في سودان واحد"، [الخرطوم، 1994/12/14]. تكونت في مصر وبريطانيا وهولندا عدد من الروابط القلبية من تأسطلي المنطقة ومناصرهم، وكانت قد جرت بعض الاتصالات القاشلة لترجيحها وإدماجها في منظمة واحدة [الخرطوم 1994/9/8؛ 10/2/1994].

116- انظر تحقيق منها، "تطالب بقرار المصير في مناخ ديمقراطي بعد العودة للسودان"، [الإتحادي الدولية، 1993/11/16]. وعبر عن أحاسيس أهل المنطقة، أيضاً، الناشط النوبادي عمر مصطفى شريكان (وهو يعيش في مدينة مانشستر في بريطانيا) قائلا:

"قد ظل النوبا على مر الدهور والحطب يستمرخون صياغ القرار في الخرطوم، ويتسبون منهم العدالة الإجتماعية... وبدلاً من أن يبال النوبا قسطاً مما طلبوه، وجدوا سطط النوبي (1969-1985) وصف الصادق المهدي (1986-1989) وأخيراً القائد القاتل من جبهة الترابي (1989-)... التظلم في الجبال موغل في القدم والثلث وراه العدالة أقدم".

راجع مقاله "جبال النوبا بين الحاضر المشؤوم والمستقبل المجهول"، [حوار، العدد 4، يناير كانون

الثاني 1994]: وأنظر مقاله "جبال النوبا وسلطان الخرطوم"، [حوار، العدد 5، أكتوبر (تشرين الأول) 1994]؛ وبأكيدة للمحتوى نفسه مرة أخرى في مقاله "الأقليات: زواج عصفت بنظام نيدي"، [حوار، العدد 7، ديسمبر (كانون الأول) 1995].

117- انظر تصريحه "الحركة تفتي بالكرة في ملعب التجمع وتؤكد هذه هي القرعة الأخيرة لتحقيق وحدة السوفان"، [الخرطوم، 1994/7/11].

118- انظر تصريحه "التكن بصير مفاوضات نيدي سابق لأوانه"، [الخرطوم، 1994/7/16].

119- انظر "مكة: تراجع مقايي الحركة في جبال النوبا لنقص المئن وقرات الجيش تسيطر على أغلبية أراضي الجبال"، [الخرطوم، 1995/3/9]. وكانت منظمة "مضامن أبناء النوبا بالخارج" (مضامن) قد أكدت تمسكها بحق أهل الجبال في تقرير المصير؛ وذكرت بأنه:

"ليس بدعة، وإنما عرف دولي وحق مشروع كله موانيق الأمم المتحدة... وإنما لن نغيب عن المقاومة والضحية حتى "تأمن حقوقنا المدنية بما في ذلك حق تقرير المصير على النحو المخطط في إعلان واشنطن في أكتوبر (تشرين الأول) 1993".

واعتقد البيان موقف حزب الأمة في إتفاق شقدوم مع "حركة تحرير شعوب السودان" الذي استثنى جبال النوبا والأقسنما وأبني من حق تقرير المصير. [الخرطوم، 1995/3/1]. وأنظر الحوار مع إبراهيم مادرو، عضو المكتب التنفيذي لحزب الأمة "معد لمؤتمر قبلي لمعالجة قضايا التماس: إفا مع الاتصال فأمام مناطق التماس تقرير المصير أو الانضمام للجوي"، [الخرطوم، 1999/9/25].

120- حديث الدكتور كيشور كوكو فصيل - الوزير في الحكومة السودانية، وأحد أبناء منطقة جبال النوبا - ما يدعوا للتأمل في المدى الذي بلغه في تحسير موقفه السياسي وتغييره عن رؤيته لما يحدث لشعبه وموطنه، بل هو يقدم تصورا مغايرا لدعايات الأمور كما وثقتها عشرات منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية:

"أنا شخصيا أدعو إلى إيجاد معايير ثابتة يثق عليها دوليا في مجال انتهاك حقوق الإنسان تطبيق بشكل حازم على جميع الدول دون استثناء... أما عن ممارسات الجيش في المنطقة فالجيش يدخل لحماية السود الأعظم من المواطنين من اعتداءات قلة من الخارجين على القانون وشرعية الدولة، والإنتهاكات في ظروف الحرب والعمليات العسكرية ليست وقتا على جيش السودان وتعرضها اعتبارات ميدانية وليست سياسة الدولة، ولقد وقعت إنتهاكات أفظع في العهد الحزبي (1986-1989) حيث كان الحزب الحاكم مسلح جزءا من القبائل في المنطقة، بل لقد بدأ نسلح القبائل منذ حكومة الإنتفاضة (1985-1986) ولم نسمع هذه المنظمات التي تتباكي على النوبا تصدر تقررا أو احتجاجا... أما عن منظمات أبناء النوبا في الخارج فلقد طال عهد هؤلاء الأخيرة في الفرقة وليس لهم إلام كافي بما يدور في المنطقة حاليا، فهم قد أحقرقوا السياسة وهم يتحدثون عن مدمر جبال النوبا التي يتجهلون حتى موانيقها ودورها".

راجع "أصير تقسي ضيفا على السياسة"، [الخرطوم، 1995/12/16]. والدكتور كيشور من مواليد قرية الدلاي، منطقة الكواليب (جنوب شرق الدايح)، تخرج من جامعة الخرطوم وحصل على الدكتوراه من جامعة لين في فرنسا العام 1983. عمل محاضرا في كلية التربية، ثم رئيسا لشعبة علم

النفس، بجامعة الخرطوم. تم تعيينه بعد انقلاب 1989 عضواً في المجلس الانتقالي (البرلمان)، ووزيراً للسياحة، ثم وزيراً للتربية والتعليم العام. انظر، أيضاً، حديثه عن قرار منظمة العفو الدولية الصادر مطلع العام 1993، والذي أكد فيه أن القرار لم يحالته الرفيق وهو سبني على "وهم يبنى البعض غفيرة"؛ وأضاف:

"لأن فكرة التطهير العرقي تقوم على أساس وجود قوى مسلحة منشأة وقائمة على مكونات عنصرية بصفة فئة أخرى أو فئات أخرى مستضعفة... وأن الجيش السوداني جيش قوي في تكوينه"،
[السودان الحديث، 1993/2/20].

ومن جهة أخرى تأسست منظمة "ضامن أبناء النوبا بالمحاج" في أكتوبر (تشرين الأول) 1991، وينسق نشاطها الأستاذ سليمان موسى رحال. انظر تحليل نشرة "الغدير" عن أسباب الحرب بجميع زواياها العرقية والسياسية والثقافية والاجتماعية خلال أعدادها المختلفة منذ أول عدد صدر منها في أبريل (نيسان) العام 1995؛ وراجع بصورة خاصة التحليل الشامل لأسباب الحرب المنشور فيها [المجلد 4، العدد 4، فبراير (شباط) 1999]. وهي تعود بمحذور النزاع بشكل أساسي لندم المشاركة في السلطة بصورة عادلة ومتساوية لكل أهل السودان. ففي وقت سابق كتب سليمان رحال رسالة لصحيفة النارديان [1993/5/1] أن مشكلة السودان ليست دينية ولكنها في الأساس عنصرية حيث

"غير العرب، وسلمون 100% لا فرصة لهم في أن يكونوا رئيس جمهورية أو رئيس وزراء أو حتى يمكنهم أن يحتلوا مناصباً كبيراً".

لم تذكر أي رسالة أو مطبوع خاص بالمنظمة أو نشرتها أي صلة بين قرار الحكومة بإنشاء خط قتل أمابب النقط وتجزئتها تصفية الانتفاضة المسلحة في منطقة جبال النوبا وتصادد حدة العنف بشكل غير مسبوق.

الفصل الخامس

شرق السودان

شرق السودان

ضيق الحدود والآفاق

دخل شرق السودان إلى معادلة الحرب الأهلية في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي. فقد تمكنت "حركة تحرير شعوب السودان" من مد تحالفاتها لتستقطب قبائل منطقة شمال شرق أعالي النيل وجنوب الفوج؛ وكان احتلالها بقيادة سبيلفا كير لمدينة الكرمك الحدودية (ولاية النيل الأزرق) في 11 أكتوبر (تشرين الأول) 1987 نقطة تحول أخرى في مسار الحرب الأهلية الثانية. بذلك استطاعت "الحركة" للمرة الأولى أن تهدد محطات توليد الكهرباء الرئيسية في البلاد وخزانات المياه والمشاريع الزراعية ومناجم التعدين على امتداد المنطقة إلى أواسط السودان.

كان تفاعل المجتمعات المحلية في جنوب شرق السودان مع قوات "حركة تحرير شعوب السودان" مشهوداً خاصة في مساعدتها على إيقاف مشاريع الزراعة الآلية والتعقيب عن المادن وإبعاد وكلاء مؤسسة الجلباية إلى خارج المنطقة. وبذلك صارت البورتين الأساسيتين في خريطة المواجهة العسكرية هما شرقه وجنوبه. وأصبحت محاور الصراع المسلح تدور في 6 جبهات: 3 منها في الجنوب وهي جبهة بحر الغزال وتضم مساح علباها جزاً من غرب منطقة أعالي النيل العسكرية ومركزها مدينة رمبيك؛ والجبهة الغربية وهي تشمل أواسط وغرب الإسمائية ومركزها بين مدينتي كايا وبائي؛ والجبهة الشرقية وهي تغطي مناطق شرق الإسمائية وجزء من جنوب ولاية جوقلي وقيادتها في مدينة نمولي الحدودية. بينما تشمل مساح العمليات في شمال السودان جبهة جنوب كردفان ومركزها كادقلي؛ وجبهة النيل الأزرق ومركزها مدينة الكرمك؛ والجبهة الشرقية - منذ مطلع العام 1996 - وهي المنطقة التي تشمل كل الحدود الإرتريّة-السودانية (310 كيلومتر) وجزءاً من الحدود مع إثيوبيا وبها محور همشكوب وهو الجزء الأكبر لمساح العمليات وتمتد شمالاً إلى منطقة قرورة على شاطئ البحر الأحمر.

لقد كان للمتغيرات السياسية في الخرطوم والتي بدأت تتفاعل منذ منتصف العام 1986 باستلام الصادق المهدي مقاليد الحكم وعدم وضوح استراتيجيات حكمه في التعامل مع الحرب الأهلية، إلى جانب إصرار "حركة تحرير شعوب السودان" على تعزيز وجودها شمال خط العرض 12 دور في تصعيدها للحرب وقبح الباب أمام مزيد من التدخل الخارجي فيها وتزايد حدة العنف والعنف المضاد. لم تتغير موازين الأحداث إلا بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 واعتماده للحل العسكري (استراتيجية للوصول إلى السلام) واتخاذ عدد من القرارات السياسية التي أطرت خطواته نحو المفاوضات مع "حركة التمرد"

من دون شروط مسبقة. واستطاعت حكومة الخرطوم توظيف التغيير الذي حدث بانفجار نظام منقسم في إثيوبيا بترتيب حملة كبيرة في مارس (آذار) 1992 استمادت بها الحكومة مدينة فشلا الإستراتيجية، وذلك بالتفافها من داخل الأراضي الإثيوبية على قوات "الحركة" وتمككها بعد ذلك من التأثير على مسارح العمليات في ولاية النيل الأزرق بمنطقة جنوب شرق السودان.

ملحظة

لم تلق المنطقة الشرقية اهتماماً خاصاً إلا عندما فتحت جبهة أخرى في شمال ولايات السودان الشرقية، وهو جزء مصنف تاريخياً بأنه من شمال السودان، بانطلاق أول العمليات العسكرية التي قامت بها "قوات التحالف السودانية" بقيادة العقيد عبد العزيز خالد عشان (وهو ضابط من الشمال) في 20 أبريل (نيسان) 1996 على معسكر "مدبسية" التابع للجيش على بعد 15 كيلومتراً جنوب شرق مدينة كسلا. تبعها دخول قوات الأحزاب المنضوية تحت لواء "التجمع الوطني الديمقراطي" بتنفيذ "عملية طوقان"، أول معركة عسكرية مشتركة (التحالف + البجا + الحركة) في 8 أكتوبر (تشرين الأول) بهجومها على مقر الكتيبة 130 (اللواء 6) حيث رئاسة القطاع الشمالي لحامية كسلا على بعد 60 كيلومتراً شمال شرق مدينة أروما. أعقبها مبادرة قوات التحالف بتنفيذها 9 عمليات عسكرية في المناطق المحيطة بمدينة كسلا ودلتا القاش، وتبعها عملية همشكروب الفاصلة (البجا + الحركة) بقيادة العميد عبد العزيز الحلو في ديسمبر (كانون الأول). وفي يناير (كانون الثاني) 1997 توسع الهجوم المشترك بين "قوات حركة تحرير شعوب السودان" وقوات "التحالف السودانية" نحو مناطق شمال وجنوب النيل الأزرق ونجاحهما في السيطرة على مدينتي الكرمك وقيسان. وتواصلت انتصارات المعارضة باحتلال حامية قرورة وحامية عتيربا القريتين من مدينة بلوكر في آخر مارس (آذار). وفي الأسبوع الأول من أبريل (نيسان) كانت قوات مشتركة من حركة "تحرير شعوب السودان" وقوات "التحالف" وقوات "مؤتمر البجا" قد أكلت سيطرتها على مرسى عقيق على ساحل البحر الأحمر.

باتصارات قوات المعارضة في الجبهة الشرقية تغيّرت جذرياً طبيعة الحروب الأهلية في السودان. إذ برزت لأول مرة أسماء مدن وقرى جديدة في سجل البيانات العسكرية مثل كسلا والقضارف والدمازين والقلابات وقرورة وغير عطبرة وهمشكروب، بالإضافة إلى تلك التي شاعت في السابق مثل تورت وجوبا والناصر. وصارت المنطقة من جنوب شاطئ البحر الأحمر شمالاً وإلى مشارف السهل القبيضة لمنطقة أعالي النيل مسرحاً جديداً للعمليات العسكرية على طول الجبهة الشرقية. ولم تعد الحرب الأهلية

هي حرب الجنوب وحده، وما عاد يُطلق عليها حرب بين الجنوب والشمال أو بين المسيحيين والعرب المسلمين أو حرب الكفار ضد المؤمنين.

المكان والزمان

شرق السودان جغرافياً هو تلك الرقعة التي تقع بين خطي عرض 10-22 شمالاً وخطي طول 23-35 شرقاً. وتنقسم إلى 3 مناطق، أولاً تلال البحر الأحمر وثانيها السهول الوعرة القاحلة التي تمتد إلى نهر عطبرة؛ وثالثها منطقة السهول الطينية الخصبة. التي تقع جنوب نهر عطبرة وتمتد إلى مشارف تلال الأنقسا في منطقة الفوج والتي يتميز الجزء المتأخم منها للحدود الإثيوبية بوجود تربة صخرية بينما الجزء الغربي يتميز بوجود السهول الطينية الصالحة للزراعة (شكل 29). وهي مناطق تقع داخل حزام منطقة السافانا الغنية ومتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها بين 500-700 ملمتر مكعب خلال السنة بين شهري أبريل (تيسان) وأكتوبر (تشرين الأول)، وكذلك تجري بالمنطقة العديد من التيارات الموسمية مثل خور يابوس.

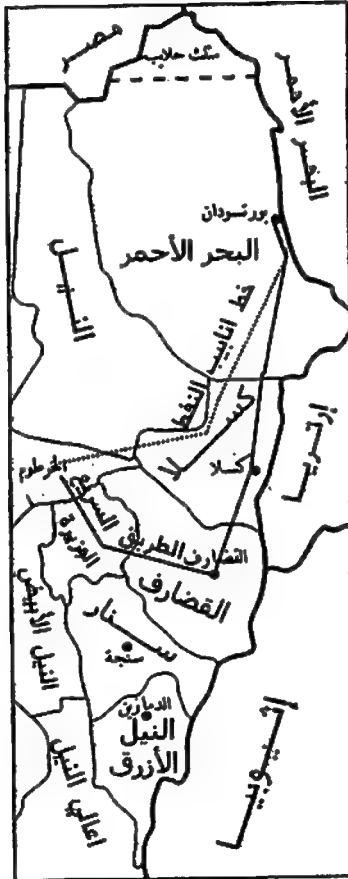
جدول (11): ولايات شرق السودان.²

الولاية	عدد السكان	المساحة كم ²	تبادل مساحة
البحر الأحمر	1,710,677	21,241	إسرائيل
كسلا	1,336,000	42,282	الدنمارك
القضارف	1,400,000	71,621	بنما
سنار	1,094,400	40,680	هولندا
النيل الأزرق	512,845	83,500	النمسا
الجملة	6,053,922	259,324	برطانيا

توجد في شرق السودان 5 ولايات (جدول 11)؛ هي ولاية البحر الأحمر والتي تحدها شمالاً مصر وولاية نهر النيل غرباً وشاطئ البحر الأحمر شرقاً وتحاورها إرتريا وولاية كسلا جنوباً وعاصمتها هي مدينة بورسودان. وتليها ولاية كسلا، والتي تحدها ولايتي الخرطوم ونهر النيل غرباً وإرتريا شرقاً وعاصمتها مدينة كسلا. ثم ولاية القضارف، التي تحدها ولايتا الخرطوم والجزيرة غرباً وعاصمتها القضارف والتي

تجاورها جنوباً ولاية سنار وعاصمتها سنجة، وفي أقصى جنوبها تقع ولاية النيل الأزرق وعاصمتها مدينة الدمازين والتي تحدها من الجنوب والغرب ولاية أعالي النيل.

شكل (29) الموقع الجغرافي لولايات شرق السودان.



من الناحية السكانية تضم المنطقة الشمالية لهذه الولايات جماعات مختلفة الأعراق والثقافات؛ معظمهم من قبائل البجا الحامية الأصل وتعتبر من أكبر الوحدات السكانية في المنطقة وتنتشر عشائرها إلى المنطقة الوسطى من شرق البلاد. وقد صلة البجا بالمنطقة إلى آلاف الأعوام. والبجا لفظة لا تعني حالياً

عنصراً عرقياً بينه بل هو مجموع كل العناصر الموجودة في المنطقة المتحدثة اللغات البجاوية وغيرهم من يعتبرون أنفسهم منهم.

ينقسم البجا إلى 4 مجموعات رئيسية هي البشاريون والأمارار والمهندنة والبنو عامر. البشاريون ينقسمون إلى عشرين هما أم علي وأم باتي، ويسكنون في شمال الأقليم ومازالوا رحلاً تجاز حركتهم حاجز الحدود السياسية للبلاد ويمتد وجودهم إلى منطقة قرص في صعيد مصر (شكل 30). بينما نجد ان عدداً كبيراً من الأمارار قد إستقاد من فرص الإستقرار التي وفرتها المشاريع الزراعية في مناطق القاش وطوكر، وتعتبر مدينة سمار عاصمتهم الإدارية. أما قبيلة البني عامر فهم أقل المجموعات تأثيراً بالثقافة العربية ويتحدثون لغة التيفراي السامية ومنهم مجموعة ثنائية اللغة تستخدم التيفراي والتبداوية، وتسكن جنوب طوكر وخور بركة وضواحي مدينة كسلا، ويمتد عشائهم عبر الحدود إلى إرتريا. وأكبر المجموعات البجاوية هي قبيلة المهندنة والتي تمتد مراحيلها إلى داخل أراضي كل من إثيوبيا وإرتريا. وهناك مجموعات أخرى صغيرة نسبياً مثل قبائل العباددة في أقصى الشمال والأرتيكا والحلنتة بمنطقة كسلا والحباب في شمال شرقها.

مازال هنالك عدم اتفاق حول أصل هذه المجموعات السكانية وتسمياتها. ويرجع بعض الإشكال إلى وجه الشبه بين البجا وبعض قبائل جنوب الجزيرة العربية، ولكن ليس من المعروف إن كان أصلهم أفريقياً أو آسياياً³. وتتضارب الروايات حول ذلك بين من يمتريها سامية أو حامية الأصل. الشيء المؤكد هو وجود البجا في هذه المنطقة قبل 5 آلاف سنة على الأقل، بل وامتد نفوذهم السياسي في بعض الحقب حتى نهر النيل، لكن عاداتهم الرعوية منعتهم من إستيطان الأراضي النهرية، أو المطرية في الجنوب والغرب، كما كان لها تأثير لاحق على فرص حصولهم على التعليم ودورهم في الحياة السياسية.

صحيح كان هناك تزاوج بين البجا والعرب لقرون عدة، لكن الرابط الأساسي بين مجموعات الأمارار والمهندنة والبشاريين هو استمرار إلتواء لغاتهم إلى المجموعة التبداوية الحامية الأصل. ويعتقد الأمارار بأنهم من نسل كوش ابن جام وأنهم استوطنوا هذه المنطقة منذ طوفان نوح. وعلى الرغم من الاختلافات بين القبائل البجاوية فإن الخصائص اللغوية والثقافية والمظهرية تسمح بجمعهم تحت اسم واحد. فهم قبائل رعوية ينتشر وجودهم على كل مساحة الشرق، وكلهم مسلمون ولا يتحدثون العربية إلا بالقدر الذي تفرضه ظروف التواصل والتعامل مع بقية مجموعات الأقليم. كما توجد على جنوبها الغربي قبائل الشكرية وهي ذات أصول عربية، ويوجدون في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة وكلهم من المسلمين. كما توجد قبيلة الرشادة، وهي أحدث القبائل العربية الرعوية القادمة من شبه الجزيرة العربية في بدايات القرن التاسع

وفي الجزء الشرقي من ولاية النيل الأزرق توجد قبائل النكاته ورفاعة الهوي ورفاعة الشرق ذات الأصول العربية. وهي أيضا قبائل رعوية أساساً، حيث تعتمد على رعاية الإبل وبعض الأبقار وهي في حركة دائمة بحثاً عن المراعي حسب فصول العام (شكل 31). حيث تتحرك جنوباً وشرقاً صيفاً وإلى الشمال خريفاً عابرين نهري الدندر والرهدي إلى داخل أراضي منطقة البطانة.

في منطقة الفوج، جنوب ولاية النيل الأزرق، يعيش خليط من القبائل ذات الأصول العربية والأفريقية على أقاص حدود وأعراف وتقاليد بذرتها السلطنة الزرقاء. في هضاب سلسلة جبال الأنسنا وعلى نطاق دائرة محيطها يقارب 40 كيلومتراً تعيش فيها وحولها مجموعات متفرقة من هذه العشائر. حيث توجد مجموعات الأنسنا والبورون والوطاط والمبابان وتعتبر مدن الروصيرص والكركمك والدمازين وماو مراكز النشاط التجاري والسلطات الإدارية لهذه العشائر منذ مطلع القرن الماضي. وعلى الرغم من أن المنطقة وتاريخها الشفاهي يدل على أن طبيعتها كمستقلة حدود بين ثقافتين وعلى مشارف الهضبة الإثيوبية فقد عذت تاريخياً معبراً لعدد من المجموعات السكانية والثقافية وفترات طويلة. وتم دراسة أصول مجموعات السكانية لأول مرة في العام 1926 بواسطة الباحث البريطاني إدوارد أيفانز-برتشارد حيث ذكر:

"أن التأثيرات النيلية على الأقليم ظاهرة في اللغات والشكل المظهري ومقافة المنطقة لكن لا يمكن اعتبارهم ينتمون إلى القبائل النيلية [شلك، نويز، دينكا] ولكن يظهرون تشابهاً ومثالا نحو سكان دار النوبا".

يطلق سكان المنطقة على أنفسهم اسم "جوق قام"، أي سكان الجبل. ومصطلح "الأنسنا" الذي يطلق على سكان كل منطقة جنوب الفوج اسم وصفي عام يبادل مصطلح "النوبا" الذي يشمل كل القبائل الأفريقية التي تسكن منطقة جنوب كردفان (انظر ص 207). فأصل الكلمة غير معروف، وقد تم اختياره وفقاً لما يراه الباحث إيفانز-برتشارد من أن:

"سكان جبل تايي لا توجد كلمة في لغتهم تشمل وصف كل سكان المنطقة أو تعطيهم اسماً. ولكن كل مجموعة تطلق على نفسها اسماً مختلفاً... ولعدم وجود اسم شامل يعني من الممكن أن ترجع إليهم اسماً جماعياً هو الأنسنا أطلقه عليهم العرب".

وهضبة الجبال تقع على ارتفاع 300 متر من سطح البحر، تتميز المنطقة بمخسوتها ومعدل مريض من الأمطار متوسطه حوالي 900 ملميمتر في الفترة ما بين نهاية أبريل (تيسان) ونهاية أكتوبر (تشرين الأول). تتميز، أيضاً، بتوفر مواردها الطبيعية بشكل جعلها في الماضي، وإلى حد كبير في الحاضر أن تكون مركزاً

للتنافس حول الموارد وبؤرة ملتهبة للنزاعات. فقد كانت منذ قديم الزمان مصدراً للذهب والصنع العربي والسهم والثروة الحيوانية والعبيد⁸.

تم إعلان المنطقة ضمن حزام أوامر "الناطق المقتولة" في العام 1922، كشيلائها على طول مناطق التماس الأخرى في أواسط السودان. وحرصت السلطات الإستعمارية على خلق حاجز قانوني لوقف حركة العرب وإتشار الإسلام في المنطقة خاصة في أواسط قبائل البورون والأنسنا والمابان. ولكن بعد إلغائها في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين كانت قد أفرزت حاجزاً معنوياً فرض عزلة على المنطقة عن أي من نظامي التعليم في شمال أو جنوب السودان، وعطلت من تكاملها الإقتصادي والإجتماعي مع سائر مناطق البلاد. وكثفت الإجراءات الإستعمارية من آثار تهميش المنطقة واستمرار عوامل استغلالها بواسطة التجار "الجلابة" ومن فتحها أمام نشاط عشائر الفلانة في التجارة التبادلية مع المنتجات الزراعية للمنطقة (سهم، الصنع العربي) والمصنوعات المحلية من أشجار الدوم في مقابل إحتياجاتهم.

والواقع ان السلطات الإستعمارية لم تستكمل سيادتها على المنطقة إلا في نهاية العشرينيات وشكل وقوع المنطقة على الحدود مع إثيوبيا عاملين إضافيين في زيادة عزلتها. وقد وفرت الظروف الأمنية وقتها لمجموعات عشائر الأنسنا والبورون والمابان الإهتمام بالتوسع في الزراعة. ولكن تلك التطورات فتحت أيضاً فرص نشوء النزاعات بين قبيلة رفاعة الهوي الرعية ذات الأصول العربية والعشائر الأفريقية في المنطقة بصورة لا تختلف في عمومايتها عن تجرمة قبائل النوبا والبقارة في جنوب كردفان (الفصل الرابع). فمنذ العقد الخامس من القرن العشرين إزدادت حدة النزاعات بزيادة التنافس حول الموارد المائية والمرعى خاصة مع ازدياد الطلب على الأرض للمشاريع الآلية ولهاجر المدين.

وعلى الجنوب من منطقة الفوج تعيش قبيلة صغيرة هي الأدوك. وتعيش القبيلة في مجموعات متفرقة من المساكن لكل عشيرة بالقرب من خيران (هيرات موسمية) أحمر وتمباك وإبوس. ويعتمد معظم مواطني المنطقة على الزراعة المطرية المتقلبة مستعملين الطرق التقليدية في إعداد الأرض وزراعتها. ويزرعون الذرة والذرة الشامية واللوبيا وقليل من السهم، كما يحتفظون بعدد محدود من المواشي والحمر.

تعرضت عشائر الأدوك، والأنسنا إلى حد ما، إلى نشاط تبشيري مسيحي مكثف منذ العقد الثالث للقرن الماضي. وهي اجتماعياً تشارك بمجموعات البورون وجمجم والمابان جيرانهم من الشمال والغرب حالة التهميش السياسي والإقتصادي وإبعادهم من المشاركة في الحياة السياسية على المستوى المحلي أو الولائي أو القومي. وقد تعرضت هذه العشائر في منتصف التسعينيات إلى خطر الإقراض من جراء

الزعزعة والتصفيات التي تعرضت لها من قوات الجيش ومن إعدادات مليشيات مسلحة من الجنوب. فقد اضطروا للزواج منذ العام 1987 جنوباً بعد تعرضهم لعمليات الجيش السوداني. ولكم واجهوا معاملة قاسية من مليشيات النوير المسلحة فرضت عليهم الزواج من منطقة الناصر بأعالي النيل واللاجوء إلى إثيوبيا⁹.

كذلك توحد في كل أنحاء الشرق مجموعات عرقية من كل أنحاء السودان، ومنها الجعليون والركابية والركيون والنوبا والشلك والنوير والفور نزحت إلى المنطقة منذ أمد بعيد واستقرت بها. وهي جماعات حملت معها لغاتها وعاداتها ودياناتها وعملت في مختلف المهن، وإن كانت في الغالب لا تشمل الرعي. من أهم هذه المجموعات أيضاً، عشائر القلاطة (البرنو، أمبرو، الهوسا) الذين قدموا إلى الأقليم من غرب أفريقيا، واستقروا بها واستمرت أعدادهم في الزيادة مع بدايات المشاريع الزراعية خلال فترة الإستعمار البريطاني، وقد إثنين بعضهم الرعي. نضيف إلى هذه المجموعات النوبين، وهم القبيلة التي أعيد توطينها قسراً في منطقة حلغا الجديدة منذ نحو 40 عاماً من أجل تسهيل بناء السد العالي في مصر. والقلاطة والنوبة مسلمون لا يتحدثون العربية إلا في المعاملات مع المجموعات الأخرى.

وعلى وجه العموم يمكن القول إن الغالبية العظمى من سكان شرق السودان مسلمون، لكن ليسوا من أصول عربية، وغالبيتهم مازالوا رعاة. وتطلب البداوة واعتزاز قبائلها بالرعي، خاصة البجا، للدرجة التي شكلت حاجزاً بينهم وبين المجتمعات المستقرة المجاورة لاحتقارهم كل المهن الأخرى. ولعل الصفة الغالبة أيضاً على المنطقة هو تمسكها وتحفظها وضعف نصيبها من مشروعات "التنمية". إذ لم يحصل السكان في شرق السودان بأي من نعم المناطق الوسطى من البلاد من صحة وغذاء وتعليم إلا في حدودها الدنيا، وما زال يغلب عليها الجهل والفقر وانتشار الأمراض.

يمكن ردم الهوة

عاشت المنطقة في تحلف ملحوظ وتجاهل من السلطات المركزية منذ الإستقلال. ولم يدخل التعليم إليها إلا في منتصف القرن العشرين بافتتاح أول مدرسة ابتدائية في مدينة باو وبنهاية الثمانينيات لم يتجاوز عدد المدارس الابتدائية في المنطقة 6 مدارس للذكور وواحدة للبنات ومدرسة ثانوية واحدة. ولا تعرف المنطقة الكهرباء وتعيش في ظلام دامس على الرغم من أنها لا تبعد أكثر من 40 كيلومتراً من خزان الروصيرص، مصدر الطاقة الكهرومائية الرئيسي في السودان، فقد قدر خبراء حكومية الخرطوم أولوية تسخير التيار الكهربائي لخدمة المناطق المحصورة شمالاً.

لقد عانى سكان المنطقة من تجاهل السلطات لهم وعدم الإهتمام بتنميتهم. وما زال يعتقد ممثلي الحكومة السودانية والقيادات التنفيذية للدولة ان قبائل الأقنسا، مثل غيرهم من سكان المنطقة، "متخلفين وجملة" وان مشاكلهم تكمن في معتقداتهم الخاصة وهم قبايل:

"تمشق العزلة، لا تكاد تجمع إلا في حدود ضيقة جداً؛ لهذا لم يكن متاحاً تقديم خدمات لهم... قرب الأسرة عندما يسكن في موقع ما يكون حراً أصلاً تصل دواجنه مسكن جاره فتأكل من طعام دجاج جاره ولو حدث ذلك فلا شك أنه موعود بشر مستطير".¹⁸

لقد تشكلت الثقافة الخاصة والتصورات الذاتية لهذه المجتمعات الأفريقية التي تعيش في منطقة جنوب الفونج في نمط تاريخي يشابه إلى حد بعيد تجربة قبائل النوبا، التي سبق تفصيل واقعها في الفصل الرابع من هذا الكتاب. ومصدر التشابه هنا راجع إلى العلاقات المتشابهة الديناميكية بين الثقافة الأفريقية والثقافة العربية والإسلامية ويمثلها في المنطقة ذوي الأصول العربية، وفي علاقة الدولة مع هذه المجتمعات ذات الإرث الأفريقي.

شهد شرق السودان حقبةً من الإزدهار وكان عرضة للتداخل الحضاري منذ أيام الفراعنة وحضارات أكسوم الإثيوبية وكوش النبلية القديمة وتمازجت قبائله مع مدن الحجاز واليمن والمند التجارية. وكانت سواحله هدفاً لأطماع الأمبراطوريات البرتغالية والسبانية (التركية) والمصرية مما أضفى على المنطقة بعداً تاريخياً مهماً. وعلى الرغم من موجات الإختلاط التي مرت بها المنطقة إلا ان هوية سكانها ما زالت تحتفظ بسميها وفردتها مما يدل على خصوصية تراثهم الحضاري والثقافي.

كان أول سلاطين الفونج، عمارة دقسن، الذي باشر حكمه في العام 1485 ميلادية في عاصمته سنار على النيل الأزرق مؤسساً السلطنة الزرقاء (السوداء) تجسيدا لهذه العلاقة الجدلية بين الموروثات العربية والإسلامية والأفريقية والعقائد المحلية. ومع بداية القرن السادس عشر امتدت سلطاتها إلى مناطق كردفان غرباً ودشلا شمالاً حتى سقوطها على يد القوات الحديوية المصرية الغازية في العام 1821. إن العوامل الخارجية والتدخلات التي ارتبطت بالظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية خلال فترات حكم سلطنة الفونج وما تلاها من حقبة الحكم التركي (العشاني) والفتح بعد العام 1899 وحتى منتصف القرن الماضي هي العوامل التي فرضت على هذه المجتمعات المحلية، بما فيها مناطق جبال الأقنسا، الإهتمام والإعتماد على خصائص مجتمهم الذاتية ومؤسساته الإجتماعية في مجتهد عن السلام وتأمين عناصر بقائهم في المنطقة".¹⁹

لقد تعرضت هذه المناطق إلى حملات متواصلة من تجريدات الإسترقاق استمرت آثارها وقايا ممارساتها إلى منتصف القرن العشرين، بل وإلى ما بعد استقلال السودان. وواجهت هذه المجتمعات ذات الأصول الأفريقية في مناطق ولاية جنوب النيل الأزرق عسفاً متواصلاً لكنها لم تستسلم له بل وواصلت مقاومتها لكل أشكال الإستبداد القفظة ضد السكان المدنيين منذ براكير الحقبة الإستعمارية. وعلى حد وصف تقرير للمخابرات العسكرية وقتها:

"في فصل الجفاف العام 1926، وهي سنة تميزت بمعاملة شديدة على مواطني جبال الأتسا بسبب فشل المحاصيل والإجراءات التي رافقت جمع الضرائب... هجم [السكان] على شرطي وقتلوه. وبعد 4 أيام هاجمت وقتلت 4 تجار [كانوا يتعاونون مع الشرطة بشراء البهائم التي جمعها كضرائب]... وهوجمت قطة الشرطة في سودا حيث كانت تجمع عوائد الضرائب على الحيوانات... قامت القوات [الحكومية] في نوفمبر (تشرين الثاني) بإرسال تجريدة من مدينة الروصيرص حرقت القرى [المتردة] وصادرت حيوانات الأهالي [المترددين] وقتلت كل من أظهر المقاومة، حيث تم إعدام 31 متردداً وجرح 26 آخرين؛ وقد الإعدام لقيادات [الانتفاضة] عليا في سودا في 28 فبراير (شباط)".¹²

قامت المنطقة، أيضاً، بالانتفاض ضد كل ما هو أجنبي وذلك طوال تاريخها، ولعل من أبرزها مشاركة المقاتل عثمان دقنة وحشده لقبائل البجا خلف الثورة المهدوية. كما أن جنوب الإقليم شهد - كما ذكرنا - قيام السلطنة السوداء [الزرقاء]. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في أصول مؤسسي الدولة من منطقة الفونج، إلا أن هنالك إجماعاً على الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكبير الذي تركه على الإقليم.¹³ ولعل من أهمها بجانب نشر الإسلام وتأسيس ركائز التحالفات بين قبائل المنطقة هو تأطير العلاقات السياسية بين العناصر العربية والأفريقية وتاحة فرص الرباط والتعايش السلمي بين مجتمعاتها. في مقابل ذلك أحدثت تجارة الرقيق وحملات الإسترقاق شرخاً دائماً ما يزال يطنو إلى السطح كلما طرحت مسألة الحقوق والعدالة الاجتماعية. وكان لها أثرها أيضاً في الحركة الدائمة والخوف المستبطن من الإستقرار قديماً لتجريدات الحكومة، واللجوء إلى العيش في مجموعات صغيرة في المناطق الوعرة وما أثار على شكل ملكية الأراضي واستخدامها. إذ لا توجد قرى يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة إلا نادراً.

اقتصاديات المنطقة

تعتبر المنطقة إستاداً حيوياً لقدرات البلاد الإستراتيجية وإحباطاً لا يمكن الإستهانة به لإقتصادها. لذلك صارت مفصلاً رئيسياً في عمليات الكرو والفر، والرح والحسارة التي تستند إليها معارك الحروب الأهلية في السودان. فيمثل ميناء بورسودان همزة الوصل مع العالم وبوابة التجارة الخارجية للبلاد ومصدراً رئيسياً للملات الأجنبية، وعلى شاطئ البحر الأحمر يوجد ميناء بشاير لتصدير النفط، وعلى جانبه المنطقة الإقتصادية الحرة، أحد أكبر المشاريع في أفريقيا.

كما تعتبر حدود البلاد الشرقية أطول وأنشط منفذ لتجارة الحدود وتصدير البضائع السودانية في كل منطقة شمال شرق أفريقيا. وعبر ولاياتها يمتد الطريق البري السريع والجوي الذي يربط الميناء بوسط البلاد، ويبلغ طوله بين الخرطوم وبورتسودان 670 كيلومتراً. ويوجد في شرق السودان خزان (سد) الدمازين إلى جانب خزان الروصيرص مصدر توليد نحو 80% من الطاقة الكهربائية في البلاد. وتزخر شواطئ البحر الأحمر بإمكانات كثيرة في مجالي الثروة السمكية والسياحة. كما توجد بالإقليم أكبر مشاريع إنتاج الحبوب الغذائية الرئيسية للسكان (85%) وإنتاج السمسم، الذي يشكل 28% من عائدات صادرات البلاد الزراعية، وثالث مشروع لإنتاج السكر، والمصنع الوحيد لإنتاج وتوزيع إطارات الناقلات في كل منطقة القرن الأفريقي.

يوجد في الإقليم الشرقي 90% من مشاريع التعدين في البلاد، بجانب تمتعها بمخزون ثروات معدنية كبيرة. حيث تهدف الدولة في إستراتيجيتها المصنعة على حد تصريح الدكتور عمر محمد خير، المدير العام لهيئة السيادة المناطق بها مسألة التعدين في السودان:

"على استغلال المعادن ذات العائد السريع والتي لا تحتاج لبيئات تحتية ضخمة وبالتالي تم التركيز على الذهب [والإمعاد عن الحديد]... ومعروف منذ عهد الفراعنة ان هنالك مناجم في شرق السودان. وهناك حزام ضخم يمتد من الحدود الشمالية إلى شرق النيل وحتى جنوب البلاد يمكن ان يوجد بها ذهب... رؤي ان تركو الإستراتيجية على الذهب وقد تم اختيار مناطق بعينها لمقرتنا السابقة بها، مناطق الشرق وجنوب النيل الأزرق وسوف يمتد إلى الجنوب أيضاً... فهناك مناطق واعدة مثل كبريتا وبعض الخامات على ساحل البحر الأحمر قريبة من التصدير وسهلة الإستغلال... أيضاً هناك بعض المعادن في منطقة دلتا بركة وخام الكروم في منطقة الأقسناء".¹⁴

وحددت مؤسسة التعدين السودانية أولوياتها وخطتها للإسراع باستغلال معادن شرق السودان على لسان مديرها العام محمد عباس المهدي:

"إن 50 موقعا بمنطقة البحر الأحمر تزخر بعروق الذهب، كما أن أكثر من 60 موقعا توجد في منطقة جبيت بشرق السودان، و20 موقعا آخر بمنطقة الروصيرص والكرمك وقيسان وهي مناطق حدودية مع إثيوبيا... وإن [حسب الخطة سير يتم] الإنتاج من خام الكروم إلى 700 ألف طن عالي الجودة بالمواصفات العالمية... إن الدراسات أثبتت أن المخزون السوداني من الحديد يصل إلى مليار طن يمكن استغلالها بوجد منها 22 مليون طن في منطقة البحر الأحمر... كما أن وجود الرمال السوداء في منطقة ترككات على شاطئ البحر الأحمر والدراسات أثبتت أن كل 12 مليون طن من هذه الرمال تحتوي على 600 ألف طن من معدن الألمنيوم و110 ألف طن من الزركون و45 ألف طن من معدن الروتيلي وهي معادن تستخدم في صناعة أجسام الطائرات والبويعات عالية الجودة".¹⁵

كما قامت الحكومة السودانية بتوقيع عقد بالمشاركة مع شركة فرنسية وأسست بموجبه شركة "أرياب" التي باشرت التنقيب عن الذهب منذ العام 1991 في منطقة جبيت في شرق السودان. شرعت الشركة الفرنسية "أرياب" مباشرة في عمليات استخراج وتصدير إنتاجها إلى الخارج. وبنهاية العام 1992 بلغت كميات الذهب المصدرة حوالي 1½ طن، مع اعتماد خطة لتصدير 3 أطنان سنويا و25 ألف طن من الكروم.¹⁶ وفي نهاية العام 1994 تمكنت شركة "أرياب" من تصدير 65 كيلوجراما من الذهب أسبوعيا من مناجمها بمنطقة جبيت، مع استمرار عمليات التنقيب في مناطق الكرمك وقيسان وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية في المنطقة.¹⁷ وفي الأسبوع الثاني من أغسطس (آب) 1995 ارتفع عدد الشركات المنقبية عن الذهب في ولاية النيل الأزرق إلى 3 شركات، بعد انضمام شركتين: الأولى "المجموعة التكاملية للاستثمارات الأفريقية المحدودة" وهي رغم اسمها شركة سورية للتنقيب عن الذهب في منطقة الكرمك، والثانية "شركة أعمال التعدين" للتنقيب عنه في منطقة جنوب شرق الروصيرص.¹⁸ بنهاية العام 1996 أكد وزير المال الدكتور عبد الوهاب عثمان في المجلس الوطني (البرلمان) أن النفط والذهب سيدرجان للمرة الأولى في باب عائدات موازنة الدولة للعام 1997. وحدد لن جملة العائدات 704 مليون دولار سكن 208 مليون منها من عائدات المنتجات المحلية، 20٪ منها عائدات من استخراج الذهب.¹⁹

بلغت الطاقة الإنتاجية لشركة "أرياب" في نهاية العام 1998 ما يعادل 5600 كيلوجرام من الذهب بنسبة نقاوة عالية تفوق 90٪.²⁰ وفي الوقت نفسه توسعت نطاق عملياتها التنقيبية لتغطي مساحة 60 ألف كيلومتر مربع (تعادل مساحة دولة سيراليون) تمتد من حلفا شمالا إلى أبوجمد غربا وحتى الجبال الشرقية بالبحر الأحمر. وبذلك يكون قطاع الذهب قد شهد نشاطا مكثفا منذ منتصف عقد التسعينيات بسبب التوقعات بوجود كميات كبيرة منه أدى إلى توقيع عدد من الإتفاقيات مع عدد من المستثمرين الأجانب. وفي بدايات العام 2000 ذكر تقرير لوزارة التجارة ان صادرات السودان من معادن شرق السودان يتوقع ان تصل إلى 700 مليون دولار خلال العام، نصيب الذهب منها نحو 100 مليون دولار.²¹

مصادر النزاع

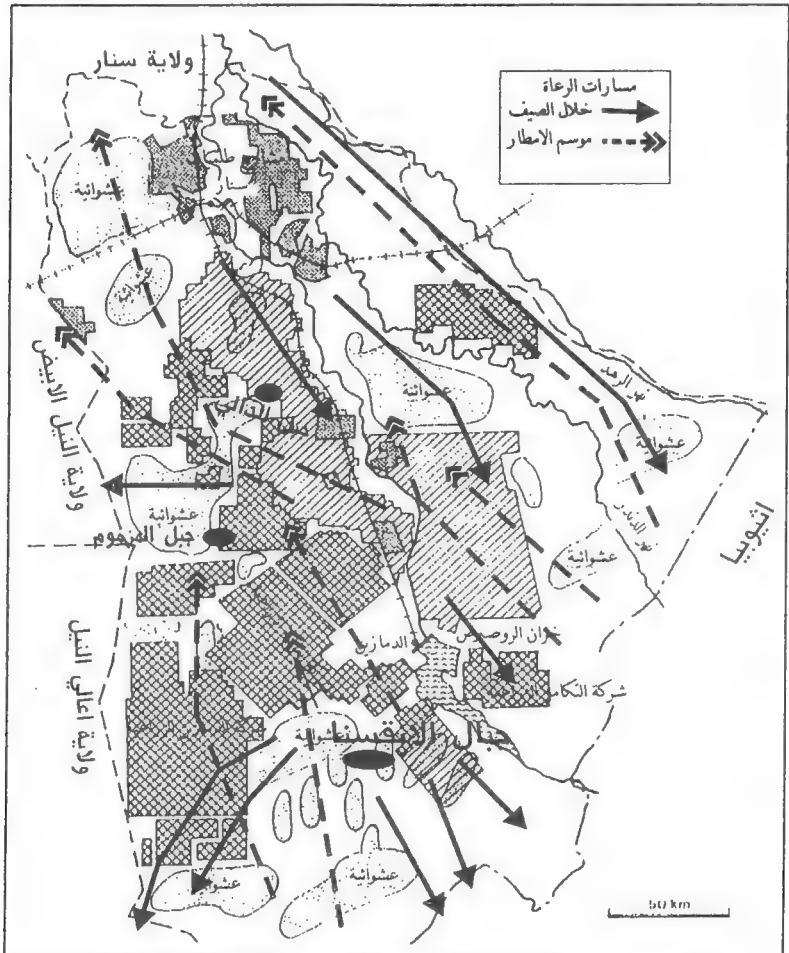
في منتصف العام 1998 ذكر الشدة موسى، رئيس تجمع قرى منطقة مينزا، وإحد القادة السياسيين في ولاية النيل الأزرق:

"كانت منطقة مينزا معزولة عن العالم الخارجي ومقفلة كل السنوات التي سبقت الاستقلال، أيام الاستثمار الإنكليزي... رغم حصولنا على الاستقلال فإننا في مينزا كما لا نعرف كيف ندبر شؤوننا... إذ لا توجد لدينا مدرسة أو معلمين، فجميع أبنائنا أميين... أرضنا خصبة لكن لا نعرف كيف نستغلها، وليس لدينا مسجد ولا شيخ ولا مأذون... إلى أن قالوا لنا أتى الإنقاذ [انقلاب الجنرال البشير في 1989] لكننا غرقنا. فصادر أصحاب الإنقاذ أراضينا وأعطوها لتجار أجانب وأغلقت المدرسة وعاد المدرسون إلى الدمازين. وعندما اعترضت على ذلك اعتقلني... كانت التهمة إنساني إلى المعارضة المسلحة وتخريض السكان على حمل السلاح... أطلقوني، وزارني شخص يدعى الدكتور مصطفى عبد الكريم وعرض أمامي برنامج قوات التحالف السودانية. أعجبت بالبرنامج وحررت المنطقة [من القوات الحكومية، قيادة الفرقة 4]. يوجد اليوم في مينزا 12 ألف شخص يتوزعون على 21 قرية، ولدينا 4 مدارس وعيادة واحدة، ولدينا إدارة مدنية أنشأناها بالتعاون مع التحالف".²²

أما في منطقة القصارف والفوج فتجد ان المنافسة على الأراضي في هذه المنطقة قد إزدادت بسرعة شديدة منذ منتصف العقد السادس من القرن العشرين. فعدد السكان والحيوانات في إزدباد مضطرد

خاصة بنزوح مجموعات كبيرة من اللاجئين من إثيوبيا وإرتريا في السبعينيات وتسارع عملية نزوح عشائر أمهرورا (الفلالة) من غرب إفريقيا والتي تختلف في مراحلها وتربتها للحيوان عن قبائل المنطقة؛ يضاف إلى هذا التوسع الهائل في رقعة مشاريع الزراعة الآلية ووفود عدد كبير من العمال الزراعيين من كل أنحاء السودان خاصة من ولايات دارفور.

شكل (31): مسارات العرب الرحل في المنطقة.



إن النظام الاجتماعي للقبائل الرعوية في الجزء الجنوبي من شرق السودان، مثل كل المناطق الأخرى، يستند إلى إرث ثقافي وسياسي واقتصادي واجتماعي يرتبط بالبيئة ارتباطاً وثيقاً ويؤثر بها ويؤثر عليها. لقد تعرضت المنطقة إلى خلل كبير في التوازن بين النشاط الرعوي للسكان والقطاع الزراعي الآلي (الممكن) المتزايد باطراد والذي ألهم المراعي والمراحييل. لقد كانت بداية هذه المشاريع المدعومة من الدولة والمؤسسات الدولية عام 1954 على أرض كان يستغلها الرحل من قبيلة رفاعة الهوي وكثانة قطعة تحول سلبية تركت أثرها على جوانب كل الحياة في المنطقة. فمراحيل (مسارات) هذه القبائل حيوية لهم كزراعة وتشكل ضفاف النيل الأبيض قاعدة لها ومنها إلى النيل الأزرق في زمن الجفاف. ومساراتها الموسمية تكون دائماً طويلة، حيث تنزع عشائر رفاعة الهوي جنوباً حتى خور يابوس وفي بعض مواسم الجفاف إلى نهر السوبات أو داخل الحدود الإثيوبية (شكل 31).

الزراعة الآلية

بدأ إدخال الأساليب الآلية في المناطق المطرية لإنتاج الذرة أثناء الحرب العالمية الثانية بمنطقة التدميلية باستثمار حكومي للتعرف على طبيعة العمليات الزراعية (انظر ص 123). أعقبها خلق نظام منح المشاريع ذات 420 هكتاراً (1000 فدان) بهدف التوسع في الزراعة. وقد كانت الدولة تهدف إلى منح حق الإقتراع بالأرض لفئات اجتماعية مقدره محددة، من دون اعتبار لما قد يترتب على ذلك من حرمان لغالبية سكان المنطقة الأصليين.²³ فطبيعة القرارات كانت تستند إلى دوافع سياسية واقتصادية تمارس نمط الحياة الرعوي، وتفصل بين تربية الحيوان والزراعة، ولم تخلج في استقطاب الرعاة وتنادي بحصر واستيطان الرحل في مكان محدد. وكان كل المستفيدين من هذه المشاريع من خارج المنطقة أتوا بهدف تحقيق أقصى ربح في هذه الأراضي البكر. فآثرت مسارات الرحل السنوية كثيراً (شكل 31). ومع تقلص مراعيهم اضطروا للزحف جنوباً إلى مناطق لا تتلاءم مع قطعانهم مما عرضها للنفوق، وفرض عليهم التحول إلى عمال زراعيين موسمين، كل منهم أن يذخروا مالا يملكهم من تعويض قطعانهم لمعاودة حياة الترحال مرة أخرى.²⁴

باستعراض سريع لنماذج من المشاريع الزراعية في المنطقة يمكن أن نعطي فكرة مبسطة عن مقدار الخيف الذي لحق بحق وموارد المجتمعات الرعوية لهذه المنطقة (انظر جدول 4، ص 132). فمشروع "الشركة السودانية-المصرية للتكامل الزراعي" بالدامزين ومساحته 84.4 ألف هكتار (200 ألف فدان أي ما يفوق مساحة دولة البحرين) كانت أجهزة الإعلام السودانية تطلق عليه "أبو المشاريع الزراعية في منطقة جنوب النيل الأزرق" باعتباره تولد عن شراكة بين دولتي مصر والسودان.

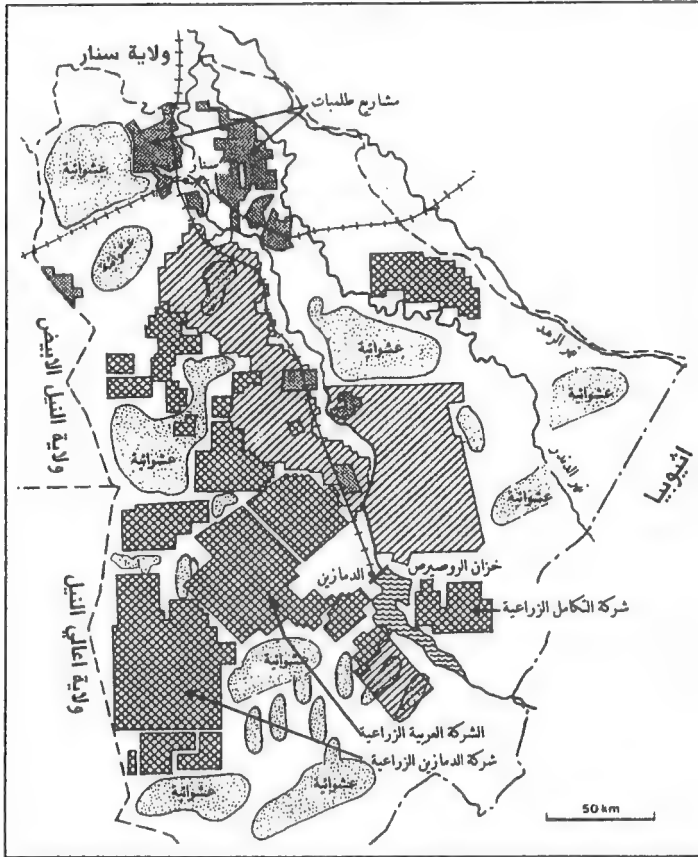
تم تأسيس هذه الشركة في يوليو (تموز) 1975 وباشرت نشاطها منذ مطلع العام 1976 وتم تسويقها بواسطة أجهزة الإعلام المصرية باعتبارها "تجسيد لفكرة التكامل الزراعي بين شطري وادي النيل". ويقع المشروع في الجزء الغربي من الهضبة الإيبوية إلى الجنوب الشرقي من مدينة الروصيرص، على بعد 60 كيلومترا من الخزان. تخصص المشروع في زراعة محاصيل نقدية هي القطن والسمسم وعباد الشمس والذرة الرفيعة. وتواجه الشركة اتهامات عديدة منذ تأسيسها من أهالي المنطقة بأنها، مثل أخريات في الولاية، لم تستغل جميع الأراضي التي منحت لها وتقوم بإيجارها لبعض الشركات الخاصة (شركة زيوت الشيخ مصطفى الأمين ومرحب وولاياب).

ومن أكبر شركات القطاع الخاص العاملة في المنطقة "شركة الشيخ مصطفى الأمين الزراعية"، وهي تشغل مساحة مقدارها 134 ألف هكتار (317 ألف فدان) تفوق مساحة مشروع الرهد الزراعي الذي يمش في ربوعة 10 ألف أسرة. وهي تعتبر إحدى شركات الإمبراطورية التجارية لرجل الأعمال الشيخ مصطفى الأمين وأولاده، وتعمل إدارتها بصورة متناسقة مع أعمال الأسرة التجارية بواسطة مدير مندوب من هيئة الزراعة الآلية. منذ تأسيسها في العام 1984 استطاعت أن تدير مجموعة متكاملة من خدمات النقل ووحدة للأبحاث وطاقات لرش المبيدات وجحور حرق عميق وعربات للنقل. الهدف الأساسي من المشروع هو إمداد مصنع الأسرة الخاص بإنتاج الزيوت في بورتسودان الذي يحتاج تشغيله إلى 150 ألف طن من عباد الشمس. وقد تداخلت مصالح هذه الشركة مع ظروف النزاعات المسلحة التي واجهتها منطقة جنوب الفونج إلى الحد الذي سخرت فيه إمكانياتها بالكامل لدعم عمليات القوات المسلحة ضد هجمات "حركة تحرير شعوب السودان". فقد ذكر مديرها العام، حامد محمد محمود، في مطلع العام 1989:

"ربما يدهشك أن تعلم أن لشركة الشيخ الزراعية دوراً في تحرير الكروم وقيسان، بعد الدور الذي لعبه السيد محمد عثمان الميرغني والدور الذي لعبه الجيش. فقد استخدم الجيش عرباتنا وجحوراراتنا في عملياته التي أدت إلى تحرير هذه المناطق وقد قدمنا كل ما نستطيع وكل ما نملك لقواتنا المسلحة من منطلق وطني بحت. ومن ناحية أخرى تقع أراضينا في شكل حزام واق يساهم في حماية المشروعات الأخرى من الجانب الشرقي والجانب الجنوبي. قد يقول البعض أن تأس الشيخ يحمون أراضيهم وهذا قول مردود... هنالك قول آخر مفاده أن الجيش يعمل لصالح شركة الشيخ وهذا كلها أوهام لا نصيب لها من الصحة. فالقوات المسلحة تقوم بواجبها الوطني

في ظروف صعبة وشركة الشيخ تسهم بما عندها من عربات وجرارات
وجازولين... الخ. كل ذلك في شكل تعاون كامل لصالح الوطن".²⁵

شكل (32): مشاريع الزراعة الآلية في ولاية النيل الأزرق.



أما الشركة الثالثة فهي "شركة الدمازين للزراعة والإنتاج الحيواني"، وقد بدأت ترتيبات إنشاء الشركة في أوائل العقد السابع من القرن الماضي في مساحة 42 ألف هكتار (100 ألف فدان). بدأ العمل فيها موسم العام 1979 في منطقة تقع على بعد 96 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة الدمازين في ولاية

النيل الأزرق. وهي إحدى المشاريع التابعة لدار المال الإسلامي لصاحبها الأمير السعودي محمد الفيصل. تقوم بتحويل عملياتها الزراعية مجموعة بنك فيصل الإسلامي بالسودان ومصر، وتم تأسيسها بتسهيلات وإعفاءات جمركية وضريبية باعتبارها شركة رائدة في مجال العمل العربي المشترك.

لم يكن هذا المشروع أول مثال للاستثمار العربي في السودان، بل كان أول حل تضامني يقوم به القطاع الخاص العربي في مجال الزراعة الآلية. لذلك اعتبرت الشركة نفسها في خط الدفاع عن موارد البلاد أئداً للرسالة التي قامت بها شركة الشيخ مصطفى الأمن في مواجهة "التمرد الذي حدث في المنطقة". على المتوال نفسه أكد الدكتور محمد حسن الجاك، مدير الشركة، على أثر مشروع الدمازين ودوره في استتباب الأمن في المنطقة وتغيير نمط حياة سكانها:

"أود أن أقدم الشكر للأخوة في القوات المسلحة وقوات الشرطة الذين يراجلون معنا في مواقع الإنتاج الصعبة. لقد أثبت التجارب إنه بغير الأمن العسكري لا سبيل إلى الأمن الغذائي. ولابد أن نحرص الدولة على خلق وحدات عسكرية لحماية الإنتاج مثلما [كونت] فرق لمكافحة المخدرات وفرق للأسمار وضبط الأسواق وفرق للتأمين... الخ فوجود الأمن العسكري لحماية الإنتاج يعد حافزاً للزراع والمستمر على السواء. أشير أيضاً إلى أن فلول المتمردين تحاول التواجد في المنطقة أيام الزراعة وأيام الحصاد للترص بالمنشآت الاقتصادية للبلاد. لكن تواجد بعض قوات اللواء 14 معنا حد من هذه الظاهرة كما حد كثيراً من ظاهرة النهب المسلح التي تنشبت من قبل".²⁶

وقد نتج من توسع مشاريع الزراعة الآلية السريع في المنطقة بروز الممارسة المنظمة من المزارعين التقليديين والعرب الرحل. عبرت عن ذلك تنظيماتهم العشائرية والجهوية من خلال احتجاجاتهم المتكررة ومعارضتهم لسياسة توزيع الأراضي (مشاريع + مناجم) وما ترتب عليها من إضرار بثروتهم الحيوانية ومصالحهم المباشرة. فقدمت مذكرات احتجاجية للسلطات المعنية على المستويين المحلي والوطني لم تقدر قبيلتها بالتقادم وتقدم مقترحاتها مشروع أجندة وتوصيات لأي جهة تهتم بمراجعة شاملة للوضع في منطقة جنوب الفوج.

"منذ العام 1974 تم تخصيص أكثر من 5 ملايين فدان [2.1 مليون هكتار، ما يعادل مساحة دولة إسرائيل] للشركات والأفراد، لو كانت هذه الشركات والأفراد رائدها المصلحة العامة ومصلحة البلاد لأصبح السودان

سلة خبز العالم كما كان ينادي نديري. ولكن كانت مشاريع ورقية ولا وجود لها بل استعاد أصحابها من الإعفاءات الجمركية والضريبية مما تسبب في تخريب الإقتصاد الوطني والخزينة العامة... نفترض على قيام أي مشروع طالما كان ذلك يتعارض مع حقوقنا كمزارعين وريادة... [تطالب بأهمية] تحديد مسار للمرب الرحل مع توفير مكان للمرعى... وتحديد حرم للقوى القائمة... نطالب بإعادة النظر في التصديقات التي تمت من الأمانة العامة للإستثمار... نحن لسنا ضد الإستثمار ولكن لا نبارك أي استثمار يسلب حقوقنا المكتسبة".²⁷

توطين النوبة

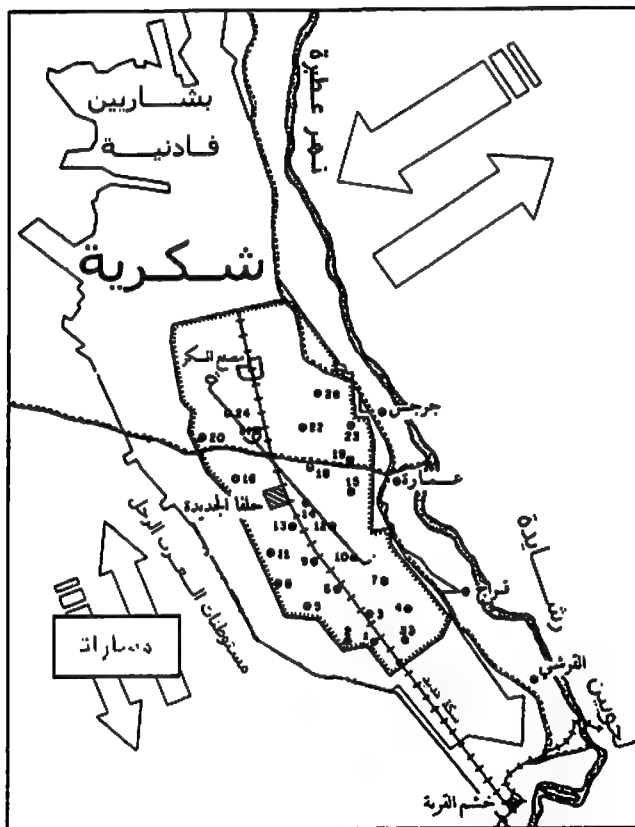
واجه شرق السودان، بجانب إفريقيا الزراعة الآلية في جنوب النيل الأزرق، التحديات التي صاحبت التغيرات في منطقة البطانة والمتعلقة بالتوسع في مشاريع الزراعة الآلية والمروية. فمنطقة البطانة هي السهول المحصورة بين نهري عطبرة والنيل الأزرق على مساحة تقدر بحوالي 120 ألف كيلومتر مربع، أي ما يزيد عن مساحة دولة إرتريا. وهي سهول طينية تتحرك فيها القبائل الرعوية ذات الأصول العربية، خاصة الشكرية وكناة والرشيدة. إلا أنها شهدت منذ العام 1960 متغيرات كبيرة تمثلت في امتدادات المشاريع الزراعية وتوسعها المستمر خاصة مشروعي خشم القرية والرهدة الزراعيين.

لقد كانت عملية التهجير القسري التي تعرض لها مواطنو منطقة وادي حلفا النوبين، من أقصى شمال السودان، ذوو الأصول الأفريقية والإرث الحضاري والإجتماعي والبيئي المختلف وتوطينهم في أراضي مشروع خشم القرية عاملاً إضافياً زاد من حدة التوتر والصراع حول الموارد في المنطقة.²⁸ فأهل النوبة مازالوا يستقرون، وبعد 4 عقود من الزمان، بأن زرعته وتوحيدهم الإجباري إلى منطقة غربية عنهم مناخياً وإجتماعياً فرضت عليهم تغيير نمط حياتهم التي اعتادوا عليها، ولم يكن إلا لصالح مشاريع الجارة الشمالية مصر ولم يكن بآية حال ذا مردود يربطهم بالأرض وهم مازالوا يطمحون إلى العودة إلى حلفا والمساهمة في إعادة تسييرها.²⁹

وعلى الرغم من أن إدارة المشروع عملت على تخفيف حدة النزاع بمحاولة إقناع وتشجيع القبائل الرعوية على الإستقرار في حرم المشروع والإستفادة من خدماته الزراعية والصحية والتعليمية والإقتصادية، إلا أن القبائل الرعوية مازالت، أيضاً، تتعامل مع النوبة كدخلاء على أراضيهم (شكل 33). بل هي تؤكد احتجاجاتها باعتبار أن ما يقدم لمجتمعاتهم الرعوية أو التي استقرت في مشروع خشم القرية من خدمات

أساسية لا يمر بالمقابل توطين حوالي 8 آلاف أسرة نوبة وإسكانهم في 25 قرية نموذجية وفي مدينة حلقة الجديدة ومستوى من الخدمات يفوق بشكل كبير ما قدم لهم وعلى حساب مواردهم وحساب مراحل ومراعي مواشهم.³⁰

شكل (33): حزام مشروع خشم القرية وتوطين النوبة.



مستوى الصراع في هذه المنطقة من شرق السودان لم يتعد بعد المناوشات والإشباكات الموسمية في دخول الرعاة إلى المزارع والصدّامات القبلية المتفرقة إلا أن القبائل الرعوية تواصل في تحديها لكل العوائق التي تواجه مساراتها شمالاً وجنوباً. وقد تصاعدت حدة النزاعات إلى الدرجة التي صار من الضروري

ومنذ العام 1973 وجود مجموعة من القوات المسلحة تابعة لقيادة الفرقة 2 برئاسة مشروع الرهد، والواء 20 بمدينة مدني والواء 4 بالقضارف بشكل دائم في زمام سهل البطانة لحماية المشاريع الزراعية طوال العام.

الولاءات المتنازعة

تاريخياً صفت الأجزاء الشمالية من مناطق البجا لصالح الحزب الإتحادي الديمقراطي لولائها للطريقة الختية، بينما غالبية المهندوة ارتبطوا بإرث طائفة الأنصار.³¹ ولكن على المستوى العام كان نفوذ التنظيمات الجهرية في شرق السودان والتي عبرت عنها تجمعات مثل اتحاد جنوب الفونج ومؤتمر البجا وحركة شباب النيل الأزرق (ثانا) معاً بارزة في حدة الاستقطاب وتحدد الولاءات السياسية والقاعدة التي استندت إليها مشروعية حمل السلاح مؤخراً. فعلى سبيل المثال، فإن تنظيم "مؤتمر البجا" قد تم تأسيسه منذ العام 1958 كتظيم إقليمي مطالبي بواسطة عدد من أبرز شطاء المنطقة منهم محمد الأمين توك والدكود محمد جرتلي وعلي المليك ومحمد باكاش وعبد القادر أوكير وهاشم بامكار بقيادة الدكتور طه بلية. استهدف "المؤتمر" منذ ذلك الوقت مواجهة مشكلة التخلف والمظالم الواقعة على المنطقة وكيفية الخروج بأهل الشرق من هذه الوعدة عن طريق لامركزية الحكم.³²

ارتكزت القيادة الجديدة لمؤتمر البجا على إرث هذا التنظيم التاريخي في النضال ضد الإستعمار الحديوي (المصري التركي) ودورهم في ثورة 1924 وتضحياتهم ضد المشاريع الإستعمارية البريطانية. وقد بلغ قمة نفوذه بمشاركته خلال الانتخابات العامة العام 1965 بعدد 10 نواب في الجمعية التأسيسية (البرلمان) وفي إطار تحالف قوى سياسية مثلت مع جبال النوبا وجنوب السودان وضماً جديداً في أعقاب ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964. وتراجع تمثيله في انتخابات العام 1968 إلى 3 نواب، إلا أن شعاراته صارت هي الحد الأدنى لأجندة العمل السياسي في المنطقة. وقد حدد محمد طاهر أبو بكر، رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا المهوم الأساسية له بأنها مازالت هي:

"إمداد القضية القديمة، مزيد من الحقوق السياسية والعدالة الإجتماعية. فافلازمات في حق المنطقة وأبنائها لم توقف. وهذا النظام [الإقذاف] أسوأ من كل الأنظمة السابقة، وتتجسد فيه قمة المظالم والإتهامات. وحدث أكبر عملية نهب لثروات المنطقة، أراضي الفاش يحتكرها أحد أقطاب الجبهة [الإسلامية]، كذلك أراضي دلتا طوكر يجري العمل لإحتكارها... قضيتنا

هي نحو هذه الظلمات وثبتت حقوقنا الشرعية في التنية واقتسام عادل للسلطة والثروة".³³

ولكن على واقع تجربة فترات الحكم الإقليمي خلال الحقبة النصرية (1969-1983) وتراكمات الأحداث خلال 20 عاما الماضية يمكن الإشارة إلى ان فرص النمو المستقبلية لمؤتمر البجا قد حددتها الخلافات المتزايدة بين قبائل البجا خاصة البني عامر والمهدندوة وازدياد حدة المنافسة على المناصب الرسمية لجهاز الدولة في ولايتي كسلا والبحر الأحمر. كما يعمق من حدة الخلافات محاولات بعض متقني المنطقة استغلال التناقضات العشائرية لصالحهم بتأجيجهم لحالة الإستقطاب السياسي وازدياد حدة المواجهة العسكرية في شرق السودان. ودليلا هنا يشير إلى المد الذي يمكن ان يصل إليه بعض الذين يساهمون في تشكيل الرأي العام في توظيف العصبية القبلية وتسخيرها لخدمة أهداف سياسية يقدمه الكاتب محمد خير (بني عامر):

"في هذه المرحلة الدقيقة تزايد المؤامرات على منطقة شرق السودان بفعل التخطيط المرسوم للقيام بغزو خارجي يستهدف وجود هذه القبائل... التي تشكل أساسا راسخا لقوة قبائل التيفراي [الإسلامية] التي تمثل العمق الاجتماعي والتواصل الديني والثقافي لقبائل البني عامر للوقوف في وجه التحالف الراسخ أمام قومية التيفراي المسيحية في إرتريا وإثيوبيا. لذلك فإن تركيزنا على قبائل البني عامر ينطلق من وعينا بطبيعة المواجهة المباشرة في الوقت الراهن، والتي تستهدف في النهاية إزاحة قبائل البني عامر وتمزيق وجودهم القوي والعميق في شرق السودان. إن هذا الاتجاه في الحقيقة تساهم فيه قبيلة المهدندوة التي تنطلق من فهم خاطئ وهو ان شرق السودان هي الأصل فيه وهم أصحاب الأراضي. وضمن عقلية الديسكا في الجنوب يسعون إلى زعزعة استقرار الشرق، واتزعزع الزعامة لهم في ظل أية ظروف على الرغم من أنهم حظوا في مجمل تاريخ الحكومات السودانية بالإهتمام، وأتيحت لهم فرصة واسعة لحكم الإقليم الشرقي. لأن الحكومات السودانية كانت تحذر من قبائل البني عامر بحكم امتداداتها القوية في إرتريا وتجاهل حتى مشاركتها في شرق السودان... أثبتت الأحداث التاريخية في السودان بأن البني عامر كانوا خير عون للشمالين في السلطة، وخير من يحافظ على أمن وسلامة منطقة الشرق. بخلاف المهدندوة الذين تمارض جذورهم واتساعهم مع التوجه العربي. ويتعاملون مع الشمالين على أساس

أنهم المنصر الغرب في الشرق بل وأنهم يهتمهم بمصادرة حقوق القوميات الأخرى، والتقليل من دورهم وشأنهم، وحرمانهم من التنمية الاقتصادية. وكانوا يبدون الحماس القوي [لمرد] الديبكا في الجنوب ومحاربتهم للحكومة المركزية، وكانوا يشاركون دائماً في تفويض النظام في السودان".³⁴

"من يلافيك متحزماً لاقبوه عريان"

كانت الظروف الإقليمية والعالمية تبدو منذ منتصف عقد التسعينيات في القرن الماضي ملائمة تماماً لاطلاق معارضة مسلحة من شرق السودان. كانت الحكومة السودانية تواجه حالة أقرب إلى الحصار الفعلي غير المعلن، لكنها كانت تتحرك باستخفاف واضح لخطورة المعارضة. وتسخر من الصادق المهدي ودعوته "الجهاد المدني"، وتردد الطين بلة باستقزاز معارضيهما أنها أكثر استعداداً للنزلة والصراع ولا تخشى أحداً، وتردد المثل السوداني "من يلافيك متحزماً لاقبوه عريان".

قامت المعارضة السياسية السودانية المنضوية تحت لواء "التجمع الوطني الديمقراطي" في مؤتمرها بالعاصمة الإرترية، أسمرا، في يونيو (حزيران) 1995 بإعلان عزيمتها على إسقاط النظام السوداني بكل الطرق الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. ولكن عراب الحكومة الدكتور حسن الترابي ذكر:

"إن لقاء أسمرا انتهازي ضم أطرافاً انتهازية... إنها ليست سوى أطراف انتهازية لا جامع بينها ولا تشكل أي خطر على النظام القائم".³⁵

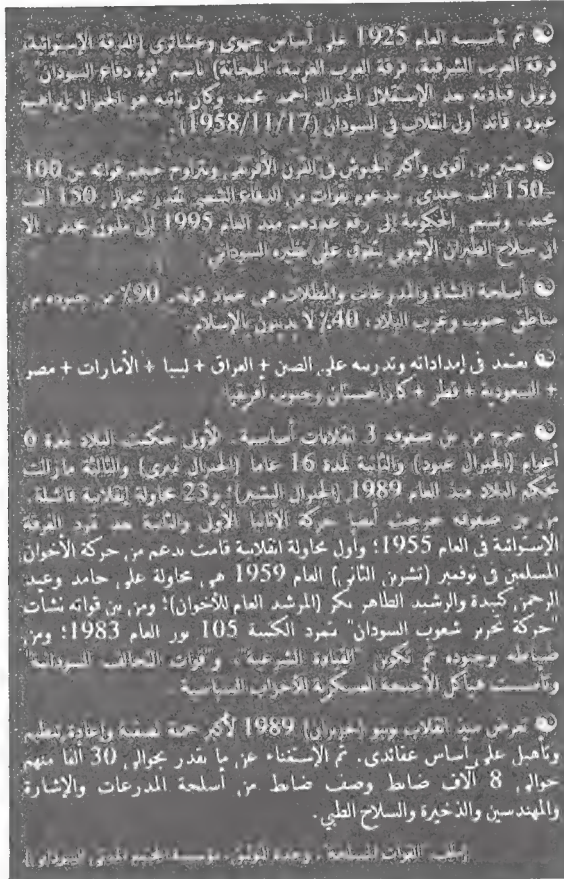
لكن خفف من تحديات الحكومة الخلافات التي كانت تعصف بالمعارضة إلى الدرجة التي تبدو فيها وكأنها تعارض بعضها الآخر أكثر مما تعارض الحكم في الخرطوم، بالقول أو بالفعل.

من جهة أخرى، كانت حكومة الخرطوم تعلم يقيناً أن الخطر الحقيقي على مشروعها "الحضاري" ومشروعيتها ينبع من قوة عسكرية شمالية (انظر شكل 23، وشكل 34). فعملت على تصفية القوة العسكرية المحترقة لأسلحة المدرعات والإشارة والمهندسين والذخيرة والسلاح الطبي، واعتمدت الفرقة المدرعة بقيادة العقيد إبراهيم شمس الدين (مساعد وزير الدفاع) اللواء الجديدة تسليحاً وتدريباً لجيش تستند إليه توجهات "حركة الإنقاذ" أخذاً بنموذج الحرس الجمهوري العراقي، ويتم إسنادها بقوة موازية من قوات "الدفاع الشعبي" تم إعدادها على نسق "الحرس الثوري الإيراني".

واقع الحرب الأهلية في جنوب السودان وغيرها التاريخية يدل على أن الدور المباشر للمعارك العسكرية هناك هو في "زعزعة" استقرار النظام القائم في الخرطوم وليس في "تغييره". لذلك كرست الأجهزة الأمنية

جل جهودها في تطهير الجيش والتصفية النهائية لأي وجود معارض وسط ضباطه دون رخصة كما تمثل في سحق محاولة انقلاب "رمضان" في أبريل (تيسان) العام 1990.³⁶

شكل (34): ملاحم الجيش السوداني.



في الأسبوع الثالث من سبتمبر (أيلول) 1990 أعلنت مجموعة من كبار قيادات الجيش أنها قررت معارضة حكومة انقلاب يونيو (حزيران) 1989 داعية ضباط وجنود القوات المسلحة إلى الإتيافضة

والشاركة في عملية تغيير للنظام عرفت إعلامياً باسم حملة "أنا السودان". حددت "القيادة الشرعية" أهدافها الأساسية في:

"الإغماز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية إلى السودان وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك العمل على وقف الحرب في الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه وصيانة إستقلال القوات المسلحة وإعادة تأهيلها للترغ لمهامها الأساسية في الدفاع عن الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي... إن القيادة الشرعية... ترفض بقوة أن يكون السودان خنجراً يوجه إلى صدر الشقيقة مصر أو أداة لتهديد أمن الشقيقة الملكية العربية السعودية، ولا تقبل أن تكون قاعدة لتهديد أي دولة عربية أو أفريقية مجاورة، أو تكون قاعدة للإرهاب الدولي أياً كانت الدوافع".

وعلى الرغم من ذلك واجهت المعارضة العسكرية الشمالية ممثلة في تنظيم "هيئة القيادة الشرعية للقوات المسلحة" مصاعب كبيرة تحصل على الاعتراف من الرأي العام والقيادات السياسية المعارضة ودعم الوجود المسلح لحركة تحرير شعوب السودان شمال خط عرض 12. خاصة وقد كانت هي امتداداً لآخر قيادة عسكرية قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989 والتي مثلها الثلاثي الجنرال قنحي أحمد علي والجنرال عبد الرحمن سعيد والجنرال الهادي بشري.³⁷

كان أكبر تحد واجهه "القيادة الشرعية" في منفاها الإختياري في القاهرة (مصر) هو محدودية التأيد وسط صفوف الجيش، باعتبار أن حوالي 8 آلاف ضابط وصف ضابط أجدا من صفوف القوات المسلحة في ظل الحكم الحالي لم يلتحق منهم بتنظيم "القيادة الشرعية" إلا عدد بسيط جداً. وقد أرجع أحد أبرز ضباطها ذلك إلى أن:

"هيئة القيادة الشرعية لم تفعل شيئاً، ولم قم بأي عملية عسكرية مسلحة، وإنما انصرف ضباطها إلى متابعة الخلافات السياسية بين الحزبين الكبيرين، وحدث نوع من الإستقطاب لهذا الحزب أو ذاك... القيادة الشرعية أكبر وهم مخاضع في تاريخ المعارضة العسكرية، وحتى الآن لا يملكون أي جندي محارب غير الاسم فقط".³⁸

وقد عبر عن ذلك أيضاً الجنرال عبد الرحمن سعيد عندما لخص الموضوع من زاوية أخرى:

"نحن عسكريون محترفون، لا سياسة إلا في الحدود التي نخدم المهدف الأساسي. والمشكلة هي أن الجميع خذلونا. فقد خذلنا السياسيين الذين قدموا ائماءاتهم الحزبية على الإنحياز الجبهوي، وترتب على ذلك حالة من الشلل أصابت التجمع الوطني للمعارضة. ونحن - كمعارضة عسكرية - لا نجد الدعم الذي يمكننا من تحويل الخطوة إلى برنامج عمل يومي. لقد غرقنا في بحر الخلافات السياسية وزاد الأمر سوءاً بروز الخلافات العسكرية".³⁹

ولم تستطع "هيئة القيادة الشرعية" المحافظة على وحدتها وخرج منها العقيد عبد العزيز خالد عثمان بعد ذلك،⁴⁰ الذي استطاعت حركته استثمار الحساسيات التاريخية بين "هيئة القيادة الشرعية" والأجهزة الإرترية، وفي توليفته صلتة الشخصية بقياداتها السياسية والأمنية فحظيت برعاية خاصة وحماية متميزة ودعم مباشر منها. ومن ذلك المطلق استطاعت "قوات التحالف السودانية" أن تبني استراتيجيتها على أساس أن:

"التحالف مقتنع بأن التجمع [الوطني الديمقراطي] بشكله الحالي لن يسقط نظام الجبهة [القومية الإسلامية بقيادة الترابي]... قوات التحالف تهدف إلى خلق سودان جديد يتحقق عبر أساليب وآليات وفلسفة جديدة... إذ أن الأساليب والآليات القديمة تقود إلى سودان قديم لسنا طرفاً فيه. رؤانا هذه تنطبق على القيادة الشرعية كحصيل صفوي داخل التجمع. ونعتقد أن الوجود العسكري في التجمع بشكله الراهن كبل الحركة العسكرية. ولذلك فإن قوات التحالف السودانية لم يكن هدفها إقسام بل تطوير العمل العسكري المعارض. فالإقسام يكون من القيادة إلى القاعدة وهذا ما لم يحدث. لقد كان الخلاف على المستوى القيادة. ولا نحتاج إلى تأكيد حقيقة وهي أن أي مجموعة جنرالات من دون جيش هي مجموعة سياسية، وأي جيش من دون قيادة هو شفة وقطاع طرق. والجنرالات حين يصبحون مجموعة سياسية بالضرورة يقترون إلى القواعد الجماهيرية التي توطرها الكيانات الحزبية".⁴¹

ولذلك استبانت مع مرور الوقت طبيعة استراتيجية قوات "التحالف" التي تحارب الحكومة السودانية في شرق السودان من طبيعة خلفياتها السياسية ومنطلقاتها العقائدية والآليات التي توظفها وفي تحديدها للأهداف النهائية لانتفاضتها المسلحة والشعارات التي ترفع رايثا أو تعمل على تحقيقها.⁴²

"كابيللا السوداني"

بعد انهيار نظام موبوتو في الكونغو واکتساح قوات كابيللا للبلاد وإعلان سدة الحكم في كشاسا ارتفعت أسهم "الحل العسكري" لتغيير الأنظمة الأفريقية وهبت في أشرطة "الخيار العسكري" لاحتواء والحلص من الحكومة السودانية رماح إقليمية ودولية. فنشطت حملة تسويق حركة "قوات التحالف" في الدول الغربية، وفي أمريكا على وجه الخصوص باعتبار ان الحدودات الإستراتيجية والجغرافية والعرقية تفرض واقعا معنوياً على العقيد جون قرق وقواته "جيش تحرير شعوب السودان" تتوقف شمالاً عند خط عرض 12 مع خط التماس المار بمدينة كوستي، في أواسط السودان، على أكثر تقدير.⁴³ وقدمت هذه الحملة الترويجية "قوات التحالف" إلى الأجزاء الغربية (السياسية والأمنية) باعتبار ان طبيعة تركيبها العرقية وتكوينها الثقافي هي الأكثر فاعلية وأثراً في الشمال وتلك إمكانيات توسيع النفوذ الأدبي والسياسي أكثر من أي حركة بديلة لنظام "الجبهة الإسلامية" القائم في الخرطوم. كان من نتائجها دعم "قوات التحالف" ومناجاة أكثر من جهة إقليمية ودولية زيارة العميد عبد العزيز خالد المشهود في منتصف العام 1997 إلى عدد من العواصم باهتمام بالغ، تمكن خلالها من مقابلة عدد من متخذي القرار وواضعي السياسات في كل من واشنطن ولندن.⁴⁴

قوات التحالف السودانية تدعو إلى تغيير جذري في نظام الحياة السياسية والإجتماعية التي نفذتها الحكومة الحالية باعتبار أن عملياتها العسكرية هي ضمن عمل سياسي متكامل؛ وهي عموماً سائرة في نهج الهياكل السياسية والعسكرية التي أسسها "حركة تحرير شعوب السودان". وتعتبر أن عدوها الأساسي هو:

"نظام الجبهة الإسلامية القومية الحاكم في السودان وكل مؤسساته ودعائه وحماته وأبواقه... وكل من يمولها أشخاصاً ومؤسسات مالية وتجارية... وكل فرد يحتل منصباً من مناصب السلطة التشريعية والتنفيذية ابتداءً من سارقي قوت الشعب إلى رأس النظام".⁴⁵

تؤكد كل بيانات "قوات التحالف" ومطبوعاتها لن الهدف النهائي هو "تأسيس دولة مدنية ديمقراطية موحدة" في السودان. وقد كان مؤتمرها التمهيدي الأول الذي انعقد في الأول من أغسطس (آب) العام 1995 بأسمرا (لارتريا) أول فرصة تقدم فيها قيادة علنية، حيث تم انتخاب مكتب سياسي (5 مدنيين + عسكريان) تولى العميد عبد العزيز خالد عثمان - بالطبع - رئاسة المكتب العسكري ومنصب القائد العام لقوات التحالف الميدانية.⁴⁶

وتضعفت بشكل نهائي فرص وحدة العمل والقيادة العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي، التي كان من المفترض ان تمثلها قيادة الجيش في شخص "القيادة الشرعية". وتجاوزت الأحزاب السياسية الأثر الإيجابي، على الرغم من محدوديته، لدورها وعبرت بطرق مختلفة (علنية وسرية) عن عدم إعترافها بها كممثل للجيش في إطار "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض. واندفع كل حزب لتأسيس وجوده العسكري المستقل بعيداً عن "القيادة الشرعية". فانضمت بعد ذلك إلى ركب المعارضة المسلحة 7 تنظيمات صغيرة ورمزية تمثل كل من أحزاب الأمة (جيش الأمة للتحريم) والإتحادي الديمقراطي (قوات الفتح) والشيعي (قوات الجبهة الديمقراطية) والقومي السوداني (ثوار الجبال) ومؤتمر البجا والتحالف الفيدرالي الديمقراطي وقوات القيادة الشرعية. لم يكن تأثير هذه التنظيمات فاعلاً على موازين الأحداث أو حاسماً في ساحة العمليات العسكرية. وقد كان بروزها إلى ساحة العمل العسكري مدرجاً وموافقاً مع تحالفات سياسية، يعتقد عدد من المراقبين ان هدفها كان قطع الطريق على "قوات التحالف" ومنافستها والمزايدة عليها ولحد من نفوذها الأدبي.

منذ البداية حددت قيادة الجبهة الشرقية لقوات المعارضة الأهداف الإستراتيجية الأولية للعبور العسكري نحو مركز السلطة في الخرطوم (تبعد عن كسلا بنحو 400 كيلومتر) وتغيير نظام الحكم فيها على 3 محاور: المحور الأول هو تعطيل خزان الروصيرص الذي تمتد عليه البلاد في إمداداتها الكهربائية، والثاني يتمثل في قطع الطريق البري الوحيد (الخرطوم-جورتسودان) الذي يربط البلاد بالميناء والسيطرة عليه تعني التحكم في طرق تموين البلاد ووقف صادراتها، وثالثاً في تعطيل فاعلية خط أنابيب النفط. ولكن مسار العمليات منذ العام 1996 يؤكد ان الطامح العام لها صار استنزافاً.

محاور العمل العسكري

بوادر تنظيم أول حركة مسلحة شمالية رصدتها "جهاز أمن السودان" كانت بعد أسابيع قليلة من انقلاب يونيو (حزيران) 1989 قام بها السيد مبارك المهدي، آخر وزير للداخلية والقيادي البارز في حزب الأمة، وكانت محاولته قد استهدفت تجميع نواة تنظيم عسكري في ليبيا يضم إليه قوات "الإنتشار السريع" التابعة للجان الثورية السودانية. "وبذلك تكون هذه المبادرة قد سبقت الإعلان السياسي والعسكري للقيادة الشرعية" بقيادة الجنرال تحي أحمد علي بما يقارب العام.

سهل من ترتيبات العمل المسلح في الجبهة الشرقية ان "حركة تحرر شعوب السودان" قد تمكنت خلال فترة 10 سنوات سابقة من تأسيس قاعدة وجود وحركة لها في منطقة جنوب القونج على طول الحدود السودانية-الإثيوبية مساحتها حوالي 70 ألف كيلومتر مربع (تادل مساحة إيرلندا)، ويسكنها حوالي

200 ألف مواطن.⁴⁹ وذلك على الرغم من ان الحكومة قد تمكنت من محاصرتها والحد من امتداد تهديداتها إلى ولايات سنار أو القصارف. لكن كان أول تطور عسكري على الساحة السياسية الشمالية يتجاوز ذلك الطوق قد حدث عندما أصدرت في مطلع العام 1991 جماعة بيجابوية بياناً أعلنت فيه قيام تنظيم مسلح يتركز على موجعات وشعارات "مؤتمر البجا" لتحقيق معاني الوحدة الوطنية في عدالة توزيع الثروات والدخل القومي والمشاركة في السلطات الإقليمية والقومية. وقد أكد بيانها الأول الآتي:

"محاربة النظام الديكتاتوري بأدوات النضال المسلح والشجي لعودة النظام الديمقراطي وعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة الفعاليات السياسية كافة لحل قضايا الوطن والفاء كل القوانين المقيدة للحريات واحترام حقوق الإنسان حسبما جاء في المواثيق الدولية والقومية والإقليمية".⁵⁰

أعقبه إعلان منظمة مجهولة تطلق على نفسها اسم "حركة المقاومة السودانية" مسؤوليتها عن محاولة تفجير جسور على طريق بورسودان-الخرطوم السريع في منتصف يوليو (تموز) 1992. لكن الإطالة الحقيقية للنشاط العسكري المنظم ضد الحكومة السودانية من شرق السودان كان في أبريل (نيسان) 1996 بعملية "قوات التحالف" ضد حامية مديسية. ودخل العمل العسكري فترة جديدة بتوغل قوات المعارضة داخل هشكوريب (كسلا) في يناير (كانون الثاني) 1997، واحتلالها محور الكرمك-قيسان (النبيل الأزرق)؛ وفي مارس (آذار) من العام نفسه بسيطرة قوات المعارضة على مناطق قرورة وعقيق على شاطئ البحر الأحمر.

زاد من حدة التوتر في شرق السودان محاولة "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض استغلال الخلافات في العلاقات المصرية-السودانية لصالحه خاصة بعد تصاعد النزاع حول مثلث خلايب. وكثف من حملته الإعلامية على بروز دور جديد في الإقليم من خلال تواجد قوات إيرانية ونشر قطع بحرية إيرانية في البحر الأحمر ومشاركتها في مناورات بحرية مع القوات السودانية. وعزز من حملته بمواصلة إتهام الحكم في الخرطوم برعاية الإرهاب وتحويل السودان إلى مركز تصديره.⁵¹

من جهة أخرى، عبرت الحكومة المصرية عن مساندتها للعمليات العسكرية في شرق السودان بأشكال عديدة، سرية وعلنية. فقد صرح الدكتور يوسف والي، نائب رئيس الوزراء، ان فصائل المعارضة شكلت قوة عسكرية تتولى القيام بدورها ضد "النظام الحاكم في الخرطوم" وأكد أن لبلاده وقفة معه "إزاء تمديه في معاداة مصر".⁵² وغض الرئيس حسني مبارك الطرف عن عمليات الجبهة الشرقية ورفض الإستجابة إلى نداءات الخرطوم المتكررة بالمساعدة المالية والإقتصادية والعسكرية في مواجهة التطورات في شرقه باعتبار ان "ماحدث شأن داخلي ولا يوجد تهديد بفزو خارجي" للسودان.⁵³

في مطلع يوليو (تموز) 1995، وقبل عام كامل من بداية اشتعال نيران الجبهة الشرقية، صرح السيد مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، أن التجمع بعد حسمه لقضايا البرنامج والتنظيم، أصبح هدفه منحصراً في 3 أوجه هي العمل الدبلوماسي والسياسي والعسكري حيث يوظف إفراتات دعم حكومة البشير-الترابي "للإرهاب" واستثمارها في فرض المزيد من الحصار على النظام السوداني.

"الوجه الثالث هو الإنتفاضة وتوفير الوسائل لدفعها إعلامياً وتحتن إغاثاً أسمرًا وعكسه على الداخل... أن نمين الجماهير نفسها للكلح المسلح".⁵⁴

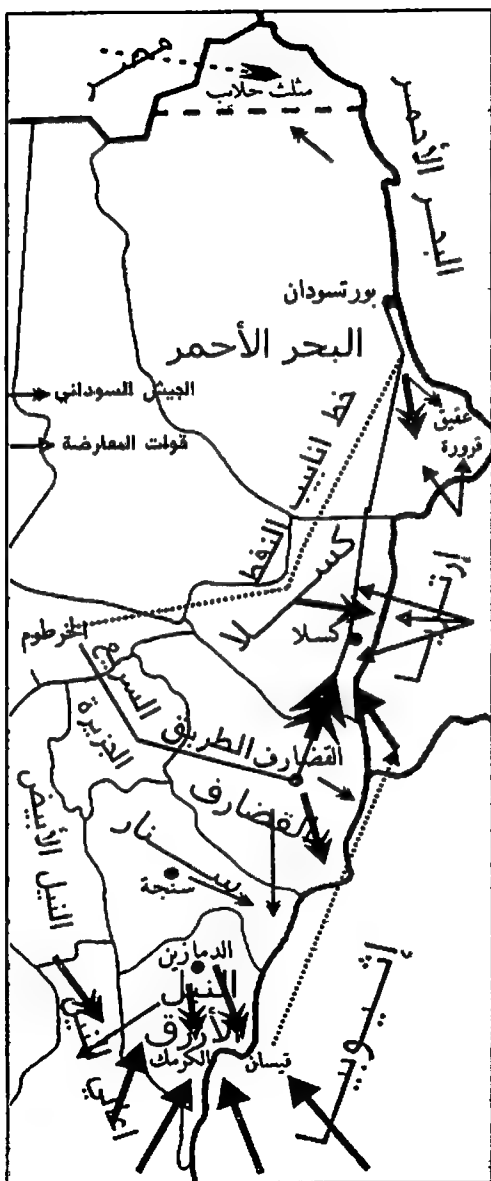
وتواصلت إجتهاادات قيادات المعارضة المسلحة في تحديد إستراتيجية وأهداف ومهام العمل العسكري الميداني من دون طائل. فذكر القائد ياسر سعيد عومان، ممثل "حركة تحرير شعوب السودان" في إرتريا، في أوائل العام 1997 أن تأسيس إطار العمل العسكري في شرق السودان يشمل خطوات محددة.

"المطلوب تم تحديده بوضوح خلال اجتماع القيادة العسكرية المشتركة في 5/12/1996. ترأس الاجتماع [العقيد] جون قرق وبحضور الجنرال قحوي أحمد علي والدكتور عمر نور الدائم والتجاني الطيب والسيد عبد العزيز خالد والدكتور جعفر محمد عبد الله نيابة عن محمد عثمان الميرغني... العمل الذي اتفقنا عليه مختلف جذرياً عن الفوز الليبي العام 1976، ويهدف إلى كسر أجهزة النظام الأمنية وتكئين الناس من الإنتفاضة لإسقاط النظام... لن يستند هذا العمل إلى عملية عسكرية قادمة من الخارج أو في صورة غزو على غرار عملية 1976".⁵⁵

وأعقبه بعد أسابيع قليلة الجنرال عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة القيادة الشرعية للقوات المسلحة، مؤكداً أن إستراتيجية "التجمع" تلتخص في أن تثن قواته عملياتها

"وفق خطة عسكرية متدرجة... لنا قوات تسيطر على شمال الجبهة الشرقية في منطقة همشكورب-رسم ومنطقة كسلا... ثم في منطقة النيل الأزرق... محور كرمك-قيسان، ومنطقة المابان... خطتنا العسكرية تقوم على تحريض المواطنين والمسكرين للقيام بانتفاضة شعبية تطيح بنظام الحكم الحالي... مدينة الدمازين هدف إستراتيجي [غزو 450 كيلومتراً جنوب شرقي الخرطوم]... نحن نؤمن على العمل الشعبي... ونحن من طرفنا نرى أن إنهاء الأزمة السودانية يبدأ من رضوخ الحكومة لمبدأ تسليم السلطة (سلم تسلم)، وإذا فعلت ذلك الحكومة فسكنون هناك مرحلة إنتالية يتم خلالها إجراء إنتخابات ديمقراطية".⁵⁶

شكل (35): مساح العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية.



في منتصف العام 1997 أكد المريد عبد العزيز خالد، قائد "قوات التحالف"، ان قواته لديها استراتيجية واضحة المعالم في الجبهة الشرقية باعتبار إنه يعرف المنطقة شبراً شبراً بحكم عمله السابق ككائد عليها خلال حقبة التعددية الثالثة (1986-1989)، ويفهم أهميتها الإستراتيجية وتأثيرها المباشر على حكومة الخرطوم إقتصادياً وسياسياً. وبنهاية العام حدد العقيد جون قرق، زعيم "حركة تحرير شعوب السودان"، أولويات العمل العسكري وأهدافه مرة أخرى عند لقائه الحاشد مع الجالية السودانية في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر (شرق القاهرة).

"أن المعارضة السودانية بإمكانها قطع طريق بورتسودان-الخرطوم، كما أن بإمكانها ضرب محطة التوليد الكهربائي بالدمازين، ولكننا ان فعل ذلك لنزد من معاناة شعبنا... ان عمليات المعارضة ستكون في صورة ضربات سريعة وقاعلة في عدة جبهات لإسقاط النظام... واجهنا كبر من الإنتادات من الشماليين والجنوبيين، لأن بعض الجنوبيين كانوا يتقدون الشعارات الوحيدة للحركة، ويقولون لماذا قاتل ونموت من أجل الوحدة، بينما الشماليون لا يقاتلون معنا، وهم سبب المشكلة... كما نجيبهم بأنه غير مطلوب منهم أن يقاتلوا في الشمال نيابة عن الشماليين، وعندما تصل المعركة للشمال، فإن الشماليين سيقاتلون بأنفسهم دفاعاً عن حريتهم وعن وحدة السودان، وهذا ما نحقق الآن. فالذين يقاتلون في جبال النوبا وجنوب وشمال النيل الأزرق وهمشكوريب وقرورة هم من الشماليين... عندما كانت التساؤلات تأتي من الشماليين عما يقصده الجنوبيون برفع شعار التحرير، فلنا ظللنا نجيب بأن التحرير ليس ممن؟ ولكنه لماذا؟".⁵⁷

وعن نصف أبريل (نيسان) 1999 تصاعدت حدة المواجهة العسكرية على الجبهة الشرقية بتنفيذ قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" عمليات في العمق على مشارف مدينتي كسلا وخشم القرية واستطاعت قتل طريق بورتسودان-الخرطوم مرات عدة. ولكن في قطاعها الجنوبي في منطقة الفونج لم تستطع ان تقدم قوات "حركة تحرير شعوب السودان" من نطاق محور عملياتها خلال 10 سنوات السابقة ولم تتجاوز تأمين منطقة أولو الإستراتيجية مركز قيادة قواتها في جنوب النيل الأزرق والمشرقة على حقول النفط في منطقة خور عدار بأعالي النيل.⁵⁸ وخلال السنوات الماضية لم تنجح، أيضاً، قوات "مؤتمر البجا" في تحقيق تهديد مباشر ومؤثر لطريق بورتسودان السريع أو لأي مدينة رئيسية في الإقليم الشرقي وحصرت عملياتها المؤثرة في محور همشكوريب (القطاع الأوسط) وحاميتي عيتبا-عقياي (القطاع الشمالي) في جنوب البحر الأحمر.⁵⁹

الكلاشنكوف في خدمة الساسة

واجهت العمليات العسكرية لتجميع الوطني الديمقراطي أول هزائنها في عدم إلتفاف فصائله بوضوح على آليات (طرق) إسقاط النظام في الخرطوم. وساد عمله السياسي والإعلامي ضبابية وغموض (مقصود أم صدفة، لا يهم) فيما يتعلق باستراتيجية وتكتيكات إطاحة الحكومة السودانية. وبرزت على لسان قادته - كهنوى سياسية متباينة - مفاهيم متضاربة وغير محددة عن آليات للتغيير مثل الكفاح المسلح، والإنتفاضة الحمية، والإنتقال العسكري المسند بالمقاومة الشعبية، والإنتفاضة الشعبية المسلحة، والزحف العسكري المتدرج... الخ. ولم تنجح المعارضة في الداخل والخارج في ان توحد تقديراتها للعلاقة بين العمل العسكري والعمل السياسي. باختصار، فشلت في ان تحول إلى واقع ملموس موثيق عملها أو تنفيذ قراراتها حتى على مجرد الإلتفاق على مصادر تمويل النشاط العسكري.

كل العمليات العسكرية التي قامت بها المعارضة المسلحة عبر الحدود الشرقية لم تقرب من تحقيق الحد الأدنى الذي حددته بياناتها الأولى. وانحصرت في عموميتها في تشتيت الطاقة الدفاعية-الهجومية لقوات الجيش وحصرت تكتيكاتها في الحرب النفسية. من جانب آخر، نجحت الحكومة منذ دخول شرق السودان في حلبة الحروب الأهلية السودانية، في تقديم معاركها للرأي العام السوداني بأنها مجرد غزو إرتريري وعدوان إثيوبي، رغم عجزها في تقديم أي دلائل مادية ملموسة تؤكد صحة تقديراتها.⁶¹ واعتبرت أن قدرة المعارضة في الشرق على زعزعة نظام الحكم محدودة، وفرص تأثيرها على المدى الطويل ضعيفة.

"إن قوة المعارضة المتمركزة في إرتريا أصغر من ان تشكل خطراً على الجيش السوداني... إن قوة المعارضة بما في ذلك "الجيش الشعبي" بقيادة قرق يصل إلى 2744 رجلاً... 2 ألف رجل من الجيش الشعبي و96 من الحزب الإتحادي و40 رجلاً من حزب الأمة و600 رجل من أفراد قوة العميد عبد العزيز خالد و8 رجال من قوة الجنرال قحوي أحمد علي، القائد السابق للجيش السوداني".⁶²

وحاولت التقليل من شأنها باعتبارها لا قيمة إستراتيجية لها في إطار معركة الحرب والسلام في السودان، فهي لا تعدى دائرة صرف الأقطار عن ساحات الصراع الحاسمة.

"المجموع الذي تشبه قوات "الحركة" بزعامة العقيد قرق في مناطق النيل الأزرق جنوب شرقي البلاد مناوره هدفها صرف نظر الحكومة عن منطقتي جوبا وبحر الغزال الهدف الأول للتمرد".⁶³

وعلى صعيد سيناريوهات الحرب النفسية استطاعت الحكومة السودانية النجاح في اختراق العمل المعارض وتوظيف عودة عدد من أعضاء التنظيمات العسكرية إلى السودان إعلامياً لصالحها. كان من أهمها تأثيراً عودة الجنرال الهادي بشري، مدير استخبارات النظام التعددي المندور (1986-1989) وأحد أضلاع "القاعدة الشرعية"، إلى الخرطوم في أغسطس (آب) 1995. وتسويق انضمامه لحكومة الجنرال البشير (وزيراً للثقل ثم والياً على النيل الأزرق) باعتبار أن قادة المعارضة يتأرون مع أنظمة أجنبية بهدف تقسيم السودان وقلب نظام حكمه وتهديد "مشروعه الحضاري". وتأكيده أن أيدي أجنبية أوصلت المعارضة لقبول تقسيم السودان لدويلات وإن "لواء السودان" صنيعة أجنبية ترعاها المخابرات المصرية، وإن التجمع الوطني استجاب لكل مخططات "المتمردين" بقبول مبدأ الفزرو والذي يندرج بحرب أهلية في الشمال ويمهد لحل الجيش واستبداله قوات "التمرد". وأضاف الجنرال بشري:

"لقد خرجت في سبيل الله والوطن وأعود اليوم في سبيل الله والوطن..."

لقد بدأت الشكوك تتأبني في جدية المعارضة وتمسكها بالتواب منذ مؤتمر أسمر الأول العام 1994. هذه التواب هي وحدة السودان والحفاظ على الإسلام... لقد أقر مؤتمر أسمر وثيقة تخاف هذه التواب... لقد بات واضحا أن المعارضة السودانية في الخارج صارت مخلب قط في أيدي قوى أجنبية كل له أهدافه من أجل إضعاف السودان وتزريق وحدته".⁶⁴

وأكد إعلام الحكومة السودانية تصريحات الجنرال البشري بنكرارها ونشرها على أوسع نطاق. كما حاولت أن توحى بأن عودته والتحاقه بركب السلطة مكها من أن تدرك كل ما انطوت عليه نيات المعارضة. وعلى النهج نفسه نشرت تصريحات العميد (العائد) علي يوسف جميل بعدم جدوى الممارسات التي

"تتبعها المعارضة ضد الوطن وإن الإقسامات في صفوفها تمثل أبرز دليل على فشل مؤتمر أسمر الرامي إلى تقسيم السودان".⁶⁵

ومنحت وسائل الإعلام مساحة كبيرة لعودة الملازم عبد الحليم أحمد علي (شقيق الجنرال فتحي، قائد جيش المعارضة) الذي أكد:

"إن أغلب المجهدين في صفوف المعارضة إلحقوا بفرض تحقيق مصالح ومطامع مادية... وأن خلافاً مسؤولي وقادة المعارضة مع بعضهم أعرق وأكبر من خلافتهم مع الحكومة... الشباب الذي انضموا للمعارضة محبطون، لذلك لا نجد الشباب يخطرطون في المعارضة بدوافع سياسية لأن

العمل السياسي عمل طويل ومستمر، لكنهم يحثون عن تأمين مستقبلهم
بشئ الطرق".⁶⁶

ولم يقتصر الصراع بين الحكومة والمعارضة عند حدود المارك المسلحة أو التفاوض العلني أو السري معها ولكن اتخذ شكل الإختراق الميداني العسكري والتنظيمي السياسي. كان أكثرها إزعاجاً هي ترتيب عودة العميد محمد الفحل، قائد قوات الفتح التابعة للحزب الإتحادي الديمقراطي، حاملاً معه خرائط انتشار قوات المعارضة وكامل خطط عملها العسكري في الجبهة الشرقية. وبذلك نجحت أجهزة إستخبارات الحكومة في تسميم الوحدة القتالية للمجموعات الحاربة بنسبتها من إختراقها لهاكها العسكرية والسياسية. بشكل أحدث ربكة كبيرة وصعد من خلافاتها والإتهامات المتبادلة مما كرس فقدان الثقة بقدراتها التنظيمية.⁶⁷

إستهداف إقليمي

على الرغم من قناعة الحكومة السودانية بمحدودية أثر عمليات شرق السودان ونجاحها في استئصال ضرراتها واحتواء آثارها لم تتردد في استغلال إفرازات العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية. ونشطت تحركاتها نحو محيطها العربي، وحاولت تصوير المعارضة العسكرية مجرد غطاء لمؤامرة إرترية وإثيوبية على كامل الإقليم. وفي حملتها الإعلامية ركزت على أن ما يحدث في شرق السودان يتجاوز في خطورته وتأثيراته السلبية الحدود السودانية إلى الحدود الإقليمية لمنطقة وسط وشرق أفريقيا، بل يستهدف في آثاره ومن خلال ملامسته الأمن الإستراتيجي العربي وخاصة في صلتها بموضوع شرابان الحياة "المياه" واليد الإسرائيلية الخفية فيها.⁶⁸ وصورت خلال جولات حشد التضامن معها في العواصم العربية أن أخطر نتائج عمليات شرق السودان العسكرية ستعكس على الأمن الإقليمي العربي في إضعاف العمق الإستراتيجي لمصر وفي منقطعه الأساسي وادي النيل. بل لم يتردد المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية أن يربط عمليات الجبهة الشرقية بمؤامرة أمريكية-صهيونية وترتيب دولي يجري في القارة الأفريقية ويعمل على محو دين:

"أولهما إقامة إمبراطورية مسيحية في القرن الأفريقي، لإقامة كوثيدراية تضم إثيوبيا وإرتريا وشرق السودان وتسيطر عليها أقلية التيفراي المسيحية المتعصبة لتكون توماقاً ضد المسلمين والإسلام. ومن أهداف هذا المخطط الذي تدعمه إسرائيل محاصرة الدول العربية وإجبارها على التطبيع، إضافة إلى السيطرة على البحر الأحمر وجعله بحيرة إسرائيلية، ونجزة الكيانات الكبيرة المسلمة مثل السودان والصومال وأيضاً جيبوتي... هذا المخطط

تداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والبيئية على نحو ما يقوم به معهد كارتر من نشاط ويهدف المخطط لإبعاد النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا".⁶⁹

من الثابت، أيضاً، ان اعتماد قوات المعارضة الأساسي على الدعم الإرتري بشكل عام قيد حركتها وسهل من عملية اختراقها بواسطة أجهزة الحكومة السودانية والحد من آثار عملياتها على المستويين الإستخباراتي والعملياتي.⁷⁰ وبقيت المواجهات، بشكل عام أيضاً، بين السودان ودولتي الجوار في الجبهة الشرقية "حرراً بالوكالة" بمعنى ان كل بلد يدعم معارضي الطرف الآخر مفضلاً الوسائل السرية، وهو الأمر المستمر منذ عقود بينهما، وان لم يصل بعد إلى حدة المواجهة المباشرة.

نموذج حداد ام كابيل

تراجعت آمال بعض بأن تميد "قوات عبد العزيز خالد" بجد "قوات كابيل" بدخولها جنوة وقنداراً لمدينة الخرطوم؛ وأدركت قطاعات من الرأي العام بأن الأجهزة الإرترية لم تكن تصور دوراً لها أكثر من ذلك الذي كانت تقوم به كحد فاصل يحمي حدود إرتريا من إختراقات الأعداء. لعل في ذلك تكن أيضاً، معضلة التحويل الكبيرة وتكلفة العمليات المسلحة التي تتطلبها جبهة باتساع شرق السودان (1500 كيلومتر) ومن تعمل تبعها على المستوى المتوسط والطويل.

ومن المعلوم ان عملية إسقاط نظام موبوتو الكاسحة كلفت قوات كابيلاً ومناصرها خلال 7 أشهر ما يعادل مليارين دولار تكلفت بالجزة الأكبر منها الإحتكاكات التي طلع في استغلال موارد الكنفو. ولكن على الرغم من ان تساعد نيران الحرب الأهلية في شرق السودان كان متدرجاً فإن بداياتها لم تكن بعيدة عن حرب الموارد السودانية بأبعادها الدولية. فقد أرجعت بعض مصادر الحكومة الأمريكية أن قراراً أمريكياً بإرسال معونات عسكرية تجاوزت 20 مليون دولار إلى دول الجوار السوداني في دعم غير مباشر للعمليات العسكرية ضد السودان يكن على الأرجح وراء إجبار حكومة الجنرال البشير لشركة "أوكسيدنتال كورب" الأمريكية الخروج من مناقصة على صفقة تطوير مناطق إمتياز حقول النفط وإمداد خط أنابيب التصدير كانت تخص شركة "شيفرون" الأمريكية.⁷¹

ومن العوامل الرئيسية التي حدثت من تطوير اتفاق العمل العسكري في شرق السودان تأرجح توازنات العلاقات السودانية مع إثيوبيا وإرتريا. بالإضافة إلى ان طبيعة بيئة المنطقة وفصولها المناخية تحد من تحول أي حركة معارضة مسلحة في شرق السودان إلى تشكيل عسكري فاعل يتحول إلى جسر لتقل قوات تدخل زحفاً إلى العاصمة الخرطوم.⁷² وأصبح عجز المعارضة المسلحة في توفير بدائل من الخدمات

والإمكانات في المناطق "الحررة" سيياً كافياً لتفضيلها الإسحاب من بعضها واستعادة قوات الحكومة عليها مرة أخرى دون مقاومة.⁷³ فقد واجهت قوات المعارضة تحديات عصية منذ نهاية العام 1997 حيث:

"مستوى الخدمات متدن في كل المناطق الحررة وهي في حاجة ماسة لعمل جاد لتحقيق الإرقاء به فقط إلى درجة تقديم الخدمات الضرورية... في المناطق التي تديرها قوات التحالف وحدها تسير الأوضاع بشكل جيد... أما في المناطق الأخرى فهناك إشكالات عديدة أولاً أنه لم يتم انتخاب للإدارة المدنية حتى الآن. فقد تم تعيينها، وهي محاولة لسد الفراغ الإداري لكهما تظل غير ديمقراطية... ولأن المسألة معلقة بواقع قبلي وثقافي يرى أخوتنا في مؤتمر البجا إنهم أولى بإدارة المناطق الحررة في الإقليم الشرقي".⁷⁴

ولم تستمر جماهير المناطق "الحررة" أي تتيير إيجابياً في حياتها. ولم يجد مؤيدو قوات التحالف من سجل إنجازاتها في تلك المناطق غير نجاحها في

"إستقطاب الشباب للإغتراف في صفوف الإنتفاضة المسلحة طوعاً واختياراً حتى صار حمل السلاح هو مصدر فخر واعتزاز للشباب... لقد أطلق أهل مينزا على جبالهم الرواسي اسم جبال التحالف، وأطلقوا على مواليدهم الذكور عبد العزيز تيمنا بأسم قائد قوات التحالف السودانية المقاتل عبد العزيز خالد، وعلى مواليدهم الإناث أسم التابة، أول عملية عسكرية نفذتها ضد نظام الجبهة في أبريل (نيسان) 1996... ان التجمع الديمقراطي لم يسع رغم مرور عامين على تحرير مينزا إلى تقديم أي دعم إنساني للمنطقة".⁷⁵

وواجهت المناطق "الحررة" مأزق الفراغ الإداري وانهايار الخدمات وحصار قوات الجيش السوداني وحقوق الأنعام والقصف الجوي وازدياد المرححة لخدمات إغاثية عاجلة لسكان تلك المناطق ومجموعات النازحين واللاجئين عبر الحدود الإرترية والإثيوبية. وعلى الرغم من إنشاء منظمة "أمل" للرعاية الإجتماعية منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 وتمكها من الحصول على دعم مالي وعيني تجاوز المليون دولار خلال فترة بسيطة إلا أنها لم تكن كافية أو في مستوى الإحتياجات العاجلة والمطالب المتزايدة لتلك المناطق "الحررة".⁷⁶

أضعف، أيضاً، إمكانية تطوير العمل العسكري انتحار الخلافات بين الفصائل المسلحة للتجمع من وقت إلى آخر. وقت كانت الخلافات في محور ميزان-قيسان بؤرة نزاع مزمنة عطلت كثيراً من مسيرة التسقيع والتوحيد بين فصائل العمل المسلح. وعبر عدد من القادة الشماليين عن إستيائهم تجاه سلوك مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان". ففي منتصف العام 1998 تعرضت منطقة ميزان والتي تغطي مساحة تقارب ألفي كيلومتر مربع (تبادل ضعف مساحة موزج كوفج) إلى خلاف حاد أثر على حياة 40 ألف مواطن في المنطقة. صرح وقتها مسؤولو قوات التحالف السودانية:

"إنهم يسيئون معاملة السكان ويهينونهم ويسرقونهم... أن فرق يقود العمليات على الورق فقط... أن المتمردين الجنوبيين قصفوا مواقعنا".⁷⁷

خلفية هذه المنازعات الصامتة والصارخة، بجانب عوامل أخرى، صعدت من الحساسية وضاعفت من الشكوك وعدم الثقة التي تعاملت بها بعض أطراف "التجمع الوطني الديمقراطي" مع مسألة "الخيار العسكري" وعدم حماسها له والسعي خلف الكواليس لإحوائته. فهي تتخوف من تصاعد بؤرة العمل العسكري من الجبهة الشرقية وتنامي تنسيقه مع شقيقه في الجبهة الجنوبية.⁷⁸ وهي تدري من ملاستها لواقع الأحداث أنها ستواجه مضلة كبيرة في حالة الإبتصار على النظام الحالي تشمل في وجود 9 جيوش رسمية وعدد كبير من الميليشيات القبلية والجهوية وعجزها عن استشراف أي حل لصالحها في إطار إعادة هيكلة منظومة السلطة ومؤسساتها في الخرطوم. ولعل أخطرها هو إعادة بناء قوات مسلحة قومية بعيدة عن الاستقطاب السياسي وضمن برنامج الفترة الإنتقالية وما بعدها وتحديد موقع هذه القوات في السلطة وواجباتها الأساسية في الدفاع والأمن وصلتها المصنوية بالسلطات السيادية والتشريعية والتنفيذية وتركيبه قواتها جهوياً (مناطقياً). ومن المعلوم ان خريطة التكوين الجهوي والعرقي والديني في القوات المسلحة السودانية ومنذ نشأتها كانت تحمل في طياتها ملامح الخلل الأساسي الذي يعيشه السودان في مجالات التنمية وتوزيع السلطة والثروة.⁷⁹ كان هذا الخلل على الدوام يعكس بشكل غير مباشر مأزق الخلل الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي الذي عبر عن نفسه في هيمنة الطائفة السياسية وميطرة مثلث خرمنكو (الخرطوم، سنار، كوستي) على أقاليمه الأخرى وتواتر إغلباته العسكرية وإقتلاته الأمنية.⁸⁰

مهددات مستقبلية

التحدي الحقيقي لقضية الحرب والسلام في السودان والذي خلقته تداعيات مسارح العمليات في شرق وجنوب السودان واستهدافها المباشر لكرسي الحكم في الخرطوم هو الوصول إلى مخرج يؤمن بناء قوات

مسلحة قومية متماسكة. هل يتم ذلك بقبول مياسة الأمر الواقع وبقاء السيطرة الميدانية لكل قوة مسلحة في إطار مواقعها؟ فما الخطوات العملية التي سيتم الإتفاق عليها سياسياً ودعماً؟

تبرز إلى السطح من خلال هذا التساؤل العوامل المؤثرة على حجم ونوع وشكل القوات المسلحة القومية وتشكيلاتها في ضوء المهددات الداخلية والتحديات الخارجية ومصالح السودان الإقليمية والدولية. وهي من دون شك تتطلب أن تضع في الاعتبار المتغيرات السكانية (ديموغرافية) والطبيعية التي حدثت خلال العقدين الماضيين على وجه الخصوص (انظر الفصل السابع). تاهلك عن الأسئلة الحائرة المشروعة والتي تتعلق بترتيبات وقف العمليات الحربية على جبهات القتال ومراقبة وضمان استمرارها والحكم بشكل محايد ومهني متجرد بين هذه الجيوش في حالة حدوث تجاوزات لأسباب فردية أو حزبية أو جماعية. من سيفصل فيها وكيفية علاجها سياسياً وقضائياً؟ وما هي ترتيبات إدارة هذه الجيوش من حيث الإعاشة والأجور والتدريب والتسليح... الخ؟ هل ستقوم الدولة السودانية بتحمل تبعات مالية لعناصر عسكرية لقوات حزبية وجمهورية (أمة، إتحادي، شيوعي، بحا، نوبا... الخ)؟ من سيتحمل العبء المادي والمعنوي لأسر الشهداء والمعاقين... الخ وما هي الخطوات الموحدة فيما يتعلق بالترجيح المعنوي والتوعية بدورها القومي الجديد، في وقت تم تجنيدها وحشدتها معنوياً على أساس سياسي مباشر؟ ما هو الموقف من حركة التصفية التي تعرضت لها القوات المسلحة والنظامية منذ يونيو (حزيران) 1989، ما هو مصير المبعدين من الخدمة وأسرى الذين تمت تصفيتهم جسدياً أو تم انضمامهم وترقيتهم في كل الرتب؟ ما أسس شغل المناصب القيادية العليا وكيفية التخلص الفوري والتدريجي من غير الصالحين للخدمة أو المرحلة الإنتقالية وما بعدها؟ وما الآثار المباشرة للدعم والعون الإقليمي والدولي وإنكاس ذلك على مسألة الحرب والسلام في السودان؟ هذه الأسئلة، في تقديرنا، كان لها الأثر المباشر في تحديد وتجميع آفاق الخيار العسكري المطلق من الجبهة الشرقية؛ وهي تتجاوز واقع المواجهة الميدانية وتضع في بؤرة الضوء وبشكل حاد الآثار السياسية العميقة للمعارك العسكرية ومصيرها في الجبهة الشرقية على كامل أبعدها الحرب والسلام في السودان (جدول 12). بل هي حددت ملامح إستراتيجية الحكومة السودانية في الوصول إلى سلام دائم وعدالة إجتماعية في المناطق التي ما زال أهلها يحملون السلاح.

مساعي السلام والآفاق المستقبلية

في حسابات العمليات العسكرية في شرق السودان وانكاساتها الأمنية والسياسية اعتمد الكثير من المراقبين على اعتبار ان مصدر قوتها يكمن في إستحالة زحف قوات "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة قرنق نحو الخرطوم. ويميز من قوة تأثيرها العميق إعتادها على الفعالية الإعلامية والسياسية

ومدى توظيفها لنطاق العمليات العسكرية المحدود في خدمة أهدافها الآتية. وعلى الرغم من ان النشاط العسكري للمعارضة تعرض إلى موجات من المد والجذر من دون نجاحات حقيقية قياساً على أهدافه المعلنة، فحكومة الخرطوم كانت تستشعر على الدوام الخطر القادم من الحدود الشرقية أكثر مما تشعر به من ناحية ولايات البلاد الجنوبية. وعلى الرغم مما تحتويه بيانات أطراف ساحة الصراع على جبهات القتال في شرق السودان (الحكومة والمعارضة) وما تحمل من تضارب وإدعاءات متناقضة ومبادلة إلا أنها تتفق على أن الجبهة تشهد قتالاً شرساً من وقت لآخر، وإن حكومة الخرطوم تخشى تطورها وتتابع مداها ويحذرنا بأرق شديد .

على المستوى العام نجد ان عدد التنظيمات العسكرية المسلحة العاملة في قطاعات الجبهة الشرقية ترتبط مباشرة بعدد من الأحزاب والمنظمات السياسية، من حركة "تحرير شعوب السودان" جنوباً مروراً بلواء السودان ومؤتمر البجا وقوات أحزاب الأمة والإتحادي والشيوعي وقوات التحالف السودانية شمالاً. فرص البحث عن أرضية مشتركة للسير نحو السلام يمكن تلخيصها في الحد الأدنى من الأهداف السياسية لهذه المنظمات التي يمكن تلخيصها في الآتي:

⑤ الحفاظ على وحدة السودان وتأكيد الوحدة الوطنية لجمعاته وحققها في تقرير مصيرها .

⑥ إقامة نظام مدني ديمقراطي لا مركزي يعبر عن تنوع البلاد الثقافي والعرقي والسياسي والاجتماعي ويضمن تكافؤ فرص التنمية المستدامة المتوازنة .

⑦ إقامة نظام حكم ديمقراطي عادل يضمن مشاركة الجميع ويصون حقوقهم .

⑧ إتباع سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القوانين والمواثيق الدولية .

هذه الأرضية المشتركة قد تفتح الطريق نحو السلام وربطه بالعدالة الاجتماعية على المستوى القومي. لكن العمليات العسكرية في شرق السودان لم تصل بعد إلى مستوى التسيق والتوحيد للأنشطة الميدانية؛ وبذلك تحجست فرص "التجمع الوطني الديمقراطي" في الوصول لإتفاق كامل لفصائله عن كيفية تسيير النظام في الخرطوم تاهيك عن كيفية الوصول للسلام الدائم. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ان قرار قيادة "التجمع" في توحيد الإرادة السياسية والمصير المشترك ما زالت تواجه تحديات كبيرة. ويضغف من فرصها ويحد من آفاقها على البعدين السياسي والعسكري الصراع الدموي المزمع بين إثيوبيا وأرتريا ودوره في إضعاف القدرة القتالية لقوات فصائل "التجمع" وإتاحة الفرصة لقوات الجيش في إخضاعها واستعادة المناطق

"الحررة" من دون معارك تذكر. ويزيد من مصاعبها، أيضاً، نجاح الحكومة في جذب عدد من القيادات المعارضة إلى دائرة تأثيرها وعدم وجود حماس من دول الجوار للمساعدة في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في السودان.

"استحالة تجسير البحر"

لقد كانت إستراتيجية الحكومة في شرق السودان أوضح في أولوياتها وأهدافها من إستراتيجية المعارضة. فقد حصرت قوتها في تأمين حقول النفط في جنوب النيل الأزرق ومشايخ الزراعة الآلية، فضلاً عن طريق بورتسودان-الخرطوم ومناجم التعدين وحماية منطقة الدمازين الكهربائية. وربطت تحركاتها السياسية بكسب المحادثات التي ترعاها منظمة "الإقادة" والتركيز على أن قضية "الشمال" قد حسم أمرها بالإنتاح السياسي وإن مسألة "الجنوب" تم تقديم تصور واقعي في منح "حق تقرير المصير" لسكانه. ودعت الحكومة من موقفها بسميها الدؤوب لتحسين العلاقات مع دول الجوار وكسبها بكل الوسائل الممكنة.

زاد من التعقيدات الميدانية التي تواجهها القيادات العسكرية المعارضة المرونة الفائقة لتكتيكات رئاسة الجمهورية وتلويحها من وقت لآخر، بهدف تصديع وحدة "التجمع" السياسية، بأنها على استعداد للإسباح المجال أمام حكومة قومية، تشرف على عقد مؤتمر "جامع" ووقف الحرب وإجراء انتخابات عامة جديدة في ظل التعددية السياسية وحرثات عامة. ولعل في تصريح الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق منذ العام 1997 ما حدد المؤشرات والأفاق التي تحكم سعي جزء نافذ من "التجمع" نحو المصالحة والوفاق الوطني. بل حاولت هذه القوى التي تتخوف من حدوث تغيير جذري في واقع حال السودان مراراً الوصول إلى ثوابت توافق مع مساعي أطراف في الحكومة والمعارضة لإيجاد أرضية مشتركة يمكن الإتيان عليها للوصول إلى سلام في السودان. هذه الأرضية تهدف إلى تعزيز إنجازات حكومة الخرطوم في تأسيس نظام رئاسي وجهاز للدولة يؤمن بقناعاتها السياسية وينفذها بحماس وفرض توجهات إقتصادية طاملاً تحتها وعجزت هي نفسها عن الخروج بها للواقع.

"نحن أمضيًا 7½ أعوام في محاولة الحديث مع النظام عن استحالة أن يقبل السودانيون والعالم نظاماً يعتمد فكرة حزبية ضيقة باسم الإسلام... أن المعارضة تستمر في التصعيد والمواجهات حتى يحصل تحول ديمقراطي سلمي أو انتفاضة شعبية... نحن كسلسلين نريد وقف ربط الإسلام بالإكراه في السودان وتحقيق السلام الذي يعطي كل ذي حق حقه وإقامة نظام

على رضا الشعب يكون الحكم فيه مساوئين أمام المواطنين... كما غرّص على هذا... لكن النظام أبى واستكبر وكابر وظل يقول لمن يحمل السلاح من الجنوبيين انني مستعد للتفاوض معكم ويقول لغير الجنوبيين ان على من أراد استرداد السلطة ان يلجأ للسلاح... هذا ما خلق حالة الحرب... سينتهي الوضع إلى واحد من أمرين: أما انتفاضة في المدن يبحاز إليها الجيش. أو ان يحصل اتفاق على تحقيق هدف الشعب من دون مواجهات... ان الأصوات الأفريقية والعربية والأمريكية يمكن ان تتضافر ليحدث في السودان ما حدث في بلاد أخرى مثل نيكاراغوا وأنجولا وموزمبيق".⁸¹

وتكاملت تلك الرؤيا التي تجنب الحديث عن البدائل الجذرية للحكم الحالي مع جوهر إستراتيجية الحكومة المجرة والتي تم تطويرها من خلال مساعيها للبحث عن السلام بالصورة التي تردها في منطقة "جبال النوبا" وفي شق وحدة الصف السياسي والعسكري الجنوبي. تتراوح تكتيكاتها من محاولة كسب المواطن العادي في مناطق العمليات العسكرية من خلال توفير الخدمات الأساسية في قرى نموذجية إلى العمل على فصل ملف "الجنوب" من ملفات "مناطق الشمال" وتأكيد ان كل شئ ممكن في إطار ثوابت "الإقادة".⁸²

لعل من المفيد هنا الإشارة، أيضاً، إلى الاتفاق الذي وقعه نيابة عن حكومة الخرطوم الدكتور نافع علي نافع، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام والعمدة عبيد محمد أبو شوتال (نائب حاكم النيل الأزرق بحركة "تحرير شعوب السودان") عن أبناء النيل الأزرق في الإسيج الثالث من ديسمبر (كانون الأول) 1999. فقد نصت الاتفاقية على ضرورة إعلان العفو العام عن المائتين ممن كانوا يحملون السلاح وأن يتم إستيعابهم داخل مؤسسات الدولة والمجتمع. وأكدت ديمقراطية الحكم على مستوى البلاد، والسعي للحفاظ على وحدة أبناء السودان، كما دعت الاتفاقية إلى إعطاء أبناء المنطقة اعتباراً خاصاً في التمثيل في المواقع المركزية، وتقسيم الثروات القومية بالعدل، بجانب تنمية المناطق الأقل نمواً، وأمنت على لا مركزية الحكم والسعي الجاد لحل النزاعات لتحقيق الإستقرار والتعايش. كذلك أكدت الاتفاقية أهمية منح منطقة النيل الأزرق اهتماماً خاصاً في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والغابية والسكنية، كما حثت المنظمات الخيرية الوطنية والدولية للمشاركة في تنمية المنطقة وإعادة تمييزها.⁸³

تدل المؤشرات جميعها ان توليفة معدلة تحتوي على جوهر بنود الاتفاق مع العمدة شوتال ومزجها بالإطار الذي حددته تصريحات الصادق المهدي وعلى خلفية إتفاقية الخرطوم للسلام مع التمسك بإطار نظام

الحكم الذي فرضه "الإنقاذ" سُمِّحَ هي الأرضية التي تفتح الطريق لإتفاق يشارك فيه حزباً الأمة والإتحادي الديمقراطي كخطوة أولى. وسيصبح المجال بعد ذلك مفتوحاً للوصول إلى مشروع اتفاقية بوساطة إقليمية (أو ضغوط لا فرق) تفرض خياراً وحيداً للقوى التي تمسك بشعار "إقلاع النظام من الجذور".

من دون شك كان العقيد عبد العزيز خالد، قائد قوات التحالف، يؤكد بأن حكومة الخرطوم ستسقط خلال العام 1997. لكنه بعد مرور الأعوام سيجد أن تقديره لم يكن صائباً.⁸⁴ بل ستجد كل القوى التي تحدثت عن "السودان الجديد" أن معركة التغيير التي تربط بين السلام والديمقراطية والعدالة الإقتصادية ان ليها مازال طويلاً، وإن مشوارها أطول من ساحة الحدود الشرقية. فأن محصلة الأحداث ومؤثراتها تدل على أن الطريق إلى إصلاح شأن المعادلة السودانية الزاهن سيطول سفرها قطعاً. بل قد تمتنع أن الطريق نحو ذلك الأمل ربما يمكن عبوره من خلال إهتمام أكثر بتنظيم حركة معارضة الجماهير داخل السودان من خلال أساليب مجرمة (مختبرة) وراسخة في وجدان حركة السياسية. تقاليد السودان تؤكد دائماً على فعالية الطابع الجماهيري للتغيير سلبياً من دون حاجة لاعتماد الكلاشكوف وسيلة وحيدة للتغيير عبر الحدود الشرقية.

حواش وإحالات

- 1- وافق معركة "الكركمك" حملة إعلامية هدفت إلى حشد الدعم العربي (خاصة دولة الإمارات والعراق)، وتصوير المعركة باعتبارها إعتداء إثيوبي. انظر مقابلة الجنرال فوزي القاضل، القائد العام للجيش خلال الفترة من 1986/9/4 إلى 1988/6/6 "إنسحاباً من الكركمك تكبيكي ومدروس وستستبدلها بأسرع وقت"، [الإتحاد الطيانية، 1987/11/19]. ذكر فيها:
 "ما قمخض أنعبا من تصاعد عسكري بسبب إستيلاء قوات جيون
 فرق على مدينة الكركمك بدعم إثيوبي فرض على الجيش إنسحاباً
 تكبيكياً وأخلت السكان منها وهو أمر مد ومدروس وله
 أهدافه... القرى التي تمارس مجروداتها في الجنوب هي قرى عالمية
 قطعاً وإنما تستخدم إثيوبيا أيضاً كخلف قط في المنطقة، وهي تسعى
 سعيًا حثيثاً لفصل جنوب السودان عن شماله مهما أتى فرق من دلائل
 غير ذلك... السودان القوي قطعاً سدا قويا للأمة العربية".
 ذكرت السلطات وقتها أن نحو 7 آلاف مواطن اضطروا لهجر منازلهم في المنطقة. انظر "7 آلاف من سكان الكركمك غمروا إلى لآجئ"، [الإتحاد، 1987/11/19].

- 2- كان دمج منطقة النيل الأزرق والنيق الأبيض في أواخر العام 1939 تأسيس محافظة الجزيرة التي تم تعديل اسمها في العام 1941 إلى محافظة النيل الأزرق. أوصت لجنة إعادة تسميم

الولايات ان قسم الولاية الشرقية إلى ولايتين (البحر الأحمر، كسلا) لكن القرار السياسي قسمها إلى 3 ولايات (البحر الأحمر، كسلا، القضايف)، بالإضافة إلى ولاية النيل الأزرق التي انقسمت من الولاية الزسلى.

3- انظر مقالة محمد عثمان غير قبائل البني عامر: تاريخها ضارب في القدم وجغرافيتها ممتدة في القرن الأفريقي، (المنقلة، 1997/1/13). لمعلومات إضافية عن قبائل البجا انظر كتاب أندرو بيل
A History of the Beja Tribes of the Sudan, by A. Paul, CUP, Cambridge, UK, 1954.

4- ذكر الباحث الضحل الفكي الطاهر في كتابه "تاريخ وأصول العرب بالسودان" إنها قبيلة هاجرت إلى السودان في اوائل العام 1200 هجرية في أيام الشرف عبد الله بن الشرف زيد، والي مكة والمجاز بعد حرب ووزحوا عبر ميناء جدة إلى بلاد المندوة وبعثت سواكن (ص 106)، دار الطابع العربي، (1976). لمعلومات إضافية عن الرشادة راجع كتاب الأستاذ عبد الله أحمد حسن التواتر الشعبي قبيلة الرشادة، سلسلة دراسات التراث السوداني، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، شعبة أعماج السودان، أغسطس (آب) 1974. وكتاب الباحث وليم يونغ
The Rashayda Beduin: Arab pastoralists of eastern Sudan, by W. Young, HBCP, London, UK, 1996.
المجرب بالذكر ان الرشادة تعظم عسكري صغبر سمارض يسمى "قوات الأسود الحرة"، تشرف على دعمه الأجهزة الأثرية بقيادة مبروك مبارك سليم.

5- حكمت مملكة الفريج حوالي 300 عام وبسبب لما الزواق الساري بالأزهر الشرف. وكانت المنطقة تشتهر في قديم الزمان بالسر إلى الدوحة التي يتقدم فيها بعض ان فرعون مصر جلب منها السحرة لتحدي النبي موسى، وان كلمة الدمازين هي في الأصل جمع دمزون وهي تعني في غابية أهل السودان الجبل المسخر لمنح كرامات الأرواء. انظر
"Some Tribes of the Ethiopian Boarderland between the Blue Nile and Sobat Rivers", by H. Davies, SNR, vol 41, 1960.

6- انظر بحث إيمان سبرنتارد
"A Preliminary Account of the Ingessana", by E. Evans-Pritchard, SNR, vol 10, 1927.

راجع أيضاً بحث
"Ethnological Observations in Darfung", SNR, vol 15, 1932.

7- انظر حاشية 6.

8- لمزيد من المعلومات انظر
"A Study of Tribal Re-adjustment in the Nile Valley: The experience of the Ingessana", by H. Davies, *Geographical Journal*, vol 130, 1964.

وراجع أيضاً
"Further Notes on the Ingessana Tribe", by J. Robertson, SNR, vol 17, 1934.

ولمعلومات حديثة عن منطقة الأقسا راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الباباني أكيما أوكازاكي إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن

Open Shadow: Dreams, histories, and selves in a boarderland village in Sudan, by A. Okazaki, PhD thesis, SOAS, London, UK, 1997.

9- انظر تقرير نشرته صحيفة النارديان "قبيلة سودانية تعرض لخطر الإغراق"، المنشور في 8/3/1992 [نص مترجم للغة العربية، وحدة الترجمة، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. ذكر التقرير أن رحلة القبيلة التي بدأت في مسكو "أصوصا" رحلة عذاب مدمر حيث كان عدد قبيلة الأدوك 26 ألف شخص، نزحوا من جراء النصف المتواصل للمسكر إلى مسكو "ليأتق" وعندما وصلوا إلى الناصر تناقص عددهم إلى 18 ألف شخص. لمعلومات إضافية عن الأدوك والمنطقة راجع كتابي الدكتور ديدني جيمس (أوكسفورد)

Kwanim Pa: The making of the Uduk people, by W. James, Clarendon Press, Oxford, UK, 1979.

The Listening Ebony: Moral knowledge, religion, and power among the Uduk of Sudan, by W. James, Clarendon Press, Oxford, UK, 1988.

10- انظر "الأقسا تشرق الفلحة"، [الإقادة الوطني، 1993/5/15].

11- لمناقشة تفصيلية لهذا الموضوع انظر كتاب الباحث شارلس جيديج *The Southern Funj of the Sudan Under Anglo-Egyptian Rule: 1900-1933*, C. Jedrej, CAS, Edinburgh University, Edinburgh, UK, 1996.

12- لمزيد من التفاصيل عن مجرعات مكانة الرق والإسترقاق وتأسيس حكم مستقر خلال الفترة الإستعمارية ومقاومة أهالي الإقليم انظر حاشية 11. بالإضافة إلى كتاب جيديج *Ingessana: The religious institutions of a people of the Sudan-Ethiopia boarderland*, by C. Jedrej, EJB, Leiden, The Netherlands, 1995.

13- عن دولة الفنج راجع حاشية 11، وحاشية 12.

14- انظر "مدبر الجبلوليجا: الإستراتيجية تركو على إستخراج الذهب"، [الإقادة الوطني، 1993/4/22].

15- انظر "خطة للجبلوليجا لإستغلال الذهب جنوب الزوغيرص"، [السودان الحديث، 1992/9/2].

16- انظر "السودان: عدد الشركات لتعقيب عن الذهب يرتفع إلى ثلاث"، [الوسط، 1995/8/21]. راجع أيضاً "مجموعة أبو شعر الدولية تنفذ مشاريع تدمية وصناعية في السودان ومصر"، [الحياة، 1998/5/29].

17- انظر "3 أطنان من الذهب يصدوها السودان خلال 3 سنوات"، [الرياض السعودية، 2005/2/5].

[1993].

18- انظر "تصدير الشحنة الخاطئة من الذهب السوداني الخالص"، [السودان الحديث، 5/23/1992]؛ "تصدير 48 كيلوجراماً من الذهب"، [الإقازد الوطني، 8/5/1992]؛ "تصدير 129 كيلوجرام ذهباً"، [الإقازد الوطني، 16/12/1992]؛ "التركيز على إستخراج الذهب"، [السودان الحديث، 10/29/1994].

19- انظر "السودان: النفط والذهب على جدول عائدات موازنة 1997"، [الحياة، 12/12/1996].

20- انظر "السودان يوافق على تعديل ملكية أرباب"، [عكاظ، 1/31/1999].

21- من الشركات المستمرة "شركة النهر الأصفر" الصينية التي يقدّر إنتاجها بحوالي 5 أطنان من الذهب الروسي في العام، وهي تتقّب أيضاً عن النفط في الولاية. انظر "توقعات بزيادة عائدات الذهب بالسودان"، [الصحافة، 18/6/2000].

22- انظر الرحلة التسجيلية للصحفي اللبناني يوسف خازم "ملاح السودان الجديد" تظهر في الشرق، [الحياة، 5/14/1998].

23- انظر الفصل الثاني: السودان، الزراعة الآلية، صفحة 121.

24- لمعلومات إضافية عن قبيلة وعاة الموي راجع كتابات الدكتور عبد الفتاح محمد أحمد خاصة "Nomadic Competition in the Funj Area", SNR, vol 54, 1974.

"The Rufa'a al Hoi Economy", in *Essays in Sudan Ethnography*, edited by I. Cunnison and W. James, Hurst, London, UK, 1972.

25- اعتماداً بشكل رئيسي هنا على مجموعة الملفات التسجيلية التي نشرتها صحيفة الأضواء. وفاة العام 1988 ومطلع العام 1989. انظر "شركة الشيخ مصطفى الأمن الزراعية: أول قطاع خاص يتقحم مخاطر الزراعة الآلية"، [الأضواء، 1/31/1989]؛ "الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي بالدمازين: أحد الوجهة الواقعية لتكامل شطري وادي النيل: بكورة شركات التكامل ورأس الرمح للملاقات الزراعية والإقتصادية بين مصر والسودان"، [الأضواء، 18/2/1989].

26- انظر المقالة مع الدكتور محمد الملاك "هدفنا الأول المشاركة في التنمية الزراعية والإجتماعية في السودان"، [الأضواء، 15/11/1988].

27- نص مذكورة مرفوعة إلى وزير الزراعة بواسطة المزارعين التقليديين والهرب الرجل بمنطقة الدمازين عنهم يوسف الملك حسن عدلان، "مؤرخة 2/2/1986 [الميدان، 2/2/1986]؛ وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني.

المجرب بالذکر هنا أن بتهایة العام 1988 بلغت جملة المساحة المصدقة بها والمحاطة بالشركات الزراعية "المسلقة" 4,540,434 هكتار (9,540,434 فدان) أي أن مساحة التصدقات تتادل مساحة دولة هولندا. انظر "أكثر من 8 ملايين جوال ذرة الإنتاجية المتوقعة للشركات الزراعية بالدمازين"، [السياسة، 16/11/1988]. ومن حيث الجوهر لا تختلف آثار الشركة العربية

السودانية للزراعة بالبليل الأزرق، والتي تم التصديق لها العام 1983 بمساحة 93 ألف هكتار (219 ألف فدان) بنمو من صندوق النقد الكويتي، ولا يختلف صيغتهما عن النماذج الثلاثة المذكورة في هذا الفصل. انظر "أسباب فشل الشركة العربية للزراعة بالبليل الأزرق"، [السياسة، 11/15/1988].

28- راجع "مأشائك حقاوي وتولي حديد"، [الإقصاد الوطني، 1992/11/25]. يمكن الحصول على معلومات إضافية عن العلاقات بين النوبة والقبائل الرعوية في المنطقة من الدراسة القيمة التي كتبها الدكتور حسين فهم من جامعة أوتا الأمريكية

"Nubian Resettlement and Nomadic Sedentarisation in Khashm el-Girba Scheme, Eastern Sudan"،

المشورة في كتاب

When Nomads Settle, chapter 10, edited by P. Scilzman, Prager, Brooklyn, N. York, USA, 1980.

بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي قام بها الدكتور محمد أبوسن ومن أهمها رسالته للدكتوراه *A Survey and Analysis of Population, Internal Mobility in North and Central Sudan*, PhD thesis, U of London, London, UK, 1975.

وعدد من المقالات التي جمعها الدكتور عبد الغفار محمد أحمد في كتاب "تنمية واستقرار الزحل"، المجلس القومي للبحوث، من دون تاريخ، الخرطوم، السودان.

29- انظر ورقة الدكتور محمد أبوسن

"Planners and Participants Perception of Development in the Semi-Arid Lands of Sudan: A case study of the Khashim el-Girba scheme"، by M. Abu Sin, in *Natural Resources and Rural Development in Arid Lands: Case studies from Sudan*, edited by H. Davies, UNU, Tokyo, Japan, 1985.

30- انظر حاشية 29. راجع أيضاً دراسات الباحث النرويجي قوتار سوربو ومن أهمها *How to Survive Development: The story of New Halfa*, by G. Sorbo, DSRC, U of Khartoum, Khartoum, Sudan, 1977.

31- في انتخابات العام 1986 كان عدد الدوائر الجغرافية في الإقليم الشرقي 28 دائرة، فاز مرشحو حزب الأمة في 7 دوائر والإتحادي الديمقراطي في 17 دائرة والجبهة القومية الإسلامية في 2 دائرة ومقر البجا في دائرة واحدة. في دوائر الحرييين حصلت الجبهة القومية الإسلامية على 47٪ من الأصوات والأمة والإتحاديين على 14٪، تكل منها والحزب الشيوعي على 16٪ والمستقلين على 5٪.

32- تدرجت الأشكال التنظيمية لحركة البجا، من تكوين (تادي البرش) في العقد الرابع من القرن العشرين بمدينة جرسودان إلى تكوين (تادي البجا) العام 1951، ومنه خرج (مقر البجا) في أكتوبر (تشرين الأول) 1958. راجع مقابلة مع الأستاذ محمد حامد فكي، عضو القيادة المركزية لمؤتمر البجا، بكلمة البجا في قاموسنا السياسي صفة (إشاعة وإقصائية) واقع فصل على تتيهه، (الصحفر 1997/8/6)؛ ومقالة الأستاذ الأمين شفراني، السكرتير العام لمؤتمر البجا "رؤى حلة صبح

للممارسة السياسية السودانية"، [النجر، 1998/4/24]. انظر دراسة الدكتور محمد عمر بشير "Ethnicity, Regionalism and National Cohesion in the Sudan", by M. Bashir in *The Sudan: Ethnicity and national cohesion*, Bayreuth, Germany, ASC, 1984.

كان القتل الانتخابي لمؤتمر البجا متناوئاً، في إنتخابات 1965 حاز على 10 مقاعد إنغضفت إلى 3 مقاعد في انتخابات 1968 وفي انتخابات 1986 أحرز مقعداً واحداً (طه أحمد طه، فاترة ميا ودرديب) انضم لاحقاً إلى الحزب الإتحادي الديمقراطي.

33- انظر مقابلة الأستاذ نصيل محمد صالح مع الأستاذ محمد طاهر أبريكو، رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا "مؤتمر البجا: اسم وقضية لما جذور عميقة في تربة شرق السودان"، [المترجم، 9/1995/7]. وللمعلومات إضافية انظر كتاب الباحث الإيطالي أنطونيو بالينيسانو *Ethnicity: The Beja as representation*, by A. Palinisano, AP, Berlin, Germany, 1991.

34- انظر مقالة الصحفي محمد عثمان محمد غير "قبائل البجا عامر: تاريخها ضارب في القدم وسفرائها ممتدة في القرن الأفريقي"، [المستقلة، 1997/1/13].

35- انظر "القبائل يهتم الممارسة بالإنتهازية"، [الشرق الأوسط، 1996/3/8].

36- عرفت بحركة ومسان، وحدثت في 24 أبريل (نيسان) 1990 قيادة الجيوش خالد الزين فور ذكر الجنرال البشير، رئيس مجلس الثورة وقتها، أنهم كانوا يهدفون إلى حل مجلس قيادة الثورة وتكوين مجلس للخلاص الوطني وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية والعودة إلى قوانين العام 1974 وإشراك "حركة الرد" واستيعاب قواته ضمن الجيش وإلى تكوين مجلس وزراء علماني برئاسة محمد إبراهيم خليل (رئيس البرلمان السابق) وإهم كانوا يتمكنون تحاققاً بشارياً. انظر "البشير: محاولة الانقلاب استهدفت تصفية القيادات وإشراك فرق بالحكم"، [الوطن الكويتية، 1990/4/30]. تم تنفيذ حكم الإعدام في 28 ضابطاً وسجن 5 كما تمت تصفية 5 من ضباط الصف من دون محاكمة بعد تعذيب شديد. كان تشكيل المحكمة الأولى برئاسة العقيد سيد فضل سيد كيه والمحكمة الثانية برئاسة العقيد محمد المنجور، تمت المحاكمة بسؤال واحد لكل منهم هو "هل أنت مذهب أم غير مذهب؟". ذكرت الأخبار وقتها أن تنفيذ الحكم تم في مجموعات (4-5 ضابطاً). تم ربط المجموعة من الأذرع معاً، وعصبت أعينها وأطلق عليها النار من الخلف لتسقط داخل حفرة. انظر ورقة "القاضي العسكري"، القيادة الشرعية [ملف القيادة الشرعية، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

37- كان على رأس المجموعة الجنرال فتحي أحمد علي (القائد العام لقوات المسلحة من 6/6/1988 حتى (الانقلاب) والجنرال عبد الرحمن سميد (نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات) والجنرال الهادي بشري (الدبير العام بلهازم أمن السودان) وكلاهما كان في موقعه حتى حدوث الانقلاب في يونيو (حزيران). توفي الجنرال فتحي إلى رحمة الله في مدينة الإسكندرية (مصر) في 28 أبريل (نيسان) 1997؛ وميض الجنرال عبد الرحمن سميد في مدينة أسمر (أوترزا) بعد إبعاد السلطات المصرية له في الأسبوع الأول من أكتوبر (تشرين الأول) 1999 بعد أن طالب السودان رسمياً بتسليمه إليه بعد التجبر الذي استهدف خط أنابيب النفط. وكان الجنرال الهادي بشري قد عاد إلى الخرطوم في أغسطس (آب) 1995 ملتحقاً بحكومة الإتحاد ووزيراً للثقل وهو الآن وإلياً لولاية النيل الأزرق سكناً بالقضاء على "حركة الرد" بالمطقة [ملف القيادة الشرعية، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

38- مقابلة مع المعيد عبد العزيز خالد "عبد العزيز خالد: معارضة من الداخل" (الأسبوع العربي، 1995/2/20). في بداية العام 1997 شن المعيد عبد العزيز خالد هجوما عنيفا على القوى السياسية قائلا:

"لم يشارك أي حزب بمدًا بمقاتل أو عائد حربي. وحسب علمنا ليس هناك معارضة مسلحة أو فصل لحزب. أما تنظيم أنا السودان - القيادة الشرعية - فهو أكبر وهم عماد في تاريخ المعارضة العسكرية وحتى الآن لا يمكن لأي جندي عارب غير الاسم فقط".

[المجلة، 1997/1/5].

39- انظر مقابلة مع الجنرال عبد الرحمن سعيد "محوران تعدد فيها الاتصالات"، (الأسبوع العربي، 1995/2/20).

40- "قوات التحالف السودانية": تنظيم سياسي عسكري شمالي يمدد العمل المسلح وسيلة للتحرير، تقدر قواته بحوالي 1500 شخص وعدد كوادره المدنية داخل السودان وخارجه (إرتريا، مصر، الخليج، غرب أوروبا، شمال أمريكا) بحوالي 430 شخصا.

المعيد عبد العزيز خالد عثمان خرج الكلية الحربية، ماجستير في العلوم العسكرية من الهند. عمل بأسلحة المدفعية والمشاة وشغل منصب القائد لقواء الدفاع الجوي، وعمل رئيسا لشعبة إسليلات العسكرية بالقيادة العامة، وقائدا لمنطقة بحر الفزال العسكرية بجنوب غرب السودان وقائدا بالجبهة الشرقية. كان عضوا في الوفد العسكري المفاوض للقبائل والأحزاب بعد انتفاضة أبريل (نيسان) 1985 وتم اعتقاله بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 في شهر أكتوبر (تشرين الأول) وقضى 18 شهرا متفلا في بيت الأشباح وسجن كوبر وكلا إلى أن تمكن من الهروب من السودان إلى مصر في مايو (آيار) 1991. له علاقات مشبوهة مع القيادات الارتورية منذ منتصف السبعينيات. صدر ضده حكم غيابي بالسجن لمدة 10 سنوات في العام 1994 (ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني).

41- انظر المقالة التي أجراها الأستاذ تحي الضو في نيروبي معه "أنا صاحب قضية... لست طاعا إلى السلطة"، (الخريطم، 1995/2/5).

42- أصدرت قوات التحالف عدداً من المطبوعات من أهمها "ميثاق قوات التحالف السودانية"، "دعوة إلى الثورة"، "رؤى حول توجهات التحالف الثقافية والاقتصادية والإجتماعية"، "رؤى حول توجهات التحالف السياسية"، "الدخول عبر بوابة مديسية"، [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

43- منذ أوائل العام 1997 نشط الأمريكي كيت شريف بدور في الترويج لقوات التحالف في أمريكا، وقام بجولة في دول الجوار محاولا جمع أكبر قدر من المعلومات البدائية عن الجبهة الشرقية وعلاقة قوات التحالف بالأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى، وأبدى إعجابا خاصا بمعرفة حدود وعلاقة الحزب الشيعي بها. انظر ورقته عن "قوات التحالف السودانية"

The Road to Tehran, by Kent Shreeve, April 1997.

الهدف من الورقة هو محاولة كسب تأييد الأجهزة الأمريكية لدعم "قوات التحالف" باعتبارها رأس الحربة لتصفية نفوذ الحركات الأصولية في الشرق الأوسط [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

44- في يونيو (حزيران) 1997 قام السيد عبد العزيز خالد بزيارة رسمية إلى أمريكا استمرت اسبوعا واجتمع مع موغلين في مجلس الأمن القومي الأمريكي وأعضاء في لجنة العلاقات الدولية في

الكومبريس وسفولي وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن في إطار الجهود الأمريكية لتهمين ديناميكية الأوضاع السياسية والعسكرية في السودان. انظر "قائد قوات التحالف المعارض يجري محادثات في واشنطن"، [الشرق الأوسط، 1997/6/27]؛ "قائد قوات التحالف: قدر الدعم الأمريكي"، [الجانب، 1997/6/28].

45- انظر "من هو العدو"، نشرة "دعوة للثورة"، [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

46- انظر المحاضري 40، 41، 42. قمت بالخبرات الإرترية مسكرات لتدريب "قوات التحالف" في 1995/1/12، وكانت أول عملياتها العسكرية في 1996/4/20. عند المؤتمر السنوي الأول للتحالف في أغسطس (آب) 1995، وفي ديسمبر (كانون الأول) 1997 أول اجتماع تداولي موسع قرر فيه "اتباع أسلوب الكفاح المسلح كخيار أرحم وأساسي لإسقاط النظام في السودان ولا مصالحة بل العمل على إجتنابه وإقتلعه من الجذور".

يكون الميكمل التنظيمي من مجلس تداولي تتجه 4 لجان متخصصة (شؤون قانونية، مالية واستثمار، الشؤون الإنسانية، اللجنة العسكرية)، كما يتبع له تنظيم التحالف الشبابي والتحالف الطلابي والتحالف النسائي. مارزات قيادته المركزية محدودة، إذ يربح عن العقيد عبد العزيز خلال في القيادة السيد عصام مبرغي (الدائرة العسكرية)، الآسة ندى مصطفى (المرأة)، الدكتور تيسير محمد أحمد علي (العلاقات الخارجية)، الهامي نور آدم (المالية والإستثمار)، الدكتور محمد أحمد الأنام (أمين التنظيم)، المقاتل فتحي عبد العزيز (الناطق الرسمي) والشبابي عبد العزيز دفع الله (الشؤون السياسية). بدأت في بث تحريي لإذاعة "صوت الحرية والتجديد" في فبراير (شباط) 1998 ولكن يحيط بها مازال محدودا ومتقطعا. يمكن الحصول على معلومات إضافية من الإنترنت www.safsudan.com [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

47- كان استمداد القيادة العامة للجيش مبكراً قطع الطريق على أي عمليات عسكرية في الجبهة الشرقية. فرفضت قيادة الجيش درجة الاستمداد العسكري في منطقة البحر الأحمر بنسبة 100٪. منذ العام 1991، واعتبرت الإقليم الشرقي كله منطقة حرب وجلبت معدات لتتميز المنطقة عسكرياً [الشرق الأوسط، 1992/8/1]. انظر "عملية عسكرية جديدة في الجبهة الشرقية"، [الفجر، 14/1/1998]؛ "300 قتيل من القوات الحكومية في هجوم قوات التحالف"، [الفجر 8/9/1998]؛ "المعارضة السودانية تعلن أسر 7 من قوات الحكومة في الشرق"، [الشرق الأوسط، 14/1/1999].

48- تقرير سرّي للقناة، إدارة الأمن الخارجي لجهاز أمن السودان في 1990/1/28، رقم جاس/الخ/م/300/17، [احتوى على معلومات أفادت أن

"المحارب مبارك الفاضل أبان تواجده ليبيا استطلاع اقتاع قادة حركة الجبان الثورية السودانية المتواجدين ليبيا بالإضمار في جبهة واحدة لمعارضة النظام القائم بالسودان، وأن تكون معارضة مسلحة... من أهم الشخصيات التي قابلها قادة مابسي بقرة الإشتار السرح أو القوة الإتحادية وهم محمد أحمد باهي، عثمان بشري، الحاج آدم، علي عبد الرحيم... انتشروا عن عبد الله زكراً ورفضوا تسليم مالدتهم من أسلحة وقرات، وشال بأنها مبرحودة على الحدود الليبية الجنوبية الغربية... تلقوا تدريبات عالية على مستوى عال على أعمال التخريب تحت رعاية العقيد الفذافي".

[نسخة من التقرير، ملف أجهزة الاستخبارات السودانية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. إلمدير بالذكر هنا ان حزب الأمة وحتى مطلع العام 2000 لم يستطع ان يحدد أكثر من 250 عنصرا لقواته المطلقة من الجهة الشرقية.

49- قدر المساحة التائد بل مالک أجار، قائد منطقة الفرج، حركة تحرير شعوب السودان، خلال مقابلته لوفد منظمة التضامن المسيحي للمنطقة في 1999/6/22 نسخة من تقرير سري عن الرحلة، ملف منظمة التضامن المسيحي، مؤسسة المجتمع المدني السوداني.

50- انظر "تفطيم ثوري مسلح لمؤتمر البجا"، [السودان، 1991/1/14]. وأنظر "مظلة مجهولة تعلن مسؤوليتها عن إحتجار في طريق بورسودان"، [الشرق الأوسط، 1992/7/23].

51- راجع "قطع بحيرة عسكرية في مناووات إوائية إرتربة سودانية في البحر الأحمر"، [السودان، 1992/2/27]؛ "المعارضة السودانية تدعو لتشكيل لجنة دولية لتفتيش منشآت تصنع أسلحة الدمار الشامل"، [الشرق الأوسط، 1998/10/5].

52- انظر "والي: المعارضة السودانية شكلت قوة عسكرية للتعامل مع نظام الخرطوم"، [الأهرام، 12/1995/9].

53- ثابت ردود فعل الدول على إدعاءات السودان المتكررة باعتداء إثيوبيا وإرتريا عليها. اليمن وقطر والأردن والعراق وليبيا وإيران وسوريا كانت دائما تعبر عن رفضها للعدوان وتشدد على حرصها على وحدة وأمن وسلامة أراضي السودان؛ السعودية كانت دائما متحفظة ويديها تطورات الأوضاع؛ بينما الولايات المتحدة تعبر عن قلقها عن الترتير وترفض أي اتهام لحدوث الجولان في المارك ومن أسفها للواجبة وتعبر ان حل المشكلة ممكن عبر منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد. أما مصر خوفا على موزانات مضطربة مياه النيل فقد كانت حريصة على إيجاد تسوية عن الإحتياز لأي طرف واعتبار ما يجري شأنا داخليا. انظر "الجامعة العربية تطالب جوبان السودان بعدم التدخل في شؤونها"، [الحياة، 1997/1/29]. راجع "السودان يطلب من مصر مساعدات عسكرية عاجلة"، [الإتحاد القطبانية، 1997/1/16]؛ "مبارك: لا غزو خارجيا وما حدث شأن داخلي"، [الحياة، 1997/1/19]؛ "مصر ترفض مساعدة السودان وتؤكد ان لا دخل لإثيوبيا وإرتريا بالمبارك"، [الأبام البحرينية، 1997/1/19]. إلمدير بالذكر هنا ان الصادق المهدي، رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة حدد موقفه مبكرا من إدعاءات إعلام النظام في الخرطوم عن التدخل الخارجي قائلا بأنه:

"قدو مصداقية كاتنكاس حقيقي لعدم مصداقية النظام... الجهة كثيرا ما تحرشت بأمن الدول المجاورة، وهي تحاول فرض الإسلام عليها بما وتر العلاقات بين هذه الدول وبين السودان... ان ما يتردد عن ان هناك تدخلا أجنبيا ورغم الإدانة لأي تدخلا أجنبيا فان مسببات أي تدخل أجنبي في ظل هذا الواقع الذي يفرضه النظام تكون طبيعية وحتبة لسياسات النظام المخاطبة التي أودت بعلاقات السودان بجميع الدول المجاورة".

انظر "المهدي: الحكم السوداني ينحصر بجميع الجيران"، [الشرق الأوسط، 1995/12/10].

54- انظر مقابلة "مبارك المهدي: ثلاثة أهداف للتجمع لإسقاط النظام وتسلم السلطة"، [الخرطوم، 1995/7/2].

55- انظر "الكوماندوز ياسر عرمان قال للجلة"، [الجلة، 1997/1/5]. أمية الاختلاف تبرز في أن قوات الجبهة الوطنية بقيادة السيد محمد نور سعد في يوليو (تموز) العام 1976 كان انطلاقاً من مسكرات في ليبيا، وأن ظروف المارك الحالية تشهد نوعاً من التنسيق والتحالف مع قوى جنوبية بينما كانت القوات الجنوبية العام 1976 بكاملها مساندة لنظام الجنرال نبيدي. بالإضافة إلى أن التجارب المتكررة أثبتت أن من الصعب تحدي الجيش السوداني انطلاقاً من عاصمة أجنبية.

56- انظر "الجنرال عبد الرحمن سعيد: الطريق إلى الخرطوم يتم بتحرير الدمازين"، [الأسبوع العربي، 1997/3/3].

57- ذكر الأستاذ فاروق أبو عيسى، الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، أن التجمع لا يخطط لدخول الخرطوم بالسلاح رغم أنه إذا أراد سيفعل. وأكد الجنرال عبد الرحمن سعيد، نائب رئيس القيادة الشرعية، رفض أسلوب غزو السودان عسكرياً والدخول للخرطوم بالقوة. انظر "المعارضة تؤكد أنها لن تدخل الخرطوم بالسلاح"، [الشرق الأوسط، 1997/1/23]. انظر "السيد خالد: قطع طريق بورتسودان ينتظر القرار السياسي"، [النهر، 1997/6/11]؛ "فرق: المعارضة قادرة على قطع طريق بورتسودان-الخرطوم لكنها لن تفعل"، [الشرق الأوسط، 1997/12/4].

58- انظر "قائد عبيدة بورتسودان: إغترقا 5 دفاعات للسودان مقاومة"، [النهر، 1999/4/18]. "قوات التجمع تحل طريق بورتسودان-الخرطوم لمدة ساعتين"، [النهر، 1999/4/4].

59- انظر "قوات البجا تحقق هزيمة قوات الجبهة وتسرّد عدداً من المواقع"، [النهر، 1999/3/7]. الفصائل العسكرية المشاركة يتكون هيكلها من اللجنة العسكرية السياسية العليا (عبد عثمان الميرغني + مبارك المهدي + الجنرال فتحي + وفد وفاته الجنرال عبد الرحمن سعيد). بالإضافة للقيادة العسكرية المشتركة: جون فرق (القائد العام) + الشيب نيل يحي منصور (القيادة الشرعية) + السيد أحمد خالد (حزب الأمة) + السيد حمدي جعفر (الإتحادي) + السيد عبد العزيز النور (الحالف + وفد وفاته في 1998 السيد عصام ميرغني) + باقان أموم (الحركة) + الرائد عبد العظيم سورور (الشيرعي) + الزراعي أبكر أبو البشر (الفيدوالي) + ومثل لكل من البجا والحزب القومي.

60- انظر الجزء الثاني من تقرير الدكتور الشفيق خضر سعيد، أمين التنظيم، في مايو (أيار) 1998 حول مراجعة وتقييم أداء التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج "فشلوا في أن يكون وجوداً في المسكرات تجسّياً وانحصراً في وسود الفصائل"، [الخرطوم، 1999/1/25].

61- انظر حاشية 53. في مطلع العام 1996 طلب السودان من مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع طارئ شأن ما وصفه بـ"تكرار العدوان المسلح من إثيوبيا". انظر "السودان يدعو مجلس الأمن لبحث إعتداءات إثيوبيا"، [عكاظة، 1996/1/14]. وكان الدكتور القزافي علق على حالة الترت الذي يجثم على علاقات السودان بمظم جيرانه قائلاً:

"الترتب مع السودان خطر على السودان بقدر ما هو خطر أيضاً على كل من إثيوبيا وارتربا وروغندا".

انظر "القزافي يهجم المعارضة بالإتهامية ويهاجم الدول المجاورة للسودان"، [الشرق الأوسط، 1996/3/8].

62- أكد الجنرال حسان عبد الرحمن، وزير الدفاع، في بيان أمام المجلس الوطني (البرلمان) أن ما تم من إجراءات وتدابير بالجبهة الشرقية للبلاد "مطّسن لهذه المرحلة وهناك متابعة دقيقة للتطورات التي تشهدها الميزب من الإحتياط والإستعداد... أن تطورات الأحداث أثبتت أن النظام

الحالي في إرتريا أصبح عذب قط لخدمة مصالح واستراتيجيات الدول الكبرى بالمنطقة، ويهدد الأمن القومي لكل الدول المحيطة، واستهدافها للبنين وبجيبوتي مؤخرًا... أن الأحوال مادية تمامًا على طول حدودها مع إثيوبيا لإلزام البلدين الكامل بإتفاق الرئيس البشير ولس زيناوي... أن ما يسمى بقوات التحالف تحت قيادة مجموعة من الشيوعيين بمقدارهم 300 فرد يتركز نشاطهم داخل إرتريا في إستقطاب الضباط العاملين تحت ما يسمى بالقيادة الشرعية وبشرف الأمن الإرتري على مسكراهم... أن ما يسمى بالقيادة الموقرة لأبناء الجبا ظل ضعيفا لأن ولاء غالبية أبناء الجبا للسودان وحكومة الإتحاد... حجم قوات التمرد جردت فرق فينا عرف بلواء السودان الجديد قد تقلص لتقل جزء كبير منها للعمليات بشرق الإستوائية... الأحزاب والتطبيقات الأخرى أضف من سابقها ولا تعدى قوا مسكراها 200".

انظر "وزير الدفاع يؤكد المتابعة الدقيقة للتطورات بالمهية الشرقية"، [أخبار اليوم، 1996/10/8]؛ وانظر "قوة المعارضة أصغر من أن تشكل خطرا على الجيش السوداني"، [الحياة، 1996/12/9].

63- انظر "المحطيم: الهدف الأول قرنتي جنوبا وبحر القززال لا النيل الأزرق"، [الحياة، 6/7/1998].

64- انظر حاشية 37. وصل الجنرال المهدي بشري، عضو القيادة العليا لتظيم "القيادة الشرعية" للجيش السوداني إلى المحطيم من عسان (الأردن) بطائرة خاصة مصحبة السيد عدي إبراهيم محمد، وزير الدولة للشؤون السياسية برئاسة الجمهورية السودانية في 10 أغسطس (آب) 1995. وقال مهدي إبراهيم:

أن السودان يستقبل الآن أبناء من أبنائه المخلصين مسامحة في ذلك بروج الإسلام وإن السودان سيظل حريصا على أماناته واتحاد قبلته حتى تدرك الأمة غاياتها، وإن المهدي بشري وأحدنا من الذين اختاروا وطنهم وعقيدتهم في وجهه المظاهرات.

راجع ملخص المؤتمر الصحفي الذي عقده في المحطيم "قضايا معارضة حرد الوطن ويكشف زيف المعارضة والمظاهرات المهاكة ضد السودان"، [السودان الحديث، 1995/8/11]. انظر أيضا "اللقاء المهدي بشري: عدت إلى السودان حبا في الله وفي الوطن"، [السودان، 1995/9/4].

كان لعودة الجنرال بشري إلى السودان ودود فعل حادة أمنية وسياسية ومعنوية، باعتباره قد ينقل إلى المحطيم كل ما يتعلق بأسرار المعارضة وجهات القتال خاصة. على وقتها أحد أبرز قادة المعارضة السيد مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي وأمين السمل الخارجي لحزب الأمة، قال: "المهدي بشري فرد لا تأثير له على الأحداث ولا وزن له عسكريا أو شعبيا ولا مكانة له وسط المعارضة، والتي الرئيسية في المعارضة لا تبقى به حيث حاول قبل عام التآمر مع عناصر يسارية ضد حزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي... المهدي بشري لا يعرف أي أسرار لأن عمل التجمع المعارض كان مجسدا... كان المهدي بشري بعيدا عن السمل حيث كان يبالغ إبته في الأردن حيث تمت مساوئته وعودته للسودان، بسبب ظروف خلافه مع زملائه في تنظيم القيادة الشرعية ومشاكله الخاصة وظروف الحياة القاسية التي يعيشها المعارضين".

انظر "مبارك المهدي لا توجد خلافات والمهدي بشري لا وزن له"، [الوطن العربي، 9/15/1995]. لكن السيد عبد العزيز خالد، قائد قوات التحالف، كان قد ذكر في يناير (كانون الثاني) 1995.

1996 ان عضوة الهادي بشرى في القيادة الشرعية أحد أسباب الخلاف والإقسام على القيادة الشرعية لأهم اعتباروه

كادرا مزورعا من الجبهة القومية الإسلامية وكان هذا سبب خروجنا... الهادي بشرى عندما كان مديرا لجهاز أمن السودان وضع هو وأورنيك شروط الإتحاق، ولعب على عشان وإبراهيم السنوسي مع دورا أساسيا... قد لعب جهاز أمن السودان دورا أساسيا في نجاح انقلاب بريو (حزيران) وشارك أفرادہ بسلاحہ وعرباته فيه وكان أقرب لجهاز أمن الجبهة من جهاز أمن السودان... يوم الخميس 1989/6/29 كان نائب مدير لجهاز الأمن اللواء محمد علي حامد في مهمة خارج البلاد عازا باللواء الهادي بشرى نفسه يخرج في يوم الانقلاب نفسه في مهمة خارج البلاد... لا يمكن لمدير ونائب لجهاز أمن دولة أن يكونا خارج البلاد في الوقت نفسه، مما يؤكد دوره في ذلك المخطط الانقلابي.

انظر "الهادي بشرى كان كادرا مزورعا من الجبهة القومية الإسلامية"، [الإتحادي، 1996/1/2].

65- انظر ملخص المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد علي يوسف جميل الذي عاد إلى الخرطوم من قوات التحالف "معارض عسكري يرد للخرطوم وقوات التحالف عني عضويتہ فيها"، [الخرطوم، 4/1995].

66- انظر المتابعة مع الملازم عبد الحليم أحمد علي "الخلافات بين قادة وفصائل المعارضة أكبر وأعمق من الخلافات الموحدة بين الحكومة والمعارضة"، [المستقلة، 1996/12/9]. تشير هنا إلى نكذب اللواء علي صديق خريجلي، قائد اللواء 24 مشاة، خشم القوة للمعارضة المسلحة ردا على أخبار نشرتها المعارضة في الإعلام العربي. وفي منتصف يوليو 1998 نشرت أنباء عن أن عددا من كبار قيادات المعارضة طلب من سلطات الأمن المصرية كشف تواجد عدد من المتعاونين مع الحكومة السودانية داخل صفوف المعارضة. وذكرت أن الأستاذ فاروق أبو عيسى، المتحدث الرسمي باسم الجتمع الوطني الديمقراطي، أكشف تسرب وثائق هامة داخل مكتبه ومقر إقامته الذي يملو إتحاد المحامين العرب في منطقة جاردن سيتي بوسط القاهرة، [العرب، 1998/7/15].

67- انظر "شبكة نجس سودانية في القاهرة"، [الأحرار، 1998/8/15]. كشفت السلطات المصرية شبكة سودانية بنيت 28 شخصا منهم 18 عضوا على منسوبات قيادة بأحزاب المعارضة في القاهرة وأسمر. من بينهم محمد حسن بربر، السئيل المالي لقوات التحالف الذي يحمل الاسم الحركي "علام"، بالإضافة إلى تورط 2 من ضباط التحالف في التجسس لصالح الحكومة السودانية. وأشار التقرير إلى أن أكبر الإختراقات وقعت في أحزاب القوي السوداني والإتحادي والأمة. وكانت الحكومة قد إستطاعت إختراق قيادة قوات التحالف في يوليو (تموز) 1997 عن طريق النقيب نصر الدين بابكر أبو المخرات.

68- راجع حاشية 53 وحاشية 61. وانظر مقابلة الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب، نائب رئيس المجلس الإسلامي العالمي مع الرئيس المصري مبارك إسرائيل لما قاعده عسكرية في لوزن، [الحياة، 1997/2/20]. راجع أيضا "الخرطوم: الجيش على أمية الاستعداد لمواجهة الإعتداء الإرثري"، [سكندا، 1998/3/4]. وتصريحات الجنرال عبد الرحمن سر الحتم، الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني "الخرطوم وأكد حسم المعركة مع قوات ارتق سودانية معارضة"، [الحياة، 1998/7/30].

69- انظر ملخص بيان الأستاذ أمين حسن عمر، المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية "المطالوب" إنجاز مشروع وطني إسلامي لمهاجرة المخطط الأمريكي"، [المستقلة، 1997/1/27]. وقد نبى الكاتب اللبناني كرم مرادوني وبسمة النظر قسماً؛ راجع "السودان: واستراتيجية التكيف المزديج"، [الشرق الأوسط، 1997/4/4].

70- انظر حاشية 67. واجهت العلاقات الإرتريّة-السودانية عقبات عدة تمثلت في في إتمام إرتريا لحكومة الخرطوم دعم الجهاد الإرتري، ومحاولة إغتيال أفورقي بواسطة النقيب أبو الخيرات. منذ منتصف العام 1994 تصاعدت حدة التوتر في العلاقات وتقلص تدريجي البعثة السودانية انتهت بتسليم مقر السفارة إلى المعارضة في 1996/2/6. ويجري تسليم نتائج السفارة إلى السيد محمد عثمان البرغني نيابة عن قادة التجمع في حقل حفرة عدد من المسؤولين الإرتريين تقدمهم عبد الله جابر، مسؤول التنظيم في الحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة). ولم تستبد الحكومة السودانية المبني (لا في 2000/1/3 بعد أن تلك تشغل المعارضة لمدة 4 سنوات). كما شكل رفض الجانب الإرتري تنفيذ عمل المعارضة السودانية ووقف نشاطها العسكري إخلالاً من أراضيها وإغلاق إذاعة التجمع أسباباً إضافية. انظر نص "رد الحكومة السودانية إلى رئيس مجلس الأمن حول إتمام إرتريا للسودان"، [الرأي الآخر، جلد 4، عدد 2، ديسمبر كانون الأول 1997]؛ "إرتريا ترفض وقف الدعم العسكري للمعارضة السودانية"، [الزمان، 2000/4/26].

71- انظر "حرب على الحدود الشرقية بعد غسارة واشجعطن صفقة خطية"، [المباء، 1997/1/29]. عن الدعم الأمريكي للتجمع الوطني الديمقراطي وتزويده مرساتيه انظر تفاصيل إجناع مسؤولين من المخابرات الأمريكية مع تمكّي التجمع بالعاصمة الإرتريّة أسمرا، "مسؤولون في الأمن القومي الأمريكي يجهزون عادات هامة مع فصائل التجمع"، [التبر، 1998/12/13].

72- انظر حاشية 48. لم تستطع قوات المعارضة أن تجاوز طاق عليها عن 100 كيلومتر من الحدود الإرتريّة.

73- انظر "قوات التحالف: رفع الكفاءة القتالية للقوات في الميدان والإستعداد للرحلة القادمة"، [التبر، 1998/2/4].

74- انظر حوار مع عبد العزيز خالد "كشيد عن القضايا الإصوائية ولن نتراجع عن خطأ الإستراتيجية"، [التبر، 198/1/14].

75- راجع تقرير فائز الشيخ السليك "في ذكرى تحرير ميديزا"، [التبر، 1999/1/10].

76- منظمة السودان للرعاية الإجتماعية "أمل" مدير عملياتها هو الهادي عبد الله أحمد، وتعتبر الزراع الإغاثية لتظيم "قوات التحالف السودانية". تم تسجيلها في نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 في جزيرة جبرسي بالملكة المتحدة وتواصل نشاطها من أسمرا (إرتريا) وإثيوبيا. وفي يناير (كانون الثاني) 1998 أسس التجمع الوطني الديمقراطي منظمة "الإغاثة السودانية" لإغاثة وتوعية المناطق المحررة في شرق السودان ومنطقة النيل الأزرق برئاسة الدكتور منصور خالد. وتأكيذاً لأن سانه الإغاثة صارت سلاحاً للمعارضة كما هو للحكومة نجد أن وفداً من الحزب الإتحادي الديمقراطي برئاسة الدكتور جعفر أحمد عبد الله زار بالأمم مع هيئة الختية المنطقة الوسطى (ممشكوب وقرقر وطرقان) متقدماً أحوال الفاضحين من مناطق القاش وأروما وقدم إغاثة غذائية ومواد طبية للمواطنين بلغت 60 مليون جنيه سوداني (24 ألف دولار) بالإضافة لإحتياجات طبية وأدوات تخاليل عملية وأسرة للمستشفى ودفعت مربيّات الماعز والماشية بالمرافق العامة الذين اقتطعت رواتبهم بعد تحرر

المعلقة. الجدير بالذكر ان الحزب حصر كل مجهوداته في مناطق قوذه الطائفي ولم يندم أي مساعدات لمناطق محررة أخرى مثل سينزا أو الكركمك أو أولو أو يجر الغزال أو الأسوانية... إلخ!

77- بناء على مقررات أسعرا العام 1995 كان من المأمول ان تدوج خطة توحيد قوات المعارضة خلال 5 مراحل. الأولى مرحلة التنسيق والتدريب المشترك، ثم تكوين قيادة عسكرية لإدارة العمليات ثم العمليات المشتركة تمهيدا لتكوين قيادة موحدة للقوات ثم تنج مرحلة صهر ودمج القوات في الميدان واختيار عناصر الجيش الوطني للسودان "المجديد". لكن عمليا لم تكمل عناصر التوحيد بعد ورغم وجود تجربة "القواء الموحدة" بقيادة العقيد سليمان ميلاد. انظر "مكتظيم موال للحكومة يؤكد إستيلاءه على مدينة في الشرق"، [الحياة، 1998/5/20]. لمعرفة وجهة نظر معارضة لقوات التحالف انظر رد الدكتور شرف عبد الله حرور (نائب رئيس التحالف الفيدرالي الديمقراطي) على السيد عبد العزيز خالد (رئيس قوات التحالف)، "السيد عبد العزيز خالد والتنظيمات الإقليمية"، [النهر، 2/4/1998]. رابع "بارك المهدي لإجتماعات أسعرا ستركو على توحيد العمل العسكري للمعارضة السودانية"، [الحياة، 1998/9/28].

78- انظر حاشية 72. تميزت لفترة طويلة توحيد العمل العسكري تحت راية "التجمع الوطني الديمقراطي" وتغلبه من خلال قيادة واحدة في إنشاء "جيش واحد تحت راية واحدة، ولم يخرج القرار عن دراسة الأمر من جوانبه العسكرية والأمنية والمدنية والقضائية" [الشرق الأوسط، 1/8/1998]. أما مسألة خلق تحالفات ثنائية بين "حركة تحرير شعوب السودان" وقوات التحالف مع الحزب الشيوعي ومؤثر البجا والتحالف الفيدرالي والقوات الأخرى على سار السياسة السودانية كانت هاجسا مؤثرا لعدد من الدوائر المحلية والإقليمية. وقد برزت هذه المخاوف بشكل مباشر خلال مناقشة مشروع "قواء السودان الجديد" أو في ردود الأفعال من جانب الحكومة أو بعض أطراف المعارضة على أي بوادر تنسيق بل كانت تنزعج لحد الدعوة له، فقد كان "شرط ليدجو قاطعة أحد لإبراهيم وعاطبتها للحركة الشغل الناشغل للرأي العام لفترة طويلة. انظر مقابلة مع فائق أمم "ممارات لواء السودان الجديد قبلًا من للشعب وأعداده إقامة سودان جديد وموحد"، [النهر، 10/4/1998]. انظر أيضا مجلة "سارات جديدة" التي أصدرها (إعلام لواء السودان الجديد، أغسطس (آب) 1998. في بداية شهر مايو (أيار) 1995 وقع تنظيم "قوات التحالف" وتنظيم "مؤثر البجا" اتفاق سياسي من 11 بندا هدف إلى توحيد جهودهما السياسية والاقتصادية والبشرية والعسكرية [المترطوم، 1995/5/6]. وفي نهاية الشهر أكملت الترتيبات بفرض التنسيق "استراتيجية" وعملانيا واستخباراتيا وكلائك سياسيا" بين حركة تحرير شعوب السودان وقوات التحالف السودانية [المترطوم، 1995/5/25].

79- في دراسة قام بها السيد أحمد السيري عبد الرحمن عن الكفاءة القتالية لوحدها وبعد كفاءة الجوانم العسكرية (انخفاض الضغط والضغط) + سوء المظهر الخارجي للضباط والجند + كفاءة حالات المهرب من الخدمة أو تركها + عدم الإقبال على التجديد + إهمال التدريب + نقص الحاد في المهارات والمبوسات والمعدات والمركبات والزخائر، بالإضافة إلى سوء الحالة الفنية ومستويات العناية والتجديد للمعدات + إشغال الضباط بأعمال أخرى غير واجباتهم العسكرية. ومن الكفاءة القتالية (الإستعداد القتالي) التدريب والكفاءة الفنية والإدارية (الترويج المعنوية) 8% من ضباط الجيش يعتقد إنها عالية، 53% متوسطة و39% منخفضة. ومن قادة المباشرين ذكر 37% أنهم محترفون، 25% غير محترفين و38% مشغول بيهام خارج النطاق العسكري (سياسية وتجارية). انظر بحث "رفع مستوى الإدارة حالة دراسة لقوات المسلحة السودانية"، للعودة 5، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. عن تاريخ القوات المسلحة انظر كتاب الأستاذ محمد خير البديوي "مواقف وطولات سودانية"، مطبعة جامعة المترطوم، السودان، من دون تاريخ.

80- راجع كتاب الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد "السودان: الأزق التاريخي وآفاق المستقبل"، دار الكلمة، بيروت (لبنان)، دون تاريخ؛ وسلسلة مقالات الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن التوفيقية "صناعة الحكومات في السودان"، [الشرق الأوسط، 1991/6-20 - 1991/7/11].

81- راجع "المهدي أكد استمرار التصعيد ودعوات إلى تفاوض ومصالحة"، [الحياة، 1/23/1997].

82- أقيمت الحكومة في الحرب والبحث عن السلام إستراتيجية متناقلة وتكاد أن تكون متطابقة في بعض الحالات لا تفتقر في منطقة جبال النوبا. فقد نشر الإعلام الحكومي عسكدا من البيانات التي تحدثت عن تسليم كمية من أسلحة الما بان يكامل أسلحتهم إلى القوات المسلحة بحسب البيل الأزرق. وحرص الجنرال عريضة، الفاطمي الرسمي لقيادة الجيش من التأكيد أن

"حركة التسليم الجماهيري جاءت متزامنة مع عداوات الثورة الداعية

السلام وتوجهات الجنرال البشير بالنمو العام عن كل من حمل السلاح

بالإضافة إلى فتاعة المائتين بدم جدوى الإقتال وتكشف نوايا

التمرد فترق الزايفة لأي حل سلمي".

انظر "الفاطمي الرسمي: العودة الجماهيرية تؤكد الإستجابة لعداوات الثورة"، [الإقصاد الوطني، 4/20/1992]؛ "القرار التجسبي آدم العالم بتقيد منطقة البويع وأبويس"، [السودان الحديث، 6/1/1992]. وتكررت العداوات بالنمو العام عن المائتين من صفوف حركة "التمرد". فقد أصدر الجنرال البشير في منتصف العام 1992 عفوا عن المقدم أبو الملاجمة آدم في إطار قرار النمو العام الذي أعلنه عن كل من حمل السلاح "ضد الوطن وعاد لبلاد ليسهم في البناء والتنمية"، [السودان الحديث، 6/3/1992]، وتم بعد ذلك تعيينه محافظا لحافظة بار. وحشدت الحكومة عددا من مواطني المنطقة لتقديم إدانتهم ضد

"تصريحات التمرد فترق وادعائه بأنه يملك منطقة الأحسا، وأكادوا

رفضهم لهذا الإدعاء وشجبوا كل مواقفهم ضد توجهات الوطن وإرادته

الشعب".

انظر "الأحسا ترفض إدعاءات فرق"، [الإقصاد الوطني، 1992/11/24]؛ ومقالة أحمد حديد، ناظر عموم الرشادة لمحذ الأمن خليفة رئيس المجلس الوطني "الرشادة يحددون دعمهم للثورة"، [الإقصاد الوطني، 1992/12/11]؛ انظر أيضا "المنظمات الوطنية مطالبة بالمزيد من الجهد في تطهير الأحسا"، [الإقصاد الوطني، 1993/5/15]؛ راجع أيضا تقرير عن زيارة وفد رسمي وشعبي لولاية الخرطوم بقيادة الجنرال أبو القاسم إبراهيم محمد، وإلى كسلا، "حملة الشرق يحددون القيمة الجيا يدعمون التوجه الحضاري"، [السودان الحديث، 1994/10/12]. وكان الدكتور فاضل علي ناظر، مستشار الرئيس لشؤون السلام، عند عايطته لمؤتمر القطاع السياسي للمؤتمر الوطني (التظيم السياسي للحكومة) قد حدد معالم إستراتيجية الحكومة في رفض تدويل مشكلة جنوب السودان واعتبار المبادرة الليبية بأنها "قيادة أخرى"، وأنه لا بد من الفصل بين التفاوض مع حركة فرق والمعارضة الشمالية وتعدد خطوط حمراء ثقف عددها الحكومة [الأمرام، 1999/8/10].

83- انظر "الأسبوع عشر من إقتافية السلام بالنيل الأزرق"، وتصريح المهندس أبو الملاجمة محافظ بار بولاية النيل الأزرق "محافظة بار تستعد لتنفيذ أكبر مشروع للسلام"، [الأسبوع، 12/23/1999]؛ "التوقيع على اتفاق السلام بالنيل الأزرق"، [الصحافة، 1999/12/23]؛ "الخرطوم توقع إقتافية سلام مع أحد أجنحة فرق"، [الزبان، 1999/12/24].

84- انظر "قائد قوات التحالف للحياة النظام السوداني مستقسط خلال العام الجاري"، [الحياة، 13/1997/2]؛ "وفد الإقصاد يسمى لإقناع المعارضة السودانية بالإستفادة من التتالي السياسي"،

[الشرق الأوسط، 1999/1/29]. المدير بالذكر أن الدكتور الترابي كان قد قال أنه لم ينأس بعد من مساعيه لإقناع السيدين المهدي والميرغني بالإضمار إلى النظام الراهن في البلاد وأن مجهوداته لتوحيد العمل السياسي بينهم مستمرة منذ العام 1964، [المغرب، 1994/9/10]. ولأخذ فكرة عن تباین رؤية المعارضة للرؤف من النظام في المغرب انظر "نص مذكره المعارضة السودانية التي رفض البشير طلبها أس"، [الحياة، 1998/12/30]؛ "المعارضة السودانية تحالب الحكومة بإغاثة تدابير محددة كشرط للحوار السياسي"، [الشرق الأوسط، 1999/6/16]؛ "قادة التجمع دعوا إلى توحيد العمل المسلح والإقناضة واستهداف مناطق النفط"، [الحياة، 1999/6/16]؛ "أصدقاء المهدي: السودان يماز للتغير"، "البشيرة: الحكومة فتح ذراعيها للحوار مع المعارضة"، [الشرق الأوسط، 1999/6/30]؛ "المعارضة السودانية تراجع استراتيجيتها السياسية والسكوتية في إبعاضها المقبل"، [الشرق الأوسط، 1999/10/4].

الفصل السادس

دارفور

الحرب في دارفور

الواحة في مواجهة الصحراء

في محاولة تقصي مدى تأثير التغيير الإيكولوجي في شمال دارفور على أوضاع الحرب والسلام، خلال التاريخ المعاصر للمنطقة، يبدو جلياً أن أكثر ما يسترعي الملاحظة هو ظاهرة أن المزارعين والرعاة مرتبطون مع بعضهم بعضاً بوشائج متقاطعة ومتواصلة من تضامن وتناحر، وتعاون وتصادم. فهم يتضامون في حالات الشدة العابرة أما في الأوقات العصيبة، حين تصبح أرواحهم وممتلكاتهم نفسها في خطر، فانهم يتناحرون في اقتال مدمر.

إن النزاع الدموي الذي ظل متأججاً، منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، في منطقة جبل مرة بدارفور، يعتبر نزاعاً إيكولوجياً تقليدياً يجري على امتداد حدود إيكولوجية بعينها. في هذه الحالة على امتداد السهول شبه الجافة التي يتحول فيها الرعاة من الرحل ذوي الأصول العربية والتي تحده من الجنوب واحة واسعة خصبة دائمة الخضرة في منطقة جبل مرة التي يسكنها المزارعون المستقرّون من قبيلة الفور.

آثار التردّي الإيكولوجي

إن الأوضاع المتأخّمة نسبياً في ولاية شمال دارفور قد أصيبت باختلال هائل، خلال العقد الثامن من القرن الماضي، بسبب الجفاف الطويل - الذي ظل مستمراً، ماعدا فترات متفرقة، منذ العام 1967. وماتج عن ذلك من تحركات واسعة لم يسبق لها مثيل للجماعات السكانية بالمنطقة، ومن افتقار وعوز أصابا سكان الحواضر القاحلة وشبه القاحلة المتأثرة بالجفاف. وقد أجبرت العديد من الدراسات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجفاف على سكان هذه المناطق لكن لم يعط سوى القليل من الإهتمام لتأثيره على النزاعات الدموية الواسعة منها والحدودة.¹ وقد تمتج عن ذلك تصورات خاطئة كبيرة، فمن ناحية أرجع التردّي البيئي إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، ومن الناحية الأخرى فسّرت النزاعات الناتجة عن هذا التردّي البيئي من منطلقات عرقية وسياسية.

لم يعد من المقبول، فقط، وإنما من الواجب، فعلاً، - كما أكدنا مراراً - إستقصاء ومعرفة تأثير التغيرات البيئية المباشرة وغير المباشرة على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في المناطق المتأثرة بالجن. وفي هذا المقام تقدّم هنا ولاية شمال دارفور كموضوع للإستقصاء بوصفها واحدة من أكثر

المناطق توتراً في البلاد؛ ومن أكثر الولايات التي شهدت زعزعة أمنية واسعة النطاق، بالإضافة إلى أنها من أكثر البقاع تأثراً بمشاكل متداخلة انبثقت من التردّي السني والزاعات الدموية طويلة الأمد.²

الجفاف والتصحر

يُعتبر الجفاف أحد المظاهر الموروثة لأراضي المناطق الجافة بغرب السودان في ولايات شمالي دارفور وكردفان. ولقد مرّت 5 فترات جفاف على المنطقة خلال القرن الماضي، اثنان منها وقعا خلال 20 عاماً الأخيرة. وفي هذه المناطق التي يتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها بين 100-600 ملمتر فإن انخفاض 100 ملمتر فقط من متوسط معدل الأمطار السنوي - كما ذكرنا سابقاً - يمكن أن يحدث آثاراً سلبية كبيرة بالبشر والحيوانات.

شكل (36): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار ونشوب النزاعات في شمال دارفور (1950-1990).³

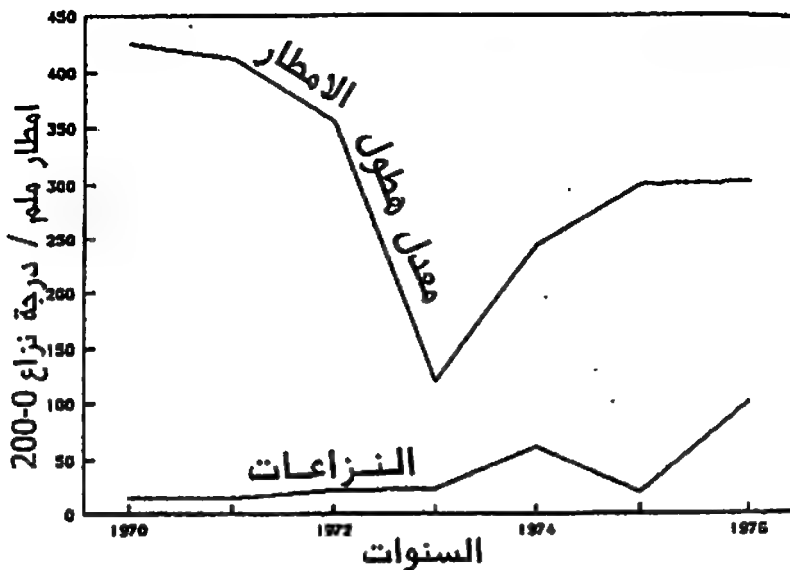


ان الشكل رقم (36) الذي يوضح منسوب الأمطار خلال سنوات 1950-1990 يكشف عن وجود 3 فترات جفاف طويلة، إحداها وقعت في منتصف الستينيات وتميّزت بجفاف خفيف نسبياً، والآخران 1972-1974، 1982-1984 وتميّزتا بجفاف شديد. ولقد صاحب فترات الجفاف هذه اندلاع مناوشات متفرقة واشتباكات مسلحة وقعت أسوأها في منتصف الثمانينيات واتخذت

شكل صراع مسلح عالي الوتيرة.

بين الشكل 36 العلاقة المتبادلة بين معدل هطول الأمطار وانحدار الصدمات وتأجج النزاعات خلال حقبة تمتد إلى 30 عاماً (1957-1987). ويوضح الشكل البياني وتيرتين مهمتين هما: معدل الزيادة في حوادث النزاع وعلاقتها بتناقص هطول الأمطار؛ وتلاحظ هنا أن الحد الأدنى لسقوط الأمطار يتأخر عن الحد الأقصى لتأجج النزاعات مدة عام كامل تقريباً هي فترة تفاعل كامن إلى أن يبلغ تأثير الجفاف مداه. ويظهر الشكل، أيضاً، الاختلاف بين تأثير جفاف منتصف سبعينيات القرن العشرين وجفاف منتصف الثمانينيات، اللذين يعتبران متساويين، تقريباً، في وطأتهما؛ لكن فترة الجفاف الأخير تسببت في اضطرابات اجتماعية وصدمات أكبر حجماً بما لا يقارن مع الجفاف الأول (الشكل 36 والشكل 37 أدناه).

شكل (37): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدموية (1970-1976).



من المعروف أن جفاف عقد الثمانينيات من القرن الماضي أدى إلى مجاعة كبيرة، إلى قتال عالي الوتيرة وإلى نزوح الآلاف بدرجة تتجاوز كثيراً آثار جفاف العقد السابع من القرن العشرين. ولعل التفسيرات

المحنة لهذا الاختلاف هي:

① كان إنتاج الغذاء في السودان خلال السبعينيات مرتفعاً نحو تلبية احتياجات الأسواق المحلية، أما في الثمانينيات فإنه انجذ نحو التصدير.
② خلال السبعينيات استطاع الغذاء المحلي والمخزون الاحتياطي في دارفور ان يخفف من تأثير الجفاف لكن الثمانينيات وجدت الاحتياطي قد تلاشى.

③ كانت الإدارات الأهلية المحلية (التقليدية) خلال السبعينيات مازالت تعمل بكفاءة وقدرة على دعم المجتمعات المحلية، لكنها قد أُنيت قبل عقد الثمانينيات على يد الجفرال نميري.

④ في العقد السابع من القرن العشرين كانت هناك فترة سلام نسبي في السودان وفي البلدان المجاورة؛ لكن الثمانينيات شهدت انتجار الحرب الأهلية في السودان واندلاع الحرب الشاذية-الليبية، واتساع نطاقها ليؤثر على حالة الحرب والسلام بالذات في ولاية شمال دارفور.

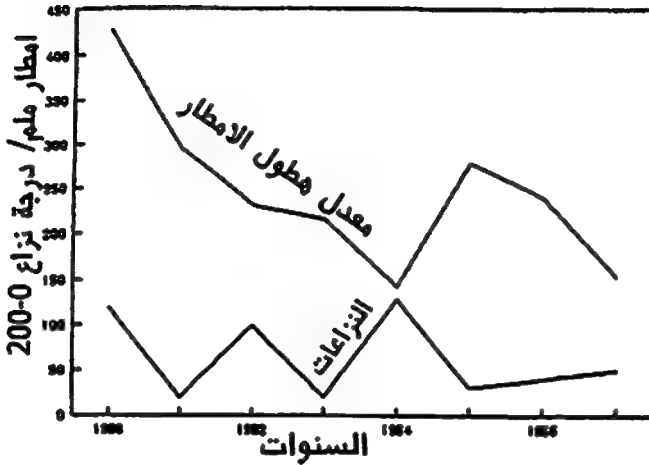
من جهة أخرى أدت ازالة الغطاء النباتي عن مساحات كبيرة، مع ما صاحبها من تدهور عام في معدل مطول الأمطار، إلى ابادة معظم الحياة النباتية المتبقية ماعدا القليل من الشجيرات المتأقلمة على ظروف الجفاف في مناطق الكثبان الرملية كبعض أنواع شجر السط.

ومع حلول الجفاف بدأ الإقتصاد الرضي في الإتهيار. ماتت أعداد كبيرة من الحيوانات وأجبر الرعاة على التخلص من حيواناتهم المتبقية بأسعار زهيدة. وأدار تجار المدن - مرة أخرى - ظهورهم للإقتصاد الرضي المتداعي تاركينه يواجه مصيره منفرداً. وبعد ان هجرته الطبيعة وهجره التجار ألتم به الفقير والمجاعة وصارت الحياة معاناة حقيقية. وتداعت الأحداث وانهار الأمن وصار المجتمع الرضي مهيباً للتفكك والإضطرابات والصدامات المسلحة واخيراً للحرب.

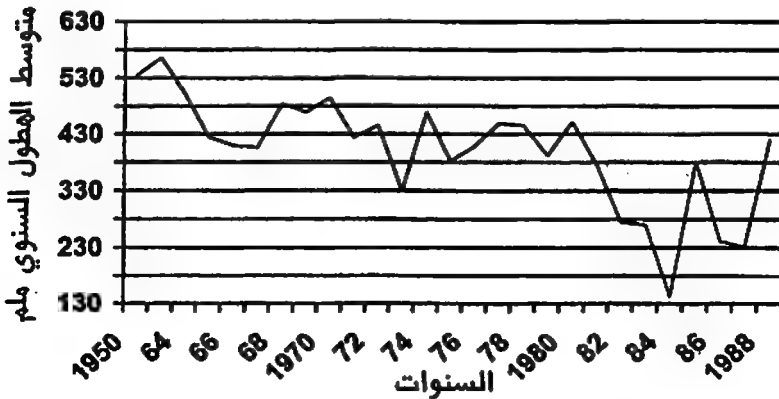
لقد كان من المتوقع ان تتوفر في حالة دارفور استراتيجية سلام تسير فيها عملية اعادة التأهيل البيئي جنباً إلى جنب مع معالجة النزاع وإيجاد الحلول له. وكان هذا سيشكل مثلاً غير مسبوق يمكن ان يتبع عند معالجة نزاعات لها الطابع نفسه في مناطق أخرى مشابة لدارفور ومايجري فيها. ولكن ذلك لم يحدث، وتم تجاهلة على المستويين الإقليمي والمركزي (الوطني والإتحادي لاحقاً). وفي تقديرنا لن اعتداد استراتيجية للسلام متوافقة مع إعادة تأهيل بيئي ضرورية للغاية لأن العلاقة الموضوعية بين التروبي البيئي والإرغاع المناجئ في الإضطرابات الإجتماعية تجد لها سندا قوياً في تزامن بلوغ الجفاف أقصاه مع

تصاعد النزاع الدموي في مناطق دارفور الشمالية.⁶

شكل (38): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدموية (1980-1987).⁷



شكل (39): بيانات معدل الأمطار في دارفور (1950-1988).⁸



التاريخ السياسي

كانت دارفور دولة مستقلة ذات سيادة خلال الفترة من 1650 إلى 1917 وكانت حينها تسمى "سلطنة دارفور"؛ وقد استطاعت تلك الدولة أن تحبط محاولات عديدة استهدفت إخضاعها للسيطرة الخارجية حتى العام 1917 عندما ضمها الإستعمار البريطاني للدولة السودانية.⁹ ومنذ العام 1917 وحتى مابعد إستقلال السودان عن بريطانيا لم تشهد دارفور سوى محاولات ضئيلة لتثبيتها اقتصادياً.¹⁰ ولقد ساهم هذا التجاهل من قبل السلطة المركزية في عزل دارفور عن باقي الأجزاء الأخرى من البلاد، ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما، أيضاً، على المستويات السياسية والثقافية. وكان نظام الحكومات الإقليمية الذي طبق منذ العام 1982 قد أدى عملياً لتكريس مختلف التنمية الاقتصادية في المنطقة وتمتين العزلة السياسية والثقافية النسيطة في هذا القطر مترامي الأطراف.

منذ فبراير (شباط) 1991 تم تقسيم دارفور إلى شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها الجنيينة.¹¹ إن التركيبة الإدارية للحكومة الإقليمية (الولاية) تتكون من ولايات عدة، كل ولاية تنقسم إلى محافظات عدة وكل محافظة إلى مجالس حضرية ومجالس ريفية.¹² ورغم هذا الهيكل الإداري المتدرج المعتقد فإن دارفور استمرت كواحدة من أقل أجزاء السودان اندماجاً في إطار الوطن وأكثرها إستعصاء على الحكم. وذلك يعود إلى بعدها عن المركز وضعف الروابط التي تصلها به من مواصلات جيدة وشبكة اتصالات فاعلة. إن الطرق الوعرة التي تربط دارفور ببقية أجزاء القطر والخط الحديدي الذي يمتد إلى ولاية جنوب دارفور يبرزان بُعد دارفور وعزلتها أكثر مما يبرزان تواصلها.¹³ ولكن بُعد المنطقة يعود أيضاً لعدد آخر من العوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية.

الحيز المكاني والمناخي والسكاني

تقع ولايات دارفور بين خطوط الطول 22 و27 شرقاً وخطوط العرض 10 و16 شمالاً، وتبلغ مساحتهم الكلية 549 ألف كيلومتر مربع (بحجم مساحة فرنسا) في أقاصي غرب السودان، وتشارك كل الحدود السياسية لكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، ويقدر عدد سكانها بنحو 4 ملايين نسمة (جدول 13).

الولاية	المساحة الكـمـة	تبادل مساحة	عدد السكان
شمال دارفور	260	بور كينا فاسو	1,149,337
جنوب دارفور	139	انكلزا	1,500,045
غرب دارفور	150	تونس	1,237,275

الإيكولوجيا

ان الظروف المناخية والنباتية في ولاية شمال دارفور تماثل ظروف المحور الإيكولوجي لحزام السافانا وكامتداد لمنطقة الساحل الأفريقي، الذي تمثل فيه تضاريس المنطقة عنصراً أساسياً للتمايز. ويجد ان منطقة جبل مرة البركانية وامتداداتها الشرقية التي يبلغ ارتفاع قممها 3071 متراً فوق سطح الأرض وتغطي مساحة 100 ألف كيلومتر مربع ($2\frac{1}{2}$ مساحة سويسرا) تفصل المناطق المرتفعة في الغرب عن المناطق المنخفضة في الشرق.¹⁵ وبينما تتميز المناطق الغربية بترية هشة معرضة على الدوام للتعرية (سيكيلتيك ضحلة) وإلى الإغفراف أمام مياه الوديان، فإن المناطق الشرقية تغطيها تربة رملية خشنة من الكبان الدائمة. وعلى عكس ذلك فإن تربة جبل مرة

تظهر تدرجاً متناسقاً مع الارتفاع. ووفقاً لتقارير منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) فإن تربة سفوح جبل مرة منطاة بطبقة رسوبية سميكه من الرماد البركاني الذي يصلح كثيراً للزراعة لكن له في الوقت نفسه قابلية كبيرة للتعرية وتكوين أخاديد عميقة، وفي الواقع فإن قبائل القور ظلت تمارس زراعة المرتفعات منذ زمن طويل.¹⁶

ويسود القسم الشمالي من المنطقة مناخ صحراوي حار جاف وعلى القسم الجنوبي مناخ حار جاف بالغ القسوة (قاحل) لايسمح حتى بنمو الأشجار. ويتراوح موسم الجفاف في الشمال بين 10 و 12 شهراً بينما يتراوح في الجنوب والغرب بما في ذلك مرتفعات جبل مرة بين 7 و 9 أشهر، ويستقر متوسط درجة الحرارة، في الغالب، عند درجة حرارة 26 مئوية، وتؤثر درجة الحرارة العالية هذه بصورة ملحوظة على درجة توفر المياه في المنطقة. وبذلك يشكل النقص الكبير في المياه في ولاية شمال دارفور مشكلة إيكولوجية متعاطمة.

تظهر خرائط تقص المياه في السودان منطقة جبل مرة كجزيرة محصنة بالماء بمعدل هطول أمطار سنوي يتراوح بين 600-1000 ملمتر مقارنة بالسهول المجاورة لها والتي يتراوح معدل متوسط الأمطار السنوي فيها بين 200-500 ملميتراً. ويبدأ فصل هطول الأمطار مبكراً في هذه المنطقة الرطبة في أبريل (تيسان)، لكن موسم الأمطار ينتهي في وقت انتهائه نفسه في المنطقة الجافة أي في أكتوبر (تشرين الأول)، غير أن كلا المنطقتين، الرطبة والجافة، تتمتع بقدر كبير من التباين في معدل هطول الأمطار، بعبءه المكاني والزمني؛ إذ يهطل نحو $\frac{2}{3}$ متوسط معدل الأمطار السنوي في أغسطس (آب)، كما يسقط نحو $\frac{1}{3}$ مقدار أمطار هذا الشهر خلال 5 أيام فقط، على وجه التقريب.

جدول (14): مناطق النباتات وهطول الأمطار في شمال دارفور.¹⁷

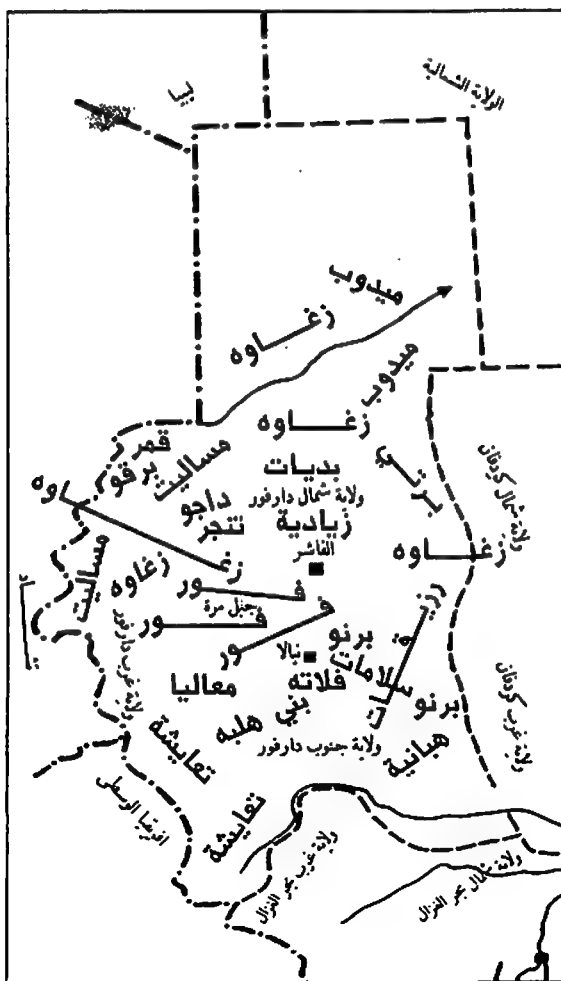
المنطقة	المعدل السنوي	الخوص النباتي
شمال وادي حود	أقل من 80	الصحراء
دار سيدوب وشمال دار زخارة	200 - 80	شبه الصحراء
تلال رملية في الشمال ديار البرقي والإمانيّة	450 - 200	أمطار قليلة: غابات سافانا أ - سبط (سغالي) ب - سبط (ميليفيرا) ج - سهول سافانا د - أحراش سافانا
أراضي دار زخارة الجبلية	500 - 200	
أراضي كبان (تيزان) رملية شرق دارفور	650 - 450	
سهول غرب دارفور	700 - 500	
مضبة جبل مرة	700 - 500	غابات سافانا

كانت طرق استخدام الأرض في الماضي متكيفة مع هذه التقلبات المائلة في مستوى سقوط الأمطار. لكن الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان، وعلى حجم الثروة الحيوانية، خلال العقود الأخيرة من السنوات، بالإضافة إلى توسع الزراعة الآلية الجائر لمنطقة الزراعة المطرية في ما يتجاوز حدود تأقلمها إيكولوجياً عند خط المطر (500 ملميتراً) في التربة الرملية لولاية شمال دارفور، جعل كل المنطقة عرضة لتردي إيكولوجي واسع النطاق. وبالفعل بدأت البيئة الهشة لهذه المنطقة تعاني من اشتباكات مسلحة وصراعات دموية، تحت وطأة التغير المناخي والإستنزاف البيئي الجائر.

الديار

ينقسم سكان المنطقة بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين: أحدهما ذات أصول سامية عربية والأخرى ذات أصول حامية أفريقية، ويميز هذا الانقسام الذي زاد بروزاً وحدة فيما بعد، عن التركيبة الجغرافية الإقتصادية للمنطقة والحدود الجغرافية لتوزيعاتها السكانية والعشائرية؛ وكذلك عن حدودها السكانية.

شكل (41): التوزيع القبلي لسكان ولايات دارفور.



ان أساليب كسب العيش في دارفور تتوافق تماماً مع توزيع مجموعاتها السلافية (الاثنية)؛ فالمجموعات ذات الأصول العربية هم من الرّحل الذين يسلمون إما في رعي الأبقار أو الإبل بينما السكان من الأصول غير العربية، عدا الزغاوة، فيعيشون حياة استقرار تعتمد بشكل محدود على الزراعة التقليدية.

ومع ان المنطقة تسمى دارفور، مما يعني انها أرض قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في المنطقة، إلا ان المنطقة تنقسم فعلياً إلى تقسيمات فرعية يطلق على كل منها اسم "دار" وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الإجتماعية والسياسية والثقافية للمجموعة المحددة إذ ترى فيها تجسيدا لمكانتها الإجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي. ولذلك، وعلى الرغم من التقسيم الرسمي للمنطقة إلى محافظات ومجالس... إلخ. فلان التقسيمات التقليدية إلى "دار" تظل هي الأكثر أهمية في إطار الجماعات السلافية (الاثنية). وتنقسم المنطقة تقليدياً إلى 3 ديار رئيسية؛ ففي الشمال دار زغاوة وفي الوسط دار الفور وفي الجنوب دار رزيقات. كما ان للمجموعات الصغيرة الأخرى ديارها أيضاً. وكما ورد سابقاً، يمكن تقسيم ولايات دارفور إلى 3 مناطق سلافية (اثنية) رئيسية هي دار زغاوة التي يقطنها رعاة الإبل في الشمال (الإبالة)، ودار الفور التي تعيش فيها مجتمعات الفور الزراعية في الوسط (حأكورات)، ودار رزيقات رعاة الأبقار في الأجزاء الجنوبية والشرقية (البقارة).

ترك الترقّي البيئي أثراً ملحوظاً، على مستويات عديدة، في هذه المناطق، ليس فقط لأن كل منطقة تسكنها مجموعة سلافية محددة لما طوّقتها الخاصة في كسب عيشها ولكن أيضاً لأن كل منطقة لها خصائص إيكولوجية تميّزها عن غيرها. وبسبب هذا الحيز الجغرافي/الإيكولوجي المحدّد، سيّئ الحظ، للمجموعات السلافية الثلاث في مناطق تميز عن بعضها بعضاً إيكولوجياً فان احتمالات النزاع "العرقي" بين سكان هذه المناطق، ذات التمايز الإيكولوجي أفتياً، تبدو محتملة على الدوام وواسعة النطاق. ان هذا الإقسام السلافي- بيئي شديد الحساسية ويمكن في أزمّة الندرة والحاجة ان يشعل، من دون جهد، قنبلة النزاع.

المنطقة الشمالية القاحلة

أولى هذه المناطق الثلاث هي حزام الشمال الأعلى، الذي هو صحراء تعتبر امتداداً للصحراء الليبية، وتسكنها مجموعات ذات أصول عربية من رعاة الإبل الرّحل (الإبالة). ويتكوّن النسيج القبلي-السلافي لهذه المنطقة من قبائل البدّيات والزغاوة غير العربية وقبائل المهوريا (رزيقات) والعريقات والهاميد وبني حسين العربية، وتعتبر هذه المنطقة هي الأكثر عرضة للكوارث والمخاشاة الإيكولوجية بين الديار الثلاثة. وهذه حقيقة تفسّر جزئياً لماذا ظلت المجموعات السلافية، ذات الظروف الماحقة والقاحلة، مشاركة

بنشاط في النزاعات الدموية في المنطقة، أما ضد المزارعين المستقرين أو في ما بينهما .

المنطقة الوسطى الغنية

تعتبر المنطقة الإيكوسلالية الوسطى، منطقة جبل مرة، أغنى هذه المناطق من حيث خصوبة تربتها وتوفر أمطارها ومياهها السطحية والجوفية وغيرها من الموارد الطبيعية. يقيم في هذه المنطقة مزارعون تقليديون، هم، على وجه العموم، من سكان المنطقة تاريخياً ومن أصول غير عربية. وتشكل قبيلة الفور المجموعة العرقية الأساسية التي تسكن هذه المنطقة التي أخذت اسمها منهم.

يكنّز المقيمون في قلب هذه المنطقة وعلى أطرافها، وجميعهم من غير العرب، من الفور والمساليت والبرقي والبرقو والبرقيد والتاما والشجر. وعلى عكس الرعاة من العرب الرحل في المناطق العليا والسفلى فإن وتيرة الحياة في مجتمعات الفور الزراعية في قلب المنطقة الوسطى تتميز بالتعايش السلمي والتناغم بين مجموعات السلالية (الاثنية) إذ لم يسبق أن وقعت بين أطراف هذه المجموعة السلالية صدامات مسلحة خطيرة.

ان النزاعات المعروفة التي نشبت في أقاصي الأطراف العليا والسفلى من المنطقة الوسطى شديدة الحساسية وقعت بصورة رئيسية نتيجة لمجمات رعاة الأبقار الرحل القادمين من الجنوب ورعاة الإبل القادمين من الشمال على الأراضي الزراعية الخاصة بالفور. وعلى خلاف غيرها فإن هذه المنطقة تعتبر منطقة مستقرة على المستوى الإيكولوجي إذ تتمتع بجد معقول من الوقاية في مواسم الجفاف الشديد وغيرها من التقلبات البيئية.

المناطق الشرقية والجنوبية شبه الجافة

يقيم في مناطق دارفور الجنوبية، التي تضم أرجاء حدودها الشرقية مع كردفان المجاورة، بصورة رئيسية، رعاة أبقار من القبائل العربية الرحل (البقارة). وتعتبر هذه المناطق أقل استقراراً من المناطق الوسطى لكنها لم تتأمن من الجفاف إلا القدر اليسير. وتعتبر قبائل الرزيقات والمهبانية وبني هلبة والتعايشة والمسيرية أهم القبائل ذات الأصول العربية لرعاة الأبقار.

ومع ان هذه المناطق أكثر استقراراً من المناطق الشمالية إلا أنها تتأثر كثيراً بالتقلبات في معدلات هطول الأمطار. وقد عانت هذه المناطق الأخرى من الجفاف خلال 20 عاماً الماضية لدرجة ان بعض سكانها من الرعاة اضطروا للهجرة إلى المراكز الحضرية أو تحركوا نحو المناطق الوسطى المروية التي تسكنها قبيلة

السكان

ان التمايزات السلافية (الإثنية) في ولايات دارفور، كما في السودان عموماً، ليست شديدة الوضوح كما انها ليست حادة. وبالنظر إلى أهم تمايزين فرعيين فإنه يمكن تقسيم سكان ولايات دارفور - كما ذكرنا سابقاً - إلى المتحدرين من أصول عربية وإلى مجموعات حامية من أصول أفريقية. ومع ان بعض المجموعات العربية تدعي قاءها العرقي العربي فإنه يجب ملاحظة ان عروبها ترتكز على الإرث الثقافي وحده لا على الإلتواء العرقي (الدم). وبالتالي فإن اسم "العرب" يعني فقط أولئك المتكلمين باللغة العربية الذين استرجوا عبر عمليات تاريخية طويلة بالمجموعات الإفريقية (غير العربية).

ان قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في منطقة دارفور، ذات الأصول الأفريقية تتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية؛ كما انهم هم مؤسسو "سلطنة الفور" (1650-1916) وهم الحكام التاريخيون للمنطقة. أما المجموعات غير العربية الأخرى في المنطقة فهي: الزغاوة والميدوب والمساليب والبرقو والبرتي والتاما والبرقيد والقمر والداجو والشجر، بالإضافة إلى مجموعات من عشائر القلائة (برنو، الموسا) المهاجرة من غرب أفريقيا. ولقد أسست هذه المجموعات غير العربية "جبهة نهضة دارفور" في منتصف الستينيات من القرن العشرين في مواجهة حملات الإقصاء الذي تعرضت له المجموعات العرقية من غير العرب.¹⁸ وكان الهدف الأساسي للجبهة هو حماية مصالح سكان دارفور وسط عمليات الصراعات والتنافس السياسي التي عانى منها مركز الحكم في الخرطوم.

تتكون القبائل العربية في ولايات دارفور، ومعظمها من الرحل، من قبائل الهبانية وبني حسين والزنادية وبني هلبة والجوامعة والزيقات والمهرياء، بالإضافة للتجار العرب، من أهل المدن، والمسؤولين الحكوميين الذين هم من أبناء الجلابة. ولقد شكلت هذه المجتمعات مايسمى "بالتحالف العربي" خلال منتصف العقد الثامن من القرن الماضي؛ وهو تحالف قام من أجل الحصول على الدعم الرسمي والمالي من الحكومة المركزية ومن الأحزاب السياسية السودانية لقضية العرب في المنطقة.

وكما أشار الباحثان عبد الفتار محمد أحمد وشرف حرير في العام 1982 فإن سكان ولايات دارفور يمكن تقسيمهم أيضاً باستخدام تصنيف آخر إلى 4 اقسام هي: البقارة (رعاء الأبقار) والإبالة (رعاء الإبل) والزرقة (الاسم المحلي الذي يطلق على المزارعين من غير العرب وتعني بالدارجة السودانية السود) وسكان المراكز الحضرية.¹⁹

هناك تقسيم آخر يستند، أكثر من غيره، إلى البعد الثقافي اعتمدته الباحث فؤاد إبراهيم يميز 4 مجموعات على أساس علاقتها بالدم والثقافة العربية هي: العرب والمستعمرون تماماً والمستعمرون جزئياً وغير العرب.²⁰ ويقصد فؤاد إبراهيم بالعرب السكان المتحدثين باللغة العربية كالزريقات والزنادية وبني حسين والجوامعة من الرعاة، والذين نتيجة لزيارتهم المتبادلة مع السكان المحليين تبدو ألوان بشرتهم أكثر سواداً من بقية السودانيين ذوي الأصول العربية، أما المستعمرون تماماً فهم مجموعة السكان الذين تخلوا عن لغاتهم المحلية وتبذلوا اللغة العربية، ويسمى لهذه الفئة كل من البرتي والشنجر. أما الفئة الثالثة وهي المستعمرون جزئياً فيكونون من هؤلاء الذين حافظوا على لغاتهم المحلية لكنهم، بالإضافة إليها، يتحدثون العربية بلهجات خاصة. وقد وضع ضمن هؤلاء كل من الفور والزغاوة والميدوب والبرقيد والميما والتاما والكاتنة.

من جهة أخرى تبني الباحث سيان أوفاهي تقسيمياً مختلفاً فقد أشار إلى أن دارفور، من ناحية سكانية، تنقسم من أقل المناطق انتظاماً في توزيعها العرقي في السودان مما يجعل التصنيف إلى عرب وغير عرب تصنيفاً عشوائياً، ويجعل من اللجوء للإسباب والأصول العرقية مرجحاً غير صالح للتصنيف عالياً.²¹ ويقترح أوفاهي تصنيفاً يستند إلى الهجرة وإلى العوامل اللغوية وسبل كسب العيش (المهنية) كعناصر لمعرفة التركيب السكاني لدارفور. لكن دراستنا هذه تستبني منهجاً أكثر رحابة يجمع بين عناصر اللغة وسبل كسب العيش والعنصر الثقافي الجهوي لتحديد البعد العرقي لسكان ولايات دارفور. ووفقاً لهذا الاتجاه المحيضي يمكن تمييز 3 مجموعات سكانية تشترك كل منها في شجرة النسب ونوع النشاط المعيشي (الإنتاجي) بالإضافة إلى العيش في الحيز الجغرافي نفسه للمنطقة المتشابهة في عناصرها الثقافية.

ووفقاً لهذا الاتجاه البديل ستكون المجموعة الأولى هي رعاة الإبل ورعاة الأبقار الذين يعتبرون أنفسهم عرباً. وبالرجوع إلى تصوّرهم المشترك عن أنفسهم فانهم يحملون صفة "عرب" هذه بإحساس ذاتي بدوي (رُحَل) مدعّم بشعور بالتعالي وتزوع نحو الصف. وتنتظر هذه المجموعة إلى المزارعين المستقرين وغيرهم من المجموعات الريفية الأخرى كمجموعات وضيعة المكانة وأقل درجة منها، ليس فقط على الصعيد العرقي وإنما على الصعيد الثقافي استناداً إلى مايعتبرونه تديناً في أنواع مهتهم إذ يعتبرونهم سكان "الشكل" وتعني "المطيخ" في إشارة لنمط حياتهم المستقر. وتوجد هذه المجموعة مفهوم "الدار" - الوطن - بوصفه تجسيدا لمكانة أهلها ويميزهم عن غيرهم. ولحماية الدار من الدخلاء فإن لكل فرع "خشم بيت" في المجموعة السكانية منظّمته العسكرية المحددة التي يتزعمها "عقيد" أي قائد محارب، ويتشابه هذا التشكيل بالنظام العسكري النمطي كما يعرف - على سبيل المثال - بين القبائل الألمانية البدائية التي قضت على

الإمبراطورية الرومانية. وعلى غرار نظائرها الأوربية فإن هذه المجموعات العسكرية - الرعوية لا تتروّد ولا تتوزع من غزو ونهب المزارعين "المحتقرين" - حسب نظرتها لهم - خصوصاً في أزمنة الندرة وشح الموارد. وتشكل الغارات المسلحة ضد المجموعات الأخرى، خصوصاً تلك التي تقيم في المناطق الزراعية، استراتيجية مهمة لتحاشي العوز والفاقة في الأزمنة التي تطلق فيها الحن الكبرى على الناس. وكما أشار الباحث البريطاني الإسكندر دي وال محققاً فإن الجوع والمجاعة ليسا هما الأكثر تأثيراً على هذه المجموعات وإنما التبعات الاجتماعية والنفسية للزواج بعيداً عن "الدار" هي التي تقلق أفراد هذه المجموعة. ويوضح الباحث دي وال قوله بأن سكان الرف بغرب السودان الميئين في العادة لتحمل أكبر قدر من الجوع يجدون أن أكثر ما يزعجهم عند مجابهة خطر المجاعة هو العوز وانهايار النسيج الاجتماعي للدار.²²

تشكّن المجموعة الثانية من مزارعين يزاوون زراعة موصية متقلّة، بالإضافة إلى عدد محدود من المزارعين المسقرين. وهؤلاء مواطنون رقيقون يحدرون بصورة رئيسية من أصول غير عربية أغلبهم من قبيلة الفور، وهم تقليدياً غير محتاجين لتكوين تشكيلات عسكرية على عكس المجموعات الرعوية التي أشرت إليها سابقاً. وبالنسبة لهذه المجموعة فإنها تعتبر دارفور وطنها بينما تعتبر كل من عداها دخلاء على المنطقة.

وعلى الرغم من أن مزارعي الفور يميزون تقليدياً بنزوح إلى حياة السلم إلا أنهم في بعض الأحيان يجدون أنفسهم في اشتباكات متفرقة مع رعاة الأبقار والإبل بسبب تسلل قطعان هؤلاء إلى مزارعهم. ونتيجة لهذه النزاعات وتراكمتها فإن المجموعتين تضمران قدراً من العداء وعدم الثقة تجاه بعضهما بعضاً.

تشكّن المجموعة الثالثة التي تحمل ذات الملامح الثقافية الجهوية والمهنية المشتركة من التجار والمسؤولين الحكوميين وأصحاب الأراضي المقيمين والمهنيين المقيمين في المناطق الحضرية. وعلى عكس المجموعتين الواردتين سابقاً، اللذين تملكان نفوذاً سياسياً محدوداً، فإن هذه المجموعة الثالثة تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية للمنطقة. وبالنظر إلى شبكة العلاقات التبادلية المكانية والبيئية والعرقية نستطيع أن ندرك صورة جديدة تختلف في ملامحها العامة عن الإدراك السائد عن الوضع في دارفور. فالجدول التالي (جدول 15) يقدم موجزاً مختصراً للعلاقة المتبادلة بين المحاور الإيكولوجية السابق ذكرها والمجموعات العرقية-المهنية في دارفور.

جدول (15): التوزيعات العرقية والمناطق الإيكولوجية في دارفور.²³

المحور	المجموعة السكانية	الإيكولوجيا والمناخ
العليا (الصحراء الشمالية)	الزراعة وغيرهم من رعاة الإبل	جافة أو شبه جافة؛ الأمطار (100-300 ملم) الزراعات مكثورة وخطيرة
الوسطى (جبل مرة)	الغرد، المسالك، البرقي وغيرهم من المزارعين المستقرين	غابات سافانا جبلية؛ الأمطار (600-1000 ملم) تجاش سلمي، نزاعات قادية
الجنوبي الشرقي (السافانا السفلى)	الزراعات، بلي حلبة، المبانة وغيرهم من رعاة الأبقار	غابات سافانا قليلة الأمطار (200-700 ملم) الزراعات مكثورة وخطيرة

الإقتصاد

تعتبر ولايات دارفور من مناطق الشدة والتخلف المتأثرة بالواتار غير العادلة وغير المتوازنة للتنمية في السودان. ولقد نشأ هذا الوضع نتيجة اهتمام النخبة الحاكمة التحيز لمطقة السودان وادي النيل الأوسط (مثل مدن سنار، كوستي، الخرطوم) الفنية نسبياً، والتي ظلت لسنوات عديدة تتم بصيب الأسد من مصادر الاستثمار العام والخاص على حساب بقية أرجاء البلاد.²⁴ لذلك فإن الإقتصاد المحلي لدارفور يعكس كل ملامح اقتصاد المناطق التي تعاني الإستغلال أكثر من غيرها، وهي المناطق التي تعاني، أيضاً، من المازق المزودج بأنها الأقل تنمية في أكثر البلدان تحفظاً.

إن مثل هذا التفاوت الجهوي يعتبر من أكثر الملامح تحلياً في الإقتصاد السوداني، وهو يعكس كما يقول الباحث غور فجوة تشع باضطراب وعلى الدوام بين الأغنياء والفقراء وبين المراكز المحصورة الفنية والمناطق الريفية المحرومة. وأكد غور أنه بينما تشع الفجوة بين البلدان الفنية والفقيرة في العالم فإنه من الواضح أيضاً أن الفجوة بين المناطق الفقيرة والفنية داخل البلدان النامية تشع أيضاً وعمدلات أكبر.²⁵

إن قاعدة الإنتاج الإقتصادي في دارفور تتركز بصورة أساسية على الزراعة المطرية التقليدية والثروة الحيوانية؛ وحيث تتمتع الثروة الحيوانية بصيب أكبر في السوق. وتداخل هذه النشاطات الإقتصادية مع

بعض الصناعات المنزلية والحرفية المحدودة. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي ذات حجم متواضع. ولا يملك قطاع الخدمات في المنطقة، هو الآخر، سوى تأثير اقتصادي ضعيف إذ يضم، فقط، الخدمات المحدودة للغاية التابعة للإدارات الحكومية. ان تصدع قطاع المواصلات والبنى التحتية الأخرى يعتبر مسؤولاً، بصورة خاصة، عن الوضع الراهن لإقتصاد منطقة دارفور الراهن.

ويمكن تقسيم قطاع الزراعة إلى نشاطات زراعية صغيرة الحجم بغرض إعالة الأسرة مما يعتبر سمة أساسية من سمة المجتمعات الريفية. وينتج هذا النشاط ما تحتاجه الأسرة لاستهلاكها فقط. كما توجد مشاريع الزراعة الآلية، المتوسطة والكبيرة، والتي تنتج المحاصيل النقدية بغرض التصدير؛ ويشمل إنتاجها الحبوب الغذائية والتبغ والفواكه والخضروات والفول السوداني. وعلى امتداد قطاعي الزراعة المحدودة للاعاشة والزراعة الآلية يساهم الصنع العربي في منطقة محدودة شرق المنطقة في جلب دخل إضافي خصوصاً لقطاع مزارعي الإعاشة.²⁶

ان مساهمة منطقة دارفور الرئيسية في الإقتصاد الوطني تكمن في ثروتها الحيوانية. وفي هذا القطاع يعمل الجلابية كوسطاء في قطاعي التجارة المحلية والدولية في مجال تجارة المواشي. ولقد مثلت الثروة الحيوانية خلال الفترة 1978-1984 نحو 50% من ميزان المدفوعات السوداني (جدول رقم 16) و20% من مجمل الناتج الوطني (GDP). وحيث كان نصيب منطقة دارفور من الثروة الحيوانية 30% بينما تضم المنطقة 25% من إجمالي حجم الثروة الحيوانية في السودان.

جدول (16): قيمة صادرات القطن ونصيب الثروة الحيوانية من دخل الصادرات (بملايين الدولارات).²⁷

السنة	الثروة الحيوانية	صادرات القطن	إجمالي التصدير	% الثروة الحيوانية
1981-82	99.7	99.4	432.0	23
82-83	128.8	174.6	581.1	22
83-84	133.2	333.3	722.2	19
84-85	197.3	245.0	595.0	33
85-86	237.5	136.0	497.4	50

من المدهش أن ندرك أن عزوف القطاع العام عن الإستثمار في مجال تربية الحيوان في المنطقة بشكل سبغلاً محزناً.²⁸ وتشمل قائمة المشروعات الزراعية القليلة التي جرت مساع لإقامتها في المنطقة: مشروع جبل مرة التكاملي ومشروع التنمية الريفية والمشروع الزراعي لغرب السافنا ومشروع البحوث الزراعية لغرب السودان ومشروع ساق العام الزراعي. وفي ماعدا مشروع جبل مرة فإن المشاريع الثلاث الأخرى فشلت فشلاً ذريعاً، وهي تعتبر أمثلة نموذجية لسوء تخطيط مشروعات التنمية الريفية.²⁹

النزاعات المسلحة

مرت النزاعات المسلحة بين المجموعات السلافية في دارفور بمرحلتين رئيسيتين في تطورها: نزاعات بسيطة محدودة كالتحرشات القبلية والاشتباكات بين الجن والآخر والتي تميزت بها الخلافات منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين، ونزاعات متأججة، واسعة النطاق وطويلة المدى، تضررت منذ منتصف الثمانينيات. وبينما تم في الماضي إحتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها الحلول المناسبة فإن النزاعات اللاحقة أثبتت أنها أكثر تعقيداً واستعصاءً على الحل بالطرق التقليدية التي كان لها دورها في الماضي.

ظلت الاشتباكات المتفرقة منذ منتصف الثمانينيات حول المياه والمراعي تتوسع وتزايد وتأثروا ودرجة حدتها حتى تحولت إلى شبه حرب أهلية حقيقية. لقد قتل الآلاف في عمليات استخدمت فيها أحدث الأسلحة وبصورة لم يسبق لها مثيل؛ بينما أزيلت قرى بأكملها واشعلت فيها الحرائق وتعرضت ممتلكات أهلها للنهب.³⁰ لقد مارست الحكومات المتعاقبة على المستويين الإقليمي والمركزي (الولائي والإتحادي لاحقاً) استراتيجيات متنوعة لمعالجة النزاعات المختلفة؛ لكن مجهوداتها أثبتت عدم فعاليتها. وفي مناسبات عديدة اهتمت الحكومة المركزية بأنها محارزة تحابي أحد اطراف النزاع ضد الطرف الآخر.³⁰

المواجهات السابقة

كانت النزاعات قبل منتصف الثمانينيات عبارة عن اشتباكات تتميز بطبيعة خافتة الحدة كما انها موزعة في طابعها المحلي وغير متلاحقة الوتائر (جدول 17). ونادراً ماكانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلافيتين، وتنف أمثلة على ذلك النزاعات التي جرت بين الزغاوة والمهيريّا العام 1968، وبين المالبا والرزيقات العام 1968 وبين الرزيقات والمسيرية 1972-1974، وبين بني هلبة والمهيريّا 1975-1977، وبين التامشة والسلامات 1978-1981.

المواجهات اللاحقة

ان الصراع الدموي واسع النطاق الذي تدور رحاه في دارفور قد بدأت شرارته تسع منذ العام 1985 في أوج فترة الجفاف التي عمت المنطقة. وتخللت هذه الصراعات دورتين: الأولى خاضها الزغاوة والمهريّا من رعاة الإبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور. أما الدورة الثانية للحرب فخاضها المجموعات الزراعية غير العربية من سكان منطقة جبل مرة

جدول (17): النزاعات "القبلية" في دارفور.³¹

تاريخ مؤثر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1957	الميدوب ضد الكباش	سرقة الإبل
1968	الرزقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1969	الزغاوة ضد رزقات	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1974	الزغاوة ضد البرقيد	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1976	بني هلبة ضد رزقات الشمال	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1980	رزقات الشمال، أم جلجل والمهريّا والعريقات والمطيفات ضد بني هلبة والبرقيد والداجو والفور	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1980	التماشة ضد السلامة	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1982	الكباش والكواهلة ضد الميدوب والبرني والزنادة	المرعى والماء، سرقة حيوانات احتلال أراضي
1984	المسيرية ضد الرزقات	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1987	القيير والمراريت ضد القلانة	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1989	فور (ككبائية) ضد الزغاوة	دخول مناطق، سرقة حيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، تحامل عصمري اخضاع سياسي
1990	القيير ضد الزغاوة	دخول أراض، سرقة حيوانات

ضد تحالف عرض يتكون من كل رعاة القبائل ذوى الأصول العربية تقريباً. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها عدد من حكومات مختلفة (عسكرية ومدنية)، ظلت النزاعات

مشتملة، وأسباجها تتفاعل تحت السطح كعنايل موقوفة قابلة للإجهار توسمت نطاقاتها بشكل كبير من وقت للآخر.

وعلى خلاف الإستبكات المحلية في السابق، حول المياه والمراعي، فإن النزاعات التي تفجرت بعد العام 1985 أظهرت نزوعاً منتظماً للرعاة باحتلال أراضٍ في المنطقة الوسطى بجبل مرة مستخدمين أحدث الأسلحة. وبينما كانت النزاعات السابقة تلقائية وغير متعمدة ولا تصف بالعنف الشديد والإستمرارية فإن هذا النوع الجديد، على خلاف ماسبقه، يتسم بالضراوة والإستمرارية. إن تدفق الرعاة من الديار الفقيرة القاحلة إلى قلب أراضي المناطق الوسطى الزراعية الغنية هو سبب النزاع المستمر، وهو محاولة الذين أصابهم الجفاف والتصحّر للإستحواز على الواحات الخضراء. وبهما تفاوت طرق إدراك النزاع فإنه ليس سوى نزاع قادت إليه عمليات التنافس على الموارد المتناقصة وسط منطقة تعاني من الندرة وشظف العيش. أنه يقدم، مرة أخرى، نموذجاً للنزاع الإيكولوجي التقليدي الذي أشرنا إليه سابقاً.

المرحلة الأولى من الحرب الأهلية

1987-1983

في هذه المرحلة ارتبط النزاع ارتباطاً وثيقاً بالجفاف الشديد الذي حل بالمنطقة، خصوصاً في أوائل العقد الثامن من القرن العشرين. خلال هذه الفترة تحركت أعداد كبيرة من الرعاة الرحل من الزغاوة والعرب تاركين مناطق الجفاف نازحين إلى مناطق قبيلة القور. لكن القور، شعروا منهم أن الرعاة هذه المرة يهينون الإقامة الطويلة، لم يقابلوهم بالترحاب. كان الزغاوة يحشون عن الماء والكلاً لحيواناتهم، لكن قطاعاً من هؤلاء الزغاوة النازحين كان قد فقد الكثير من ثروته الحيوانية لدرجة أنهم أصبحوا رعاة سابقين، يحشون عن أراضٍ زراعية يستقرون عليها نهائياً. وبالطبع فإن أفضل الأمكنة الصالحة لذلك هي واحات قبيلة القور.

سلك خروج قبيلة الزغاوة من مناطقهم طوقاً محدّدة، فقد هبطوا من الشمال إلى الجنوب حيث أرض القور؛ كما توجهوا إلى الشرق نحو المراكز الحضريّة حيث عملوا بقدر من اللجأ لا بأس به، في مجال التجارة الصغيرة. كان الزغاوة الذين اتجهوا للهجرة إلى المناطق الرميّة أقل حظاً من غيرهم فقد عانوا الأمرين على يد القوات الحكوميّة التي اتهمتهم بسرقة الإبل والعبء المسلح. وفي مرات عديدة قامت القوات الحكوميّة (من الشرطة والجيش) بحرق قرى الزغاوة، كما قامت بتصفية جسدية لعدد من القادة المحليين.³² وهكذا وحّد الزغاوة أنفسهم أمام خيار وحيد هو أن يكونوا مليشياتهم الخاصة وأن يتسلحوا ضد عمليات القمع التي مارستها القوات الحكوميّة.

وهكذا لم تعد السيطرة على الأحداث ممكنة مما قاد إلى استخدام واسع النطاق للأسلحة الحديثة من قبل كل الأطراف المشاركة في النزاع (الزغاوة والمهديا والقور وجيش الحكومة). وقد استخدمت في القتال بشكل يومي أسلحة نارية كالكلاشكوف و الـ AK-47 والـ G-3 بالإضافة إلى مدافع الفرونف والآر بي جي والمتفجرات والمدفعية الثقيلة وقاذفات القنابل. وكان إليه كي بلوازمه يباع بما يعادل مبلغ 40 دولارا، وهو سعر أقل بكثير عن سعره العالمي. وقد قدرت منظمة "راصد أفريقيا" في العام 1990 ان نحو 50 ألف قطعة سلاح حديثة أصبحت متوفرة في دارفور خلال تلك الفترة بواقع قطعة سلاح واحدة لكل شخص فوق سن 16. ومصادر هذا السلاح الحديث الذي استخدم في هذا النزاع حصل عليه كل طرف من أطراف النزاع عن طريق جهة خارجية مؤيدة له سواء كان ذلك الطرف هو الحكومة السودانية أو الليبية أو الشاذية. ان استخدام مثل هذه الأسلحة الحديثة زاد من عدد الضحايا ومن تأجيج حدة النزاع وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي.³³

وهناك عامل إضافي زاد من تعقيد الوضع وهو ان القور كانوا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين قد طالبوا حاكم دارفور أحمد أبراهيم دريج (من القور) بصدّ الرعاة الرحّل.³⁴ وكرد فعل قام الرعاة الرحّل الذين كانوا من الزغاوة، بصورة رئيسية، بطلب الدعم من ليبيا، ومن الحكومة المركزية في السودان، ومن بني عمومته الذين يستوطنون تشاد. وبمجرد إشراك هذه القوى الخارجية أخذ النزاع صفة النزاع العرقي ذي الطابع الإقليمي العربي-الأفريقي. وتعمّدت محاولات إدراك الأسباب الأساسية للصراع بنقل التركيز من طبيعته كنزاع اقتصادي-إيكولوجي إلى ساحة الصراع السياسي العرقي-الإقليمي.³⁵

المرحلة الثانية من الحرب الأهلية

1993-1987

تصاعدت المرحلة الثانية من الحرب الأهلية فاعتُذت شكل استقطاب عرقي عبّر عن نفسه في قيام تحالفٍ عرض يضم القبائل ذات الأصول العربية؛ وقد أصبح الصراع هذه المرة أكثر ضراوة ووحشية ودمارا من المرحلة السابقة. ونتيجة لذلك لم يعد المقاتلون في الميدان والقيادات الأمنية والسياسية والمراقبون المستقلون يرون بجملاء الأسباب الجذرية للنزاع.³⁶

ان التوثيق البارز للنزاع الذي أورده الباحث شرف حرر، والذي يعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات عن النزاع لهذا الفصل، أكد بحق دلالة مايسمى بـ "لجنة الموقع الإستراتيجي" لأرض قبيلة القور التي تتكّن من مرتفعات جبل مرة وامتداداتها والتي تعتبر، كما اشرنا سابقاً، أغنى مناطق الرقعة المتأثرة بالجفاف بالموارد الطبيعية.³⁷ فالباحث شرف حرر يؤكد ان منطقة القور، بسبب تمتعها بثروات كبيرة نسبياً، صبت

عليها لعدة نزوح موجات متتالية من الرعاة الرحل.³⁸ كما أكد، أيضاً، أن المرحلة الثانية من النزاع والتي بدأت العام 1987 وشاركت فيها نحو 27 قبيلة عرقية في تحالف يدعى "التجمع العربي" لم تشعل الحرب ضد مزارعي قبيلة الفور المستقرين وإنما ضد كل الزرقة (السود) والمجموعات غير العربية في المنطقة. فقد أضحت مليشيات فرسان القبائل المسلحة (الجانجاويد) هي الأداة المدوينة للقبائل العربية ضد الفور، ثم امتدت لتصبح ضد كل القبائل ذات الأصول الأفريقية في ولايات دارفور. وبالمقابل فإن الفور نظلوا وحداتهم القتالية، في البداية، دفاعاً عن أنفسهم، بينما سعى بعضهم لخلق صلات سياسية وعسكرية مع "جيش تحرير شعوب السودان".³⁹

وفي تقديرنا أن للمرحلة الثانية من الحرب الأهلية في دارفور قيمة كبيرة في كشف الجذور الإيكولوجية للنزاع. لم يكن الهدف الأساسي للرعاة، كما ورد في وثائق عديدة، هو مزارعي الفور وإنما أراضيهم. وكما أشار تقرير لمنظمة "راصد أفريقيا" لحقوق الإنسان في العام 1990 فإن الرعاة العرب كانوا يعطون مهلة يوم واحد لسكان قرى الفور كي يحلوا قراهم ويتركوها للعرب.⁴⁰ ونسب الباحث شرف حريري في الوقت نفسه إلى حقيقة مفادها أن العرب أطلقوا على الأراضي التي أراحوا عنها الفور اسم "الأراضي الحرة".

أوقع النزاع أضراراً هائلة بالسكان والثروات. وقد أشارت التقديرات إلى أنه حتى انعقاد مؤتمر السلام العام 1989 لقي أكثر من 5 آلاف شخص من قبيلة الفور و400 من القبائل العربية حتفهم خلال المرحلة الثانية من المواجهات. وبلغ عدد النازحين من جراء النزاع عشرات الآلاف بينما حرق 40 ألف منزل بالإضافة إلى 700 قطية (خيمة مصنوعة من القش)، كما صار المئات في عداد الماعقين. وبالإضافة إلى ذلك قتلت العديد من الحيوانات ودمرت الكثير من الممتلكات التي تُقدر قيمتها بمليارات الجنيهات.⁴¹

ومع ذلك، وعلى الرغم من الشن البشري الباطل والتفند المادي الكبير للنزاع فإنه استمر من دون أن يؤبه به على المستوى الوطني، ومن دون أن يلحظه أحد على المستوى العالمي. لقد ساهم عاملان في نشوء هذا الوضع: أولهما الاعتقاد واسع النطاق بأن ما يحدث ما زال نزاعاً قبلياً تقليدياً يجري في مناطق تالية وبعيدة عن المركز. وثانيهما أن الحرب الأهلية في الجنوب، بطبيعتها المعقدة عرقياً ودينية، كانت الأعلى صوتاً، وألفت بظلالها على النزاع وقللت من أهميته.

إن سوء الفهم واسع الانتشار عن طبيعة النزاع، مصحوباً بعدم وضع أدنى اعتبار لآثر التردّي الإيكولوجي في المنطقة، قاد الحكومة لانتهاج سياسة أمنية خاطئة قوامها أنها مجرد مشكلة "تهب مسلح" وتردّ أمني؛

وان نشر قوات عسكرية أكثر في المنطقة سيؤدي بالضرورة إلى إنهاء الصراع.⁴² لقد سمعنا في السابق بمحاولات "ضرب البحر لإخضاع الأمواج"؛ لذلك ليس من المستغرب ان تستنفر وتحشد حكومة قيادتها عسكرية وتسيطر على هواجسها العقلية الأمنية، على المستويين المحلي والوطني، القوات المسلحة للقضاء على الأزمات الإجتماعية لصيقة الصلة بالجفاف والتصحر والمتغيرات المناخية.⁴³

المدخل السائدة لفهم النزاع

المدخل الإنساني

يتعامل هذا المدخل، بصورة أساسية، مع المشاكل التي تواجهها المنطقة بمصرها في تلبية الاحتياجات الإغاثية الإنسانية التي تسبب فيها التردّي الإيكولوجي في دارفور. وبالطبع، فإن هذا المدخل يهتم بالمضاعفات الاقتصادية والإجتماعية للجماعة على السكان في المنطقة. وعطى مزيداً من الاهتمام لوسائل استعادة العافية لمناطق الكوارث والمشاكل التي تتطلب توجيه الإعانات العاجلة والنوثة. ويحدد هذا المدخل أقصى تجلياته عند الباحثين الإسكندر دي وال وسامبون ماكسويل.⁴⁴

وتحدد اعتبارات الأمن الغذائي موقفاً مقدماً في أولويات قائمة حلول هذا المدخل. ونتيجة لهذا الإهتمام فإن النزاع المسلح يبالغ أساساً بوصفه تهديداً مباشراً لجهود الإغاثة. وبالتالي فإنه حشماً لاعتراض النزاع مع توزيع الإغاثة أو مع سلامة الممرات التي تمر عبرها الإعانات فإن النزاع عادة لا يحظى إلا باهتمام طفيف.

المدخل السلافي-السياسي

ترى هذه المدرسة الفكرية ان هذا النزاع، هو الآخر، نزاع سلافي-قبلي، كما ترى انه رغم ارتفاع حدته وطول فترة استماره، مقارنة بالإشتباكات التقليدية حول المياه والمراعي، إلا انه لا يحتوي على أي اختلاف نوعي عنها بل هنالك فقط اختلاف في الكم مع دخول عنصر سياسي جديد. ولقد تبنى الباحث شرف حرير وغير الاقتصاد الزراعي أبكر أبو البشر وبعض الشخصيات القيادية التابعة لبعض أطراف النزاع الرئيسية ذات الصلة بالحرب هذا المدخل.⁴⁵

ومع ان هذا الفهم لطبيعة الصراع يظهر تماماً الوعي واسع الإشتار بأسباب النزاع الواضحة للبيان، وشرح من دون لبس الإشكال والتكبيكات التي استخدمت فيه إلا أنه فشل في ان يقترح الأساليب المناسبة والوسائل الناجعة التي تستطيع ان تحوي الصراع وان تعالجه. تستخدم هذه المدرسة الفكرية عبارات مثل "الحقوق التاريخية" و"العدالة الإجتماعية" الشئ الذي ليس له علاقة وطيدة بديناميكية العمليات

الإيكولوجية والإقتصادية ذات الأثر في التحولات التي تحتاج المنطقة. ووفق ذلك فإنها لاثمهم بالأصوات العاقلة التي تنادي بأن المطلوب في أزمة الكوارث الإيكولوجية هو اقتسام وإعادة تأهيل الموارد المتوفرة بدلاً من سيادة عقلية - المنتصر يأخذ كل شيء - والتي أتت بالكثير من النكبات على المنطقة.

المدخل البيئي التكاملي

يحاول هذا المدخل ان يدمج العنصر البيئي مع شبكة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعرقية-قبلية والتاريخية المسؤولة عن الحرب في المنطقة. وهو يضع تمييزاً واضحاً بين 3 تصنيفات أساسية متلازمة مع الحرب هي: وعي مباشر بأشكال النزاع وتحليلاته وأسبابه. وعلى الرغم من ان هذه التصنيفات الثلاث تصل ببعضها بعضاً إلا انها ليست بالضرورة على انسجام في ما بينها. ان الوعي بأشكال النزاع لا يفسر بالضرورة أسبابه. والمدخل البيئي التكاملي لا يفرق فقط بين الوعي بأشكاله والتحليلات والأسباب وإنما أيضاً، يفهم التاريخ بوصفه عملية ديناميكية؛ وبالتالي يتيح للأسباب والنتائج ان تتبادل المواقع كي تتحول نتائج ما يحدث اليوم وأشكال وعي النزاع الحالي إلى أسباب لنزاعات المستقبل. ان هذا التحول التبادلي من النتائج إلى الأسباب يفسر العديد من الصراعات التي ظل الناس فيها يناقشون بعضهم بعضاً حتى بعد مرور زمن طويل على اختفاء الأسباب الابتدائية للنزاع؛ وذلك لأن الكراهية المتراكمة والمرارات وقندان الثقة بين المجموعات صارت هي نفسها سبباً كافياً لتفجير نزاع جديد أو، ببساطة، إعادة تدوير نتائج النزاع (الكراهية) واعتبارها سبباً موضوعياً للنزاع. نحاول نحن هنا ومن خلال هذا المدخل ان نتجاوز محدودية المفاهيم السابقة بنصين عناصر إيكولوجية مؤثرة لمعادلة الحرب والسلام في المنطقة.

"الحيف يدعو إلى السيف"

وهي المقولة الشائعة التي تربط بين الظلم والعنف؛ لكننا نبدأ هنا بالتساؤل المحوري: لماذا يعتبر هذا النزاع نزاعاً إيكولوجياً نموذجياً؟ نحن ندرك تماماً ان للاطراف التي تحارب بعضها بعضاً في هذه الصدامات الدامية تاريخاً طويلاً من التعاون الوثائقي، وحالة نسبية من التعايش السلمي المشترك. ففي الماضي نشبت بين القبائل العربية والفور عدة اشتباكات حول الأراضي وسُلل الحيوانات لكنهم لم يشبكوها في حرب واسعة النطاق. ان موقفهم العرقي الحالي هو نتيجة من نتائج الحرب أكثر من كونه سبباً لها. ان جميع المشاركين في النزاع لا يجمعهم فقط كونه مسلمين سنين - رغم انهم لم يكونوا في ابي يوم من الأيام متعصبين في معتقداتهم - يستخدمون اللغة العربية كلفة جامعة؛ بل هم، بالإضافة إلى كل ذلك، لم يتركوا المكان لمشاعر انتقامهم لمجموعة عرقية تصبح سبباً للصدام المسلح. لقد كان الانتماء العرقي عندهم وسيلة للتعاون وليس للمواجهات العنيفة. ان المجموعات الدارفورية المختلفة لم تكن ابداً تميز بنزوع

سلالي-قبائلي قوي في تصنيفاتها المتبادلة، وبالتالي في تعاملها مع بعضها بعضاً. ان الحواجز السلالية الضعيفة التي برزت بينهم في الماضي كانت تشوبها مشاعر الصداقة والود المتبادل وكانوا يتخطونها بسهولة عن طريق الزيجات المتبادلة أو غيرها من عمليات الإصهار في مزيج من الإلتواء العرقي المتبادل.

وكما لاحظ الباحث السوداني مكّي عبد الجليل فإن تحديد الهوية على أساس 4 مواصفات: المنطقة واللغة والمهنة والصلة الوراثية، هي أقرب لأن تكون ظاهرة لصيقة بوضع ما؛ إذن فإن العمليات الفعلية "تشمل التقييم الذي يجريه المشاركون الحقيقيون في صنع الأوضاع التي وحدوا أنفسهم فيها". وفي السوق، والوساطة التجارية الأخرى، حيث لا يقدّم المظهر أو الملبس الوسائل الكافية لتشخيص الهوية فإن الخريطة اللغوية قد تكون ذات أهمية خاصة. وإذا لم تتفق الأطراف بكفاية التعرف اللغوي، فربما تتجه لواحدة أو لكل مواصفات التمييز الإضافية الثلاث الأخرى.

ولدهشة الباحث عبد الجليل فقد وجد أنه حتى الحدود الفاصلة بين المجموعات القبلية الرئيسية - القور والعرب والزغاوة - يمكن، في الحقيقة، التسرب عبرها، وأنها مرنة وقابلة للتغير. وأورد مثلاً لذلك قبيلة الجوامعة في منطقة تورا الذين يتحدون أنهم من أصول عربية خالصة لكنهم أقاموا في منطقة تورا وصاروا يعتبرون أنفسهم من القور. كما أورد مثلاً عشيرة تكبرا من منطقة تكبراي من عرب الزنقات والذين صاروا يعتبرون أنفسهم من قبيلة الزغاوة. ومن المثير للإهتمام، أيضاً، حالات أفراد من فقراء قبيلة القور الذين هبطوا من أعالي جبل مرة وتبنوا مهنة ولفة قبيلة الزغاوة وصاروا يصنفون كزغاوة، كذلك كانت هناك حالات أخرى لعدد من أبناء الزغاوة الذين صمدوا إلى مناطق الجبل ليصبحوا مزارعين وينتموا إلى ان يعتبروا أنفسهم قورا.⁴⁶

ومن كل ذلك يمكننا ان نستخلص ان لا شيء سوى انهيار السبج الاجتماعي-الاقتصادي بوسمه ان يخنق ويدمر وشائج ونماذج العلاقات التبادلية السلبية بين هذه المجموعات العرقية المفتحة على بعضها. ان التدخل الهائل الذي قاد لإستقطاب حاد بين سكان المنطقة وبلغ أوجهه في منتصف ثمانينيات القرن العشرين جاء به الجفاف المتواصل والزحف الصحراوي الذي حل بمنطقة حزام السافانا الأفريقي.

رعاة المغانم أم المغانم؟

هناك تساؤل بسيط ولكنه يحمل دلالات كبيرة؛ وهو لماذا، إذن، دعمت الحكومة الرعاة في غرب السودان وحاربتهم في الشرق؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من وضع في الاعتبار ان التركيب القطاعي لاقتصاد ولايات دارفور يعكس الموقع المهم الذي يحتله اقتصاد الثروة الحيوانية - كما ذكرنا سابقاً - بالمقارنة مع

الزراعة والقطاعات الأخرى للإنتاج ولجمال الخدمات. لقد سجلت عائدات الصادر من قطاع الثروة الحيوانية تقدماً مضطرباً ومثيراً للإعجاب. لقد تقدّمت عائدات القطاع الحيواني من 13% خلال منتصف السبعينيات إلى 23% في 1981/1980، ثم في مابعد ارتفعت لمستوى قياسي إذ بلغت 50% العام 1986/1985؛ وهي السنة التي تجاوزت فيها عائدات هذا القطاع عائد صادرات القطن الذي يعتبر المصدر التقليدي لميزان المدفوعات السوداني.

إن الدور الرئيسي الذي لعبته الثروة الحيوانية في إقتصاد دارفور (كمصدر يستخلص منه التجار الجلابة أرباحهم)، من ناحية عائدات التجارة الداخلية ومن ناحية إيرادات الصادرات، له تبعاته على الحرب الأهلية الدائرة رحاها في المنطقة. إن عامل إستخلاص الأرباح من فائض الثروة الحيوانية بولايات دارفور ترك أثراً كبيراً على قرار الحكومة المركزية بالإغتيال للزراعة ضد المزارعين في دارفور لكن كان له أثر عكسي في شرق البلاد. فلماذا حدث ذلك؟

بمقارنة الأرباح التي تجني من النشاطات الزراعية والتي هي في الأساس نشاطات إكتفاء ذاتي وإعاشة في طبيعتها، فإن مساهمة دارفور الإقتصادية الأساسية للمركز، وبالتالي لدورة إستخلاص الفائض الوطني العرض، تتم عبر التجارة في الثروة الحيوانية على مستوى الأسواق المحلية، وبالإضافة إلى ذلك، من أجل التصدير. وهذا عكس الأوضاع في شرق السودان؛ حيث المصدر الأساسي للارباح هو قطاع الزراعة الآلية العرض. وهذا مايفسر لماذا أبدت أجهزة الحكومة المركزية ومؤسسة الجلابة أصحاب مشاريع الزراعة الآلية المتفسيبين ضد الزراعة في شرق السودان رغم اشتغالهم العرقي للعرب، وتركهم من دون خيار سوى "أن يقوموا عملياً بشق طرقهم بالقوة عبر المزارع التي تسد طرقاتهم الموسمية إلى مناطق الرعي التقليدية".⁴⁷ بينما يجوب الرعاة المنتصرون دارفور "محررين" الأرض وطاردن المزارعين عن بيوتهم بالتواطؤ الضمني (المباشر وغير المباشر) للحكومة معهم، إن أساليبهم من رعاة المنطقة الشرقية قد وقع عليهم تسلط الدولة للدرجة التي جعلت أعداد متزايدة منهم تتخلى عن مسارات قطعانها التقليدية أو تنخرط في مارك شرسة وخاسرة من أجل استعادتها. إن موقف الحكومة إزاء النزاعين حدّده بشكل واضح مصالح القوى الإجتماعية التي تسعى إلى أستغلال الفائض الإقتصادي الكامن، أنهم "قات الجلابة" الذين نجدهم كملك للأراضي في المناطق الزراعية في الشرق وشمال المواشي في الغرب.

الجدير بالذكر هنا هو أن الحكومة اختارت تأييد المجموعات الرعوية في دارفور رغم أنها، من زاوية النقل السكاني النسبي، تشكل 15% فقط من مجموع سكان دارفور أي أنها أقلية صغيرة إذا ما قورنت بسكان الريف المستقرين الذين يشكلون 74% من سكان المنطقة. إن هذه القوة الإنتاجية من المزارعين المستقرين

جدول (18): سبل كسب العيش في دارفور بالمقارنة مع شرق السودان.⁴⁸

المنطقة	عدد السكان	ريفي	حضرى	بدو رحل	% مستقر	% رحل
دارفور	3111406	2307111	334738	469555	74	15
شرق السودان	2207901	1011835	637588	558478	46	25

ليس لما سوى القليل من الأثر على الأنظمة غير الديمقراطية التي اختارت ان تمحاز إلى جانب الرعاة من مالكي الموارد الحيوانية، ليس فقط بسبب المصالح الاقتصادية وإنما، أيضاً، لإستغلال هؤلاء المقاتلين الأشداء في المجال العسكري ولتأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية في المنطقة وغيرها.⁴⁹

في مقالة نشرتها مجلة دير أوبر بلك Der Überblick الألمانية في سبتمبر (أيلول) 1993 كتب لوثر بواراوكسه ان بعض القبائل المتحاربة في جنوب إثيوبيا استطاعت ان تصل إلى حل لنزاعها الطويل حول الموارد المتناقصة في المنطقة وذلك بالإتفاق على خطة لإقسام عادلة متترف بحق قبيلة البوران على أراضيهم وثوراتها ود "حق" جيرانهم الذين يمرون، هم وحيواناتهم، بمحنة، مثل الكونسكر والتيسماي والآروري، في البقاء عليها. وقد وافقت جميع الأطراف ذات الصلة بالأمر على خطة للسلام تسمح للحيوانات بالدخول إلى أراضي البوران مباشرة بعد حصاد الذرة. ولقد تدعّم الحال باتفاقيات أخرى تتعلق بإعادة تأهيل الموارد والتنمية بالإضافة للتعليم المختلط لابنائهم. ولقد وافق المراقبون لمبادرات السلام، والطقوس المرافقة لها، من منظمات الإغاثة على تأييد مبادرة السلام بمح الدعم المالي لتسهيل تطبيقها.

وقد يكون من المفيد هنا أن نوقف قليلاً عند هذه التجربة، فقد تساعد على توضيح وفهم أبعاد ما نحن بصده بصورة أفضل. وحتى يمكن أن نستوعب ونستخلص ما نمقد انه مفيد في حالة السودان قدم استعراضاً - غير محل - لمظاهر التشابه والوافق بين صراع منطقة الفور ومنطقة البوران.

في الحالتين، اضطرت حالة الوثام النسي والتعاش السلمي التي كانت سائدة في كل من منطقة جبل مرة بشمال دارفور الواقعة غرب السودان ومنطقة البوران بجنوب إثيوبيا خلال حقبة الخفاف الطويل الذي تناقم أثره على المنطقتين خلال ثمانينيات القرن العشرين، مع ملاحظة ان حالة الخفاف هذه ظلت جائمة عليهما من دون انقطاع، عدا فترات قليلة، منذ العام 1967.

وكما ذكرنا مراراً، في الماضي كان السكان، حين تزدى الظروف الطبيعية من حولهم، يتحركون نحو الأراضي البكر المجاورة لهم (فالتقليل يميز جزءاً من الحياة في أفريقيا). حيثما، كانت هناك سهول عديدة غير مطروقة لكن ذلك لم يعد متوفراً الآن. ان القوارق المناخية والزراعة الآلية المتوسعة بفرض التصدير واستهلاك المدن، بالإضافة للزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية والحيوانية، تضافت جميعاً في تقليص مآكلان متاحاً من أراضي بكر جديدة. وأخيراً فقدت هذه المناطق الإيكولوجية المازلة، تدريجياً، تميزها كمناطق لجوء اضطراري وكحدود مشتركة للتعاون بين الجيران.

ومع استمرار الجفاف بدأ يتفرط عقد المجتمعات الرعوية في مناطق شمال دارفور السودانية كما حدث في مناطق البوران الإثيوبية. لقد تقطعت أعداد كبيرة من حيواناتهم وبدأوا يتخلصون من البقية بأجناس الأثمن. وحالاً، بعد نهاية "عام اللحم" حل "عام الجحافة" وأدار تجار المدن - بالطبع - ظهورهم لإقتصاد الرعاة المتداعي تاركينهم يواجهون مصيرهم. وبعد ان تخلصت الطبيعة والتجار عن الرعاة صارت حياتهم تحدياً مريراً من أجل البقاء؛ وهكذا أصبحت هذه المجتمعات الرعوية مهتأة للزعزعة والاضطراب وأخيراً للحرب الأهلية الشاملة. وفي قمة تصاعد فترة الجفاف، خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين، إفتجرت النزاعات العنيفة في مناطق البوران الإثيوبية والفرور السودانية. ان القاء نظرة متحصة على النزاعين تكشف تشابهاً كبيراً في مظاهرها الإيكولوجية والسياسية والاجتماعية.

في حين النزاعين عانى الرعاة من استمرار حقبة الجفاف (الزخاوة وغيرهم في دارفور والأبوري وغيرهم في منطقة البوران) وصاروا يبحثون عن ملجأ في أراضي الفور وأراضي البوران التي تمتع بوفرة في المراعي والمياه أكثر مما يتوفر في أراضيهم، وبالتالي فإن النزاع تجرّو على الحدود الإيكولوجية الفاصلة بين المناطق غنية المراعي والمناطق فقيرة المراعي أو مانسبه بنزاع "الراحة في مواجهة الصحراء".

ان حاجة الرعاة وحيواناتهم الماسة للبقاء لفترات طويلة غير محدودة الأجل في أراضي الفور والبوران قادت إلى إتهار كل الإثنيات المشتركة السابقة التي تتج للراة مجالاً محدوداً للرعي والمياه في أزمرة الندرة والكفاف. فمثلاً سمح للراة من القبائل العربية في السابق بدخول مناطق جبل مرة من شهر يناير (كانون الثاني) وحتى بداية موسم هطول الأمطار في مايو (آيار).

في كلا الحالين لم تكن هناك اختلافات عرقية أو دينية متأصلة بين المتنازعين؛ فالعرب والفور مسلمون مثلما البوران والمجموعات المتنازعة معهم، والمكونة من 14 مجموعة سكانية يشتركون في الإعتقاد نفسه بالديانات الأفريقية التقليدية. ومن السهل تجاوز الحواجز العرقية بين الأطراف المتنازعة؛ فمثلاً نجد ان

الرعاة العرب الذين استقروا بين عشائر الفور سرعان ما صاروا من حيث الحقوق والواجبات مثل غيرهم من قبيلة الفور والعكس صحيح. ان التعارضات العرقية تمثل إحدى النتائج التي تنمض عنها النزاع أكثر من كونها سبباً من أسبابه. وما ان النزاعين بقان في أماكن بعيدة عن العواصم كما ان مناطقتها لم تعد تجذب التجار إلا على نحو قليل فإن الإهمام الحكومي بكلا النزاعين تراجع كثيراً. لذا، نحن أساساً تعامل هنا مع نزاعين مسلحين لسكان محليين في مواجهات مع بعضهم بعضاً.

يتشابه النزاعان أيضاً في استخدامهما للأسلحة الحديثة في ساحة للنزاعات التقليدية، خصوصاً في ولايات دارفور، حيث وفر قرب الحرب التشادية-الليبية من دارفور أعداداً كبيرة من الأسلحة الحديثة بأسعار منخفضة، كما وفر أيضاً إمكانية التدريب العسكري للمحاربين من كلا الطرفين المتنازعين. ومنذ اقتبحار النزاعين جرت محاولات عدة لإحتواء الصراعين من خلال مؤتمرات سلام بادرت بعقدها الحكومات المركزية والإدارات المحلية لكهما لم تنجح في إعادة السلام للمنطقتين.

ان صراعات منطقة الفور السودانية والبوران الإثيوبية يتبران نزاعين يحملان مواصفات وخواص نزاعات منطقة حزام السافانا ومنطقة القرن الأفريقي؛ والتي تلخص في ان الرعاة، وقد جصف بهم وبحيواناتهم الجفاف الطويل، تحركوا نحو مناطق ذات مراعي أوفر ومياه أكثر بهدف الإقامة هناك لفترة قد تمتد لطويلاً حسب ما تقتضيه الظروف. ولم يعودوا ملتزمين بالإتفاقيات السابقة التي تسمح بتقاسم محدود للمياه والمراعي. لكن سكان المناطق الأحسن حالاً، نسيئاً، رفضوا وقاوموا دخول الرعاة اليائسين إلى أراضيهم؛ وحيث لم يكن هناك طرف ثالث قوي قادر على التوسط والمساعدة في نزاع قتل الصراع أو التخفيف من حدته، فإن مسار الأحداث يقود في نهاية المطاف - من دون شك - إلى مواجهات دموية.

سلام البوران و إحتلال الفور

احتل البوران في مارس (آذار) 1993، خلال أحد مهرجاناتهم الدينية التقليدية المهمة، بأوامر اتفاقية سلام مع الآبوري و14 مجموعة سلاوية أخرى (كونسو، تيساماي، الهامر، داسينيش، ... الخ) من الذين كانوا على اقتتال معهم في منطقة وادي أومو جنوب إثيوبيا بالقرب من الحدود الكينية، وبعد عام من ذلك توصل البوران إلى إتفاق مشابه مع فرقائهم الصوماليين من مجموعة "غارري".

بعد سنوات من النزاع العنيف حول مصادر المياه والمراعي، وبعد ان فشلت كل دعوات الحكومة ان تلقى استجابة إيجابية، قرر كبار السن من الآبوري والهامر انه قد أزف الوقت لمقابلة كبار السن من البوران كي يتمكنوا من الوصول إلى حل للنزاع بطريقة منصفة وعادلة. كان الإجتماع الأول جيداً بما أدى في

الأسبوع الثاني من يناير (كانون الثاني) 1993 إلى أن يقوم 10 من شباب البوران بزيارة الآبوري للتفاوض حول تفاصيل اتفاقية السلام. وفي هذا الأثناء، وكاستهلال لعملية السلام سمح بدخول كل الحيوانات للمنطقة المازلة بين البوران وغيرهم من المجموعات العرقية.

بعد ذلك اتفق الطرفان على أن السلام بين البوران والآبوري لن يكمل من دون ضم بقية الأطراف المتأثرة بالنزاع إلى الإتفاق. لذلك دُعيت كل المجموعات السلبية الأخرى لحضور الإجتماع العام الأخير والحاسم في أرض الآبوري. وانتقد الإجتماع في الأسبوع الأول من مارس (آذار) 1993 في قرية كوندبرايا وهي مركز ديني تقليدي لشعب الآبوري. وقد أكد المؤتمر الالتزام بمبدأين أساسيين لإرساء قواعد السلام في المنطقة:

المبدأ الأول

اتفق الآبوري وكل المجموعات السلبية الأخرى أن للبوران كل الحقوق التقليدية على أرضهم. على أن تُنهم الحقوق التقليدية هذه بأنها تمنى الحق في استعمال الأرض وليس تملكها تملكاً مطلقاً.

المبدأ الثاني

وافق البوران أن لكل المجموعات العرقية المتنازعة معهم وكذلك لحيواناتها حقاً، غير قابل للإقصاء، في البقاء والعيش في سلام.

ومن أجل التقيد بالحازم بكلا المبدأين تقرر أن يسمح لأفراد المجموعات الأخرى مع عدد محدود من حيواناتهم بدخول أراضي البوران بعد موسم الحصاد والبقاء هناك لفترة محدودة حسب مستوى الأمطار.

كما تقرر إتخاذ الإجراءات التالية:

① يشرف على تنفيذ الاتفاقية مجلس يتكون من 40 عضواً يمثلون كل المجموعات السلبية.

② تشيّد مدرسة مزوّدة بسكن داخلي تضم تلاميذ من كل المجموعات العرقية حتى يتسنى لهم التعرف على بعضهم بعضاً، وتدعيم أواصر الصداقة في ما بينهم.

③ إنشاء مركز زراعي لتطوير العناية بالقطعان.

④ تدعيم مشاريع توفير المياه في المنطقة.

⑤ اعتبار تطوير أوضاع حياة الناس وحيواناتهم موضوعاً حاسماً

في إقامة سلام دائم إذ يتطلب السلام الدائم أمناً اجتماعياً واسعاً.
ان هذه التسوية السليمة تدل على انه في أماكن وأزمنة الندرة فإن السلام يتطلب اقتساماً مؤقتاً يحافظ على الثروات الطبيعية المتاحة من الإمداد، واحترام الحق الإنساني في "البقاء" و"الحفاظة على حياة" المتأثرين بالجفاف وحتى بعض حيواناتهم في البقاء في المناطق التي نزحوا إليها. ان عقلية المنصر (المالك) الذي يحصل على كل شيء، والإصرار على ما يسمي الحقوق التاريخية التي تقصي الآخرين عن الموارد الطبيعية المتاحة وهم في أمس الحاجة إليها، ماهي إلا وصفة جاهزة لتجبر النزاعات. والآن وبعد مرور عدد من السنوات على إبرام الاتفاق ما زالت أرض البوران تسم بالسلام.

لماذا، إذن، فشلت محاولات معالجة نزاع الفور في التوصل إلى السلام؟ ان أكثر الأسباب وضوحاً في القشل المتكرر لعمليات الوصول للسلام في نزاع قبيلة الفور هو إقصاء القيادات المحلية من مفاوضات السلام. لقد هين المهنيون من معلمين ومحامين وأطباء وغيرهم من (أبناء المدن) من طرفي النزاع على اجتماعات ومؤتمرات السلام.³⁰ ان أبناء المدن (الحضر) لم يستطيعوا ان يفهموا المعنى المتميز لمبدأين حاسمين يتصلان بالصراع هما:

① على الرغم من ما يبدو من عدم الأهمية الاقتصادية المؤقتة للرعاة وحيواناتهم إلا انهم يمثلون جزءاً عضوياً مهماً لإقتصاد وثقافة المنطقة، تماماً كما تمثّر الصحراء والواحة أجزاء أصيلة من النظام الإيكولوجي نفسه. ومن الواجب ألا ينظر إلى المشكلة بمنظور (نحن ضد أولئك) ولكن بمنظور (ان نعيش ونذبح غيرنا يعيشون). ان التضامن ضروري للطرفين وهو ليس بمجرد كرم محض منكم بمشاعر إنسانية خيرة من جانب واحد تجاه الآخر.

② فهم الحق في الأرض كملكية مطلقة (كأنها مجرد فضاء إقتصادي)، وتمسك "أولاد المدن" في حججهم، باستمرار، بمفاهيم وشروط تابعة من القوانين الحضرية والقرية. هنا نشير تحديداً إلى ان الملكية - في مفهومهم - تسمح بالمهيمنة المطلقة على الأراضي؛ لكن معظم أهل أفريقيا الريفين يفهمون ان الحق العربي في الأرض هو الحق في استخدامها واستغلالها وليس الملكية المطلقة، غير المحدود لها. فالأرض بالنسبة لسكان الريف تشكل حيزاً محدداً فهي التربة والعشب والأشجار والتلال والنهر ومقابر الأسلاف وسكان إقامة

الطقوس والشعائر، كما انها تعتبر نطاقاً اقتصادياً واجتماعياً وروحياً، أو، ببساطة، "الأرض هي الحياة".³¹

وبسبب هذين المبدئين يصبح من السهل بالنسبة للقيادات المحلية المرتبطة بشكل كامل بواقع حياتها وموروثاتها في المنطقة، ان تفهم ضرورة الإقسام المؤقت، وغير المتماثل، للثروات الطبيعية في أزمنة الحزن، وان تقبل حق المواطنين الآخرين وحيواناتهم في اللجوء مؤقتاً إلى المناطق الأفضل. لكن بدلاً من التعامل مع أكثر الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالإقسام الراشد للموارد الطبيعية المتنافس عليها فان (أولاد المدن) قضا وقتاً طويلاً في المناوئات والإختصام حول أسس إقسام السلطة السياسية في الحكومات المحلية والمركزة؛ فهم أكثر اهتماماً بمصالحهم المباشرة من الإهتمام بالمصالح المشروعة لأهلهم في الرف، بل إنهم لا يترددون في توظيفها لصالحهم في كل فرصة سانحة.³²

دروس التجربة الإثيوبية

الدروس الأول الذي يمكن الخروج به من هذه المقارنة للنزاعين الدموين المتشابهين ولنتائجها المتضادة تماماً، هي انه في حالات النزاعات المحلية يجب ان يكون القادة المحليون هم الجهة الأساسية الفاعلة في عمليات المفاوضة وترتيبات الوصول لحل عادل للنزاعات والحفاظ عليها. ان معظم المجتمعات، لو تركت من دون تدخل خارجي، يفضل في معظم الأوقات اختيار التعاون والتعايش السلمي. وحين تتوفر المساعدة الإيجابية والدعم المناسب فإن جميع الناس يفضلون التعاون في كل الأوقات.

الدروس الثاني هو ان الإقسام المؤقت والراشد وغير المتماثل للثروات الطبيعية في أزمنة الأزمات هو ضرورة مصيرية لحل النزاعات ولاستراتيجية طويلة المدى للبقاء، ليس فقط للطرف الذي يعاني وإنما لكلا الطرفين المتنازعين.

الدروس الثالث ويتطلب ان تتوفر لكل الأطراف الخارجية التي تطوع للتوسط ان تفهم وتحترم طبيعة الموروثات التي تحكم الملكية الجماعية للأرض عند هذه المجتمعات التقليدية؛ وبالتحديد فهم الملكية بأنها حق استخدام وتوظيف الأرض وليس الحق المطلق في احتكارها و"الإستحواز" عليها.

ان الإصرار على مايسمى "الحقوق التاريخية" في ملكية الأرض وغيرها من الثروات الطبيعية، واضفاء المفاهيم الحضرة للملكية على مجتمعات محاصرة بأزمات بينية ومهددة بأفتقارات دورية من الصراع والنزاعات لا يساعد في تدعيم الخطوات الضرورية لتخطي الصراع والوصول إلى سلام عادل. في نهاية الأمر نحن نأمل ان تسود حكمة البوران والآبوري في كل النزاعات المشابهة لنزاعيهما.

اقتسام الموارد في أزمنة الندرة

كما أشرنا سابقاً فإن الحرب في دارفور تعتبر أساساً عن محاولة رعاة الماشية الذين أصابهم الجفاف دخول واحة الجبل وإزاحة قبيلة الفور خارج أراضي منطقتهم الخصبة "الرطبة"، وذلك بالسيطرة على كامل المنطقة وإجلاء سكانها الذين يقاوتون من أجل الحفاظ على ديارهم.

هذا هو السبب الحقيقي للصراع الدموي الذي اندلع ويتجبر من وقت لآخر في تلك الأجزاء من البلاد (انظر جدول 19). ومن المدهش أن كل محاولات إيجاد حل للنزاع لم تنط لهذا العامل الحاسم إعتباراً يذكر. وبدلاً من إبداء الصبح باقتسام الضروريات والمشاركة في الثروة الطبيعية للمنطقة فإن محاولات الصلح قد تركزت على مناورات اقتسام السلطة السياسية في الولاية وفي المركز.

إن الدعوات المتأخرة، في حالة دارفور، لإقتسام السلطة السياسية تبدو آتية من النخب الحضرية التي تنتمي لطرفي الصراع أكثر مما تأتي من المواطنين المتأثرين بالنزاع أنفسهم. لذلك فإننا نقترح خطة بديلة من 4 نقاط قد تفتح الطريق نحو الوصول إلى مرنكرات واضحة تساعد على الوصول إلى سلام دائم في المنطقة:

① وقف كل الأعمال العدوانية والإلتحاق على التفاوض من أجل إقامة سلام يستند إلى "حق" الفور في أراضيهم و"حق" العرب الرحل وحيواناتهم في البقاء فيها من أجل الحفاظ على حياتهم في زمن الحن بما يستتبع المشاركة المؤقتة في بعض أراضي الرعي والمياه.

② تجهيز خطط، بمساعدة الحكومة، من أجل توظيف مستمر للأرض بهدف إلى صيانتها وإزالة آثار الجفاف ووقف الزحف الصحراوي، وإعادة تأهيل طويلة الأمد للمنطقة المتأثرة به. ومن الأشياء المهمة في هذا الإطار الإحلال التدريجي للمساحات الواسعة لمناطق الزراعة المطرية إلى مزارع لقرية الحيوان من خلال استخدام مضط للراعي. ومن الأشياء المهمة، أيضاً، الإلتقاء نحو مؤسسات التسمية الوطنية والعالمية وبرامج الإغاثة من أجل تهيئة الظروف للوصول إلى سلام دائم ومن أجل التأهيل البيئي والاستخدام الأمثل للأرض والإقتسام العادل للثروات المتاحة.

③ تنوع قاعدة الإنتاج في المنطقة بتنمية الصناعات التي تحتاج للعمالة المكثفة والصناعات اليدوية بهدف استئصال العمالة وقاخص إنتاج المزارعين والرعاة.

جدول (19): المزارع المسلح في ولايات دارفور.

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تدفق الأصحاب	حل النزاع
<ul style="list-style-type: none"> * نزاع قديم سبب المباد + المرحى، حل النزاع من خلال مؤثرات السلام. * الاتفاقيات حول النزاعات المؤقتة من البدار السائد. * خلال حصة إيفانف التي خربت المنطقة أراد الزعماء تقيًا، فقامت أولًا في منطقة جبلية إلا أن القوم ربما الإادر وحولوا الأصحاب. * بدأ المزارع المسلح عام 1985، وازداد حدة وأساسًا منذ العام 1987 + انتشرت ظاهرة تهريب السلاح. 	<ul style="list-style-type: none"> أولاً: بيئية: جفاف المناخ + الزحف الصحراوي ثانياً: اقتصادية: انشغال سكان تجمير المزرعي + إدار التماثل الإقتصادي بين القوم والرب. ثالثاً: اجتماعية: اتساع + تفرط المزرعة. رابعاً: سياسية: استغيت المزرعة التقليدية للبقاء بين الأكراد التقليدية أثناء دارفور + وقت المرحوم إلى جانب الزعماء. 	<ul style="list-style-type: none"> * تفرقة وبقعة بحفظة جارة الأسلحة المحلية. * تدريب ليليا + تشاد + (القبلي ليليا + تشاد + المرحوم) ودخل (زينا + أمركا). * المنطقة بعيدة عن المركز + انتشار ظاهرة تهريب السلاح. * أصبحت جبهة تحرك شريف السوفاك أكثر اهتمام بالمنطقة. 	<ul style="list-style-type: none"> * تحمل ليليا زينا مسؤولية ازدياد حدة النزاع. * سعى حزب الأمة وبلدية الإقليم إلى كسب سائده مجموعات الزعماء الموزونة بؤنوا وبنوا، كقوة عسكرية. * سعى دول العالم لا تبنى أي اهتمام بهذه المنطقة الخائبة. 	<ul style="list-style-type: none"> * سبب ولات دارفور والرحم أسر ساحة حرب عالية الوعنة في حالة حدوث أي نزاعات خارجة عن القانون. * تحولت الممارسات والمعدات الملتزمة إلى نزاعات مدمرة مستمرة. * في فترة جفاف أخرى سكوني إلى تجار المنطقة. * في نوع ليليا تشادي أو تشادي تشادي سجلوا ليليا شمال دارفور وقرى دارفور إلى منطقة حرب. * ازدادت معدلات المرحوم والتفوج إلى أرواح البؤس والمفاج 	<ul style="list-style-type: none"> محاولة: شكلت عائلات الكبر من شقبي المرحوم الذين وضعوا مساهمهم في التمام الأول. والمركبة صارت ملون صاحب منطقة. القوم لا يتدفق فيها. القليبيات: يحكي أن غلب تشاد ليليا دوراً أكثر جدياً. عالمياً: زينا توافقت من كتيبة والبلديات القبلية + الكناس لم تبق أمناً بهذا النزاع فالمنطقة ليست ذات أهمية سياسية أو اقتصادية أو دينية بالية لا.

٥ تطوير المواصلات وشبكات الإتصال الاسلكية بهدف ربط مواطني دارفور واقتصادهم ببقية أنحاء القطر والعالم.

ان نجاح خطة كهذه، على المدين المتوسط والطويل، يعتمد بصورة أوسع على أرادة الأطراف المتحاربة في إحلال السلام، وعلى ان تكون الحكومة المركزة طرفاً فعالاً في عملية ترتيبه والحفاظ عليه؛ كما يعتمد بشكل كبير على توقف القوى الإقليمية (ليبيا وتشاد ومصر) والدولية (العراق، فرنسا، أمريكا، بريطانيا . . الخ) عن التدخل في الشؤون الداخلية لولايات دارفور، وعلى الإهتمام الملوس ببرامج التنمية والعون تخفيف حدة الإستقطاب الإجتماعي.

خلاصة القول انه أيضاً أضحي الوضع الإكولوجي ضعيفاً ومعرضاً للخطر. يكون السلام الإجتماعي، هو الآخر، هشاً ومعرضاً للزعزعة؛ ولا يمكن تحاشي النزاع المسلح، على المدين المتوسط والطويل، إلا عبر آليات تتيح الإقسام العادل للثروات الطبيعية المتاحة والحفاظ عليها من التدهور بشكل جماعي متكامل.

حواش وإحالات

1- انظر رصد الدكتور إبراهيم النور للكجحات عن ظاهرة اللجوء والنزوح في السودان
Displaced and Refugee Studies in the Sudan: An annotated bibliography, by I. El-Nour, U. of Juba, Juba, Sudan, 1992.

2- راجع الدراسات التالية:

"The Effect of Drought among the Zaghawa of Northern Darfur", by N. Tobin, *Disaster*, issue 9, 1985.

"Food Crises, Crises Response and Emergency Preparedness: The Sudan case", by E. Eldrege, *Disaster*, issue 12, 1988.

Regional Policy, Food Insecurity: The case of Darfur, by M. Buchnan-Smith and M. Mohamed, Western Sudan Ministry of Finance, Khartoum, Sudan, 1991.

To Cure All Hunger, by S. Maxwell, IT, Exceter, UK, 1991.

3- انظر إلى شكل (1) في دراسة الدكتور محمد سليمان عن الحرب في دارفور
"War in Darfur", in *Environmental Degradation as a Cause*

of War, edited by G. Bächler and K. Spillmann, ENCOF, vol 2, VR, Zurich, Switzerland, 1996.

4- انظر شكل (2)، حاشية 2.

5- انظر صلاح آل بدر، "نشأة نزاع قبلي أم مصالح دولية؟ وجود ديني في قيادة نجامينا بشكل خطراً على حكومة الخرطوم"، [الجبهة، 1990/12/4].

6- ذكر عمرو بن زبارة الجنرال سوار الذهب، رئيس المجلس العسكري الانتقالي، في منتصف يونيو (حزيران) 1985 إلى إقليم دارفور لـ:

الوضع خطير الذي يماثل أمة في دارفور اليوم. قد ضرب الجفاف 86% من مساحة الإقليم وأثر ذلك على الزراعة التقليدية وأدى إلى ترقق الثروة الحيوانية بكيات كبيرة. . . ان 80% من سكان شمال دارفور لم يحصلوا على قوتهم من الزراعة وتضرب عزوزهم، وقد 90% من أصحاب المواشي مراعيهم الطبيعية، 70% قدوا مواشيهم بالفقر وان حوالي 1 ½ مليون شخص ليس لديهم مقدرات شرائية".

انظر "دارفور والمواجهة الناجمة للجوع والجفاف"، [الأيام، 1985/6/3]. وعلى الرغم من مرور السنوات فإن الحقيقة الباقية هي ان ولايات غرب السودان (كردفان ودارفور) تواجه تهديدا دائما باحتلال شس كبير في الغذاء نسبة لشح الأمطار التي تعتمد عليها هذه الولايات في الزراعة. فعند العام 1995 تساعد النداءات المتكررة بأن هذه المناطق مازالت مهددة بالجوع. انظر "الجفاف وشس الغذاء يهددان ولايات غرب السودان"، [الشرق الأوسط، 1996/10/15]. كما أربطت تلك النداءات بمساعد ظاهرة النزاعات الدموية والنهب المسلح. ورغم التحذيرات التي تصدرها السلطات من وقت لآخر بأنها تمكنت من تصفية النهب والنزاعات القبلية فإن الظاهرة تستمر على سطح الأحداث إلى ان يتم معالجتها بشكل جذري. فقد تعرض وفد برئاسة الدكتور بونس الشرف، والي شمال دارفور، لجرح مسلح وهو في طريقه من الناشر إلى كيكاية مما كشف مرة أخرى ان العمليات مازالت مستمرة وتستخدم فيها سيارات لاندكروزر حديثة التجهيز وأسلحة ثقوي ما لدي القوات المسلحة. انظر "مساعد ظاهرة النهب المسلح بشمال دارفور"، [الشرق الأوسط، 1996/3/19].

وهناك عنصر آخر يجبر قبائل موقوتة تم زرعها مؤخرأً مسكون عاملاً إضافياً لمساعد حدة حرب الموارد السودانية في المستقبل المنظور. وفي تدويرا سيشهد حزام السافانا نزاعات حادة قد تدفع تحالفات القبائل العربية المحاللة إلى الإيجار وسيستجر صراع عربي عربي. عندما سيدرك عدد من الناس ان مجموع صراع القبائل العربية والأفريقية في دارفور كان هو السيطرة على الموارد في المقام الأول. فقد واجهت ولايات دارفور منذ العام 1991 نشاطا مكثفا لتوزيع مئات الآلاف من المكارات (الأندية) كشاح الزراعة الآلية. على سبيل المثال تم توزيع حوالي 150 ألف مكارة (3 ½ مليون فدان) في أبريل (نيسان) 1993 كشاح استشارية في جنوب دارفور. من اللافت للنظر ان هناك شخصيات عامة ومن القوات المسلحة وكبار التجار في القاعة. على سبيل المثال الجنرال صلاح المتالي (والي غرب كردفان) وشقيقه حاتم حصلوا على 19 ألف مكارة (45 ألف فدان)، الشرف السر الشيخ (150 ألف فدان)، إبراهيم البدوي (100 ألف فدان)، عثمان الجزولي عبد الله (100 ألف)، خليل حسن بحر (300 ألف)، محمد الطاهر محمد حسين (200 ألف)، خليل محمد أحمد (500 ألف) بينما جلال الدين عيسى مصطفى حصلوا على (600 ألف فدان، ضفت مساحة مشروع الرهد الزراعي، والقاعة تحتوي على 434 سماً [الاتحاد الوطني، 1993/4/20]. وهي مشاريع تقع على طول حزام مشروع غرب السافانا. أحد أكبر مشاريع

النسبة الرخية في أفريقيا حيث يغطي مساحة 135 ألف كيلومتر مربع في ولاية جنوب دارفور ويغطي منطقة يقدّر عدد سكانها بأكثر من 2 مليون نسمة. انتظر "مجلس الوزراء" بإشادة بمشروع السافانا، [الإتحاد الوطني، 1994/7/25]. ومن المهم هنا تسجيل أن المؤتمر التمادي لإقليم دارفور والذي انعقد في 24-26 نوفمبر (تشرين الثاني) 1986 تحت شعار "محو عمية إقليمية متوازنة" جماعة الصداقة بالخرطوم يمهّد لخطوة توسع مشاريع الزراعة الآلية بالإقليم واصرر توصية "برفع ضوابط لممارسة الزراعة الآلية ومنع الإزاحة الكاملة للنظام النباتي كما هو الحال في شرق السودان". ويمكن بذلك التأكيد أن مسألة الأرض أصبحت مشكلة لا يمكن تجاهلها وإن قضية السيطرة عليها (مراعي، مسارات ماشية، مزارع، سكنى) صارت هي جوهر صراع الموارد الدموي في السودان. فما زال الاعتقاد السائد هو أن القبيلة التي لا أرض لها، هي قبيلة لا وجود لها. وعلى الرغم من أن هنالك تغييرات تحاول تخادي التأكيد دبلوماسية على تجاوزها لهذه المسألة لكنها تتجلى بشكل متزايد كلما برز صراع أو نزاع دموي في دارفور. وقد عبر عن ذلك أحد قياديي العشائر قبيلة صغيرة هو محمد بقريب (ناظر عموم قبيلة ترحيم) قائلا:

هناك مفهوم قديم هو مفهوم ملكية القبيلة لأرض معينة... ولكن في اعتقادي أن الدولة ينبغي أن تحمي الأرض، باعتبار أنها تملك إليها حسب المثلث والقانون الإلهي قرر أن الأرض لله وبالتالي فهي لمن يملكها ويستفيد منها، هناك توزيع إداري ولكنه ليس ملكيا... يجب حسم مسألة ملكية الأرض فأينا لأتأ من الأساسيات... نحن نربو المسؤولين العناية بقضية تمكن أن الأرض لله ولن يملكها ويصلها... وإذا كان الملك في القديم قد وزعها الأرض، فإن الملوك الآن هم الدولة التي ينبغي عليها أن تحل جذرا قضية احتكار قبيلة ما لأرض ما".

لكن التجاني عبد القادر، ناظر قبيلة لما تحلقا في المنطقة هي المسيرة تحجب الموضوع بذلك. وقال: "نحن مسيرة لنا دار محدودة، يدخلها رعاة من كافة القبائل، لا ننعم من الدخول ولا يخرج لنا، فقط قوم بتنظيم الرعي والزراعة حسا للشاكل".

انظر "زعامة القبائل: الأرض لله وللدولة الراشدة"، [الإتحاد الوطني، 1995/1/19].

7- انظر شكل (3)، حاشية 2.

8- مراجع سنوات مختلفة صادرة عن مصلحة الإحصاء الجوية، الخرطوم، السودان.

9- كانت دارفور أكبر مساحة منطقة في السودان تحت إدارة سلطة واحدة، تم إخضاعها لأول مرة بواسطة الزبير باشا في أكتوبر (تشرين الأول) 1875 لصالح الحكومة المصرية. بقيت المنطقة مستقلة ذات حكم سلطاني لمدة 18 عاما بعد اختيار الدولة المهدوية في 1898 حتى تم ضمها إلى السودان في العام 1916 وبذلك تكون سلطنة دارفور قد استمرت نحو 4 قرون (1650-1916). عن التطورات السياسية راجع كتاب "تاريخ دارفور السياسي: 1882-1898"، لموسى المبارك الحسن، دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1980.

10- لدراسة شاملة عن تحلل المنطقة ونشل تحللها انظر رسالة الدكتوراه التي قدمها عبد الرحمن أبكر إبراهيم لمعهد الدراسات التنموية بجامعة سامسكن، براينز، المملكة المتحدة:

Regional inequality and Under-development in Western Sudan, DPhil, Sussex University, Brighton, UK, 1987.

لم تعرف دارفور التعليم الأوسط (الإعدادي) إلا في العام 1945 عندما أنشئت مدرسة الفاشر

الوسطى بجهد شعبي، ولم تقوم الحكومة بفتح مدرسة إلا في العام 1954 عندما أنشئت مدرسة القاشر الأبدية الوسطى.

11- كانت دارفور تدار كمديرة ثم كحافظة ثم كإقليم. واستلهاماً لأديبات الجبهة القومية السودانية (ميثاق السودان، 1987) التي دأبت بتقسيم السودان لإدارياً بموجب نظام إتحادي يطابق تقريبا مع النظام المعمول به حالياً، وتوافقاً مع مقررات مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1989، بنيت النظام الفيدرالي أصدر رئيس الجمهورية قراره بتكوين لجنة إعادة النظر في تقسيم الولايات في أغسطس (آب) 1993 وتقدمت بتوصياتها في ديسمبر (كانون الأول) لإعادة تقسيم 9 ولايات القديمة إلى 18 ولاية غير أن القرار السياسي قضى بزيادة إلى 26 ولاية. كانت اللجنة قد أوصت بتقسيم دارفور إلى ولايتين (شمال، جنوب) ولكن القرار السياسي رفضها إلى 3 ولايات.

12- كانت ولايات دارفور تحتوي في العام 1993 على عدد أقل من المحافظات والمخليات، فولاية شمال دارفور تم تقسيمها إلى 4 محافظات، مقسمة إلى 24 محلية؛ وولاية جنوب دارفور على 5 محافظات و38 محلية؛ بينما ولاية غرب دارفور على 6 محافظات مقسمة إلى 28 محلية. وفي العام 1997 تم إعادة التوزيع وفقاً لمييار السكان (30 ألف لكل محلية) فصارت شمال دارفور 4 محافظات مقسمة إلى 30 محلية وولاية جنوب دارفور 5 محافظات مقسمة إلى 50 محلية وغرب دارفور قسمت إلى 30 محلية. هناك ضغوط سياسية متواصلة تفضي خلفها قيادات عشائرية تدعو إلى زيادة عدد المحافظات وبالتالي المخليات.

13- تبعد ولايات دارفور عن ميناء بورسودان بأكثر من ألفي كيلومتر، وعن الخرطوم بحوالي 1600 كيلومتر وحركة الطيران ما زالت محدودة. وعلى الرغم من أن خطوط السكة الحديد قد امتدت داخل السودان منذ العام 1898 إلا أنها لم تصل إلى دارفور باستنادها إلى مدينة نيالا (جنوب دارفور) إلا في العام 1960. لا توجد أي شبكة طرق مبيدة تربط الولايات بمناطق السودان الأخرى وشبكة الطرق المقترحة ما زالت تعاني من نقص التمويل. وحتى طريق الإقاذ التبري (الخرطوم، الأبيض، النهود، أم كداده، القاشر، نيالا، الجبينة) والذي يمر مشروعا قويا إستراتيجيا ينتظر أن يربط السودان بدول غرب أفريقيا ويربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك والتصدير بكلفة كلية 245 مليون دولار تعرض لمسلة فساد عطلته.

14- يمتد شرط الحدود الغربية مع دول الجوار بطول مقداره 2450 كيلومتراً، تشارك فيه ليبيا بنسبة 12 ٪، تشاد 53 ٪ وأفريقيا الوسطى 35 ٪. وبينما تشكل دول الجوار عامل تصدير زعزعة نسبة للنوايا التوسعية والهجرة وللتداخل القبلي والصراعات السياسية فيها فإن مجاورتها من الناحية الشرقية والشالية والجغرافية والفرعية لولايات السودان الأخرى تشكل عوامل حماية وعقبة داخلية داعم لموايل استقرارها. للمعلومات تفصيلية انظر دراسة الجغرافيا أحمد محمد أحمد دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني، الدورة 7، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1990. وقد قامت لجنة خبراء الحدود السودانية-التشادية بمقد اجتماع في مدينة الجبينة في 20/12/1992 وافقت على وضع علامات الحدودية بين البلدين، كما تم ترسيم الحدود المشتركة مع أفريقيا الوسطى في مارس (آذار) 1995 بمدينة نيالا (الخرطوم، 10/11/1994؛ 12/6/1994؛ 26/2/1995).

من جهة أخرى نجد أن الإحصائيات في السودان غير دقيقة لأسباب منها عدم اهتمام السلطات وقلة الكوادر المؤهلة والإسكانيات. تختلف مساحة دارفور الكلية حتى في نشرات ديوان الحكم الإتحادي. فالباحث مرسى المبارك (حاشية 9) يذكر أنها 448 ألف كيلومتر مربع، ويؤكد بعض بأن عدد سكانها بجاو 21 ٪ من سكان البلاد. تذكر إحصائيات 1983 بأن سكان دارفور

3,093,699 نسمة بينما تذكر إحصائيات 1993 أن عدد سكان ولايات دارفور هو 3,700,000 نسمة. نشأت دوان الحكم الاتحادي تذكر أن عدد سكان الولايات الثلاث 3,886,657 شخص (دوان الحكم الاتحادي التقرير الإستراتيجي السوداني 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، السودان، 1998؛ تعرف السودان: دليل السياحي، منشورات دبسكو، السودان، الخرطوم، السودان، 1999).

15- يقع جبل مرة، وهو عبارة عن غلقات بركانية هامدة، في مركز الدائرة بالنسبة للقارة الأفريقية؛ ويقع بها سلسلة من الجبال والكتل الصخرية. تبلغ مساحته ضعف مساحة دولة الكويت وتعتبر مدينة زالنجي المركز الإداري والتجاري للمنطقة. الحد الشرقي للمنطقة هو جبل مرة نحو مدينة الفاشر (المركز الإداري المرقن للإقليم) وإلى الجنوب تقع مدينة نيالا (المركز الاقتصادي للإقليم)، وتقدر كمية خام الحديد الموجودة في المنطقة بحوالي طين طن في الجردة العالية في مناطقها الشمالية. وتقدر كمية الأمطار التي تسقط خلال الفترة من أبريل (نيسان) إلى سبتمبر (الربيع) بحوالي 21 مليار متر مكعب. وتشتهر المنطقة بزراعة المدرجات ودقة استئصال خطوط الكنتور في الري. توجد في المنخفضات السفلى للجبل سهول خصبة تروى بها مياه جارية على مدار العام ونتيجة إلى غزرها ودوان أكبرها وأشهرها وادي أزوم. ويترى المثلث الواقع بين سوفي ودربان والملم مركز قبل استراتيجي عسكري وسكاني واقتصادي لقبيلة الفور حيث ينتج أكثر من 80% من احتياجاتها الغذائية. منذ قديم الزمان كانت حركة الرعاة من شمال دارفور إلى جنوبها تكون عبر 11 مرحل (مسار) تبدأ من وادي هود شمالاً حتى بحر العرب في أقصى جنوب دارفور ومن الاتجاه الشمالي الغربي لدارفور الكبرى حتى أم فافوق في الجنوب الغربي. وتتوزع هذه المراحل إلى مرحل شرق جبل مرة ويضم 6 مراحل ومرحله غرب جبل مرة ويضم 5 مراحل.

16- راجع دراسة الدكتور فؤاد إبراهيم
Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan: With special reference to desertification in Darfur, by F. Ibrahim, Bayreuth, Germany, 1984.

17- انظر مرجع المحاشية 3.

18- تم تأسيس تنظيم "جبهة فحة دارفور" في العام 1963، وكان السيد أحمد إبراهيم درج (زعيم المعارضة خلال فترة التعددية الثانية، حاكم دارفور السابق، قبيلة الفور) رئيساً لها والدكتور علي الحاج محمد (القيادي البارز في الجبهة الإسلامية القومية، وزير الشؤون الاتحادية، قبيلة البربر) نائباً للرئيس والدكتور علي حسن تاج الدين (عضو مجلس رأس الدولة خلال الفترة التعددية الثالثة، حزب الأمة، قبيلة سالت) سكرتيراً لها. أحمد درج سياسي ورجل أعمال (الحليج، السودان، بشولة)، بدء حياته موظفاً في مصلحة الإحصاء وتدرج في السلم العام من وزير إلى أخصار حاكمًا لإقليم دارفور في العام 1981. عمل في مطلع عقد سبعينيات القرن العشرين مستشاراً مالياً وإدارياً لحاكم إمارة أم القوين ومستشاراً للجنة الدستورية لتأسيس اتحاد الإمارات العربية. أسس "الحالف الديمقراطي السوداني" في يناير (كانون الثاني) 1994، وهو عضو في الهيئة القيادية للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض. عن تجربة درج في العمل العام انظر "مشاكل دارفور هي التي قادني للسلم السياسي"، [الخرطوم، 2-11/10/1994].

19- انظر دراسة "المجتمع الريفي السوداني: حركة وإنتاجاتها"، عبد الفتاح محمد أحمد وشرف عبد الله حمزة، معهد الدراسات والبحوث الإسلامية، الخرطوم، السودان، 1982.

20- انظر حاشية 16.

21- راجع دراسة أوفامي

State and Society in Darfur, by R. O'Fahey, CH & Co, London, UK, 1980.

22- راجع كتاب الدكتور الإسكندر دي وال عن مجاعة دارفور

Famine That Kills: Darfur, Sudan, 1984-1985, by Alex De Waal, Clarendon Press, Oxford, UK, 1989.

23- راجع دراسة الدكتور محمد سليمان

"Civil War in the Sudan: From ethnic to ecological conflict", *The Ecologist*, vol 23(3), 1993.

24- انظر حاشية رقم 10.

25- انظر

"Poverty versus Affluence: The fiasco of rain-fed mechanisation in Renk District, Southern Sudan", by P. Gore in *Agrarian Change in the Central Rainlands, Sudan*, edited by M. Salih, SIAS, Uppsala, Sweden, 1987.

26- يحتكر السودان 85% من الإنتاج العالمي للصنع العربي، وشكل ثالث أكبر مصدر لعائد الصادرات حيث يحقق في المتوسط 70 مليون دولار سنوياً. يشهد تهريبه من السودان إلى إرتريا وأفريقيا الوسطى ونشأة نشاط كبير في السنوات الأخيرة وهناك دلائل في ضلوع شركات إسرائيلية في ذلك الأمر. كانت تجارتها محكرة لشركة الصنع العربي ولكن تحت شعار سياسة التحرير الاقتصادي لحكومة الإنقاذ ولصالح بعض التجار المحسوبين على الجبهة القومية الإسلامية تم إنشاء شركة الخرطوم لصنع الصنع العربي GAPC في العام 1994.

27- راجع تقرير البنك الدولي عن أحوال الاقتصاد السوداني

Country Report: Sudan 1992, World Bank, Washington DC, USA, 1992.

28- خلال الفترة بين 1990-1997 كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي تتراوح بين 29% إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي. أهمية قطاع الثروة الحيوانية تنبع من أنه ساهم في الفترة نفسها بشكل تصاعدي في ناتج القطاع الزراعي بنسبة تراوحت بين 12% في العام 1990 وارتفعت تدريجياً لتصل إلى 20% بينما كان إسهام القطاع المروي لا يتراوح بين 11%-14% وإسهام القطاع التقليدي لا يزيد عن 7% والفاشات لا تتجاوز 3% والزراعة الآلية لا تتجاوز 4%. تأهيك عن عمليات النهب الواسعة النطاق عبر الحدود إلى ليبيا وأفريقيا الوسطى ومصر، ففي العام 1994 قدرت السلطات أن السودان يحبس سنوياً 60 مليار جنيه (42 مليون دولار) أي ما يادل العائد من جميع الضرائب المباشرة التي حددتها الميزانية العامة للدولة في ذلك العام [الخرطوم، 1994/7/24].

شهد قطاع الثروة الحيوانية ومنذ نهاية العقد السابع من القرن العشرين عمليات تنظيية متالية تهدف

إلى إستئثار امكاناته الكاملة والتي تقدر بحوالي 400 مليار دولار. قد تم تأسيس المؤسسة العامة لتسويق الماشية بكتلة كلية بلغت 57 مليون دولار بدعم 25 مليون قرض من البنك الدولي في مايو (أيار) 1977، لتعمل في مجال تنظيم تجارة الماشية ومنتجاتها داخل وخارج السودان. وتم إنشاء مشروع طرق الماشية بشمول من البنك الدولي والإفاد، وشمل طرحين أحدهما يبدأ من بزم بجنوب دارفور ويمر ببافوسة والنهود وكادالي وحسني كوستي والثاني يبدأ من تبالا وينتهي في امدرمان مروراً بالضيق والنهود والأبيض وهدف إلى زيادة أعداد الماشية الواردة للتصدير من مناطق غرب السودان وشمال بحر القززال. وعلى مدى محاولات الجبهة الإسلامية تدهيم سيطرتها على القطاع من خلال نشاطات شركة الرواسي مارس بنك الثروة الحيوانية نشاطه في مايو (أيار) 1993، وألحقت به المؤسسة العامة لتسويق الماشية وشركة طرق الماشية. ثم تدرج الأمر خطية أخرى للإمام حيث تم تأسيس بنك منجني الماشية الوطني في يونيو (حزيران) 1994؛ وتم إنشاء الشركة القوية لمصادرات المواشي في سبتمبر (أيلول) 1994 بهدف تحقيق أكبر عائد من صادرات الأبقار ولحمها. وصرحت الحكومة في نهاية العام أن صادرات الماشية يمكن أن تهيئ للبلاد عائداً سنوياً بأكثر من مليار دولار وذلك عبر تصدير 3 ملايين رأس حيث الإنتاج السنوي من الماشية يتراوح بين 24-27 مليون رأس (المحرم، 1994/8/3). ومنذ العام 1995 سمحت وزارة التجارة الخارجية بأولوية خاصة لمصادرات الماشية لإلغاء ضريبة الصادر لدعم من موقوفها التنافسي في أسواق الشرق الأوسط. الجدير بالذكر هنا أن وزارة التجارة كانت قد أصدرت قراراً في وقت سابق بأن تكون صادرات السلع الرئيسية (الماشية + الحبوب الزيتية + الصنف العربي) حكراً على الحكومة أو شركات مساهمة عامة.

29- ذكرت ورقة "آباد النهب المسلح وأسبابه"، المقدمة من حكومة إقليم دارفور إلى مؤتمر أمن الإقليم بأن عمليات النهب المسلح بدأت برادها العام 1974 وتطورت مجتمها الكبير العام 1979 وأن أول نهب مسلح كانت على مشارف مدينة كيكاية العام 1981 وأدخمت نسب مع بداية حركة لجم تشادية (الأم، 1988/1/17). وقد سجل مؤتمر أمن دارفور بمدينة القاشر في 5-7/1/1988 أن جملة البلاغات خلال الفترة 1983-1987 كانت 1053، كان اثنى فيها 204 والمصابين 586 وقد 7350 رأس من الماشية وكانت أموال ثبديّة مسروقة حوالي 53 مليون جنيه (11 مليون دولار)، وكان ضحايا القوات النظامية 32 شخصاً؛ انظر "النهب المسلح نتيجة مباشرة للحرب الأهلية في تشاد"، (السوداني، 1988/1/14). وسجل تقرير لجنة مفوضية الإنعاش عن آثار النزاعات في جنوب دارفور في تقريرها المؤرخ 1989/1/30 بأن:

"تأثرت منطقة وادي صالح بالأحداث بصورة كبيرة وشعبة. فقد أحرقت 57 قرية بالكامل كما شرد 44 ألف مواطن وقد حوالي 29 ألف رأس من الماشية وأحرقت 12 ألف طن من المواد الغذائية وقد تدرت الخسائر بواحي صالح بحوالي 54 مليون من الجنيئات (4 ملايين دولار)".

وحصرت اللجنة آثار النزاع على 300 قرية يعيش بها أكثر من 17 ألف أسرة. ورغم ذلك لا يمكن تقديم حصص مؤكدة لخسائر النزاعات في ولايات دارفور. فقد ذكر السيد الطيب عبد الرحمن مختار، مدير شرطة إقليم دارفور في نهاية العام 1989 أن:

"النهب المسلح تسبب في دمار الإقليم إقتصادياً. وتقدر كمية المال المنهوب خلال 3 سنوات الماضية (86-1989) بأكثر من 25 مليون جنيه (5 ملايين دولار)؛ ولحق عدد الذين إستشهدوا من رجال الشرطة خلال نفس الفترة 97 شهيداً يتألمهم 6 في كل أنحاء السودان... المشكلة في دارفور أكثر تعقيداً من مشكلة الجنوي".

انظر "الوضع المضطرب في تشاد هو السبب الرئيسي"، (الشرق الأوسط، 1989/10/10). وكان

السفارة السودانية قد أصدرت بياناً "توضيحياً" في العام 1991 حول الوضع في دارفور ذكرت فيه أن:

"الخسائر الناجمة عن جرائم النهب المسلح بلغت 17 مليار جنيه (8 مليون دولار) بالإضافة إلى فقدان 1/2 مليون رأس من الماشية ووفاء 1500 مواطن وقتل 100 ضابط وجندي من القوات النظامية"

[الشرق الأوسط، 1991/10/15]. وفي فبراير (شباط) 1992 أعلن السيد الطيب محمد خير، والي دارفور، أن خسائر الولاية بسبب الحرب الأهلية والنهب المسلح خلال 10 سنوات تجاوزت 23 ملياراً من الجنيهات (10 مليون دولار) مما أحدث إهياراً تاماً في خدمات التعليم والصحة [الإقناذ الوطني، 1992/2/14]. وقدّر الجنرال الطيب عبد الرحمن ختار في منتصف العام 1993 أن الخسائر بسبب النزاع المسلح بين القدر والقبائل العربية منذ بداية الحرب في مارس (آذار) 1983 تُقدر بحوالي 1500 قتيل والخسائر المالية بأكثر من 50 مليون جنيه (15 مليون دولار) بخلاف المآل المنهوب من القرى المدمرة، انظر مقابله "النهب المسلح وانتشار المخدرات والسلاح غير المرخص دموت بنية المجتمع الدارفوري"، [السودان الحديث، 1993/6/7]. وفي العام 1997 صرحت مصادر رسمية بأن النزاعات تسببت في خسائر مالية بلغت أكثر من 30 مليار جنيه (15 مليون دولار) و20 ألف مواطن بين قتيل وجريح، [الشرق الأوسط، 1997/1/11].

30- اتهمت المحكمة السودانية على لسان الدكتور وبالك مشار حركة تحرير شعوب السودان بالسلوع في المواجهات العنيفة بين قبيلتي الدينكا والرزيقات في جنوب دارفور والتي راح ضحيتها أكثر من 350 شخصاً بين جرح وقتيل. وذكر بأن الهجوم المتكرر من قبائل الدينكا المدعومة من "الحركة" هو "هجوم منظم لزعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة والنيل من وجود الرزيقات في الولاية"، [عكاظ، 14/1998/4].

أصدر السيد الصادق المهدي، وبعد صمت تجاوز 10 سنوات عن أحداث دارفور والنزاعات الدورية منذ آخر مرة خاطب فيها الجمعية التأسيسية (البرلمان) عن الموضوع في مارس (آذار) 1987 بياناً اتهم فيه المحكمة السودانية بالتمالقة القبلية وعرقية ودينية واستغلال المواطنين في مناطق التماس في قوات الدفاع الشعبي تحت ستار مجاهدة الكفار. وذكر في بيانه أن حزب الأمة وكيان الأنصار

"استطاعا بالتعاون مع 'حركة تحرير شعوب السودان' والقبائل القبلية المحلية التوصل إلى اتفاق فبراير (شباط) 1990 الذي ساعد على بسط السلام على طول خطوط التماس وفتح المجال للتعاون بين قبائل المنطقة".

[الشرق الأوسط، 1998/5/11]. وعقد الدكتور جين فوق، رئيس حركة تحرير شعوب السودان، إجتماعاً في القاهرة في الأسبوع الثاني من أغسطس (آب) 1998 مع مجموعة من ممثلي قبائل التماس في غرب السودان (البقارة في كردفان ودارفور ودينكا بحر النزال والنوير والنرا) ناقش خلاله أوضاع تلك المناطق وسبل معالجة النزاعات القبلية للمنطقة ومناقشة توثيق عقد مؤتمر لأهل مناطق التماس بهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار على المستويين المحلي والسياسي. وأشار القائد العسكري يوسف كده مكي، إنه عقد اتفاقاً مع المسيحية في العام 1993 والحوازمة العام 1995، مازالت سارية المفعول، ووصف هذه الاتفاقيات بأنها نموذج على لما يمكن تحقيقه عبر الحوار والتفاهم. شارك في اللقاء عبد الرسول النور والمهندس ماديو [الحرقلم، 1998/8/17].

31- نشر حرر هذا الجدول في الكتاب الذي حرره مع تيرجي تمبند باللغة الإنجليزية العام 1993 *Short-Cut to Decay: The case of Sudan, NAI, Uppsala,*

Sweden.

والذي ترجمه مبارك علي عثمان وبجدي التميمي، تحت عنوان "السودان: الإثبات أو التهمته"، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997. وقد أضاف الدكتور التجاني السبيسي (حاكم دارفور) في دراسته له عن النزاعات في دارفور 12 مؤثراً للصالح تنعطي الفترة من 1990-1997 كان آخرها مؤتمر اللجنة للصالح بين المساليت والغرب. راجع

Darfur Conflicts: Causes and solutions, Spotlight, SCF, Cambridge, UK, 1999.

32- سبتمبر الزغاوي آدم يعقوب دوسة من أغنياء السودان، والمهندس بشير جماع (وزير الري، حزب الأمة) من أهم قياداتهم السياسية القوية. وهناك شكوك متداولة بأنهم يلعبون في تكوين دولة الزغاوة الكبرى لتوحيد عشائهم التي تعيش حالياً بين تشاد والسودان. لمعلومات إضافية عن قبيلة الزغاوة راجع كتاب الدكتور محمد أنكر سليمان "الزغاوة: ماضي وحاضر"، الكويت، 1988. وراجع كذلك الدراسة القبية التي قامت بها الباحثة الألمانية إريكا فروفريت، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة برلين خلال الفترة من فبراير (شباط) إلى سبتمبر (أيلول) 1988 عن منطقة كم وتم نشرها مؤخراً في كتاب

Making a Living in Rural Sudan: Production of women, labour migration of men, and policies for peasants' needs, by E. Grawert, MacMillan Press, London, UK, 1998.

تضمن خطاب السيد المادق المهدي (رئيس الوزراء) أمام الجمعية التأسيسية (البرلمان) في 21/3/1987 اتهاماً بسلطان قبيلة الزغاوة بأنها وراء عمليات النهب المسلح. وعن تجاوزات القوات المسلحة في حق الزغاوة، ورصد حملات "التخطيط لإبادة قبيلة الزغاوة وإلحاق القتل بها وعن القاتل الأخرى"، انظر خطاب للرئيس عمر البشير من "أبناء الزغاوة المعاصرة والأقاليم ماير (إيار) 1991؛ وخطاب إلى الجنرال عمر البشير من "أسرة شهداء جبل دليكة" عن أحداث تصفية مواطني خزان جديد والشعبية بواسطة الجيش (دون تاريخ)؛ وتقرير وافي من 7 صفحات عن "الصراعات القبلية في إقليم دارفور"، كبة الحخير الزراعي بمؤسسة تنمية غرب السافانا الأستاذ عبد الباقي عوض، مؤرخ 19/11/1991؛ وشهادة شخصية لأزهري محمد علي أبرسم، طالب بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر مؤرخة 16/8/1998 [كلها موجودة في ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. انظر أيضاً "جماعات النصار للقضاء على النهب المسلح"، [الشرق الأوسط، 22/10/1991] وتقرير عن عمليات طرف تحرك من نبالا بقيادة العقيد بكري سيد أحمد وآخر بقيادة العقيد حسن حامد تحرك من مدينة القاشر أتهموا فيه بحرق وتصفية سكان 27 قرية في منطقة خزان جديد في 24/9/1990 [أناق جديدة، يناير 1993]. وكان قد نشرت في آخر العام 1993 أنباء عن تجريدة حكومية سميت "خاتمة المطاف" تستهدف قبيلة الزغاوة [الإتحادي، 30/11/1993].

وإنطلقت نزاعات عدة بين قبائل النور والزغاوة من جهة والقبائل العربية طلال العام 1994، وشهدت المنطقة قتلاً حاداً بين الجانبين. وكانت الأسباب هي أن القبائل العربية (تتبع شروط الصلح وتوغلت إلى شمال دارفور مدعومة بقوات الدفاع الشعبي إلى مناطق المهاجرة مروراً إلى منطقة الشعبية ومنها إلى منطقة ميرشيك بشرق جبل مرة معتمدة على المزارع وقضت على المحصول قبل الحصاد [الإتحادي، 1/11/1994]. وامتدت ساحة الصدامات إلى أن تم توقيع وثيقة عهد بين الرزقات والزغاوة في مدينة الضمين (جنوب دارفور) لإحلال النزاع الذي كان، مرة أخرى، بسبب المياه والأراضي ومسارات الرعاة [الإتحاد الوطني، أخبار اليوم، السودان الحديث، 4/10/1996].

33- هناك مراجع عديدة رصدت سألة انتشار السلاح في دارفور وأثره على الأمن منها دراسة "واحد أفريقيا" التي نشرها في أبريل (نيسان) 1990:

The Forgotten War in Darfur Flares Again, Report 6, Africa Watch, London, UK, 1990.

انظر أيضاً "حكومة ولاية دارفور لخطة الأمنية: أبريل نيسان - سبتمبر (أيلول) 1991" والتي حددت معايير نجاحها في:

أن تحصل الحكومة على 40% من السلاح الموجود في يد المواطنين وأن تكون 70% هي نسبة إختفاء السلاح عن السرح وأن نسبة الإستقرار الأمني ستكون 90% بإذن الله.

(عظمتو يد أحمد إبراهيم الطاهر (عضو هيئة الشورى العامة للجنة القومية الإسلامية، والوالي بالإتابة وقتها والمستشار الحالي لرئيس الجمهورية للشؤون الاتحادية)، دكتوراً، مبق "دارفور"، وحدة التوزيع، مؤسسة المجتمع المدني السوداني). وأصدرت الحكومة تعديلاً لقانون الأسلحة والذخائر لعام 1991 بتشديد العقوبة إلى حد الأعدام للحيازة والإتجار (الشرق الأوسط، 1991/9/20). وصرح الجنرال عشان إبراهيم، مدير شرطة دارفور أن التقديرات تشير إلى أن كمية الأسلحة غير المرخصة تبلغ 100 ألف قطعة (الإتقاد الوطني، 1991/11/24). وفي منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 1991 أعلن أن حملة الولي الدكتور الطيب محمد خير والذي عين في سبتمبر (أيلول) تمكنت من مصادرة 34 نوعاً من السلاح وجمعت 30 ألف قطعة. انظر "والي دارفور: لا وجود لأي قوات أجنبية في الأقليم وسقطنا الأمنية حققت نجاحاً كبيراً"، (الشرق الأوسط، 1992/1/24). وفي فبراير (شباط) أكد الجنرال عشان إبراهيم عشان، مدير شرطة ولاية دارفور الكبرى إستقرار الأحوال الأمنية بالولاية" وأنها أصبحت في حالة أمنية طبيعية إلا من حوادث فردية طفيفة (السودان الحديث، 1992/2/15). وشرعت الحكومة في غابة الأسبوع الأول من أبريل (نيسان) 1992 في تدوير ألف من شاخخ الأتارة الأمنية في مسكوي القطنية وأربعين (الإتقاد الوطني، 1992/2/15). ووقع والي دارفور وحالة الطوارئ في مايو (آيار) 1992 وذلك في "انقلاب الإستقرار الذي شهدته الولاية مؤخراً شيئاً إلى إعلانها خالية من السلاح"، (الإتقاد الوطني، 1992/5/29). وبلغ الخساس بالحكومة إلى درجة أن صرح الدكتور غازي صلاح الدين، وزير الدولة برئاسة الجمهورية وقتها، لوكالة الأنباء السودانية سراً:

"أن تكون دارفور في القرب العاجل من أميز ولايات السودان بما يحصل فيها مما تفيض عليها وعلى الدول المجاورة".

(الإتقاد الوطني، 1992/11/30). وقد أكد غزاد عكاشة، رئيس الجهاز المركزي للشؤون القبلية على

إتجاه ظاهرة الصراعات القبلية التي كانت سائدة خلال العهد السابقة... أن عهد ثورة الإثارة أقام مؤتمرات الصلح ونشر الرضى بين المواطنين ووجد عدم القبائل وأعدائها وسيادة حكم القانون بينهما،

(السودان الحديث، 1993/4/24). وبحلول يوليو (قود) 1994 أعلن التجاني حسن الأمين، والي شمال دارفور أن الولاية تمكنت من إنهاء عمليات النهب المسلح وعصابات (الخرطوم، 1994/7/18). كما ذكرت السلطات لاحقاً من أنها تمكنت من جمع أكثر من 131 ألف قطعة سلاح من المواطنين خلال العام 1992 وحده (الشرق الأوسط، 1997/1/11). وأعلنت الحكومة على لسان وزير الداخلية أنها قد اتخذت كافة الإحتياطات اللازمة على المدين القصير الطويل لمنع تكرار مثل تلك الأحداث (السودان الحديث، 1996/10/10). لكن رغم كل ذلك استمر انتشار الاتجار النزاعات الدموية بين القبائل والعشائر. ولم يفض وقت طويل قبل أن تدفع اتجاراات النزاعات إلى إعلان رئيس الجمهورية الجنرال البشير فرض حالة الطوارئ في كل ولايات دارفور لمواجهة تصاعد حدة الصدامات الدموية (الحياة، 1997/12/23). فاندفعت الصدامات المسلحة بين قبيلة المساليت

والقبائل العربية بسبب الأراضي والمسارات وأسفرت عن 20 قتلاً بالإضافة إلى أعداد مضاعفة من الجرحى، وأضراراً تقابل 375 ألف دولار [القدس، 1998/3/19]. وشهدت المارك ذروفا في الأسبوع الأخير من يناير (كانون الثاني) 1999 بنصفية عدد من العدد والمشاخ كانت تقع بدور الأجاويد (وسطاء) وثبتت آلية للتفاوض بين قادة الرعاة العرب [الخرطوم، 1999/1/25]. وأصدر حزب الأمة بياناً عن الأحداث اتهم فيه الحكومة باعتماد سياسة فرق تسد وزرع الفتنة بين القبائل وتحريضها على محاربة بعضها فتسببت في صراعات بين المساليت والعرب، وبين الرزيقات والزغاوة. وأضاف البيان أن:

"النظام يجعل المسؤولية لأنه تسبب في هذه الأحداث بسياساته التي طبقتها في إقليم كردفان ودارفور بغرض محاربة الفئود القليدي لحزب الأمة، وقام بنشبت القبائل الكبيرة وتقسيمها وتعيين أمراء مواليين على رأسها".

[الخرطوم، 1999/1/27]. وأمام استنوار حالة التدهور الأمني وتعاقد حدة النزاع أصدر الجنرال عمر البشير، رئيس الجمهورية قراراً بتطبيق سلطات ولاية غرب دارفور في حفظ الأمن والنظام العام، وأصدر أمراً بتشكيل لجنة عمل برئاسة الجنرال محمد أحمد الدابي [الحياة، 1999/2/2]. فتح ذلك القرار باب الصراع بين الوالي يحيى عبد الرحمن (ينتمي إلى قبيلة صغيرة من الأتراك) والسلطات المركزية واتهامه لأبدي خفية ترجيح الصراع في الولاية وأن السلطات المركزية متحاذة لصالح القبائل العربية [الشرق الأوسط، 1999/2/5، 1999/2/11، 1999/2/22]. بينما اتهم الجنرال محمد عثمان يس، الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش، قوى أجنبية وحزبية (إريستا) بإثارة الفتنة بين قبائل دارفور [الحياة، 1999/2/7]. وتوكرت النزاعات حول المراعي وأدت إلى خسائر في الأرواح (300) وجرحى (14) وإحراق 45 قرية وتشريد 1056 أسرة. ثم في الأسبوع الأول من يونيو (حزيران) 1999 توقيع اتفاق صلح بين قبيلة المساليت (زواج) والقبائل العربية (رعاة) بضع حداً (موتاً) للنزاع وتم الاتفاق بأن تدفع الدولة مبلغ 146 مليون جنيه (60 ألف دولار) إلى المساليت ومبلغ 6 ملايين جنيه (2400 دولار) إلى القبائل العربية كمكافأة (تدبة) عن القتلى [الشرق الأوسط، 1999/6/7]. وتم رسمياً إنهاء مهمة الجنرال الدابي (مدير جهاز الأمن الداخلي سابقاً) رسمياً في أغسطس (آب) 1999.

34- انظر صلاح آل بدر "مازق الإتحاق اللي-الشادي في الجزائر وداعته"، [الحياة، 9/9/1989]. انظر، أيضاً، حاشية رقم 6.

صارت دارفور ساحة للنزاع بين الميليشيات الشاذلية المخلفة للأطباع الليبية وسعيها لتأمين نفوذها ومصالحتها في المنطقة بدعم قوات شيخ بن عمر (الجلس التوري الديمقراطي) وعبرو 1 ½ ألف مسلح من التليق الإسلامي المكن من جنسيات مختلفة (عربية وأفريقية) إلى ولايات شمال دارفور (قيادتها بيتر سديبة ومسكوكاتها بواحة النخيل ووداي المور). هاجمت وقتها 3 آلاف من ميليشيات القبائل العربية في دارفور منطقة جبل مرة مدعومة بعناصر من كردفان تاحترقت 40 قرية وأجبرت 40 ألفاً من القروى على النزوح إلى خارج المنطقة. وقد كان العصور الجديد في مارك 1989 العنيفة والتي أسفرت عن خسائر جسيمة في فترة اسبوع واحد خلال شهر مايو (آيار) كان مساندة قبليتي بني هلبة والسلامات الشاذليين الرعيين قبائلهم السودانية ضد قبيلة القروى الأفريقية ودعم جهات شاذلية رسمية لهذا القتال. انظر "مقي توقف نافورة الدم في دارفور"، [السياسة، 1989/6/13].

35- تمت جذور النزاعات بين القروى والقبائل العربية إلى سياسة الدولة الإستعمارية في زعزعة حكم السلطان القرواي علي دينار. فقد قامت بقيادة ويحت باشا بتقديم دعم سري عسكري ومادي للميليشيات القبائل العربية (الرزيقات + الملبانية + بني هلبة) وإشراف هارولد ماكساكيل (مدير الإستخبارات) حتى تم قتل السلطان علي دينار في جبل مرة في 1916/11/6. انظر، أيضاً،

الدواصة التي أعدها السيد علي عبد العزيز مسند "المشاكل الأمنية بولاية دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة 8، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991. انظر أيضاً المقابلة مع الجنرال أبي القاسم إبراهيم محمد (حاكم دارفور السابق) والتي ذكر فيها إنه صعد إعداد كتاب عن أيامه في دارفور "في ضيافة كرسي أخبار اليوم الإسماعي"، [أخبار الأسبوع، قصاصة من دون تاريخ، ملف دارفور، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

36- انظر صالح آل بندر "قلق من دخول القوات الشاذلية شمال دارفور"، [الحياة، 9/18/1990]. تعددت الروى في أسباب النزاعات في دارفور بين اتهامات بأن الأمر هو مجرد تأمر على الهوية والمنصرة وإلى تلك التي ترجع جذورها إلى ضعف الوازع الديني. وكانت مذكرة قيادة القوات المسلحة التي قدسها القيادة السياسية خلال الفترة الحدية الثالثة في فبراير (شباط) 1989 قد حددت أن مهددات الأمن القومي السوداني لعدة ولكن تشير إلى أكثرها خطورة وهي:-

- * التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.
- * الإهمار الاقتصادي والتضخم والفناء.
- * نمو المليشيات المسلحة والإحتلال الأجنبي.
- * إفرازات الحرب بالجنوب.
- * تمسك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.
- * إفرازات الصراع المسلح الدائر في دارفور.

وخلال فترة الحدية الثالثة تبادلت أطراف النزاع الاتهامات بالتطهير العرقي حيث شجب وفد الزبغات (شمال دارفور) للخرطوم موقف قبيلة الفور باعتبارها عخطلاً شاملاً لتصفية العنصر العربي في دارفور وخلق صراع بينه وبين القوات المسلحة. أكد الوفد وجوب المرحس من مؤامرات بعض أبناء الفور وحلقهم من الماديين للقبائل العربية [الأسبوع، 1988/5/10]. بينما ذكرت بعض المصادر أن موقف الحكومة بعد إقلاب بينو (حزبان) 1989 كان أيضاً في الإنهاء نفسه حيث تبنت خطة لتزريق إقليم دارفور بعد أن توصل الدكتور القزافي لإستنتاج سناوه أن:

"الإسلاميين من القبائل الزنجرية صاروا يبادون بالحركة الإسلامية. وتهدف خطة المبهة الإسلامية إلى تأييد القبائل العربية بإتباع الخطوات التالية: التهجير القسري للفور من جبل مرة وحصرهم في وادي صالح ونزع سلاحهم كلياً؛ وإعادة توطين الموربا والطعنيات والبرقات (قبائل عربية)، وعدم إعادة السلاح للزغاوة وتجهيزهم من كم إلى كم أم رواية (ولاية شمال كردفان)، وتسليح القبائل العربية وتزويها بحيث تكون نواة التجمع العربي الإسلامي".

[السودان، 1992/2/20]. ومن اللافت للنظر أن مجموعة من متقني ولايات دارفور بولاية الخرطوم عقدوا عدداً من الاجتماعات المكثفة وصد محاولات استقر الرأي على أن أهم أسباب النزاعات التي اشتعلت بدارفور هي:

"ضعف الوازع الديني وعدم الإلمام التام بأحكام الشريعة الحنيف وسط أبناء الولاية وتغشي الأنية بصورة مستشرية وعد المتدينين من أبناء الولاية عن أهلهم... بالإضافة إلى التسلك بعدادات بالية وتقاليد عفا عنها الزمن".

وتم تكوين وفد برئاسة المهندس صالح عبد الله وعدد من رجال الدين للطواف للعرض بالولايات في "قبر الحثير" في الفترة من 27 مايو (أيار) إلى 2 يونيو (حزيران) 1991. انظر "أن الألوان لفرع السلاح ونشر السلام"، [السودان الجديد، 1991/8/24]. هنالك أيضاً، تيار في الحركة السياسية السودانية يعتقد بأن النزاعات الموصودة بين العرب والفور، أو بين القبائل العربية والأفريقية بشكل عام، اختلافات سطحية لا جذور لها رغم تصاعدها الخطير وخسائرها الجسيمة لأن

"تتلقى الثور والعرب ثقلاناً معاً على مر السنين بسلام منطقة جبل مرة أي لا دواعي تبرز نشوئها وتضاعفها كالثور على الحشيم وتسمى حتى على رجالات دارفور من ذوي الرأي والحكمة التلب عليها في حبها وثباتهم وتؤدي إلى ما أدت إليه من خسائر والأضرار اللهم إلا المرجعية بأن هذه مشيئة الله في صيرورة الحياة وكان أمر الله قدراً مقدوراً فلا يجوز اليأس من تكرار المحاولة ثم المحاولة المخلصة لاحترام المشكلة".

انظر مقالة الأستاذ يوسف أحمد الباري "قبائل دارفور تبحث عن السلم والمصالحة"، [السياسة، 1989/5/27]. في الوقت نفسه حدد فيه الشيخ حماد عبد الله جبريل، عددة قبيلة العرقاات والشيخ إبراهيم عبد الله جاد الله، عددة العطيقات ومن واقع معاشتهم للتأزق ان "الذهب المسلح وقلة المراعي ومصادر المياه تواجه الرجل"، [السودان الحديث، 1994/9/26].

للتعرف على وجهة نظر مراقب أجنبي عاصر الأحداث راجع تقرير توصيلي من 22 صفحة بنطلي الفترة من 1982 إلى 1990 كُتب خبير اقتصادي بريطاني عمل لمدة 7½ عاماً في المنطقة مستشاراً لمشروع جبل مرة وغرب السافانا عنوانه

"Tribal Administration or No Administration: The choice in Western Sudan"

وقد كُتب ووزعه بصفة شخصية لعدد من المؤسسات الرسمية البريطانية ومنظمات حقوق الإنسان المهمة بالشان السوداني. خلاصة التقرير تركز على أن ليس هناك مؤامرة ضد الثور بقدر ما هو ناتج من تناقض مصالح أخذ منها عيناً لثياب دور الحكومة المركزية وضمها وتصدع قدرة الإدارة المحلية على إدارة النزاعات والسيطرة عليها [دون تاويع، ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المنهج المدني السوداني].

37- كتب الباحث شرف حرور (ينتمي إلى قبيلة الزغاوة) المتخصص في الأنثروبولوجيا الاجتماعية رسالته عن النظام السياسي لقبيلة الزغاوة في جامعة بيرمين بالنرويج العام 1987. ومنذ تلك الفترة نشر عدداً من الأبحاث والمقالات عن "الحرب الأهلية" في دارفور من أهمها كتابه الذي حوره بالمشاركة مع الباحث تيريحي تخبث (حاشية 31). ودراسه التي نشرها مركز دراسات التنسية، بيرمين، النرويج،

Racism in Islamic Disguise, 1992.

ودراسه عن النزوح والفرزاعات في دارفور

"Militerisation of Conflict, Displacement and the Legitimacy of the State: A case study from Darfur, Western Sudan", in Conflict in the Horn of Africa: Human and ecological consequences, edited by T. Tvedt, EPOS, Uppsala, Sweden, 1993.

38- انظر حاشية 15، والحاشية 37.

39- كان إعلان "حركة تحرير شعوب السودان" في نوفمبر [تشرين الثاني] 1991 ان قوائمه تمكنت من العبور إلى إقليم دارفور مؤشراً خطيراً بدخول الحرب الأهلية السودانية مرحلة جديدة، واعتبرها مراقبون غربيين أنها قد تكون "البدأة لسلية إنبهار النظام العسكري القائم" في الخرطوم [الحياة، 11/1991/11]. حيث ذكرت البيانات العسكرية ان قوات "الحركة" قودها عبد العزيز آدم الحلو (ضابط سابق في الجيش) بانت على بعد 8 كيلومترات من مدينة زالنجي [الشرق الأوسط، 12/7/

[1991]. وقد شددت "لمركة" وقتها على أن "ما يحدث في دارفور ليس عصابات نهب مسلح وإنما هو كلاً مسلح منظم تحرير شعب غرب السودان من قبع الخرطوم". لكن أحمد دريج (حاكم الأقليم السابق) لم يظهر حماساً للتصليحة العسكرية واعتبرها مجرد حركة محدودة قام بها

"بعض المتطرفين من أبناء المنطقة بعد تزايد شعورها باليأس والإحباط... أن الشعور بعدم إنصاف مناطق الشرق والغرب والمجرب ظل موجوداً على الدوام طوال العهد السابق".

[الحياة، 1991/11/12]. واعتبرها الذكور لَمْ أَكُلْ بأنها مجرد كذبة "تقصد من ترويحها إظهار فرق بأنه سيطر على زمام الأمور". [الحياة، 1991/11/19]. إنضم بعدها أن قوة مسلحة قوامها 5 آلاف مسلح يقودها مع العقيد الحلو (جبال النوبا) الناشط السياسي داود يحيى بولاد (فوداي،) رئيس سابق لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وأحد القياديين البارزين في الحركة الإسلامية) وكانت القوة تحت الإعداد منذ نهاية العام 1990، حيث أنضمت تدريبات مكثبة في منطقة جبال النوبا [صوت الكويت، 1991/11/16]. وقد تم دحر العملية بسهولة وفي فترة بسيطة وإقامة القبض على بولاد في قرية يلج بمحاذة وادي صالح وإعدامه وعرب العقيد الحلو إلى أفريقيا الوسطى [الشرق الأوسط، 1992/1/10]. انظر السيرة الذاتية لداود في مقالة الأستاذ محمد الحسن أحمد "أبعاد قضية بولاد"، [الشرق الأوسط، 1992/2/5] والمقالة التصليحية عن خلفه التي كتبها الدكتور شرف حرير في ديسمبر [كافن الأولى] 1992:

Racism in Islamic Disguise: Retreating nationalism and upsurging ethnicity in Darfur, 1992.

وكانت حكومة الجنرال البشير قد اعتبرت أن مؤتمر الصلح بين العرب والنور في يوليو (تموز) 1989 من أول انتصاراتها لكنها لم تردد في مواصلة سياسة الإغتيال القاتل العربية. فاعتقلت 90 من قياديي قبيلة النور في بينو (حزوان) 1990 في سجن شالا (قرب مدينة القاش) بحجة أن قبيلة النور كثنت من عمليات التسلح للمبشيات واستطلبت لأجلها ضريبة من كل أبناء القبيلة [الحياة، 1990/6/11]. وقد أذاع وقتها السيد أحمد دريج (حاكم السابق للإقليم، انظر حاشية 18) الإجراء ودعا إلى إزالة التمييز الذي سيزيد من جراح الوطن ومواطنه. وذكر أن

"هذا الإجراء يوضح عدم العدالة... قبل تجريد قبائل النور من السلاح يجب على الحكومة أن تضمن لهم الطمأنينة... وليس من العدالة، نزع السلاح من المندى عليهم واعتقال قيادات النور بزعم أنهم مشردين... لأن ضيق نظر الحكومات السابقة أدى إلى التفرقة بين العرب وغير العرب في السودان، وهذه ظاهرة خطيرة تؤدي إلى تثبيت الوحدة الوطنية في البلاد... المشكلة المختلفة في دارفور سياسية في المقام الأول وليست مشكلة قبلية... [الحياة، 1990/6/12]... يجب على الحكومة ألا تقاضي دارفور بحسب السودان، بمعنى تسهيل وجرود القوات الموالية للبيبا والممارسة لتصاد في دارفور مقابل الحصول على الدعم الليبي سلاحاً ووفراً لاستخدامه في جنوب السودان".

[الحياة، 1990/6/13].

40- انظر حاشية 33.

41- انظر حاشية 29.

42- انظر حواشي 29، 33، 36.

43- كانت العمليات العسكرية الواسعة (3 آلاف جندي مشاة ومدركات) واستعمال سلاح الطيران في غارات جوية واعتداء سياسة التأييد والتشجيع والرفع بقيادة الجنرال سمير مصطفى خليل، قائد الفترة 6 التي تراكب في مدينة القاشر والسيد حسن الترم خضرة، قائد اللواء 9 في مدينة نيالا خلال العام 1991 مصدرا للإزعاج العديد من دول الجوار والمنظمات الدولية والهيئات الرسمية في المهجر. وأحدثت الممارسة استغلال تجاوزاتها تصعيد هجرتها الإعلامي في الخارج (الشرق الأوسط، 1991/8/19، 1991/9/27، 1991/9/27، 1991/10/11، 1991/10/11؛ الرصد، 1991/9/29). انظر أيضا "حكومة الجبهة الإسلامية تشمل حرب إبادة بدارفور"، [الأعلى، 16/10/1991، 2/10/1992].

44- انظر حاشية 2.

45- تفاصيل رأي شرف حرر انظر حاشية 37. ومقالة أبكر محمد أبو البشر (لوراي، موظف بمجلس الأنجاث الاقتصادية، وغير الاقتصاد الزراعي بالين ومشروع غرب السافانا سابقا ومستشار بأحد شركات أحمد درج حاليا) "الحروب القبلية في دارفور: تآمر على موارد الرزق عمل إلى صراع عرقي وسياسي"، [المباه 9/10/1992].

46- انظر

"The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfur", by M. A. Abdul-Jalil in *The Sudan Ethnicity and National Cohesion*, Bayreuth, Germany, 1984.

47- راجع مقالة الدكتور عبد الفتار محمد أحمد

"Rural Production Systems in the Sudan: A general perspective", in *Beyond Conflict in the Horn*, edited by C. Doornbos, ISS, The Hague, Netherlands, 1992.

48- انظر

Country Report: Sudan, World Bank, Washington DC, USA, 1992.

49- لحزب الأمة قرض سياسي كبير في ولايات دارفور، حيث حيث كان له 34 نائباً برلمانياً في دارفور أكثر من أي إقليم أثير. قد كانت تلك مقاعد الحزب في القطر كله من ولايات دارفور، ورغم ذلك فقد فشل علياً في وقف نزف الدم أو تقديم خدمات محسوسة للمنطقة. فخلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989) كانت السمة العامة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هو الصمت الكامل أو التسيب حول ما يجري فيها. وكانت الإستراتيجية العامة للحكومة هو حصر دور مؤثرات الصلح (الأجاري) في حدود تصنيف خصائر الأطراف المتنازعة وتبريراتها (الديبات) وإعلان الدبابا المسنة بإيقاف القتال وتناديها بالكامل لمناقشة جذور النزاعات التي كانت تتركز حول الأراضي والمراعي ومصادر المياه. وقد كانت تكتيكات تأجيج النزاع خلفها بالإضافة لقمي أجبية عناصر قيادة في حزبي الأمة والجبهة الإسلامية القومية حيث كانت تحاول كل جهة بناء مليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموي. وقد كان دور الشفيع محمد أحمد (نائب حاكم دارفور، برن) وعلي بقادي (وزير إقليم، سيرة) من أبرز عناصر الجبهة الإسلامية إبانة للعدل.

خلال جلسات مؤتمر الصلح بين القبائل والذي باشر أعماله في مدينة القاشير في 29 مايو (آيار) 1989 ونحوه إلى ساحة استقطاب سياسي حاد. وقد كانت الاتهامات المتبادلة تتركز في تجاهل قرارات مؤتمر أمن دارفور الصادرة في يناير (كانون الثاني) 1988 وفي عرقلة الحكومة سفر لجنة تنصي الحقائق التي شكلتها الجمعية التأسيسية (البرلمان) في أبريل (نيسان) 1989 وتجاهل التقرير القضائي عن الأحوال الأسيرة في دارفور (لجنة برئاسة مولانا محمد عبدالرحيم علي، قاضي المحكمة العليا سلت تمررها في أكتوبر (تشرين الأول) 1988). كما تأكد في تجاهل ندابات المسلطين في الإقليم بخطر الموقف الأمني وتصريح رئيس الوزراء وقتها، الصادق المهدي، بأن "الأوضاع في دارفور مستقرة وأمنة وإن ما يحدث هناك مجرد صدامات قبلية". فيما اعتبر تجاهلاً متعمداً لل دور الليبي في النزاعات والتحياز للحكومة الواضح لأحد أطراف النزاع. وقد دافع الأسد عشان مبرغني، مساعد رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط، عن سجل حزب الأمة قائلاً:

"عملت حكومة السيد الصادق المهدي على معالجة هذه الظاهرة من خلال تعزيز قوات الأمن والجيش ومعد مؤتمر الصلح بين القبائل... وتعاملت الحكومة مع الوضع بالسبل التي ينصها حكم القانون والمساواة التي يوفرها النظام الديمقراطي... وعندما أطيح بحكومة السيد الصادق المهدي سكنت بالضرورة الأصوات التي كانت تحتل صميم دارفور إلى الحزب المظلم... إن بسط الأمن في دولة القانون لا يتم بأي ثمن، ولا يطبق على حساب حياة الإنسان. ولو كان الأمر كذلك لكنا رأينا الولايات المتحدة تقوم بتصف نيويورك التي تعتبر نسبة جرائم النهب المسلح والسرقات فيها أعلى النسب في العالم، ولرأينا كذلك الشرطة البريطانية تدخل بالذبابات والأسلحة الثقيلة لتصدى لحوادث الشغب في بعض مدنها، ولسمنا كل يوم بشرات أحكام الشنق والعلب في باريس وروما".

انظر "مشكلة دارفور وأزمة السودان"، [الشرق الأوسط، 1991/10/18]. لرصد وقد لبرنامج الجبهة القومية الإسلامية وإستراتيجيتها انظر بحث الأسد آدم محمد عبد الملل "دراسة في برنامج الأخوان المسلمين لدارفور: الغيب والكذب واللامفرد"، [الميدان، 1985/10/8-3]. وكان قد استقال ثمانية برلماني منها هما عبد الجبار آدم عبد الكريم (نائب دائرة قارسيلا) والذكور فاروق أحمد آدم (دوائر الحريجين) احتجاجاً على موقفها من أحداث دارفور. ذكر النائب البرلماني الذكور فاروق آدم أنه قد استقال من الجبهة الإسلامية بعد 25 عاماً من الإنشاء لما لوقتها المعادي لأهل دارفور" على حد زعمه في المؤتمر الصحفي الذي تخلته أمانة دارفور بالحزب الإتحادي الديمقراطي في 1989/1/17 بأن

"ما يجري حالياً ليس صراعاً قبلياً بين العرب والنور وليس غياً مسلحاً وإنما نهب سياسي وسلب ومنظم. وإن ما يدور حالياً هو:-

- * - إعادة صياغة دارفور إقطاعياً بالقوة.
- * - تعريب السلطة في دارفور وتشاد لدعم نظام مجاور وحزب حاكم في السودان.
- * - استخدام ذلك لإستطاع السلطة الحالية في تشاد ودفع الثورة العربية وتفتح مسكوكات لها بالسودان".

واعتاد الحكومة على مسلحي القبائل العربية ثم التمييز عنه بوضوح في أكثر من مناسبة. عند استبدال الجنرال البشير، رئيس الجمهورية، لموسى إبراهيم مابو (ناظر عموم الرزقات) الذي جاء مهتماً باتصارات الجيش والدفاع الشعبي، حيث أكد البشير دور الإدارة الأهلية في حشد وانخراط الشباب في الدفاع الشعبي باعتباره "قوية وطنية ودينية أصيلة"، [الإتحاد الوطني، 1992/8/23]. الأسد

علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، كان قد خاطب في مارس (آذار) 1998 الجلسة الإحتفالية للوقت التأسيسي الأول لمبة دعم القوات المسلحة الذي انعقد في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور. والهدف من المبة هو تمكين القوات المسلحة وتوفير إحتياجاتها من المال والرجال إلى جانب استقطاب الدعم لمقاومة المجهود الحربي. وكان المهندس إبراهيم موسى أحمد منسق الدفاع الشعبي بولاية جنوب دارفور ذكر بأن الولاية

"شاركت في أكثر من 24 لواء. وقد كانت ملحمة القريسان أثناء تمرد برلاد (انظر حاشية 39) تجربة فريدة أبرزت قوة سلاح جديد أربكت حسابات التمرد وسجل اعترافاً جاً بأنها أكبر هزيمة يتجرعها التمرد. وقد بدأت القوات النظامية في تطوير سلاح القريسان... حيث يوجد بالولاية أكثر من ست الآلاف من القريسان بجيولهم جاهزين لأي مجاهدات".

[إصداره جنوب دارفور، 1998/3/7]. الجدير بالذكر هنا أن رئيس الجمهورية عين الجنرال صالح علي الغالي، أميراً على قبيلة المباشية ووالياً لولاية غرب كردفان (انظر حاشية 8).

50- تعتبر مسألة دور الفئة المثقفة في معالجة قضايا دارفور مآخض حاد منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين. وهناك اتهام باتساس بعضهم في إثارة التمردات العرقية والإستغلال السياسي لها، راجع مقالة "متى توقف نافورة الدم في دارفور؟" حيث ذكر علي أبو زيد علي في سلسلة مقالات في صحيفة السياسة، المعروفة بتأييدها لسياسات حزب الأمة، أن كل الأدلة أشارت بصورة واضحة بإلقاء اللوم على بعض المثقفين من أبناء الإقليم

"ودورهم في إلقاء الإساءة... الأدلة التي تجعل البعض متورطاً بصورة دافئة... ولأول مرة تظهر في الصراعات القبلية أفكار سياسية وفلسفية مثل لغة العروبة والزنجية والدعوى العرقية... وتسمى باسم الحفاظ على مصلحة القبيلة أن يتبرأ بعض المثقفين مركز الصدارة والقيادة... قد إندع بعض المثقفين منحنى آخر بأخذ مظاهر اضطراب الأمن بين القبائل والإتحاد جاً في الساحة القومية، أولئك الذين استهوههم التجريبية السياسية ولم يجدوا مدخلاً إلى الوعي القومي إلا عبر التنظيم الإقليمي".

[السياسة، 1989/6/13]. وقد أكد الدكتور عبد المحي عبد الحق ذلك قائلاً:

"لا أتفق على تغييض مشاكل دارفور وتصنيفها خارج الدلالات السياسية... فاحتزب العرب والمساليت وغيرها من أجل الأرض أو الإذارات أو السيادة تصف في خاتمة القبلات. أما إذا وجهت نحو الحكومة صراحة فهي تمرد ومعارضة... أن جميع الأحداث التي وقعت في دارفور خلال 10 سنوات الماضية هي أحداث سياسية وسيلة وغاية، فلماذا لا يقرأها المسؤولون قراء واعية عمادة؟... أن مشكلة دارفور الكبرى تكمن في أبناء يومات زعماء العشائر والقبائل وبعض الصفوة من الجبهة، وهم الذين حصروا الحكمة والقيادة بينهم، وجعلوا الجبهة والإتحاد لا ترى في دارفور سواهم. فإذا كانت هناك استرضاعات أو استألات أو قسمة للكشكات المهترئة فلتكن خاصة بهم، ومن هنا ظهر بعضهم وزراء ورؤساء مجالس إدارات لبلوك وشركات بل وجامعات كذلك... أن تمثل رئيس الجمهورية جدير به ومن حق أن يقدم تقريره من واقع ما رآه وسمعه وعاشه وخبره في أرض الواقع هناك وليس من رؤى عتارة لتجمعات أبناء دارفور في

المحطوم التي تفرض نفسها لاحقاً على الأحداث باسم مؤثرات الصلح،
وهم حقيقة في يوم من الأيام كانوا جزءاً من القن."

انظر آل أين تنهي مشاكل دارفور واحتراب غورها؟ مشكلة دارفور تكن في أبناء البيوتات وبعض
الصفحة، [الرأي العام، 2000/1/27]. وعن دور المثقفين في تشكيل أجيال جديدة وخطاب مداولات
مؤثرات الصلح انظر دراسة الدكتور حمرو "الحزام العربي مقابل الحزام الأفريقي: الصراع الإثني-
السياسي في دارفور والعوامل الثقافية الإقليمية"، في كتاب "السودان: الإثني أو النهضة" (حاشية
31).

51- انظر حاشية 6.

52- صدر في بداية القرن الجديد في المحطوم "الكتاب الأسود: إختلال ميزان السلطة والثروة في
السودان"، الجزء الأول، من دون مؤلف أو اسم ناشر وتم توزيعه على نطاق واسع في السودان. وهو
دلالة حية على كيفية تخلق غلبة إقليمية ماضية للمشاركة في هيمنة السلطة من دون الإهتمام بوجبة
البرامج التي تكاد تحت عذابها جماهير البلاد في مناطقهم تأملين عن كل الوطن. حين فرغت من
قراءة الكتاب إلتأمني أحساس غريب بأنني أكاد أرى بصوات من كبوه. في عذري أن الأساس
الفكري للكتاب كان هو محور رسالة عبد الرحمن أبكر إبراهيم للدكتوراه (كلية العلوم الإدارية، جامعة
المحطوم حالياً، انظر حاشية 10)، والذي كانت لنا معه مناقشة حادة في فترة مركز دراسات التنمية
في جامعة ساسكس في العام 1986 في حضور الدكتور وديع السوسي والدكتور إبراهيم النور.
وقتها أدعشتي رصده الدقيق وتصنيفه العرفي لكل الشخصيات السائدة وقيادات الخدمة المدنية
وقيادات القوات المسلحة، وكانت قطعة خلافاً للمادة هي أن حركة 19 يوليو (تقريباً) 1971
الإقليمية لم تكن إلا مجرد معركة قبيلة الشاوية لإزاحة الحكم من قبيلة الدناقلة. وكنت أيضاً قد سمعت
الدكتور محمد عجويب ماريون (أحد نشطاء الجبهة الإسلامية والتحدث باسم مشروع الترابي
المضاري إعلاناً في بريطانيا) يكرر المحجة نفسها عن سيطرة "أولاد البحر" على مصر السودان ولأنهم
ساحلها في زعزعة حكم الخليفة عبد الله التياشي بل عاقبوا مع العدو لأنهم استكروا على
"غمرادي" حكم البلاد (مقابلة شخصية، مركز جامعة كيمبريدج، مدينة كيمبريدج، المملكة المتحدة في
منصف يوليو (تقريباً) العام 1992). فقد كان ردي أن المسم الأساسي لبعض "أولاد المدن" في
ولايات السودان هو استبدال قات مؤسسة الجلالة يصادة جدد من أبناء الإقليم. وأن تجربة السودان
أثبتت خلال فترة الحكم الإقليمي (الإتحادي لاحقاً) وللآن على الأقل أن تثير القادة التقيديون
والسياسيين والإداريين بأبناء تلك المناطق من دون تمييز ديمقراطي لجهاز الدولة ومهامه وتوجيهاته فإن
السادة الجدد سيورثون العلاقات القديمة في التحالف بين عصب جهاز الدولة ومؤسسة الجلالة
وقيادات الإدارة المشاورة (الأملية) وشيوخ وقطار وسلطان القبائل ومحمد أهلهم الياب. السؤال
الذي يراجه جماهير تلك الولايات (بل وفي عموم السودان) هو أي جهاز الدولة ومن يخدم ذلك الجهاز
وللمصلحة من يوظف؟ من يسيطر على مصر التوافيق الاقتصادية لتلك الولايات وللمصلحة من؟ هذا
هو محور قضية التمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في السودان الآنس واليوم وغداً [المحقق].

الفصل السابع

النازحون

النازحون

"بعيد عن العين بعيد عن القلب"

في أنحاء عديدة من أفريقيا كانت الهجرة، تقليدياً، تعتبر أحد أهم الملامح الإجتماعية المشتركة بين شعوبها. ولقد عزا بعض الباحثين الأوروبيين ترحال سكان أفريقيا لعدم الرضا بالأوضاع السياسية الراهنة¹ أو أوحوا بأن الأفريقيين، وهم يواجهون تدرجاً أوضاعهم، لم يكن أمامهم سوى الرحيل أو البقاء. ويجعل احتجاجهم مسموعاً² وهكذا فإن خيار الترحال التقليدي قد فهم بوصفه رد فعل للإكراه السياسي أو للظروف الاقتصادية الصعبة. وبينما يمكن اعتبار هذا التفسير صحيحاً لعدد من الحالات فإن أكثر الأسباب إرغاما على الرحيل ربما يكون إيكولوجياً أكثر منه سياسياً أو اقتصادياً.

تعتبر الهجرة في أفريقيا، كما تظهر ذلك بوضوح طريقة الحياة الرعوية، إحدى أهم آليات التأقلم على التحولات الإيكولوجية في قارة أبليت بفقر التربة والأوبئة والتغيرات المناخية الماصفة والهن الطبيعية الأخرى. إن الناس حين يواجهون بمشاكل طبيعية واجتماعية ينتقلون إلى مناطق أكثر رحابة على المستويين الإيكولوجي والاجتماعي. وشجع وساعد على ممارسة الترحال عبر القارة عوامل عديدة؛ أهمها انخفاض الكثافة السكانية حتى في المناطق الفنية إيكولوجياً، ونتيجة لذلك يلاحظ في الماضي:

⑤ قلة التنافس على الثروات الطبيعية، وذلك نتيجة لوجود مساحات

شاسعة من الأراضي البكر والغابات والأراضي الصالحة للمرعى.

⑥ سهولة الوصول إلى أي جهة (ماعددا مصاعب الصحراء) بسبب

انبساط الأرض وعدم وجود حواجز طبيعية يمتد عبورها (مناطق

جبلية، امتدادات هائلة للمياه أو مناطق ذات ظروف مناخية وجوية

متطرفة).

⑦ عدم وجود حدود سياسية شديدة الوضوح وذات حماية كافية

الشيء الذي يحد تمييزه في الشعور العام بالإتساء إلى مجموعة عرقية

أكثر من الإتساء إلى شعب أو دولة.

لكن، مع مجيء الإستعمار بدأ هذا الوضع والذي يتميز بحركة الترحال من دون مواجهة عراقق تذكر في التغير السريع. كذلك تعرض خيار الترحال لتجسيم كبير خلال الفترة التي أعقبت الإستقلال. وبالطبع، فإن قدراً كبيراً أيضاً من الهجرة لم يعد يسمح به عبر الحدود السياسية المصطنعة. وصار من المعتاد أن

بوضع هؤلاء الذين أجبروا على الترحال خارج حدود بلادهم في معسكرات للاجئين قريبة من الحدود. ان الحدود السياسية للدول الأفريقية هي تقريباً الشيء الوحيد الذي خرج من كل الأحوال والحسن التي مرت بالقارة الأفريقية من دون ان يأتوا أو يتغير. وقد دعم من ذلك اعتبار منظمة الوحدة الأفريقية، منذ نشأتها، سلامة وحدة أراضي الدول الأفريقية حقاً لا يجب المساس به.

وفي الوقت ذاته حركت عملية الإتفاق من رتبة الإستعمار ساكني الحياة وزادت بصورة فعالة من عدد الناس الذين فروا في وجه النكبات الطبيعية والاجتماعية. وقد وقعت أول عملية نزوح واسعة النطاق العام 1957 في الجزائر خلال مارك التحرير هناك. وبحلول العام 1964 كان هناك نحو 3/2 مليون لاجئ أفريقي. وبلغ العدد مليون لاجئ العام 1970 وهو العام الذي اتسعت فيه حروب التحرير ضد الإستعمار في المستعمرات البرتغالية. وبحلول منتصف العقد السابع من القرن الماضي صار ثلث عدد اللاجئين المعترف بهم دولياً من زعابا دول القارة الأفريقية. وفي نهاية السبعينيات ارتفع العدد إلى 4 ملايين لاجئ، وقدّر عدد اللاجئين الأفريقيين العام 1983 ما بين 4 إلى 6 ملايين وهم يشكلون اليوم ما يزيد عن 11 مليون شخص.¹

وعلى الرغم من المحاولات البارة (وغير البارة) للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لتقليل حدة، أو لوقف حركة تدفق الناس عبر الحدود الوطنية فإن عدد المتقنين كان في ارتفاع مضطرد، والأسباب السياسية والاجتماعية لذلك التدفق واضحة جلية، وقد جرى بحثها وتقصيها باستناسة في عدد من المطبوعات المتيسرة لمن يرغب في المزيد من المعلومات.²

وتمحور تلك الأسباب بصورة رئيسية حول النزاعات الناتجة عن المحاولات الإقصائية والعداوات بين المجموعات العرقية المختلفة والقمع السياسي والإضطهاد الديني. لكن هذا التحليل التقليدي ينزع للتقليل أو للتجاهل الكامل لأهمية نوع جديد ونام من اللاجئين من النازحين داخل بلدانهم لأسباب بيئية. ويعيش مثل هؤلاء الناس في وضع أسوأ حالاً بالمقارنة مع اللاجئين الذين يعبرون حدود بلادهم إلى بلدان أخرى؛ لذلك يجب ان نعال مشاكلهم اهتماماً مضاعفاً. وهؤلاء النازحون - الذين يعيشون هجرة داخلية - لا يمكنهم، كما تشير الوراثة، أي إغاثة أو حماية من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ لكن عددهم في أفريقيا ربما يكون قد صار 4 أضعاف عدد اللاجئين عبر الحدود. فمثلاً، في مارس (آذار) 1990 كان عدد اللاجئين المعترف بهم في السودان نحو مليون شخص (942,276) ثمّهم يتلقى مساعدات من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وربما تقلص العدد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة رغم نشر مشروعات إعادة اللاجئين إلى إثيوبيا وارتريا. بينما يشكل النازحون السودانيون

نتيجة للمدد الهائل للنازحين وحجم معاناتهم فإن مأزقهم يحتاج إلى فهم أكبر ومساعدات أكثر. ولإلقاء الضوء على مأزق اللاجئين في أفريقيا فإن هذا الفصل سيتناول بتركيز خاص حالة السودان وهو البلد الذي يشهد بشكل غريب كل أشكال المهجرات الجماعية التي عرفت البشرة.

"المهاجرون واللاجئون والنازحون"

تستخدم هذه المصطلحات كثيراً من دون تمييز، الشيء الذي لا يسمح بإعطاء إحصائيات دقيقة ويزيد من صعوبات المقارنة والتحليل. إن التقيد بتعريفات صارمة للمصطلحات يعتبر أمراً مهماً لتقييم وفهم كل ظاهرة محددة ولتتسق المعطيات المستقاة من المصادر المختلفة. لذلك فإن هذا الفصل سيتبني بالتعريفات التالية:

"المجرة إشارة لكل أنواع التحركات، بمعنى إن الناس يتقلون للعديد من الأسباب. وإذا كانت المجرة طوعية فإن ذلك يعتبر نوعاً من الفعل الاختياري والذين يختارون هذا الفعل يسمون مهاجرين. أما إذا كان التنقل رد فعل لا اختياري ناتج عن ظروف خارجية فإن الذين أجبروا عليه يعتبرون إما لاجئين أو نازحين اعتماداً على ما إذا كانوا قد عبروا الحدود الدولية أثناء ترحالهم أم أنهم بقوا في إطار حدود أوطانهم".

ويمكن تفرعي مزيد من الدقة إستناداً إلى الآتي:

① أسباب المجرة: عناصر صعود وهبوط معدلاتها التي ربما تكون سياسية أو اقتصادية أو بيولوجية أو دينية أو ثقافية.

② مدة استمرار المجرة: ربما تكون المجرة مؤقتة أو دورية أو لفترات متقطعة من (بدو رخل، شبه رخل، عمال موسمين) أو رحلة دائمة أحادية الاتجاه.

③ الموقع الجغرافي: يمكن أن تكون المجرة عالمية أو إقليمية أو داخلية.

④ أنواع المجرة: يمكن أن تكون سلوكاً تقليدياً راسخاً أو ظاهرة حديثة (أو حديثة نسبياً).

⑤ الاتجاه: الحركة يمكن أن تكون من الرف إلى الرف أو من الرف إلى المدينة أو من المدينة إلى المدينة أو من المدينة إلى الرف.

⑤ الدوافع: يمكن ان يتخذ قرار الهجرة طوعاً أو كرهاً لأسباب عديدة.

⑥ أساس اتخاذ القرارات: يمكن ان تتخذ القرارات على أساس فردي أو أسري أو بشكل جماعي.

"كالمستجير من الرمضاء بالنار"

عند التعامل مع الموضوعات التي تتعلق بالهجرة البشرية والتريدي البيئي يجب تمييز الوضع في أفريقيا عن ظاهرة اللاجئين في أوروبا، ويجب ان يعطى للمظاهر التالية الخاصة بأفريقيا إعتبار خاص:

⑦ ارتفاع نسبة الحراك السكاني الداخلي للنازحين في أفريقيا بالنسبة لهجرة اللاجئين عبر الحدود (نسبة 1 إلى 4).

⑧ النزوح الداخلي تهيمن عليه الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما تظل الهجرة الخارجية (للجوء) عادة في المناطق الريفية بمعنى انها هجرة من الريف إلى الريف.

⑨ ان اللاجئين الذين يقعون عادة في المناطق الريفية يجدون أنفسهم في أجواء يأنفوا من ناحية إيكولوجية وثقافية. لقد استقر اللاجئون الإثريون في شرق السودان بأراضٍ لا تختلف عن أراضيهم وبين مجموعات بشرية لا يختلفون عنهم، ثقافياً وروحياً. لكن العديد من النازحين من جنوب السودان وغربه كان عليهم قطع مسافات طويلة بحثاً عن الأمان في المدن أو المناطق الغنية إيكولوجياً لينتهوا إلى مناطق لا تشبه مناطقهم. ان مئات الآلاف من الجنوبيين السودانيين من قبائل الدينكا والشلك والغير وغيرهم أجبروا على مغادرة مناطقهم بالساقنا الغنية واجتازوا مئات الكيلومترات للإقامة في الشمال الجاف حيث يتفاعلون مع مجموعات سكانية مختلفة عنهم، وثقافة غريبة عنهم أيضاً.

⑩ يلتحق معظم اللاجئين بالمالة الريفية فوراً، بينما يلتحق النازحون بالملايين من المتناقصين على فرص العمل محاولين الحصول على مصدر رزق في مايسمى القطاع الخاص (الأملي) للإنتاج. وبينما يتمتع اللاجئون بحماية ومساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن النازحين لا يتمتعون بأي أولوية للحصول على غوث وطني أو عالمي.

⑤ يبدو ان هناك علاقة تبادلية قوية تشبها التجربة السلبية بين عدد الأشخاص المتقنين، لاجئين كانوا أم نازحين، وبين مشاكل الأمن الغذائي. غير ان النازحين يعانون أكثر من غيرهم في هذا المضمار.

⑥ ان نظام المواصلات في الأرياف يكون في العادة من أوائل الخدمات التي تتأثر بالتدهور العام للبنى الأساسية. وتبجعة لذلك فإن المناطق التي تعاني من التردّي الإيكولوجي وتكون غير قادرة على تأمين احتياجات الغذاء وغير قادرة على الإنتاج للسوق فإن السوق يستعدها حالاً أو ينجاهلها لأنه يتم فقط بالمجموعات ذات القوة الشرائية.

⑦ تشكل النساء والاطفال أغلبية النازحين، وتبلغ نسبة الرجال للنساء والاطفال نسبة 1: 2: 3 أو رجل واحد مقابل 5 من النساء والاطفال.⁶ ويبلغ على سبيل المثال عدد النساء واطفالهن 83% من عدد النازحين في موزمبيق. ومن بين الأطفال الذين شملهم استطلاع في محافظة زامبيزا تين ان ثلثهم قد فقدوا أحد الوالدين أو كليهما.

⑧ تجدد هذه الإحصائيات تفسيرها في ملاحظة ان العدد الأكبر من النازحين يتجه للمشاركة في النزاع المسلح. وعلى الرغم من ان قلة عدد الرجال في معسكرات النازحين يعود جزئياً إلى انهم متقنبون بحثاً عن العمل فإن كثيراً منهم أصبحوا جنوداً. وقد انضم بعضهم إلى الحركات المسلحة المناوئة للحكومة المركزية مثل "جيش تحرير شعوب السودان" وبعض آخر إلحق بقوات مرتزقة ضد حكومات الدول المجاورة مثل تورط قبيلة الزغاوة السودانيين في الحرب الأهلية التشادية والهووتو وتوتسي في كل من بونغندا والكنفو الديمقراطية. أما الخيار الثالث فيستلزم استناداً إلى ضعف الحكومات المركزية في أفريقيا حالياً، في الانضمام إلى قوات إحدى قيادات مليشيات الحرب المحليين. وفي ظاهرة "شبه الدول" المتجلية الآن في الصومال وسيراليون، والتي تكرر تدريعاتها في العديد من الدول الأفريقية؛ إذ تمدد مثل هذه المليشيات على السلب والتهريب مشكلة اقتصادات غير شرعية موازية للإقتصاد الرسمي. وهناك تطلّو آخر تدعمه بعض الحكومات أحياناً، وهو محاولة إحدى المجموعات التي تشعر بضغوط معيشية إزاحة مجموعة أخرى تعيش في منطقة أفضل من منطقتها من حيث الموارد بالقوة. أحد الأسئلة الكلاسيكية للمثل

هذا الوضع الذي يصارع فيه الضعفاء بعضهم بعضاً هو الحرب السلافية (العرقية) بين المجموعات ذات الأصول العربية التي تدعمها الحكومة بالسلاح، وهي مجموعات تعاني من الجفاف وفقدان الثروة، ضد مجموعات ذات أصول زنجية من قبائل النور والنوبا في غرب السودان (انظر الفصل الرابع والفصل السادس).

⑤ قتل جميع معسكرات اللاجئين، على الدوام، غرمة، ويظل أبناؤهم الذين ولدوا في المنافي لاجئين هم أيضاً، وينطبق ذلك حتى على الجيل الثالث من اللاجئين. ولم تعط أي دولة أفريقية للاجئين خيار المواطنة عدا تنزانيا وتشواتا.

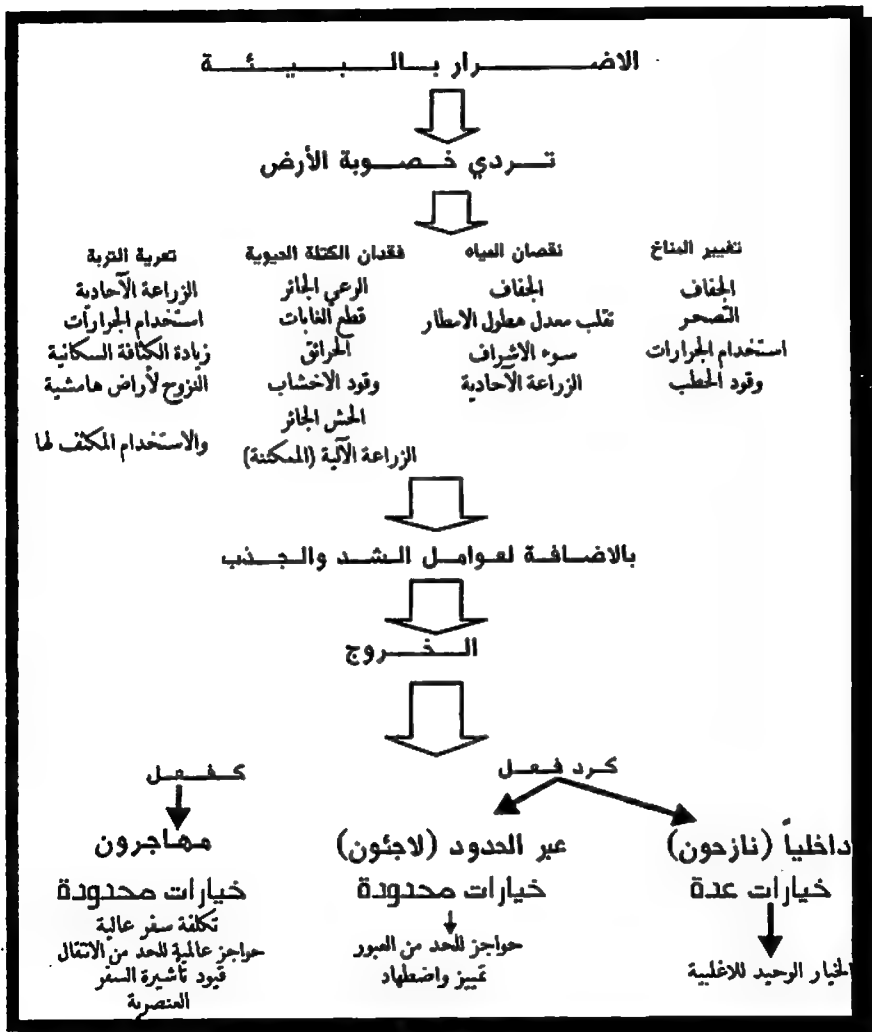
⑥ لقد حجبت بعض الدول الأفريقية، خصوصاً تلك التي تتولى الحكم فيها سلطات قمعية، المعلومات حول معاناة النازحين الداخليين. وتستخدم هذه الدول ذريعة "السيادة الوطنية" لعدم السماح للمساعدات الدولية بالوصول إلى النازحين المحتاجين.⁷ ويترافق هذا السلوك عادة مع قمع مثل هذه الحكومات لحركات احتجاج أو انتفاضات ضدها في أماكن نائية من البلاد. ولهذا السبب فإن النازحين يختارون أماكن نزوحهم لتكون في المراكز الآمنة بالسكان (لأنها غير خفية عن أعين المجتمع الدولي) من أجل ضمان أسهمهم وسلامتهم. وهكذا فإن السودانيين الجنوبيين يسافرون مئات الأميال، سيرا على الأقدام أحياناً، للوصول إلى الخرطوم.

⑦ يوجد في أفريقيا أكبر حجم للنزوح الداخلي في العالم. إذ يقدر حجمه 16 مليون نسمة، ويضم ذلك أكثر من 4 ملايين في السودان ومليوني في الصومال وزهاء مليون في أنجولا و $\frac{2}{3}$ مليون في يوغندا و $\frac{1}{2}$ مليون على الأقل في ليبيا.⁸

محدودية الخيارات

تتمركز الحياة في أفريقيا حول الأرض (انظر ص 91)، وحين تدهور خصوبة الأراضي يدهور تبعاً لذلك مستوى حياة الناس. وحيثما ترافق تدهور خصوبة الأرض عناصر مساعدة أخرى كالتفريط السياسية والنزاع المسلح والتوتر العرقي والفقر المتنامي وتدهور الخدمات وانهايار البنى الأساسية، فإن الناس يشرعون في الرحيل والابتعاد عن المنطقة. ويوضح الشكل 43 أدناه العوامل التي تقود لإتخاذ قرار النزوح من منطقة إلى أخرى؛ ومع زيادة القبول على الحركة عبر الحدود فإن الاحتمال الأكبر هو أن يكون النزوح الداخلي هو الخيار الوحيد.

شكل (43): من وقوع الأضرار إلى النزوح.



تردي أحوال الأراضي

من بين كل قارات الأرض تغطي القارة الأفريقية بأكبر نصيب من اللاجئين والنازحين نتيجة تدهور البيئة. ويعد ذلك بصورة أساسية نتيجة لتربة القشرة والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى التراجع في وتائر هطول الأمطار وسوء الإشراف على مصادر المياه. إن القرارات التي تتخذ على المستوى الوطني (المركزي) قادت إلى إساءة استخدام المياه الجوفية في مشاريع زراعية لا علاقة لها بالإحتياجات الغذائية المباشرة للسكان؛ وتجميع المياه في خزانات من أجل زراعة آحادية والإكثار من الحفر بحثاً عن آبار. ويمثل التوسع الهائل في الزراعة الآلية في الأراضي المطرية بأواسط السودان أنصح الأمثلة للإستخدام الجائر للأرض بما أدى إلى إتهالك التربة وحرمان السكان من مصادر كسب عيشهم.

إلى جانب تردي أحوال الأراضي والتهام الزراعة الآلية لمساحات كبيرة منها فإن النزاع الدموي المسلح يشكل أحد عناصر الدمار الرئيسية التي قادت لإقتصاديات الإعاشة التقليدية في معظم أنحاء القارة الأفريقية. وكان أحد النتائج المباشرة له تمدد أحياء الصفيح والكرتون العشوائية على امتداد كل المدن الأفريقية.

إنهيار أسس الحياة الريفية

كان الناس في الماضي حين تتردى شروط حياتهم يتحركون إلى المناطق القريبة والأفضل من الناحية الإيكولوجية. أما الآن فإن حركتهم تعوقها عوامل ارتفاع الكثافة السكانية وأحزمة مشاريع الزراعة الآلية واسعة النطاق والتوتر السياسي والعرقي والتدهور العام للوضع البيئي. وقد أصيب الرف بكوارث إقتصادية وببيئة خلقت بدورها توتراً سياسياً وعرقياً متصاعداً. ومع زيادة ضعف قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطة القانون والنظام في أطراف البلاد زادت أهمية إعتبرات السلامة الشخصية في حالات إتخاذ الناس قرار ترك ديارهم والتحرك نحو المراكز الحضرية، حيث يتوفر الغذاء والسلامة الشخصية بشكل أفضل نسبياً من غيرها من الأماكن. إن هذا النزوح حسب تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

"يقام مشاكل المدن التي هي في الأصل مؤلمة، وفي الوقت نفسه يرحى جهود إعادة تأهيل وتطوير المناطق الريفية لأسباب عدم توفر القوة البشرية والإممال المتزايد للأرض."⁹

جفاف حزام السافانا الأفريقي

منذ العام 1967 ظل نصيب منطقة حزام السافانا الأفريقي المتد من تلاك البحر الأحمر شرقاً وإلى المحيط الأطلسي غرباً، من الأمطار في تراجع مستمر عن المعدل السنوي لمستوى هطول الأمطار المهود فيها (انظر شكل 8، ص 75). كما مرت على المنطقة فترتان طويلتان من الجفاف الأولى خلال أعوام 1972-1974 والثانية خلال أعوام 1982-1984. وإلى جانب الأسباب الإقليمية التقليدية للجفاف التي تداولتها أدبيات هذا المجال كالصحح والزعي الجائر والنمو السكاني ... إلخ؛ إلا أن التغيرات المناخية على نطاق العالم كله أصبحت تعتبر الآن، ربما، أكثر العوامل أهمية في وقوع الجفاف بمنطقة حزام السافانا. ولقد أظهرت البحوث التي أجريت منذ مطلع العقد الثامن من القرن الماضي أن التغيرات التي طرأت على درجة حرارة مياه المحيط الأطلسي تحت تأثير ارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض ربما تكون التسبب الرئيسي في الجفاف.¹⁰

أن تدفق اللاجئين من جراء تودي البيئة، وحركة النازحين، الذي أعقب فترة الجفاف الأخيرة، هو أكبر تدفق للاجئين والنازحين تشهده أفريقيا. وبحلول العام 1984 كان أكثر من 150 مليون نسمة في 24 قطراً أفريقيا قد تأثر بالجفاف؛ وترك أكثر من 10 ملايين منهم ديارهم بحثاً عن الطعام والماء.¹¹ وهاجر إلى المراكز الحضرية نحو 20% من السكان في موريتانيا، ونحو 17% من السكان في بوركينا فاسو. وقدر عدد المواطنين الذين صاروا يعتمدون في غذائهم على الإغاثة الأجنبية بمنطقة حزام الساحل ما بين 5% و10% من مجموع سكان المنطقة (انظر الفصل الأول، ص 79)؛ وبلغ عدد الذين اضطروا للنزوح بعد فترة الجفاف الثانية في 5 دول أفريقية من دول الساحل (بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) بأكثر من مليون شخص.

وفي مثل هذه الظروف فإن المتأسرين الأساسيين هم الرعاة ونط حياتهم المتوازن إيكولوجياً. وتدعو معظم الحكومات الأفريقية لدعم ملاك مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة الذين يتمتعون بتفوق سياسي يفوق مايتسج به الرعاة الرحل. ولقد زاد الأمر سوءاً، بصورة خاصة، خلال 20 عاماً الماضية بسبب الأثر المتنامي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم تحويل الزراعة التقليدية وإلى مشاريع لزراعة محاصيل نقدية. ولقد كانت لهذه السياسة آثار مدمرة على المناطق الإيكولوجية الجافة وشبه الجافة. ومع تلازم انخفاض الأمطار واختلال مواعيدها وزيادة الكثافة البشرية والحيوانية التي تجاوزت حدود ماتوفره الأرض فقد تقلصت بصورة كبيرة إمكانية الإقامة في هذه المناطق الضعيفة من الناحية

الإيكولوجية. وفي عدة مناطق من حزام السافانا يبدو ان هذه العملية لم يعد من الممكن إعادة تأهيلها لسابق حالها.

جدول (20) : النازحون في بعض البلاد الأفريقية.¹²

النقل	العدد	% من إجمالي السكان
بور كينا فاسو	1,000,000	16
تشاد	500,000	11
مالي	200,000	3
موريتانيا	250,000	20
النيجر	1,000,000	16

ان السؤال المركزي الذي يواجه سكان حزام السافانا الآن هو: هل انخفاض مستوى هطول الأمطار خلال 1/4 القرن الأخير هو جفاف مؤقت أم انه بداية لانخفاض متواصل لمعدل هطول الأمطار مصحوباً، على المستوى الأرضي، بارتفاع في درجة الحرارة ومعمزراً محلياً بفوضى هائلة في نظام المياه الجوفية والدورة الهيدرولوجية الناتجة عن الاستخدام الجائر للأرض وتدهور حالة التربة؟ لقد حذر الباحثان ليستر براون وإدوارد وولف متخذي السياسات الأفريقيين ألا ينتظروا حتى تظهر الإجابة العلمية النهائية لهذا السؤال ودعياً بشدة إلى تبني استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة الحن المزمنة قائلين:

"ان صانعي السياسات الذين يصارعون إحتمال تدهور المناخ يواجهون، في الوقت نفسه، واقع ان إنتاج الحبوب مقارنة بمصيب كل فرد منه يتراجع بانتظام في أفريقيا، وان الإقتصاديات الوطنية تتعرض للفتن كما تقلص المساعدات العالمية لأفريقيا، إذا قيسَت بالمقاييس الحقيقية، بينما ترتفع الكثافة السكانية في القارة بمعدل 3% كل عام".¹³

مازق النازحين في السودان

ان حجم السودان وتنوع جغرافيته وسكانه - كما ذكرنا سابقاً - يجعله نموذجاً لكل القارة الأفريقية. وتقدم دراسة أوضاع اللاجئين والنازحين تحت ضغط العوامل البيئية والحروب الأهلية في السودان فرصة فهم وإدراك عميقين للمشاكل المعقدة التي تواجه بقية بلدان القارة. ففي السودان كما في بقية أجزاء أفريقيا تعتمد حياة البشر والحيوانات على توازن دقيق من التربة والمناخ والمياه والنبات يسهل إرباكه. وخلال 30 عاماً الأخيرة حلت بالبلاد تغيرات كوارثية عديدة، واضطرب ذلك التوازن الدقيق للبيئة في المناطق الشاسعة ذات المناخ الجاف (القاحلة) وشبه الجاف في النصف الشمالي للبلاد. فالجفاف هو أحد الملامح المتأصلة في المناطق القاحلة شمالي ولايات دارفور وكردفان بغرب السودان. وكما ذكرنا سابقاً، فقد مرت 5 فترات جفاف خلال القرن الماضي، 2 منها وقتاً خلال 30 عاماً الأخيرة.

الجدول (21): توزيع المصادر الجغرافية للنازحين في العام 1989.¹⁴

أسباب النزوح (%)		المحافظة
المناف والتحصن	أمنية	
3.0	2.0	الولايات الشمالية
0.0	44.0	العاصمة القومية
7.5	8.0	الولايات الوسطى
22.4	0.0	الولايات الشرقية
30.0	2.0	ولايات دارفور
37.0	2.0	ولايات كردفان
-	10.0	ولايات بحر الغزال
-	20.0	ولايات أعالي النيل
-	14.0	ولايات الإستوائية

لا تتوفر بعد إحصائيات دقيقة عن النازحين في السودان. فالسلطات تقدر ان العدد الكلي للنازحين في السودان 4 ملايين نازح، بينما تقدر فرق "سياسة اللاجئين" بواشنطن (الولايات المتحدة) العدد بـ 4 1/2

مليون بينما ذكر الباحث السوداني صديق أم بده أن العدد يبلغ 2 مليون من نازحي الحرب وما يقارب مليونين من ضحايا الجفاف غالبيتهم من الفئة العمرية 20-40 عاماً. ولا تختلف هذه الأرقام كثيراً عن تلك التي أوردتها الباحثة تيسير إبراهيم الفعل التي قدرت العدد الكلي للنازحين بما يقارب 3,527,500 يتوزعون كما هو مبين في جدول (21). وتصل نسبة النساء والأطفال بين النازحين إلى أكثر من 80%؛ أما في ولاية الخرطوم فتزيد نسبة النساء والأطفال عن المجموع الكلي بأكثر من ذلك إذ تصل إلى 1 إلى 9.

إن نازحي الحرب هم أساساً من مواطني الولايات الجنوبية بينما نازحو الجفاف هم عموماً من سكان الولايات الغربية (كردفان ودارفور)، وكلا المجموعتين تم إجبارها على الانتقال من المناطق الحضرية لتعيش في معسكرات النازحين أو أحياء الصفيح والكرتون العشوائية تحت ظروف تتدمر فيها الخدمات الأساسية (الماء، الغذاء، الصحة، التعليم... الخ). إن عن المجموعتين المرقبتين تشابه تشابهاً شديداً، فليس منهما من أحسن التعامل معه أو تم استيعابه في نسج التجمعات التي حلّ ضيفاً عليها. وربما يعود السبب في ذلك إلى حالة الفقر العامة أو لفضالة فرص العمل المتاحة، أو التمايزات العرقية الواضحة والعداوات التاريخية؛ والعنصرية أو، ببساطة، لأن سكان المدن يتبرون النازحين عباً على الموارد الضحلة والخدمات الضعيفة أصلاً عندهم.¹⁵

لقد وجد النازحون أنفسهم في محيط جغرافي واجتماعي غريب عليهم، ولم يعد هناك طلب لمهاراتهم التقليدية كمزارعين أو رعاة، كما إن عاداتهم الاجتماعية ولغاتهم ولهجاتهم تميزهم جوهرياً.¹⁶ وتعتبر الحياة في معسكرات النازحين أو العيش كمتشردين على هامش المدن، حياة موحشة وقليلة المعنى؛ لكن ما يزيد معاناتهم إنه لا تبدو هناك توقعات إيجابية في إمكانية عودة مبكرة لبيئاتهم التي تعودوا على الحياة فيها أو حتى لمداين أسلافهم. ويقودهم العوز في بعض الأحيان إلى التسوّق والعمل كخدم منازل تحت شروط تبلغ درجة السخرة، وتدفع بأعداد متزايدة منهم إلى دوائر ممارسة الدعارة واحتراف الجريمة. كما تتعرض مناطقهم إلى حملات تشييط واسعة ومستمرة من قبل المؤسسات الأمنية بهدف المراقبة والتأمين في إطار خطط الدولة لبسط "الأمن الشامل".¹⁷

لقد بلغ مستوى العنف حداً جعل المقرر الخاص بأوضاع حقوق الإنسان، المكلف من قبل الأمم المتحدة، الدكتور كاسبر بارو أن يخصص لهم في تقريره الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان بمجنيف (سويسرا) في مارس (آذار) 1995 فقرة كاملة:

"إن عدد النساء المدانات في الخرطوم لقيامهن بصنع نوع من الخمور المحلية (المرسة والعرق) أو حيازتها ما زال كبيراً للغاية. ووفقاً لمصادر مستقلة بلغت نسبة السجينات من جنوب السودان وغربه 96% من مجموع السجينات في الفترة من ديسمبر (كانون الأول) 1993 إلى نوفمبر (تشرين الثاني) 1994؛ حكم على أكثر من 88% منهن بموجب المادة 79 من القانون الجنائي (الحسن) وعلى 3% منهن بتهمة ارتكاب جرائم تصل بالمادتين 77 و88 (الرشوة)، وعلى 2% بتهمة ممارسة الدعارة (المادتين 154 و155)؛ وبلغت نسبة المتزوجات منهن نحو 67% والأرامل 18%. ويقدر عدد اللواتي يتم سجنهن في العام نحو 6 آلاف امرأة. وتؤكد جميع المعلومات المتاحة للمقرر الخاص بأن السلطات تجاهل المبادئ الأساسية لحكم القانون في هذه الإجراءات الجنائية. فيقوم نفس الأشخاص بعمليات تفتيش السكن والإعتقال وإصدار الحكم والإشراف على تنفيذه والبت في الإستئنافات لا يسمع عادة إلا بعد انقضاء فترة السجن".¹⁸

تبعات الحرب الأهلية

منذ العام 1986 عانى سكان جنوب السودان من المجاعة كنتيجة مباشرة للحرب بين قوات الحكومة وقوات "جيش تحرير شعوب السودان" والتي بدأت تمردها العام 1983. وقد تزامنت الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف الذي أصاب مناطق شاسعة، مع عدم الاستقرار الإقتصادي والأمني. ففي العام 1988 وحده بلغت تقديرات الأمم المتحدة لعدد النازحين الذين ماتوا بسبب المجاعة في جنوب السودان ¼ مليون شخص. أما العدد الحقيقي لضحايا المجاعة فهو غير معروف إلا أن تقديرات مؤكدة تشير إلى أن أكثر من 1 ½ مليون قد ماتوا منذ العام 1986.¹⁹

وقدّر الباحث صديق أم بده - كما ذكرنا - عدد النازحين من جنوب السودان بحوالي مليوني شخص بينما جاءت تقديرات آخرين لتضاعف هذا العدد.²⁰ ويصبر أغلب النازحين القادمين من جنوب السودان إما مسيحيين أو من التابعين للديانات الأفريقية؛ وهي معتقدات تختلف تماماً عن الطبيعة الإسلامية الغالبة على سكان الخرطوم. وفوق ما يواجهه به النازحون من بيئة طبيعية مختلفة كثيراً فإنهم يواجهون أيضاً

بالعداء وبما ملون وكأنهم جواسيس أو أعداء محتملين (طابور خامس)، ويتعرضون لنشى أنواع الإهانات والاضطهاد بصورة مستمرة.²¹

في العام 1992 شرعت السلطات الحكومية في نقل بعض هؤلاء النازحين إلى معسكرات صحراوية، تتكدس فيها الأوساخ، تقع خارج عاصمة البلاد. ولقد حشرت القيود على حركة تنقل منظمات الإغاثة الأجنبية إلى هذه المعسكرات. شكل هذا الإجراء المرحلة الأولى لعملية إعادة توطين إجبارية (قسرية)، حاولت أن تجتنب فيها السلطات عمليات الرقابة غير المرغوب فيها والتي قد تحاوها البعثات الدبلوماسية أو وسائل الإعلام الغربية.

لقد كانت أحداث مطاردة النازحين وهدم مخيماتهم تبدو في أول الأمر كحوادث متفرقة، حيث تم ترحيلهم دورياً إلى مناطق ثانية، وتم توزيع الأراضي التي يقيمون بها للمقتردين على شرائها بالعملات الأجنبية (الدولار). وقد شهدت مناطق دار السلام والعشش بوسط مدينة الخرطوم ومنطقة "جبروتا" بأندمان إزالة إجبارية لمخيمات النازحين وترحيلهم إلى معسكرات في منطقة جبل أولياء في جنوب الخرطوم (انظر شكل 45). هذه العمليات كانت تجابه بمقاومة متواصلة، كما حدث في مخيم "الحدير" الواقع في شمال مدينة أمدردمان. فقد أحضرت السلطات في 15 أكتوبر (تشرين الأول) 1994 الجرافات مصحوبة بقوات مسلحة طالبة من النازحين إخلاء المنطقة ومغادرتها فوراً، وعندما لم يمثل النازحون للأمر قتل 8 أشخاص وجرح 20 آخرون، واعتقلت السلطات 90 من النازحين.²²

وقد أصدرت منظمة "الحقوق الأفريقية" تقريراً تفصيلياً عن النازحين بعنوان "مواطنو السودان المسترون" لفت الإهتمام إليهم كمواطنين تم تجريدهم من كل حقوق المواطنة كأفراد غائين عن إهتمام الرأي العام. وقد تناول التقرير دور الحروب الأهلية وآثارها كما أحتوى على شهادات حية عن معسكراتهم. وسلطت فضوله الخمسة الضوء على مشروعات الدولة في "التثقيف والتوجيه المعنوي" الإجباري والفرقة العنصرية والتمييز في القوانين التي تتعلق بالإجارات ورصدت الإنتهاكات التي تعرضوا لها، وقيمت دور المؤسسات الطوعية الدولية في تخفيف معاناتهم. يذكر مطلقه:

"تفرض حكومة السودان على عدة ملايين من مواطنيها الذين نزحوا من ديارهم معاناة قاسية، وذلك عبر سياسات وحشية انتهجتها على نحو متصل ضدهم تشمل في التمييز الإجباري لموئمتهم الثقافية والتمييز ضدهم إستناداً الى التشريعات، وإزالة مأويهم وإعادة إسكانهم بالقوة في مناطق أخرى. ويسكن هؤلاء النازحون - ومعظمهم من غير

العرب من جنوب وغرب البلاد - حول مدن الشمال الكبرى، ويقسم حوالي مليونين منهم على بعد كيلومترات قليلة من الخرطوم... ويحرمون على نحو متواصل من الخدمات الصحية الضرورية ومن التعليم أو الإرشاد الديني المسيحي وتستخدم ضدهم قوانين منع الخمر والدعارة بطريقة تعسفية ومحبزة... وتعرض النساء بشكل خاص للعسف والمعاملة المهينة بما في ذلك تعرضهن للإغتصاب".²³

ودعت المنظمة إلى تيسر مراقبين دوليين للتأكد من عدم حدوث تجاوزات ضد النازحين وإتھاك حقوقهم ووقف حملة الترحيل الإجبارية. وهى حملة نقل خلالها ما يقارب 1 1/2 مليون شخص إلى مناطق بعيدة، في واحدة من أكبر عمليات إعادة التوطين في العصر الحديث.²⁴

تفكك الأسر

يواجه نازحو الحروب الأهلية السودانية والجفاف صعوبات اقتصادية وسياسية وثقافية جمة انعكست بشكل واضح على النسيج الاجتماعي للأسر (جدول 22). فقد بين أحد البحوث الميدانية في مجال قصي الأوضاع الأسرية للنازحين وجود درجة عالية من التفكك الأسري في أوساطهم. فقد اتضحت زيادة ملحوظة في أعداد النساء اللاتي مجرعن أزواجهن وأعداد من الأرامل، ولقد اشكت معظم النساء اللاتي شملهن البحث من عدم ورود أي أنباء لهن عن أماكن وجود وأحوال أزواجهن منذ ان

جدول (22): الوضع الاجتماعي بين النازحات.²⁵

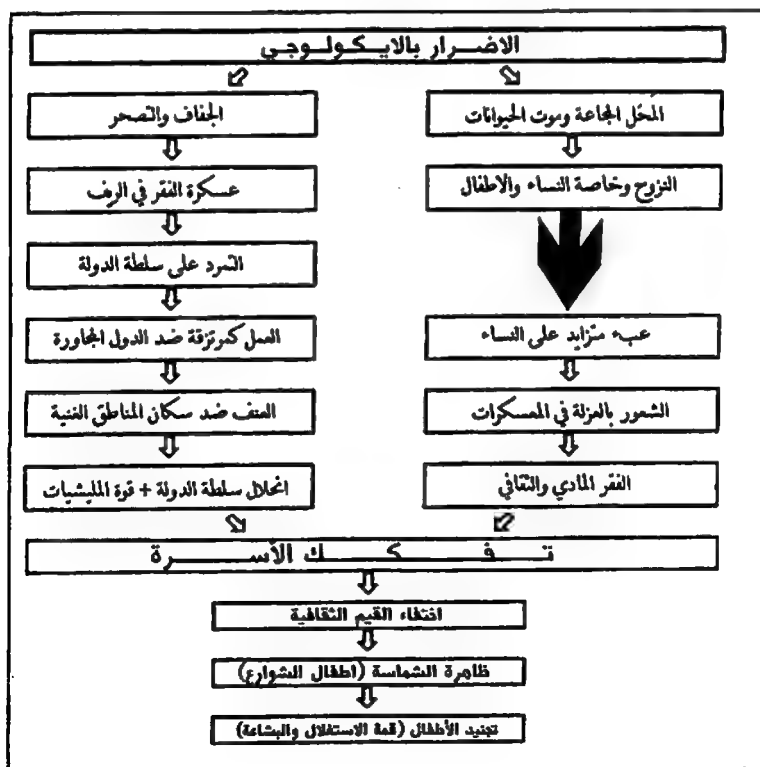
الوضع الاجتماعي، %	
14	المتزوجات
15	المهجورات
12	المطلقات
38	العازبات
22	الأرامل

غادرون مناطقهن الأصلية. ولقد تراجعت حالات الزواج بين النازحين وارتفعت سن الزواج كثيراً عما كانت عليه من قبل. تيج ذلك من انتقال بعض أفراد الأسر من الجنوب إلى شمال البلاد، بينما ذهب بعض آخر إلى معسكرات اللاجئين في كل من كينيا وروغندا وزاير وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا، وبعض يجهل تماماً مصير بقية أفراد أسرته.²⁶

المشردون وتجنيد الأطفال

مع انهيار التماسك الاجتماعي بدأت الأسرة تتفكك وتهرب الآباء من مسؤولياتهم الأسرية، وزاد العبء على النساء بدرجة عالية وحرر الأطفال من تعلم ثقافتهم الأصلية. ومع ضعف إمكانية الإدماج في

شكل (44): حركة التفكك الاجتماعي.



الجموع الحضري الجديد بدأ الأطفال يتركز أسرهم التي لا تستطيع إطعامهم. وصاروا، في بعض الأحيان، ينتهون إلى المعيشة في الشوارع؛ وصارت مجاري الخرطوم تبيع بالأطفال الذين يعيشون على الفضلات. أما الأطفال الذين لم يستطيعوا الوصول إلى شوارع المدن فإنهم تائهون في الطرق الريفية حيث أصبحوا هدفاً سهلاً لقيادات الميليشيات الذين تزايد أعدادهم بشكل ملحوظ. ويشارك عدد كبير من الأحداث في المعارك التي تصاحب كل النزاعات الدائرة في القارة الأفريقية تقريباً.²⁷

النازحون وجهنم

الجفاف في منطقة حزام السافانا الأفريقي شديد الوطأة على المناطق الجافة وشبه الجافة في السودان، خصوصاً في ولايات شمال دارفور وكردفان حيث هبط إنتاج المحاصيل النقدية ومحاصيل الإعاشة في العام 1985/1984 إلى أقل من 1٪ مقارنة بمستوى العام 1983/1982. وفي ولاية شمال كردفان تأثر أكثر من مليون شخص من مجموع 3 ملايين شخص لشح الغذاء بعد فشل موسم حصاد العام 1984. ونتيجة لذلك تحرك كثيرون إلى المراكز الحضرية في كردفان والخرطوم؛²⁸ وبالإضافة إلى انخفاض مستوى هطول الأمطار فإن إزالة الغطاء النباتي تسبب في تحرك كتيبان الرمال والتي، بدورها، قضت تقريباً على كل الحياة النباتية، ما عدا القدر الضئيل من تلك النباتات والأشجار المتأقلمة على الكتيبان الرملية مثل بعض أنواع السنط. ان تزايد تدفق أمواج الرمال التي تحملها الرياح خلال موسم الخريف أدى إلى طمر الكثير من مصادر المياه خصوصاً حول تجمعات سكانية عديدة مثل قرى حمرة الوز وسودري وأم بادر في شمال كردفان.

جدول (23): هطول الأمطار في بعض المحطات ولاية شمال كردفان (المتوسط بالمليمتر).²⁹

المحطة	1951	1961	1981
سودري	224	176	160
أم بادر	284	262	168
أم روبة	424	368	327

مع بداية الجفاف بدأ الإقتصاد الرعوي في التداعي وبدأت الحيوانات تموت بأعداد كبيرة، كما شرع ملاك المواشي في التخلص منها بأنجس الأثمان. وصارت أسعار اللحوم زهيدة بينما أصبحت الحكمة السائدة

هي ان "عام اللحم" سيمقبه "عام الجاعة". ولقد أدى ذلك، بالإضافة إلى قصص المراعي والمياه، إلى فقدان المواطنين لأكثر من 90% من ثروتهم الحيوانية.³⁰ ولقد تخلى التجار والدولة - كما ذكرنا سابقاً - عن ذلك الاقتصاد المنهار فتركوه لبواجه مصيره البائس منفرداً. وعندما وجد الرعاة وملوك المواشي ان الطبيعة والسوق تخلياً عنهم بدأوا في النزوح نحو مناطق الأمان في المراكز الحضرية. وفي العام 1994 أعلن المدير الإداري لمشروع إعادة التعمير بولاية شمال كردفان ان 36% من مواطني المنطقة نزحوا إلى العاصمة القومية والمدن الكبرى الأخرى بسبب موجة الجفاف والتصحر التي عمت المنطقة.³¹ واستطاع 3% من الذين تحركوا من دار حامد و8% من الكبايش عبور الحدود إلى ليبيا أو الهجرة إلى دول الجزيرة العربية؛ لكن - من دون شك - نزحت الاغلبية نحو المراكز الحضرية داخل السودان. وأصبحت ولاية شمال كردفان تعاني من عجزاً زمنياً في الغذاء بلغ 210 آلاف طن من الحبوب الغذائية.³²

جدول (24): إنتاج الحبوب في ولاية شمال كردفان خلال موسم 1985 ونسبتها المئوية لمحصول موسم 1982.³³

المنطقة :	الأخرى	الدرة	السم	الطيخ
دار حامد	100	16	50	200
الكبايش	0	600	0	00
أم عشيرة	6	32	44	-

الخليفيات والدوافع

خلال البحث الذي أجري في المنطقة التي تقع في الضواحي الغربية من مدينة أمدرمان، حيث يقطن النازحون في معسكرات، اتضح ان 14% منهم كانوا رعاة و16% كانوا مزارعين و67% كانوا يجمعون بين الرعي والزراعة و3% فقط يمتنعون مهناً غير الزراعة والرعي.³⁴ ولقد اتضح أيضاً ان من بين النازحين الذين شملهم البحث في 4 معسكرات العام 1984 هناك 1% منهم، فقط، نزحوا قبل موسم الأمطار الذي يبدأ في يونيو (حزيران) - يوليو (تموز). وهذا يوضح ان هؤلاء النازحين كانوا حتى ذلك الوقت يأملون في هطول أمطار وفيرة، ولم يقرروا الرحيل إلا بعد ان اتضح في شهر سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) ان الأمطار لن تهطل (انظر جدول 25). وتؤكد هذه الحقيقة الفرضية القائلة بأن الناس يتباطئون في الرحيل إلى آخر وقت ممكن.

جدول (25): زمن التحرك نحو معسكرات النازحين.³⁵

زمن الوصول	الوتيرة %	
مارس (آذار)	2	1
يوليو (قوز)	7	3
أغسطس (آب)	13	6
سبتمبر (أيلول)	78	34
أكتوبر (تشرين الأول)	94	41
نوفمبر (تشرين الثاني)	24	11
ديسمبر (كانون الأول)	12	5

وفي دراسة أجرتها الباحثة سهر خليل ذكرت ان حوالي 3% فقط من الذين شملهم البحث انهم رحلوا انصياعاً لقرار الجماعة. أما البقية التي تشكل 97% فإنهم قالوا ان عدم مطول الأمطار (الحل) هو الذي دفعهم للنزوح، إذ أرجع مايزيد قليلاً عن 10% السبب إلى هلاك حيواناتهم و9% إلى المخاوف التي أتت بها الجماعة و78% أرجعوا الأسباب إلى العاملين معاً.³⁶

مؤسسة "الكشة"

منذ فجر الإستقلال ظلت المهجرة إلى العاصمة القومية تجذب أعداداً كبيرة من المواطنين الذين يبحثون عن فرص وأوضاع جديدة لحياتهم. لكن منذ مطلع الثمانيات من القرن العشرين دفعت حقب الجفاف المتكررة في غرب السودان والحروب في جنوبه مئات الآلاف من السودانيين إلى النزوح من هذه المناطق إلى نطاق "العاصمة المثلثة" (الخرطوم، أدرمان، بحري) التي تشكل العاصمة القومية التي لم تستطع تحمل ضغط ذلك العدد الكبير من القادمين الجدد. وفي أعوام من 1978 إلى 1982 قامت الحكومة، منذرة بأسباب أممية، بمجمات إبعاد إجبارية عرفت باسم "الكشة" لإبعاد النازحين إلى معسكرات ومناطق خارج ولاية الخرطوم (العاصمة القومية). ولقد أعيد، في الوقت نفسه، آلاف من هؤلاء النازحين

بالشاحنات التجارية والمسكورة إلى قراهم؛ ولكن معظمهم عاد مرة أخرى إلى العاصمة متحملين مشاق رحلة العودة لأنهم لم يعثروا في مناطقهم على مصدر رزق يقيمهم فيها.³⁷

لم تمضِ عمليات الإبعاد القسرية من دون مقاومة. ففي العام 1981 باشرت "قابة الصحفيين السودانيين" تحدياً قانونياً ضد سياسة الإبعاد الإجباري للنازحين، وأكدت حقهم الدستوري في الإقامة في أي مكان في البلاد. وادّعت الحكومة وقتها أنها اتخذت إجراءاتها "لأسباب تتعلق بالأمن والوضع الصحي". ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه الحججة تستخدم لتبرير عمليات الإبعاد ومن أجل إعادة التوطين القسري للنازحين.

إن الحكومة السودانية الحالية لاتسام في سياساتها التي تتعلق بالإبعاد القسري.³⁸ ففي مايو (آيار) 1990 أجاز مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء - وقتها - القرار رقم 941 الذي يطالب جميع السلطات المختصة بالازالة القسرية لمناطق السكن العشوائي "المقامة على أراضٍ مختلطة أو زراعية". وبما إن الأراضي كلها صنف كأراضٍ سكنية أو زراعية فلم يعد هناك عملياً مكان يسمح فيه للنازحين بالإقامة. ولقد اندلعت من جرّاء ذلك اشتباكات عنيفة من بينها أحداث مناطق الكرمة والكلاكلة التي أدت إلى مقتل 21 نازحاً، كما قُتل عدد من الجنود حُتّمهم. وفي يونيو (حزيران) 1992 حققت الحكومة أهدافها بإعادة إسكان نحو 2/3 مليون نسمة بعيداً عن العاصمة. وقد وضع معظم هؤلاء النازحين، في ظل ظروف مروّعة وشاقة، في معسكرات كبيرة في الصحراء غرب مدينة أمدرمان، وتولى حراسة المعسكرات فرق من قوات الدفاع الشعبي.

وتحوّلت أوضاع النازحين إلى ساحة حرب إعلامية بين حكومة الخرطوم وخصومها وعدد من المنظمات الدولية، خاصة فيما يتعلق بأوضاعهم في العاصمة القومية ومناطق التماس بين الجنوب والشمال في أواسط السودان. وركزت الحكومة دفاعها على أن:

"النزوح لمطقتي أبيي والميرم (جنوب غرب كردفان وشمال بحر الغزال) أسبابه إنسانية بحجة أمها طلب الغذاء... وإن هناك مبالغة من قبل بعض المنظمات الأجنبية في تصوير أوضاع النازحين... إن أوضاعهم الحياتية فوق المتوسط، وتقوم المنظمات الطوعية الوطنية [أقرأ التابعة للجهة القومية الإسلامية!] بأعمال متطوعة في استقبال ورعاية النازحين بمساعدة الحكومة... وتوجه الحكومة إلى تحويل سكان المصطفيين والنازحين إليها إلى قوى منتجة لإتمام حالة تلقي الإغاثات

هل هناك أمل للنازحين؟

ان تحليل أوضاع النازحين في السودان من جراء كوارث البيئة يوضح التفاعل المدمر للممارسات والسياسات الضارة التكنولوجية والسياسية والاجتماعية. فالحاجة العاجلة إلى موجهات استراتيجية للسياسات الخاصة بالحد من ظاهرة النزوح وآثارها أمر مفروغ منه، ولكنها صعبة التنفيذ. ان التردّي البيئي وحده يحتاج لعشرات السنين من إعادة التأهيل؛ وتشمل الإجراءات الأساسية في هذا المجال إعادة تأهيل الغابات، وإجراء إصلاح جذري في نظام توزيع الأراضي لصالح الفقراء، وأنظمة لإدارة المياه أكثر انسجاماً مع المتطلبات الإيكولوجية، ولحم تقدم وممارسات الزراعة الآلية الجائزة.⁴⁰

وعلى القدر نفسه من الأهمية تأتي الخطوات الأساسية لإحلال السلام الدائم في روع البلاد المختلفة. ان واجب الحكومة ان تعترف، على صعيدي التشريع والممارسة، بحق جميع المواطنين في البلاد، من دون تمييز نوعي أو جهوي أو عرقي أو ثقافي أو ديني. بالإضافة إلى تقديم سياسات إقتصادية تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان خاصة في الأقاليم، بدلاً عن التوجه نحو الأسواق الخارجية. وفوق ذلك كله يجب ان يسمح لسكان الأرياف بمجتمعهم الإنساني والديمقراطي في إتخاذ ما هو مناسب لهم في حياتهم. كما يصبح من الضروري الإهتمام باعتماد سياسة قومية سكانية واضحة، مصحوبة بشروعات مناسبة تتعلق بحركة السكان واعتماد المواطنة كشرط وحيد لإثاحة الفرص المتساوية في المخطط الإسكانية؛ على ان تكون هذه السياسة جزءاً متسقاً مع استراتيجية قومية شاملة في إطار إقتصادي واقتصادي وسياسي لا يعمل فقط على إطفاء بحر الحروب الأهلية السودانية، ولكن يؤسس للوقاية منها في المقام الأول.

ان الاعتراف بقيمة الحياة الريفية يعتبر أمراً ضرورياً لدعم قدرة البلاد على الصمود في وجه المحن؛ ولاتعتبر التبعات السلبية للأعمال الراهنة تبعات سياسية واقتصادية وبيئية فقط ولكنها، أيضاً، وبشكل متزايد، تبعات إجماعية ونفسية. ان الإعداد على قراء الريف لا يعتبر فقط شويهاً لمستوى الحياة المادية لكل السودانيين وإنما لإعداد إنسانية هؤلاء المظلومين على أسرهم وإفقار لمقولهم. ولعله، من باب التكرار الملل، يمكن ان نعيد القول لآخر مرة ان المجتمع المزدهر لا يمكن ان يبنى إلا على أساس إحترام قيمه الثقافية والروحية واحترام تنوعها.

أمل نحو الخروج من الكارثة

ان التحسن الجذري في مستوى معيشة النازحين لا يمكن ان يتحقق إلا إذا تحققت بعض التغيرات

الفورية. فالتجربة السودانية تكاد ان تكون فريدة في القارة الأفريقية، على الأقل، وبالتأكيد يمكن الاستفادة منها في إستخلاص بعض المؤشرات الأساسية. فعلى المستويين العالمي والإقليمي:

⑤ يجب تأمين حقوق النازحين في الحصول على الإغاثة الإنسانية من المصادر الإقليمية والدولية. ويجب توضيح شروط وحالات المسؤولية الدولية لتقديم الإغاثة للنازحين كما يجب تحسين عمليات تنسيق الإغاثة - خاصة من ناحية تقدير الاحتياجات وجمع الموارد المالية اللازمة وتطبيق البرامج على أرض الواقع - وأخيراً يجب الوصول إلى وعي أفضل للعلاقة بين تقديم الإغاثة وإيجاد الحلول لإسباب النزوح.⁴¹

⑥ قد حان الوقت لإعادة التفكير بشكل جذري في كل برامج التسمية والمهيكلة التي فرضت على أفريقيا، خصوصاً مايسمى ببرامج "الإصلاحات الهيكلية" أو برامج إستعادة "العافية" التي تفضل توجيه الإنتاج نحو السوق الخارجية أو التصدير على تبعات إنتاج الطعام للسوق المحلي؛ هذا يضع اعتبارات الأمن الغذائي على رأس أجندة التسمية.

⑦ قد حان الوقت أيضاً للاعتراف بأن الإنهاء الفوري لكل الدين الخارجية لدول أفريقيا ليس فقط، مهماً وحيوياً، لتجديد إقتصادها ولكنه أيضاً يدل على حكمة عميقة وإنسانية من الدائنين نحو الشعوب التي تعيش معاناة هائلة.

⑧ ان من دواعي التملّ، أيضاً، تدعيم التعاون الدولي في حل المشكلات البيئية على المستويين الإقليمي والعالمي. وهذا يمكن بلوغه بالتبني والمصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالقضايا البيئية الرئيسية وتطبيقها.

أما على المستوى الوطني فإن التغييرات الضرورية تشمل:

⑨ إظهار الاحترام الحقيقي لحقوق الانسان وحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية والمساواة أمام القانون لكل المواطنين من دون تمييز على أساس النوع أو الإثناء العرقي والسياسي والديني أو الجهوي.

④ إتاحة المعلومات والشفافية التامة في نشر ما كل يتعلق بالعمليات الإدارية والأمنية التي تؤثر على النازحين.

⑤ يجب ان توقف فوراً ممارسات إعادة التوطين والإبعاد الإجبارية (القسرية).

⑥ توفير المساعدة والحماية للنازحين، وإن تصل الإغاثة العالمية للأشخاص المتأثرين بالنزوح وتقدم من دون تمييز.

⑦ تشجيع الجهود المخلصة لتحسين قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وتدريبهم خصوصاً حين يعودون - طوعاً - إلى مناطقهم الأصلية.

ان التقدم الحقيقي يمكن ان يتحقق عن طريق تقديم الدعم المادي المباشر، وغيره من الأشكال الأخرى، لتحقيق الآتي:

⑧ إحداث تغيير عميق في أنظمة حيازة الأرض وطرق استخدامها لصالح المنتجين - مجتمعات المزارعين والرعاة التقليديين - بعيداً عن مصالح مؤجري الأراضي وأصحاب المشاريع الزراعية المتخمين والدولة التي تمتلك وتسيطر معهم على النصيب الأكبر من الأراضي.

⑨ تشجيع إنتاج الطعام للسوق المحلي (مدخل الحاجات الاستراتيجية الأساسية).

⑩ المحافظة على البيئة وعلى برامج التأهيل خصوصاً على المستوى المحلي، والتركيز على مجالات التحكم في إدارة شؤون الري والمحافظة على التربة ودعم إعادة تأهيل الغابات والمراعي.

⑪ تنوع الإنتاج الزراعي على مستوى القرية، ودعم المنتج الصغير وتشجيع التنوع المحصولي والتوازن بين الإنتاج المحصولي والبستاني ورعاية الثروة الحيوانية.

حواشي وإحالات

Consolidation in Africa", by J. Herbst, *African Affairs*, vol 89(355), 1990.

2- رابع كتاب

Exit, Voice and Loyalty, by A. Hirschman, Cambridge MA, USA, 1970.

راجع أيضاً الكتاب الذي أصدره معهد بروكيجز براشجنجل (الولايات المتحدة) عن موضوع النازحين *The Forsaken People: Case studies of the internally displaced*, edited by R. Cohen and F. Deng, Brookings Institution Press, Washington DC, USA, 1998.

3- لمعلومات تفصيلية عن اللاجئين والنازحين في أفريقيا انظر

Africa South of the Sahara:1999, Europa Publications, London, UK, 2000.

وعن كل ما يتعلق بشعاعات منظمة الأمم المتحدة في الموضوع انظر

The State of the World's Refugees: A humanitarian agenda, UNHCR, OUP, Oxford, UK, 1997.

4- انظر حاشية 2. تم وضع مسألة النزوح في أفريقيا على رأس قائمة إعنايات الرئي العام العالمي من خلال برنامج معهد بروكيجز عن النازحين. ومن خلال تكليف الدكتور فرنسيس دين (سوداني) كسجل له. ويؤكد المؤتمر المخصص الذي عقد في الإسبج الثالث من أكتوبر (تشرين الأول) 1998 في أبس أبابا (إثيوبيا) قطة مقدمة في إعنايات المؤسسات الإعلبية والدولية على المسوين الرسمي والشمعي بكل ما يتعلق بقضايا النازحين. كما أنه عُدّ دصة قوية للإعلان المخصص "المباحث المرشدة عن النازحين" الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان في أبريل (نيسان) 1998. لمعلومات تفصيلية عن موضوع النازحين راجع العدد المخصص الصادر من مركز توثيق مفوضية اللاجئين

Refugee Survey Quarterly, vol 18(1), 1999.

في السودان، وساططن أخرى من العالم. لم يجد نزوح السكان المدنيين - تحت سبار عمليات "التطهير العرقي" كما حدث في ولاية جنوب كردفان وولايات أعالي النيل - تأثيراً عرضياً للعمليات العسكرية والفرزاعات، بل إنه بات هدفاً الأساسي ذاته. طبقاً لمصادر عديدة يوجد على الأقل 26 مليون تاجج داخل حدود بلادهم في كل العالم، وتأتي أفريقيا على رأس القائمة. غير أن مفوضية اللاجئين لا تقدم مساعداتها إلا لحوالي 5 ملايين من بينهم. انظر 74 مليون شخص لاجئ وتاجج، [عكاظ، 12/1997/12].

من المعلوم أن مهمة "المفوضية العليا للاجئين" الأساسية هي توفير الحماية للذين يهربون حدوداً دولية. حسب إتفاقية 1951 هم الأشخاص الذين يوجدون خارج بلد جنسيتهم أو خارج بلد إقامتهم المعتادة. كما تسمى المفوضية للوصول إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. لذلك فإن النازحين لا تشملهم رعايتها بموجب النظام الأساسي للمفوضية أو بموجب البود القانونية الدولية أو الإعلبية وبالتالي فهم لا يشعون بنفس حقوق اللاجئين. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت شروطاً للإزمين لمشاركة المفوضية في برامج مساعدة النازحين، إذ يجب أن يكون هناك طلب مجدد من الأئين العام أو احد أجهزة الأمم المتحدة المختصة وموافقة الدولة المنية. في الواقع ودفاعاً عن "القيادة الوطنية" تكون الدول في أحيان كثيرة غير مستعدة للسماح للجمع الدولي بالتدخل في عمليات تؤثر

على مواطنيها ودخل حدودها .

5- عدد النازحين في السودان 3,527,000 منهم 1,880,000 من الأطفال، 1,200,000 من النساء والبناتي 447,000 من الذكور . عانى النازحون من غياب خطة قومية لحل مشاكلهم . ولم يشرع عملياً في وضع مسألتهم على غارطة الإهتمام الوطني العام إلا باقتاد المؤتمر القومي الأول للنازحين خلال الفترة 26-31/12/1989 بجاعة الشعب بأمدرمان . تضمن جدول أعماله 13 جلسة عمل وقد ظلت ممتدة للنازحين تحت إشراف اللجنة السياسية لمجلس "قيادة ثورة يونيو (حزيران) 1989 . شارك في أعماله 300 عضو من الجامعات والؤسسات والمنظمات التطوعية بالإضافة إلى مراقبين من المنظمات العالمية العاملة في السودان . وقد درس المؤتمر السياسات العامة للدولة حول النزوح والهياكل والتشريعات والمخطط وبرامج إعادة التوطين من خلال 3 لجان: لجنة جذور المشكلة وأسبابها وآثارها ، لجنة السياسات والهياكل والتشريعات ، ولجنة المخطط والبرامج والتسليطات المستقبلية .

6- انظر

Internally Displaced Persons in Africa: Assistance, challenges, opportunities, RPG, Washington DC, USA, 1992.

7- أعلن السودان في يونيو (حزيران) 1994 رفضه التنسيق مع المفوضية السامية للاجئين فيما يخص حركة "النازحين" باعتباره ذريعة للدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد . وكان عدد أحمد حسين ، مستر اللاجئين ، قد دعا لمعالجة مشكلة النازحين في الإطار الداخلي وفق النواحي الخاصة بالسودان بعيداً عن سياسة التدويل حفاظاً على السيادة الوطنية . انظر "السودان يرفض التنسيق مع المفوضية السامية بشأن النازحين"، (الإتحاد الوطني، 1994/6/16).

8- راجع كتاب عصام الحناوي

Environmental Refugees, UNEP, Washington DC, USA, 1985.

9- انظر

"A Sea Change in the Sahel", by F. Pearce, *New Scientist*, [2/2/1991].

10- انظر حاشية 4.

11- انظر

UN Office of Emergency Operations in Africa, Status Report, 1995.

12- راجع

Environmental Refugees, by J. Jacobson, World Watch Paper, No 86, 1985.

13- انظر

Reversing Africa's Decline, by L. Brown and E. Wolf, World Watch Paper, No 65, 1985.

14- انظر ورقة تيسير إبراهيم القمل

Displaced Women and Children in the Sudan, by T. El-Fahal, Vienna, Austria, July 1990.

حدثت معلومات رسمية ان عددهم 3,527,000 نازح (انظر حاشية 5) أكثرهم أطفال ونساء وشيوخ؛ معظمهم من جنوب السودان وأغلبهم يعيشون حول العاصمة، الكازحين بحجم المشكلة وأثارها. [الإقادة الوطني، 1989/12/21]. لمزيد من المعلومات وتقييم لدور المجتمع الدولي في دعم نازحي السودان انظر الفصل الثاني للباحث هيرام روبر

"The Sudan: Cradle of displacement", by H. Ruiz, in *The Forsaken People* by cohen and Deng (2 حاشية).

15- إجنهتد الحكومة السودانية في استشار زيارة الدكتور فرانسيس دين، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين في العام 1992 للخرطوم وركزت على ان:

"في هذا السياق تأتي إشادة د. فرانسيس دين بالأوضاع في مسكرات النازحين التي زارها دعفا لكل الإقتراعات والإتهامات التي تثار ضد السودان في هذا المجال مؤكدا ان احوال النازحين في السودان أفضل من جهات كثيرة في العالم وان الصورة التي ترسمها وكالات الأنباء العالمية عن النازحين في السودان مغايرة للواقع تماما".

وراجع "عمدة النازحين لمناطقهم" [الإقادة الوطني، 1992/11/2]. وكانت الحكومة السودانية قد قرنت على لسان الدكتور عبد العظيم التميمي التي قام بها الدكتور فرانسيس دين، باعتبار انها "صححت التهم المخاطرة الذي على باذعان الكثيرين نتيجة الحملة المماثلة التي شنها الإعلام الغربي حول وضع النازحين في السودان".

انظر "آلان الصورة العاصمة" دكتور فرانسيس شيد وضع النازحين في السودان. [السودان الحديث، 1992/12/1]. انظر أيضا إفتاق سوداني-دولي لإغاثة النازحين في الجيوب وكردفان، [الخرطوم، 1995/3/5]. وراجع

"Sudan: Bashir Evicts Southerners from Khartoum", *New Africa*, May 1992.

تسعدُ عملية "شران الحياة" التي دعمتها الأمم المتحدة بكلفة إجمالية تجاوزت بليرني دولار شقة فاصلة في العمل الدولي الإنساني وقد رته على تقديم مساعدات مباشرة لضحايا النزاع في جيب السودان بإدارة وكالين من الأمم المتحدة وبمشاركة أكثر من 39 منظمة دولية وسودانية غير حكومية. بل بعدما بعض من أنجح وأكبر عمليات إغاثة عرفها التاريخ وسجلت في مضابط الأمم المتحدة تحت اسم "تموج السودان"، وتم الإستفادة منها في عمليات أخرى في إثيوبيا وأنجولا وموزمبيق وغيرها من الدول. انظر شهادة الدكتور الفليب حاج الطاهر، مفند البرامج ومفوض عام الإغاثة قبل انقلاب وينو (حزيران) 1989 "شران الحياة" أخذ مليوني سوداني من الموت جوعا"، [الخرطوم، 7/12/1994]. وقد تعرضت عملياتها إلى مشاكل جمة. لعل من أبرزها (إصرار الحكومة السودانية ان عمليات الإغاثة يستل كسار والمساعدة في تسليح المتمردين في منطقة الحرب. انظر للخرطوم تهم وكالات الإغاثة بتسليح المتمردين". وراجع إتهام الدكتور كبشود كوكو، وزير التربية والتعليم، لبعض المنظمات بجعل السلاح قبل الطعام والذخيرة قبل الدواء "وزير سوداني يتهم الإغاثة بتسليح التمرد". [الشروق الأوسط، 1998/5/22]. زاد من تعقيدات عمليات شران الحياة إتهام الدكتور جين فرتق، زعيم حركة تحرير شعوب السودان، منظمات الإغاثة العاملة في جنوب السودان بالبيع والفساد

وأعداد أموال المساعدات الإنسانية والدخل في السياسة وتلقي بعض مسؤوليها عمولات. انظر "تقريب يحصل بصف على منظمات الإغاثة"، [المياه، 1998/7/29]. وكانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قد نشرت مقالاً في 1998/10/11 ذكرت فيه أن الهدف الأساسي من جهودات الإغاثة لجيوب السودان هو إطالة أمد الحرب هناك. وتأييد الحكومة السودانية قراراً أصدرته منظمة "أطباء بلا حدود" ذكرت فيه أن بعض المنظمات غير الحكومية تسيء استخدام الإغاثة لتحويلها إلى قوات المعارضة بدلاً من المواطنين المحتاجين. انظر "السودان وكذا سوء استخدام مواد الإغاثة في الجيوب"، [الشرق الأوسط، 99/3/11]. انظر وصدا لصلواتها في المرحلة الأولى، مرجع الباحث مبرام روبر (حاشية 13). الجدير بالذكر أن 90٪ من برنامج شراء المياه للإغاثة يذهب للمناطق تسيطر عليها "حركة تحرير جنوب السودان". 90٪ من المساعدات ترحل عن طريق الجو وإن 80٪ تأتي من مطار مسكو وكوتشيكو في شمال كينيا و20٪ عن طريق شمال السودان.

16- يمكن حصر مسار الجهود الرسمية فيما يتعلق بموضوع النازحين خلال رصد أسماء الميئات الرسمية الممنوعة. أول مؤسسة تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم 52 في أول أغسطس (آب) 1984 هي "المينة العسكرية لإدارة الإغاثة"، ثم تحولها في نوفمبر (تشرين الثاني) 1984 إلى "المينة العليا للإغاثة". ثم صدر قرار جمهوري في 1984/12/24 بتكوين "المينة العليا لمكافحة الكوارث والجفاف والتصحر"، ثم أعيد تسميتها تحت اسم "مينة الإغاثة والتأهيل" في العام 1986، ثم "مينة النازحين" التي تطورت ليتأسس على أنقاضها "المجلس القومي للنازحين" ليصبح بعد ذلك "مفوضية الإغاثة والتعمير". لمزيد من التفاصيل عن تطور مشكلة النازحين انظر

Khartoum's Displaced Persons: A decade of despair,
US Committee for Refugees, Washington DC, USA,
1990.

وللتغطية الواسعة التي قامت بها الصحافة العربية انظر "حكومة البشير تشدد أبناء الشعب السوداني إلى مسكوكات في الصحراء"، [الرياض، 1992/6/3]. وقد حاولت أجهزة الإعلام السودانية تقديم صورة زائفة عن أحوالهم. انظر "النازحون: صورة من قرب، الطعام والسكن والعلاج والتعليم واللبس مجاناً بمسكوكات النازحين"، [الإنتاذ الوطني، 1993/2/7].

17- كان اقتناص بعض النازحات من شمال كردفان (قبائل عربية) في أعمال الخدمة المنزلية وبيع الحمير البلدية وإحتراق الدعارة في ولاية الخرطوم موضوع مز وجدان تلك المشاعر خاصاً من "أولاد المدن" الذين لم يروا من النساء غير الزاوية التي تتعلق بالشرف وكرامة القبيلة. وقد كبت عدداً من المقالات التي لم تستطع كاتبوها إستيعاب آثار الظروف الإقتصادية والإقتصادية تأهيل عن السباسب والبيئة التي قدّدت بالملايين من فقراء الريف إلى "شفاء حفرة من نار". وقد عبر عن ذلك الإعلامي المسلمي البشير الكباشي حين ذكر:

"تذكرت جزءاً عزيزاً... غمرته موجات التصحر وأغرقت مجار
الرمال الزاحنة... كان مسط الرأس وذكريات الطفولة وأيام
الصبا... أذكر أنماط التبط الإجتماعي في دار الكباش. أن تحول
القضاء البدوية لدى الكباش في الأسواق حرماً. بل أن المياه أحد
المقتنيات التي لا تشتر بشئ لدى تاة الكباش فيعاب عليها مجرد
الشرب وتناول الطعام في المناطق العامة مهما كانت الظروف. فهي لا
تناول شراؤها في محضر الرجال وتفضل أن تظل اليوم كله تقاوم المعلنش
وتعاني لسعات الظما والجوع دون أن تجترع شرية من ماء. والآن
استشدن على أطراف المدن في بيوت الخيش والصفيع وتملن منها ما
كانت تحظر بالبال ولا يحتملها الحاطر... الآن في مقام المولع

(الشيخ أبو زيد) زُعت الكثرات الكبر ما نشأن عليه... نزعن

بعض من خصال البدوات وقيم الكمين.

"من وسط الخرطوم إلى أصفاء الكباشي"، [الإقادة الوطني، 1994/5/29]. ما لم يحدثنا عنه المسلمي الكباشي أن يوت الصنح التي تشغلها النازحات تحولت الآن إلى "سوق للثافة"، أحد معالم غرب أسدorman والتي تخضع لإدارة عمليات (مجلس) مدينة أم بدء بأنها صارت أحد "معالم المدينة السياحية"!!، انظر أيضا تصريح الجوال عمر مبرغني عشيرة، [الإقادة الوطني، 1994/9/21]؛ ودراسة عن أمن التجمعات العشوائية، للجنرال توفيق جلال، المركز الجغرافي، القاهرة، مصر، ديسمبر (كانون الأول) 1995.

18- انظر الفترة 44 من تقرير كاسبر بيرو، المبحث الخاص لحقوق الإنسان، للدورة 51، لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 8 مارس (آذار) 1995.

19- عن ضحايا الحرب الأهلية في السودان انظر فصل استهلال، حاشية 26. وكان السياسي أندرو روف قد ذكر أن:

"ضحايا الحرب حتى العام 1989 بلغ 7188 قتيلًا من القوات المسلحة و27 ألف قتيل من حركة تحرير شعوب السودان وأكثر من ¼ مليون مواطن. إضافة إلى نزوح أكثر من 5 ملايين مواطن من قرعهم في الجولب، إضافة إلى أكثر من مليون رأس من الماشية".

انظر "حصائيات روف"، [الإقاضي، 1993/11/16].

20- انظر دراسة الدكتور صديق أم بدء

The Naziheen: Drought and civil war victims in the Sudan, By S. Umbadda, 2nd Group on Population Displacement and Resettlement in the Middle East, Yarmouk University, Irbid, Jordan, March 1991.

21- بدأت منذ منتصف السد الثامن من القرن العشرين في إعلام الجمعية القومية الإسلامية (الراية، ألوان، أخبار الإسوع... إلخ) والإعلام العربي حملة جائزة عن الإخترافات الأفريقية للكنن السوداني. وتمثل الأخبار والمقالات والتحقيقات التي نشرتها صحيفة "الإتحاد" الليبية حبة من أساليب تلك الحملة التزويقية. انظر "مصادر أمية سوانية: 100 ألف من أتباع قرق تسلوا إلى الخرطوم، [الإتحاد، 1986/11/26]، أعقبها بقرار طويل عن "حزام الرعب بطرق العاصمة السودانية" [الإتحاد، 1986/11/27]. وتواصلت حملة التزويق من آثار حزام النازحين حول العاصمة. وذكرت بعض التحقيقات المهددة التي تسبب فيها 96 "مستوطنة" (تم مستوطنة) عشوائية والذين أصبح سكانها يشكلون أكثر من 50٪ من سكان العاصمة. انظر "سكان الخرطوم 5 ملايين، نصفهم من اللاجئين"، [الوسط، 1992/4/13]. اتفق الذي يشعر به بعض من مواطني أواسط السودان من القبائل العربية من تأثير النازحين واللاجئين على هويتهم وبعد تسيما عنه في مكانة الأستة مضى القريب كإنداز مبكر حول عاطر التحولات السكانية حولل نحر وأكل واضحة في الدولة السودانية، [الحياة، 1998/9/24]، وحذر فيها؛

"إننا انهارت تركيبة الحالية، أو عبث بها عابثه فلن يفي ما حوله نجم واحد في قطبة".

22- حث الإتحاد الأوروبي الحكومة السودانية على وقف إزالة مسكنات النازحين بالقرب من

المرطوم وعماكة الذين يهيمون بكل سكانها . كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أدانت فيه معالجة الحكومة لمسألة النازحين . انظر "عمود إلى هدم المازل في المرتطوم والإجراءات تشمل 70 ألف أسرة"، [الشرق الأوسط، 1992/4/28]؛ "النازحين من الحرب والجفاف في السودان يعانون في معسكرات حول المرتطوم"، [الشرق الأوسط، 1992/5/9]. وردت المرتطوم على المحلات الإعلامية فأكبر ان "إبعاد النازحين تم لإزالة السكن العشوائي"، [المرتطوم، 1994/10/22؛ 1994/11/6؛ 1994/11/6].

23- المزيد من التفاصيل راجع

Sudan Invisible Citizens: The policy of abuse against displaced people in the North, Africa Rights, London, UK, 1995.

وكان التجمع الوطني الديمقراطي المعارض قد وضع موضوع النازحين على قمة أجندته الإعلامية . انظر "اتصالات دولية عاجلة لبحث مشاكل النازحين السودانيين"، [الشرق الأوسط، 9/2/1995].

24- راجع "منظمة دولية تدعو لوقف عمليات الترحيل التسري للنازحين"، [الشرق الأوسط، 28/2/1995]؛ "قرار منظمة الحقوق الأفريقية عن النازحين في السودان"، [المرتطوم، 1995/6/3]؛ وتصرح الأستاذ أنطوني آشور مايكل، عضو مجلس الأمناء، مؤسسة السلام والتنمية "توطين أكثر من 3 ½ مليون نازح في الجنوب" في قرى السلام [السودان الحديث، 1992/5/23]. وكان قد أعلن الدكتور أحمد الباص، نائب مستند اللاجئين وقتها و نائب وزير الداخلية حالياً، في نوفمبر [تشرين الثاني] 1993 ان حرب الجنوب أدت إلى لجوء ¼ مليون مواطن إلى خارج السودان وتزوج 3 ½ مليون مواطن إلى مدن وقرى شمال السودان، [المرتطوم، 1993/11/18].

25- راجع دراسة سهر السيد خليل

The Socio-Economic and Political Implications of the Environmental Refugees in the Vicinity of Omdurman, by S. Khalil, Environmental Monograph Series, No 6, IES, U. of Khartoum, Sudan, 1987.

26- عالجت الحكومة مشكلة أطفال النازحين في إطار انها مشكلة "تنشرو" واختلال دور الوالدين وضفت تماسك الأسرة . انظر تحقيقات الصحفي عبود سلطان "معالجة التشرد خطوة أولى على مدارج الرقي الاجتماعي"، [التقارير المسجلة، 1992/8/10]. انظر أيضاً الفصل الثالث، الجنوب، حاشية 40؛ عن دراسة الباحثة البريطانية شاون هنتسمون *Nuer Dilemma* عن تجربة النازحين من قبيلة النوير في المرتطوم.

27- انظر التقرير الذي أصدرته منظمة "راصد أفريقيا" في سبتمبر (أيلول) 1995

Children of Sudan: Slaves, Street Children, and Child Soldiers, HRW, N. York, USA, 1995.

وكان القسيس جيرال دوفيك جود، وزير الدولة بوزارة العلاقات الخارجية السودانية، قد ذكر ان: "السودان حارب الرق منذ زمن جدد وان ما يحدث في منطقة بحر النزال بسبب الحرب لا يمكن وصفه بتجارة الرقيق وان الأمر لا يهدى ان بعض الأطفال الذين تنشروهم الحرب يتم تبنيهم من بعض الأفراد".

انظر "دوريج: لا يوجد رف... ولكن تبقي لأطفال شردتهم الحرب"، [الخرطوم، 1996/7/22]. توجد لدينا قائمة بأسماء الأطفال الذين أرسلتهم "حركة تحرير شعوب السودان" - والذين شردتهم بعض المصادر بحوالي 3 آلاف طفل - إلى كوترا للتجديد القناتدي والتدريب أعضائها إدارة الأمن الحاربي السوداني بالتعاون مع بعض النازحين. المدير بالذكر هنا أن بعضهم تم ترحيله منذ 1995 إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج "إعادة التوطين" لشمال أمريكا [للف "الأطفال والحرب الأهلية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

تجديد الأطفال من القضايا التي استخدمتها الحكومة السودانية في حرها الإعلامية ضد "حركة تحرير شعوب السودان". فقد ذكر الدكتور أحمد العاص في نوفمبر (تشرين الثاني) 1993 أن: "هناك 14 ألفاً من 50 ألف طفل كانت تحتجزهم وتستخدمهم حركة فرق موجودون حالياً في مسكون كاكوما بكينيا. أما البقية فمنهم من هرب إلى أهله ومنهم من بقي حقه ومنهم من اشترك في الممارك".

[الخرطوم، 1993/11/18]. ولكن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان كانت قد اتهمت الحكومة السودانية أيضاً "بالقاء القبض على الصبية والشباب من أعمار 14-34 عاماً" بدعوى التجديد الإجباري في الخرطوم [الرصد، أبريل 1995].

28- انظر دراسة الدكتور جلال الدين الطيب

"Some Development and Demographic Features", by G. El-Tayeb in *The Sudan and the Developing World*, DSRC Series, vol 1, KUP, Khartoum, Sudan, 1986.

29- انظر تقارير مصلحة الإحصاء الجيرة، الخرطوم، السودان، 1982.

30- انظر "بسبب الجفاف والتصحر: 36٪ من مواطني شمال كردفان نزحوا إلى العاصمة والمدن الكبرى"، [الخرطوم، 1994/6/25]. ولزبد من المعلومات عن الهجرة الداخلية في السودان وآثارها راجع كتاب الدكتور محمد الوض جلال الدين "بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث"، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، من دون تاريخ.

31- انظر حاشية 28.

32- انظر تصريح محمد الحسن الأمين، والي شمال كردفان "مد قدر كبير من الضجة النضائية والباقي 43 ألف طلي"، [الخرطوم، 1994/4/9].

33- انظر تقارير وزارة المالية والاقتصاد، الأبيض، إقليم كردفان.

34- انظر حاشية 26.

35- راجع حاشية 26.

36- راجع حاشية 26.

37- لمعركة المزبد عن سياسة الحكومة السودانية وتنفيذها لبرنامجها انظر "السودان: لاجئون في بلادهم" التقرير الذي أصدرته منظمة "راصد أفريقيا" في 20 يوليو (تموز) العام 1992 [صوت الكويت، 1992/7/15]. ونسخته باللغة الإنكليزية

Sudan: Refugees in their own country, Africa Watch, London, UK, 1992.

38- انظر "تجدد الحديث عن سبي المدنيين في دارفور، إتهام خطير ضد مليشيات من البقارة"، [الأيام، 1988/5/13].

الموقف الحازم والسياف الذي تبنته الإدارات الحكومية المدنية والأمنية بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 في التعامل مع النازحين واعتبارهم مسألة سيادية داخلية كان سبباً لاتزعاج عدد من منظمات حقوق الإنسان والإغاثة الدولية. وتمثل ذلك في الهجوم الجوي على معسكرات النازحين والإبعاد السري لهم إلى معسكرات "السلام" وعزل الأطفال والإهمال ببرامج التبشير الإسلامي والتدريب العسكري لهم وعدم تصديها بشكل كافٍ لعمليات الإخفاط والاسترقاق. لمعلومات تفصيلية ووقائع انظر الشهادات التي قدمها عدد من المهنيين بالشأن السوداني أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية التابعة للكونغرس الأمريكي في مارس (آذار) 1995، ونشرات منظمات حقوق الإنسان ونشرة SDG وتقارير المبعوث الخاص لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ونشرات "راصد أفريقيا" خلال الفترة 1990-2000 [توجد أيضاً ملفات مختصة عن الموضوع (الاسترقاق، حقوق الإنسان، العمليات العسكرية في الجنوب، منظمات الإغاثة، عملية شربان الحياة)، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

39- انظر تصريح الدكتور غازي صلاح الدين، وزير برئاسة الجمهورية وقتها ووزير الإعلام حالياً "توفير الإحتياجات الغذائية والصحية لمعسكرات النازحين"، [السودان الحديث، 1993/5/16]. كانت الحكومة حريصة على إعطاء إظهار إيجابي عن نجاح سياستها في الزراعة وتوفير الغذاء وقدرتها على إغاثة الدول الأفريقية المتأثرة بالجفاف. فتبرعت من خلال مجلس الصداقة الشعبية (الحكومي) في نوفمبر (تشرين الثاني) 1992 بحوالي 5 آلاف طن من الحبوب لإغاثة دول جنوب شرق أفريقيا المتأثرة بالجفاف (زامبيا، زيمبابوي، ملاوي، موزمبيق، وأنجولا) مما ترك أثراً كبيراً في هذه الدول [الإشاد الوطني، 1992/11/30].

40- انظر الفصل الثاني "السودان: قارة من الدواغات المسلحة".

41- انظر حاشية 7.

الفصل الثامن

السُّودَانُ إِلَى أَيْنَ؟

إستنتاجات وتوقعات عن السلام السودان إلى أين؟

السودان قطر شاسع مترامي الأطراف وهو الأمر الذي مكّن معظم القبائل السودانية ان تعيش، خلال حقبة زمنية طويلة، في عزلة نسبية عن بعضها بعضا . وقد شجعت هذه العزلة تطوير هويات عرقية قوية، كثيرة الشكوك في كل غرب. ولقد حدث انحراف محزن عن هذه التقاليد خلال فترة تجارة الرق وتجريدات الإسترقاق البغيضة، حينما أخذ الجلايلة الشماليون يقومون بغارات على الجنوب، وجبال النوبا والأقنسا لإستعباد الآلاف من أهلها . لكن تطبيق مايسمى بـ " السياسة الجنوبية " خلال الفترة الإستعمارية أعاد الشمال والجنوب لحاتهما السابقة من العزلة . ومع قدوم الإستقلال خلف الشماليون الإداريين الإستعماريين في وظائفهم، مما أعاد التوتر العرقي بكل قله مصحوبا بعدم الثقة، مرة أخرى، إذ لم يطوخوا السبان أو الففران . انتجر النزاع العرقي بعنف شديد العام 1955 واستمر، من دون انقطاع، حتى التوقيع على اتفاقية أديس ابابا العام 1972 . ولم تكن محض صدفة أن تبع توقيعها، في العام نفسه، توقف كل محاولات الإستقلال عن رأس المال العالمي ومؤسساته . أمّا انقلاب يوليو (تموز) العام 1971 اليساري، الذي نجح في الإستيلاء على السلطة لبضعة أيام، والذي قاده تنظيم مايسمى بـ " الضباط الاحرار "، ودعمه الحزب الشيوعي، فإنه أحدث صدمة وارتباكاً لدى القيادة التقليدية بيد أنه تم إحيائه وتصفيه آثاره بدعم عالمي وتشبث القوى المهزومة نفسها وقها بسلطة الدولة، مرة أخرى، من ذلك الوقت وإلى يومنا هذا .

ثم القضاء على انقلاب العام 1971 كان التصل عن أي إدعاء بالإستقلالية عن السوق العالمية، وإسقاط كل الحواجز أمام رأس المال العالمي وتوسيع رقعة " التمازج المتبادل " معه . وخلال ما يزيد عن ¼ قرن من الزمان من الاستسلام لهذا الطريق الوعر وقعت جدد من الكوارث المخيفة في حق الوطن والمواطن السوداني؛ جلاها من صنع هذه السياسات وحصاد اليباب الذي أشرقت عليه بإخلاص تام القوات الحاكمة .

● فقد نحو 3 ملايين أرواحهم من جراء النزاعات المسلحة، وموجات الجفاف والتصحر .

● صار نحو 6 ملايين نسمة يعيشون تحت خط الفقر، حسب تعريفه العالمي، معدمين لأمأوى لهم .

⑤ كما صار ما بين 4 و5 ملايين تازحين داخل بلادهم؛ وحوالي 3 ملايين غادروا البلاد كهاجرين أو لاجئين.

⑥ أزيلت الغابات، عملياً، في كل مناطق الغابات بشمال السودان الذي تبلغ مساحته حجم مساحة أوروبا الغربية، وفقدت 17 مليون هكتار من الأراضي، التي كانت صالحة للزراعة المطرية، غطاءها النباتي، وتحولت إلى غبار تذروه الرياح. وانخفضت محاصيل الحبوب إلى 30% من مستوى إنتاجها السابق في مناطق الزراعة المطرية.

⑦ انخفض متوسط الأمطار إلى أقل من $\frac{1}{2}$ متوسطه السنوي، وصار من الصعب التمكن بعمق الأمطار. لم يزد متوسط الإنتاج الصناعي، والذي يتكون بصورة رئيسية من الصناعات التحويلية، على 15%، قطعاً، من طاقته. وارتفع حجم الديون الخارجية من 298 مليون دولار العام 1972 إلى 16 مليار دولار العام 2000، وبلغ حجم الأموال المهربة حجماً مذهلاً إذ وصل، هو الآخر، إلى 14 مليار دولار. وقد الجنيه السوداني 99.99% من قيمته بعد أن كان يساوي 3 دولارات أمريكية صار الدولار يعادل 2100 جنيه.

⑧ زادت نسبة ارتفاع عدد السكان من 3 إلى 3.5% مما تسبب في زيادة سكانية تبلغ 60%.

⑨ وتقلصت الخدمات الاجتماعية إلى مستوى غير مقبول ونحن نعيش في فجر القرن الحادي والعشرين، كما تزايدت نسبة الأمية بعد أن كانت في تراجع.

إن الاستغلال الجائر الذي لم يسبق له مثيل للمنطقة الطبيعية الوسطى (السافانا الشبية، انظر شكل 13، ص 125) في السودان، واستمرار الجفاف، أنكم مساحات كبيرة من التربة فزأجه أصحاب الأراضي للتوسع نحو الأرض البكر في الجنوب وحبال النوبا ومنطقة الأقنسا وجنوب دارفور. وفي نهاية السبعينيات القرن العشرين بدأوا مرحلة جديدة من العمل في عدد من المشاريع لاستغلال ثلوث الموارد الطبيعية النفط والارض والمياه في الجنوب.

كان ردّ ولايات الجنوب وأهله هو تشكيل "حركة تحرير شعوب السودان" وجناتها العسكري وما خرج بعد ذلك، من تحت عبائتها من قوات وملبشيات. ومن الأشياء ذات الدلالات المهمة، التي نعيد تسميتها

هنا مرة أخرى، ان أول هجمات نفذها "جيش تحرير شعوب السودان" استهدفت منشآت مشروع قناة جوقلي وحقول شركات التنقيب عن النفط. وقد أدى هذا التوجه الجديد، المهتم بالموارد الطبيعية - في تقديرنا - إلى تغيير شامل في طبيعة الحرب ودوافعها. لم يعد القتل العشوائي للشمالين والتطهير العرقي يمارس، كما كان الحال خلال الحرب الأهلية الأولى. على العكس من ذلك انضم عدد من الشمالين، وأعداد أكبر من جبال النوبا والأقسناء، إلى صفوف "جيش تحرير شعوب السودان" الذي طرح نفسه مدافعاً عن كل الرف السوداني ضد تسلط مؤسسة الجلابة. ورغم هذا فإن الكثير من المقاتلين على جبهتي القتال مازالوا ينظرون إلى النزاع على أساس انه نزاع ذو طبيعة عرقية-دينية. وحقيقة الأمر ان هذه العناصر العرقية-الدينية ماعدات العناصر الرئيسية التي تحكم في الصراع، كما كان في الماضي، إذ ان التنافس على الموارد الطبيعية، والذي فجره التردّي البيئي في الشمال، قد أصبح الآن أكثر العناصر أهمية في الحرب الأهلية الثانية في السودان. وهكذا نشاهد، وبوضوح تام، كيف يتحوّل نزاع ذو غطاء عرقي-ثقافي، تدريجياً، لكن بحزم وخبطات واثمة، من خلال التردّي الإيكولوجي المتواصل إلى نزاع حول مصادر الموارد الطبيعية.

ان الزراعة الآلية واسعة النطاق التي اندفعت اليها مؤسسة الجلابة ودعمها مؤسسات مالية إقليمية ودولية، والتي نمبرها المهّم الرئيسي في وقوع جبهة التردّي الإيكولوجي، يمكن وصفها بالزراعة الجائرة، المتقلّة واسعة النطاق؛ فهي تستل التربة إلى ان تستنفدها ثم تنقل إلى أرض بكر أخرى لتكرّر العملية نفسها. انها تحطّم أسس بقاء واستقرار البشر والنبات والحويوان. ان التجربة السودانية المريرة تؤكد ان لمسة معدات الزراعة الآلية تحول التربة إلى غبار.

وبذلك يقدم السودان، من وجهة نظرنّا، مثالاً محزناً لكيف ان الشعب الوطنية الحاكمة بعد ان أنهكت موارد بلادها الطبيعية وبذّدت عائداتها، أصبحت الآن تميل إلى التوجه التوسعي الشرس المدعوم بقوة الحديد والنار - برا وبحوا - والصف الفاشم في عمليات نهبا، وبصورة فاقّت في كثير من جوانبها ظلام الحقبة الإستعمارية؛ مما يدفعها إلى مصادر الديمقراطية والحريات وتضيق ركائز المجتمع المدني؛ بل وفي كثير من الأحيان إلى تجاوز قمع شعوبها بالعدوان على جيرواتها، والمساهمة - من دون مبالغة - في زعزعة أسس السلام الإقليمي.

احتمالات السلام

ان وضع كل ماسبق ذكره في الحسبان يعني ان احتمال سلام عادل ودائم (شكل 46) يعتمد على مدى ومقدار تفهم طبيعة العوامل المتغيرة التي تخرج الصدمات الدامية والنزاعات المهلكة؛ وتعاظف على

جذوبها متقدة. نحن نرى ان نجتذب أي زراعات مستقبلية يستدعي أولاً إحداث تغيير فعلي في الطريقة الراحة لاستخدام الأرض وتوظيفها، وذلك بوقف ما يحدث حالياً من حرث جائر لأراض لا تحتل ذلك، ووقف سيطرة الدولة على عملية تملك الأراضي من دون رقابة من المجتمعات المحلية صاحبة الحق الأساسي فيها، وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي نحو السوق الداخلية وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية من الغذاء. ان السلام الدائم يستند على الآتي:

① إصلاح زراعي شامل متكامل على طاق الوطن؛ بعيد الأرض إلى مالكيها الحقيقيين، ووقف التوسع العشوائي والجائر للزراعة الآتية، وبسط حق امتياز حيازة مساحات كبيرة من الأراضي للملاك متبئين عنها.

② مساعدة المزارعين والرعاة في إعادة تأهيل بيئاتهم الطبيعية.
③ أن يوظف الإنتاج الزراعي المباشر لكي يلبي احتياجات الإكفاء الذاتي من الغذاء، من خلال عملية فك ارتباط تدريجي وإتقائي من السوق العالمية.

④ استكشاف عناصر الرطب المباشرة وغير المباشرة بين تطبيق سياسات تنمية عادلة ومستدامة وكل ما يؤدي إلى تحقيق سلام دائم.
⑤ تحقيق إنجازات ديمقراطية واسعة في كل عناصر المجتمع المدني؛ بالإضافة إلى احترام ممارسات وحقوق كل المجموعات - نوعياً وجمهياً وعرقياً وثقافياً ودينياً - على صعيد القانون والتطبيق.
⑥ دعم وتقوية قدرات الجماهير السودانية في المشاركة في عمليات إعادة تأهيل الأرض والموارد الطبيعية المتدهكة.

كما قد أشرنا، في البداية، إلى ان السودان يمثل نموذجاً مصغراً للقارة الأفريقية كلها؛ وللأسف الشديد فإن وجه الشبه يمتد هنا من التعميم إلى التخصيص المحدد في مجال الإنتاج الذي فرضته السوق العالمية كنتيجة للمواد الأولية، وبالتالي يستنزف السودان ثرواته الطبيعية بصورة لاشئل لها. ان سكان الأرياف في جميع ولايات السودان والفئات الاجتماعية المهمشة (الشعاسة) والطبقات الوسطى التي افقرت، ظلت وما زالت تناضل ضد هذه السياسة قصيرة النظر. وسيكون من الحزن للسودان وشعبه ان تكون حصيلة عقود من الحرب الأهلية وشلالات الدم وموت ملايين الأرواح هي إعادة تدوير عوامل الاستغلال التي ابتدعتها

431 إلى أين؟

مؤسسة الجلالة في السودان، ومواصلة استنزاف الموارد الطبيعية للبلاد؛ الأمر الذي نعتبره حراماً على الناس بوسائل أخرى.

منكل (46): مساعي إحلال السلام في السودان 1947-2000.

[illegible]

فهرس

أديس أبابا 19، 65، 98
 أنجيوان 47
 أرباب إسماعيل فارس (دكتور) 256
 إرتر 19، 47، 88، 91، 113، 152، 277، 310، 392
 أروك طين أروك (جنرال) 13
 أزهرى محمد علي أبو سم 379
 أسامة بن لادن 7، 150
 أسامة مهدي (دكتور) 62
 إسرائيل 53
 إسماعيل الأزهرى 137
 إسماعيل خميس جلاب (القائد) 225، 243، 257
 أسمر 19
 أشول حيق 13
 إعلان
 السوداني لحقوق الإنسان 5
 العالي لحقوق القليات 46
 كوكادام 5، 17، 169
 نيروبي 55
 وثيقة للحكم الذاتي 5
 أفريتيا السطى 113، 342، 374، 407
 أفغانستان 14، 19، 47
 أككا 126
 أكيرا أوكازاكي (دكتور) 320
 الأمانة 348، 349
 الأيوس 118
 الأوربي 364، 366
 الأبيض 118، 230
 الإتحاد
 السويدي 9، 187
 الأوروبي 14، 420
 الإدارة الأهلية 191
 الأردن 14
 الأرض
 استخدام 91-94
 ملكية 91، 108، 130-134، 155، 156، 218
 الأوروبي 98
 الاسترقاق 427
 الاستخبارات
 السوفياتية 226، 257، 262، 285، 303
 326، 330
 الأمريكية 47، 159
 الأفغان العرب 19
 الأقباط 56، 116
 الأبحاث العربية المتحدة 32
 الأمن القومي 33، 34-40، 41، 64-66، 420
 الأمراء 98
 ألبانيا 168، 182، 183، 186، 193
 ألتانيا-1
 ألتانيا-2

إبراهيم أحمد عمر (دكتور) 55
 إبراهيم الخليل 213
 إبراهيم النور (دكتور) 371، 388
 إبراهيم كرسلي محمد (دكتور) 269
 إبراهيم موسى أحمد 387
 إبراهيم علي إيدام (جنرال) 231، 234، 257
 إمام المدن 367
 أمراقاسم إبراهيم محمد (جنرال) 333
 أمريكو أبو اليسر 359
 أوجا 12، 30، 190
 أيل أيلر (مولا) 54، 58، 109، 188، 192
 أيلي 411
 اتحاد
 إمام جبال الغربا 16، 224، 296
 الفوج 16، 296
 قوى الشعب العاملة (انظر الحزب)
 اتفاقية
 أديس أبابا 13، 100، 141، 147، 163، 168، 427
 176
 شندوم 270
 البرام 240، 242
 النفط 29
 المحكم الذاتي 5
 المرحوم السلام 13، 31
 الرجفي 240، 243
 السلام السودانية (البرغني خرق) 170
 الكابن 240، 270
 آثار الحرب الأهلية (انظر حرب)
 إثيوبيا 14، 19، 20، 25، 29، 80، 113، 152، 363، 407، 392، 368
 أحمد إبراهيم الطاهر 380
 أحمد إبراهيم دوج 375، 384
 أحمد الرضي جابر 261
 أحمد الفرض سبيكجا (دكتور) 64
 أحمد النديبي عبد الرحمن (جنرال) 332، 333
 أحمد عبد الرحمن محمد 55، 237
 أحمد عبد الرحيم عمر (دكتور) 254
 أحمد عثمان عمر 337
 أحمد علي الأمام (دكتور) 56
 أحمد علي التنصري 190
 أحمد علي كرتي 55
 أحمد محمد أحمد (جنرال) 64، 374
 أحمد يوسف حاشم 15، 54
 إدارة المزارعات (انظر حل المزارعات)
 آدم أحمد الطاهر (معيد) 259
 آدم محمد عبد المولى 386
 آدم مقرب دوسة 379

الخليج العربي 19, 26, 53, 151
 الدستور الإسلامي 167
 الدمام الشعبي 143, 157, 228, 255, 264, 379, 386
 الدمازين 278, 281
 أدو لجو صين 13, 49, 58
 الدوم 118
 الديكتاتورية العسكرية
 الأول 43
 الثانية 43
 الذهب 29, 288, 321
 الرصد 281
 الرقيق 118, 136, 165, 190, 212, 223, 285, 321
 الرخ 126
 الزير باشا 373
 الزير محمد صالح (جوزان) 13, 125, 154, 267
 الزحف الصحراوي 370
 الزراعة الآلية 123-125, 137, 210, 219, 225, 231
 ، 290, 316, 372, 429
 الزرقة 349
 الزنجرباب 113
 الساحل الأفريقي، أ. 103
 الساندا 400, 408
 السعيدة 8, 27, 280
 السباسة الجبورية 164, 189, 427
 الشرف زين العابدين المهدي 194
 شنتج خضر سعيد (دكتور) 4, 46, 328
 الشنتج محمد أحمد 385
 الشناسة 146, 430
 الشيشان 19
 الصادق المهدي 20, 49, 159, 169, 170, 275, 327, 378
 الصخ العربي 29, 118, 376
 الصومال 14, 69, 86, 396
 الطيب إبراهيم محمد خير (دكتور، السيد) 66, 378, 380
 الطيب عبد الرحمن عتار (جوزان) 377
 الطيب زين العابدين (دكتور) 237
 الطيارة 126
 الطياس عبد الرحمن الحليفة (السيد) 65
 الطيب أحمد الطارقي (دكتور) 156
 التران 8, 14, 47, 151, 169
 النصف الاجتماعي 78
 النابات 122-123
 القناع الجيلي (جوزان) 66
 القاهر 342, 379
 القرة الإستراتيجية 166, 191
 القتر ملاتي 25, 27
 القلعة 16, 205, 236, 283, 289
 القزح 281

الاتصال 8
 الأقصا 37, 147
 الانتاد 12, 87, 107
 التابورة كوكس 7
 البنك الدولي، أ. 118, 126, 154, 155, 210
 البحر
 الأحمر 26
 المتوسط 19
 البحيرات 19
 البوران 363, 366
 البورصة 19, 47
 البحاني الطيب بابكر 193
 البحاني عبد القادر حامد (دكتور) 158
 التجمع الوطني الديمقراطي، أ. 17, 144, 276, 298, 313, 332
 التحالف العربي (التجمع) 349, 358
 القروي البني 77, 127-130
 التمدين 286
 التفراف 98, 297
 التبع السلافي 94
 التوتسي 71, 396
 التوم محمد التوم 57
 الثورة المهدوية 6
 الجهة المتحدة لحزب السودان الأفريقي 224
 الجفاف والتصحّر 84-86, 128-129, 141, 338, 400, 422
 الجبلية 342
 الجهاد 20
 القاعة 260
 اعلان 230
 المدني 298
 حرب 233
 نداء 230
 الجيش السوداني 33, 34, 299
 الممارث (دروس الممارث) 105
 للحرب الأهلية (نظر حرب)
 للحرب التشادية الليبية 340
 للحرب
 بغداد قوى الشعب العاملة 6
 الاتحادى الديمقراطي 170, 296, 316, 330
 الأمة القروية 159, 169, 228, 266, 316, 330, 385
 الجبهة القومية الإسلامية 148-149, 150, 170, 370
 الشيرعي 147, 169, 316
 الخائب 6
 القيد رالي الديمقراطي
 القروي السوداني 224, 256, 259, 262, 330
 المؤثر الوطني 33
 المحرق الأفريقية (نظر منطق)
 الحكم الثاني 165, 209

370, 159, 152, 149, 65, 53
 البكر، ذي، وال (ذكر) 376, 359, 351, 156, 135
 البين 194, 21, 14
 البهت 377
 أمان السودان 260
 أم بادر 408
 لم يافرق 22
 أندريان 409, 118
 أمين حسن عمر 330
 أمينة التفاش 51
 أنابيب
 المياه التركي 26
 نقل النفط السوداني 176, 74, 26
 اتهامات حقوق الإنسان 197
 أنجولا 423, 71, 69, 47, 14
 انقلاب
 رمضان (1990) 324
 زفير (1958) 44
 يوليو (1971) 427, 167
 يونيو (1989) 229
 لورندا 303, 22
 إيران 327, 266, 148, 62, 47, 32

ب

باجرة 377
 باتير 174, 118
 بار 283, 281
 بارديو لاو كونا 51, 9
 بحر النزال 120
 برامج
 الاستراتيجية الشاملة 22
 الإصلاحات المبكرة 124
 بربر 118
 برشلونة 65
 برطانيا، ب. 19
 بشير جعاف 379
 بشير محمد سعيد 192
 بطرس بطرس غالي 28
 بطرس كوا (تيسس) 235
 بكري سيد أحمد (القائد) 379
 بلجيكا 76
 بن تودوك 105
 بنك فيصل 155
 بوتسوانا 374, 286, 176
 بودكينا فاسو 401
 بولندا 80
 بونا ملال 62, 57, 50, 48, 7

التدريسية 190, 181, 6
 القاهرة 19, 10, 65
 القرن الأفريقي 310, 98, 88, 86, 77, 66
 تضاريف 288, 277, 120
 اقطن 353
 اقياده الشرعية 299
 اقنتر 126
 الكابلي 118
 الكتاب الأسره 388
 الكلمة السوداء (نظر منظمة) 396, 301, 113, 71, 69, 19
 الكنفدرالية 198, 187, 31
 الكونكورديا 19
 الكيان الجماع 6
 اللجنة السودانية الوطنية
 للحريه عبد السلام 188, 160
 بلبر 80
 المراسيل 226
 السلي الشير الكاشي 419
 المشروع الأمريكي للكنفدرالية 50, 8
 المفوضية العليا للأجن 416
 المنقوص 126
 الملك حسين الأحمر 222
 المناطق المقترلة (نظر قانون) 213
 المهدوية 213
 الموارد الطبيعية 119-123
 الموقع الاستراتيجي 357
 المياه 176-179
 النازحين 411, 408, 394, 405, 391
 الفزحات 100, 95
 للفظ 176-171
 الفصير 267
 النهضة (مجلة) 15
 الفدر عشرة 213
 الجبر 401, 69
 النيل
 أعالي النيل 198, 120, 120
 الأبيض 120, 114
 الأزرق 120, 114
 خصخصة 26
 شران المياه 28
 مياه 29
 وادي، ب.، و. 26
 الحادي بشرى (جوران) 329, 308, 300
 المعيرة 394, 391
 المند 14
 المرتز 396, 71
 الحركة العربية-الإسلامية 238
 الوكالة الإسلامية الأفريقية 238
 الولايات المتحدة الأمريكية (مريكا) 25, 22, 19, 14, 9

بنا 10
 پتر أدوك نيا (دكتور) 58
 پتر شريو (جبرال) 64
 پتر نيوت كوك (دكتور) 64
 پتر وودود (دكتور) 52

ت

تاني رولاند 29, 59
 تشاد 14, 20, 21, 113, 342, 357, 370, 374
 377, 381, 382, 396, 401
 تشريعات سيشير 163
 تشيفات جسدبة (اختيال) 196
 قضان فري الزوف (جيهه) 55
 علير عوفي 165, 259, 262, 382
 تلي 208
 تكتة الحرب 20
 توتانيا 47
 توت 32, 187
 توشيكي 22, 59
 تيسير ابراهيم الفضل 418
 تيسير محمد احمد علي (دكتور) 154

جناح الخامس 30, 32, 60
 جنوب افريقا 19
 جيف 246
 جريا 118
 جويج نيمي لكو (دكتور) 195
 جويج كغور اوروب (جبرال) 13
 جويج كيري (الاستف) 48
 جوزف فلون ماجوك 10, 51
 جوزف لجر 168
 جوجيا 47
 جون ساغار 252
 جوق تام 281
 جون فري (دكتور) 5, 29, 160, 164, 186, 188, 192, 378
 جوقلي
 مياه 26
 فاه 98, 160, 164, 176, 177, 195, 429
 ولان
 جون ماركاكيس (دكتور) 86
 جوماسيدج 65
 جياز امن السودان (انظر استخبارات سودانية)
 جوس اسار 59
 جيكي پتر لكو 48

ح

حامد الجبري 257
 حامد محمد حمود 291
 حبيب عتوم أحمد (دكتور) 237, 267
 حرب اعلية
 آثار
 الاسانية 14
 الامريكية 14
 السودانية
 الاولى 142
 الثانية 142
 ضحايا 420
 حركة
 استقلال جنوب السودان 181
 المقاومة السودانية 304
 تحرو شعوب السودان 6, 11, 30, 32, 46, 58, 145, 164, 152, 170, 179, 182, 225, 227, 229, 233, 383, 396, 404, 428
 شباب النيل الأزرق 296
 حركة عز الدين 236, 266
 حزام السافانا
 حسن أحمد (براميس) (دكتور) 253

ث

ثورا حيوانية 29, 122, 353, 362, 376, 409
 ثور اكثرو (1964) 17

ج

جامعة
 الخرطوم
 الدليل 64
 جريا 64
 ساسيكس 373
 كيبويج 388
 جبال النيا 97, 147
 جبر عشان مرعي 56
 جيل مرة نقة, 97, 343, 364, 375, 381
 جيهة فضة دارفور 17
 جده 27
 جعفر نيري (جبرال) 13, 29
 جلابة (انظر مؤسسة الجلابة)
 جلال الدين الطيب (دكتور) 422

- حسن النمازي (دكتور) 150, 158, 174, 298, 333
 حمن التوم خضر (النبيذ) 385, 386
 حسني مبارك 53
 حق تحرير المصير 6, 47, 171, 181, 187, 191
 حل النزاعات 39, 64, 99, 102, 109
 حلايب 28, 59
 حلقة المذبذبة 294
 حلف الأطلسي (الثاني) 18
 حمدان أبو عبيدة 213
 حمدي النبي (دكتور) 59
 حمزة الغز 408

ز

- زاليجي 383
 زاييا 423
 زايير 47, 407
 زمايبي 423
 زباد بري 79

س

- ساسو غيمسوا 71
 سالم أحمد سالم (دكتور) 99, 105
 ساجتريد تادل 206, 208
 ساينز ماكسويل (دكتور) 359
 سعد الدين إبراهيم (دكتور) 50
 سعد حماد 311
 سعيد محمد المهدي (دكتور) 155
 سلعنة
 السحر 135, 342
 السرج (الزرقاء) 135, 284
 سلة غيز العالم 154
 سلوفاكيا 80
 سليمان بلو 190
 سليمان رحال 252
 سمير مصطفى خليل (جنرال) 385
 سمار 118, 278
 سن لقييل 29, 118
 سهر السيد خليل 410, 421
 سودي 408
 سورسوا 343
 سيان أوتامي (دكتور) 350
 سيد أحمد الطبيب 193
 سيد أحمد خليفة 60
 سيد الحسيني عبد الكريم (جنرال) 232, 263
 سي سي سي 177
 سيرفون الحلق 12
 سيقا كير (رايم) 193, 275
 سيرالين 14, 69, 396

خ

- خاتنة الملائك 12
 خالد عبد الكريم صالح (ملازم) 232
 خزان الزمرد 125
 خشم القرية 294
 خط أنابيب (انظر أنابيب)
 خميس عبد الطيب 254
 خميس مبارك كوكوكيل (نيس) 266
 خور داجس 290

د

- دار السلام 152
 دارفور 37, 120
 دانيال كودي أنجلو 225, 256, 269
 داؤد يحي برلا 384
 دراسات السلام 39, 64
 دروب الأرمين 29
 دسن وكي 63
 دستور جمهورية السودان 31
 دتا افاناش 276
 دقتلا 118
 ديم زير 118
 ديق ربحان 48

ر

- راصة أفريقيا (أفريكا روتش)، انظر منظمة
 رشدي سيد جمال (رايم)
 رفاعة 118
 رمضان زايد كوكو (جنرال) 64, 257

ط

- طاجيكسان 47
طافنة
الخبية 136، 296
الأنصار 296
طرابلس (ليبيا) 65
طريق السلام 195
طه بلة (دكتور) 296

ع

- عاصم المغربي (دكتور) 153
عباس محمد خير 156
عشان إبراهيم الطويل 49
عشان إبراهيم عشان (جنرال) 380
عشان خالد مصري 55
عشان دقة 285
عشان بيرغي 386
عيد الله الماشي (الحظية) 388
عيد الله حسن أحمد 154
عيد الله عمر محمد 46
عيد الله محمد عمر 154
عيد الباقي الوض 379
عيد الباقي الزكي 213
عيد الجبار آدم عبد الكريم 386
عيد الحيد إبراهيم موسى 153
عيد الحبيب أحمد علي (ملازم) 309، 330
عيد العزيز أحمد الطار 383
عيد العزيز خالد عشان (النفيد) 301، 306، 311، 318
324، 325، 329
عيد التفار محمد أحمد (دكتور) 138، 156، 323، 349، 375، 385
عيد الرحمن أبكر إبراهيم (دكتور) 373، 388
عيد الرحمن المهدي 139
عيد الرحمن بن خلدون 1
عيد الرحمن سعيد (جنرال) 300، 306، 327
عيد الرحمن سوار الدوب (جنرال) 330، 372
عيد الرحيم حمدي 58
عيد الرسول البر 228، 258
عيد الطيف البيبي (دكتور) 267
عيد القادر أوكير 296
عيد الرماب الأندلي (دكتور) 119، 153
عيد الرماب حسن حسن (القديم) 258
عيد الرماب عبد الرحمن 229، 258
عيد الرماب عشان 287
عدان خاشعجي 30، 60

ش

- شرق
السوفان أ، 37، 63، 275
المرينات 25
شركة
أرباب 287
البترول الوطنية 30
الدمازين الزراعة والإنتاج المبياني 292
السودانية المصرية التكاثر الزراعي 290
الشيخ مصطفى الأبن 291
شيفرون 176، 29
وادي الدودي 195
شربان المياه (عليه) 418
شرف التهامي (دكتور) 59
شرف حمير (دكتور) 349، 357، 359، 375، 383، 387
شمال
دارفور 337، 338
كردان 408
شدي 118

ص

- صالح عبد الصمد صالح (جنرال) 54
صديق أم بد (دكتور) 403، 420
صنوة (انظر غدا)
صالح آل بندر 46، 47، 50، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 62، 66، 381
صالح علي الغالي (جنرال) 387
صندوق
القصد العربي 58
القصد للكوي 322
دعم للتشوية 237
صيف (حملات عسكرية)
التكن 12
السلام 12
المجد 12، 32، 194

ق

قائد المالحى القنيد (اللقبة) 147، 164، 189، 282
قبايل

أدرك 282، 320
أفندي 182
أمارار 279
أمن جليل 355
أشبا 116، 281
باربا 117
بها 114، 167
برني 348، 349، 355
برفر 348، 349
برفيد 348، 349
شارون 279
بقارة 203، 211
بني حسين 347
بني حابر 279
بني حلة 348، 381، 354، 355
بروان 103
برود 281
تا 348، 349
تيسا 117، 182
عبر 348، 349
عاشة 354-348، 355
جليلين 114، 283
حوازة 182، 205
حاجر 349
ماتة 388
مكا 88، 168، 176، 297
مخاطب 115
وزقات 348، 379، 381، 354، 355
رشاده 279، 320، 333
رقاعة المهي 290، 322
ركاية 282
زندي 117، 182
زخارا 95-96، 116، 349، 354، 355
357، 356، 364، 379، 396
زائدة 355
سلالات 355354
شايبة 115، 388
شافي 117، 176، 283
شكوة 114
عمرات 347، 355
عطيات 355
لرنت 182
لابة 355
فرز 88، 103، 283، 337، 348، 355
357، 365

عشاري محمود (دكتور) 190
عصام الحناري 417
عتيق 276

علم الأنكوليسي السياسي 1
علي الحاج محمد 199، 375
علي شادي 385
علي حسن تاج الدين (دكتور) 375
علي ديار (السلطان) 381
علي عبد العزيز سدد (المسيد) 64، 382
علي عثمان محمد المصري (الفتيد) 257
علي عثمان محمد طه 54، 55، 237
علي مزروعي (دكتور) 109
علي س 57
عمر أبو البشر (دكتور) 261
عمر البشير (بهرال) 125
عمر سليمان آدم 237، 257، 268
عمر محمد الطيب (بهرال) 64
عمر محمدي شريكان 269
عمر جيد لسج (دكتور) 54
عمر أحمد الجاز (دكتور) 55
عمر نيا-عفتي (حامية) 307
عبدي أمين 168

غ

غازي صلاح الدين الشباني (دكتور) 55، 181، 380، 423
غور 352
غبيا 21

ف

فاروق أحمد إبراهيم (دكتور) 386
فرانسيس فوكاما (دكتور) 106
فرانسيس ماديقي دين (دكتور) 46، 62، 191، 416، 418
فرانكو روف (مستأجر) 57
فرانكفورت 65
فرح حسن آدم (دكتور) 252
فرسا 153
فرح الرحمن القاضي (دكتور) 48
فهي أحمد علي (بهرال) 300، 324
فض المبراهات (انظر حل المبراهات)
فواد إبراهيم (دكتور) 350، 375
فيميل محمد صالح 323
فيليب عباس غبريش (نيسر) 55، 228، 257

كوبا 80
كوستي 118، 176، 302
كوكسي (انظر الباروت)
كوبار روسيتي (دكتور) 104
كوبولو (انظر منظمة)
كينيا 20، 113، 365

ل

لام أكل (دكتور) 48، 142، 186، 229
ليان 8، 14، 53
لندن 302
لوثر براونكه (دكتور) 363
ليبيا 53، 151، 169، 342، 357، 370، 374
ليريا 14، 397

م

ماديني أولبريت 150
مارتن داني (دكتور) 64
مالك أبار (رجل) 145، 326
مارك القاضل المهدي 57، 303، 304، 327، 329
مات

الموت 47

حلاب (انظر حلاب)
مجنون الحليفة (دكتور)
مجلس

السلام 265
الكاتيس العالي 168
كائيس عموم أفريقيا 168
مجموعة الشرة 16، 54، 60، 158
محافظة السلام 238
محمد إبراهيم خليل (دكتور) 47
محمد إبراهيم قد 156
محمد أوقاسم حاج حمد 156، 332
محمد أحمد الدابي (جنرال) 381
محمد أحمد الفضل 233
محمد أحمد حسين 417
محمد الأنين ترك 296
محمد الابن خليفة 13، 60، 263
محمد المبرتي (دكتور) 296
محمد الحسن أحمد 52، 56، 157، 384
محمد الحسن الأنين 422
محمد الطيب الفضل 260
محمد النور جلال الدين (دكتور) 422
محمد القمل (السيد) 309

مصر 349، 355
مبابيش 114، 355
مواصلة 114
لاوكة 117، 182
مابان 281
مغاميد 347
مراوت 355
مساليت 116، 349، 380
مسيرة 182، 205، 256، 348، 355
مويبا 347، 354، 355، 357
مورلي 117
ميدوب 349، 355
موبا 114
مورين 114، 283، 294، 322
مور 117، 168، 176، 283
مبابية 381
معدن 279، 297، 320
مطالوط 281
ميرال دورلي جود 48، 421
موروة 22
مطلي المهدي أحمد 66
مطر 32
مقاتل الحائف المسردانية 301، 302، 316، 325
ميسان 276، 287

ك

كايلا (بوران) 19، 149، 311
كادقلي 231، 377
كارينو كاتين بول (جنرال) 181، 196
كارلوس 7، 150
كاسو بارو 403
كاتبكي 195
كا 22
كانسي الصافي 266
كشدر كوكو تسيل (دكتور) 270، 418
كوبيا 187
كيبية
البركان 226
حميد 226
كوش الجديدة 227
كودنان 120
كولا 276، 303
كشمير 19
كمال محمد صالح (دكتور) 254
كيبالا 12
كيبودا 14
كندا 14، 25

منصور خالد (دكتور) 24، 51، 53، 55، 60، 61، 188،
192

منظمة

البحر الإسلامية 237
التضامن المسيحي 255، 326
المفروق الأفريقية 226، 230، 255، 259، 268،
405، 421
الدعوة الإسلامية 109
السودانية لحقوق الإنسان 422
الصفحة الدولية (أسديف) 57
الزحمة الأفريقية 20
أمل 312، 331
تضامن جبال النبرا بالخارج 239، 246، 269، 271
حقوق الأقليات 50
راسد أفريقيا 182، 191، 253، 257، 259، 424
كومولو 256
موقف المحمية 238
موروث صيسي سيكو 79، 311
موسى إبراهيم مادو 386
موسى المبارك الحسن 374
موسى رحمة الله 61
موريتانيا 19، 69، 401
مؤسسين 47، 80، 396، 423
مؤقر
البحا 276، 303، 307، 323
المحبيين 44
أسمرا 53، 55
المائدة المسدرة 167، 192
قويت 61
جروا 189
مؤسسة
المجلة 117، 119، 135، 147، 168، 176،
222،
388، 233
الزراعة الآلية 123
الجنس المدني السوداني 123
بروكينغز الأمريكية 46، 416
جبال النبرا للإنتاج الزراعي 255
رئاسة الجمهورية 33
الكثنة 410
ميتان
الدفاع عن الديمقراطية 5
التكامل 178
ميرم 411

محمد المكي إبراهيم 60
محمد باكاش 296
محمد حسن الملاك (دكتور) 293
محمد سعيد القفال (دكتور) 157
محمد سليمان محمد (دكتور) 37، 38، 40، 42، 45، 63،
65
محمد شيخ الدين شارف 269
محمد طاهر لالا 55
محمد طاهر أويكر 296
محمد عبد العزيز (السيد) 64
محمد عبد الله عريضة (جنرال) 230
محمد عبد الرحمن أبو شورة 58
محمد عبد الرحيم علي 386
محمد عثمان الميرغني 170، 193، 331
محمد عثمان يس (جنرال) 381
محمد عثري الصديق 44، 66
محمد علي أبو قطاطي 42
محمد علي باشا 135
محمد عمر بشير (الدكتور) 63، 189
محمد محبوب مارون (دكتور) 388
محمد محمد خير 62، 297، 319
محمد زوالدين (دكتور) 154
محمد مارون كافي 235
محمد هاشم عريش 155
محمد وضع حامد 235
عمود بيومي 58
عطار عجيبة (دكتور) 106
مدني عبد الوهاب محمد 257
مدسية 276
مركز الدراسات السودانية 46
مساعدة النبري أحمد (جنرال) 61، 64، 186
سك الحتام 53
مشروع غرب الساخا 372
مصر 20، 25، 28، 29، 32، 53، 54، 69، 113،
168، 280
مصطفى أتوروك 47
مصطفى عثمان إسماعيل (دكتور) 53
مصطفى عمدة (جنرال)
مضوي الترابي 420
مطرف الصديق علي 66
مداوية يس 60
مديشو 98
مكي عبد الجليل (دكتور) 361
مكي علي بليل 55
ملادي 423
مليس زيناوي 150
مليشيات 143
مناطق التماس 194، 250
منجستو ميلي مارام 32

ن

نادر عبد الحليف محمد (دكتور) 53

وليم نزل باني (رائد) 193
وغت باشا 189، 381

ي

ياسر سعيد عمران (الثاني) 306، 327
يحيى حسن 66
يحيى عبد الرحمن 381
يورانيوم 30
يوسف الملك حسن عدلان 322
يوسف خازم 322
يوسف كوا سكي 225، 226، 241، 248، 256، 257، 270
يوسف نور عوض (دكتور) 61
يوسفينا 14
يولدا 19، 152، 168، 190، 396، 397، 407
يونس دومي كاو 235، 266

يافع علي فافع (دكتور) 13، 66، 234، 318، 333
ييل نجم الدين 46
غنية 72، 73، 77، 100، 101، 429
نداء الجهاد (انظر جهاد)
نضال الشبي 66
نظرة

القرص *viti*

الكارثة الثانية 80-81
الماتروسة الجديدة 80-81
أولوية الجمر الثاني 80-81، 106
نهاية التاريخ 80، 106
نهب مسلح 377
نجر

الناني 26

النيل (انظر النيل)

عطره 120

نورا قاسموي 58

قاعة الصحفيين السودانيين 411

نبالا 342

نيجيريا 10، 14، 20

نيروبي 12، 19، 31، 65، 152

هـ

هاشم أميرات (السيد) 64

هاشم باشكار 296

هاشم علي عمر (مقدم) 53

هارولد ماكابكل 206

هاردي جونسون 56

هراوي 65

هروي بارو لوقاني 192

هشكروب 276، 307

هولندا 25

هابيل 47

هبة

جبال العرا الإسلامية 237

الدعوة الإسلامية 237

و

واشيجطن 302

واط 186، 197

ولتر كولنبرجك (دكتور) 206

وحدة الإستخبارات الاقتصادية 155

وحي السوسي (دكتور) 388

ورشة عمل امير 17

فهرس الأشكال

صفحة	شكل
—	1 السودان قلب أفريقيا ونموذجها المصغر
9	2 حدود السودان وتوزيعاته الفيدرالية
23	3 بيت الكلاوي وساحة الخصام الوطني
27	4 خط أنابيب المياه [النفط] السوداني
35	5 العلاقة بين مكونات الثلاث المقدس للإستقرار في السودان
70	6 أفريقيا قارة الفزاعات الأهلية
74	7 الثروة والنظام العالمي الجديد
75	8 منطقة الجفاف والتصحر في حزام دول السافانا
85	9 إستغلال الغابات في أفريقيا
114	10 التوزيعات المناخية والنباتية
116	11 التوزيعات السكانية
121	12 تضاريس السودان
125	13 الزحف جنوباً والإمتداد غرباً
129	14 أخطار التصحر والزحف الصحراوي
134	15 مقارنة عن حيازات الأراضي الزراعية في السودان
172	16 مناطق امتياز البحث عن النفط
173	17 حقول النفط العاملة في ساحة حرب الموارد
174	18 خط أنابيب النفط
175	19 النفط، نعمة أم نعمة؟

178	قناة جوتلى	20
183	التوزيعات العسكرية الميدانية في ولايات الجنوب	21
184	التوزيعات القبلية في جنوب السودان	22
185	القوات المسلحة في جنوب وشمال السودان	23
205	موقع ولاية جنوب كردفان	24
207	ولاية جنوب كردفان	25
212	التوزيعات القبلية في ولاية جنوب كردفان	26
216	تقديرات النمو السكاني في المنطقة	27
227	مسرح العمليات في ولاية جنوب كردفان	28
278	الموقع الجغرافي لولايات شرق السودان	29
280	توزيعات القبائل في شرق السودان	30
289	مسارات العرب الرحل في المنطقة	31
292	مشاريع الزراعة الآلية في ولاية النيل الأزرق	32
295	حزام مشروع خشم القرية وتوطين النوبة	33
299	ملاحم الجيش السوداني	34
306	مسارح العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية	35
338	العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار ونشوب النزاعات في شمال دارفور (1950-1990)	36
339	العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدموية (1970-1976)	37
341	العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدموية (1980-1987)	38

341	بيانات هطول الأمطار في دارفور (1950-1988)	39
344	سبل كسب العيش في ولايات دارفور	40
346	التوزيع القبلي لسكان ولايات دارفور	41
393	حركة السكان نحو الشمال والوسط وإلى خارج الحدود	42
398	من وقوع الأضرار إلى النزوح	43
407	حركة التفكك الاجتماعي	44
412	معسكرات النازحين حول العاصمة القومية	45
432	مسااعي إحلال السلام في السودان 1947-2000	46

فهرس الجداول

صفحة	جدول
3	1 الحرب الأهلية في السودان
87	2 أوضاع دول منظمة الإيقاد ودرجة ترتيبها بالنسبة لمجموع 191 دولة في العالم
115	3 توزيعات نسب المساحة والسكان
132	4 نماذج لجيازات الأراضي في حزام الحروب الأهلية السودانية بولاية النيل الأزرق
140	5 النزاعات المسلحة في السودان
179	6 أقاليم جنوب السودان
216	7 نسبة السكان والمساحة بالنسبة إلى الكلية لولاية جنوب كردفان
220	8 مشاريع الزراعة الآلية في منطقة الجبال العام
223	9 أعداد المدارس والمعلمين في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان خلال العام الدراسي 1995-1996
247	10 النزاع المسلح في جبال النوبا
277	11 ولايات شرق السودان
315	12 الأبعاد القومية والإقليمية للنزاع العسكري في السودان
343	13 ولايات دارفور
345	14 مناطق النباتات ومطول الأمطار في السودان
352	15 التوزيعات العرقية والمخاور التكنولوجية في السودان
353	16 قيمة صادرات القطن ونصيب الثروة الحيوانية من حل الصادرات (بملايين الدولارات)
355	17 النزاعات "القبلية" في دارفور

363	سبل كسب العيش في دارفور بالمقارنة مع شرق السودان	18
370	النزاع المسلح في ولايات دارفور	19
401	النازحون في بعض البلاد الأفريقية	20
402	توزيع المصادر الجهوية للنازحين في العام 1989	21
406	الوضع الإجتماعي بين النازحات	22
408	هطول الأمطار في بعض المخططات ولاية شمال كردفان (المتوسط بالمليمتر)	23
409	إنتاج الحبوب في ولاية شمال كردفان خلال موسم 1985 ونسبتها المئوية لمحصول موسم 1982	24
410	زمن التحرك نحو معسكرات النازحين	25

الدكتور محمد سليمان محمد: خبير في
شؤون الايكولوجيا السياسية. يعمل منذ
العام 1990 مديرا لمركز البديل الافريقى
بمدينة لندن، المملكة المتحدة.



الدكتور صلاح آل بندر: مستشار في
شؤون التنمية والأمن القومى. يعمل منذ
العام 1996 مديرا لمؤسسة المجتمع المدني
السودانى بمدينة كيمبرج، المملكة
المتحدة.

